

# الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية  
التي فترتها محكمة النقض المصرية

مسند الشريعة عام ١٩٣١

للمتألفين  
م. القلماني و م. النعماني  
المراجعين محكمة النقض

الإصدار الإجمالي

الجزء الثالث

دار، الدار المصرية للمسوعات، ومكتب القلماني المراجع  
٢٩٣٦٦٣٠ في سنة ٥٤٢ هـ





# الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محكم

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة





# الموسوعة الذهبية

للمتواعد القانونية

التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣١

للأستاذين

حسن الفكري و عبد النعم مني

المستأجرين شركة التنصت

الإصدار الجواني

الجزء الثالث

---

إصدار: السدار العربي للموسوعات

الطبعة: ٢٠ شائع على - ص. ٥٤٣ - ت. ٣٩٣١١٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي مَأْمُورٌ

فَسِيرُوا فِي الْأَعْمَالِ فَانظُرُوا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## رؤى

الحرف رجال المتانون عامة  
ومستشارى محكمة النقض المصرية خاصة  
... نهدي هذا المجهود المتواضع  
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

م. الفكراني د. عبد النعماني



## تقديم الموسوعة

إن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة المجدل التي تخالف  
القلب البشرى بحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النواحي .  
والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والامانة فيها ،  
فإنها تقصر عن الاحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتله  
من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ القاضي من الدراية والبصر بالأمور ،  
أن يلتبس عليه أحيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ،  
أو أن يخطيء في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا سديدا .  
وقد أدرك الشارع ذلك فجعل للقاضي في الغالب من درجتين ، حتى يصنع  
قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ .  
غير أن الاختيار دل على عدم كسالية هذا الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف  
في نفس الخطأ أو في خطأ آخر ، كما قد يخطئ قضاة المحاكم الاستئنافية  
في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة الى محكمة عليا مهيبة  
الأولى تفسر القوانين تفسيرا صحيحا يثر السبيل أمام سائر المحاكم ،  
فيضاهي بذلك انساق القانون ويستقر القضاء ، ويؤمن الناس شر الاختلاف  
في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

\* \* \*

وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ الطعن بالنقض بما أجازته  
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يولييه سنة ١٨٨٣ من الطعن  
بالنقض في مواد الجنائيات ثم في مواد الجناح بمقتضى التعديل الذي أدخله  
الأمر العالي الصادر في ٥ يولييه ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وقتها لهذا  
النظام لا تنظره محكمة قضائية عليا ذات كيان مستقل وإنما كانت تختص  
بالفصل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بثينة

جمعية مرموقة ، ثم انتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكمة الاستئناف  
بمصر التي باثت احدى دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع  
اليها من الطعون في الاحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات .

\*\*\*

واذ كان اعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سنة الى اخرى  
اثر توزيع اعمال محكمة الاستئناف على قضائياتها كما جرت العادة السنوية  
بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على ان يثبت لتلك الدائرة قضاء او أن يتحدد  
لها مبدأ مستقر .

\*\*\*

ومن ناحية اخرى لم يكن الشارع المصرى يعرف نظاما لتصحيح  
ما يتبع في احكام المحاكم المدنية والتجارية من الخطا في المسائل القانونية .  
وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص فعدل قانون المرافعات الاهلى  
تعميلا بمقتضاه اخذ عن القانون المخلط نظام الدوائر المجمعة بمحكمة  
الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الاولى في نبرابر سنة ١٩٢٢  
وللمرة الاخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدة  
في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين احكام  
المحاكم .

\*\*\*

على ان نظام الدوائر المجمعة لم يكن علاجا شاملا ولا عملا حاسما  
لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الاحالة الى الدوائر  
مجتمعة أمرا جوازيما للدائرة المعروضة عليها القضية ، كما كان يشترط  
للإحالة سبق صدور جملة احكام استئنافية يخالف بعضها البعض  
في نقطة قانونية واحدة .

\*\*\*

وقد ظل الحال على النحو المتقدم - سواء في المواد الجنائية  
او في المواد المدنية والتجارية - الى ان صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام  
نفس بذلك نقص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ماسة  
اليه .



وقد حققت محكمة النقض أمل البلاد فيهما ، فأزلت الخسلاف ،  
وأثبتت القضاء ، وأثارت الطريق ، وأصبح فقهما الهادى يستلهم كل  
شئ من القانون .

\*\*\*

وإذا كانت الجهود العديدة والمخلصة قد تضاعفت وتنافست علينا  
على حفظ تلك الثروة القانونية الهائلة التى خلقتها جهود الجهادية من رجال  
القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا - ورغم تلك الجهود -  
ما زلنا نلتمس احتياج المشتغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد  
من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من سائر مواطنى الدول  
العربية الشقيقة ، الى عمل علمى جسيم شامل يمكن الرجوع اليه  
للتوفى على ذلك الصرح الشامخ من الفكر القانونى المجرى الذى حملت به  
أحكام محكمة النقض المصرية - بدائرتها الجنائية والمدنية - منذ انشائها  
وحتى الآن .

\*\*\*

وإذا كنا فى جهودنا السابقة قد استطعنا - بعون الله - أن نقدم  
للمكتبة القانونية - المصرية والعربية - العديد من المراجع العلمية ، سواء  
فى مجال التاليف أو فى مجال التلخيص والتجميع والتبويب والنشر .  
وإذا كانت أعمالنا هذه قد صانعت - والحمد لله - ترحيبا كبيرا لى -  
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القوانين - بل أيضا من أساتذة  
أجلاء ممن يدرسون القوانين ، إلا أن تقديرنا لجسامة الاضطلاع بمسئولية  
العمل الذى نقدهم الآن ، واستشعارنا لجلال المهمة ، وحرصنا  
على بلوغ الغاية التى ننشد لها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التى تخبرنا  
لصدور هذا العمل ونعنى بها مرور خمسين عاما على انشاء المحكمة ، كل  
ذلك جعلنا نسمى الى تضاعف الجهود ، فأثرنا المشاركة فى تحمل العبء .

\*\*\*

نالى رجال القانون والمهنيين بعلومه - فى مصر وفى سائر  
البلاد العربية والاجنبية - يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا  
العلمية المشتركة : « الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها  
محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ » ، والتى  
تصدر بعون الله - فى إصدارين : الأول يضم القواعد القانونية  
التي أصدرتها الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثانى يضم القواعد القانونية  
التي أصدرتها الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على اساس ابعدي موضوعي  
روى فيه سهولة البحث في المقام الأول ، وعدم التركيز غير المفيد للبدا  
الواحد والتسلسل الزمني في كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بخلق يمين  
على سرعة البحث .

\* \* \*

كما انه استكمالاً للفائدة وحتى تكتمل حلقة البحث العلمي - فقها  
وقضاء - فقد تضمنت الموسوعة تعليق كبار فقهاء القانون بالنسبة  
لبعض المبادئ التي انتهت اليها محكمة النقض والتي احكم حولها الخلاف  
او ثار بشأنها الجدل .

\* \* \*

ولا يسعنا في ختام هذه الكلمة الا ان نشكر ونقدر الجهود المخلصة  
التي بذلها الجهاز الفني لمحونة التشريع والقضاء وكذا الادارة الفنية  
للدار العربية للموسوعات والتي ادت الى اخراج الموسوعة بالصورة  
التي يجدها الباحث بين يديه ، والمعصية .

المؤلفان

حسن الفكهاني ، عبد المنعم حبيبي

القاهرة في اكتوبر سنة ١٩٨١

**فهرس تفصیلی**  
**بموضوعات الجزء الثالث**  
**للامسذار الجنائی**

الموضوع	الصفحة
أمر الحفظ والأمر بلا وجه	١
الفصل الأول - شكل الأمر	٣
الفصل الثاني - أثر الأمر	١٥
الفصل الثالث - الطمن فی الأمر	٢٨
الفصل الرابع - مسائل متنوعة	٣٦
أهن الدولمة	٤٣
الفصل الأول - التخابر مع دولة أجنبية	٤٥
الفصل الثاني - انتهاك أسرار الدفاع	٤٦
الفصل الثالث - الانضمام الى منظمة شيوعية	٤٩
الفصل الرابع - حالة الحرب	٥١
أهیسمة	٥٥
انابة قضائية	٥٩
انتخابات	٦٣
الفصل الأول - للفصل فی صحة نيابة العضو	٦٥
الفرع الأول - لجراءات التقيد فی جداول الانتخابات	٦٥

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني - الشروط الواجبة فيمن ينتخب عضوا	٦٦
الفرع الثالث - إجراءات الانتخاب	٦٨
الفصل الثاني - جرائم الانتخابيات	٧١
الفصل الثالث - مسائل متنوعة	٧٢
انتهاك حرمة الآداب والدين	٧٥
انتهاك حرمة ملك النفس	٧٩
الفصل الأول - جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه	٨١
الفصل الثاني - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة	٨٧
الفصل الثالث - جريمة وجود شخص في مسكن مختفيا	٩٧
ممن له الحق في إخلجه منه	٩٧
أوامر عسكرية	٩٩
إيجار	١٠٧
باعة متجسولون	١٢١
بطالان	١٢٥
الفصل الأول مامية البطلان	١٢٧
الفصل الثاني - التمسك بالبطلان	١٣١
الفصل الثالث - أسباب البطلان	١٤٤
الفرع الأول - ما يترتب عليه البطلان	١٤٧

١٦٢	الفصل الرابع - آثار البطلان
١٦٧	بلاغ كاذب
١٦٩	الفصل الأول - أركان الجريمة
١٦٩	الفرع الأول - بلاغ
١٧١	الفرع الثاني - أمر مستوجب لمقوبة فاعله
١٧٢	الفرع الثالث - الجهة التي يقدم إليها البلاغ
١٧٤	الفرع الرابع - كذب للبلاغ
١٨٢	الفرع الخامس - التصدد الجنائي
١٩٤	الفصل الثاني - تسبیب الأحكام
٢٠٤	الفصل الثالث - مسائل متنوعة
٢٠٩	بنشاء وهم
٢١١	الفصل الأول - جريمة البنشاء بدون ترخيص
٢٣١	الفصل الثاني - جريمة البنشاء المخالف للقانون
٢٣٨	الفصل الثالث - جريمة البنشاء على أرض غير مقسمة
٢٥٠	الفصل الرابع - جريمة هدم بنشاء أو تعديله أو ترميمه بغير موافقة أو ترخيص
٢٦٢	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٢٧٩	تبيـحـيد

٢٨١	الفصل الأول - أركان الجريمة
٢٨١	الفرع الأول - حصول اختلاس أو تبديد
٣٠٤	الفرع الثاني - المال موضوع التبديد
٣٠٨	الفرع الثالث - التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة
٣٣٥	الفرع الرابع - الضمير
٣٣٩	الفرع الخامس - القصد الجنائي
	الفصل الثاني - تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة وتحريك
٣٥٤	الدعوى فيها
٣٥٧	الفصل الثالث - اثبات الجريمة
٣٦٨	الفصل الرابع - سقوط الدعوى للمعمومية فيها
٣٧١	الفصل الخامس - تسبیب الأحكام
٣٩٥	الفصل السادس - مسائل متنوعة
٤٠٣	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم
٤٠٧	تجهيز وتظاھر
٤١٩	تجنيد الجنایة
٤٢٥	تجنيد اجباری
٤٣٩	تحريض على بعض طائفة من الناس
٤٤٣	ترصيد
٤٥٥	تقویر

٤٥٧	الفصل الأول - أركان جريمة التزوير
٤٥٧	الفرع الأول - تغيير الحقيقة في محرر
٤٩٣	الفرع الثاني - للضـرر
٥٠٨	الفرع الثالث - القصد الجنائي
٥٢٥	الفرع الرابع - تسبیب الأحكام
٥٤٦	الفصل الثاني - التزوير في الأوراق الرسمية
٥٤٦	الفرع الأول - ماهية الورقة الرسمية
٥٦١	الفرع الثاني - صور مختلفة من الأوراق الرسمية
٦٠٧	الفرع الثالث - للتزوير في الورقة الرسمية المعتبر جنحة
٦١١	الفصل الثالث - للتزوير في المحررات العرفية
٦٢٥	الفصل الرابع - اثبات التزوير
٦٤١	الفصل الخامس - استعمال الورقة المزورة
٦٤١	الفرع الأول - أركان الجريمة
٦٥٢	الفرع الثاني - طبيعة الجريمة
٦٥٩	الفصل السادس - مسائل متنوعة
٦٧٥	تزييف
٦٩١	تسعين جبرى
٦٩٣	الفصل الأول - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسخرة
٧٠١	الفصل الثاني - تحديد الأسعار وإعلانها
٧٠٩	الفصل الثالث - مسئولية صاحب المحل عن كل ما يقع من مخالفات دخل المحل

الصفحة	الموضوع
٧١٢	الفصل الرابع - جريمة البيع بأزيد من التسعيرة
٧١٨	الفصل الخامس - تسبیب الأحكام
٧٢١	الفصل السادس - مسائل متنوعة
٧٢١	الفصل السادس - مسائل متنوعة
٧٢٥	تسليم الجرمين
٧٢٩	تسول
٧٣٣	تمذيب
٧٣٩	تعطيل المواصلات
٧٤٥	تسليم
٧٤٩	تعويض
٧٥١	الفصل الأول - مامية التعويض
٧٥٤	الفصل الثاني - حق المجنى عليه في التعويض
٧٥٦	الفصل الثالث - للضرر محل التعويض
٧٦١	الفصل الرابع - تقدير التعويض
٧٦٦	الفصل الخامس - للتضامن في التعويض
٧٧١	الفصل السادس - دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية
٧٧٤	الفصل السابع - تسبیب الأحكام
٧٨٣	تسليم



## أمر الحفظ والأمر بالألا وجه

---

الفصل الاول - شكل الامر

الفصل الثاني - أثر الامر

الفصل الثالث - الطعن في الامر

الفصل الرابع - مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### شكل الامر

١ - وجوب أن يكون امر الحفظ ثابتا بالكتابة ومؤرخا وموقعا عليه من المؤلف المختص باصداره .

ان قرار الحفظ الذي تصدره النيابة هو عمل قضائي كالحكم تترتب عليه حقوق . فالواجب ان يكون ثابتا بالكتابة ومؤرخا وموقعا عليه من المؤلف المختص باصداره . وما دلم لا يوجد في الدعوى قرار حفظ كتابي بالمعنى المتقدم فلا يقبل الادعاء بان النيابة قد حفظت الدعوى حفظا بضميتها اذ القانون لا يعرف الحفظ الضمني ولا يقره .

( جلسة ١/٨ / ١٦٢٥ طين ردم ١٦ سنة ٥ ق )

٢ - وجوب ان يكون امر الحفظ ثابتا بالكتابة ومؤرخا وموقعا عليه من المؤلف المختص باصداره .

اذا دلف المتهم بعدم قبول الدعوى العمومية لصدور قرار بحفظها استنادا الى مادونه وكيل النيابة المحقق بالمباد الاحسن في محضر التحقيق تحت عنوان « قرار حفظ قطعي » واجاب الحكم عن هذا الدلف بان القرار الذي يشير اليه هذا المتهم خاص بمتهم تولى وبانه كان يحوى بضعة اسطر لعلها كانت تمس موقف ذلك المتهم ولكن المحقق طمسها دلالة على عدوله عنها بحيث لم يصحح في الامكان تمييز الفاظها وبان المتهم لا يمكن ان يكتسب حفا لمجرد شروع بالمحقق في التفكير في اصدار قرار لمصلحته لان العبارة هي بما انتهى اليه راي المحقق وما استقر عليه في قراره وبان قرار الحفظ لا يكون محترما ونافذا - طبقا للقانون ما لم يذلل المحقق بامضائه فاذا وضع المحقق مسودة القرار ثم عدل عنها او شرع في تدبيح اسباب قرار جبال بخاطره ثم امتنع عن اتمامه فمن هذا التصرف من جانب لا يعتبر نهائيا - فهذا الذي اجاب به الحكم صحيح ولا مخالفة فيه للقانون .

( جلسة ١١/٢٥ / ١٦٢٥ طين ردم ٢١٤٥ سنة ٥ ق )

٣ - علم جواز استنتاج امر الحفظ من امر آخر الا اذا كان هذا الامر يلزم عنه حصول الحفظ حتما .

ان امر الحفظ الذي تصدره النيابة يجب ان يكون ملونا بالكتابة وصريحا بالنسبة لمن صدر في مصلحته . فلا يصح استنتاج الحفظ من امر آخر الا اذا

كان هذا الامر يلزم عنه حصول الحفظ حتما . فاذا كانت النيابة قد عقيبت على تحقيق أجرته بأن متهمها هو الذى ارتكب الجريمة وأمرت برفع الدعوى عليه دون أن تذكر شيئا عن متهم آخر معه فليس فى ذلك ما يلزم عنه وجوبا حفظها بالنسبة للمتهم الآخر . واذن فلا يقبل من هذا المتهم الآخر أن يتمتعك بأن النيابة بقصرها رفع الدعوى العمومية على المتهم الذى أمرت برقمها عليه تكون قد حفظتها بالنسبة له .

( جلسة ١٩٣٩/٥/٨ طم رقم ١٠٢٧ سنة ١٩٣٩ ق )

٤ - التناهي على تحقيق بارفاقه بأوراق أخرى محفوظة لا يصح اعتباره أمرا بالتحلف عن الجريمة التى تناولها .

إن أمر الحفظ - كسائر الاوامر القضائية والاحكام - لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن بل يجب - بحسب الاصل - أن يكون مدونا بالكتابة صريحا بذات الفاظه فى أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجها للسير فيها . فالتناهي على تحقيق بارفاقه بأوراق أخرى محفوظة - مادام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأى على عزم رفع الدعوى - لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التى تناولها ولذلك فلا يمنع على النيابة أن ترفع الدعوى بهذه الجريمة بغير حاجة الى الغائه من النائب العمومي أو ظهور أدلة جديدة .

( جلسة ١٩٤١/٢/١٦ طم رقم ١٦٣٩ سنة ١٩٤١ ق )

٥ - عدم جواز استنتاج أمر الحفظ من أمر آخر إلا إذا كان هذا الأمر يلزم عنه الحفظ حتما .

إن إعلان شخص بصفته شاهدا فى الدعوى ضد متهمين فيها ليس من شأنه أن يحول دون رفع الدعوى العمومية عليه بصفته متهمًا . فإن حفظ الدعوى ضد المتهم يجب - بحسب الاصل - أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ولا يصح أن يؤخذ فيه بالظن . ومادامت النيابة لن تصدر أمرا بحفظ الدعوى بالنسبة لذلك الشخص فإن رفع الدعوى عليه يكون صحيحا .

( جلسة ١٩٤٣/٢/٢٩ طم رقم ٧٠٨ سنة ١٩٤٣ ق )

٦ - رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظا للدعوى بالنسبة الى الآخر .

إن رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظا للدعوى بالنسبة الى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه

بعد ذلك مادام أن امرا صريحا مكتوبا - كالشأن في جميع الاوامر القضائية - لم يصدر بالحفظ - ومادام تصرف النيابة برفع الدعوى على متهم دون آخر لا يحمل على أنها أرادت الحفظ حتما لاي وجه من اوجه عدم اقامة الدعوى .  
( جلسة ٢٨/٢/١٩٤٦ طم رقم ٥٣٢ سنة ١٩ ق )

٧ - عدم جواز استنتاج أمر الحفظ من أمر آخر الا اذا كان هذا الأمر يلزم عنه الحفظ حتما .

الاصل في أمر الحفظ أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا - ولا يستفاد استنتاجا من تصرفات أخرى ، الا اذا كانت هذه التصرفات يلزم عنها بهذا الحفظ حتما وبطريق اللزوم العقلي - فاذا كانت النيابة لم تصدر امرا كتابيا صريحا يحفظ الدعوى العمومية بالنسبة لمتهم وكان ماصدر عنها هو اتهامها غيره بارتكاب الجريمة - فان ذلك ليس فيه ما يفيد على وجه القطع واللزوم الحفظ المقصود في القانون .  
( جلسة ١٥/٤/١٩٥١ طم رقم ٩٤ سنة ٢٢ ق )

٨ - عدم جواز استنتاج أمر الحفظ من أمر آخر الا اذا كان هذا الأمر يلزم عنه الحفظ حتما .

الاصل في أمر الحفظ أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ولا يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر الا اذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي هذا الحفظ . واذا فتمت كانت النيابة العمومية لم تصدر امرا كتابيا صريحا يحفظ الدعوى الجنائية بالنسبة الى متهم بل كان كل ماصدر عنها هو اتهام غيره بارتكاب الجريمة فان ذلك لا يفيد على وجه القطع واللزوم حفظ الدعوى بالنسبة له بالمعنى المفهوم في القانون .  
( جلسة ١٠/٥/١٩٥٤ طم رقم ٤٣٨ سنة ٢٤ ق )

٩ - عدم جواز استنتاج أمر الحفظ من أمر آخر الا اذا كان هذا الأمر يلزم عنه حصول الحفظ حتما .

ان حفظ النيابة للبلاغ قد يستفاد ضمنا من تصرفها في الدعوى دون حاجة الى اصدار قرار خاص به - مادام بالحفظ ينتج حتما وبطريق اللزوم العقلي من هذا التصرف كالتقرير برفع دعوى البلاغ الكاذب بعد التحقيق فانه يتضمن حتما حفظ الدعوى ضد المبلغ في حقه .  
( جلسة ٧/٣/١٩٥٥ طم رقم ٢٤٨٧ سنة ٢٤ ق )

١٠ - ندب وكيل النيابة ضابط البوليس لتحقيق بلاغ امتناع المجنى عليه عن إبداء أقواله أمام ضابط البوليس - اعادة الاخير الشكوى الى النيابة دون تحقيق - حفظها اداريا بمعرفة وكيل النيابة - جواز الرجوع في امر الحفظ .

المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في ان امر الحفظ الذي يمنع من العود الى الدعوى الجنائية الا اذا انشاء النائب العام أو ظهرت ادلة جديدة انما هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها . واذن فمتى كان الثابت ان وكيل النيابة وان كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن الا ان المجنى عليه امتنع عن ابداء أقواله امامه فاعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فامر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا ، فان هذا الامر الذي لم يسبقه تحقيق اطلاقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية .  
( الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٣٥٦/٣/١٥ من ٧ ص ٢٤٠ )

١١ - المقصود مما اوجبه م ٦٢ ج من اعلان المجنى عليه بامر الحفظ هو اخطاره بما تم في شكواه - لم يرتب القانون عليه أي اثر ولم يقيد بأجل معين .

ما اوجبه المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية من اعلان المجنى عليه بامر الحفظ هو اجراء قصد به اخطاره بما تم في شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرتب القانون عليه أي اثر بل لم يقيد بأجل معين .  
( الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٣٥٦/٣/١٦ من ٧ ص ١٣٩ )

١٢ - الامر القضائي الصادر من النيابة بان لا وجه لاقامة الدعوى بعد تحقيق تجريه أو تنذب اليه هو الذي يمنع من رفع الدعوى ويجوز للمجنى عليه والدعى المدني الطعن فيه أمام غرفة الاتهام - امر الحفظ الإداري الصادر بناء على معضف جمع الاستدلالات لا يقيد النيابة ويجوز العمل عنه ولا يقبل تظلما أو استثناء من المجنى عليه والدعى المدني وانما لهما رفع الدعوى مباشرة .

الامر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء اداري صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التي تهين على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العمل عند في أي وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل تظلما أو

استثنائا من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب والمخالفات ، دون غيرها ، اذا توافرت له شروطه ، وهنا الامر الادارى يفترق عن الامر القضائى بالاوجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد ان تجرى تحقيق الواقعة بنفسها او يقوم به احد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تقضي به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات ، فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا اجيز للمجنى عليه والمدعى بالحق المدني الطعن فيه امام غرفة الاتهام .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٩٥٦/٢/١٦ م. ٧ ص ٣٦١)

١٣ - لم يحفظ - صدور من النيابة بعد تحقيق اجريته بنفسها هو امر يعلم وجود وجه لاقامة الدعوى - صدور من صيغة امر يحفظ ادارى - لا يغير من طبيعته .

اذا كان الامر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق اجريته بنفسها فهو في حقيقته امر: منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ايا كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وان جاء في صيغة الامر بالحفظ الادارى ، اذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو امر له بمجرد صدوره حيثية الخاصة حتى ولو لم يعلن به الخصوم ويمنع من العود الى الدعوى الجنائية مادام قائما ولم يبلغ قانونا ولا يغير من هذا النظر ان المجنى عليها لم تعلن بالامر على ما تقضي به المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية اذ ان كل ما لهما ان تطعن في القرار امام الجهة المختصة او صرح ان باب الطعن مازال مفتوحا امامها .

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٩٥٦/٤/٢٠ م. ٧ ص ٥٢٥)

١٤ - علم اجراء النيابة تحقيقا في الدعوى وعدم اصلها امر الا وجه لاقامة الدعوى - حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة امام المحاكم الجنائية .

الامر بالا وجه لاقامة الدعوى العمومية الذى تصبده النيابة بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها هو الذى يمنع من اقامة الدعوى العمومية الا اذا: ظهرت ادلة جديدة او الغاء النائب العام في مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره فاذا لم تجر النيابة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بالا وجه لاقامة الدعوى العمومية فان حق المدعى بالحق المدني يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة امام المحاكم الجنائية .

(الطعن رقم ١١٦٥ سنة ٢٥ ق. جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ م. ٧ ص ٥٩١)

١٥ - الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنائيات - ضرورة أن يكون صريحا وملونا - وجود مذكرة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها إصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى - لا يفنى .

ينبغي في الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنائيات أن يكون صريحا وملونا ولا يفنى عنه أن يوجد ضمن أوراق بالدعوى مذكرة معجزة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة إصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى اكتفاء بالجزاء الإداري .  
( المظم رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٦ في جلسة ١٦٥٧/١/٧ ص ٨٧ )

١٦ - إشارة الحكم الى قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم - غير لازم .

قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لا يعنى المحكمة في شيء ولا تلزم الإشارة اليه في الحكم وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة في اقوال شهود الواقعة التي تجري المحاكمة عنها .  
( المظم رقم ٥٤ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٦٥٧/٢/١٨ ص ٨ من ٢٥٧ )

١٧ - عدم تقيد المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب بل من الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها .

لا ينهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل دليلا على صحة الوقائع التي أبلغ بها المتهم ، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة من غير أن تتقيد به ، وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة امامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها .

( المظم رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٦٥٧/٤/٦ ص ٨ من ٢٨٧ )

١٨ - وقف النيابة سير التحقيق الذي لم تكد تبليه نزولا على حكم القانون واصدارها امرا بالحفظ - عدم اعتباره امرا بالا وجه لاقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق .

متى كانت النيابة قد افهمت الضماني باتباع الطريق الذي رسمه القانون في شأن ما ادعاء من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية مازالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقروا منها عند هذا الحد الذي اقتضت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون



فيما يتعلق بشكواه : فان مثل هذا الحفظ ليس الا ايناانا من النيابة انها اوقفت سير التحقيق الذي لم تكد تبتداء نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته واثره الامر بعلم وجود وجه لاقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين ادلة الادانة وادلة البراءة وترجع ان القضية بالحالة التي هي عليها ليست صالحة لان تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الامر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

( الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ مرس ٥٧٥ )

#### ١٩ - سلطة النائب العام الاستثنائية في إلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المحامي العام عليه .

للمحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة الاختصاصات النائية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها وتصرفه فيها غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده ، كالامر الصادر بالا وجه لاقامة الدعوى ، فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الاختصاص شأن باقي أعضاء النيابة يخضع لاشراف النائب العام وهو لا يتحقق الا اذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء كما تفصح عنه نصومس القانون والمذكورة ايضا في قانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لأثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ .

( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ م ٩ ص ١٢٢ )

#### ٢٠ - أمر حفظ صادر في غير تحقيق من النيابة ودون مباشرة التحقيق من المأمور المنتدب منها لأجرائه - هو إجراء إداري لا يلتزم به النيابة ولا يمنع المأمور من الجريمة من الالتجاء الى رفع الدعوى مباشرة .

الامر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الإدارية - فاذا كان الثابت ان الضابط الذي افتتح المحضر الاول لم يباشر تحقيقا فيه ، وأن المحضر الآخر الذي حرره و ملازم اول ، لم يباشره بناء على انتخاب من النيابة العامة ، بل سار فيه بناء على بلاغ شفوي من زوجة المجنى عليه - وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابي الذي قدمه المجنى عليه للنيابة والتي ندمت أحد الضباط لتحقيقه -

ثم أعيدت الأوراق جميعها الى النيابة فامر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا فان هذا الامر لا يكون حجة على المجنى عليه المضروب من الجريمة .  
ويكون من حقه الالتجاء الى رفع الدعوى بالطريق المباشر .  
( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣٥٩/٦/٢٢ ص ١٠ من ٦٥١ )

٢١ - مجرد احالة الأوراق من النيابة الى البوليس لا يعد انتدابا منها لاحد رجال الضبط القضائي لاجراء التحقيق - محضره محضر استدلال -  
صدور امر الحلف من النيابة في هذه الحالة لا يمنعه من رفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور امر النائب العام بالفاء امر الحلف .

يشترط حتى يكون ندب مأمور الضبط القضائي صحيحا منتجا اثره ان يكون الندب صريحا منصبا على عمل معين او اكثر من اعمال التحقيق فيسأ علنا استجواب المتهم ، وبالا ينصب على تحقيق قضية برمتها - الا اذا كان الندب صادرا الى مأمور النيابة ، وان يكون ثابتا بالكتابة ، وان يصدر عن صاحب الحق في اصداره الى احد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا ، اما مجرد احالة الأوراق من النيابة الى البوليس فلا يعد انتدابا منها لاحد رجال الضبط القضائي لاجراء التحقيق ، ليكون المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع استدلالات - لا محضر تحقيق ، فاذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور امر من النائب العام بالفاء امر الحلف .  
( الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣٥٩/١٠/١٩ ص ١٠ من ٧٩٧ )

٢٢ - عدم تقييد النيابة في رفع الدعوى الجنائية بامر الحلف الصادر بناء على محضر جمع الاستدلالات .

بمجرد الحفظ المانع من العودة الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الامر الذي يسبقه تحقيق تجريره النيابة بنفسها او يقوم به احد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - فاذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة « باحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة احد رجال الضبط القضائي » ندبا للتحقيق ، واعتبر امر النيابة بحفظ الشكوى اداريا بمثابة امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى ما دام لم يبلغ قانونا ، وانتهى من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يبيحه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣٥٩/١٠/١٩ ص ١٠ من ٧٩٧ )

٢٣ - ندب مأمور الضبط القضائي لاستجواب المتهم لا يعد قانونا من اجراءات التحقيق القضائي الذي يضفي قوة على الامر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الاوراق .

ندب النيابة العامة مأمور البوليس لسؤال المتهمين ، وما تلاه من تحقيق لا يعد قانونا. من اجراءات التحقيق القضائي الذي يضفي قوة على الامر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الاوراق ويكسب خصوم الدعوى حقولا ، ذلك بان استجواب المتهم - على هذا النحو - هو امر يحظره القانون في المادتين ١٩٩ و ٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢

( المطن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٤ )

٢٤ - الاصل في الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يكون صريحا ومدنونا بالكتابة - قد يستفاد استنتاجا من تصرف او اجراء اخر يترتب عليه حتميا وبطريق اللزوم العقلي - مثال .

الاصل ان الامر بعدم وجود وجه يجب ان يكون صريحا ومدنونا بالكتابة ، الا انه قد يستفاد استنتاجا من تصرف او اجراء آخر اذا كان هذا التصرف او الاجراء يترتب عليه حتميا - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الامر - لفاذا كانت النيابة العامة قد امرت في بادى الامر بقيد الواقعة جنحة ضد قبطان للباخرة ثم امر المحامي العلم بعد استيفاء التحقيق بقيدها جنحة ضد آخر وحده ، فان هذا التصرف ينطوي حتميا وبطريق اللزوم العقلي على الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على قبطان الباخرة وقد استأنفه الطاعن الاول على هذا الاعتبار ومن ثم يكون استئنافه جائزا بالنسبة الى قبطان الباخرة ، ويكون القرار المطعون فيه اذ قضي بعدم جواز الاستئناف بالنسبة اليه قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتبين منه نقصه واقضاء بجواز الاستئناف بالنسبة اليه .

( المطن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٣ ق. جلسة ١٩٦٤/٢/٢ س ١٥ ص ١٧ )

٢٥ - جواز استخلاص صلب الامر بالا وجه من تصرف او اجراء ينم عنه - شرط ذلك .

الاصل ان الامر بعدم وجود وجه يجب ان يكون صريحا ومدنونا بالكتابة الا انه قد يستفاد استنتاجا من تصرف او اجراء آخر اذا كان هذا التصرف او الاجراء يترتب عليه حتميا - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الامر .

( المطن رقم ٢١ لسنة ٤١ ق. جلسة ١٩٧١/١/٥ س ٢٢ ص ٣١٥ )

٢٦ - الأمر بعدم وجود وجه - وجوب أن يكون صريحا وكتابة - جواز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء يترتب عليه حتما بطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر .

الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر . ولما كُنَّ الثابت من التحقيقات أن الجريمة موضوع الدعوى قد ارتكبتها شخص واحد قاد السيارة وقت وقوع الحادث ودأر التحقيق الذي أجرته النيابة العامة حول متهم آخر غير الطاعن وتناول التحقيق استجواب الطاعن وتوجيه التهمة إليه ثم أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على ذلك المتهم الآخر وحده . فإن هذا التصرف ينطوي حتما على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن يحول دون ادخاله بعد ذلك متهمها في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض الدفء بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وبإدائه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن .

( الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ من ٢٣ ص ١٢٠٧ )

٢٧ - العبرة في تحديد طبيعة أمر الحفظ المصادر من النيابة العامة هي بحقيقة الواقع - أمر الحفظ المصادر من النيابة بعد التحقيق - هو أمي بالا وجه لإقامة الدعوى .

العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة العامة بقيد الأوراق بدفتر السكائى الادارية وحفظها هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به فإذا كانت النيابة قد قامت بإجراء من إجراءات التحقيق - أيا ما كان سبب أجرائه - فالأمر الصادر منها يكون قرارا بالا وجه لإقامة الدعوى .

( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق. جلسة ١٩٧٣/٢١/٢٦ من ٢٤ ص ١٠٧٩ )

٢٨ - الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة براءة - وجوب اشتماله على الأسباب التى بنى عليها .

البين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢١٠ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن إصدار قاضي التحقيق أو النيابة .

الإقامة للامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية والظعن في هذا الامر أمام  
مستشار الإحالة في مواد الجنائيات وأمام محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في  
غرفة المشورة في مواد الجنب والمخالفات والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣  
و ١٧٦ من ذلك القانون والواردتين في الفصل الخاص بمستفسار  
الإحالة ، ان القانون وإن يستلزم أن يشتمل الامر الصادر بأن لا وجه لإقامة  
الدعوى الجنائية سواء من قاضي التحقيق او النيابة العامة او من مستشار  
الإحالة بداءة على الاسباب التي بنى عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند اصدار  
مستشار الإحالة او محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة -  
حسب الاحوال - الامر بتأييد امر قاضي التحقيق او النيابة العامة بأن لا وجه  
لإقامة الدعوى الجنائية في الظعن المرفوع اليها عنه ، بما مفاده انه اذا ورد  
مستشار الإحالة او غرفة المشورة لاسباب الامر الصادر منه في هذا الصدد  
فإنها تمد اسبابا مكملية للاسباب التي بنى عليها الامر المطعون فيه أمام  
ايهما . لما كان ذلك ، وكان من المتعين ألا تناقض الاسباب التي بنى عليها  
الامر الصادر من النيابة العامة والامر المؤيد له في كل جزئية من جزئياتها  
على حدة وإنما تؤخذ كوحدة لتبين ما إذا كانت تلك الاسباب منتجة فيما  
انتهى اليه ومؤدية الى ما رتب عليها . وكان مؤدى الظعن في الامر الصادر  
من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى أمام غرفة المشورة اما تأييدها  
له اقتناعا منها بسلامته واما ان تأمر بانفائه اذا رأت ان الادلة القائمة على  
التهمة كافية ويسمح بتقديمه الى المحاكمة مع رجحان الحكم بادانته ، وكانت  
غرفة المشورة - في الدعوى المطروحة - قد ايدت في نطاق سلطتها التقديرية  
الامر المطعون فيه ولم تأمر بانفائه لما اتراته من عدم كفاية الادلة على المطعون  
ضدها ، وكان الامر المطعون فيه المؤيد والمكمل للامر الصادر من النيابة  
العامة قد أحاط بالدعوى ومحض ادلتها ووازن بينها عن بصر وبصيرة  
وخلص في تقدير سائغ له سنده من الاوراق الى ان عناصر الاتهام يحيطها  
الشك والريبة وليست كافية لاحالة المطعون ضدها للمحاكمة ، فان ما يثيره  
الظعن ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يقبل اثارته لدى  
محكمة النقض .

( الظعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق. جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ س ٢٤ ص ١٠٧٩ )

٢٩ - الامر بالالوجه لإقامة الدعوى الجنائية - جواز استغلاله من  
أي تصرف او اجراء يدل عليه - لا يصح اقتراضه او اخذه بالنقل  
- مخاللة ذلك خطأ في القانون .

الامر بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وإن جاز أن يستفاد استنتاجا  
من تصرف او اجراء آخر يدل عليه ، إلا انه لا يصح أن يفترض او يؤخذ

فيه بالظن ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان كل ما صدر عن النيابة العامة انما هو اتهامها اربعة غير المطعون ضده بارتكاب الجريمة دون ان تذكر شيئاً عنه ، سوى انها كانت قد قررت طلبه ثم اذنت بتحقيقها دون سؤاله ، فان ذلك لا ينطوى حتماً وبطريق اللزوم العقلي على امر ضمني بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله يحول دون تحريكها بعد ذلك بالطريق المباشر ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٤ ق.جس ١٦/١/١٣٧٦ س ٢٧ ص ١١٢ )

٣٠ - صحة الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة - مشروطة بالاحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة - وخلو الامر من عيوب التسبب .

حسب مستشار الاحالة ان يرى ان الادلة على المتهم غير كافية لرجحان الحكم - بادانته كي يصدر امراً بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله - تطبيقاً لنص المادة ١٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية - الا ان ذلك مشروط بان يكون قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة لم بادلتها وخلا امره من عيوب التسبب . ولما كانت الاوراق - على ما يبين من المفردات المضمومة - خالية مما يفيد ان احداً كان برفقة الضابط وقت الضبط ، خلافاً لما يفهم من الامر المطعون فيه من وجود مرافقين له انفراداً دونهم بالشهادة او ان المرشد السرى الذي كلفه الضابط بمقتضى صفقة وصية مع المطعون ضده هو مخبر يجهل هذا الاخير - على النحو الذي اوردته الامر - مع ان جهل المطعون ضده شخصية المرشد ، يفرض صحته ، لا يحول في العقل دون تعامله معه . واذا كان البين من المفردات ان الضابط اثبت بمحض الضبط انه واجبه المطعون ضده بالمخدر المضبوط فاقر باحرازه بقصد الاتجار ، وقد التفت الامر المطعون فيه عن مناقشة دلالة ذلك الاقرار ، فن ذلك كله لما ينجم عن ان هذا الامر انما صدر بشي احاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة ودون المسام شامل بادلتها بما يمينه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ ق.جس ٢٠/٦/١٣٧٦ س ٢٧ ص ٦٥٨ )

## الفصل الثاني - الرأى

٢١ - اعتبار شهادة الشهود من الدلائل التى يبيع ظهورها الرجوع الى الدعوى العمومية بعد حفظها .

ان المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنائيات اعتبرت شهادة الشهود من ضمن الدلائل التى يبيع ظهورها الشروع ثانيا في اتمام اجراءات الدعوى العمومية مادامت المواقيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية لم تنقض بعد . فاذا كانت الواقعة هي واقعة نصب قائمة على جريمة تزوير فكل دليل يقدم في تهمة التزوير - التى كان في الواقع وسيلة سهلت جريمة النصب التى هي المقصودة بالذات للمتهم - يعتبر دليلا جديدا على صحة تهمة النصب يبيع الرجوع الى الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة بعد حفظها .

( جلسة ١٦/٥/١٩٢٢ طعن رقم ١٦٨٠ سنة ٢ ق )

٢٢ - أمر الحفظ الذى تصدره النيابة بعد تحقيق له ما للاحكام من قوة الامر الملقى .

ان نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنائيات جاء عام غير مفروق فيه بين قرار حفظ وآخر ولم يجعل فيه للاسباب التى يبنى عليها القرار أثر في تحديد قيمته القانونية . وكل ما تقتضاه القانون في قرار الحفظ كما يكون له ذلك الاثر الذى نصت عليه الفقرة (ب) من المادة ٤٢ هو ان يكون القرار مسبوقا بتحقيق instruction استبانته منه النيابة ان لا وجه لاقامة الدعوى فاذا صدر قرار الحفظ على هذا الاساس فانه يفضى النظر عن الاسباب الخاصة التى بنى عليها يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بحيث لا يجوز بعده العودة الى اقامة الدعوى العمومية الا في الحالتين المذكورتين في الفقرة (ب) من المادة المذكورة . فالقرار الذى تصدره النيابة بحفظ الاوراق و اعلان الاهمية ، يكتسب كغيره من القرارات قوة الشيء المحكوم فيه متى كان صادرا بعد تحقيق .

( جلسة ١٨/٢/١٩٢٥ طعن رقم ٤١ سنة ٥ ق )

٢٣ - أمر الحفظ الصادر بمسند التحقيق بناء على المصلحة الذى تم بين الطرفين يحول دون تحريك الدعوى العمومية او الادعاء بحق مدنى .

اذا كان قرار الحفظ مبنيا على اسباب لا علاقة لها بالادلة القائمة على

التهمة بل كان أساسه الصلح الذي رأى الفريقان المتنازعان حسم النزاع به وفضي المشاكل على مقتضاه بحسب ما ارتآه كل منهما في مصلحته فهو قرار نهائي عملاً بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات ومن شأن نهائية هذه أن يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويقوم حائلاً دون تحريك الدعوى العمومية في المادة المحظوة بأية حال . ولا عبرة في هذا المصدد بما عساه أن يكون قد ورد بمذكرة رئيس النيابة الملحقة بالتحقيقات والبلغة للنائب العام لاستصدار موافقته على الحفظ بل العبرة هي بأسباب الحفظ نفسها المدونة بالتحقيقات كما أن من شأن هذا القرار النهائي المبني على الصلح أن يقوم حائلاً دون الادعاء بحق مدني ناشئ بأية صورة عن موضوع الشكوى المحظوة .

( جلسة ١٢/٢/١٩٣٥ طعن رقم ٢٠٤٠ سنة ٥ ق )

#### ٣٤ - مجرد احالة الاوراق من النيابة الى البوليس لا يعد انتداباً من النيابة بمنعها من الرجوع في أمر الحفظ .

مجرد احالة الاوراق من النيابة الى البوليس لا يعد انتداباً من النيابة لاحد رجل الضبطية القضائية لاجراء التحقيق ، فالتحقيق الذي يجريه البوليس في هذه الصورة لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى القانوني وانما هو جمع استدلالات لا تقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات .

( جلسة ١٥/٦/١٩٣٦ طعن رقم ١٧٦٠ سنة ٦ ق )

#### ٣٥ - الامر الصادر بناء على محضر جمع استدلالات فقط .

قرار الحفظ الذي يمنح بمقتضى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات من العودة الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا انقضى العام في مدة الثلاثية الشهور التالية لصدوره او الا اذا ظهرت ادلة جديدة قبل انقضاء الموعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى هو القرار الذي يصدر من النيابة على اثر تحقيق تكون قد اجبرته بنفسها او اجراء احد مأموري الضبطية القضائية بناء على انتداب تصدره لهذا الغرض خصيصاً . اما الحفظ الحاصل على اثر تحقيقات ادارية اجراها البوليس في بلاغ ماسوء من تلقاه نفسه او بعد احالة الاوراق اليه من النيابة فلا يمنح النيابة من رفع الدعوى العمومية اذا ارادت دون حاجة الى استصدار امر من النائب العام بالغاء الحفظ .

( جلسة ١٥/٦/١٩٣٦ طعن رقم ١٧٦٠ سنة ٦ ق )



٣٦ - أمر الحفظ لا يمنع من إقامة الدعوى إذا جرى بعد صدوره تحقيق ظهرت منه أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى .

ان ما تشترطه المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات في أوامر الحفظ التي تنقيد بها النيابة من وجوب صدورها بعد تحقيق محله أن يكون الحفظ جديدة تسوغ رفع الدعوى .

( جلسة ١٩٣٧/٤/٢٦ طين رقم ٩٠٧ سنة ٧ ق )

٣٧ - أمر الحفظ القائم على أسباب قانونية مانع من العود الى إقامة الدعوى سواء سبقه تحقيق أم لم يسبقه .

ان ما تشترطه المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات في أوامر الحفظ التي تنقيد بها النيابة من وجوب صدورها بعد تحقيق محله أن يكون الحفظ لأسباب موضوعية أو لأسباب قانونية ترجع إلى تقدير الوقائع ، لأن التحقيق الذي تجريه النيابة في هذه الأحوال هو الذي يمكنها من الموازنة بين الأدلة وتقديرها . فإذا هي حفظت الدعوى بناء عليه كان ذلك مانعاً لها من العود الى إقامتها إلا إذا ألقى النائب العلم أمر الحفظ في مدى ثلاثة الشهور المحددة في المادة المذكورة أو إذا - ظهرت أدلة جديدة . أما إذا كان الحفظ مبنياً على سبب قانوني بحث كعدم انطباق المادة التاسعة من قانون التشريع والمشتبه فيهم على المتهم بالعود لحالة الاشتباه مثلاً فلا محل في هذه الصورة لاشتراط إجراء أى تحقيق ، ويكون الأمر بالحفظ مانعاً من العود الى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألغاه النائب العام ، وذلك في كل الأحوال سواء سبقه تحقيق من النيابة أم لم يسبقه .

( جلسة ١٩٣٨/١/٢٤ طين رقم ٢٨٤ سنة ٨ ق )

٣٨ - أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بعد تحقيق له ما للأحكام من قوة الأمر القضي .

مادام أمر الحفظ قد صدر من النيابة بناء على تحقيقات لمحت بها فأنه - طبقاً للمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات - لا يجوز مع بقاءه قائماً ، لعدم الفصل من النائب العمومي وعدم ظهور أدلة جديدة ، إقامة الدعوى العمومية بالواقعة التي صدر فيها الأمر ذاتها فإذا كان قد صدر أمر حفظ من إحدى النيابة عن واقعة ، ثم رفعت نيابة أخرى الدعوى على ذات المتهم ببلات الواقعة ، فالحكم الذي يصدر في الدعوى يكون باطلاً ، حتى ولو كانت النيابة والمحكمة لم يصل الى علمهما أمر الحفظ ، وحتى لو كان

التهم لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع . فإن أمر الحفظ ما للاحكام من قوة الامر القاضي به . وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من اخص خصائص النظام العام جائزا ابدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٩٤٠/٢/١٦ طين رقم ٤١١ سنة ١٠ ق )

#### ٣٩ - الامر الصادر بناء على «معرض جمع استدلالات فقط لا يفيد النيابة» .

ان امر الحفظ الذي تصدره النيابة لا يمنعها من العود الى الدعوى العمومية الا اذا كان بناء على تحقيق اجرتة هي بنفسها او قام به احد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها ، وذلك عملا بنص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات . واذا فالامر الصادر بناء على معرض جمع استدلالات فقط لا يقيد النيابة في شيء ولا يمنعها من الرجوع فيه .

( جلسة ١٩٤١/٦/٢٢ طين رقم ١٥٤٥ سنة ١١ ق )

#### ٤٠ - الامر الصادر بناء على «معرض جمع استدلالات فقط لا يفيد النيابة» .

ان نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات عام لا تفريق فيه بين امر حفظ وآخر ولم يجعل فيه للاسباب التي تتخذ أساسا للحفظ أى تقدير في تحديد اثره القانوني . وكل ما يقتضيه هو ان أمر الحفظ لى يكون مانعا من العود الى الدعوى العمومية يجب ان يكون قد سبقه تحقيق . وعندئذ سواء اكان التحقيق قد اجرتة النيابة بنفسها او كان اجراؤه بناء على انتداب منها ، وسواء اكان متعلقا بعمل واحد من اعمال التحقيق المختلفة او اكثر فان الامر بمجرد صدوره يكون له قوة الشيء المحكوم به فيقيد النيابة في الحدود المرسومة بالمادة المذكورة ولو كانت علته انها ارتأت ان التحقيق الذي اعتمدت عليه انما اسفر عن ثبوت مقارفة التهم لجريمة لا تستاهل - على حسب الظروف والملاسات التي وقعت فيها - ان تقيم عليه الدعوى العمومية بها . وهذا النظر هو الذى يستفاد من المذكرة الايضاحية لقانون تحقيق للجنايات ان الشارح قصد اليه من وضع المادة المذكورة في عبارتها العامة التي صيغت بها . واذا فاذ كان الحكم قد فرق بين امر الحفظ الذى تصدره النيابة لعدم اهمية الحادثة والامر الذى يصدر لعدم كفاية اطله للثبوت وقال ان هذه وحده هو الذى تمنيه المادة المذكورة ثم لم يعتبر من أعمال التحقيق تنفيذ البوليس القضائى طلب النيابة اليه ان يضبط المتهمين باختلاس المحبوزات ويستجوبه ويسال الدلائل في الحجز الذى وقع الاعتداء عليه فانه يكون مخطئا .

( جلسة ١٩٤١/١٠/٢٧ طين رقم ١٥٦٣ سنة ١١ ق )

٤١ - للاستجواب الذي تقوم به النيابة قبل اصدار امرها بالحفظ لا يجيز لها رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك .

ان المادة ٤٢ من قانون الجنايات صريحة في ان امر الحفظ - ايا كان نوعه - الصادر من النيابة العمومية بعد اجراء التحقيق يمنع من عودها الى الدعوى العمومية الا اذا الغاء النائب العام او ظهرت ادلة جديدة . فاذا كان الشئذ باوراق الدعوى ان النيابة العمومية بعد التحقيق الذي اجراه البوليس قد استجوبت المتهمين وسألهم قبل ان تصدر امرها بالحفظ ، ثم عادت وقدمت المتهم الى المحكمة فقطضت عليه بالمقوبة ، فان المحكمة اذ اجازت رفع الدعوى من النيابة تكون قد اخطأت ، اذ الاستجواب الذي قامت به النيابة قبل اصدار امرها بالحفظ وهو عمل من اعمال التحقيق فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك .

( جلسة ١٩٤٦/٢/١٢ طعن رقم ٦٤٤ سنة ١٦ ق )

٤٢ - نوب النيابة الطيب الشرعي لتشريع جثة متوفي في حادثة قبل صدور امر الحفظ يمنع من اعادة نظر الدعوى .

انه لما كان امر النيابة العمومية بحفظ الدعوى من شأنه متى كان قد صدر بناء على تحقيق أجرته بنفسها او بناء على انتداب منها ان يمنع من العودة الى الدعوى العمومية ما لم يليه النائب انعام او تظهر ادلة جديدة بحسب ما هو مقرر بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات ، ثم لما كان الانتداب الذي يصدر من وكيل النائب العمومي الى الطيب الشرعي بتشريع جثة متوفي في حادثة وقيام الطيب باجراء التشريع وتقديم تقرير منه الى من ندبه بما شاهده وبرأيه في الوفاة واسبابها هو عملا من اعمال التحقيق تم بناء على طلب النيابة العمومية ، فان يكون من المتدعي على المحكمة متى ثبت لديها حصول هذا الانتداب قبل صدور امر الحفظ وتبينت في الوقت ذاته توافقه سائر ما يجب - بمقتضى القانون - توافره في امر الحفظ الملزم ان تحكم بعدم جواز نظر الدعوى .

( جلسة ١٩٤٧/٢/٤ طعن رقم ٧١٨ سنة ١٧ ق )

٤٣ - امر الحفظ الصادر من النيابة بغير اسباب قانونية او موضوعية لا يعتبر صادرا منها بصفتها سلطة تحقيق .

اذا كان وكيل النيابة حين اصدار امره بحفظ الشكوى المقدمة من المدعى بالحقوق البدنية لم يدون لأمره اسبابا قانونية ولا موضوعية ، بل اكتفى

بالتأشير على المحضر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية سيارة ، وأشار بتفهم الشاكي برفع دعوى مدنية والطنن في عقد البيع بالتزوير إذا شاء ، فمفاد ذلك أن النيابة رأيت عدم البت في الشكاوى بوصفها سلطة تحقيق ، بل تركت الأمر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء .

( جلسة ١/٢/١٩٥٠ طين رقم ٢٣١٤ سنة ٢٤ ق )

٤٤ - أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بعد تكليف أومباشي غير معين لسؤال شهاد عن معلوماته لا يكون ملزما لها .

أن مقتضى نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هو أن أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية إنما هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال المضبطة القضائية بناء على انتداب منها ، وأذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن وكيل النيابة أمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وكلف أومباشيا من القسم لم يعينه لسؤال شهاد عن معلوماته فقام أومباشي بتنفيذ هذه الإشارة وبعد الاطلاع عليها أمر وكيل النيابة بحفظ الشكاوى إداريا فإن هذا الأمر لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد أو شرط ، إذ أن النيابة لم تقم بأي تحقيق في الشكاوى قبل حفظها كما أن انتدابها لأومباشي لاستيفاء بعض التحقيقات لا يعتبر انتدابا لأحد رجال المضبطة القضائية لأن الأومباشي ليس منهم طبقا للمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات .

( جلسة ٦/٢/١٩٥١ طين رقم ٤٠٤ سنة ٢٥ ق )

٤٥ - الأمر الصادر بناء على محضر جمع استدلالات فقط - قيمته .

أن أمر الحفظ الصادر من النيابة في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى لا يمنع النيابة العامة من رفع الدعوى العمومية إلا إذا كان صادرا بناء على تحقيق إجراء أحد أعضائها أو قام به أحد رجال المضبطة القضائية بناء على انتداب منها . وأذن فمتى كانت الأوراق التي أمر وكيل النيابة حفظها إداريا هي محضر حرره أحد رجال المضبطة في المركز في شأن التحرى عن سلوك المتهم ووسائل تمييزه ، ثم أصدر رئيس النيابة بعد ذلك أمرا بالعدول عن أمر الحفظ وباقامة الدعوى العمومية على المتهم ، فإن الحكم إذ قضي بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق حفظها من النيابة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( جلسة ١/١/١٩٥٢ طين رقم ٧٧٨ سنة ٢٢ ق )

٤٦ - أمر الحفظ الإداري الصادر من النيابة - الأمر القضائي الصادر منها بأن لا وجه لاقامة الدعوى - الفرق بينهما - نتائج ذلك .

الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملاً بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة ، ولا يقبل تظلماً أو استئنافاً من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الالتجاء إلى طريق الادعاء المباشر في مواد الجرح والمخالفات ، دون غيرها، إذا توافرت له شروطه ، وهذا الأمر الإداري يفترق عن الأمر القضائي بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضي به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات ، فهو وحده الذي يمنح من رفع الدعوى ، ولهذا أجاز للمجنى عليه والمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .

( الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ ص ٢ ص ٣٦٩ )

٤٧ - صدور أمر الحفظ من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها - هو أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - صلوره في صيغة أمر حفظ إداري - لا يغير من طبيعته .

إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أي كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وأن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو أمر لم بمجرد صدوره حجته الخاصة حتى ولو لم يعلن به الخصوم ويمنع من العودة إلى المدعى الجنائية ما دام لا يزال قائماً ولا بلغ قانوناً ولا يغير من هذا النظر أن المجنى عليها لم تعلن بالأمر على ما تقضي به المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية إذ أن كل ما لها أن تطعن في القرار أمام الجهة المختصة لو صح أن باب الطعن ما زال مفتوحاً أمامها .

( الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٠ ص ٧ ص ٥٣٥ )

٤٨ - عدم اجراء النيابة تحقيقا في الدعوى وعدم اصدارها امر بالا وجه لاقامة الدعوى - حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة امام المحاكم الجنائية .

الامر بالا وجه لاقامة الدعوى العمومية الذي نصده النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفتها هو الذي يمنع من اقامة الدعوى العمومية الا اذا ظهرت ادلة جديدة او الغاء التائب العام في مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره ، ناذرا لم تجر النيابة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بالا وجه لاقامة الدعوى العمومية لان حق المدعى بالحق المدني يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة امام المحاكم الجنائية .

( الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٧ من ٧ ص ٥٩١ )

٤٩ - وقف النيابة سير التحقيق الذي لم تكد تبداه نزولا على حكم القانون واصدارها امرا بالحفظ - عدم اعتباره امرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - الطعن فيه - غير جائز .

متى كانت النيابة قد فهمت الشاكي باتباع الطريق الذي رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية ما زالت معروضة على القضاء لم حفظت الشكاوى بعد ذلك وقولنا منها عند هذا الحد الذي اقتضت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فان مثل هذا الحفظ ليس الا ايدانا من النيابة انها اوقفت سير التحقيق الذي لم تكد تبداه نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته واثره الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين ادلة الادانة وادلة البراءة وترجع ان القضية بالتحالة التي هي عليها ليست صالحة لان تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الامر وحده الذي فتح له الشمارع باب الطعن .

( الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٩ ص ٥٧٥ )

٥٠ - الامر بالا وجه لاقامة الدعوى حجيتها ولو لم يعلن به الخصوم وهو مانع من رفع الدعوى الجنائية - عدم جواز رفع الدعوى المباشرة عن ذات ذات الواقعة - عدم حصول الادعاء المدني امام سلطة التحقيق غير موثر م ١٦٢ و ٢١٠ ج .

الامر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق اجريته بنفسها هو امر له بمجرد صدوره حجيته - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - ويتبع

من العود إلى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الأمر قائما ولم يلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى المباشرة على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - بحق ، ولا يغير من هذا النظر أن الطاعنة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقيقات النيابة ، فإن المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية صريحتان في أن أحكامها تنتظم المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

١ - الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٨ س ١٠ ص ٦٢٩ (

٥١ - الأمر بالا وجه المانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجرية النيابة - بنفسها أو بمن تندبه من مأموري الضبط القضائي .

أمر الحفاظ المانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجرية النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى اعتبار إشارة وكيل النيابة « بإحالة الشكوى إلى البوليس لمحصصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي » نديا للتحقيق ، واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى ادواريا بمثابة أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يمنع من إقامة الدعوى ما دام لم يلغ قانونا ، وانتهى من ذلك إلى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فإنه يكون قد خاطأ في تطبيق القانون بما يميجه ويستوجب نقضه .

٢ - (طعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/١٩ س ١٠ ص ٦٩٧ (

٥٢ - الأمر بالا وجه لا يمنع من العود إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة قوام التليل الجديد أن يكون مجهولا من المحقق أو استوفى عناصره التي حالت دون تحقيقه .

قوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها ، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفة غير ميسر له من قبل - أما لخداع الدليل نفسه أو فقدانه أحد العناصر التي تعجز المحقق عن استيفائه .

٣ - الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ س ٦١ ص ٢٢٤ (

## ٥٣ - حجية الامر بالا وجه لاقامة الدعوى .

دل الفدرخ بما نص عليه في المواد ٧٦ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٢/٣ من قانون الاجرامات الجنائية على ان الاصل ان الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى له قوة الامر المقضي بما يمتنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره ، وهذا الاصل حكمه عام ينسحب فيه خطاب الشارع الى كافة اطراف الدعوى الجنائية فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الامر المنتشر اليه على النيابة العامة - ما لم تظهر دلائل جديدة - زعلى المدعى بالحقوق المدنية ، كما يمتد بالضرورة ومن باب اولى الى المجنى عليه الذى لم يدع بحقوق مدنية . وان كان الشارع قد اکتفى بالاشارة في النود الملقمة الى المدعى بالحقوق المدنية دون المجنى عليه الذى استبعد منها بالتعديل المدخل على قانون الاجرامات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فما ذلك إلا على اعتبار ان المجنى عليه متى قعد عن الادعاء بالحقوق المدنية اثنا التحقيق فلا تقوم له صفة الخصم في الدعوى ويمتنع عليه بالتالى ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الامر الصادر بان لا وجه لاقامتها . ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء من بعد صدور ذلك الامر من سلطة التحقيق . والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة الامر من طرف لم يتخذ لنفسه صفة في الدعوى وهو ما لا يتفق مع ما هدف اليه الشارع من احاطة الامر بان لا وجه - متى صار باتا - بسياج من القوة يكفل له الاحترام ، ويمتنع من معاودة طرح النزاع ذاته امام القضاء . ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعن دفع في اولى جلسات تلك المحاكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور قرار بالا وجه فيها وعدم استئناف ذلك القرار ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضي بادانة الطاعن دون ان يعرض لمبحث توافر شرائط الدفع في الواقع يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٣٦ ق. جلسة ١٩٦٧/١/٢٠ م ٢٨٥ ص ١١٧ )

## ٥٤ - امر بالا وجه - حجيته - امر حفظ - نيابة عامة .

المبرة في الاوامر التي تصدرها النيابة العامة - هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . ومن ثم فان الامر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق اجرة، بنفسها يعد - ايا ما كان سببه - امرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وان جاء في صيغة الامر بالحفظ الادارى . وهو امر له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى العمومية ما دام قائما ولم يبلغ قانونا .

( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٦٧/٥/٢٩ م ١٨ ص ٧١٢ )



## ٥٥ - صدور امر بان لا وجه لاقامة الدعوى - حجته .

يبين من نصوص المواد ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية انه ما دام الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قد صدر من احدى جهات التحقيق فلا يجوز مع بقاءه قائما لعدم ظهور أدلة جديدة اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها لان له في نطاق حجته المؤقتة ما للاحكام من قوة الامر المقضي وهذا يجعل الدفع يسبق صدوره من اخص خصائص النظام العام جائزا ابداءه لأول مرة امام محكمة التقض بشرط ان تكون مدونات الحكم شاهدة لصحته او مرشحة لذلك .  
( الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ م ٢٠ من ١٠٥٦ )

## ٥٦ - اكتساب صدور الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى قوة الامر المقضي بالنسبة لجميع المتهمين في الدعوى متى كان مبنيا على اسباب عينية - وعلى العكس لو كان مبنيا على احوال خاصة باحد المتهمين - علة ذلك .

متى صدر الامر بعدم وجود وجه بناء على اسباب عينية مثل ان الجريمة لم تقع اصلا او على انها في ذاتها ليست من الافعال التي يعاقب عليها القانون فانه يكتسب - كلاحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ويتعدى نطاقه اليهم بطريق اللزوم وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والابر العيني للامر وكذلك قوة الابر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة ، فضلا عن ان شعور العقلة في الجماعة يتأذى حتما من المغايرة بين مصائر المساهمين في جريمة واحدة ومن انتفاض الذي يتصور ان يقع في الامر الواحد ، اذا صدر بان لا وجه بالنسبة لاحد المتهمين وبالا حالية بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة ، ولا كذلك اذا كان الامر مبنيا على احوال خاصة باحد المساهمين دون الآخرين ، فانه لا يحوز حجية الا في حق من صدر لصالحه .

( الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ م ٢٠ من ١٠٥٦ )

## ٥٧ - الامر بالا وجه لاقامة الدعوى - اثره - شروطه .

الباين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في شأن اصدار قاضي التحقيق او النيابة العامة للامر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية واستئناف هذا الامر والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٦ من ذات القانون الواردتين في الفصل الخاص بمسئشار الاحالة - ان القانون وان استلزم ان يشتمل الامر

الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الاحالة ، على الأسباب التي بنى عليها ، فانه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة امره بتأييد امر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الاستئناف المرفوع اليه عنه . ومن ثم فلا تشريب على الامر المطعون فيه اذ هو ايد الامر المستأنف لاسبابه مكثفيا بها دون أن ينشئ لنفسه أممبابا قائمة بذاتها ، واحال في رده على ما استندت اليه للطاعة في استئنافها على ما اقيم عليه ذلك الامر .

( جلسة ١١/٦/١٩٧٢ - الطعن ٤١ لسنة ٢ في ٢٤ من ٧٣٩ رقم ١٥٤ )

#### ٥٨ - الامر بعدم وجود وجه - حجيته .

الاصل أن الامر بعدم وجود وجه المثبت على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع اصلا او على انها في ذاتها ليست من الافعال التي يعاقب عليها القانون يكتسب - كاحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك اذا كان مبنيا على احوال خاصة بأخذ المساهمين دون الآخرين فانه لا يحوز حجية الا في حق من صدر لصالحه - لما كان ذلك - وكأن يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن امر الاحالة ومن الامر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الادلة قبل ... الموظف بمحكمة دمنهور الابتدائية أن النيابة العامة اجرت تحقيقات اسفر عن اختلاس السند وتزوير سند آخر بدلا منه والاستعمال مع العلم بتزويره ولم تكشف التحقيقات قبل اقامة الدعوى على الطاعن عن المفاعل الاصلى من بين موظفي محكمة دمنهور الابتدائية كما تبين من الامر الصادر من النيابة العامة اثناء نظر المحكمة الدعوى أن الدليل لم يكن كافيا لتقديم ... للمحاكمة فانه ليس في تصرف النيابة في الملاحقة ما ينفي وقوع الجرائم موضوع الدعوى الماثلة أو أن هذه الوقائع غير معان علىها - وكان مبنى تصرفها احوالا خاصة بالمساهمين في الجريمة من بين موظفي محكمة دمنهور فان كلا المتصرفين لا يعوزان حجية في حق الطاعن ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

( الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٠ في ١٨/٥/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٢٢١ )

#### ٥٩ - امر بالا وجه - آثاره .

التقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة ليس من شأنه أن يمنع المحكمة وهي تنظر جريمة العود للاشتباه من أن تقدر جديدا الاتهام الموجه الى المتهم المائل لحالة الاشتباه غير مقيدة في ذلك بالقرار السابق

اصدرته سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة - اذ معناه انها لم تر ما يبرر رفع الدعوى العمومية عليه ، وهو ما يفاير المعنى المستفاد من حالة العود للاشتباه التي تستشف من تمحيص مركز المتهم في الواقعة التي نسبت اليه - اذ قد يدل اتهامه في الدعوى على انه مازال خطرا على الامن .

( الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣٦١/١/٢٣ من ١٢ من ١١٦ )

#### ٦٠ - حجية الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية .

من المقرر ان الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود لاقامة الدعوى الجنائية له حجيتة التي تمنع من العودة الى الدعوى ما دام قائما لم يبلغ قانونا - كما هو الحال في الدعوى - فلا يجوز مع بقائه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الامر فيها لان له في نطاق حجيتة المؤقتة للاحكام من قوة الامر القطعي .

( الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣٧٨/٥/١٥ من ٢٩ من ٥٢٠ )

#### ٦١ - الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة هو رخصه الذي يمنع من رفع الدعوى .

من المقرر ان الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد ان تجري تحقيق الواقعة بنفسها او يقوم به احد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضي به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، وكانت النيابة لم تجر تحقيقا في الدعوى او تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وكان مجرد تأشير وكيل النيابة في بادئ الامر على محضر جمع الاستدلال بقبضه برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الامر بعدم وجود وجه ، اذ لا يترتب على هذه التأشيرية حتما - وبطريق الملزوم العقلي - ذلك الامر . ومن ثم فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لا يفتقر الى بطلان لعدم جواز نظر الدعوى يكون قد اصاب صحيح القانون .

( الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣٧٩/١/١١ من ٣٠ من ٧٩ )

### الفصل الثالث

#### الظعن في الأمر

٦٢ - إصدار غرفة الاتهام أمرها بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى قبل المتهم لم يحضر أمامها لعدم كفاية الأدلة - استنادها في ذلك إلى

بطلان التفتيش - جوازه .

متى كانت غرفة الاتهام قد أصدرت أمرها بعدم وجود وجه لأقامته للدعوى الجنائية قبل المتهم - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى أن تفتيش المتهم قد وقع باطلا قانونا لصدوره بغير إذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون للمأمور بالضبط التفتيش ، فلا يصح النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها .

( الظعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق.، جلسة ١٩٥٨/٦/٣ س ٩ ص ٦٠٩ )

٦٣ - الظعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى لابتدائه على إجراء باطل والمصودر في التسبيب - غير جائز .

قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات حق الظعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لأقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ومن ثم فإن القول ببطلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام لابتدائه على إجراء باطل وقصور تسببيه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الظعن بحدوده الواردة في المادة ١٩٥ سالف الذكر .

( الظعن رقم ٨٦ لسنة ٢٨ ق.، جلسة ١٩٥٨/٦/١ س ٩ ص ٦٤١ )

٦٤ - سريان حظر الظعن الوارد بالمادة ٢١٠ أ ج معدلة ب ق ١٢١ لسنة ١٩٥٦ على الظعن بطريق النقض أيضا .

أشار الشارع في المذكورة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ إلى الحكمة التي قصدتها من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهي أن يوضع للموظفين حماية خاصة تفهم كيد الأفراد لهم ، ونزعهم الطبقية للشكوى منهم ، فحرم - فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى

عدم لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها - حق استئناف الإوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا للمدعى بالحقوق المدنية ، بل ان هذا الطعن يجري عليه حكم المنع من الطعن بالاستئناف ، ما دام الطعن بالطريق العادى وغير العادى يلتقيان عند الرد الى الالة التى توخاها الشارع من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تحميننا للموظفين من التعرض للشطط في الخصومة .

( الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٩/٥/١٩ من ٢٠ من ٢٥ )

٦٥ - يفتح ميعاد استئناف القرارات الصادرة من قاضي التحقيق في غيبة الخصوم من تاريخ اعلانهم رسميا بالامر لا من تاريخ العلم بالصدور .

نصت المادة ١٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على ان استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالا وجه لاقامة الدعوى يحصل بنقير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ صدور الامر ، او التبليغ ، او الاعلان حسب الاحوال ، وقد صرحت بالذكر الايضاحية لهذا النص بان الشارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم فجعل بدء الموعد من تاريخ صدور الامر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم ، او من تاريخ تبليغه للنياية العامة ، او اعلانه للخصوم اذا لم يصدر في مواجهتهم ، او بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ، ومن ذلك يتضح ان الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم الطالب - سواء كان متهما او مدعيا بالحقوق المدنية او مجنيا عليه - لا من تاريخ اعلانه رسميا بالامر ، ولا يلقى في سريان هذا هذا الميعاد العلم بالامر الصادر من قاضي التحقيق .

( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ من ١٠ من ٢٥ )

٦٦ - النزاع على الصفة في استئناف الامر بالا وجه - قضاء غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف لرفضه ممن ليس له الحق في الطعن في الامر بالا وجه ولم يغوله التوكيل الصادر اليه هذا الحق - قضاء صحيح .

تعرض قرار غرفة الاتهام لصفة الطاعن لتمحيص مركزه القانوني في الدعوى وما خوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المطعون ضده ، وهو النزاع على الصفة التى بموجبها باشر الاجراءات الفسكوى واستأنف قرار النيابة بحفظها قولا منه بأنه لم يكن وكيلًا وإنما باشر ما باشره عن نفسه ،

وقضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن - لرفضه من غير ذي صفة - استناداً الى أنه ليس من لهم الحق في الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية امام غرفة الاتهام أعمالاً لنص المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما ان التوكيل الصادر اليه لا يخول له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله . هو قضاء اصحاب وجه القانون الصحيح .

( الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٠/١/١٩ من ١١ ص ٨٥ )

٦٧ - عدم جواز الطعن بطريق النقض فيما لم يكن استئنافه جائزاً -  
مثال في القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف  
المطاعن .

إذا كان القانون لا يجيز للطاعن الطعن في امر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف امام غرفة الاتهام ، فان استئناف الامر المذكور يكون غير جائز ، وهو بهذا الاعتبار وعملاً بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطاعن حقاً في أن يسلك طريقاً استثنائياً بطعن في الامر الصادر من غرفة الاتهام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

( الطعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٠/٢/٢ من ١١ ص ١٤٢ )

٦٨ - الصلة في الطعن بطريق الاستئناف والنقض في الامر بعدم وجود وجه - التمساره على المجنى عليه والملقى بعقوب مدنية  
والنائب العام .

يبين من استعراض نصوص المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور ان حق الطعن بالاستئناف في الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق او من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدني بالحقوق المدنية ، كما ان حق الطعن بالنقض في اوامر غرفة الاتهام التي تصدر برفض الاستئناف للرفع عنها عملها بالمادة ٢١٠ من القانون سالف الذكر مقصور عليهما وعلى النائب العام - فاذا كان الثابت ان الطاعنة ليست المجنى عليها في الدعوى ولم تقم بالادعاء بحقوقها المدنية - بوصفها ارملة المجنى عليها طبقاً للاوضاع التي نظمها القانون ولم تدع في طعنها ان لها هذه الصفة فيكون ما انتهى اليه امر غرفة اتهام من عدم قبول استئناف الطاعنة صحيحاً في القانون .

( الطعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٠/٢/٢ من ١١ ص ١٤٢ )

٦٩ - ما يجوز الطعن فيه من أوامر النيابة العامة - الامر بالأوجه -  
ما لا يعتبر كذلك .

لا يجوز الطعن عملاً بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا في الامر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية، فهذا الامر هو الذى يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف . فاذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الاعيان المؤجرة الى البلدية - وهو اجراء ادارى - عدل فيه وضع اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية ، فان هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضي بذلك القرار المطعون فيه .

( الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦٦١/٣/٦ من ١٢ ص ٣٠٧ )

٧٠ - المدعى بالحق المدني - أحقيته في الطعن في قرار النيابة بالأوجه  
لاقامة الدعوى .

للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الامر الصادر من النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦٦١/٣/١٧ من ٢٢ ص ٢٣١ )

٧١ - لمحكمة النقض نقض الامر المطعون فيه الصادر من مستشار  
الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى  
القانون لمصلحة المتهمين .

لمحكمة النقض نقض الامر المطعون فيه الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات والإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ولما كان الامر متعلقاً ببطلان أصلى شاب اتصال قضاء الاحالة بالدعوى الجنائية فانه يتعين القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى وذلك بما تضمنته من تهم لا وجه لالزام قضاء الاحالة الاجتزاء منها مادامت قد سمعت اليه جملة - باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض بإجراءات باطللة بطلاناً أصلياً .

( الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦٦١/٣/٢١ من ٢٤ ص ٤٠١ )

٧٢ - علم ليراد الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الادلة التى استخلص منها عدم وجود مرتشي حقيقى وان نية المتهم انصرفت الى الاحتفاظ بالرشوة لنفسه .

متى كان الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، المطعون فيه ، لم يورد مؤدى الادلة التى استخلص منها عدم وجود مرتشي حقيقى وانصراف نية المطعون ضدهما الى الاحتفاظ بمبلغ الرشوة لنفسيهما ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها ، تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القسانون على الواقعة كما صار اثباتها بالامر ، وكان لا يكفى في بيان الدليل مجرد القول بان الشاهد قرر في التحقيق - وفقا لتقديره هو - انه لا يوجد مرتشي حقيقى في الدعوى وان الجاني كان يفسد الحصول على الرشوة لنفسه ، ما دام أن القرار المطعون فيه لم يورد مؤدى هذه الشهادة حتى يبين وجه استدلاله بها على ما انتهى اليه ، فان الامر المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

( الطم رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١١/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٥٩ )

٧٣ - علم جواز استئناف الامر بالا وجه لصدوره في جريمة وقعت من موظف اثناء تادية وتظيفته أو بسببها ومن اخر - لا يمنع من جواز استئناف هذا الامر قبل المتهم الاخر - المادة .

متى كان القرار بان لا وجه قد صدر في تهمة تحصل ضابط ٢ ابحاث على سند بطريق الاكراه ، وكان الطاعن يسلم في اسباب طعنه بان مقام به المضابط قد وقع منه اثناء تادية الوظيفة وبسببها فان القرار المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز الاستئناف بالنسبة اليه يكون صحيحا .

( الطم رقم ٢١ لسنة ٤١ ق. جلسة ٤/١١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٤٥ )

٧٤ - طعن المدعى بالحقوق المدنية في الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية - بطلان معاده .

جرى قضاء محكمة النقض على انه متى اوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجرام او بدم ميعاد ، فان اى طريق اخرى لا يقوم مقامه - واذا كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنحول المدعى بالحقوق المدنية الطعن في الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في ميه - د عشرة ايام من تاريخ اعلانه ، وكانت الاوراق قد خلت مما يدل على ان



المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن بالامر المذكور الى ان قرر بالطن فيه ،  
فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى ان طعن المدعى بالحقوق المدنية في  
الامر المتو عنه ؛ قد تم في مواعده القانوني ، يكون قد اصاب صحيح القانون .  
( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٥ ق . جلة ١٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ من ١٤٥٤ ) .

#### ٧٥ - الطعن في اوامر مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

اذا كانت المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان  
لـ للنائب العام والمدعى بالحقوق المدنية الطعن امام محكمة النقض في الامر  
الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، فان المادة ١٩٤  
من ذلك القانون وقد جرى نصحها بعد ذلك على ان « للنائب العام والطعن  
امام محكمة النقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى  
المحكمة الجزائية باعتبار الواقعة جنحة او مخالفة » ، تكون قد افادت ان  
الحق في الطعن في هذا الامر قاصر على النائب العام وحده ولا يملكه المدعي  
بالحقوق المدنية اذ ليست له مصلحة حقيقية في احالة الدعوى الى محكمة  
الجنائيات دون الجرح او في اعتبار الواقعة جنحة وليست جنحة طالما ان الامر  
بالاحالة قد حقق له حقوق الاتهام ضد المتهم ، والاصيل له ليس للمدعي  
بالحقوق المدنية ان يطعن باى طريق عاды او غير عاды إلا باوجه تنصرف  
الى دعواه المدنية ، والتكييف القانوني للواقعة او الجهة المختصة بنظرها  
لا شأن لهما بمقدار التمييز الذي يطالب به بل يتوقف ذلك على ما لحقه  
من ضرر . ولما كانت النيابة العامة قد طلبت من مستشار الاحالة احوالة  
المطعون ضدهم الى محكمة الجنائيات لماعتهم وفق نص المادة ١/٢٣٦  
عقوبات - فامر باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ،  
وبارتسال الاوراق الى محكمة الجرح المختصة ، فطعنن للدعية بالحقوق  
المدنية في هذا الامر بطريق النقض . فلا كان ما تقدم ، فان الطعن يكون  
غير جائز .

( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٥ ق . جلة ١٧٥/١٠/٢٧ من ٢٧ من ١٤٥٤ )

#### ٧٦ - مستشار الاحالة - الامر بالا وجه - الطعن عليه بالنقض .

لما كان الطعن امام محكمة النقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة  
بان لا وجه لاقامة الدعوى لا يجوز وفق المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات

الجنائية إلا للمعنى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه أو للمحامى العام في دائرة اختصاصه عملاً بالمادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية - الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - والتي خولت جميع حقوق اختصاصات النائب العام المنصوص عليها في القوانين - أو من وكيل خاص عن أيهما ، وكان القانون في مادتيه سالفتي الذكر إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون في ذلك ضماناً للمتهم ، فإذا وكل أحدهما أحد اعدائه بالتقرير بالطعن في قلم الكتاب - وهو عمل مادي تستوى فيه إن يباشره أيهما بنفسه أو يكل أمره الى غيره بتوكيل منه إلا أن عليه أن يتولى هو وضع أم ب الطعن فإذا كلف أحد اعدائه بوضعها فيجب عليه أن يوقع ورقتها ب يفيد إقراره إياها إذ أن الأسباب إنما هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه أما إبداع ورقة الأسباب قلم الكتاب فلا مانع في حصوله بتوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت في صدر فقرتها الثانية على أن : يحصل الطعن وينظر فيه بالأوضاع المقررة للطعن بطريق النقض - وكان من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بطريق النقض - بوصفه عملاً اجرائياً - شكلاً معيناً فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الاجرائى بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه ، وبذلك كانت الحال في الطعن المائل أن أسبابه لم تعرض على النائب العام أو المحامى العام المختص للموافقة عليها واعتمادها قبل ايداعها قلم الكتاب بواسطة من وكله فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع أسبابه .

( الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٤٥ ق. جلسة ١٣٧٥/١٢/٢٨ س ٢٦ ص ٨٧١ )

٧٧ - أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة - اجراء ادارى - لها أن تعمل عنه في أى وقت - علم جواز التنظيم فيه من الجنى عليه أو الملقى المدني - الأمر بعدم وجود وجه لالتماس الدعوى الجنائية - يجوز الطعن فيه من المعنى المدني .

من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى اليه مقدمه حتى تتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً فيها . ولما كان الطاعن لم يبين في أسباب طعنه أوجه الدفاع الجوهرية التي أوردها في مذكرته والتي قصر الحكم في استظهارها فإن منعا في هذا الشأن يكون غير ذي وجه .

( الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٦ ق. جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ س ٢٧ ص ٦٦١ )

## ٧٨ - استصدار الأحالة - أمر بالا وجه - تسميته .

لما كان بين من مدونات الأمر المعلنون فيه أنه عول في عدم اطمئنانهم إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير على مضي مدة ست عشرة سنة بين تاريخ توقيعات المبنجى عليهما التي اتخذت أساسا للمضاهاه وبين توقيعهما على صحيفة الدعوى ، وكان الثابت من مطالعة المفردات أن المبنجى عليه الاول . . . . قدم للمضاهاه خمس كيميالات تحول توقيعه أربعة منها في عام ١٩٥٦ والاخيرة في عام ١٩٦٠ بينما قدم للمبنجى عليه الثاني . . . . خمس كيميالات اثنين منها في أغسطس عام ١٩٧٢ والثلاثة الاخرى في فبراير سنة ١٩٧٢ . وكان الثابت أن صحيفة الدعوى المدعى بتزويرها قد أعلنت للمبنجى عليهما في ١١/١٠/١٩٧٢ ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن مستشمار الأحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان المتهم مدانا فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل اصدار قراره أن يمتنع الدعوى وأدلتها لم يصدر قرارا مسببا بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل أمره على ما يفيد أنه محض الدعوى وأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة وكان للثابت أن مستشمار الأحالة حينما انتهى إلى الأمر المعلنون فيه لم يمتنع الدليل المستبعد من توقيع المبنجى عليه الثاني على الكيميالات الخمس المقدمة منه للمضاهاه وهي في تاريخ معاصر لتاريخ اعلان صحيفة الدعوى المدعى بحصول تزوير فيها لتوقيع المبنجى عليه المذكور ومن ثم يكون قد صدر قراره دون أن يمتنع كافة أدلة الثبوت في الدعوى عن بصر وبصيرة وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشمار الأحالة لتسبر فيها على هذا الأساس .

( الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٢ من ٢٨ إلى ٢٢ )

## ٧٩ - الأمر بالا وجه - ماهيته - الزه

من المقرر أن الأمر بالا وجه - كسائر الاوامر القضائية والاجكام - لا يروجه فيه بالاستنتاج أو الظن بل يجب - بحسب الاصل - أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بلبات الفاطة في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجهها للسبر فيها فالتأشير على تحقيق بارفاقه بأوراق شكوى اخرى محفوظة ما دام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها - لما كان ذلك ، فإن الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر يكون على غير سند ويكون الحكم إذا قضي برفضه

مقتضى انقضاء صحيح القانون .  
( الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/١٩ من ٢٦ إلى ٧٩ )

## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

#### ٨٠ - قرار الحفظ الصادر بعد تحقيق قاطع للتقدم .

أمر الحفظ الذي يصدر من النيابة ايدانا بانها لم تجد - بحسب تقديرها - من المخاضر أو التبليغات المقدمة لها أن هناك جريمة وقعت لا يعتبر من اجراءات التحقيق ولا يقطع المدة . اما قرار الحفظ المشار اليه بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات فإنه لما كان حاصله بعد التحقيق فهو اجراء من اجراءات الدعوى العمومية تحدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها وهو معتبر قانونا انه هو النتيجة المتممة لدور التحقيق . فهو اذن من اجراءاته القاطعة للمدة بخلاف أمر الحفظ الأول فإنه من عمل النيابة - لا بصفتها المحققة - بل بصفتها رئيسة للضبطية القضائية التي من مأمورياتها التحري والاستدلال وهو ايدان منها بأنه لا مجل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع في تحقيقها . وما دامت الدعوى للمؤمية لم تتحرك لا بهذا الامر ولا من قبله فمما يخالف المنطق أن يقال ان مثله هو اجراء من اجراءاتها قاطع لمدة سقوطها .

( جلسة ١٩٢٢/١/٤ طين رقم ٩١٠ سنة ٢ ق )

#### ٨١ - أمر الحفظ الصادر من النيابة عن واقعة معينة لا حجية له على المحكمة من هذه الناحية .

ان سبق صدور امر من النيابة بحفظ شكوى عن واقعة لعدم استطاعة الشاكي ايلائها لا يمنع المحكمة من أن تميز الواقعة صحيحة وترتب عليها حكمها مادامت قد اقتنعت بصحتها من الادلة التي اوضحتها في حكمها ، فان امر الحفظ الصادر من النيابة لا حجية له على المحكمة من هذه الناحية .

( جلسة ١٩٢٠/٢/٣ طين رقم ٨٨٥ سنة ١٠ ق )

#### ٨٢ - التزام المحكمة بالرد على دفع التهم بعدم جواز دفع الدعوى العمومية لصدور أمر بحفظها .

انه لما كان الامر الصادر من النيابة بالحفظ يمنع من العودة الى اقامة الدعوى العمومية متى كان بناء على تحقيقات اجريت اذا لم تظهر ادلة

جديدة في المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية، وإذا لم يلغها النائب العام في الاجل المعين لذلك بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات - لما كان ذلك كذلك فإنه يجب على المحكمة إذا ما دفع أمامها بعدم جواز رفع الدعوى العمومية لضي أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ الأمر الصادر من النيابة العمومية بحفظ للشكوى أن ترد على هذا الدفع ، فإذا هي أدانت المتهم دون أن تتحدث عنه وترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يميّزه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٢٦/٤/١٥ طم رقم ٨٨٢ سنة ١٦ ق )

٨٣ - إصدار النائب العام منشوراً بحفظ قضايا من نوع معين لا أثر له على الدعوى إذا رفعت صحيحة .

« متى كانت الدعوى رفعت صحيحة لا وكانت الواقعة المرفوعة بها معاقبة عليها قانوناً ، فلا يؤثر في المحاكمة منشور يصدره النائب العام بحفظ القضايا التي من قبيلها .

( جلسة ١٩٢٨/٤/٢٣ - طم رقم ٢٢٨ سنة ١٨ ق )

٨٤ - عدم جواز تمسك المتهم بأمر الحفظ السابق صلاحيته بقيد الدعوى ضد مجهول .

إذا كان المتهم قد تمسك بعدم جواز نظر الدعوى المرفوعة عليه لسبق الفصل فيها من النيابة إذ هي قيدتها ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل وكان الحكم الصادر في حقه الدعوى بإدانة المتهم المذكور لم يرد على ما دفع به من ذلك . ولكن كان يبين من الطعن الذي قدمه بالمتهم في ذلك الحكم إلى محكمة النقض ومن مفردات الدعوى إن النيابة كانت قيدت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل فأمر رئيس النيابة بإعادة تحقيقها وبوشر التحقيق ورفعت الدعوى بعدد على المتهم ، ففي ذلك ما يدل على أنه لم يكن في مبدأ الأمر متهملاً وأذن فلا يقع له أن يتمسك بأمر حفظ لم يصدر في شأنه .

( جلسة ١٩٢٤/٤/١٥ طم رقم ١٥٦٣ سنة ١٩ ق )

٨٥ - قرار المحامي العام بإفشاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة التابع له يكون صحيحاً .

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء

وقد جرى العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - نصص على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له - تحت إشراف النائب العام - جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين . وأذن فقار المحامي العام بإلغاء أمر حفظ مدير من رئيس النيابة اليومية التابع له يكون صحيحا . ( جلسة ١٩٥١/١٠/٢٦ طعن رقم ٤١٢ سنة ٢١ ق )

٨٦ - أمر النيابة بحفظ التحقيق هو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

إن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته : هو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . ( جلسة ١٩٥٥/١/١٠ طعن رقم ٢٠٤٧ سنة ٢٤ ق )

٨٧ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا - ليس ملزما لها - ويجوز الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط - علة ذلك .

الأصل أن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم ينسقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل أن لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، كما أن المادة ٢١٣ - إجراءات قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ - أي بعد التحقيق - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ - وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . كما أن قوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالا وجه لإقامتها . ( الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٢٢ ق ، جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ طعن رقم ١٢٥ ص ٨١٥ )

٨٨ - انعقاد الاختصاص بنظر التظلم المرفوع عن أمر الحفظ الصادر من النيابة في جنائية لمستشار الإحالة .

تقضي المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المسدلة - برفع الاستئناف في أمر الحفظ الصادر في مواد الجنائيات إلى مستشار الإحالة . ومن ثم فإن الاختصاص بنظر التظلم المرفوع من الطاعنين في أمر الحفظ الصادر من النيابة ضدّها ينمقد لمستشار الإحالة .

( الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ طعن رقم ١٧ ص ١٢٣٧ )

٨٩ - للنيابة العامة الرجوع في أمر الحفظ الصادر منها بحفظ الشكوى  
إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي - طالما أن المدة المقررة  
لسقوط الدعوى الجنائية لم تنته بعد .

الامر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه  
تحقيق قضائي غير ملزم لها ، بل إن لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط  
بالنظر الى طبيعته الإدارية - وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط  
الدعوى الجنائية .

( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩ س ١٩ ص ٤٩٠ )

٩٠ - إلغاء الامر بالا وجه لاقامة الدعوى - مفاد ذلك .

إلغاء الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية من غرفة المشورة  
كفاية الأدلة قبل التهم لتقديمه للمحاكمة .

( الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٢ ص ٣٣١ )

٩١ - لقائمة الامر بالا وجه قضائه على ما ليس له اصل في الاوراق -  
يعينه - مثال .

إذا كان ما حصله الامر المطعون فيه من أن الضابط الذي قام بتفتيش  
المطعون ضده تبين حقيقة المسدس المضبوط ، وأن حيازته غير مؤهلة  
قانونا ، ثم استطلعت بعد ذلك يده الى باقى ملبسه بالتفتيش ، ليس له  
اصل في أوراق الدعوى ، اذ يبين من الاطلاع على مفردات القضية ، انه  
اثناء تفقد الضابط حالة الأمن سمع صوت طلق نارى وأبصر المطعون ضده  
يضع مسدسا في جيبه فقبض عليه وفتشه. لضبط المسدس وما قد يكون  
المطعون ضده حائزا له من الذخيرة ، وعثر اثناء التفتيش على قطعة المخدر  
موضوع الدعوى ، وقد تم ذلك قبل أن يتبين حقيقة المسدس وأنه ليس  
سوى مسدس صوت ، فان الامر يكون معيبا بالخطأ في الاستناد .

( الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٨/١٢/١٥ س ٢٠ ص ١٤٢٢ )

٩٢ - الامر الصادر من النيابة بالا وجه لاقامة الدعوى بعد اجرائها  
تحقيق او انتخاب أحد رجال الضبط لذلك - لا يمنع من العودة  
الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط  
الدعوى .

الاصل أن الامر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم  
يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد

ولا شرطاً بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، كما أن المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ - انتهى بعد التحقيق الذي تجريه بمسرتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ ، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالألا وجه لاقامتها . فمتى كان الثابت مما أورده الحكم ولا يجادل فيه الطاعن أن النيابة العامة وإن كانت قد أصدرت أمراً بحفظ الشكوى إدارياً وهي الشكوى المضمنة ، نضر ضابط الشرطة عن بلاغ سرقة السيارة موضوع الاتهام - إلا أنه قد تكشف لها من الإطلاع على محضر الشرطة وعلى التقرير الفني من نتيجة فحص السيارة المضبوطة المحررين في تاريخ لاحق ولما أسفر عنه الإطلاع على ملفات سيارات أخرى ما يمد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت عليها عند إصدارها قرارها السابق ، مما يجيز لها العودة إلى التحقيق ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية بناءً على ما ظهر من تلك الأدلة التي جرت أمامها في الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ إذ انتهى إلى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة صدور أمر بالألا وجه لاقامتها .

( الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧٢/٧/٥ من ٢٢ ص ٢٦٢ )

#### ٩٢ - صدور الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية - دون الإسام بواقعة الدعوى وتمحيص أدلتها - قصور .

لما كان يبين من المفردات المضمومة أن الضابط حين أثبت في محضره أن المخدر وزن ٢٣٥ جرام إنما كان ذلك اخذاً من شهادة الوزن التي أرفقت بذلك المحضر والصادرة من إحدى الصيدليات وأثبت بها أن الوزن شمل جميع المضبوطات بما في ذلك لفافة قماش الدمور الأبيض التي بداخلها اللفافات الثلاث السلوفانية التي حوت المخدر ، في حين أن الوزن الثابت بالتحقيق وتقرير العمل الكيميائي وقدره عشرة جرامات إنما يتعلق بلغافات المخدر الثلاث دون قطعة القماش ، فإن ما تساند إليه الأمر المطعون فيه من أن هناك تبايناً واختلافاً في الوزنين ينبئ عن أن قضاء الإحالة لم يلم بواقعة الدعوى ولم يمسح أدلتها ، فضلاً عن أن ذلك الخلاف الظاهري كان يقتضي منه أن يجري تحقيقاً في شأنه يستجلى به حقيقة الأمر قبل أن ينتهي إلى القول بالشك في الدليل المستمد من نسبة المخدر الذي أودس للطب الشرعي



أى المظنون ضدها ، وما كان له أن يستبق الراى قبل أن يستوفى من صحته عن طريق تحقيقه ، أما وقد قيد عن ذلك ، فإن الأمر المظنون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة القضية الى مستشار احوالة آخر للفصل فيها من جديد .

( الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٤ ق. جلسة ١٦/٦/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٥٩٣ )



## أمن الدولة

---

الفصل الاول - التخابر مع دولة اجنبية .

الفصل الثاني - انتهاك اسرار الدفاع .

الفصل الثالث - الانضمام الى منظمة شيوعية .

الفصل الرابع - حالة الحرب .



## الفصل الاول جريمة التخابر مع دولة اجنبية

٩٤ - جناية التخابر مع دولة اجنبية المادة ٧٨ مكرر (١) من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ - نية الاضرار ليست شرطا .

ان نية الاضرار بالمصالح القومية ليست شرطا في جريمة التخابر مع دولة اجنبية المنصوص عنها في المادة ٧٨ مكررا (١) من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ .  
( الطم رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٣/٥/١٩٥٨ س ٩ من ٥٠٥ )

٩٥ - جريمة الاشتراك في جناية تخابر مع دولة اجنبية - استخلاص توافر القصد الجنائي لدى للشركاء فيها - مثال .

اذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع انه كان يعلم بأن المتهمين الاول والثاني انما يتسلطان منه في زمن حرب اضرار الدفوع عن البلاد احساب دولة « بريطانيا » وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذينك المتهمين الآخرين من الاضرار بمركز مصر الحربي وأن المستغلات التي تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الاول والثاني ناطقة في اثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسلمة لتلك الدولة او توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع انه كان يعلم بتخابر المتهم الاول وهو من مأموري الحولة الاجنبية التي يمسك بصلحتها بما يدل عليه من تلقية التعليمات والاستيضاحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الاضرار ينطوي بطبيعته على الاضرار بمركز مصر الحربي فان هذا التقرير يكفي في توافر القصد الجنائي لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جناية التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا (١) التي دانتهما بها المحكمة .

( الطم رقم ١٥١٩ ق. جلة ١٣/٥/١٩٥٨ س ٩ من ٥٠٥ )

## الفصل الثاني

### جريمة انتهاك اسرار الدفاع

٩٦ - جريمة تسليم سر من اسرار الدفاع عن البلاد الى دولة اجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد - م - ٨ من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ - شرطا تطبيقها ؟

يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بجناية تسليم سر من اسرار الدفاع عن البلاد الى دولة اجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين اساسيين اولهما ان يكون الشيء ذا طبيعة سرية وثانيهما ان يكون متعلقا بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكل الى محكمة الموضوع في كلا الامرين ولها في سبيل ذلك ان تستعين بمن ترى الاستعانة به كما ان لها ان تأخذ برأيه او لا تأخذ به دون معقب عليها ما دامت المحكمة ابانت في حكمها الاسانيد التي استندت اليها في استخلاص النتيجة التي انتهت اليها في طبيعة السر وفي علاقته بالدفاع عن البلاد وكان استخلاصها لهذه النتيجة استخلاصا سائفا يؤدي اليه .

( الملحق رقم ٢٧/١٥١٩ ق. جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ من ٥٠٥ )

٩٧ - ترامي اسرار الدفاع الى طائفة من الناس - لا يرفع عنها صفة السرية .

ان ترامي اسرار الدفاع الى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهدد ما يجب لها من الحفظ والكتمان .

( الملحق رقم ٢٧ لسنة ١٥١٩ ق. جلسة ١٤/٥/١٩٥٨ من ٩ من ٥٠٥ )

٩٨ - سكوت السلطات عن المتهمين مدة زمنية - لا يعني ان الاسرار التي افشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد .

ان سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يعني في شيء ان الاسرار التي افشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد .

( الملحق رقم ٢٧ لسنة ١٥١٩ ق. جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ من ٥٠٥ )

٩٩ - انطباق نص المادة ٨٠ ع ولو لم يفش من السر الا بعضه ولو كان السر افشي على وجه خاطيء أو ناقص .

ان المادة ٨٠ قصدت الى التعميم والاطلاق يدل على ذلك ما جاء

بالمذكرة الإيضاحية للقانون اذ جاء بها « أن المهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذي يرمى إليه الجاني فغير ذي بال الصورة التي يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك . كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة « باى وجه من الوجوه » يراد بها أن تطبق العقوبة ونم لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر اقشفي على وجه خاطيء أو ناقص » .

( الظن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

#### ١٠٠ - علم تفريق نص المادة ٨٠ ع بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية .

ان المادة ٨٠ لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاما حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة للدولة الأجنبية أو لآحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها .

( الظن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

#### ١٠١ - شمول نص المادة ٨٠ ع السر المادى والمعنوى .

ان مفهوم نص المادة ٨٠ ان السر قد يكون ماديا وقد يكون معنويا وان مسئولية ناقل السر قائمة اذا ما حصل على سر معنوى وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة اذا كان قد حصل على سر مادى وسلمه .

( الظن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

#### ١٠٢ - كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر - غير لازم للقيام بالجريمة .

يماقب اتفاقون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها للدولة الأجنبية أو لآحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب تبأثرها قواتها النظامية .

( الظن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

١٠٣ - نقل بيانات ومعلومات بحسب طبيعتها وظروفها من اسرار الدفاع الحقيقية لا الحكمية - كفايته لقيام الجريمة - الاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٧/١٩٥١ - لا محل له .

إذا اثبت الحكم على المتهمين انهما كان يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هي بطبيعتها وفي الظروف التي ابلغت فيها من اسرار الدفاع الحقيقية لا الحكمية فان الاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ الذي بين طائفة من الاسرار الحكمية المشار اليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .  
( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٨ ص ٩ من ٨٢٠ )

١٠٤ - لمن الدولة - الجرائم المداسة به من الداخل - حكم -  
تسييه - نقض .

إذا كان الحكم وان اورد في بيانه لمضمون الاوراق والكتب المضبوطة بعض الاغراض المنشودة ، فانه لم يوضح مدى مطابقتها للاهداف المؤسدة في القانون - فهو لم يستظهر من واقع هذه المطبوعات او من ظروف الدعوى واقوال الشهود التي حصلها أن الالتجاء الى القوة او الارهاب او الى أية وسيلة اخرى غير مشروعة كان ملحوظا في تحقيقها الامر الواجب توافره للعقاب على جريمة الانضمام الى اى جمعية ترمى الى قلب نظم الدولة الاسلمية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة ، والترويج لاي مذهب يهدف الى ذلك - واللذين دين بهما الطاعن الثانى ، ولا يغير من الامر ما ذهب اليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية اليه لان ذكر هذا الاصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا - لا يفتى عن بيان العناصر التي تتألف منها الجرائم التي استندت اليها الحكم في الادانة كما هي معرفة به في القانون . ولما كان هذا القصور الذى شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الاول الذى لم يقدم اسنابا لطمعه ، فانه يمتنع نقض الحكم للطاعنين معا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .  
( الطعن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٢٠ ق. جلسة ٢٧/٢/١٩٦١ ص ١٢ من ٢٧٢ )



### الفصل الثالث

#### جريمة الانضمام الى منظمة شيوعية

١٠٥ - جريمة الانضمام لمنظمة شيوعية فيها اعضاء ولهم مندوبون للقيام بعمل مشترك وهم على علم بحقيقة امره مع وجود برنامج تنبئه لمزاولة نشاطها - اختلافها عن مجرد الاتصال بالذي صدر بشأنه القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٤ الذي يكفل فيه قيام علاقة غير مشروعة من اى نوع كانت .

متى كان ما قاله الحكم واسنده الى وقائع استخلصها استخلاصا مائفا من الاوراق تنبئه في وضوح عن وجود منظمة شيوعية فيها اعضاء ولهم مندوبون وان الصلة قد توصلت بين المتهمين في سبيل قيامهم بعمل مشترك يقومون به وهم جميعا على علم بحقيقة امره ، كما ينبئ ايضا عن ان تلك المنظمة برنامجا تنبئه في مزاولة نشاطها ، فان ذلك يكون جريمة الانضمام المنسوبة للمتهمين . و الفرق بين هذا الانضمام وتواشج العلاقة بين المتهمين في داخل المنظمة وبين مجرد الاتصال الذي صدر بشأنه القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٤ وهو اتصال لا يبلغ للدرجة الانضمام أو الاشتراك بل يكفي فيه قيام علاقة غير مشروعة من اى نوع كانت .

( الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١١٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢١٩ )

١٠٦ - ادانة المتهم بعقوبة تدخل في نطاق المادة ٩٨ ، ا عقوبات التي اثبت الحكم مقارفة المتهم الجريمة المنصوص عليها بها والنص بقصور الحكم بشأن الجريمة الاخرى وهي جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية مع ما اثبته الحكم من تطبيق المادة ٣٢ عقوبات - لا جدوى منثارته .

لا جدوى للمتهم فيما يثيره بشأن جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية من تصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص

عنها في المادة ١٨ (أ) عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم اياها ما دامت اسبابه والية في خصوصها ولا تصور فيها .  
( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ من ٧٧٩ )

١٠٧ - تغيير شكل الدولة من ملكية الى جمهورية او تغيير الدستور  
لا يلقى جريمتى الانضمام الى منظمة شيوعية والترويج لمبادئها.

إذا كان ذلك لم الصادق بادانة المتهمين بجريمتى الانضمام الى منظمة شيوعية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات كما ترمى الى القضاء على طبقة اجتماعية ملحوظا في تحقيق هذه الأغراض استعمال القوة والوسائل الأخرى غير المشروعة ، وجريمة التحبذ والترويج لهذه المبادئ - اذ قال ردا على ما يثيره الدفاع في خصوص زوال الملكية المصرية والدستور المصرى اللذين كانا موجودين وقت الحادث - ان تغيير شكل الدولة من ملكية الى جمهورية او تغيير الدستور لا يلقى الجريمة التي لا زالت في نظر المشرع معاقبا عليها من وقت حصوله حتى الآن ، فان ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ويكفى الاستناد اليه في رفض ما يثيره الدفاع في هذا الخصوص .

( الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٩/٢/٢ ص ١٠ من ١٣١ )

## الفصل الرابع

### حالة الحرب

١٠٨ - حرب - معناها في القانون الدولي - الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

انه وإن كان الاصل في فقه القانون الدولي ان الحرب بمعناها العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا ان الامر الواقع اثره على تحديد هذا المعنى في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥ )

١٠٩ - القانون الجنائي له اهدافه الذاتية - العقاب فيه يلمد الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها - العبرة بإرادة الشارع فيه بقض النظر عما يفرضه القانون الدولي .

القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله اهدافه الذاتية اذ يرمى من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها ان تنقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بقض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥ )

١١٠ - الهدنة - ماهيتها - أثرها - وقف القتال دون إنهائه - أثر ذلك .

الهدنة لا تجيء إلا في أثناء حرب قائمة فعلا وهي اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالقت فترة

الحرب ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين أما الحرب فلا تنتهي الا بانتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بأبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائيا وأذن فلا يسر ما استدل الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما يحترض به الاتهامان من عقد اتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال أو أن دولة « بريطانيا » التي سلّبت الاسرار الى عملائها لم تكن تحارب مصر حين كان الاتهامان يباشران نشاطهما .

( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق، جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

#### ١١١ - اعتبار الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل من حالات الحرب .

إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلا واستند في ذلك الى اتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون الا بين متحاربين وأصدار مصر التشريعات المؤسسية على قيام حالة الحرب كانشاء مجلس الفنائم ومن اعتراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل الى الواقع الذي رآه وللأسانيد والاعتبارات الصحيحة التي ذكرها .

( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق، جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

#### ١١٢ - حق محكمة الموضوع في تحديد معنى حالة الحرب على ضوء ما قصده المشرع الجنائي .

للمحكمة الجنائية في تحديد معنى حالة الحرب "و زمن الحرب" ان تهتدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقا للهدف الذي هدف اليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستندا الى أساس من الواقع الذي رأته في الدعوى وأقامت الدليل عليه .

( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق، جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٥ )

١١٢ - حقوق الدولة المحاربة - الاستيلاء في عرف القانون الدولي - ماهيته - وجوب تعويض صاحب الشيء المستولى عليه .

الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام إنما هو الذي تلجأ اليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجئة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعويض صاحب الشيء الذي استولت عليه .  
( المظن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٣٥٩/٢/١ ص ١٠ من ١٦٦ )

١١٣ - آثار قيام حالة الحرب - انقطاع العلاقات السلمية وانقضاء معاهدات الصداقة بين الدول المتحاربة - حق الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في اقليمها .

يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التي تكون مبرمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في اقليمها .  
( المظن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٣٦٠/٦/٢٠ ص ١١ من ٥٩١ )



أمية





## أمية

١١٥ - على أصحاب الاعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فاكثروا أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لغو الامية بين عمالهم وان يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها والا التزموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال .

أوجبت المادة العاشرة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ على أصحاب الاعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فاكثروا أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لغو الامية بين عمالهم وان يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها على الوجه المبين في هذا القانون واذا قصرت في القيام بذلك التزموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال بشروط معينة .  
( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩ ص ١٧ ص ٤٠٦ )

١١٦ - نص المادة ١٨ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ هو الذي ورد عليه وحده حكم الايقاف المؤقت دون باقي مواده .

القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ لم يوقف العمل به وانما اوقف العمل مؤقتا باحكام المادة ١٨ منه دون باقي مواده وذلك بالقوانين ٥٨٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٠ لسنة ١٩٥٩ و ٩ و ٢٨٢ لسنة ١٩٦٣ و ٢٥ لسنة ١٩٦٣ و ٣٤ لسنة ١٩٦٥ . وكانت المادة المذكورة قد اوجبت - بعد مضي اربع سنوات من بدء تنفيذ قانون مكافحة الامية - عدم قبول الاشخاص الذين لا يحملون اجازة بتادية الامتحان الخاص بمحو الامية في خدمة الحكومة والمصالح التابعة لها ولا في المؤسسات والمصانع والمحال التجارية . وما عناه الشارع من ايقاف العمل بهذه المادة هو اتاحة الفرصة للطوائف العديدة التعليم وحتى لا يزيد عدد المتعطلين .

( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩ ص ١٧ ص ٤٠٦ )



## إجابة قضائية

---



## أناة قضائية

### ١١٧ - الأناة القضائية - إرسال أوراقها .

لم يتطلب القانون أن يكون إرسال أوراق الأناة بعد تنفيذها بطريق معين ، وأن جرى العرف على أن يكون ذلك عن طريق وزارة الخارجية . وليس في تسلّم رئيس النيابة أوراق التحقيق من القاضي العسكري بسوريا مباشرة دون وساطة وزارتي العدل والخارجية أساس بحق من حقوق المتهم ( المجلد رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٦٧١ )

### ١١٨ - الأناة القضائية - إجراءاتها .

الأناة القضائية مظهر من مظاهر التعاون الدولي بين الهيئات القضائية وقد حرصت الدول على تنظيم مجموعة الإجراءات التي تحكم الأناة وما يتصل بها إشاراً منها على إرساء قواعد المدالة مع المحافظة على استقلالها وبسط سيادتها على إقليمها . وقد أرتبطت مصر قبل الوحدة مع دول الجامعة العربية باتفاقية خاصة بالإعلانات والأناات القضائية ووفق عليها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٤ . فإذا كانت أوراق الأناة - في هذه الدعوى - قد أرسلت إلى السلطات المختصة بسوريا بالطريق الدبلوماسي ، طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة السابعة من تلك الاتفاقية ، فإن ما يشهده المتهم من بطلان التحقيق وبطلان الأناة التي تم بمقتضاها لا يكون له محل .

( المجلد رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٦٧١ )



## انتخابات

---

الفصل الاول - الفصل في صحة نيابة العضو .

الفرع الاول - اجراءات القيد في جداول الانتخابات

الفرع الثاني - الشروط الواجبة فيمن ينتخب عضوا

الفرع الثالث - اجراءات الانتخاب

الفصل الثاني - جرائم الانتخابات .

الفصل الثالث - مسائل متنوعة .





## الفصل الأول

الفصل في صحة نيابة العضو

### الفرع الأول

اجراءات القيد في جداول الانتخاب

١١٩ - المواعيد التي قررها الشارع في المادتين ١٣ و ١٤ من قانون الانتخاب انما هي خاصة بعمل اللجنة في مسائل القيد الذي يحصل فيها تنازع دون الاغلاط المادية البحتة .

المواعيد التي قررها الشارع في المادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٣٨ سنة ٣٠ انما هي خاصة بمبدئيا بعمل اللجنة في مسائل القيد التي يحصل فيها تنازع وتكون محل لاثبات الاهلية او نفيها او اثبات التوطن المدة القانونية ونفيه ولا يصح التقيد بها في الاحوال التي يكون وقع فيها مجرد خطأ مادي من تحريف في كتابة الاسم او خطأ في قراءته أو ما شاكل ذلك من الاغلاط المادية البحتة فانه يمكن لجهة الاختصاصي نظرها والبت فيها في غير المواعيد المتقدمة ذكرها .

( جلسة ٢٢/٧/١٩٢١ طين رقم ٩ سنة ١ ق ١ )

١٢٠ - الاجراءات الواجب اتباعها عند حصول تلاعب في القيد في جداول الانتخاب .

متى كان مبنى الطعن منصبا على حصول تلاعب في القيد في جداول الانتخاب باليات اسماء متوفين او ممن ليس لهم حق الانتخاب فان قانون الانتخاب قد رسم ما يتبع من الاجراءات لادراج اسم من اهل ادراجه في جدول الانتخاب بغير حق أو حذف اسم من ادرج من غير حق كذلك وفضلا عن ان الطاعن لا يدعي انه اتخذ هذه الاجراءات فان الاسماء التي ذكرها هي من القلة بحيث لا يترتب على استبعادها اذا صح ما ينسب لاصحابها اي تأثير في النتيجة النهائية للانتخاب في بلاد الدائرة كلها . فان الطعن يكون في غير محله .

جلسة ١٦/٢/١٩٥٢ طين رقم ٢٢ سنة ٢١ ق ١

## الفرع الثاني

### الشروط الواجبة فيما ينتخب عضوا

١٢١ - المقصود بمنع الموظف من ترشيح نفسه في دائرة عمله .

ان المادة ٣٠ من قانون الانتخاب اذ منعت ترشيح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة انما عنت بهذه الدائرة منطقة جزئية من منطوق القطر ينحصر فيها المعسل الحكومي للموظف وذلك كمنطقة المركز بالنسبة للمأموره او مهندسه او مفتش الدخه به او منطقة المديرية بالنسبة لمديرها او وكيل مديريتها. او حكمدارها، اما الموظف الذي تشمل وظيفته كل منطوق القطر على وجه الاطلاق كالوزير وموظفي الوزارات ومديري المصالح العامة كمصلحة المبانى ومصلحة السكة الحديد ومصلحة الطرق فان هؤلاء ليس لهم دائرة عمل خاصة تصدق عليها عبارة المادة ٣٠ سالفة الذكر ومن اجل ذلك فان لكل منهم ان يرشح نفسه وان ينتخب في اية دائرة من دوائر القطر الانتخابية.

( جلسة ١٩٣١/٧/٢٢ طعن رقم ٣ سنة ١ ق )

١٢٢ - المقصود من جهات الحكم غير العادية الواردة في م ٤ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٣٠ .

المقصود من جهات الحكم غير العادية الواردة في م ٤ من قانون الانتخاب الجديد رقم ٣٨ سنة ١٩٣٠ وما سبقه انما هي جهات الحكم غير المصرية .  
( جلسة ١٩٣١/٧/٢٢ طعن رقم ١١ سنة ١ ق )

١٢٣ - كناية تعهد المحامي المرشح كتابة بنقل مركز عمله الى مدينة القاهرة لقبول الترشيح بهذا الشرط .

مضى كان المرشح وهو محام قد تعهد كتابة بنقل مركز عمله الى مدينة القاهرة فان مثل هذا التعهد يزيل المانع القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٧ من قانون الانتخاب ويمكن قبوله للترشيح بهذا الشرط .  
( جلسة ١٩٣١/٧/٢٢ طعن رقم ٩ سنة ١ ق )

١٢٤ - قبول المحامي المرشح التوكيل في قضايا تابعة لمحاكم غير محاكم القاهرة لا تأثير له فيما اشترطته المادة ٢٧ ما دام مقر عمله بالقاهرة .

المحامي الذي مقر عمله للقاهرة له أن يقبل التوكيل في قضايا تابعة لمحاكم غير محاكم القاهرة دون أن يترتب على هذا التوكيل أى تأثير أو أى مساس بما اشترطته في هذا الشأن المادة ٢٧ من قانون الانتخاب .  
( جلسة ١٩٢١/٧/٢٢ طعن رقم ١ سنة ١ ق )

١٢٥ - عدم توفر الشرط الاول الوارد في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب اذا كان المرشح لا يحسن القراءة والكتابة .

متى ثبت للمحكمة من اختبارها الذي حصل في الجلسة ان المعلن في انتخابه وان كان يقرأ ويكتب الا انه لا يحسن ذلك ، فانه يكون غير حائز للشرط الاول الوارد في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب التي احيل عليها في المادة ٥٦ من ذلك القانون ويتمين القضاء بابطال انتخابه .  
( جلسة ١٩٢١ / ١١ / ١٦ طعن رقم ١٠ سنة ١ ق )

١٢٦ - عدم توفر الشرط الاول الوارد في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب اذا كان المرشح لا يحسن القراءة والكتابة .

متى تبين من اختبار المحكمة ان المعلن في انتخابه لم يصل الى الدرجة التي يعد معها محسنا للقراءة والكتابة وان كان يقرأ ويكتب فانه يكون غير حائز للشرط الاول الوارد في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب ويتمين القضاء بابطال انتخابه .  
( جلسة ١٩٢٢ / ٤ / ٢٨ طعن رقم ١ و ٢ سنة ٢ ق )

١٢٧ - اعتماد المرشح في الابات سنه على شهادة القيد بجدول الانتخاب لا يؤثر في الاجراءات ما دام قد قدم بعد ذلك مستخرجاً رسمياً يفيد تجاوزه للسن وقت الانتخاب .

متى كان مبنى الطعن أن المعلن ضده اكتفى في الابات سنه بشهادة ادارية من المديرية بأنه قيد في جدول الناخبين وكان عمره ٢٥ سنة ، وكان

العضو المظنون ضده قدم بعد اعلان انتخابه مستخربا رسميا من دفاتر المواليد يفيد أنه كان وقت الانتخاب قد جاوز السن المحددة فإن المظنون يكون في غير محله ولا يؤثر في هنا الامر الاعتماد على شهادة القيد بجدول الانتخاب وحدهما عند الترشيع مادامت لم تختلف مع الواقع الذي كشف عنه المستخرج الرسمي .

( جلسة ١٧/١١/١٩٥١ طم رقم ١ سنة ٢١ ق )

## ١٢٨ - حجة قرارات لجنة تصحيح القيد في دفاتر المواليد في اثبات سن الم شح .

مضى كان المظنون في انتخابه اتبع الاجراءات التي نص عليها القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٦ في شأن تصحيح قيد دفاتر المواليد واقرت اللجنة طلبه وامرت بتصحيح تاريخ ميلاده ، وكان الطاعن لم يدع في طعنه ان ايا من الاجراءات التي استهدف بها الشارع شهر التصحيح والتعديل على النحو الذي رسمه لم يستوف ، فانه يكون لهذا القرار الذي اصدرته الجهة المختصة باصداره - طبقا للقانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٦ - حجيته في اثبات السن ويتمتع باعتباره والاخذ بما فيه .

( جلسة ١٦/٢/١٩٥٢ طم رقم ١١ سنة ٢١ ق )

## الفرع الثالث

### اجراءات الانتخاب

## ١٢٩ - اختطاف بعض صناديق الانتخاب لا يجوز مبدئيا ان يجعل سببا لابطال الانتخاب .

اختطاف بعض صناديق الانتخاب لا يجوز مبدئيا ان يجعل سببا لابطال الانتخاب لما يترتب على ذلك من امكان تمطيل الانتخاب .

( جلسة ٢٥/٧/١٩٣١ رقم ٤ سنة ١ ق )

## ١٣٠ - ورود الطعن في حرية الانتخاب في صورة عامة مبهمة وخلق معاصر اللجان من وقوع اية مغاللة يجعل الطعن على غير اساسي .

مضى كان الطاعن قد ساق طعنه في خصوص حرية الانتخاب في صورة عامة مبهمة لا تشتمل على وقائع محددة ولم يقدم دليلا يميز ما ادعاه وقد

تبين من الاطلاع على محاضر اللجان التي جرى امامها الانتخاب انه ليس فيها ما يشير الى وقوع أية مخالفة للقانون فان طعنه يكون على غير اساس .  
( جلسة ١٧/١١ / ١٩٥١ طم رقم ٢ سنة ٢١ ق )

#### ١٣١ - تقييد لجنة الانتخاب بالناخبين المدرجة اسماءهم في كشوفها .

مضى كان الثابت بمحاضر بعض اللجان ان فريقا من الناخبين تقدموا بتذاكرهم اليها فلم تقبلهم لعدم ادراج اسمائهم في الكشوف الموجودة امامها واشارت عليهم بالاستعلام عن اسمائهم في اللجان الاخرى ثم لم يهودوا اليها بعد ذلك ؛ فليس في هذا ما يعمس سلامة الانتخابات اذ كل لجنة من لجان الانتخاب مقيدة بالناخبين المدرجة اسمائهم في كشوفها وليس لها ان تقبل التصويت من غيرهم .  
( جلسة ١٦/٢/١٩٥٢ طم رقم ٢٢ سنة ٢١ ق )

#### ١٣٢ - وقوع حادث لم يتجاوز نطاقه المحدود اثناء الانتخاب وقيام البوليس بحسمه فور وقوعه لا يتعدى اثره الى بطلان الانتخاب كله .

مضى كان الطاعن يستند فيما يطلبه من ابطال الانتخاب على وقوع ضغط وازهاق على انصاره لصرافهم عن انتخابه ولم يتقدم بوقائع معينة لهذا الضغط غير ما تناوله التحقيق في قضية اللجنة رقم ٦٢٦ سنة ١٩٥٠ ملوى المضمومة وكان التحقيق خاليا مما يفيد ان الحادث قد تجاوز نطاقه المحدود بوصف التهمة وقد قام البوليس بحسمه فور وقوعه وقضى على الممتدين ، فانه لا يمكن ان يتعدى اثره الى بطلان الانتخاب كله .  
( جلسة ١٦/٢/١٩٥٢ طم رقم ٢٢ سنة ٢١ ق )

#### ١٣٣ - متى يجب توقيع رئيس لجنة الانتخاب على ورقة الانتخاب .

لا يستلزم القانون توقيع رئيس لجنة الانتخاب الا على الاوراق التي لا يستطيع اصحابها البت وايهم فيها بانفسهم .  
( جلسة ١٦/٢/١٩٥٢ طم رقم ٢٢ سنة ٢١ ق )

١٣٤ - تسويد اوراق الانتخاب بقلم الكويتا لا يترتب عليه اى بطلان.

لا يترتب على تسويد اوراق الانتخاب بقلم الكويتا لا بقلم الرصاص  
اى بطلان ..

( جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٢ م م د م ٢٢ سنة ٢١ ق )

## الفصل الثاني

### جرائم الانتخاب

١٣٥ - أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ .

أن أركان الجريمة التي نصت عليها المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ثلاثة ( الاول ) اذاعة خبر كاذب . ( الثاني ) أن يكون من شأن اذاعة الخبر المكاذب التأثير في نتيجة الانتخاب . ( الثالث ) أن يكون المقصد من اذاعة الخبر المكاذب التأثير في هذه النتيجة . فإذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حكمها القاضي بالبراءة أن المتهم نشر في الجريمة التي يتولى رئاسة تحريرها خبرا كاذبا هو أن استقالة الوزارة القائمة في الحكم وقت الانتخابات أصبحت قريبة الوقوع كما أثبتت اتصال هذا الخبر بالانتخابات وأنه أذيع قبل الموعد المحدد لها بيوم واحد وأن المتهم وقت نشره كان يعبر عن آراء حزب سياسي ينتمي اليه ويتنفي إبعاد الوزارة القائمة عن الحكم وقت الانتخابات فإن نشر الخبر في هذه الظروف التي أوردتها الحكم من شأنه أن يؤثر في نتيجة الانتخاب وإذا كان الحكم مع كل ما أثبتته من ذلك قد قال أن هله الخبر لم يكن من شأن أذاعته التأثير في الناخبين فإنه يكون قد اخطأ في فهم معناه وحقيقة مراده . وهذا الخطأ يخضع لرقابة محكمة النقض .

وإذا كان الحكم أيضا مع ذلك قد قال بأن المتهم لم يقصد باذاعة الخبر الذي نشره التأثير في نتيجة الانتخاب لأنه كان يرمى إلى ألا يتأثر الناخبون بوجود الوزارة القائمة في الحكم وقت الانتخاب فإنه بهذا الذي قال به يكون قد أثبت على المتهم أنه قصد بفعلته التأثير في نتيجة الانتخاب إذ هو لا يمكن أن يجهل حقيقة أن الفرض الذي رُمي اليه والذي وقف الحكم عنده - من باب الخطأ - لا يتحقق إلا بتغيير نتيجة الانتخاب . ومتى تقرر ذلك حق العقاب لتوافر عناصر الجريمة من الوقائع الثابتة بالحكم لنفسه .

( جلسة ٢٧ / ١٩٣٦ / طم رقم ٤٩ سنة ٩ ق )

١٣٦ - أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ .

نشر الإخبار الكاذبة في الدعايات الانتخابية مما يقب عليه دائما بالمادة ٦٨ السابقة الذكر متى كان من شأنها والمقصد منها التأثير في نتيجة الانتخاب .

( جلسة ٢٧ / ١٩٣٦ / طم رقم ٤٩ سنة ٩ ق )

## الفصل الثالث

### مسائل متنوعة

١٢٧ - تنازل الطاعن عن طعنه لا يمنع المحكمة من نظره الطعن  
والفصل فيه .

يجب على المحكمة على الرغم من تنازل الطاعن ان تنظر الطعن وتفصل  
فيه عملاً بالمادة ٦٥ من قانون الانتخاب .  
( جلسة ١٩٢١/٧/٢٢ طعن رقم ١ سنة ١ ق ١ )

١٢٨ - علم الاخذ في حق الاعضاء المعيّنين بمرسوم بالشروط الوارد في  
المادة ٢/٢٦ من قانون الانتخاب .

الاعضاء المعيّنون بمرسوم لا يعينون عن مديرية بذاتها او محافظة  
بذاتها بل انهم يعينون تعييناً مطلقاً خالياً من اى قيد مكانى ومن ثم فالبداية  
العقلية تقضي بعدم الاخذ في حقهم بالشروط الوارد في الفقرة الثانية من المادة  
٢٦ من قانون الانتخاب .

( جلسة ١٩٢١/٧/٢٢ طعن رقم ١٤ سنة ١ ق ١ )

١٢٩ - توزيع المرشح منشوراً يتضمن وعداً بالتنازل عن مرتبه للأعمال  
الخيرية دون ذكر اية جمعية او حزب لا ينصرف الى معنى «اعنته»  
مادة ٧٦ من قانون الانتخاب .

متى كان المنشور الذى وزعه المرشح يتضمن وعداً بالتنازل عن مرتبه  
للأعمال الخيرية ولم يذكر قط اية جمعية او حزب بل جاءت عبارته عامة فانه  
لا يمكن صرفها الى معنى «ما اعنته» المادة ٧٦ من قانون الانتخاب .

( جلسة ١٩٢١/٧/٢٢ طعن رقم ١٢ سنة ١ ق ١ )

١٤٠ - متى يجب فتح باب الترشيح عند تنازل المرشح .

متى كان المرشح لم يكده يعلن تنازله للمديرية في شخص رئيس  
السكترتارية الا وكان في حضرة المدير يقرر له بدوله عن تنازله ، فان التنازل



لم يكفد يوجد حتى انعمم قبل ان يتملق به اى حق للجمهور وقبل ان تتحقق  
الحكمة من فتح باب الترشيح لانه لم يخلق حالة جديدة في بيئة المرشحين  
والناخبين .

( جلسة ١٩٢١/٧/٢٥ طمن رقم ٤ سنة ١ ق )

١٤١ - اعتباد الطمن على غير اساس ما دامت الاحداث التي يجادل  
الطاعن في بطلانها لا اثر لها في نتيجة الانتخاب .

متى كان الثابت من نتيجة فرز الاوراق ان المظنون في انتخابه نال  
الاعلبية المطلقة وكانت الاصوات التي يجادل الطاعن في بطلانها بغير حق  
لا اثر لها في نتيجة الانتخابات فان الطمن يكون على غير اساس .

( جلسة ١٩٥٢/٢/١٦ طمن رقم ٣٢ سنة ٢١ ق )



انتهاك حرمة الآداب والدين

---



## انتهاك حرمة الآداب والدين

### ١٤٢ - انتهاك حرمة الآداب .

الكتب التي تحوى روايات لكيفية اجتماع الجنسين وما يحدثه ذلك من اللذة كالأقاصيص الموضوعة لبيان ما تفعله الماهرات في التفريط في اعراضهن وكيف يعرضن سلعهن وكيف يتلذذن بالرجال ، ويتلذذ الرجل بهن ، هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكا لحرمة الآداب وحسن الاخلاق لما فيه من الاغواء بالمعهر خروجا على عاطفة الحياء، وهما لقواعد الآداب العامة المصطلح عليها والتي تقضي بأن اجتماع الجنسين يجب ان يكون سرا وان تكتم أخباره ، ولا يجلى في هذا الصدد القول بأن الاخلاق تطورت في مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا يتنافى للآداب العامة استنادا على ما يجرى في المراقص ودورالسينما وشواطئ الاستحمام لانه مهما قلت عاطفة الحياء بين الناس فانه لا يجوز للقضاء التراخي في تثبيت الفضيلة وفي تطبيق القانون .

( جلسة ١٩٣٢/١١/٢٦ طعن رقم ٢٤٨١ سنة ٣ ق ١ )

### ١٤٣ - انتهاك حرمة الدين .

انه وان كانت حرية الاعتقاد مكفولة بمقتضى الدستور الا ان هذا لا يبيح لمن يجادل في اصول دين من الاديان ان يستهن بحرمته او يحط من قدره او يزدرجه عن عمد منه . فاذا ما تبين انه انما كان يبتغى بالجدل الذى اثاره المساس بحرمه الدين والسخرية منه فليس له ان يحتج من ذلك بحرية الاعتقاد . وتوافر القصد الجنائى هنا - كما في كل الجرائم - هو من الامور التي تستخلصها محكمة الموضوع من الوقائع والظروف المطروحة امامها . ولا يشترط في الحكم بالعقوبة ان يذكر فيه صراحة سوء نية المتهم بل يكفي ان يكون في مجموع عباراته ما يفيد ذلك .

( جلسة ١٩٤١/١/٢٧ طعن رقم ٦٥٣ سنة ١١ ق ١ )

### ١٤٤ - انتهاك حرمة الآداب .

اذا كان المتهم بانتهاك حرمة الآداب علنا بعرضه للبيع كتبها تتضمن قصصا وعبارات فاحشة قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لا يعرف القسامة

والكتابة وأنه إنما يشتري الكتب من بائعها دون أن يعرف محتوياتها ، فادانته المحكمة بناء على أن الكتب التي يتجر فيها هي بمختلف اللغات الأجنبية والمفروض أنه قبل أن يقتني شيئاً منها يطلع عليها أما بنفسه ، وأما بواسطة غيره ليعرف أن كانت مما نروج سوقياً . كما أنه لا يستطيع تقدير ثمنها إلا بعد المامه بقيمتها ، وأن علمه بمحتويات الكتب التي بمحله من مقتضى عمله ليتيسر له ارشاد عملائه إلى موضع نوع ما يريدون اقتنائه ، ثم هو لا شك يعرف حكم القانون في عرض كتب مخلة بالأداب للبيع ولذلك لابد أن يلم بموضوعات الكتب التي تعرض عليه لشرائها وأن من الكتب المضبوطة عنده ما هو بخط اليد وعلى الآلة الكاتبة مما من شأنه أن يسترعى النظر ويدعو إلى التشكيك فيها ويقتضي فحصها للاطمئنان إلى محتوياتها ، هذا فضلاً عن أن جميع الكتب المضبوطة بها صور خلية تنم عن موضوعاتها ولا شك في أنه كان يقلب هذه الكتب ليتأكد على الأقل من سلامتها وعدم تزويرها ، فهذا الذي ساقته المحكمة في حكمها من أدلة كافية لإثبات علم المتهم بمحتويات الكتب التي عرضها للبيع لإقيام الركن الأدبي للجريمة التي ادين بها .

( جلسة ١٩٥٠/١/٢٠ طين رقم ٤ ، سنة ٢٠ ق ١ )

#### ١٤٥ - عرض صور منافية للأداب - حيازتها - ما يجب مراعاته من إجراءات المحاكمة .

لا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على الصور موضوع الجريمة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور المنافية للأداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبنى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها . وهو ما فات محكمة أول درجة إجراؤه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون ميبها بما يبطله ويوجب نقضه .

( جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ - الطين ١٢٩ لسنة ٤٧ ق ٢٨ ، ٢٤٦ رقم ١٥٦ )

## انتهاك حرمة ملك الغير

---

الفصل الاول - جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه

الفصل الثاني - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة

الفصل الثالث - جريمة وجود شخص في مسكن مختلئا ممن له الحق

في اخراجه





## الفصل الاول

### دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه

١٤٦ - وجوب بيان الحكم بادانة المتهم ان دخوله المنزل كان مقصودا به ارتكاب جريمة فيه .

دخول المنازل يكون لأسباب بعضها مشروع جائز وبعضها غير جائز ، ولكن لا عقاب على الدخول الغير جائز إلا في الصنوبر التي ينص قانون العقوبات صراحة على خطرها والعقاب عليها ، والمادة ٣٢٤ ع «قديم» تنص فيما تنص عليه على حظر دخول البيوت المسكونة وما مائلها إذا كان هذا الدخول مقصودا به ارتكاب جريمة فيها . فقصد ارتكاب الجريمة في أحد تلك الامكنة ركن أساسي من أركان الجريمة التي تنص عليها المادة وعلى القاضي أن يبين في حكمه قيام هذا الركن وثبوته لديه ، فإن لم يفعل كان حكم غير صحيح وتعين نقضه .

ولا يكفي للاثبات في هذا المقام ان يقول القاضي « ان التهمة ثابتة على المتهم من شهادة المجنى عليه بأنه وجد المتهم بعد منتصف الليل بمنزله ومن اعتراف المتهم في التحقيق بوجوده داخل المنزل وضبطه فيه » ، اذ محصل هذا كله ان المتهم دخل منزل المجنى عليه وليس كل دخول معاقبا عليه .  
( جلسة ١٩٦١/١٢/٧ طعن رقم ٥٤٤ سنة ٢ ق ١ )

١٤٧ - دخول المتهم المنزل بقصد الزنا وامتناع رفع دعوى الزنا عليه يمنع من معاقبته على جريمة الدخول في المنزل .

ان جريمة « دخول منزل » المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ « قديم » من اركانها ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله ، فإذا كان القصد قد تعين وهو الزنا فطلب الزوج الذي طلق زوجته معاقبة الشريك باعتباره مرتكبا لجريمة المادة ٣٢٤ ع او طلب النيابة ذلك لا بد متناول البحث في ركن القصد . والبحث في هذا الركن لا بد متناول مسألة الزنا ولو في الجملة . وإذا كانت الزوجة قد امتنع ان ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التطبيق فمن غير المقبول ان تثار هذه الدعوى بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده بل الأشكل بالقانون وحكمة التشريع ان يقال ان عدم العجزة ( الذي يقضي بعدم

امكان رفع دعوى الزنا على الشريك ما دام رفعها على الزوجة قد استحال -  
يستفيد الشريك من نتائجه اللازمة فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول في  
المنزل ما دام احد اركانها هو قصد الاجرام ومادام الاجرام هنا متعين ان الزنا  
( جلسة ١٩٢٣/٢/٦ طم رقم ١٠٦٦ سنة ٢ ق )

#### ١٤٨ - دخول المنزل معاقب عليه ولو كان قصد المتهم قد تعين .

ان المادة ٣٢٤ ع اتت بنص عام يعاقب اطلاقا كل من سولت له نفسه  
دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . فلا معنى لتضييق دائرة التطبيق  
يجعله يتناول حالات دون اخرى لاسيما ان هذا التضييق يتناقض مع روح  
النص اذ القول بان حكم هذه المادة لا يتناول سوى الحالات التي لا تتمين  
فيها الجريمة يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهو تمييز الجاني الذي يشرع  
في ارتكاب جريمة مع ان كليهما دخل البيت لغرض اجرامي وكان اولهما  
اكثر امعانا في تنفيذ ما اتفقوا من شر واولى بجزاء القانون على فعلته .  
واذن فالمادة ٣٢٤ ع تطبق حتى في حالة ما اذا وقعت فعلا الجريمة التي  
كان الدخول في البيت سبيلا لارتكابها او كانت قد شرع فيها سواء اكان  
ذلك الشروع معاقبا عليه ام لا .

( جلسة ١٩٢٤/١١/٥ طم رقم ٢٠٥٢ سنة ٤ ق )

#### ١٤٩ - التحقق من غرض المتهم الاجرامي من الدخول في منزل غير لازم .

سواء اكانت نية المتهم الاجرامية من الدخول في منزل غيره قد تعينت بما  
ظهر من رغبته في ارتكاب الزنا ام كانت لم تعين فالمعاقب واجب في الحاليتين لان  
نص المادة ٣٢٤ عام يشملهما معا .

( جلسة ١٩٢٤/١٢/١٧ طم رقم ٢٤ سنة ٥ ق )

#### ١٥٠ - دخول المتهم المنزل بقصد الزنا يجيز اثبات هذا القصد عليه دائما ما دام لم ينفذ بالفعل .

ان القانون لم يشترط المعاقب على جريمة دخول المقارنات والمساكن بقصد  
ارتكاب جريمة فيها ان تكون الجريمة التي قصد المتهم ارتكابها من نوع خاص  
بل جاءت عبارته عامة في ايجاب المعاقب كلما امكن اثبات ان المتهم قصد مقارفة  
فعل بهلثي ، ايا كان ، ولو لم يعرف نوع هذا الفعل . فاذا كان المتهم قد دخل

بقصد الزنا صرح البتة هذا القصد عليه دائما مادام لم ينفذ بالفعل . أما اذا كان قد نفذ وتمت جريمة الزنا « فان القانون لا يبيح للقاضي أن يتعرض لبحث هذه الجريمة ويخوض في عناصرها الا عند قيام بلاغ من الزوج عنها .  
( جلسة ١٧/٤/١٩٢٩ طم دم ٨٩٧ سنة ٩ ق )

#### ١٥١ - ارتكاب المتهم جريمة الزنا فعلا يمنع من رفع الدعوى عليه بتهمة دخول منزل الابن على شكاوى الزوج .

ان جريمة الدخول في منزل الوارد ذكرها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان غرض الجاني من دخول المنزل هو ارتكاب جريمة فيه سواء اتعمدت الجريمة هلتي كانت نيته متصرفا الى مقارفتها أم لم تتعمد فاذا كانت الجريمة قد تعينت فانه لا يهم فيها أن تكون جريمة الزنا أم أية جريمة أخرى مادامت لم ترتكب بالفعل . أما اذا كانت قد ارتكبت فانها أن كانت زنا فيمتنع فيها رفع الدعوى العمومية على المتهم بتهمة دخول المنزل لان البحث في ركن القصد في هذه التهمة يتناول حتما الخوض في بحث فعل الزنا وهو مالا يصح رفع الدعوى به الا بناء على طلب الزوج .  
( جلسة ١١/٦/١٩٢٩ طم دم ١٦٨٢ سنة ٩ ق )

#### ١٥٢ - دخول المنزل معاقب عليه ولو كان قصد المتهم قد تعين .

ان نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب اطلاقا كل من سموت له نفسه دخول منزل ليرتكب جريمة فيه ، واذا فان القول بقصر تطبيق هذه المادة على الحالات التي لا تكون فيها الجريمة معينة يكون مغسالا  
لصريح النص .  
( جلسة ٨/١٢/١٩٤١ طم دم ٨٥ سنة ١٢ ق )

#### ١٥٣ - دخول المنزل معاقب عليه ولو كان قصد المتهم قد تعين .

ان القانون ليس فيه ما يدل على ان الشارع قصر حكم المادة ٣٧٠ ع على الحالات التي تكون فيها الجريمة المتصود ارتكابها لم تعين ، وهذه المادة اذا كان قد روعي عند وضعها الحالات التي تكون فيها الجريمة غير معينة فان

تعيين الجريمة لا يصح ان يكون سببا للقول بعدم تطبيقها بل هو اولى بان يكون اوجب للعقاب مادامت المادة قد صيغت في عبارتها التي لا تخصيص فيها .  
( جلسة ١٩/١٠/١٩٤٢ طم رقم ١٧٧٧ سنة ١٢ ق )

#### ١٥٤ - دخول المنزل يعاقب عليه ولو كان قصد المتهم قد تعين .

القانون يعاقب على دخول المنزل ولو كان قصد المتهم من الدخول قد تعين .  
( جلسة ٢٨/٤/١٩٤٨ طم رقم ٤٠٠ سنة ١٨ ق )

#### ١٥٥ - ارتكاب المتهم جريمة الزنا فعلا يمنع من رفع الدعوى عليه بتهمة دخول منزل الا بناء على شكوى الزوج .

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم دخل منزل المجنى عليه في ليلة معروفة انه لا يقضيها فيه وان الدخول كان بناء على اتفاق بين المتهم وبين زوجة المجنى عليه لارتكاب جريمة الزنا ، وانه لما شعر بحضور البوليس الذي استدعى بناء على طلب آخرين اختفى في دولا ب ، فهذه الواقعة ليس فيها ما يفيد ان المتهم حين دخل المنزل قد اتخذ أى احتياطات خاص لاختفائه فيه عن صاحب البيت رب الأسرة ، بل كان همه ارتكاب فعلته التي اتفق مع الزوجة عليها دون ان يشعر به احد من الناس كافة ، فهي لا تكون جريمة وجود المتهم ليلا في منزل المجنى عليه مخفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه ولكنها تستوجب عقابه بالمادتين ٢٧٠ و ٢٧٢ على اساس انه دخل منزل المجنى عليه لارتكاب جريمة فيه ، وذلك متى كان الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا وتبينت الواقعة على هذه الصورة بناء على طلبه .  
( جلسة ٢٢/٢/١٩٤٩ طم رقم ٣٧٠ سنة ١٩ ق )

#### ١٥٦ - علم اشتراط شكوى الزوج لرفع الدعوى على المتهم بمقتضى المادة ٢٧٠ ع اذا كان قصد المتهم ارتكاب جريمة زنا لا تقع .

اذا تبين ان دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لا تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات ذلك

بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - الا في حالة تمام جريمة الزنا -

( جلسة ١٨/١٠/١٩٤٩ طم رقم ٦٢٨ سنة ١٩٤٩ ق )

١٥٧ - دخول المنزل معاقب عليه ولو كان قصد المتهم قد تعين .

ان جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتمتعق اولو تعينت الجريمة التي كان الدخول بقصد ارتكابها .

( جلسة ١٨/١٠/١٩٤٩ طم رقم ٦٢٨ سنة ١٩٤٩ ق )

١٥٨ - توفر الجريمة ولو كان المتهم قد دخل المنزل بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة .

ان نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات يعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه . واذا دام الحكم قد بين ان المتهم قد قصد الى ارتكاب جريمة في المنزل الذي دخله فلا جدوى من البحث فيما اذا كان قد دخله برضا من اصحابه او بشي وضاء منهم .  
( جلسة ٢٨/١١/١٩٥٠ طم رقم ١١٠٩ سنة ٢٠ ق )

١٥٩ - عقوبة جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

ان العقوبة المقررة بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ من قانون العقوبات ( على جريمة الدخول في منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه ) هي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . فالحكم بالفرامة عن هذه الجريمة يكون مخطئا . ولحكمة النقض ان تصلح هذا الخطأ وتقضى بالحبس مدة تراها مناسبة .  
( جلسة ٨/١/١٩٥١ طم رقم ١٦٦٨ سنة ٢٠ ق )

١٦٠ - علم اشتراط شكوى الزوج لرفع الدعوى على المتهم بمقتضى المادة ٣٧٠ عقوبات اذا كان قصد المتهم ارتكاب جريمة زنا لما قلناه .

ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتمتعق ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها ، واذا تبين ان

دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج  
 كى ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا الفيد ، وهو شكوى  
 الزوج الا فى حالة تبلم جريمة الزنا .  
 ( جلسة ٨/٤/١٩٥٢ طم رقم ١٧٢ سنة ٢٢ ق )

١٦١ - جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . صورة واقعة  
 لا يتبر فيها القصد الجنائى .

ان مجرد ذهاب المتهم الى منزل المجنى عليه على اثر بلاغ السرقة  
 المقدم منه ضد هذا الاخير وفى حضور ضابط البوليس الذى انتقل لاجراء  
 التفتيش ، لا يفيد وحده توافر القصد الجنائى لدى المتهم بارتكاب جريمة  
 دخول منزل كما ان مجرد وجود نزاع بين الطرفين لا يكفى بذاته لاستخلاص  
 هذا القصد .

( الطم رقم ٨٣٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٧ من ٨٢٧ )

١٦٢ - فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته . الدخول اليهما بقصد  
 ارتكاب جريمة معينة او غير معينة تعاقب عليه المادة ٣٧٠  
 عقوبات .

فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا  
 والمخصصة للمنفعة ، فالدخول اليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة او غير معينة  
 يقع تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .  
 ( الطم رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ١١ من ٧٢٥ )

١٦٣ - التلوع بانتهاك حرمة المسكن - ممن يقبل .

لا يقبل من غير صاحب المسكن التلوع بانتهاك حرمة .  
 ( الطم رقم ١٢٨٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٧ ص ١٨ من ١٠٢٧ )

## الفصل الثاني

### دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة

١٦٤ - وضع اليد المتقطع المقترن بنية الحيازة على سبيل الاستمرار  
كلما تهيأت أسبابها كاف لتوفر الحيازة .

إذا كانت طبيعة المين أو الظروف المحيطة بطريقة استغلالها لا تسمح  
بأكثر من وضع يد متقطع فإن اقتران وضع اليد على هذه الصورة بنية  
الحيازة على سبيل الاستمرار كلما تهيأت أسبابها يكفي لتوفر الحيازة  
بركنيتها المادى والأدبى فإذا كانت محكمة الموضوع بعد استعراضها وقائع  
الدعوى من الجانبين قد قررت - تطبيقاً لهذه القاعدة - أن المتهم بدخوله  
العقار على الصورة التى دخل بها يعتبر معتدياً على حيازة المجنى عليه  
وقاصداً منع حيازته بالقوة فليس فى وسع محكمة النقض أن تتعرض لحكمها  
بمحال .

( جلسة ٢٨/١٠/١٩٣٥ طم دم ١٧٨٨ سنة ٥ ق ٤ )

١٦٥ - اشتراط الحيازة الفعلية للمجنى عليه بفسخ النظر عن الحق فى  
وضع اليد .

يكفى فى جريمة التعرض للمغير فى حيازته لعقار أن تكون حيازته لهذا  
العقار حيازة فعلية ، فلا يشترط أن تكون الحيازة شرعية مستقلة الى سند  
صحيح ولا يهم أن يكون الحائز مالكا للعقار أو غير مالك .  
( جلسة ١٤/١١/١٩٣٨ طم دم ٢٢٢٦ سنة ٨ ق ٤ )

١٦٦ - اشتراط الحيازة الفعلية للمجنى عليه بفسخ النظر عن الحق  
فى وضع اليد .

متى كان الثابت بالحكم أن الأرض التى تعرض المتهم فيها بالقوة لم  
تكن فى حيازته وإنما هى فى حيازة غيره الذى باشر زرعها فعلا فالقانون يحرم  
هذه الحيازة من كل اعتناء يرمى الى رفعها ولو كان اسمها محض تسلل  
مشوباً بما يبطله .

( جلسة ١٢/٢/١٩٣٩ طم دم ٢٨٦ سنة ٩ ق ٢ )

١٦٧ - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة - عدم اشتراط استعمال القوة بالفعل .

أن المادة ٣٦١/١ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد قصد المنع بالقوة . ولا يشترط في الحيازة أن تكون مبنية على سند صحيح بل يكفي أن يكون فعلية ولو لم يكن لها سند فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم لم يكن «و الحائز للعين المتنازع عليها بل كانت الحيازة فيها المدعى بالحق المدني ، وأن المتهم حين تعرض كان يقصد منع حيازته بالقوة فإن عناصر الجريمة تكون متحققة .

(جلسة ١٣/١/١٩٤١ طم رقم ٢٥٥ سنة ١١ ق)

١٦٨ - وجوب بيان الحكم بادانة المتهم أنه كان يقصد استعمال القوة في سبيل تنفيذ مقصده .

يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة . فإذا لم يثبت أن استعمال وسائل القوة في منع الحيازة كان ملحوظا لديه فلا جريمة ، وتكون الواقعة مجرد تعرض مدني . وإذا فإذا كان ما أثبتته الحكم هو أن المتهم بعد أن حكم بمنع تعرض زوجته للمدعى بالحق المدني في العقار ، ثم يرفض تشييت ملكيتها له ، « حدم الجاني باب العقار ورفع واخذه لنفسه . وسد هذا الباب ببنيان جديد ، فهذا كله لا يكفي في بيان توافر هذا الركن لانه لا يتضمن ما يدل على أن المتهم كان يقصد استعمال القوة في سبيل تنفيذ مقصده .

( جلسة ٥/١/١٩٤٢ طم رقم ١٢٠٢ سنة ١٢ ق )

١٦٩ - وجوب بيان الحكم بادانة المتهم أنه كان يقصد استعمال القوة في سبيل تنفيذ مقصده .

يكفي في اثبات ركن القوة في جريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أن يذكر الحكم أن المتهم وقت دخوله العقار قد اعتدى بالضرب على من كان يحول بينه وبين الدخول ولو لم يكن لهذا الذي حال علاقة بالحيازة ولا بالحائز .

( جلسة ٢٥/١/١٩٤٢ طم رقم ٣٠٨ سنة ١٢ ق )



١٧٠ - اشتراط الحيابة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق في وضع اليد .

اذا كان الحكم قد ادان المتهم في جريمة دخوله عقارا في حيابة غيره بقصد منع حيابته بالقوة واثبت ان العقار الذى دخله في حيابة ذلك الغير بطريق الايجار ، فلا يجدى المتهم صدور احكام اخرى تضمنت ان الحيابة ليست لهذا الغير مادامت الحيابة الفعلية لم تكن له هو .  
( جلسة ١٩٤٣/١/٢٥ طم رقم ٢٠٨ سنة ١٣ ق )

١٧١ - التسليم الحامل بمقتضى محضر تسليم رسمى ينقل الحيابة بالفعل .

اذا كان الحكم قد قضى ببرائة المتهم بدخول ارض في حيابة غيره بالقوة استنادا الى ما ثبت من وقائع الدعوى والادلة المقدمة فيها من ان الارض لم تكن في حيابة غيره بل في حيابته هو بوصف كونه مستأجرا من البنك الذى كان قد تسلمها بمقتضى محضر تسليم رسمى عمل بحضور مدعى الحيابة فانه لا يكون قد اخطا . لان محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الاحكام ، والتسليم الذى يحصل بمقتضاها لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيابة بالفعل ، اذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسليم من نقل الحيابة في المال الذى حصل تسليمه نقلا فعليا .  
( جلسة ١٩٤٣/٦/٧ طم رقم ١٤٤٩ سنة ١٣ ق )

١٧٢ - اشتراط الحيابة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق في وضع اليد .

اذا كان الظاهر مما اورده للحكم انه بعد أن حرر عقد الايجار الذى اجر بموجبه زيد الى بكر فدانا من الاطيان المؤجرة له من ملك خالد لانشاء مصرف به عدل زيد عن اتفاقه ، وعمل على منح اقامة المصرف الى أن يأذن خالده صاحب الشأن في اقامته ، وانه بعد أن قدم بكر شكواه الى مأمور المركز عن اجترأ وجال زيد على حرم ما حفره من المصرف تنازل عن شكواه ، فانه اذا أمر بكر رجاله بالتقدم لدخول الارض لكى يمنعوا زيدا من حيابتها بالقوة فهذا يعد في القانون جريمة ماقبا عليها بالمادة ٣٦٩ ع بغض النظر عما اذا

كان استرداد زيد الحيازة بعد التأجير صحيحا او غير صحيح . ولا يكون ليكر ورجاله ان يدعوا أنهم كانوا في حالة دفاع شرعى عند اعتدائهم على رجال زيد .

( جلسة ١٩٤٣/٦/٧ طعن رقم ١٣٦٦ سنة ١٣ ق )

### ١٧٢ - اشتراط الحيازة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق في وضع اليد .

اذا كان الظاهر مما اثبتته الحكم ان المتهمين من وقت ان تعرضوا لموثر المدعية بالحقوق المدنية ومنعا المستأجرة من دخول المنزل موضوع النزاع ، ذلك التعرض الذى عوقب عليه جنائيا ، قد ظلا شاغلين هذا المنزل حتى اليوم الذى اراد من استأجره من المدعية بالحقوق المدنية دخوله للسكن فيه فمنعه هذان المتهمان ، مما مفاده ان المنزل كان في ذلك اليوم ( وهو التاريخ المبين بوصف التهمة ) في حيازة المتهمين لا المدعية بالحقوق المدنية ، فانه لا تصح معاقبتهم على اعتبار انهما دخلا عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . ولا يفهم من ذلك ان المدعية بالحقوق المدنية هي العائزة الشرعية للمنزل ، لان الفرض من العقاب في المادة ٣٧٠ ع - كما يؤخذ من تعليقات الحاقية على قانون العقوبات - هو حماية الحيازة الفعلية بقطع النظر عن الملكية او الحيازة الشرعية .

( جلسة ١٩٤٤/٢/٢٠ طعن رقم ٧٥ سنة ١٤ ق )

### ١٧٤ - اشتراط إحياء الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق في وضع اليد

انه وإن كان صحيحا انه لا محل لحماية الحيازة الفعلية اذا كانت قائمة على الغصب او القوة ، وإن من يتسلم عقارا على يد محضر تنفيذا لحكم قضائي تكون له حيازة فعلية واجبة الاحترام في حق خصمه المحكوم عليه ، الا ان هذا محله الا يكون متسلم العقار قد تخلى عن حيازته وتركها لخصمه اما اذا كان الثابت بالحكم ان المدعية بالحقوق المدنية ، بعد ان قضى على المتهمين بالمعقوبة من اجل واقعة التعرض لها في المنزل الذى كان في يدها ، قد تركتهما مقيمين به فظلا سنتين يشغلانه الى ان ذهب هو استأجره منه للسكن فيه فمنعاه ، فلا تصح معاقبتهم على اساس انهما دخلا منزلا في

حيازتها ، لان سكوتها على ذلك اكثر من ثلاث سنين يعتبر تخلياً منها عن  
الحيازة التي حصلت لها عن تنفيذ حكم الاخلاء .

( جلسة ١٩٤٤/٣/٢٠ طم رقم ٤٧٥ سنة ١٤ ق )

#### ١٧٥ - اشتراط الحيازة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق في وضع اليد .

ان الشارع انما اراد بالمادة ٣٦٩ عقوبات العقاب على التعرض للحيازة  
الفعلية بغض النظر عن الحق في وضع اليد ، فما دامت هذه انحيازة ثابتة  
لزيد فان بكراً يكون عليه احترامها مهما كان حقه في وضع اليد ، اما أن  
يدخل الارض مع علمه بأنها بالفعل في حيازة زيد قاصداً منع هذه الحيازة  
بالقوة فهنا يقع تحت طائلة العقاب .

( جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ طم رقم ١٦٠٠ سنة ١٤ ق )

#### ١٧٦ - اشتراط الحيازة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق في وضع اليد .

ان القانون اذ نص في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ عقوبات على معاقبة د كل  
من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة او بقصد ارتكاب  
جريمة فه او كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما  
ذكر ) انما قصد أن يحمي حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة و  
كانت لا تستند الى حق متى كانت معتبرة قانوناً . فاذا دخل شخص عقاراً  
وبقي فيه مدة من الزمن طالعت او قصرت بحيث يصح في القانون عنه انه  
حاز العقار فان حيازته تكون واجباً احترامها ، ولا سبيل الى رفع يده بغير  
حكم قضائي . وامتناع مثل هذا الحدث عن الخروج من العقار لا يصح في  
القانون اعتباره تمديداً على حيازة الغير ، بل هو منه عدم تفريط في حيازته  
التي اكتسبها وبناء على ذلك فانه اذا - دخل شخص منزلاً وبقي فيه شهوراً  
بحجة انه اشتراه فامتناعه عن ترك المنزل لا يصح القول عنه بانه قصد به  
منع حيازة آخر . لان الحيازة لم تكن لآخر بل هي له هو .

( جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥ طم رقم ١٢٩٤ سنة ١٤ ق )

**١٧٧ - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة - عدم اشتراط استعمال القوة بالفعل .**

انه لما كان القانون يضاف في المادة ٣٦٩ على التمدى على الحيازة الفعلية بنقض النظر عن احقية المتهم في أن يكون هو الحائز وذلك على أساس أن الحائز الفعلي له الحق في أن نحمي حيازته حتى تنزع منه بالطريق القانوني ، ولما كان لا يشترط في صدد هذه الجريمة استعمال القوة بالفعل بل يكفي أن يكون المتهم قد بدأ منه ما يفيد أن في نيته استعمالها إذا اقتضت الحال ذلك ، فإنه لا اعراض على المحكمة اذا هي استخلصت ان المتهم كان يقصد استعمال القوة في التعرض من ذهابه بالمحاربات الى الارض التي يضع المجنى عليه يده عليها ، وحرته اياها واتلافه زراعة البرسيم التي كانت قائمة فيها .

( جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦ طى رقم ٩٧ سنة ١٥ ق )

**١٧٨ - وجوب بيان الحكم بادانة المتهم أنه كان يقصد استعمال القوة في سبيل تنفيذ مقصده .**

إذا كان الحكم قد قال ان الارض التي دخلها المتهمون كانت قد سلمت الى احدهم قبل الحادث ببضعة ايام بمقتضى محضر تسليم رسمي تنفيذا لحكم نهائي صدر لمصلحة ابائعة له ، وأن الاعتداء على المجنى عليهم لم يحصل الا عقب تدخلهم وامرارهم على الوقوف في وجه المتهمين وهم يحرقون تلك الارض ، ومع ذلك قضي بادانة المتهمين في جريمة الدخول في العقار على أساس أن المجنى عليهم كانوا هم الواضعين اليد فعلا على الارض المتنازع عليها ، فإنه يكون متناقضا تناقضا يمينيه ، ما دلت الارض قد سلمت الى المتهمين بأنه يكون من حقهم دخولها ومنع كل اعتداء يكون الفرض منه منع حيازتهم لها .

( جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧ طى رقم ٨١١ سنة ١٦ ق )

**١٧٩ - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة - عدم اشتراط استعمال القوة بالفعل .**

لا يشترط في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته استعمال الق .  
بالفعل ، بل يكفي أن يكون الجاني قد بدأ منه ما يفيد أن في نيته استعمال

القوة . فاذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه هو الحائز الفعلي للعقار وأن المتهمين قد تعرضوا له ودخلوا البقلا فزرعه الاول والثاني وشد الثالث ازرهما في ذلك وأنهم قصدوا بهلذا منع حيازته بالقوة وتالبا عليه الى درجة يخشي منها الاصطدام - فهذا يكفى .

( جلسة ٢٨/١١/١٩٥٠ طن رقم ١١٢١ سنة ٢ ق )

١٨٠ - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة - علم اشتراط استعمال القوة بالفعل .

ان القانون لا يتطلب استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة بل يكتفى بأن يكون المتعرض قد قصد استعمالها . فاذا كان الحكم قد أثبت حيازة الارض للمجنى عليه وشروعه في البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة له وتعرض الطاعن وأولاده له في الارض والقاء مهماته خرجها بقصد منعه من البناء ، واستخلص من ذلك ومن اصرار الطاعن في التحقيق على مسلكه بوبت تهمة دخوله ارض المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة ، فالطعن في هذا الحكم لا يكون له اساس .

( جلسة ٢/٢/١٩٥٢ طن رقم ١٦٤٢ سنة ٢١ ق )

١٨١ - وجوب بيان الحكم بادانة المتهم انه كان يقصد استعمال القوة في سبيل تنفيذ مقصده .

اذا كان الحكم قد اجتزا في بيان ركن قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من ان المتهم الثاني منع حيازة المجنى عليهما بالقوة اذ اجبرهما قهرا على عدم حراثة الارض فان هذا القول على ما به من اجمال لا يكشف عما وقع من الطاعنين من افعال يعدها القانون استعمالا للقوة أو نعم بذاتها على انهما قصدا استعمالها ، ومن لم يكون الحكم معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٠/١٠/١٩٥٥ طن رقم ٥٥٢ سنة ٢٥ ق )

١٨٢ - دخول مسكن في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة - استعمال القوة بالفعل - لا يلزم .

المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون قد استعملت

بالفعل قوة في منع الحيابة بل يكفى أن يكون المتهم قد دخل المسكن أو  
بقى فيه بقصد منع حيابة حائزه بالقوة .

( الظن رقم ١٣٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٧ ص ٧ من ١٥١ )

١٨٢ - القوة في جريمة المادة ٣٦٩ عقوبات هي ما يقع على الأشخاص  
لأعلى الأشياء .

أن القوة في جريمة المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هي ما يقع على  
الأشخاص لا على الأشياء .

( الظن رقم ١٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ من ٦٩٢ )

١٨٤ - جريمة م ١/٣٦٩ ع - يكفى لقيامها أن يكون المتهم قد دخل  
عقارا في حوزة الغير أو بقي فيه بقصد منع حيابته بالقوة .

تسبغ المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في فقرتها الاولى - الحماية  
على حائز العقار الفعلي من اعتداء الغير على هذه الحيابة طالبت مدتها أو  
قصرت ، ولا يشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة من منع الحيابة -  
بل يكفى أن يكون المتهم قد دخل العقار الذى في حوزة الغير أو بقي فيه  
بقصد منع حيابة حائزه بالقوة .

( الظن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ١١ من ١٧٧ )

١٨٥ - حماية القانون حيابة العقار ولو كانت لا تستند الى حق  
مادامت معتبرة قانونا - نقل حيابة العقار بناء على حكم  
واجب الاحترام قبل الكافة .

أن قانون العقوبات اذ نص في المادة ٣٦٩ على معاقبة كل من دخل  
عقارا في حيابة آخر بقصد منع حيابته بالقوة - انما قصد أن يحمى حائز  
العقار من اعتداء الغير على هذه الحيابة ولو كانت لا تستند الى حق مادامت  
معتبرة قانونا . ولفظ الحيابة اذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد  
فعليا ، فإن محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا  
خاصا بتنفيذ الاحكام والتسليم الذى يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بانه  
لم ينقل الحيابة بالفعل اذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما

يدل عليه معنى التسليم والتسليم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر في غير مواجهة معنى الحيازة . ومن ثم لا يكون المحكم المطعون فيه - وقد اُثبت أن المطعون ضدهم قد تسلموا العين بموجب محضر تسليم على يد محضر تنفيذ لحكم قضائي قائم - قد خالف القانون في شيء اذ انتهى الى انتهاء جريمته اغتصاب الحيازة والسرقة في حق المطعون ضدهم .

( الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٨/١١/٤ من ١٩ ص ٩٠٨ )

#### ١٨٦ - جريمة دخول ارض مملوكة للغير بقصد منع حيازتها بالقوة .

لما كان محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الاحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاء لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل ، اذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسليم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا . ولما كان الثابت بالحكم ان الارض التي تعرض فيها الطاعن بالقوة في ١٩٦٩/٤/١٤ كانت قد سسملت للمجنى عليه بمحضر تسليم رسمي في ١٩٦٦/٤/٢٦ نقلا للحكم الصادر بطرد الطاعن منها رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ مدني كلى اسوان ثم اعيد تسليمها بمعرفة رئيس النقطة في ١٩٦٩/٣/١٦ بانه على قرار من النيابة العامة تنفيذا للحكم المذكور كذلك نظرا لاستمرار تعرض الطاعن ، وأن الطاعن استولى على الزراعة القائمة على الارض بالقوة في ١٩٦٩/٤/١٤ - حيث كانت الارض في حيازة المجنى عليه الفعلية ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد اخطأ في القانون اذ انتهى الى توافر جريمة دخول الطاعن الارض موضوع النزاع بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .

( الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ من ٢٢ ص ١٢٤٥ )

#### ١٨٧ - دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة - جريمة - اركانها - قصد جنائي .

ان مناط التاثيم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض المادي للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته بالقوة . لما كان ذلك ، وكان

الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملايساتها أسس براءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه ورفضه الدعوى المدنية قبله على عدم اطمئنان المحكمة الى توافر سوء القصد لديه لثبوت شرائه ارض النزاع بعقد بيع عرفي مما يصح معه أن يكون قد دخلها اعتقاداً منه بأنه أصبح مالكا لها ، فانه يكون سائفا .

( الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٨ س ٣٠ ص ٤٥٠ )



### الفصل الثالث

وجود شخص في مسكن مختفيا ممن له الحق في اخراجه

١٨٨ - المقصود بعبارة من لهم الحق في اخراجه هو رب الدار .

ان المقصود بعبارة ( من لهم الحق في اخراجه ) الواردة بالمادة ٣٢٥ عقوبات هو رب الدار الذي له دون غيره أن يأذن بدخول من يريد دخوله من الزائرين ويأمر بخروج من لا يرغب في بقائه بمنزله . فدخول شخص بدعوة من إحدى سيدات المنزل لا يكفي لتبرير وجوده به اذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار . فاذا وجد هذا الشخص مختفيا عن أعين رب الدار فقد قارف الجريمة المتصوص عليها بالمادة المذكورة .

( جلسة ١١/٢٣/١٩٣١ طم رقم ٢٧١ سنة ١٣٥١ )

١٨٩ - تحقق الجريمة باختفاء المتهم في سطح المنزل الذي يسكنه

المجنى عليه هو وغيره .

ان المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات تعاقب كل من يوجد في بيت مسكون او معد للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في أحد الاماكن الاخرى المبنية في المادة ٣٢٤ عقوبات مختفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه . فاذا وجد المتهم مختفيا في سطح المنزل الذي يسكنه المجنى عليه هو وغيره حتى العقاب بمقتضى تلك المادة ، لان السطح انما هو جزء من المسكن الذي لا يجوز الاختفاء فيه . ولا أهمية لمعرفة الباعث الذي حمل المتهم على دخول المنزل ما دام قد اختفى عن أعين من لهم الحق في اخراجه .

( جلسة ١١/١٦/١٩٣٦ طم رقم ٢٢٠٨ سنة ١٣٥٦ )

١٩٠ - تحقق الجريمة بقبض المتهم مختفيا بمنزل المجنى عليه في

منتصف الليل دون اشتراط توفر قصد آخر لديه .

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم ضبط مختفيا بمنزل المجنى عليه في منتصف الليل فليس في ذلك ما يفيد ان المتهم دخل بقصد اجرام مما نص عليه في المادة ٣٢٣ او ٣٢٤ من قانون العقوبات كمنع حيازه الغير بالقوة أو ارتكاب جريمة . واذن فهذه المادة لا تنطبق على هذه الواقعة . وانما المادة المنطبقة عليها هي المادة ٣٢٥ التي تعاقب على

مجرد اختفاء الشخص في المنزل عن عين من لهم الحق في إخراجه دون اشتراط توفر قصد آخر لديه .  
( جلسة ١٩٢٨/٥/٢٠ طعن رقم ١٥٨٨ سنة ٨ ق )

١٩١ - تتعلق الجريمة بوجود المتهم مختفيا بالدار ولو كان وجوده بناء على طلب زوجة صاحبه .

إن الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتمحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه ممن يملك الاذن بالدخول فيه أو الامر بالخروج منه . فمجرد وجود شخص بالدار مختفيا حسن صاحبها يكفي لمقابته - ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .  
( جلسة ١٩٤١/١/٢٠ طعن رقم ٥٢٥ سنة ١١ ق )

١٩٢ - استخلاص الحكم توافر جريمة اختفاء المتهم عن عين من لهم الحق في إخراجه بارتكاب الطاعن والمتهمة الثانية جريمة الوفاق في شقة غير مسكونة وهي مكان الاختفاء سائغ .

إذا كان الحكم قد ثبت ان الشقة غير المسكونة وهي مكان ارتكاب الطاعن جريمة اختفائه عن عين من لهم الحق في إخراجه منها تعتبر مكانا مسكونا لأنها من ملحقات المنزل المسكون الذي ابلى القاطنون به قسم البوليس ، واستخلص واقعة الاختفاء - وهي الركن المادى للجريمة - من اعتراف الطاعن والمتهمة الثانية بالوقوع ، ذلك الفعل الذى لا يتم الا في الخفاء - وهو استنتاج سليم - فان الحكم يكون صحيحا في القانون ولا عيب فيه .

( الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٩ ص ٨٩٨ )

## أوامر عسكرية

---



## اوامر عسكرية

١٩٣ - تنفيذ الامر العسكري - مساهمة جريمة - واجب مأمور الضبط .

إذا كان البوليس قد دخل منزل المتهم بوجه قانوني ليجري التفتيش فيه بحثا عن مسروقات فعثر أثناء التفتيش على مواد مخدرة ، فإنه يكون من حقه بل من واجبه قانونا أن يضبط هذه المواد ويقدمها لجهة الاختصاص ولا يصح أن يقال أن ضبط هذه المواد في تلك الحالة يكون قد وقع باطلا على أساس أن ضابط البوليس انما كان ينفذ أمرا عسكريا ، إذ أن قيام مأمور الضبطية القضائية بعمل آخر فوق عمله الأصلي ليس من شأنه أن يجرده من وظيفته .

( جلسة ١٧/٥/١٩٤٧ طم رقم ١٢٠٠ سنة ١٢ ق )

١٩٤ - سريان الامر العسكري ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ .

يسري نص المادة الثالثة من الامر العسكري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونية سنة ١٩٤١ أي ما كان تاريخ تعيينهم سابقا أو لاحقا لتاريخ سريان هذا الامر ونفاذه .  
( الطم رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٦/٦/١٩٦٧ من ١٨ من ٧٢٤ )

١٩٥ - الجهل بقاعدة مقرر في امر عسكري مع جهل بالواقع - حكمه في المسائل الجنائية .

الدعوى بجهل مركب من جهل بقاعدة مقرر في الامر العسكري ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ والواقع في وقت واحد ، يجب قانونا في المسائل الجنائية اعتباره في جملته جهلا بالواقع .  
( الطم رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٦/٦/١٩٦٧ من ٦٨ من ٧٢٤ )

١٩٦ - الامر بولف تنفيذ العقوبة المقررة بها عن جريمة عبور الحدود المصرية الليبية خارج نطاق بوابة السلام - خطأ في القانون - مخالفته الامر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ « مطروح » لا يدرأ هذا الخطأ صدور الامر العسكري رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ - عملة ذلك -

لما كانت واقعة مفادرة اراضي الجمهورية بغير حمل جواز سفر وبدون الحصول على إذن خاص « تأشيرة » ومن غير الاماكن المخصصة لذلك التي رخصت بها للعبور على المطعون ضده وعوقب عنها ، إنما يحكمها صلاوة على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ - الذي أنزل الحكم المطعون فيه بموجب العقوبات على الماطعون ضده - الامر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ ( مطروح ) الذي جهر من بعد ذلك القانون وعزل به قبل وقوع الفعل والذي يحظر بايقاف تنفيذ العقوبة في الجزائ المنصوص عليها فيه ، ومنها جريمة عبور الحدود المصرية الليبية خارج نطاق بوابة السلام ، فان الحكم المطعون فيه اذ امر - بالمخاللة لاحكام ذلك الامر العسكري - بايقاف تنفيذ العقوبة ، المقتضى بها على المطعون ضده ، بالحكم المستأنف عن الجرائم الثلاث المسندة اليه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ولا يدرأ عنه هذا الخطأ صدور الامر رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ من نائب الحاكم العسكري العام بتاريخ ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٣ من بعد وقوع الواقعة وقبل الحكم المطعون فيه - قاضيا في مادته الاولى بأن «ماقب» بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبفرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من دخل اقليم الدولة أم يخرج منه أو حاول ذلك من غير الاماكن المحددة لذلك أو بدون الحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول واقامة الاجانب بأراضي الجمهورية والخروج منها ، ومخالفة من نص مانع من ايقاف تنفيذ العقوبة ، ذلك بأنه « لما كان المقرر - ونسق القاعلة العامة الواردة بالمادة الثانية من القانون المدني - انه لا يجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع واذ كان الامر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ ( مطروح ) الامر العسكري رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ كلاهما بمنزلة سواء في مدارج التشريع ، وكان لهذا الامر اللاحق لم ينص صراحة على إلغاء الامر السابق ، بل قد خلت صوصه وحتى ديباجته التبية من أية اشادة إلى الامر السابق ، لما كان ذلك ، وكان الامر اللاحق إنما هو «تاريخ» عام ، فيها انتظمه من احكام في شأن دخول اقليم الدولة والخروج منه بعامة ، في حين أن الامر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من محافظه مطروح بوصفه حاكما عسكريا لهذه المحافظة إنما هو

تشريع خاص - مستقل بما انتظم من تجريم وعقاب ، ونطاقه مقصور على محافظة مطروح - راعى فيها مصادره اعتبارات محلية قدرها واستهدف من اجلها بما ضمنه من عقوبة لازالت هي الاشد ، مكافحة ظواهر التسلل - في دائرة هذه المحافظة وحدها وبذاتها - عبر الحدود المصرية الليبية بخاصة فقد بقي بذلك هذا التشريع الخاص السابق استثناء من التشريع العام اللاحق ماضية في تحقيق الغرض الذي سن من اجله ، لما هو مقرر من انه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى احكام قانون عام الا فيما لم ينتظمه القانون الخاص من احكام وان التشريع العام اللاحق لا ينسغ ضمننا التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائما .

( الطمر رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق . جنة ١١/٤/١٩٧٦ س ١١ ص ٥٩ )

#### ١٩٧ - حق المحاكم العادية في تطبيق الاوامر العسكرية والفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لها .

اختصاص محاكم أمن الدولة بهذه الجرائم - لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها .

انزال المحاكم الاحكام الواردة بالاوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير متنتج عليها بل هو من واجبها ، ذلك بان قانون حالة الطوارئ الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اذ نص في المادة الخامسة منه على انه « مع عدم الاخلال باى عقوبة اشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من خالف الاوامر الصادرة من رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاوامر » وفي الفقرة الاولى من المادة السابعة منه على ان « تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه » ، وفي المادة التاسعة منه على انه « يجوز لرئيس الجمهورية او لمن يقوم مقامه ان يحيل الى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون المزم » ، فانه بذلك يكون قد حصر اختصاص هذه المحاكم - وما هي الامحاکم استثنائية - في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ، ولو كانت في الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك في الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام التي تحال اليها من رئيس الجمهورية او من من يقوم مقامه . بينما لم يسلب المحاكم صلاحية الولاية العامة شيئا للبتة من اختصاصها الاصيل الذي اطلقتها الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون

السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل في كافة الجرائم - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشتمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون حالة الطوارئ، حتى ولو لم تكن في الأصل مؤتمنة بالقوانين المعمول بها ، ذلك لأن الشارح لم يورد في هذا القانون أو في أي تشريع آخر نصاً بأفراد محاكم أمن الدولة بالفصل - وحدها دون سواها - في أي نوع من الجرائم ، ولو كان الشارح قد أراد ذلك لعمد إلى الإفصاح عنه صراحة على غرار نهجه في الإحوال المماثلة كقارن السلطة القضائية سالف الذكر الذي عني بإيراد عبارة « دون غيرها » وترديده قرين كل اختصاص في المادة ٨٣ منه التي تنص على أن « تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء ، والنيابة العامة ... » كما تختص الدوائر المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات وتختص أيضاً دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالترتيبات والمكافآت .

( الطم رقم ٣٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١١/٤/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٢٠٩ )

#### ١٩٨ - التشريع العام اللاحق لا ينسخ - ضمناً - التشريع الخاص السابق - مثال .

من المقرر وفق القاعدة العامة الواردة بالمادة الثانية من القانون المدني أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » ، وإذا كان الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح والأمر العسكري رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ كلاهما بمنزلة سواء في مدارج التشريع وكان هذا الأمر اللاحق لم ينص صراحة على إلغاء الأمر السابق ، بل قد خلت نصروا وحتى ديباجته البتة من أية إشارة إلى الأمر السابق ، وكان الأمر اللاحق إنما هو تشريع عام فيما انتظمه من أحكام في شأن دخول إقليم الدولة والخروج منه بصفة في حين أن الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من محافظة مطروح بوصفه حاكماً عسكرياً لهذه المحافظة أنه هو تشريع خاص مستقل بما انتظم من تجريم وعقاب ، ونطاقه مقصور على محافظة مطروح وبإلحاضاً خاصة بها لمكافحة التسلل في دائرة هذه المحافظة وحدها وبداياتها - غير الحدود المصرية الليبية بخاصة وذلك لأعتبارات محلية قدرها هذا الحاكم العسكري المحلي حسبما ارتأه محققاً للمصلحة العامة في دائرة



محافظة بما ضمته من عقوبة فبذلك بقى هذا التشريع الخاص السابق  
استثناء من التشريع العام اللاحق ، ماضيا في تحقيق الغرض الذى سن  
من اجلة لما هو مقرر من أن التشريع الامم اللاحق لا ينسخ ضمنا التشريع  
الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائما ، ومن ثم فإن الامر  
العسكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح يكون قد ظل قائما لم يلغ . ضمنا  
بالامر العسكرى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ .

( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١٢ ص ٢٧ ص ٤٢٢ )



اچار



## إيجار

### ١٩٩ - القصد الجنائي في جريمة تاجير محل باكثر من اجر المثل .

القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة تاجير محل باكثر من اجر المثل هو القصد الجنائي العزم ، وليس بلازم ان تتحدث عنه المحكمة صراحة في الحكم .

( جلسة ٤/٥/١٩٥٤ طم رقم ٤٠٦ سنة ٢٤ ق ٦ )

### ٢٠٠ - ان دعوة الطاعن بجهله بحقيقة ما اجراه من تعديل في البناء وجعل يرقى اولا يرقى الى مرتبة الانشاء . جهل مركب من جهل بالقانون وبالوقائع - اثره على انتفاء القصد الجنائي ؟

ان دعوى الطاعن بأنه أجرى في بنائه القديم تعديلا لا يرقى الى مرتبة الانشاء الجديد ، إنما هي دعوى بجهل مركب من جهله بقاعدة قانونية مقررة في القانون المدني وبالوقائع في وقت واحد ، مما يجب قانونا في المسائل الجنائية اعتباره في جعلته جهلا بالوقائع . ومن ثم فإن الحكم المعلوم فيه اذ لم يمرض لدلالة دفاع الطاعن - في هذا الشأن - على انتفاء قصده الجنائي يكون قاصر البيان .

( الطم رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١/٢/١٩٦٦ ص ١٧ ص ٨٦ )

### ٢٠١ - لا يوجد مانع في القانون او في الواقع من اقامة انشاءات جديدة في مبني قديم بحيث تعتبر مساكن جديدة لا تخضع للقانون الاجازات الذي يخضع له المبني القديم - ذلك مشروط بان يكون وليد تغييرات مادية جوهرية في الاجزاء الاساسية من المبني الاصلى .

عزف القانون المدني الاجاز في المادة ٥٥٨ منه بانّه عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء اجر معلوم . فهو عقد ثنائي تبادلي يقوم فيه التزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين مقابل التزام المستأجر بدفع الاجرة المسماة في المقصد او المقررة بالفعل وكل تغيير في مدى التزام أحدهما يقابله حتما تغيير مقابله في مدى التزام الطرف الآخر تحقيقا للتوازن في هذا النوع من العقود بين

عاقديها . ولم تغير قوانين الاجارات المتعاقبة من طبيعة عقد الايجاز هذه .  
وان كانت قد تدخلت في تعديل آثاره من جهة مقدار الاجرة التي يلتزم  
بها مستأجر المبنى الجديدة وذلك حماية للمستأجرين من غفلة المؤجرين  
في زيادة الاجرة اساءة لاستعمال حقوقهم التي رتبها لهم القانون المدني ،  
وعلى ذلك فاذا كان المؤجر أجرى استحداثا في مبنى قديم حتى يمكن  
استغلاله للسكنى دون زيادة في الاجرة القديمة التي كانت مقررة أصلا  
للبناء قبل استحداث ما جد فيه استحالة في نظر العقل والعدل القول  
بمخالفة للقانون حيث يخرج فعله حتما عن نطاق التائيم لان القانون يفترض  
في صريح نصوصه ومدلول أعماله للتحضيرية ان المؤجر الذي ينشيء بناء  
او يستحدث انشاء انما يتمسك بجدة البناء وزيادة تكاليف انشائه لتبرير  
الزيادة في اجرة الانتفاع به فيتدخل القانون حينئذ حماية للمستأجر من  
المبالغة في الزيادة . ولاحق للمستأجر في المطالبة بخفض الاجرة الا ان  
يتمسك المؤجر بحقه في زيادتها على اساس استحداثه للبناء لان ثمة  
مقابلة بين الحقين لا يتصور اولهما الا في مواجهة ثانيهما لانه لا تخفيض الا  
من زيادة . ولما كان لا يوجد مانع في القانون او في الواقع من اقامة انشاءات  
جديدة في مبنى قديم بحيث تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الاجارات  
الذي يخضع له المبنى القديم الا ان ذلك مشروط بأن يكون وليد تغييرات  
مادية جوهرية في الاجزاء الاساسية من المبنى الاصلى ، ولا يدخل في هذا  
الباب التعديلات والتحسينات التي يجريها المالك لتسهيل استقلال مبناء  
القديم مما لا تصحبه تغييرات في اجزائه الاساسية . ولما كان التحسين  
باحداث تغييرات اساسية في مبنى قديم لا يكون الا من احداثه بنفسه  
او بواسطة سلفه ليتحلل من قيد الاجرة القديمة المقررة للمبنى فان كان  
هذا لا يرى ان يعتبرها اساسية ولا يرى انها تستوجب زيادة اجرة المبنى -  
فهذا حقه ولا يجوز للمستأجر ان يصادر حريته فيما يرى من ذلك ، وحسب  
المستأجر اذا ما ادعى المالك بقصد التحلل من قيد الاجرة السابقة انه  
أحدث تغييرات اساسية انتجت مبنى جديدا ان يذاع في ذلك ويثبت عدم  
صحة ادعائه .

( الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١ ص ١٧ ص ٨٦ )

٢٠٢ - معاملة الشارع الاجرة - في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن  
ايجار الاماكن - معاملة الواقعة المادية - ابحاثه للمستأجر  
البناتها بطرق الإثبات كافة بما فيها القرائن .

نص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - في شأن ايجار الاماكن وتنازل  
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والذي يعتبر الاصل الجامع المنظم اسبق

الإيجار الى جانب نصوص القانون المدني - في المادة الخامسة منه على انه « اذا لم توجد عقود كتابية أو تعدد الحصول عليها جاز اثبات شروط التعاقد والاجرة المتفق عليها والتكاليف الإضافية المشار اليها فيما تقسم بجميع طرق الإثبات مهما كانت قيمة النزاع » . كما نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة مكررا ( ٥ ) من القانون المذكور والتي أضيفت بمقتضى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أن « التصود بالاجرة الحالية في احكام هذه المادة الاجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الاجرة الواردة في عقد الإيجار أيهما اقل » . والبيان من هذين النصين في صريح لفظهما واضح دلالتهم أن الشارع عامل الاجرة معاملة الواقعة المادية من حيث أحل للمستأجر اثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها البيئة والقرائن وذلك تيسيرا عليه ، كي يضرب على كل محاولة لاستغلاله . وهذا المعنى واضح بالتقدير نفسه من المقابلة في صياغة المادة الخامسة المذكورة بين الاجرة التي يدفعها المستأجر وبين الاجرة الواردة في عقد الإيجار وليس من شك في أنه يجوز الإثبات بالبيئة فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد نص يقضي بذلك كما هو مفهوم المادة ٤٠٠ من القانون المدني .

( الطم رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٥ ق . مجلة ١٩٦٦/٢/٨ ص ١٧ من ١١٥ )

٢٠٢ - سريان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أجور الأمانس التي أنشئت بعد العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ابتداء من الاجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون - ليس في ذلك أعمال لاثري الرجمي للقانون .

نصت المادة الخامسة مكررا ( ٥ ) المضافة الى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في فقرتها الاولى على انه « تخفيض بنسبة ٢٠٪ الاجور الحالية للأمانس التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون » وقد صدر هذا القانون على أن يصل به من تاريخ نشره في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ فليس له اثر رجعي ينمط الى ما قبل التاريخ المحدد لنفاذه ، وإنما هو يسري من تاريخ نفاذه على الاجور التي تحصل بعد صدوره ، وذلك لان عقود الإيجار بطبيعتها عقود ممتدة تولد ادابات متجددة مما يعتبر معه تحصيل ما يزيد على الاجرة المقررة عن المدة المحددة كلما حصلت جريمة مستمرة لانها تقتضي تدخلا متتابعها متجددا ممن يقارنهما . ولا يعتبر ورود الاجرة على بنسب سبقي انشاؤه أو تقريرها بعقود أبرمت قبل صدور القانون الجديد مبرا

للقول بجمعية القانون على وقائع سبقت صدوره ، لان المراد بالواقعة المؤلفة التي يسرى عليها هو عدم خفض الاجرة بالنسبة التي حددتها القانون فيما يحصل من اجور بعد نفاذه لا فيما حصل منها من قبل ، مما ليس فيه اعمال لاثار الرجعى للقانون .  
( اطنس رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ص ١١٥ )

٢٠٤ - اختلاف نطاق تطبيق القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاء عن نطاق تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض ايجار الاماكن - دفاتر الحصر هي السند الوحيد الذى يشهد بمقدار الضريبة المفروضة - اما الاجرة الفعلية التي يدفعها المستاجر فالبيئة فيها مطلقة .

اختلاف نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاء عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض ايجار الاماكن الذى خلا من نص يجيز اصدار تفسيرات تشريعية لاحكامه ، فمجال القانون الاول هو الاعفاء من بعض الضريبة المربوطة على الامكنة المؤجرة والتي كان يتمين جبايتها من المؤجرين ، ومجال الثانى خفض الاجرة الفعلية المقررة لها والتي يدفعها المستاجرون مقابل الانتفاع بالاعيان المؤجرة ، ودفتر الحصر هي السند الوحيد الذى يشهد بمقدار الضريبة المفروضة ، اما الاجرة الفعلية التي يدفعها المستاجر فالبيئة فيها مطلقة منما من الاحتيايل على القانون ، ولا تراحم بين القانونين في التطبيق بل ان لكل منهما مجاله الذى يستائر به بفتر تناقض . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ اطرح اعتبار دفاتر الحصر المشار اليها حجة بما فيها على حقيقة الاجرة الفعلية في خصوص تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لا يكون قد خالف القانون في شيء .

( اطنس رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ص ١١٥ )

٢٠٥ - مثال لتسبيب قاصر على توالى القصد الجنائى في جريمة الامتناع عن تخفيض الاجرة .

ما يثيره من ذلك مردود بان معناه في هذا الخصوص ينطوى على مصادرة لحرية المحكمة في تقدير الدليل الذى احدث به وعولت عليه ولما كان التناقض بين اقوال الشهود بفرض وجوده لا يعيب الحكم ما دام قد



استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائفا ، وكانت المحكمة قد عولت في حكمها بالادانة على اقوال الضابط والكونستابل وأطرحته اقوال الزوجة للأنسب التي اوردتها والتي اطمانت اليها ووثقت بها ، فان منى الطاسن في هذا الصدد لا يكون سديلا . اما ما ينيره الطاسن في شأن علم امكان تلوث المطواه بالمخدر بالصورة التي ضبطت بها واحتمال اصطناع التلوث بها فهو من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . بلا كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس مما يقتضي رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٣٦٦/٥/١٧ من ١٧ ص ٦٥٤ )

٢٠٦ - للمحكمة الركون في تكوين عقيدتها عن حقيقة تاريخ التماس انشاء المكان المؤجر واعداه للسكنى الى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكنات العقلية .

لا يلزم لصحة الحكم أن يكون التليل الذي تستند اليه للمحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه ، بل لها أن تركن في تكوين عقيدتها عن حقيقة تاريخ اتمام انشاء المكان المؤجر واعداه للسكنى الى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكنات العقلية ، وهو أمر تستقل باستخلاصه ولا تصادر في تقريره مادام استخلاصها سليما ولا يخرج عن مقتضى العقل والمنطق .

( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٣٦٦/٥/١٧ من ١٧ ص ٦٦٥ )

٢٠٧ - دلالة مفهوم المخالفة لنص المادة ٥ مكررا و ٢٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة اليه بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . ان مقصود الشارع منها أن يدخل في نطاق تطبيقها المباني التي يبنى في انشائها قبل ١٢ يونية سنة ١٩٥٨ سواء اعدت للسكنى قبل او بعد هذا التاريخ .

المادة الخامسة مكررا ( ٤ ) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المضافة اليه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والتي يسرى مفعولها اعتبارا من ١٢ يونية سنة ١٩٥٨ - اذ نصت على انه و . . . ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتي : ( أولا ) المباني التي يبنى في انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون . . . فقد دلت وبفهم المخالفة

على أن مقصور الشارع منها أن يدخل في نطاق تطبيقها المباني التي بدىء في انشائها قبل ١٢ يولية سنة ١٩٥٨ وسواء اعدت للسكنى قبل هذا التاريخ أو بعده . ولا كان من المسلم به بين الطرفين أن العقار قد اُنشئ قبل التاريخ المذكور ، فانه حتى يفرض صحة ما يثيره الطاعن من انه لم يعد للسكنى الا بعد هذا التاريخ فان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ يكون هو الذى يحكم الواقعة ، وما دام قد اُجرى للتخفيض على مقتضاه فلا محل لاعمال التخفيض المنصوص عليه بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥١ اذ لا تختلف نسبة التخفيض ولا اجر الأساس في كلا القانونين طالما ان الاجرة لم تنفجر . ( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ص ٦٩٥ )

٢٠٨ - النصى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لاعمال احكام القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ دون القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ - لا جنوى منه - ما دامت نسبة التخفيض واجرة الأساس متحدثين في كليهما .

لا جدى من النصى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون باعماله احكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ دون القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ما دامت نسبة التخفيض واجرة الأساس متحدثين في كليهما ، وما دام الحكم قد استظهر أن الماطون ضده لم يسبق له ان خفض الاجرة طبقا للقانون . ( الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٢/٦ ص ٣٧ )

٢٠٩ - الزام المستاجر برد المنقولات الى المؤجر - شرط ذلك .

متى كان الطاعن لا يناعز في ان المقدر يلزمة برد المنقولات الى المؤجرة في نهاية مدته وانه لا يتضمن نصا يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بان عدم بيان المنقولات بيانا كافيا يجعلها من المثليات التى يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد . ( الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ ص ٢٠ )

٢١٠ - مساهلة المالك دون المستاجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وتربيته - التزام المستاجر بالتزيم والصيانة - لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير - الا اذا تحقق من قيام المستاجر بما التزم به .

ان المالك دون المستاجر هو المطلوب بتمهيد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فاذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير ولا يفيقه من المسؤولية ان يكون المستاجر قد التزم قبله بان يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للمعين المؤجرة اذ على المالك اخلاء لسلوليته ازاء الغير ان يتحقق من قيام المستاجر بما التزم به في هذا الشأن .

( الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ د . جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ م ٢٠ من ٦٦٦ )

٢١١ - نص المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن ايجار الأمان وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين نص عام مطلق ينطبق على جميع الأفعال التي تقع بالمخاللة له أيا كان تاريخ انشائه لبنى موضوع الإيجار .

اقتضاء المؤجر مبالغ من المستاجر خارجة عن نطاق عقد الإيجار كخلو الرجل أو ما يماثله يمد فعلاً مؤثماً وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن ايجار الأمان وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستاجرين وهو نص عام مطلق ينطبق على جميع الأفعال التي تقع بالمخاللة له أيا كان تاريخ انشاء البنى موضوع الإيجار وهو مستقل في حكمه عن الأحكام الخاصة بتقدير الأجرة وتحديد المبنى المختلف وتجرى ما أمرت به أو نهت عنه لاستقلال جريمة الخلو عن جرائم التلاعب بالأجرة والأصل أن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في الدرجة ينص على ذلك صراحة أو يتعارض معه في الحكم الأمر غير المحقق بين نصوص جريمة خلو الرجل والتلاعب في أجرة المسكن .

( الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٢١/٢/١٩٧١ م ٣٢ من ٢٤٠ )

٢١٢ - جريمة خلو الرجل ليست من الجرائم المستثنى عنها نص خاص فيجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها للبيئة .

من المقرر أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص

خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الاحوال .  
وبلا كانت جريمة الخلو التي دين بها الطاعن ليست من الجرائم المستثناه من  
هذا الأصل ، فان ما ينهه الطاعن على الحكم في قضائه يرفض الدفع بعدم  
جواز الالبات بالبيئة يكون بشير منه من القانون .  
( الطم رقم ١٩ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٧١/٢/٢٩ ص ٢٢ من ٢٤٠ )

٢١٢ - اذانة للطاعن بتقاضيه خلو رجل - ومعاقبة عملا بالمادتين  
١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - انتفاء مصلحته  
في النفي بأن الواقعة سابقة على سريان هذا القانون - مسا  
دامت العقوبة التقضي بها داخلة في نطاق تلك المقررة للمعدل  
ذاته بالمادة ٢/١٦ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٨ .

مضى كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن أنه حرر عقد ايجار الشقة  
المؤجرة للدعى بالحقوق المدنية بعد ان نقضي منه مبلغ ١٥٠ جنيها خلو  
رجل وانتهى الى معاقبة الطاعن طبقا للمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٦٩ - وأنه وان كانت الواقعة موضوع الدعوى سابقة على سريان  
القانون المدبور الا انها فعل مؤثم وفصل لحكم الفقرة الثانية من المادة  
السادسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٢  
لسنة ١٩٦٢ . وهو نص عام مطلق ينطبق على جميع الأفعال التي تقع بالمخالفة  
له ايا كان تاريخ انشاء المبني موضوع الإيجار وهو مستقل في حكمه عن  
الأحكام الخاصة بتقدير الأجرة وتحديدها للمباني المختلفة وتجريم ما أمرت  
به أو نهت عنه . وقد جاء نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩  
صريحا في أنه يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المقررة على  
مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و . . وذلك بالنسبة الى نطاق  
سريان كل منها . فالحكم المطعون فيه وان اخطأ في تطبيقه للمادتين ١٧ و ٤٥  
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . على واقعة الدعوى الا ان العقوبة التي  
قضي بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة  
٢/١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما  
يشير في هذا الشأن .

( الطم رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ ص ٢٤ من ٦٨٢ )

٢١٤ - اقتضاء المؤجر لای مقدم ايجار ايا كانت صورته - جريمة -  
اساس ذلك .

لما كانت المادة ١٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على انه لا يجوز للمؤجر بالذات او بالواسطة اقتضاء اى مقابل او اتعاب بسبب تحرير العقد أو اى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد . ويسرى هذا الحظر ايضا على المستأجر ، كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار ، فان الاستفادة من نص هذه المادة أن القانون اذ حظر اقتضاء مقدم ايجار على اى صورة من الصور قد رمى بذلك بطريق القطع الى تجريم اقتضاء المؤجر لای مقدم ايجار ايا كانت صورته وبغض النظر عن البواعث الدافعة الى اقتضائه اذ لم يستلزم القانون لتوافر اركان الجريمة قصدا خاصا اكتفاء بالقصد الجنائى العام وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب على ذلك قضاءه ببرائة المطعون ضدها على سند من ان المبلغ الذى تقاضته هو قرض كن الباعث على اقتضائه من المستأجر معاونته لها في تجهيز الشقة للسكنى لانه يكون قد اخطأ في تاويل القانون وفي تطبيقه . لما كان ذلك - وكان تصحيح الخطأ الذى اتبني عليه الحكم المطعون فيه في هذه الحالة لا يخضع لای تقدير موضوعى بعد أن أثبت الحكم صحة اسناد التهمة الى المطعون ضدها لانه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٣٧٤/١٠/٢٧ س ٢٥ ص ٧٠٠ )

٢١٥ - جريمة خلو الرجل - حكم - تسببيه - ما يجب فيه .

متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى واورد دفاع الطاعن ، اقام قضاءه بالإدانة على ما قبله من انه بالاطلاع على الاوراق المقدمة من المتهم تبين انه تقضى مبلغ ٢٠٠ ج عن الشقة ذات الاربع حجرات ، ١٧٥ ج عن الشقة ذات الثلاث حجرات البحرية ، ١٦٠ ج للشقة ثلاث حجرات القبلية وذلك قيمة ما قام به من تحسينات والتي استبعدت من تقدير الأجرة كما تبين ان هناك اقرارا من المستأجرين باستلام كل ما دفعه مقابل القيمة التحسينات . وحيث ان التهمة ثابتة قبل التهم من تقاضيه مبالغ ومفها على أنها مقابل التحسينات ممبا يتعين معه ادانته ، ولما كان القانون قد اوجب في كل حكم بإدانة ان

يفتعل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ وذلك في بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية والا كان الحكم قاصرا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بالادانة في تهمة تقاضي خلو رجل على ما سرده من وقائع الدعوى وما أورده من مستنداتها دون أن يفصح عن مؤدى ما أورده أو يقسط دفاع الطاعن - من أن ما تقاضاه مقابل تحسينات - حقه فيمحص عناصره ليستظهر مدى جديته أو يرد عليه بما ينفعه الأمر الذي لا تستطيع معه محكمة النقض الوقوف على مسوغات ما قضي به الحكم للمطعون فيه ومن ثم يعجزها عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكلمتها في صحيح انقانون فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالمقصور في البيان بما يوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

( العظم رقم ٨٢٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٦/١ ص ٢٦ ، ص ٢٧٥ )

#### ٢١٦ - جريمة خلو الرجل - ماهيتها - عقوبة الوسيط .

من الواضح أن الشارع إنما يؤلم - بالإضافة الى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار - أن يتقاض منه أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن التامين والأجرة النصصوص عليها في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يتغنى تأجيله الى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار وهنا مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية ، وذلك بهدف الحيولة دون استغلال حاجة الطرف للمستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر - نتيجة ازدياد أزمة الاسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة فاحشة قد حملت المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستأجريها بقصد حماية الجمهور من استغلال مالكي العقارات لحاجته الى السكن . وهو كالغذاء والكساء من ضرورات الحياة الأساسية ، فارسي الأمنس الموضوعية لتحديد اجرة المساكن في المواد ١٥ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وحظر على المؤجرين في المادتين ١٧ و ٤٥ اقتضاء أى مبالغ بالذات أو بالوساطة تزيد على تلك الأجرة والتامين النصصوص عليهما في العقد - ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضيات تائيمة لا يسرى الا على المستأجر الذي يقدم على التأجير من الباطن الى غيره . ولا يتغير من هذا النظر ما ورد في نص المادة ٤٥ من ذات القانون في شأن اعفاء المستأجر

والوسيط من العقوبة اذا ابلغ او اعترف بالجريمة ، ذلك ان الثابت من المناقشات التي دارت في مجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون ان الشارع قصد بحكم الاعفاء المستاجر الذي يدفع مبلغ الخلو المحظور الى المؤجر فيكون قد شارك بفعله هذا في وقوع الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط فرأى المجلس قصر الاعفاء منها عليهما - دون المؤجر - باعتبار ان هذه هي الوسيلة الناجمة لضبط جرائم خلو الرجل ، ومن ثم فان حكم الاعفاء لا ينصرف الى حالة المستاجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجراً من الباطن الى غيره . ومما يزيد الامر وضوحاً في تبين قصد المشرع في تحديد نطاق التأثيم انه عند اعادة صياغة حكم المحظر المقرر بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن - وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون تغيير في مضمون القاعدة - افصح الشارع بجلاء وفي دقة تقطع دابر اى ليس عن هو مقصود بالخطر المؤثم فنصت تلك المادة على انه « لا يجوز للمؤجر مالكا كان او مستاجرا بالذات او بالوساطة اقتضاء اى مقابل او انعام بسبب تحرير العقد او اى مبلغ اضافي خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد كما لا يجوز باية صورة من الصور للمؤجر ان يتقاضى اى مقدم ايجار بل انه مما يؤكد قصد الشارع الى عدم تأثيم ما يتقاضاه المستاجر من المالك من مبالغ تمويضا عن ترك العين المؤجرة له ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من الزام المالك بأن يدفع للمستاجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الاخلاء المترتبة على ما استحدثته من احكام في شأن عدم المباتى لاعادة بنائها بشكل اوسع . وبلا كان مفاد ذلك جميعه ان المستاجر الذي يتقاضى بالذات او بالوساطة من المؤجر او المالك اية مبالغ في مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر يخرج عن دائرة التأثيم ولا يحل عقابه طبقاً لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي استند اليه المحكم المطعون فيه او اى قانون آخر ، فان الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة كل من الطاعن والمحكوم عليه ( الوسيط ) عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضده وهو مالك العين المؤجرة مقابل انتهاء العلاقة الايجارية بينهما ورد العين المؤجرة اليه - يكون قد بنى على خطأ في تاويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان الواقعة غير معاقبة عليها قانوناً .





باعة متجولون



## باعة متجولون

٢١٧ - باعة متجولون - من ليسوا كذلك .

عرف القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ البائع المتجول في المادة الأولى بفقرتها ( ١ ، ب ) بأنه كل من يبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة في أى طريق عام أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وبأنه كل من يتجول من مكان الى آخر أو يذهب الى المنازل ليبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول . ولا كان البائع المتجول يمارس حرفته عن طريق الاتصال بالجمهور والتسرد على المساكن فقد نص القانون على احكام عديدة يتعين مراعاتها قبل الترخيص له بممارسة الحرفة ثم بعد الترخيص بها . ففقت المادة السادسة منه على عدم جواز الترخيص للمصايين بالامراض الميئة بها ، كما نصت المادة الثامنة على جواز تخصيص أماكن معينة أو سويقات لوقوف الباعة المتجولين وتعيين الحد الأقصى لعددهم بكل منها ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن ، كما نص في المادة التاسعة على أنه مراعاة لراحة السكان وتوفير الهدوء في مناطق معينة وللحد من المنافسة غير المشروعة يحظر على الباعة ملاحقة الجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرفهم داخل وسائل النقل أو الوقوف بجوار المحال التي تتجر في اصناف مماثلة لا يتجرون فيه - كما حدد القانون في المادة العاشرة الشروط الواجب توافرها في العربات والصناديق والاعبيسة التي يستعملها الباعة للتجول لبيع المواد الغذائية من مأكولات ومشروبات وحظر بيع المأكوت والمشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد . وبذلك دل القانون بما وضعه من احكام واخصها ما يتعلق بالشروط الصحية الواجب توافرها في هؤلاء الباعة أو في الاعبيسة التي يبيعون بضائعهم فيها أو في منع وقوفهم بجوار المحال التي تتجر في اصناف مماثلة لما يتجرون فيه - دل بذلك على ان البائع المتجول هو صاحب رأس مال ضئيل يمارس حرفته عن طريق اتصاله بالجمهور كبداية طبيعية يسلكها قبل أن يتحول الى تاجر أو صانع مقيم وذلك بعد استيفاء شروط معينة لاتتوافر لغيره وقبل الترخيص له بعمله فيخرج عن هذه الطائفة كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير أجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ممارسة الفناء القمعي في المواسم والاعياد مهنة غير خاضعة لاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فانه يكون قد طبق روح القانون تطبيقا سليما .

( الطم رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٤ في : جلسة ١٩٦٥/٢/١ من ١٦ ص ١١٤ )



## بطلان

---

الفصل الاول - ماهية البطلان

الفصل الثاني - التمسك بالبطلان

الفصل الثالث - اسباب البطلان

الفرع الاول - ما يترتب عليه البطلان

الفرع الثاني - ما لا يترتب عليه البطلان

الفصل الرابع - آثار البطلان



## الفصل الأول

### ماهية البطلان

٢١٨ - أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي - خلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية - بطلان الحكم الاستثنائي .

متى كان الحكم الاستثنائي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقمها - وام ينشيء أسبابا لقضائه ، فإنه يكون باطلا لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له .

( المضم رقم ١٥٩٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٣٠/١٩٥٧ م ٨ ص ١٠٧ )

٢١٩ - إلى عدم توافر ولاية نظر الدعوى للمحكمة ابتداء - انعدام عملها - وجوب فصل المحكمة في الدعوى عند إعادة رفعها على الوجه الصحيح .

إذا كان عمل القاضي لفوا وباطلا بطلانا أصليا لأن الدعوى سمعت إلى سياحته من غير طريقها القانوني فلا عبرة ببطل ما أتاه أو أجراه ، وهو من بعد إذا اتصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون إجراءات المحاكمة عندئذ هي إجراءات مبدئية .

( المضم رقم ٤٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٥١ )

٢٢٠ - الفارق بين بطلان الحكم وانعدامه انعداماً قانونياً .

الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورات المحكمة الاستثنائية أن هناك بطلاً في الإجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت إليها على وجه صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً ، وعلى خلاف ما تنضي به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها

أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستثنائية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، الا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارح لقبولها .  
( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠ من ٤٥ )

## ٢٢١ - الأصل في الاجراءات الصعبة .

الأصل في الاجراءات الصعبة ، فتمتى بأمر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى حقيقة صفة الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق تجريه ، وذلك بأمره ما يدل على اعتدائه رئيسا لكتيب المخدرات . أو معاوننا منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل عليه .  
( الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١١ ص ١٠ من ٥١٧ )

## ٢٢٢ - عدم توافر ولاية نظر الدعوى للمحكمة ابتداء - أثر تخلف هذا الشرط - اعتماد العمل الاجرائي انحصارا قانونيا .

منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها محله أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها ابتداء - فإذا نظرها مرة أخرى كان تضادها باطلا يفتح له القانون باب الطعن بالطريق للمعادي أو بطريق النقض .  
( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢٠ ص ١٠ من ٤٥١ )

## ٢٢٣ - مجرد الإهمال في وضع المضبوطات في احرار مغلقة لا يترتب عليه البطلان - قواعد تحريز المضبوطات قواعد تنظيمية .

القانون حين أوجب المبادأة الى وضع المضبوطات في احرار مغلقة إنما قصد تنظيم العمل والحفاظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ، ولكن لم يرتب على مجرد الإهمال في ذلك أي بطلان ، فالأمر مرجعه الى أطمئنان المحكمة الى سلامة هذا الدليل كغيره من عناصر الدعوى .  
( الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٤ ص ١١ من ١١ )



٢٢٤ - ما رسمه القانون في المادة ٤١١ إجراءات جنائية من قبيل تنظيم سير الاجراءات في الجلسة - مخالفته لا يترتب عليها البطلان .

ما رسمه القانون في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية جو من قبيل تنظيم سير الاجراءات في الجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان - فاذا كان الثابت من محضر الجلسة ان تقرير التلخيص قد تلى بها ولم يعترض المتهم على تلاوته بعد دفاطه ، وكان غرض الشارح لئلا يتحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة ، فانه لا يجوز اثارة الجدل في ذلك امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ في جلسة ٢٥/١/١٩٦٠ من ١١ ص ١٠٦ )

٢٢٥ - اسباب انعدام الاحكام ليس من بينها بطلان تشكيل المحكمة .

اذا جاز القول في بعض الصور بانعدام الاحكام لفتدانها مقوم اتهاميا الاساسية فليس هذا هو الشأن فيما يثيره الطاعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى .

( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ في جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٨٠ )

٢٢٦ - وجوب صحة الاجراءات في كل مراحل الدعوى واقامة الاحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال من اسباب الخطا والبطلان .

من المقرر ان النيابة العامة - وهي تمثل المصالح العمومية وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميزها ان تطعن في الحكم - وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه في المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي ان تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وان تبني الاحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من اسباب الخطا والبطلان ، وكان المتهم يرمى من وراء دعواه ان تقضي له محكمة الجنائيات ببطلان الحكم - وهو امر يتجاوز حدود سلطتها فضلا عن مناسه بقوة الشيء المقضي - فن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو ان الحكم قد قضي برفض الدعوى موضحا .

( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ في جلسة ٢٧/٤/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٨٠ )

٢٢٧ - الأصل ان كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا  
وخاضعا لاحكام هذا القانون .

الأصل ان كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا  
لاحكام هذا القانون ، وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضي بإبطال  
اجراء تم صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله . واذا كانت  
الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن قد صارت بين يدي القضاء  
منظورة امام احدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقا للقانون المعمول به  
فانها تكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا تملك - بمعد  
انحصار سلطانها عليها بتقديمها للقضاء - حق التصرف فيها على وجه آخر  
ومن ثم فلا محل للقول بمودة هذه التحقيقات وتلك الدعوى الى سلطة  
التحقيق في النظام القضائي العام .

( الطمى رقم ١٢٦٦ لسنة ٩٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ من ٦ )

## الفصل الثاني

## التمسك بالبطان

٢٢٨ - بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية - اثاره ذلك لأول مرة أمام النقض - لا تقبل .

متى كان المتهم لم يشر أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ ص ٤٩٨ )

٢٢٩ - الدفع بعدم اعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف - سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة .

ان حق التهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط اعمالاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا لم يعترض عليه بجلسة المعارضة .

( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ من ٧ ص ٥٧٠ )

٢٣٠ - الدفع بعدم اعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف - سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة .

ان حق التهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط اعمالاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا لم يعترض عليه بجلسة المعارضة .

( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ من ٧ ص ٥٧٠ )

٢٣١ - بطلان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات - الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض - غير مقبول .

ان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات هو من الاجراءات

السابقة على المحكمة ولا يقبل من المتهم إثارة الدفع ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الملص رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ في جلسة ٢٧/١/١٩٥٨ من ١ من ١٤ )

٢٢٢ - اجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من  
أسئلة - علم اعتراض المدافع عنه - دفعه بعد ذلك ببطلان  
الاجراءات - غير جائز .

استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عند ما يجيب بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستنجاب ، ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الاجراءات .

( الملص رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٧ في جلسة ٢٧/٢/١٩٥٨ من ١ من ١١١ )

٢٢٣ - سلطة المحكمة الاستئنافية - متى يجب على المحكمة إعادة  
القضية لمحكمة أول درجة .

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

( الملص رقم ٢٨/١٣٦ في جلسة ٢٨/٣/١٩٥٨ من ١ من ٣٣٩ )

٢٢٤ - بطلان محضر جمع استدلالات حرر بعد أن تولت النيابة  
التحقيق - شرط انعدام الجلوى من التمسك به .

متى كانت المحكمة قد اعتمدت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي ادلى بها امامها في جلسة المحكمة مع سائر ادلة الانبئات الأخرى التي أوردتها في حكمها ومن بينها اعتراف المتهمين في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك منهم ، فإنه لا جدوى له من التمسك ببطلان محضر جمع استدلالات حرره مفتش المباحث

المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في القضية ودون أن يصدر وكيل النيابة المحقق أمراً ببدء إجراء تحقيق معين .  
( الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٢٨١ )

٢٢٥ - الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان إجراءات التحريز  
- غير جائز .

متى كان المتهم لم يدفع بطلان إجراءات التحريز أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٤/٢٨ ص ٩ من ٤٢٨ )

٢٢٦ - حضور المتهم جلسة المحاكمة بنفسه طامع له من التمسك  
ببطلان ورقة التكليف بالحضور .

أن مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تنضي به المادة ٣٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .  
( الطعن رقم ٢٨٢ - لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٥/١٢ ص ٩ من ٥٤٠ )

٢٢٧ - أحول البطلان المتعلقة بالنظام العام لم تكن على سبيل العدم  
في المادة ٢٣٢ ج ١

أن الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة في المادة ٣٣١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن هذه النصوص تدل في عبارتها الصريحة على أن الشارع لم يحصر - وما كان في مقدوره أن يحصر - والقوانين السياسية والإدارية والمالية والجنائية أبدا متفردة - المسائل المتعلقة بالنظام العام فذكر البعض من هذه المسائل في المادة ٣٣٢ وترك للقاضي استنباط غيرها وتمييز ما يعتب منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وجدهم فيها أمر القبول من عدمه .

( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٦/٣ ص ٩ من ٦٠٩ )

٢٣٨ - الدفع ببطان الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض - وجوب اثاره هذا البطان بملء امام محكمة الموضوع .

اذا كان ما ينصاه المتهمون على الحكم هو دفع ببطان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر الجلسة ان المتهمين او المدافعين عنهم اثاروا هذا الدفع امام محكمة الجنائيات فانه لا يقبل منهم اثاره لأول مرة امام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٦٢ )

٢٣٩ - الدفع ببطان الاجراءات السابقة على المحاكمة - وجوب التمسك به قبل سماع الشهود - مثل في الدفع ، ببطان اجراءات اعلان التهم و بطان الحكم لعدم حصول الاعلان .

بطان الحكم لعدم اعلان التهم امر يتعلق بالاجراءات التي نحصل قبل المحاكمة ، ومن الواجب ابداءه بالجلسة قبل سماع احد من الشهود والا سقط الحق فيه .  
( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٠٨ )

٢٤٠ - اوجه البطان المتعلقة بتكليف المتهم بالحضور ليست مسن النظام العام - وجوب التمسك بها قبل سماع احد من الشهود .

اوجه البطان المتعلقة بالاجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور امام المحكمة ليست من النظام العام ، ويسقط الحق في الدفع بها لعدم التمسك بها قبل سماع احد الشهود .  
( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٠٨ )

٢٤١ - التمسك بالدفع بالبطان وجوب ابدائه اثناء نظر الدعوى التي وقع البطان في اجراءتها - الاجراء الباطل يصححه عدم التمسك به في الميعاد القانوني .

نظم قانون الاجراءات الجنائية احوال البطان في قواعد عامة اوردها

في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودلي التسارع بما نص عليه في المادتين ٣٢٢ و ٣٢٣ من قانون الاجرامات الجنائية - في عبارة جريئة - على ان التمسك بالنقض بالبطان انما يكون انشاء نظر الدعوى التي وقع البطان في اجراءاتها - وهذا الاجراء الباطل - ايا كان سبب البطان يوضحه عدم الطعن به في الميعاد القانوني - ولهذا اشترط لقبول اسباب النظام المأمور لاول مرة امام محكمة النقض الا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وان تكون هذه الاسباب مستفادة من الاوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع والا يخالطها اي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها - وذلك تقييلا لاصل التمسك بالاسباب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على اصل جواز التمسك بالاسباب الجديدة الخاصة بالنظام المأمور .

( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ من ٢٨٠ )

#### ٢٤٢ - عدم جواز التمسك ببطان الحكم بغير طرق الطعن - عدم جواز سماع الدعوى الاصلية ببطان الحكم .

نصت المادة ٤٥٤ من قانون الاجرامات الجنائية في قوة الاحكام النهائية على ما يأتي : تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصنوها حكم نهائي فيها بالبراءة او الإدانة - واذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، وبما كان القانون قد بين طرق الطعن في الاحكام الجنائية وهي المراجعة والاستئناف والنقض ، ورسم احوال واجراءات كل منها فان الطعن في تلك الاحكام الجنائية بالبطان بدعاوى مستقلة ترفع بصفة اصلية يكون غير جائز في القانون بما يقتضي الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطان فيها .

( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ من ٢٨٠ )

#### ٢٤٣ - الاصل في الاجراءات الصعبة وان يباشر المحقق اعمال وتبليغه في حدود اختصاصه - التنازع في اختصاص مصدر الاذن بالتفتيش وبطالان تنفيذه مما يقتضي تطبيقا موسوعيا - عدم جواز ثائرة ذلك لاول مرة امام محكمة النقض .

الاصل في الاجراءات الصعبة وان يباشر المحقق اعمال وتبليغه في حدود اختصاصه . وبما كان ما اوردته الطاعن في اسباب طعنه بشأن عدم

اجتماع من امبيدو الاذن بالانقضاء و بطلان توقيعه مما يقتضي تحقيقاً موضوعياً عند ابدائه أمام محكمة الموضوع ، فإن لا يقبل من المتهم ما يفهم من ذلك لأول مرة أمام محكمة التقيض .  
( الملحق رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٣٩٥/٥/٢٤ من ١٥ ١٣٦ )

٢٤٤ - اجراءات المحكمة بـ بطلان بـ سقوط الحق في التمسك به .

عدم اعتراض محامي المتهم على اجراء التجربة التي تمت بحضوره بخافطة احد الحاضرين بالجلسة . - وليس بالحفظة المضبوطة . - يسقط حقه في التمسك بالبطلان الذي يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة للمشار إليها في المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .  
( الملحق رقم ١٥١٣ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٣٦١/١/٢ من ١٢ من ٢٨ )

٢٤٥ - سنوأت الشهادتين دون حلف اليمين بـ بحضور محامي المتهم ودون اعتراض منه - يسقط حقه في الدفع ببطلان الاجراءات :

امسك الشهادتين بالجلسة دون حلف اليمين اذا وقع بحضور محاميه المتهم بدون اعتراض منسحب على ذلك لأن حقه يسقط في الدفع ببطلان الاجراءات .  
( الملحق رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢٠ ق . - جلسة ١٣٩٢/٥/١٧ من ١٣ من ٢٨ )

٢٤٦ - بطلان الحكم - لعدم التوقيع عليه في التمسك القانوني - التمسك بذلك - اثباته بـ شهادة من المني الكتابي بـ قبول الإيداع بـ الاستناد إلى وسيلة أخرى لا يجدي .

إذا كان الطاعن قد حصل على تأشيرة قيد ايداع الحكم ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الغلاطي يوماً التالية لصدره فإن ذلك لا يجدي في انقضاء حق التوقيع على الحكم في الميعاد القانوني ذلك بالنقض قضاء محكمة النقض قد جرى على انه يجب على الطاعن ان يكون قد التمسك بالبطلان لهذا السبب ان يحصل من قلم القضاة على شهادة دالة على ان الحكم لم يكن الى وقت تحريره قد اودع ملف الدعوى موقفا عليه رغم انقضاء الميعاد .

( الملحق رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢٠ ق . - جلسة ١٣٦١/٦/١٢ من ١٢ من ٥٤٢ )



٢٤٧ - البطلان المقرر في المادة ٥١٩ من المرافعات - وقوعه بقوة القانون -  
عدم تعلقه بالنظام العام - تقريره مصلحة المدعى - سقوط  
حقه في التمسك به اذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .

البطلان طبقا للمادة الاولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وان  
كان يقع بقوة القانون الا انه لا يتعلق بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة  
المدعى ويسقط حقه في التمسك به اذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه ،  
( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١ من ١٥ ص ٤٢١ )

٢٤٨ - الشهادة بغير يمين - بطلان - سقوط الحق في التمسك به .  
متى كان محامي الطاعن لم يعترض على سماع أقوال الشاهد بغير  
يمين وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي  
يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون  
الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ من ١٥ ص ٦٥٩ )

٢٤٩ - سقوط حق الشاغل في التمسك ببطلان التقرير الطبي  
الابتدائي لعدم اداء محضره اليمين القانونية - طالما ان الثابت  
ان معاميه لم يدفع بهذا البطلان امام محكمة الموضوع .

لا محل لما يثيره الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبي الابتدائي لعدم  
اداء محضره اليمين القانونية طالما ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان  
معاميه لم يدفع ببطلان هذا التقرير امام محكمة الموضوع ومن ثم فيسقط  
حقه في التمسك ببطلان هذا الاجراء وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات  
الجنائية .

( الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ ص ٨٤٠ )

٢٥٠ - بطلان اوراق التكليف بالحضور - تصحيحه .

تنص المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : اذا حضر  
المتهم بنفسه او بواسطة وكيل عنه فليس له ان يتمسك ببطلان اوراق  
التكليف بالحضور وانما له ان يطلب تصحيح التكليف او استيفاء اى نقص

فيه واعطاه مياعدا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة اجابته الى طلبه . ولا كان القانون لا يتطلب في مواد الجرح والمخالفات ان يحضر مع التهم في اثناء المحاكمة معام يتولى المرافعة عنه ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعنة حضرت بنفسها في آخر جلسة من جلسات المرافعة وسئلت عن التهمة فانكرتها ومضت اجراءات المحاكمة في مواجهتها دون ان تتمسك بعد اعلانها بالحضور او تطلب من المحكمة مياعدا لتحضر دفاعها . فان تعيب الحكم بالاخلاق بحق الطاعنة في الدفوع يكون غير مفيد .

( الطعن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/١٦ من ٤١٥ )

٢٥١ - يجب على المحكوم عليه لكي يكون له التمسك ببطان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني ان يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على ان الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء الميعاد .

جرى قضاء محكمة النقض انه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على ان الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد . ولما كئن الاستفادة مما هو مثبت بالشهادة - المقدمة من محامي الطاعن مع تقرير اسباب الطعن - ان مسودة الحكم وحسب هي التي اودعت في الميعاد وان الحكم ذاته موقع عليه من رئيس الجلسة والكتاب لم يودع ملف الدعوى الى وقت تحريرها . واذا ما كان الحاصل انه حتى هذا التاريخ كئن قد مضى اكثر من ثلاثين يوما على صدور الحكم فقد ران عليه البطان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويعتبر لذلك نقضه .

( الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ من ٤٧٩ )

٢٥٢ - الدفع ببطان القبض والتفتيش - من له حق الدفع به ؟ من وقع في شاته القبض والتفتيش .

من المقرر انه لا صفة لغير من وقع في شاته القبض والتفتيش ان يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ؛ لان تحقق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه .

( الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ من ١٧٨٩ )

٢٥٢ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكاليف بالحضور - علم  
تعلقها بالنظام العام .

أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكاليف بالحضور ليست من النظام  
العام ، فإذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن  
يتمسك بهذا البطلان ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكاليف أو استيفاء أى  
نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى .  
( الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦ ص ١٧ من ١٢٨٨ )

٢٥٤ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكاليف بالحضور ليست من  
النظام العام - سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في  
الجلسة بنفسه .

من المقرر قانونا أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكاليف بالحضور  
ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها وفقا لمادة ٣٢٤ من  
قانون الإجراءات الجنائية بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وإنما له أن  
يطلب تصحيح التكاليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه  
قبل البدء في سماع الدعوى .  
( الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ ص ١٩ من ٢٠٢ )

٢٥٥ - علم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستند من التفتيش  
الباطل إلا ممن شرع البطلان لمصلحته .

المستقر عليه في قضاء محكمة النقض انه لا يجوز الطعن بالبطلان  
في الدليل المستند من التفتيش بسبب عدم مراعاة الاوضاع القانونية المقررة  
له إلا ممن شرعت هذه الاوضاع لحمايتهم ، فإذا كان الثابت مما استظهره  
الحكم المطعون فيه ان السيارة التي ضبط المخدر فيها ليست مملوكة  
للطاعن ، فان تفتيشها لا يمس حرمة من الحرمان المكفولة له .  
( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٤ ص ١٩ من ٢٢١ )

٢٥٦ - بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة - وجوب التمسك به  
أمام محكمة الموضوع - إثارة الدفع ببطلان أمر الاحالة لأول  
مرة أمام محكمة النقض - غير جائز .

من المقرر ان أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة

يجب ابدؤها أمام محكمة الموضوع ؛ ومن ثم فإنه إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنتين لم تدفعا ببطلان قرار الإحالة ، فإنه لا يجوز لهما إثارة الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ من ٢ )

٢٥٧ - عدم جواز إثارة بطلان أي إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

لا تقبل إثارة أمر بطلان أي إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ من ٧٨٧ )

٢٥٨ - عدم جواز إثارة أمر بطلان التسجيل الصوتي لأول مرة أمام النقض - أساس ذلك ؟

من المقرر أن الدفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التسجيلين الصوتيين اللذين عسول عليهما ضمن ما عول عليه في أدانة الطاعن ، فإنه لا يقبل منه أن يثير أمر بطلانهما أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٣١ من ٦١٧ )

٢٥٩ - عدم جواز تمسك الطاعن ببطلان إجراءات المحاكمة لسبب متعلق بشيئه من المتهمين .

من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطلان إجراءات المحاكمة إذا كان سبب البطلان غير متعلق به ، بل بشيئه من المتهمين .  
( الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ س ٢٩ من ٢٤٥ )

٢٦٠ - الدفع بطلان اجراءات التحقيق الابتدائي - سقوط الحق فيه .

ان المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « يسقط الحق في الدفع بطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات او التحقيق الابتدائي او التحقيق بالجلسة في الجنب والجنابات ، اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه » . واذا كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في اسباب طعنه في ان التحقيق معه تم بحضور محاميه الذي لم يبد ثمة اعتراض على اجراءات التحقيق ، ومن ثم فن ما يشير الطاعن في هذه الخصوصية يضحى ولا محل له .  
( الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٦٧١/٦/٢٧ س ٢٢ من ٥١١ )

٢٦١ - بطلان القبض والتفتيش - عدم الدفع امام محكمة ثاني درجة - عدم جواز اثره امام محكمة النقض - علة ذلك ؟ .

اذا كان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش امام محكمة لاني درجة فانه لا يقبل منه ان يثير هذا الدفع امام محكمة النقض لانه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع ويفتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لهذه المحكمة به .  
( الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٢٢ من ٣٩٤ )

٢٦٢ - لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما ، ان يدفع ببطلانه - ولو كان يستفيد منه - علة ذلك : تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه .

لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما ، ان يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لان تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، ومن ثم فانه ليس للطاعنة ان تثير الدفع ببطلان ما اثبتته مأمور الضبط القضائي من افعال باقى المتهمات في الدعوى .

( الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ س ٢٢ من ١٣٦٧ ) -

٢٦٣ - حكم - بطلان الاجراءات - الطعن بالنقض لهذا السبب لا يقبل  
مما لا شأن له به .

من المقرر ان الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في شأن عدم اعلان السنول عن الحقوق المدنية بجلسة نظر المعارضة مردود بأنه ما دام هذا الاجراء يتلقى بغيره وكان لا يمارى في صحة اجراءات محاكمته هو ، فانه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الاجراء .  
( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٠/١٢/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢١٣ )

٢٦٤ - اوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة -  
عدم جواز ابدؤها لأول مرة امام النقض .

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان قرار الاتهام المعلن اليه . وكان من المقرر في القانون ان اوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة يجب ابدؤها امام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز له اثارة الدفع بذلك لأول مرة امام محكمة النقض ، فضلا عن ان مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة تمنعه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور .  
( الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/٤ س ٢٦ ص ٢٧٩ )

٢٦٥ - بطلان التكليف بالحضور - نظام عام .

من المقرر ان اوجه البطلان المتعلقة بالتكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فاذا حضر المتهم بالجلسة بنفسه او بوكيل عنه ، فليس له ان يتمسك بهذا البطلان .  
( الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ص ٥٥٤ )

٢٦٦ - تمسك الطاعن ببطلان اجراء غير متعلق به - لا يجوز .

ان ما يثيره الطاعن من خلل محاضر جلسات محكمة ثاني درجة من اثبات حضور المدعى بالحقوق المدنية ، مردود بأنه مادام هذا الاجراء يتعلق

بميره . فانه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الاجراء اذ ان الطعن بالنقض  
لبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شان له بهذا البطلان .  
( الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ ص ١٢١ )

#### ٢٦٧ - بطالن الاجراءات امام محكمة اول درجة - التمسك به .

لما كان من المقرر ان حضور معام مع المتهم بجنتة غير واجب قانونا ،  
وكان الثابت من محضر جلسة محكمة اول درجة ان الطاعنة الثانية ايدت  
دفاعها في الجنتة فللسنة اليها دون ان تطلب حضور معام يتولى اسدفاع ،  
هذا الى انها لم تشر امام المحكمة الاستئنافية شيئا في شان بطالن الاجراءات  
امام محكمة اول درجة فلا تغبل منها اثارة ذلك لاول مرة امام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٩ من ٢٩ ص ٣٦٩ )

#### ٢٦٨ - بطالن للاجراءات - العبرة فيه .

من المقرر ان العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها امام المحكمة  
الاستئنافية - لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الطاعن قد تخلف عن الحضور  
امام المحكمة الاستئنافية وبالتالي لم يشر امامها شيئا في شان البطلان المدعى  
به في اجراءات المحاكمة امام محكمة اول درجة ، فانه ليس له من بعد ان  
يتحدث عن هذا البطلان امام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ ص ٩٤٧ )

#### ٢٦٩ - اثارة الطاعن لم يطلان حكم اول درجة لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها - غير جائز لاول مرة امام النقض .

لما كان الثابت ان الطاعن لم يشر في دفاعه بالجلسة التي حضرها امام  
المحكمة الاستئنافية شيئا في شان بطالن الحكم الفيضي الابتدائي لسبب  
اعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، فانه ليس له من بعد ان يتحدث عن بطالن  
منعى به امام محكمة اول درجة لما هو مقرر من ان العبرة ببطلان الاجراءات  
هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية .  
( الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٢/٥ من ٣٠ ص ٢١٥ )

### الفصل الثالث

#### اسباب البطلان

##### الفرع الاول

##### ما يترتب عليه البطلان

٢٧٠ - اعبرة في بطلان الاجراءات هي بما تم منها امام المحكمة الاستئنافية .

العبرة في بطلان الاجراءات هي بما تم منها امام المحكمة الاستئنافية .  
( جلسة ١٥/١١/١٩٢٧ طم رقم ١٩٥٧ سنة ٧ ق )

٢٧١ - انقطاع السير في الدعوى - عدم اعلان المتهم - تعرض المحكمة للدعوى - حكم - بطلان .

مضى كان الثابت من الاوراق ان الدعوى تعثرت في الطريق وانقطعت عن السير بان لم تنظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها لم تعجلت فحصة من جانب النيابة فانه كان من الواجب ان يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كيما يترتب عليها انرها فاذا كان المتهم لم يحضر ولم يعرض اصلا فلا يحس للمحكمة ان تتعرض للدعوى فان هي فعلت كان حكمها بطلا .  
( الطم رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٦ . ص ٧ من ١٣١٢ )

٢٧٢ - اسناد الحكم واقعة جديدة الى المتهم وادانته على اساسها دون ان تنبه المحكمة الى هذا التعديل - بطلان الاجراءات .

مضى كانت المحكمة اتعنت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بيمينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الاثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل وتسببت في الوقت نفسه الى المتهم انه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات والجنى عليه ، مع ان الواقعة التي شأه .  
امر: الاحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من



المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة بامسئله واقعة جديدة الى المتهم ، لم ادانته على اساسها ان تنبئه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فاذا لم تفعل فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بميب جوهرى اثر فى الحكم بما يبطله .

( الطم دلم ٤٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ٤٧١ )

#### ٢٧٢ - ادانة المتهم بتهمة لم ترد باصر الاحالة - بطلان .

تتقيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى - كما وردت فى امر الاحالة او ورقة التكليل بالعضور وفقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية - فاذا دانت محكمة اول درجة الطاعن بتهمة - لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها امامها بل صرف النظر عنها ولم تر النيابة تقديمها اليها - فانها تكون قد اخطأت لانها عاقبت الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يقتضى بطلان الحكم الابتدائى المستأنف ، وبهذا تمود الدعوى الى الحالة التى كانت عليها قبل ان يصدر فيها الحكم .

( الطم دلم ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٣ من ١٠ ص ٤٠ )

#### ٢٧٤ - حالات دخول المنازل لغير التفتيش ليس منها دخول المخبر منزل المتهم للتحفظ عليه - بطلان هذه الاجراء لا يصححه ان يكون الدخول باصر من الضابط المأذون بالتفتيش - امتداد البطلان الى ماتلاه من ضبط .

دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير قانونى لا يصححه الامر الصاسر اليه من رئيسه - الضابط المأذون له بالتفتيش - بدخول المنزل ، بدعوى التحفظ على المطلوب تفتيشه تحقيقا للفرض من التفتيش لخروج هذا الامر عن نطاق الافعال المرخص بها قانونا نظرا الى مساسه بحرية المساكن ، مما يصم هذا الاجراء بالبطلان الذى يمتد اثره الى ما اسبق عنه من ضبط .

( الطم دلم ١٢٩١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٨ من ١١ ص ٣٩ )

#### ٢٧٥ - البطلان فى حكم المادة ٣٣٦ اجراءات .

البطلان المشار اليه فى المادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا

يلتقي إلا الاجراء المحكوم بطلانه والأثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسببه من إجراءات تمت صحيحة ، وليس من شأنه أن يؤثر في قرار إحالة القضية على محكمة الجنايات .

( الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١١ ص ١٥٨ )

### ٢٧٦ - الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى - بطلان .

الاصل في المحاكمة ان تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى بمقتضى احكام المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية - فاذا كان الثابت مسن التحقيق الذي تبرته النيابة اثناء التنفيذ ان فلان هو الذي حوكم هو غير من اتخذت اجراءات التحقيق واقامت الدعوى ضده ، فان ذلك يبطل اجراءات المحاكمة التي تمت ويبطل معها الحكم الذي بنى عليها ، ويتمتع نقض الحكم وإعادة المحاكمة .

( الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ من ١١ ص ١١٦ )

### ٢٧٧ - وجوب حضور معام عن كل متهم بجناية - الغرض منه - مخالفة ذلك - بطلان .

أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية احييت لنظرها على محكمة الجنايات ، ولا يتحقق هذا الغرض الا اذا كان المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من اولها حتى نهايتها ، فلا بد ان يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلاً فيمن ينوب عنه - وأذ لم يتحقق ذلك في هذه الدعوى فان الحكم يكون معيباً ببطلان الاجراءات مما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/١٠/٢١ من ١٢ ص ٨٧٧ )

### ٢٧٨ - متهم بجناية - الحضور معه للدفاع عنه - مخالفة - اثره .

متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسات انه حضر للدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات الاستاذ . . . . . المحامي

وهو الذى شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه ، ولما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضي بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم للمرافعة أمام محكمة الجنايات ، وكان يبين من كتاب نقابة المحامين المرفق ان الذى قام بالدفاع عن الطاعن في ١٨ مارس سنة ١٩٧٤ غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية لانه ما زال مقيدا تحت التمرين منذ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٣ فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطله بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٨٦٥ )

### الفرع الثاني

#### ما لا يترتب عليه البطلان

٢٧٩ - حق صاحب الشأن في اثبات أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد أهملت أو خولفت اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم .

الاصل في الاحكام اعتبار الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء الدعوى ما لم يتم صاحب الشأن بالثبات أن تلك الاجراءات قد أهملت أو خولفت . وهنا اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم . فاذا كان الثابت بالحكم المطلقون فيه أن المحكمة انعقدت بحضور اثنين من المستشارين واحد قضاة المحكمة الابتدائية بطريق التدب فهذا كاف لاعتبار المحكمة مشكلة تشكيلا قانونيا صحيحا .

( جلسة ١٢/١٣/١٩٢٧ طعن رقم ٢٨ سنة ٨ ق ٨ )

٢٨٠ - حق صاحب الشأن في اثبات أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد أهملت أو خولفت اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم .

الاصل في الاحكام اعتبار أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وانما يجوز لصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن هذه الاجراءات قد أهملت أو خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة

أو في الحكم ، فإذا كان محضر الجلسة قد ألبت فيه أن محاميا معيناً حضر عن المتهم عند بدء نظر الدعوى ، وأثبت فيه كذلك بعد الانتهاء من سماع الشهود ومرافعة النيابة أن الذي ترافع عن المتهم هو محام آخر فهذا المحامي يعتبر قانوناً أنه حضر مع لفتهم طوال نظر الدعوى رغم خلو المحضر من البات ذلك أو اثبات انابته عن المحامي الاول في حضور جميع إجراءات المحاكمة . وذلك ما دام المتهم لا يدعى أن الثابت في المحضر يخالف ما تبين بالفعل في إجراءات محاكمته .

( جلسة ١٩٣٩/٢/٢٧ طعن رقم ٦٧٧ سنة ١٩٤٠ ق )

٢٨١ - عدم جواز تمسك المتهم ببطان إجراءات المحاكمة إذا كان سبب البطلان غير متعلق به بل بغيره .

لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطان إجراءات المحاكمة إذا كان سبب البطلان غير متعلق به هو بل بغيره من المتهمين ، وإذن فإن كان لأحد أعضاء هيئة المحكمة صلة قرابة بمتهم فلا يجوز لمتهم آخر أن يطعن ببطان إجراءات المحاكمة بناء على أن هذا العضو لم يعمل بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٩ مرافعات فيخبر زميليه بغرفة المشورة بهذه الصلة ليتبين لزوم أو عدم لزوم امتناعه عن نظر الدعوى .

( جلسة ١٩٤٢/٢/١٦ طعن رقم ٧٠٦ سنة ١٩٤٢ ق )

٢٨٢ - سماع المحكمة المنعى بالحق المدني بعد أن أبدى محامى المتهم دفاعه لا يبطل المحاكمة ما دام المتهم لم يدع أنه طلب إلى المحكمة أن تسمعه فرفضت .

على المتهم إذا كانت المحكمة قد فاتها أن تعطيه الكلمة الأخيرة امامها أن يطالبها بذلك فإذا هو لم يفعل فإنه يعد متنازلاً عن حقه و أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله في ختام المحاكمة .

( جلسة ١٩٤٥/٢/٥ طعن رقم ٣٢٥ سنة ١٩٤٥ ق )

٢٨٢ - حق صاحب الشأن في اثبات أن الإجراءات المتعلقة بالشكّل  
قد أهملت أو خولفت إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة  
ولا في الحكم .

الأصل أن الإجراءات المتعلقة بالشكّل تعتبر قد روعيت ولو لم يثبت  
ذلك في أوراق الدعوى . فإذا كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما  
يثبت أن الخبير المنتدب في الدعوى لم يحلف اليمين القانونية قبل إبداء  
رأيه ، بل كان لم يثر شيئاً من هذا أمام محكمة الموضوع ، لا فيل أن يؤدي  
الخبير مأموريته ولا بعد ذلك ، فإن مجادلته في هذا الصدد أمام محكمة  
النقض لا تكون مقبولة .

( جلسة ١٢/٢٤/١٩٤٥ طم رقم ١٤٨٤ سنة ١٥ ق )

٢٨٤ - سماع المحكمة المدعى بالحق المدني بعد أن أبدى محامي التهم  
دفاعه لا يبطل المحاكمة ما دام التهم لم يدع أنه طلب إلى  
المحكمة أن تسمعه فرفضت .

ما دام الطاعن لم يمترض على ما حصل بالجلسة من أن محامي المدني  
بالحقوق المدنية قد ترفع بعد أن انتهى محاميه من دفاعه ، وما دام محاميه  
لم ير من ناحيته ضرورة الرد على ما أبداه المحامي عن المدعى ، فلا يقبل منه  
الاعتراض على ذلك لدى محكمة النقض .

( جلسة ١٠/٨/١٩٤٨ طم رقم ٧٠٠ سنة ١٨ ق )

٢٨٥ - وجوب إبداء أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة  
على انعقاد الجلسة قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة .

أن المادة ٢٢٦ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب تقديم  
أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل  
سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة أن لم يكن هناك شهود والا سقط  
حق الدعوى بها . فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن النيابة  
لم تقدمه لتقاضى الإحالة عن تهمة من التهم التي حوكم وحكم عليه من أجلها  
فلا يكون له أن يثير هذا الطعن أمام محكمة النقض .

( جلسة ٢/٦/١٩٥١ طم رقم ١٧٥١ سنة ٢٠ ق )

٢٨٦ - سماع المحكمة المدعى بالحق المدني بعد ان ابدى محامى المتهم دفاعه لا يبطل المحاكمة ما دام التهم لم يدع انه طلب الى المحكمة ان تسمعه فرفضت .

انه وان كان يجب ان يكون المتهم آخر من يتكلم الا انه اذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان المتهم بعد ان ابدى محاميه دفاعه سمعت المحكمة المدعى بالحق المدني ، ثم لم يدع المتهم انه طلب الى المحكمة ان تسمعه فرفضت ، مما يعتبر معه انه تنازل عن حقه ولم يجد فيما ابداه المدعى بالحق المدني ما يستوجب رداً من جانبه - فذلك لا يبطل المحاكمة .  
( جلسة ٢١/١٢/١٩٥١ طم رقم ١٠٢٢ سنة ٢١ ق )

٢٨٧ - اوجه البطلان في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة -  
الدفع بها - متى يسقط .

من المقرر بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ان اوجه البطلان الذى يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع اول شاهد او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والاسقط الحق بها ، واذاً فعلى كان الثابت من الملف ان اوراق دعوى الجنحة المباشرة قد ارسلت الى النيابة العمومية حسب القانون ، وكانت المدعية قد ضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان الواقعة والتهمة التى اسندتها للمتهم ونص القانون التطبيق عليها ، وكانت النيابة العامة قد طلبت من اول جلسة بمحكمة اول درجة عقاب المتهم بالمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات وحضر المتهم امامها وتكلم في موضوع الدعوى وطلب الحكم بالبراءة ، فلا يكون هناك محل لما يثيره الطاعى في مذكرته التى تقدم بها للمحكمة الاستئنافية بعدم نيجز القضية للحكم من عدم استيفاء الدعوى للشروط المقررة قانوناً .  
( جلسة ٨/٢/١٩٥٢ طم رقم ١٦٢٩ سنة ٢١ ق )

٢٨٨ - عدم جواز الادعاء بما يخالف الثابت في محضر الجلسة .

الاصل في الاجراءات انها قد تمت صحيحة ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك . فاذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان الحكم صدر من الهيئة التليئية اسماًً بمحضر جلسة كذا وكانت هذه الهيئة ليس من بينها أحد

القضاة الذين نظروا الدعوى بجلستين سابقتين وأجلت فيها لعدم صلاحية الهيئة لنظرها ، وكان محضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى موضوعا لا يدل على أن أحد أعضائها كان من بين القضاة الذين اشتركوا في تأجيل الدعوى لعدم صلاحية الهيئة ، وكان الطاعن فوق ذلك لم يدع في طعنائه حصول مخالفة ما بل كان طعنه قائما على فروض احتمالية فطعنه لا يكون له أساس ويتمين رفضه .

( جلسة ١٩٥٧/٥/٧ طعن رقم ٣٦٣ سنة ٢٢ ق ١ )

#### ٢٨٩ - الاجراءات المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها للحكم أو باختصاصها من النظام العام .

ان المادة ٣٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان البطلان الذي يرجع لعدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة او بولايتها بالحكم في الدعوى او باختصاصها من حيث نوع الجريمة المروضة عليها او بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب وتنص المادة ٣٣٣ على انه في غير هذه الاحوال يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنج والجنائيات اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، واذن لمتمى كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة ان المحكمة استعذت بالطبيب الشرعي بجلسة نظر الدعوى وكلفته بالاطلاع على أوراقها والتقريين الفنيين المقدمين فيها ثم وهي بسبيل تحقيق الدعوى قامت بمناقشته بحضور الطاعن ومحاميه دون ان يعترضوا على ذلك بشيء بل لقد اشترك محامى الطاعن في هذه المناقشة ثم تراءى في الدعوى على أساس ما جرى منها بالجلسة ، فان ما يثيره الطاعن من مخالفة المحكمة للقانون في هذا الاجراء يكون في غير محله .

( جلسة ١٩٥٢/٥/١٩ طعن رقم ٢٣٩ سنة ٢٢ ق ١ )

#### ٢٩٠ - عدم اعتراض المتهم على فصل المحكمة الجنحة عن الجنابة بعد تحقيق الدعوى يمنعه من الدفع ببطلان الاجراءات أمام محكمة النقض .

ان القاعدة التي اتت بها المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية انما هي قاعدة تنظيمية لاعمال محكمة الجنائيات لم يرتب القانون بطلانا على عدم مراعاتها ، ولا هي تعتبر من الاجراءات الجوهرية المشار اليها في المادة

٣٣١ من ذلك القانون . واذن فإذا كان المتهم لم يعترض على فصل المحكمة الجنحة عن الجناية بعد تحقيق الدعوى ولا على سماعها المتهم في الجنحة شاهدا في الجناية بعد سماعها أقوال في الشهود - فإنه لا يكون له أن يدفع ببطالان الاجراءات أمام محكمة النقض .  
( جلسة ١١/٢٥/١٩٥٢ طم رقم ١٥١ سنة ٢٢ ق )

٢٩١ - عدم اعراض معامى المتهم على سماع بهم بارتكاب جنحة مرتبطة بجناية كشاهد في الجناية بدون حلف يمين يسقط حقه في الدفع ببطلانه .

إذا كان سماع المتهمين بارتكاب جنحة مرتبطة بجناية كشاهدين في الجناية ، بدون حلف يمين ، قد تم بحضور معامى الطاعن في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الاجراء فإنه يترتب على ذلك سقوط حقه في الدفع ببطلانه .  
( جلسة ٢/٢٦/١٩٥٥ طم رقم ٢٤٢٢ سنة ٢٤ ق )

٢٩٢ - استجواب المتهم بحضور معاميه ودون اعتراف منه يسقط حقه في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته .

أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وقفا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية إذا حصل الاستجواب بحضور معامى المتهم ولم يبد اعتراضا عليه .  
( جلسة ١٠/٥/١٩٥٥ طم رقم ١٨١ سنة ٢٥ ق )

٢٩٣ - عدم اعتراض معامى المتهم في جلسة المحاكمة على سماع الشاهد بدون حلف يمين يسقط حقه في الدفع ببطلانه .

إذا كان سماع الشاهد بدون حلف يمين قد تم بحضور معامى المتهم



في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الاجراء فان حقه في الدفع بطلانه يكون قد سقط .

( طم رقم ٥٢٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٢ / ١٩٥٥ )

#### ٢٩٤ - اجراءات - الاصل فيها الصحة .

الاصل في الاجراءات الصحة .

( الطم رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٢ / ١٩٥٦ م ٧ ص ٢٠٧ )

( الطم رقم ١٢٠١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٦/٤ / ١٩٥٥ ورقم ١٢٨ سنة ٢٥ ق )

٢٩٥ - اجابة التهم بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض المدافع عنه - دلالة ذلك على أن مصلحته لم تضار .

استقر قضاء هذه المحكمة على أن التهم اذا اجاب بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة ، دون أن يعترض المدافع عنه ، فان ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب .

( الطم رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/٢ / ١٩٥٧ م ٨ ص ١٩٠ )

٢٩٦ - لم يرتب القانون البطلان على عدم اتباع ما نصت عليه المادتان ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

إن غرض الشمارع مما نص عليه في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس من اتخاذ اجراءات معينة لكيفية أخذ العيّنات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الاجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد ان يرتب أي بطلان على عدم اتباع أي اجراء من تلك الاجراءات الواردة به .

( الطم رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨/١٠ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٧٧٧ )

٢٩٧ - علم التزام المحكمة بتلاوة اقوال الشاهد الغائب - هذا الاجراء ليس من الاجراءات التي اوجب الشارع اتباعها .

من المقرر أن تلاوة اقوال الشاهد هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تعذر سماعه لاي سبب من الاسباب وليست من الاجراءات التي اوجب عليها اتباعها .

( الطم رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٣٢ )

٢٩٨ - منح الضابط الحاضر من مبارحة محل الواقعة او الابتعاد عنه حتى يتم محضره - اجراء مشروع .

متى كان الضابط بعد أن يساعد حالة تابس المتهم الاول بجريمة احراز المخدر امر مرافقيه من رجال القوة بمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة او الابتعاد عنه حتى يتم محضره ، فان هذا الاجراء منه يكون مشروعاً يخوله له القانون ، فان تخلى آخر على اثر ذلك عما يحزرم من مخدر بالقائه على الارض للتخلص منه بلواعية واختياراً ، تقوم به حالة التلبس بالجريمة .

( الطم رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٥١ )

٢٩٩ - استناد الحكم الى المعاينة التي اجريت في التحقيق في غيبة المتهم - لا عيب .

لا يعيب الحكم أن يطمئن الى المعاينة التي اجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم .

( الطم رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١/١٩٥٨ س ٩ ص ٦٨ )

٣٠٠ - تسليم المسروقات للمجنى عليه بعد معاينتها وقبل الحكم في الدعوى - لا عيب .

ان تسليم المتعطل المسروق للشركة المجنى عليها بعد معاينته وانبات حالته لا يؤثر في سلامة الاجراءات التي تمت في الدعوى .

( الطم رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١/١٩٥٨ س ٩ ص ١ )

- ٣٠١ - استدعاء النيابة الشاهد لسماع اقواله بناء على طلب المتهم -  
اعتباره بأشارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه - لا عيب .

ان استدعاء النيابة الطبيب لسماع اقواله بناء على طلب المتهم ورده  
باشارة تليفونية تفيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد  
المتهم ، ليس فيه ما يشوب الاجراءات في شي .  
( الملم رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧٣٩/١/٢٧ من ٩ ص ٩٩ )

- ٣٠٢ - استهلال التحقيق او البدء فيه بتفتيش منزل المتهم - جائز .

ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق او السير فيه على  
نحو معين ، وينبى على ذلك جواز استهلال التحقيق او البدء فيه بتفتيش  
مسكن المتهم ومباشرة هذا الاجراء اما بواسطة سلطة التحقيق نفسها او  
بمن تندبه لذلك من مامورى الضبط القضائي .  
( الملم رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٨/٦/٣ من ٩ ص ٦٠٢ )

- ٣٠٣ - اختصاص باشجاویش بتحقيق حادث في قسم معين يعمل فيه  
يقتضي متابعة التحقيق في قسم آخر يتبع المحافظة التي تضم  
القسمين - صحة الاجراء الذي يقوم به .

لا يؤثر في صحة الاجراء الذي قام به « باشجاویش » بدائرة قسم  
معين كونه تابعا لقسم آخر مادام انه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين  
وطالما انه مختص اصلا بتحقيق الحادث مما يقتضي اختصاصه بمتابعة  
تحقيقه في غير القسم الذي يعمل فيه .  
( الملم رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/١٠/٦ من ٩ ص ٧٥١ )

- ٣٠٤ - عدم اثبات مهور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى  
من استدلالات - لا يترتب عليه البطلان - ما نص عليه  
القانون في ذلك ورد على سبيل التنظيم والتوجيه .

لا يترتب البطلان اذا لم يثبت مامور الضبط القضائي كل ما يجريه

في الدعوى من استدلالات ، وما ينص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على  
سبيل التنظيم أو الارشاد .

( الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢ س ٩ ص ٢٦٦ )

٣٠٥ - الاصل في الاجراءات الصحة - عدم التزام المحكمة بتحري  
صفة الضابط الذي أجرى التفتيش وأنه منتدبا رئيسا  
لمكتب المخدرات أو معاون له لمجرد قول المتهم ذلك دون تقديم  
الدليل عليه .

الاصل في الاجراءات الصحة ، فتمنى باشر رجل الضبط القضائي  
اعماله في حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من أن المحكمة  
كان عليها أن تحري حقيقة صفة الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق  
تحريره ، وذلك بارفاق ما يدل على انتدابه رئيسا لمكتب المخدرات ، أو  
معاون منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل عليه .

( الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١١ س ١٠ ص ٥١٧ )

٣٠٦ - مخالفة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما يليها من قانون الاجراءات  
الجنائية لا يترتب عليه البطلان .

لم يرتب قانون الاجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت  
عليه المادة ٥٥ وما بعدها - في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة  
وعرضها على المتهم - مما يجعل الامر فيها راجعا الى تقدير محكمة الموضوع  
لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

( الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٥ س ١٠ ص ٥٧٤ )

٣٠٧ - لوائح تحريز المضبوطات - اجراءات تنظيمية لا يترتب على  
الاهمال فيها أي بطلان .

القانون حين اوجب المبادرة الى وضع المضبوطات في احراز مفصلة -  
انما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الابطال ،

ولكن لم يرتب على مجرد الإهمال في ذلك أى بطلان ، فالامر مرجعه الى  
اطمئنان المحكمة الى سلامة هذا الدليل كغيره من عناصر الدعوى .  
( الطم رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٤ ص ١١ من ١١ )

**٢٠٨ - عدم اشتراط القانون تحرير محضر بتحريات رجل الضبطية  
القضائية .**

لا يشترط القانون تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبطية  
القضائية ، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام بمباشرة التحريات وأدلى  
بما أمفرت عنه - فإن ما ينهيه المتهم من أن الحكم أمس على إجراءات  
باطلة يكون على غير أساس .  
( الطم رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٤ ص ١١ من ٧ )

**٢٠٩ - تجهيل شخصية المرشد وعدم الإفصاح عنها من مأمور الضبط  
القضائي - لا يعيب الإجراءات بالبطلان .**

لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا ينصح  
عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .  
( الطم رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٤ ص ١١ من ٧ )

**٢١٠ - إجراءات المحاكمة - ما لا يبطئها - البدء بالفصل في واقعة  
متأخرة زمنيا .**

بدء المحاكمة بالفصل في الواقعة المتأخرة في الترتيب الزمني لا يعيب  
الإجراءات ولا يفلت على المتهم حقا .  
( الطم رقم ١٥١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢ ص ١٢ من ٢٨ )

**٢١١ - تعلق نص المادة ٢٧٢ إجراءات بنظر الدعوى وترتيب الإجراءات  
في الجلسة - لا بطلان على مخالفته .**

نص المادة ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية متعلق بنظر الدعوى

وترتيب الإجراءات في الجلسة مما لا يترتب - في الاصل - البطلان على مخالفته . واذا ما كان الواضح من مدونات الحكم ان اساس رفض دعوة شاخصي النفي هو ما استخلصته المحكمة من نكول الطاعن عن سلوك الطريق القانوني المنظم لتلك الدعوى فانها تكون قد تصرفت في حدود القانون ولا تلتزم من بعد ان تزجل الدعوى لهذا الغرض ما دامت انها لم تر حاجة الى الاستزادة من الادلة بعد ان وضحت لها الدعوى .

( الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥ م ١٦ م ٧٧٥ )

٢١٢ - فقدان تقرير التلخيص بعد نلأوته - لا يبطل الاجراءات بعد صحته .

فقدان تقرير التلخيص بعد نلأوته لا يبطل الاجراءات بعد صحته .  
( الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢/٨/١٩٦٦ م ١٧ م ١١٥ )

٢١٣ - الاعمال الاجرائية تجرى على حكم الظاهر - هي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد يتكشف من أمر الواقع .

الاصل في الاعمال الاجرائية انها تجرى على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد يتكشف من أمر الواقع . وقد عمل الشارع هذا الاصل ، وادار عليه نصوصه ، ورتب أحكامه ، ومن شواهد انه اعتبر التلبس بالجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية وصفا يلحق المظاهر الخارجية التي تنبئ عن ارتكاب المتهم جريمته بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها ، وكذلك الحال اذا ما بنى الاجراء على اختصاص انعقدت له بحسب الظاهر - حال اتخاذه - مقومات صحته ، فلا يدركه البطلان من بعد اذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص ، وان تراخى كشفه ، من ذلك ما نصت عليه المواد ١٦٣ ٣٦٢ ، ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية . مما حاصله ان الاخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على حكمه ، تيسيرا لتنفيذ احكام القانون وتحقيقا للمدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد ابطال اذن تفتيش المتهم لعلته صدوره من نيابة الاحداث حين لم يكن حدثا ، دون ان يلتفت الى أن هذا الاذن قد صدر اخذا بما ورد في محضر التحري من ان المتهم حدث ، الامر الذي أيده هو نفسه ولم تنكشف حقبة

الا بإجراء لاحق على صدور الاذن حين عرض على الطبيب الشرعى ، فان الاذن يكون صحيحا ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .  
( العلم رقم ١٠٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/٥ س ١٧ ص ١١٨٢ )

تعليق : اجازت محكمة النقض في الحكم محل التعليق اذنا اصدره وكيل نيابة الاحداث بتفتيش شخص على اعتبار انه حلت ثم تبين من تقرير الطبيب الشرعى ان المتهم لم يكن حذفا . وعللت المحكمة قضاءها بان الاصل في الاعمال الاجرائية انها تجرى على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من امر الواقع . ولا يقر الاستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى هذا النظر ، فالعبرة في تطبيق القانون الجنائي بغيره بالواقع دائما . والاستناد فيما نحن بصدده على المواد ١٦٣ و ٣٦١ و ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية هو استناد في غير موضحة بل حجة للرأى العكسي فما جاء في هذه المواد استثناء من قاعدة وليس من قبيل التطبيقات . ( الایات في المواد الجنائية - الجزء الثاني - ١٩٧٨ ص ٥٥ ) .

٣١٤ - تنفيذ الاجراء المشروع في حدوده - لا يتولد عنه عمل باطل .

من البداهة ان الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .  
( العلم رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ص ٩٧٦ )

٣١٥ الاعمال الاجرائية - جرياتها على حكم الظاهر - عدم ابطالها من بعد نزولا على ما ينكشف من امر الواقع - صدور اذن التفتيش لضبط مخدرات - صحة ضبط ما ينكشف عرضا من جرائم - مثال .

الاصل في الاعمال الاجرائية انها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من امر الواقع . وقد عمل الشارح هذا الاصل وادار عليه نصوصه ورتب احكامه ، ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ ، ١٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما حاصله ان الاخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على مقتضاه ،

وذلك تيسيرا لتنفيذ احكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناه من العقاب . فاذا كان الثابت من محضر التحرى ان الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ضمن عصابة تواطت على ذلك فصدر الامر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الاساس فانكشفت جريمة التهريب عرضا لثناء تنفيذه فان الاجراء الذى تم يكون مشروعا ويكون اخذ المتهمين بنتيجته صحيحا ولا يصح الطعن بان ما تم فيه تجاوز للامر الصادر لأمور الضبط ما دام هو لم يرقم بأى عمل ايجابى بفصد البحث عن جريمة اخرى غير التى صدر من اجلها الامر .

( الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ ص ١٧٦ )

### ٢١٦ - الاعمال الاجرائية - تجرى في حكم الظاهر - لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من امر الواقع .

الاصل في الاعمال الاجرائية انها تجرى في حكم الظاهر ، وهى لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من امر واقع . ولما كان الاذن بالتفتيش قد صدر اخذا بما ورد بمحضر التحرى عن غياب المتهمه الرابعة من ان الطاعنة تحتفظ بملابس المبلغ عن غيابها وبمصاغها في مسكنها بدائرة اختصاص نيابة باب شرقى ، فان الاذن بالتفتيش الذى اصدرته هذه النيابة يكون قد بنى على اختصاصى انمقدت له بحسب الظاهر - حال اتخاذه - معلومات صحته فلا يدركه البطلان من بعد اذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وان تراخى كشفه ، هذا فضلا عن ان قرار وزير العدل الصادر فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٥ المنسول به اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٦٥ بانشاء نيابة جزئية ومحكمة جزئية لجرائم الآداب بمدينة الاسكندرية تختصان - ضمن ما تختصان - بما يقع بدائرة محافظة الاسكندرية من جرائم البغاء والفوراة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١ هو قرار تنظيمى لم يسلب النيابة بالمحاكم العادية اختصاصها العام ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ خلاص فى قضائه الى اختصاص نيابة باب شرقى باصدار اذن التفتيش لا يكون قد خالف القانون فى شيء ، وبالتالي فلا محل لما تثيره الطاعنة بدعوى ان اعترافها فى التحقيقات كان نتيجة تفتيش باطل .

( الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/١/١ س ٢٤ ص ١ )

( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦٥ )



### ٣١٧ - اجراءات التحريز - تنظيمية - عسقم ترتب البطلان على مخالفتها .

من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خضية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الامر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وكان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة عولت على تقرير الطبيب الشرعي بشسآن فحص الطلقات المضبوطة بمحل الحادث وقد اطمأنت الى سلامة اجراءات تحريزها والدليل المستند من فحصها كما أن الدفاع عن الطاعنين لم يلحظ الى أن يد البعث قد امتدت الى المضبوطات على نحو معين لأن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ ص ٢٠ من ٢٤٢ )

( الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ن جلسة ١٩٧٩/١٠/٦ ص ٢٠ من ١٠٢٢ )

## الفصل الرابع .

### آثار البطلان

٣١٨ - عجم جواز التعويل على العناصر المستمدة من اجراء باطل .

للقاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى  
الآ إذا كان هذا العنصر مستمداً من اجراء باطل فانونا .  
( طعن رقم ٤٠ لسنة ٤ في جلسة ١٩٣٤/٢/١٩ )

٣١٩ - أثر بطلان الاجراء طبقاً للمادة ٣٣٦ اجراءات - لا أثر لهذا  
البطلان على ما سبقه من اجراءات .

أن البطلان - طبقاً للمادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية - لا  
يلحق الا بالاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا  
يطلق بما سبقه من اجراءات ، كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة بأحالة الواقعة  
الى غرفة الاتهام او قرار غرفة الانهم بأحالة الدعوى الى محكمة الجنائيات،  
ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان ان صح إعادة القضية الى النيابة  
بل يكون للمحكمة ان تصحح الاجراء الباطل طبقاً للمادة ٣٣٥ اجراءات .  
( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ من ٧ ص ٣٦١ )

٣٢٠ - حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم - التزام المحكمة  
الاستثنائية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في  
الدعوى .

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستثنائية ان تعيد القضية لمحكمة  
اول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الاخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع  
فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، اما حالة بطلان الاجراءات او  
بطلان الحكم فقد اوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات  
الجنائية للمحكمة الاستثنائية ان تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .  
( الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٠/١٢ من ٧ ص ١٠٤٩ )

٣٢١ - متى تلتزم المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة اول درجة .

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية لمحكمة اول درجة الا اذا كان الحكم الصادر من هذه الاخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، اما في حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية ان تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

( الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢ س ٨ ص ٥٨١ )

٣٢٢ - متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة اول درجة .

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية لمحكمة اول درجة الا اذا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة الاخيرة قاضيا بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، اما اذا وقع في الحكم المذكور بطلان او وقع في الاجراءات بطلان فان المحكمة الاستئنافية بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .

( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ س ٨ ص ٩٥٥ )

٣٢٣ - الدفع ببطلان التحقيق - عدم تأثيره في قرار الاحالة - التصار اثره على الاجراء الذى تقرر ببطلانه وما ترتب عليه من آثار دون مساس بالاجراءات الصحيحة السابقة عليه .

البطلان المشار اليه في المادة ٢٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا يلحق الا الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من اجراءات تمت صحيحة ، وليس من شأنه ان يؤثر في قرار احالة القضية على محكمة الجنائيات .

( الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ س ١١ ص ١٥٨ )

٣٢٤ - بطلان القبض والتفتيش - أثره : استبعاد الدلائل المستمدة منه  
- هذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى -  
طالما كانت منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

ان كل ما يترتب على بطلان القبض والتفتيش هو استبعاد الدليل  
المستمد منه ؛ وهذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى -  
طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .  
( الطم رقم ٢١٢١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٦ س ١٥ ص ٢٢٧ )

٣٢٥ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات  
الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى انتزيعه اننى أسفر عنها .

من المقرر ان بطلان التفتيش - بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ  
القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة اننى  
أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات  
المبلغ الذى ظهر من التفتيش وجوده لديه ، كما لا يمنع المحكمة من الاعتماد  
على أقوال رجال الضبط فيما باشروه من إجراءات ونى اليهم من معلومات  
فيما لا يتصل بالتفتيش المدعى ببطلانه .  
( الطم رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ص ٧٥٩ )

٣٢٦ - استقالة البطلان الى كل ما ضبط مع المظنون ضده من  
مخدر نتيجة اجراء باطل - لا حاجة بالحكم بالحكم للتحدث استقلالا  
على ما عثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بجيب  
سروال المظنون ضده الذى انتهى ببراءته على سند من  
بطلان القبض والتفتيش .

لما كانت الطاعنة ( النيابة العامة ) لا تجادل فيما انتهى اليه الحكم  
من قضائه ببراءة المظنون ضده على سند من بطلان القبض والتفتيش ، وكان  
هذا البطلان يستطيل الى كل ما ضبط مع المظنون ضده من مخدر نتيجة  
للإجراء البطل ، فقد توافرت للحكم السلامة ، وبغير حاجة الى ان يتحدث  
استقلالا على ما عثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بجيب سروال  
المظنون ضده لانها تمثل بعض ما ضبط .

( الطم رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ص ٥٦٨ )

## ٣٢٧ - بطلان التفتيش لا يحول دون الاخذ بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستتلة عنه - مثال لتدعيمه غير هتيب .

ان بطلان التفتيش - بفرض صحته - لا يحول دون اخذ القاضي بجميع عناصر الالبات الاخرى المستتلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي استفر عنها التحقيق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول اساسا في قضاءه بالادانة على اقوال شهود الاثبات وعلى اقوال الطاعن الثاني بان الطاعن الاول هو مقترف الحادث وعلى اقوال هذا الاخير وما حوته المفكرة المضبوطة وعلى ما بان من تقرير الصفة التشريعية ، وهي ادلة مستقلة عن الدليل المستمد من التفتيش وهو ضبط آلة القتل في مسكن الطاعن الاول ، وتكفي لحمل النتيجة التي انتهى اليها الحكم ، فانه غير مجد ما يشيره على الطاعن الاول من جدل في شأن حيازته للمسكن وشر ذلك فيما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ١٤ في جلسة ١٩٧٣/٦/٢ من ٢٤ من ٧٠٢ )

## ٣٢٨ - بطلان الحكم - شموله كافة اجزائه بما فيها المنطوق - احالة الحكم الاستثنائي على منطوق الحكم الابتدائي الباطل لغصور اسبابه - بطلان الحكم الاستثنائي - ولو كان قد انشأ لنفسه اسبابا جديدة - نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة للطاعن - يوجب نقضه ايضا بالنسبة للمحكوم عليه الاخر الذي لم يظن فيه بالنقض .

من المقرر ان بطلان الحكم انما ينسب اليه حتما الى كافة اجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التي يستخلص منه وبدونه لا تقوم للحكم قائمة ، وذلك لما هو مقرر من ان الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا . ولما كان البين من مطالعة الاوراق ان محكمة النقض سبق ان قضت بنقض الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - وامرت باحالة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية اخرى ، على اساس ان هذا الحكم اعتنق اسباب الحكم المستأنف الذي صدر باطلا لان ما اورده لم يكن كافيا لبيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت الى الطاعن ، وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة الاعادة - موضوع الطعن المائل - انه احوال في منطوقه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه فقد انصرف اليه الى باطل - وما بنى على

باطل فهو باطل - ولا يصح الحكم المطعون فيه انه انشأ لقضائه أسبابا خاصة به مادام انه أحال الى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي الى استتالة البطلان الى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم ، لانه هذا الميب الذي شاب الحكم به . ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

( الطء رقم ١١٠٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٥/١/١٩٧٤ ص ٢٥ من ٤١ )

## بلاغ كاذب

---

الفصل الاول - اركان الجريمة

الفرع الاول - بلاغ

الفرع الثاني - امر مستوجب لعقوبة فاعله

الفرع الثالث - الجهة التي يقدم اليها البلاغ

الفرع الرابع - كلب البلاغ

الفرع الخامس - القصد الجنائي

المفعول الثاني - تسبیب الاحكام

الفصل الثالث - مسائل متنوعة





## الفصل الاول

### ارتكاب الجريمة

#### الفرع الاول

##### بلاغ

٣٢٩ - توفر الجريمة ولو لم يكن التبليغ مكتوبا .

ان القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون التبليغ بالكتابة بل كل ما يتطلبه هو ان يكون قد حصل من تلقاء نفس المبلغ ، ويستوى في ذلك ان يكون قد تقدم خصيصا للدلالة به . أو ان يكون قد ادلى به اثناء التحقيق معه في امر لا علاقة له بموضوع البلاغ . فاذا كان المتهم عند سؤاله امام المحقق في دعوى مشاجرة قد اضمح في اقواله ان المدعى بالحق المدني سب الحكومة ورئيسها وعمدة البلد ولم يكن لهذا علاقة بموضوع التحقيق ثم ثبت انه كان كاذبا في هذا القول قاصدا الاضرار بالمدعى لضغينة بينهما فان معاقبته على جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة .

( طم دم ١٨٢٩ سنة ١١ ق جلسة ١٩٢١/١١/٢ )

٣٣٠ - تحقق الجريمة ولو لم يصرح المبلغ في بلاغه باسم المبلغ ضمه صراحة بل يكفي ان يكون معينا بطريقة كفل عليه .

لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون البلاغ مصرحا فيه باسم المبلغ ضمه بل يكفي ان يكون ما فيه من البيان معينا باية صورة للشخص الذي قصده المبلغ ، واذا كان الثابت بالحكم ان المبلغ ابلغ جهة البوليس عن سرقة ادعى حصولها واتهم فيها انسانا ذكر عنه مالا يصدق الا على شخص بعينه لم يذكر اسمه بالكامل لفاية في نفسه ، وكان ذلك منه بقصد الايقاع به ، فان جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون متوافرة في حقه .

( طم دم ٧٦٥ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/٤/٥ )

٣٣١ - تحقق الجريمة ولو لم يصرح المبلغ في بلاغه باسم المبلغ ضمه صراحة .

ان جريمة البلاغ الكاذب تتمحق وان خلا البلاغ الكاذب من اتهام

صريح الى شخص معين متى كان المبلغ قد افصح امام السلطة التي قدم اليها البلاغ عند سؤاله في التحقيق عن اسم المبلغ ضده .  
( طعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٢٤ في جلسة ١٤/٢/١٩٥٥ )

### ٣٣٢ - توفر الجريمة ولو لم يكن التبليغ مكتوباً .

القانون لا يشترط لتوفر جريمة البلاغ الكاذب ان يكون التبليغ بالكتابة ، بل يكفي ان يكون المبلغ قد ادلى ببلاغه شفاهة في اثناء التحقيق معه مادام الادلاء به قد حصل على محضر ارادته ومن تلقاه نفسه .  
( طعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٠/٥/١٩٥٥ )

### ٣٣٣ - كفاية اسناد الامر الى المبلغ ضمه على وجه التشكيك او الظن او الاحتمال .

من المقرر انه لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب ان يكون الامر المبلغ عنه قد اسند الى المبلغ ضده على سبيل التأكيد ، بل يعاقب المبلغ ولو اسند الامر الى المبلغ ضده على سبيل الاشاعة او على وجه التشكيك او الظن او الاحتمال .  
( الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٣ في جلسة ١١/١١/١٩٦٢ من ١٤ من ٧٥٩ )

### ٣٣٤ - قيام جريمة البلاغ الكاذب ولو كان اسناد الامر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل الاشاعة .

لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ قد اسند الامر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل التوكيد ، بل انها تقوم ولو كان قد اسنده اليه على سبيل الاشاعة او على وجه التشكيك او الظن او الاحتمال متى توافرت سمات عناصر الجريمة .  
( الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٦ في جلسة ٢١/٢/١٩٦٧ من ١٨ من ٢٦٦ )

### ٣٣٥ - جريمة البلاغ الكاذب تحققها ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة - شرط ذلك ؟ .

تتحقق جريمة البلاغ الكاذب ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة

متى كان قديماً المظاهر التي تدل على وقوعه بقصد ايصال خبرها الى السلطة المختصة ليتهم امامها من اراد اتهامه بالباطل .

( الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/٨/١٩٧١ ص ٢٢ من ٦١٥ )

### ٢٣٦ التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب - متى يعتبر متوافراً ؟

ان التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافراً ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيأ المظاهر التي تدل على وقوع جريمة تعمد ايصال خبرها الى السلطة العامة ليتهم امامها من اراد اتهامه بالباطل ولا يؤثر في ذلك انه انما ابدى اقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه اليه المحقق مادام هو تعمد ان يجيء التبليغ على هذه الصورة ومفاد ذلك انه يشترط لتوافر الجريمة ان يقوم المتهم بعد اخبار السلطة المختصة بتوجيه الاتهام لمن اراد اتهامه ، ولما كانت الطاعة لا تجادل فيما اورده الحكم المطلون فيه من ان المطلون ضدها الاولى لم تسال بالتحقيقات وبالتالي لم توجه اليها اتهاماً فان ما انتهى اليه الحكم في هذا الخصوص يكون صحيحاً في القانون .

( الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ هـ - جلسة ١٧/١/١٩٧٧ ص ٢٨ من ١٧ )

## الفرع الثاني

### أمر مستوجب لعقوبة فاعله

### ٣٣٧ - تحقق الجريمة ولو كان الفعل الذي تضمنه البلاغ المقدم في حق أحد الموظفين مستوجباً لعقوبة تأديبية .

اذا كان البلاغ الذي قدمه المتهم في حق وكيل النيابة يتضمن انه اخذ مبلغاً من أحد المدعين لحفظ جنابة اختلاس باشر تحقيقها فهذا البلاغ فيه اسناد واقعة رشوة للمجنى عليه ، لانه وان كان لا يملك اصدار الامر بالحفظ في الجنابة الا ان له باعتباره محققاً لهار آيا في التصرف الذي يتم فيها . على أنه لا يشترط للمقاب على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الفعل الذي تضمنه البلاغ المقدم في حق أحد الموظفين معاقباً عليه جنائياً بل يكفي ان يكون مستوجباً لعقوبة تأديبية .

( طعن رقم ٦٨٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٤٠ )

٣٣٨ - اسناد واقعة الضرب كذبا الى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة  
البلاغ الكاذب .

انه لما كان التمدى بالضرب مستوجبا لعقوبة فاعله فان اسناده كذبا  
الى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة البلاغ الكاذب .  
( طعن رقم ١٦ سنة ١٤ في جلسة ١٠/١/١٩٤٤ )

٣٣٩ - تحقق الجريمة ولو لم يسند المبلغ الواقعة الى المبلغ ضده  
على سبيل التأكيد .

لا يشترط للمعاقب على البلاغ الكاذب ان يكون الامر المبلغ عنه قد  
اسند الى المبلغ ضده على سبيل التأكيد او بناء على ما يعلمه المبلغ هو  
نفسه ، بل يصح العقاب ولو كان الامر المذكور . فـ اسند الى المبلغ ضده  
في صيغة الاشاعة او عن طريق الرواية عن الغير .  
( طعن رقم ١٦ سنة ١٤ في جلسة ١٠/١/١٩٤٤ )

٣٤٠ - يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الامر المخبر  
به مما يستوجب عقوبة فاعله .

من المقرر قانونا انه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر  
ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وان يكون الجاني عالما بكذبها  
ومنتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه وان يكون الامر المخبر به مما  
يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبره به .  
( اطنن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ في جلسة ٤/٥/١٩٧٠ من ٢١ من ١٤ )

### الفرع الثالث

#### الجهة التي يقدم اليها البلاغ

٣٤١ - ذكر الجهة التي قدم اليها البلاغ الكاذب يتعين ذكره في الحكم

ذكر الجهة التي قدم اليها البلاغ الكذب ركن من اركان هذه الجريمة  
يتعين ذكره في الحكم الذي يعاقب عليها فاذا أغفل الحكم ذكره كان معيبا .  
( طعن رقم ٣٦٨ سنة ٦ في جلسة ٢٢/١٢/١٩٢٥ )

٣٤٢ - تحقق الجريمة اذا اتى المتهم فعلا في ظروف تدل على انسه  
قصدا ايصال خبره الى السلطة المختصة لكي يتهم امامها من  
اراد اتهمه بالباطل .

البلاغ الكاذب يكون متحققا اذا اتى المتهم فعلا في ظروف تدل على  
انه قصد ايصال خبره الى السلطة المختصة لكي يتهم امامها من اراد اتهمه  
بالباطل ولو لم يكن ذلك الا بناء على سؤال من المحقق . واذن فاذا كان  
الثابت بالحكم ان المتهم بعد ان حيا المظاهر لجريمة ، واصطنع آثرا لها .  
ودبر ادلة عليها ، عمل بمحض اختياره على ايصال خبرها لرجال الحفظ  
ونائب العمدة بان استغاث حتى اذا هرع الناس اليه لتجديته اذاع خبرها  
بينهم ، ولما سألته شيخ الخفراء اصر على ابداء اقواله ادم النيابة ، فلما  
وصل وكيل النيابة ادعى امامه وقوع الجريمة عليه من اتهمه فيها ، نفى  
ذلك ما يتوافر به التبليغ منه في حق تريمه عن الجريمة التي صورها .  
( طين رقم ١٠٩٤ سنة ١١ في جلسة ١١/٢/١٩٤١ )

٣٤٣ - البوليس من الجهات الحكومية المختصة بتلقى البلاغات عن  
الوقائع الجنائية .

ان القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون البلاغ مكتوبا  
نيعاقب المبلغ سواء حصل التبليغ منه شفاه او بالكتابة . واذن فاذا تقدم  
المتهم الى محضر البوليس واخبر الضابط بما اثبتته في مذكرة الاحوال فهذا  
بلاغ بالمعنى الذى يقصده القانون . اذ البوليس من الجهات الحكومية  
المختصة بتلقى البلاغات عن الوقائع الجنائية .  
( طين رقم ١٦ سنة ١٤ في جلسة ١٠/١/١٩٤١ )

٣٤٤ - تحقق الجريمة اذا اتى المتهم فعلا في ظروف تدل على انسه  
قصدا ايصال خبره الى السلطة المختصة لكي يتهم امامها  
من اراد اتهمه بالباطل .

ان جريمة البلاغ الكاذب تتمتع ولو لم يحصل التبليغ من الجاني  
مباشرة متى كان قد حيا المظاهر التى تدل على وقوع جريمة بقصد ايصال  
خبرها الى السلطات المختصة ليتهم امامها من اراد اتهمه بالباطل .  
( طين رقم ٧٣ سنة ٢٢ في جلسة ١٩/٢/١٩٥٢ )

## الفرع الرابع كذب البلاغ

### ٣٤٥ - ما يكفي للقول بكذب البلاغ .

لا يشترط لتوقيع العقاب في جريمة البلاغ الكاذب ان تكون جميع الوقائع التي تضمنها البلاغ مكذوبة برمتها بل يكفي ان يكون المبلغ قد كذب في بعضها او شوه الحقائق او اضاف اليها امورا صفتها جنائية او اغفل ذكر بعض امورهم ذكرها . فاذا ادعى المبلغ في بلاغه ان المدعين بالحق المدنى سرقوا منه ثمانية جنيهات بالاكره في الطريق العام وان الاكره ترك انسر جروح به ثم ثبت ان واقعة السرقة بالاكره مكذوبة برمتها وان الواقعة لم تكن الا تعديدا بالضرب عد البلاغ كادما واستحق المبلغ العقاب .  
( طعن رقم ١٢٧٠ سنة ٦ ق جلسة ١٥/٦/١٩٣١ )

### ٣٤٦ - ما يكفي للقول بكذب البلاغ .

لا يشترط للعقاب على جريمة البلاغ الكاذب ان تكون كل ما جاء في البلاغ من وقائع كاذبا بل يكفي ان تكون هذه الوقائع قد مسخت كلها او بعضها مسخا من شأنه الايقاع بالمبلغ ضده .  
( طعن رقم ١٢٤٧ سنة ٩ ق جلسة ١٩/٦/١٩٣٩ )

### ٣٤٧ - عدم اشتراط كذب الوقائع برمتها .

ان جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو بشبوت كذب بعض الوقائع التي تضمنها البلاغ متى توافرت الاركان الاخرى للجريمة .  
( طعن رقم ٤٧٢ سنة ١٤ ق جلسة ٢٨/٢/١٩١١ )

### ٣٤٨ - عدم اشتراط كذب الوقائع برمتها .

لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون البلاغ كله كاذبا بل يكفي ان تمسح فيه الوقائع كلها او بعضها مسخا يؤدي الى الايقاع بالمبلغ ضده .

( طعن رقم ١٢٠٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١/١/١٤٣ )

٣٤٩ - عدم اشتراط صدور حكم بالبراءة أو امر بالحفظ لثبوت كذب البلاغ .

لا يشترط في ثبوت كذب البلاغ ضرورة صدور حكم ببراءة او امر بالحفظ في موضوعه بل للمحكمة ان تقول بكذب البلاغ المرفوعة به الدعوى امامها بناء على ما تستخلصه هي من التحقيقات المطروحة عليها او التي اجرتها . وهي اذ تفعل بذلك وتورد الاسباب المؤدية الى كذب البلاغ يكون حكمها صحيحا .

( طعن رقم ١٦٧ سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٦/٦ )

٣٥٠ - عدم تقيد المحكمة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذي تصدره النيابة .

الامر الذي تصدره النيابة بحفظ البلاغ قطعيا لعدم الصحة لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التي ترفع عن كذب البلاغ فلها ان تقول بصحة الواقعة التي صدر عنها الامر اذا ما اقتنعت هي بذلك .

( طعن رقم ١١٨ سنة ١١ ق جلسة ١٩٢٠/١٢/٢٢ )

٣٥١ - عدم تقيد المحكمة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذي تصدره النيابة .

الامر الصادر من النيابة بحفظ اوراق التحقيق ضد متهم لا تقيد به المحكمة عند نظرها في جريمة التبليغ كذبا في حق هذا المتهم . وذلك لان القانون يوجب على المحكمة في هذه الجريمة ان تبحث الوقائع الثابتة لكذب البلاغ وتقدر كفايتها في الاثبات . واذا فاذ كانت المحكمة لم تعتمد في قضائها بكذب البلاغ الا على الامر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداريا فإن حكمها يكون معيبا لتصوره في بيان الاسباب التي اقيم عليها .

( طعن رقم ٢٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢١/١١/٢٤ )

### ٣٥٢ - عدم تقييد المحكمة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذي تصدره النيابة .

ان المحكمة في نظرها دعوى البلاغ الكاذب لا تنميد بأمر الحفظ الصادر لعدم معرفة الفاعل بل ان عليها ان تفصل في الواقعة المطروحة امامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها لها .

( طعن رقم ٧٣ سنة ٢٢ و جلسة ١٩/٢/١٩٥٢ )

### ٣٥٣ - عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ عنها لا يقطع بكذبها .

ان القول في جريمة البلاغ الكاذب بان عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ عنها يؤخذ دليلا على كذبها ليس صحيحا على إطلاقه . لان التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد بل هو من الواجبات المفروضة عليهم وقد نصت المادة ٣٠٤ ع على انه لا يحكم بعقوبة ما على من يخبر بالصدق وعدم سوء القصد بالحكم القضائيين او الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله . وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها وكذبها من شأن السلطة الموكول اليها اجراء التحقيقات الجنائية . وقد نصت المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات على انه « اذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها او محضر محرر بمعرفة أحد رجال الصبب او من اى اخبار وصل اليها وفورع جريمة فعلها ان تشرع في اجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة بناء على اوامر تصدرها اليهم بذلك .. » وتلك السلطة مقرر لها في سبيل التحقيق ان تفتش المنازل والأشخاص ، وان تعاین الاسكنة وتجمع الادلة المادية وتندب الخبراء ، وتستجوب المتهمين فتحصل منهم على ادلة لهم او عليهم وتسأل الشهود ، سواء في ذلك من يقول عنهم مقدم البلاغ او غيرهم . ان آخره مما مفاده بالبداية ان مقدم البلاغ ليس هو وحده المطالب بالاثبات وان كان لا مانع من سؤاله اثناء عملية التحقيق عما يكون لديه من ادلة على صحة بلاغه حتى اذا قال بعدوله عنه او انه لا دليل لديه على صحتته : فان النيابة تسير في اجراءاتها وتحقق الادلة التي يوفقها عملها في اليها ، فن انتهى تحقيقها الى ثبوت صحة البلاغ بها والا عدت الواقعة التي قدم البلاغ عنها غير ثابتة ، لا على أساس ان المبلغ عجز عن اثبات بلاغه بل على أساس انها هي لم توفق الى الاثبات من واقع الادلة التي حصلت عليها ، ومنها ما امكن المبلغ ان يتقدم به . ولذلك فان في الشرائع الاخرى لا ترفع دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ الا اذا ثبت عدم صحة البلاغ بقرار وحكم قضائي يصدر بناء على تحقيق او دعوى في خصوص الجريمة لتبليغ عنها . وهذا القرار او الحكم لا يمكن بداهة أن يكون أساسه عجز المبلغ عن اثبات بلاغه وانما أساسه ان سلطة الاتهام لم يتوصل الى اثبات وقوع الواقعة . من



المتهم . وعلى هذا فان قياس من يقدم البلاغ عن الجريمة الى المحاكم المختصين بالتحقيق على من يقدف علنا في حق الموظفين العموميين يكون قياسا مع الفارق . لان القانون في صدد الطعن على الموظفين قد جاء بنص صريح يوجب على من نشر الطاعن أن يقيم الدليل على صحته ، وما ذلك الا لما ارآه الممارع للفرض السامى الذى قصد الى تحقيقه من ان مصلحة الجماعة تقتضي بان الطاعن لا يصح ان تساق علننا وجزافا على موظفى الدولة ما لم يكن الطاعن تحت يده الدليل على صحته ، وذلك على خلاف التبليغ عن الجرائم فان الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد منع التبليغ ما لم يكن المبلغ واقفا من صحة البلاغ بناء على ادلة لديه اذ ذلك او كان من قصده لكل من شأنه الاضرار بالمصلحة اى اضرار . واذن فان المحكمة اذا رأت من الادلة القائمة في الدعوى والتي فصلتها في حكمها انها لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التى تضمنها البلاغ وان عجز المبلغ عن اثباتها لا ينهض دليلا على كذبها وبناء على ذلك برأته من تهمة البلاغ الكاذب فلا يصح ان ينعى عليها اى خطأ .

( طعن رقم ١٥٩٤ سنة ١٤ فى جلسة ١٩٤٥/١/٨ )

#### ٣٥٤ - تشكك المحكمة فى صحة البلاغ يكفى للبراءة .

ان ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها ركن من اركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للمحكم بالادانة ان يثبت كذب البلاغ . واذن فمتى رأت المحكمة ان البلاغ قد يكون صحيحا فان حكمها بالبراءة يكون صحيحا . ولا يصح القول بأنه اذا عجز المبلغ عن اثباته فان بلاغه يعتبر كاذبا ، اذ العبرة فى كذب البلاغ او صحته هى بحقيقة الواقع ، والاحكام الجنائية انما تبنى على الحقائق لا على الاعتبارات المجردة .

( طعن رقم ٩٦٦ سنة ١٥ فى جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦ )

#### ٣٥٥ - قبول دعوى البلاغ الكاذب ولو لم يحصل اى تحقيق قضائى بشأن الواقعة المبلغ عنها .

ان المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على ان من اخبر بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم تقم دعوى بما اخبر به . وهذا مفاده ان المحاكمة على جريمة البلاغ الكاذب لا تتوقف على اتخاذ أى اجراء قضائى بشأن الامر المبلغ عنه . فليس من اللازم ان يكون ثبوت عدم صحة البلاغ بحكم نهائى براءة المبلغ ضده او بقرار بان لا وجه لاقامة الدعوى.

قبله او بأمر حفظه ، بل تكون الدعوى مقبولة ويحكم فيها واو لم يحصل  
اى تحقيق قضائى بشأن الامر المبلغ عنه .  
( طعن رقم ١١٤٠ سنة ١٥ فى جلسة ١١/٦/١٩١٥ )

٣٥٦ - نقض الحكم المؤسس عليه حكم الادانة بجريمة البلاغ  
الكاذب .. اثره .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد امس اداة المتهم بالبلاغ الكاذب على  
حكم قابل للطعن فيه ثم حكم بعد ذلك بفضه ، فانه يكون معيبا واجبا نقضه .  
( طعن رقم ٣٢٥ سنة ١٦ فى جلسة ٢٢/٣/١٩١٩ )

٣٥٧ - تقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب بالحكم  
الجنائى الصادر عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث  
صحة البلاغ وكذبه .

الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التى تفصل  
فى الدعوى التى ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة  
من حيث صحة البلاغ او كذبه .  
( طعن رقم ٥١٩ سنة ١٩ فى جلسة ٢/٥/١٩٢٦ )

٣٥٨ - تشكك المحكمة فى تهمة السرقة - لا يقطع فى صحة او كذب  
البلاغ المقدم عنها .

ان تشكك المحكمة فى تهمة السرقة لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها  
او بكذبه . ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب  
من ان تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد .  
( طعن رقم ١٢٠٢ سنة ٢٢ فى جلسة ٢٤/١/١٩٠٢ )

٣٥٩ - كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك «وكول الى المحكمة  
تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

ان البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك امر موكول الى  
المحكمة تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

( طس رقم ٢٠٥٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٥٥ )

٣٦٠ - تقدير صحة التبليغ من كذبه امر متروك لمحكمة الموضوع .

تقدير صحة التبليغ من كذبه امر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر  
في دعوى البلاغ الكاذب بشرط ان تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى  
المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها ، وان تذكر في حكمها الامر المبلغ عنه  
ليعلم ان كان من الامور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا  
ام لا .

( الطس رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق، جلسة ٢٠/١٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١١٢١ )

٣٦١ - تقدير صحة التبليغ من كذبه - امر موكول الى المحكمة  
الموضوع - شرط ذلك .

من المقرر ان تقدير صحة التبليغ من كذبه امر متروك لمحكمة  
الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط ان تكون قد اتصلت  
بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها وان تذكر في  
حكمها الامر المبلغ عنه ليعلم ان كان من الامور التي يرتب القانون عقوبة  
التبليغ عنها كذبا ام لا .

( الطس رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٤٨ )

٣٦٢ - تقدير صحة التبليغ من كذبه امر متروك لمحكمة الموضوع -  
عدم تقييدها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة او  
الهيئات الاخرى - عليها ان تفصل في الواقعة المطروحة امامها  
حسبما ينتهي اليه تحقيقها لها .

تقدير صحة التبليغ من كذبه امر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر  
دعوى البلاغ الكاذب ، وهي لا تتقيد في هذا الشأن بقرار الحفظ الذي

تصدره النيابة العامة او الهيئات الاخرى بل عليها ان تفصل في الواقعة المطروحة امامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها لها .  
( الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١/٥/١٩٦١ من ١٥ ص ٢٤٢ )

### ٣٦٣ - تقليد صحة التبليغ من كذبه - موضوعي .

من المقرر ان تقدير صحة التبليغ من كذبه امر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط ان تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها وان تذكر في حكمها الامر المبلغ عنه ليملم ان كان من الامور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا ام لا .  
( الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢٧١ )

### ٣٦٤ - جريمة البلاغ الكاذب - اركانها .

من المقرر قانونا انه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وان يكون الجاني علما بكذبها ومتنوبا السوء والاضرار بالمجنى عليه ، وان يكون الامر المخبر به مما يستوجب عقوبة لفاعله ولو لم تقم دعوى بما اخبر به .  
( الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٧/٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ٢٣٦ )

### ٣٦٥ - الحكم الصادر في جريمة من الجرائم - تقييده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق ان فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .

الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم انما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق ان فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .  
( الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٥/١/١٩٧٠ من ٢١ ص ٥١٤ )

### ٣٦٦ - تقدير صحة التبليغ من كذبه من اختصاص محكمة الموضوع .

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه امر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الامر المبلغ عنه للعلم ان كان من الامسور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

( المطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧١/٢/٢١ س ٢٢ مر ٢٥٥ )

### ٣٦٧ - تقدير صحة التبليغ من كذبه - من شأن محكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب - شرط ذلك .

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه امر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الامر المبلغ عنه ليعلم ان كان من الامور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا .

( المطن رقم ٢٠ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ مر ٦١٥ )

### ٣٦٨ - اركان جريمة البلاغ الكاذب .

يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتوينا السوء والاضرار بالمجنى عليه .

( المطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٤/١ س ٢٥ مر ٢٥٥ )

### ٣٦٩ - ثبوت تهمة البلاغ الكاذب - مثال .

ان القضاء بالبراءة في تهمة التبديد لتشكك المحكمة في ادلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ، ولذا فلاه لا يمنع المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من ان تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنمی على الحكم المطعون فيه انه لم يتقيد بالحكم الذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة التبديد طالما انه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضدها .

( المطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٥/٢/٢١ س ٢٦ مر ١٢٢ )

### ٣٧٠ - كذب البلاغ أو صحته - بحث موضوعي .

من المقرر أن البحث في كذب البلاغ أو صحته أمر موكل إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .  
( الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ - ٢٦ من ١٢٢ )

### ٣٧١ - بلاغ كاذب - التزام المحكمة بالحكم الخاص بالواقعة التي كانت محلاً للبلاغ - متى هذا الالتزام .

من المقرر أن الحكم الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . ولما كان الثابت من الإطلاع على الحكم الصادر في الجنبنة وقم ... .. أنه قد أسس براءة الطاعنة على الشك في الأدلة المطروحة في الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند إليها بما يفاير ما ذهب إلى الطاعنة في هذا الصدد فإن منعى الطاعنة في هذا الخصوص يكون في غير محله .  
( الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ من ١٧ )

### الفرع الخامس

### القصد الجنائي

### ٣٧٢ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد قدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكدوبة وأن الشخص المبلغ في حقه برى، مما نسب إليه وأن يكون ذلك بنية الإصرار بالمبلغ ضده، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

( طعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١١ )

### ٣٧٢ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتطلب امرين : علم المبلغ وقت التبليغ بكذب بلاغه ، ونعمده الحق بالقرار بالمبلغ ضده .  
( طعن رقم ١٠٥٩ سنة ١١ في جلسة ١٩١١/٢/٢٤ )

### ٣٧٤ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .

يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي تبلغ عنها وأن يكون متوياً الكيد للمبلغ ضده - ومن ثم فان مجرد تقصير المتهم في اقامة الدليل عن صحة ابلاغه وتسريعه فيه لا يؤدي في العقل والمنطق الى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على انه قصد الكيد بالمبلغ ضده والاضرار به .  
( طعن رقم ٣٣ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢ )

### ٣٧٥ - ما يشترط لصحة تسبيب الحكم بالادانة بتهمة البلاغ الكاذب .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها وانتواؤه الاضرار بمن بلغ في حقه . وليس في قيام احد هذين العنصرين ما يفيد قيام الآخر حتماً . فاذا اكتفى الحكم بإثبات توافر نية الاضرار لدى المبلغ فهذا لا يكفي في اثبات قيام القصد الجنائي لديه ، بل لا بد من ان يعنى الحكم ايضاً بانبات ان المبلغ كان يعلم وقت التبليغ ان ما اشتمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب والا كان الحكم مشوباً بالقصور ووجب نقضه .  
( طعن رقم ١٠٠٨ سنة ٩ في جلسة ١٩٣١/٥/١ )

### ٣٧٦ - تعمد تافيق التهمة - بلاغ كاذب .

يجب التوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي اسندها في بلاغه الى المبلغ ضده وأن يكون قد قصده ببلاغه الاضرار به . فاذا كان الحكم قد ذكر ان المتهم انما قصد الاسماء

الى المجنى عليه بتفليق التهمة ضده كى يناله عقابها فان ذلك يكون كافيا  
في بيان هذا القصد .

( طم رقم ٨ سنة ١٠ ق جلسة ١٠/٢٥/١٩٣٩ )

### ٣٧٧ - تعمد الاضرار بالمبلغ عنه - ما يكفي للتبليغ عليه .

ان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين : هما  
علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ، وانتواؤه الاضرار بمن بلغ في حقه .  
فاذا كان الحكم قد استخلص توافر هذا القصد من ارسال المتهم المرائض  
المسابقة الاشارة اليها الى عدة جهات قائلا انه لو لم تكن لديه نية الاضرار  
به لسلك الطريق التي رسمها القانون لرد القضية ، فانه يكون قد استخلصه  
استخلاصا سائفا من وقائع مؤدية اليه .

( طم رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٨ )

### ٣٧٨ - عدم تحدث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

التبليغ عن الجرائم حق بل واجب على الناس كافة ، فلا يجوز  
المقاب عليه الا اذا كان مقرونا بالكذب وسوء النية ، او اذا كان المقصود  
منه جملته علنيا لمجرد التشهير بالمبلغ في حقه فاذا كان الحكم قد ادان المتهم  
بالكذب في حق المجنى عليه وعائلته في بلاغ نسب اليه فيه انه يدير منزلا  
للدعارة السرية وان زوجته مشبوهة ، مستندا في ذلك الى ان الشاهد الذي  
سئل بالبوليس في هذا البلاغ كذب مقدمه فحفظ البلاغ ، والى ان التحقيق  
الذي يحصل امام البوليس وتسمع فيه شهود يعتبر علنيا ، فانه يكون  
قاصرا لعدم استظهاره ان المتهم انما كان يقصد ببلاغه مجرد التشهير بالمبلغ  
في حقه .

( طم رقم ١٦٩٩ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٨ )

### ٣٧٩ - عدم تحدث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب لا يتحقق الا بثبوت علم  
المبلغ بكذب الوقائع التي ابلغ عنها وانتواؤه السوء بالمجنى عليه والاضرار



به ، فإذا لم يمن الحكم ببيان القصد الجنائي على تلك الصورة ولم يقسم الدلائل عليه فإنه يكون فاصراً متعميناً نقضه .

( طعن رقم ١٣١٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٠ )

٣٨٠ - علم تحدث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - لصور .

يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم بلاغه منتوياً اسوء والأضرار بمن بلغ في حقه . وهذا يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بمنصره . فإذا كان ما أورده الحكم لا يبين منه أن المتهم كان يعلم بكذب البلاغ عندما أقدم على تقديمه فإن هذا الحكم يكون قاصراً ويتعين نقضه .

( طعن رقم ١٨٧٢ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٥١ )

٣٨١ - ما يكفي لثبوت القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .

يكفي لبيان ثبوت القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الحكم قد قال « وسوء قصد المتهم الأول وعلمه بكذب بلاغه لاثبات ثبوتاً لا شك فيه من اتضاهيا الجزئية القائمة بين المائلتين والتي اثبتت المحكمة عنصر التلفيق فيها من جانب عائلة المتهم الأول وبالأخص الجنتحة التي أشار إليها هذا المتهم في بلاغة ضد المدعين ومن اتفاق المتهمين على الكيد للمدعين ، فمن ما قاله الحكم من ذلك صريح في أن الطاعن أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة وأنه انتوى الكيد لهما .

( طعن رقم ١٤١٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٣ )

٣٨٢ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - توافره متى كان المبلغ عالماً بكذب الوقائع منتوياً الكيد والأضرار بالمبلغ ضده

يتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف في القانون متى كان المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وكان منتوياً الكيد والأضرار بالمبلغ ضده .

( الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ ص ٨ من ٣٧٨ )

( وأطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/١١/١٩٥٧ ص ٨ من ٩١٠ )

### ٣٨٣ - بلاغ كاذب - قصد جنائي - حكم - نسبي معييب .

يشترط في القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين عما نبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجنائي عالماً بكذبها ومتوياً السوء والاضرار بالمجنى عليه . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اورد الادلة التي استند اليها في نبوت كذب البلاغ ، واذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الجاني قصر قوله على أن المتهم قد اصر على اتهام المدعية بالحق المدني كذباً مع سوء القصد بسرقة . وهذا القول لا يدل في الفعل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدني والاضرار بها . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشوبه بالفصور ويستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن وإلى المتهمين الآخرين اللتين لم نطعن في الحكم لوحدة الواقعة .

( الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٦٣ ص ١٤ من ٢٠ )

### ٣٨٤ - بلاغ كاذب - قصد جنائي - شروطه .

يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي ابلغ عنها مكدوبة وأن الشخص المبلغ في حقه بريء مما نسب اليه وأن يكون ذلك بشية الاضرار به، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

( الطعن ١٠٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٤ ص ١٤ من ١٠٢٣ )

### ٣٨٥ - ما يشترط لتوافر القصد للجنائي في البلاغ الكاذب .

يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون ، أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي ابلغ عنها وأن يكون متوياً الكيد والاضرار بالمبلغ ضمه ، وتقدير توافر هذا الركن مسن شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

( الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ١/١ )

٢٨٦ - عدم نقيده المحكمة في دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل .

من المقرر في دعوى البلاغ الكاذب ان تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائي أمر متروك لمحكمة الموضوع ، ولها مطلق الحرية في تكوين اقتناعها من الوقائع المروضة عليها غير مقيدة في ذلك بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل .

( الظن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٦ في جلسة ٢١/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٦١ )

٢٨٧ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - توافره بعلم المبلغ بقلب الوقائع التي أبلغ عنها وانوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .

يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يكون المبلغ عالماً بقلب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متوياً الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع للطروحة . ومتى كان الحكم قد عرض لقصد الطاعنين من فعلتهم فالبت أنهم لم يبلغوا ضد المظنون ضده الا بقصد الايقاع به جنائياً والاضرار بمصالحه بطلب وضع أمواله تحت الحراسة وأصرارهم الثابت بمحاضر الجلسات على ما زعموه على الرغم من التحقيقات التي أجريت في مواجهتهم ، وكان هذا الذي خلص إليه الحكم في صدر تقديره سواء نية الطاعنين هو مما يكفى ويسوغ به الاستدلال عليها ، فإن الظن يكون على غير أساس .

( الظن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ في جلسة ٢/٧/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٥٨ )

٢٨٨ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - ما هيته .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون هو أن يكون المبلغ عالماً بقلب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متوياً الكيد والاضرار بالمبلغ ضده - وهو ما لم يخطئ الحكم تقديره - ولا يمتد بعقله بما يثيره الطاعن من أنه حين تقدم على التبليغ ضد المدعي بالحقوق المدنية كان على حق فيما أبلغ به ، وذلك بأن هذا القول من جانبه لا يصح أن

يكون دفاعا موضوعيا وقد ابدى الحكم عدم ثقته مما لا يجوز المجادلة فيه  
وأثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٩ س ٢٠ من ١٢٦٢ )

#### ٢٨٩ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - توافره - ثبوته .

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ، ان يكون المبلغ  
قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي ابلغ عنها مكذوبة ، وأن  
الشخص المبلغ عنه بريء، مما أسند اليه ، وأن يكون ذلك بنية الاضرار  
بالمبلغ ضده ، وثبوت توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها  
الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المطروحة عليها ، كما ان البحث في كذب  
البلاغ او صحته امر موكل اليها تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

( الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢/٥/١٩٧١ س ٢٢ من ٣٨٤ )

#### ٢٩٠ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - تعريفه .

ان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معترف به في  
القانون ، هو ان يكون المبلغ علما يكذب الوقائع التي ابلغ عنها وأن يكون  
مبتغيا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .

( الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٨/١١/١٩٧١ س ٢٢ من ٦١٥ )

#### ٢٩١ - تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .

من المقرر ان تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب  
من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحرية في استظهاره من الوقائع  
المعرضة عليها .

( الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٨/١١/١٩٧١ س ٢٢ من ٦١٥ )

#### ٢٩٢ - الركن الاساسي في جريمة البلاغ الكاذب - وهو تعمد الكذب في التبليغ - مقتضاه .

من المقرر ان الركن الاساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب  
في التبليغ وهذا يقتضي ان يكون المبلغ علما يقينيا لايدخله اى شك في

ان الواقعة التي ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده برى منها . كما انه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ ان يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وان تستظهر ذلك في حكمها بدليل ينتجه عقلا .

( المطن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧٢/٥/١٤ ص ٢٣ من ١٩١ )

**٣٩٣ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - يشترط لتوافره ان يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها - وان يكون متتويا من الابلاغ بالسوء والاضرار بالمبلغ ضده - وجوب تبيان الحكم الصادر بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب هذا القصد بعنصره .**

من المقرر انه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها وان يكون قد اقدم على تقديم البلاغ متتويا بالسوء والاضرار بمن بلغ في حقه مما يتضمن معه ان يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعنين اقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنين وعلمهما بهذا الكذب وهو مالا يكفي للتدليل على انهما كانا يتتويان بالسوء بالمبلغ في حقه والاضرار به ، فانه يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعنين بها .

( المطن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١١/٢٠ ص ٢٣ من ١٢٥٥ )

**٣٩٤ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - توافره .**

يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بعلم المبلغ بكسلب الوقائع التي ابلغ عنها وانوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده « وتقدير هذه الامور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد برر قضاؤه بالبراءة بقوله ان التحقيقات لا يبين منها ان انفصام العلاقة الزوجية بين ابنة الطاعن وبين المطعون ضده كان لها اثرها في دفع الاخير الى ابلاغ السلطات العامة بان الطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) قد اغفل ذكر بعض ممتلكاته في اقرار الذمة المالية ، وان الاوراق لا تحتوى على ما يقطع وتطمئن اليه المحكمة بان المطعون ضده اتوى ببلاغه سوء القصد والكيد للمدعى بالحقوق المسندية ( الطاعن ) ، واذ كان يكفي في المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة

اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضي له -بالبراءة- ، اذ مرجع الامر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر ان المحكمة احاطت بالدعوى والمث بطرفيها عن بصر وبصيرة ، فان كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يمدو ان يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

( الملئ رقم ٢٨٩ لسنة ٤٢ في جلسة ٢٧/٥/١٩٧٢ س ٢٤ ، ٦٤٢ )

**٣٩٥ - تحقق القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - بعلم الجاني بكذب الوقائع التي أبلغ عنها - والادعاء على ذلك منتويا الاضرار بالمجنى عليه - بيان هذا القصد بعنصريه - واجب في حالة الادانة - والا كان الحكم معيبا .**

يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي ابلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه ، مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضي في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعنة قد اقتصر على قوله « ان مجرد العلم بكذب بعض ما ابلغت عنه الطاعنة يكفي لتوافر القصد الجنائي لدى المبلغ اى يكفي القصد العام » فان هذا الذى اوردته المحكمة لا يكفي للتدليل على ان الطاعنة كانت تعلم علما يقينا لا يداخله اى شك ان الواقعة التي ابلغت بها كاذبة وان المبلغ ضده برى منها وانها اتت السوء والاضرار به ، ويكون الحكم بذلك قد قصر في اثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعنة بها بما يعيبه ويوجب نقضه .

( الملئ رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٨/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٢٧ )

**٣٩٦ - الركن الاساسي في جريمة البلاغ الكاذب - ماهيته .**

الركن الاساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ وهذا يقتضي ان يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله اى شك في ان الواقعة التي ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده برى منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ان يكون الجاني قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن ابلغ في حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه : لما كان ذلك ، وكان

الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله بكذب بـسـلاخ الطاعنين وعلمهم بهذا الكذب دون أن يدل على توافر هذا العلم ويستظهر قصد الاضرار بالبلغ في حقه بدليل ينتج عنه عقلا فانه يكون - فضلا عن خطئه في تطبيق القانون مشوبا بالقصور في البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ في جلسة ٢٢/٤/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٧٩ )

### ٣٩٧ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - تقديره .

من المقرر ان تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب من شأن محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ في جلسة ٢/٢/١٩٧٥ من ٢٩ من ١٢٢ )

٣٩٨ - بلاغ كاذب - طلب المتهم ضم قضايا بها مستندات للتسليم على انتفاء القصد الجنائي لديه - طلب جوهرى - اغفاله - اخلال بحق الدفاع - لا يفنى عنه وجود صور رسمية من الاحكام الصادرة في تلك القضايا .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد رفض ضم القضايا التي طلب المتهم ضمها اكتفاء بوجود صورة رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٧ مدني تلا ، وهو ما لا يفنى عن ضم مفردات القضايا مما تحويه من أوراق ومستندات استند اليها الطاعن اثباتا لحسن نيته وتحقيقا لدفاعه بـتـنـفـاء توافر القصد الجنائي لجريمة البلاغ الكاذب في حقه ، كما ان الحكم المطعون فيه لم يواجه كلية طلب ضم قضيتي الاصلاح الزراعي الذي تمسك به الطاعن امام محكمة ثاني درجة تحقيقا لهذا الدفاع . وكان هذا الطلب يمد دافعا جوهريا في الدعوى لتعلقه بتوافر أو انتفاء ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب التي دين بها فضلا عن تأثيره في مصير جريمة الشهادة الزور المتصلة بالواقعة ذاتها والتي دانه الحكم بها أيضا . لـ كما ان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يستجيب الى طلب ضم القضايا السالف الاشارة اليها ولم يرد عليه بما يفنده ، يكون فضلا عن اخلاله بحق الدفاع قد شابته قصور في التسبيب .

( الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ في جلسة ١٦/١/١٩٧٧ من ٢٨ من ٦٢ )

### ٣٩٩ - ما يكفي للتليل على توافر القصد الجنائي بعنصره .

لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بقوله : « ان الثابت من التحقيقات ومن أقوال المتهم التي تنسم بروح التحدى والعداء الذى ليس له ما يبرره انه كان يعلم بكذبه عندما أبلغ السيد وزير العدل انه . . . ومن هذا يظهر بوضوح ويثبت بما لا يدع مجالا للشك ان المتهم تتمد الاساءة الى شخص المجنى عليه ، فان هذا الذى اوردته الحكم يكفي للتدليل على توافر القصد الجنائي بعنصره لدى انطاعن وهما العلم بكذب الوقائع وقصد الاساءة الى المجنى عليه .

( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق، جلسته ١١/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥٨٧ )

### ٤٠٠ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - قواعده : توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتواء الكيد والاضرار بالمباغ ضده - تقديره - موضوعي مثال .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي ابلغ عنها وانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده وتقدير هذه الامور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد برر قضائه بالبراءة بقوله وحيث انه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب فضلا عن القصد العلم ان يكون الجاني قد اقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وان المبلغ في حقه برىء مما نسب اليه ، ويشترط القانون أيضا قصدا خاصا وهو ان يكون المبلغ قد اقدم على الإبلاغ بنية الاضرار بمن أبلغ ضده ، واذا كان الثابت من مطالعة الشكوى المشار اليها سلفا ان المتهمه وهى شقيقة المدعى بالحق المدني ابلغت ضده لنزاع بسبب الخلف على الميراث وانها كانت تبغى الا ينازعها في الشقة التي تقيم بها ويرد اليها نقودها دون ان تنصرف نيتها الى الاضرار به والزج به في جريمة ، ومن ثم ترى المحكمة ان جريمة البلاغ الكاذب غير متوافرة الاركان في حقهما ويتمين القضاء ببرأتها منها ، كما ان ركن العلانية في جريمة القذف المنسوبة لها لا يمكن اعتباره متوفرا لانها لم تقصد اذاعة ما ابلغت به ضد شقيقتها او التشهير به بل كل مارمت اليه هو ابلاغ - همة الشرطة للعمل على استرداد نقودها وحتى لا ينازعها الإقامة او يطردها من الشقة وبوقف اعتدائه عليها ، لما كان ذلك فان ما نسب الى المتهمه يكون



غير متكامل الأركان ويتعين من ثم القضاء ببراءتها منه . . » ثم عرض الحكم للدعوى المدنية وأسس قضاؤه برفضها على قوله « وحيث أن الدعوى المدنية تتحد في ركن الخطأ مع الدعوى الجنائية التي قضي ببراءة المتهم فيها ، ومن ثم تكون الدعوى المدنية هي الأخرى غير متكاملة الأركان ويتعين القضاؤه برفضها » . فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحى معنى الطاعن ولا محل له .»

( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧١/٤/٥ س ٣٠ ص ١٨١ )

## الفصل الثانى

### تسبيب الاحكام

#### ٤٠١ - ما لا يكفى في معرض التليل على سوء قصد المبلغ .

لا يكفى في معرض التليل على سوء قصد المبلغ ان يذكر الحكم ان سوء القصد ثابت « من الضمائن المحترف بها بين المتهم وبين المبلغ في حقه » بل يجب ان يبين ماهية تلك الضمائن ودلائلها على توفر سوء القصد لدى المبلغ .

( طم رقم ٣٦٨ سنة ٦ ق جلسة ١٢/٢٣ / ١٩٣٥ )

#### ٤٠٢ - ما يكفى لبيان القصد الجنائى لدى المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب .

يكفى في بيان القصد الجنائى لدى المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب ان يذكر الحكم ان سوء القصد مستفاد من التبليغ عن الصورة التى قدم بها البلاغ ، ومن طلب المبلغ تفتيش ضده واصراره على هذا التفتيش مع علمه بان لا سرقة ( وهى موضوع البلاغ ) ومع علمه بالدعوى المدنية التى كانت منظورة في ذلك الوقت بشأن الاشياء المدعى سرقتها ، ومع علمه بان تلك الاشياء حتى لو اسفر التحقيق عن وجودها لدى المبلغ ضده فانها انما سلمت اليه نتيجة اتفاق بينهما .

( طم رقم ١٦٠٧ سنة ٨ ق جلسه ١/٦ / ١٩٣٨ )

#### ٤٠٣ - عدم تعدد الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التى بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

ان نص المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ من قانون العقوبات القديم المقابلتين المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات الحالى صريح في انه يشترط لتوافر القصد الجنائى في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الجانى سعيه القصد عالما بكذب الوقائع التى بلغ عنها . وان يكون ايضا قد اقدم على تقديم البلاغ متنبها بالسوء والاضرار بمن بلغ عنه . ولذلك يجب ان يعنى الحكم القاضى بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره المذكورين وبايراد الوقائع التى استخلص منها توافره فاذا اقتصر الحكم على بيان كذب الوقائع المبلغ

بها ، وعلى ذكر ما يفيد علم المبلغ بكذب احداها ، فهذا لا يكفي وحده لاثبات توافر القصد الجنائي كما عرفه القوتون ، بل يجب ان يعرض الحكم ايضا لعنصر هام من عناصر هذا القصد وهو اثبات الغرض السيئ الذي رمى المبلغ الى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذي قدمه . وفي اغفال الحكم ذلك قصور يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٢٦ سنة ٩ في جلسة ١٩٢٩/٢/٦ )

٤٠٤ - عدم تحدث الحكم عن علم المبلغ بكلب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ قدم التبليغ علما بكذب الوقائع التي بلغ عنها وقاصدا الاضرار بالمبلغ في حقه فان انعدم أحد هذين الشقين فلا جريمة . واذن فاذا كان الحكم الصادر بالادانة لم يتحدث عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده فهذا قصور فيه مستوجب لنقضه .

( طعن رقم ١٧٢٥ سنة ٩ في جلسة ١٩٤٠/١/٨ )

٤٠٥ - عدم تحدث الحكم صراحة عن توافر سوء قصد المتهم لا يعيبه اذا كانت الوقائع التي اثبتتها تفيد ذلك .

ان الحكم لا يعيبه بما يستوجب نقضه عدم تحدثه صراحة عن توافر سوء قصد المتهم في جريمة البلاغ الكاذب اذا كانت الوقائع التي اثبتتها تفيد ذلك .

( طعن رقم ٧٣٥ سنة ١١ في جلسة ١٩٤١/٢/٢٤ )

٤٠٦ - مثال لعدم توافر ثبوت القصد الجنائي في الحكم .

انه طبقا لصريح نص القانون في المواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ ع ، يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الجنائي علما بكذب الوقائع التي بلغ عنها ، وان يكون ايضا قد أقدم على تسديم البلاغ متقويا بالسوء والاضرار بمن بلغ في حقه ولذلك فانه يجب ان يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . فاذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد ، مع كفايته في بيان ان المتهم كان يعلم

بكذب البلاغ ، ليس كافيا في بيان أنه كان ينوى السوء بالبلاغ في حقه والاضرار به ، اذ لم تؤكد فيه المحكمة ثبوت ذلك ، ولم تثبت فيه عيبى القول الذى يحققه كما هو مصرّف به فى القانون ، فان هذا الحكم يكون قد قصر فى البات توافر هذا العنصر . وبذلك لا يكون القصد الجنائى متوافرا لإثبات فى الحكم .

( طعن رقم ٦٠٤ سنة ١٥ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٤٥ )

#### ٤٠٧ - ما لا يكفى لتسبب قيام القصد الجنائى .

اذا كان الحكم قد قال فى صدد بيان سوء قصد المتهم بتهمة البلاغ الكاذب ان « القصد الجنائى متوافر من كونه اراد التخلص من الايصال الذى وقع عليه حتى اذا طالبه به المجنى عليه قال انه وقع عليه بالاكراء » فهذا لا يكفى فى البات سوء القصد لدى المتهم لانه ليس فيه ما يفيد انه اتوى ببلاغه الاضرار بالمجنى عليه .

( طعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٧ )

#### ٤٠٨ - مثال لتسبب معيب بالنسبة لركن القصد الجنائى .

انه لما كان القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يستلزم فضلا عن علم المبلغ بكذب ما بلغ عنه ان يكون قد أقدم على التبليغ منتويا السوء والاضرار بمن بلغ فى حقه ، فانه يجب ان يبين الحكم بالادانة فى هذه الجريمة توافر القصد بعنصره على هذا النحو . واذن فلا يكفى فى بيان هذا القصد قول الحكم « انه يتبين مما تقدم ان المتهم . رغم علمه بحقيقة الواقعة التى تبلغ بها المدعيان البوليس ، عمد بسوء قصد منه ، مرجسه النزاع للشرعى والاهلى بينهما ، الى رفع الجثة المباشرة ضدهما ، ومن ثم فالتهمة قبله ثابتة » .

( طعن رقم ٣٤١ سنة ١٨ ق جلسة ١٠/٥/١٩٤٨ )

#### ٤٠٩ - الترام الحكم بالادانة فى جريمة البلاغ الكاذب اثبات كذب الواقعة المبلغ عنها .

يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة البلاغ الكاذب ان تذكر المحكمة فى صدد بيان كذب البلاغ الادلة التى استخلصت منها ذلك . فاذا كان الحكم الاستثنائى قد اعتمد فى ثبوت كذب احدى الوقائع التى تضمنتها البلاغ على

ما أورده الحكم الابتدائي عن التحقيق الذي جرى في هذه الواقعة من انه ثبت من هذا التحقيق أنها غير صحيحة وأن البلاغ المقدم عنها حفظ ، وما ذكره هو عن خطاب من الجهة الحكومية التي تعمل بها المبلغ في حق . وذلك دون أن يعنى ببيان الدليل المستمد من التحقيق المذكور ولا وجه دلالة هذا الخطاب على كذب الواقعة ودون أن يذكر دليلا على كذب الوقائع الاخرى ، فانه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

( طم ردم ١١٧١ سنة ١٧ ق جلسة ١١/١ / ١٩١٧ )

٤١٠ - وجوب صدور احكام من عقيدة القاضي ولا يصح ان يدخل في تكوين عقيدته حكما لسواه .

يجب ان يكون الحكم صادرا عن عقيدة للقاضي يحصلها هو بما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيه غيره ، فلا يصح في افتائون ان يدخل في تكوين عقيدته في صحة الواقعة التي اقام قضاءه عليها او عدم صحتها حكما لسواه . واذن فاذا كانت المحكمة قد جعلت من عناصر اقتناعها بثبوت تهمة البلاغ الكاذب على المتهم راء ضابط البوليس في ان الشكوى المقدمة منه غير صحيحة وانها كيدية القصد منها النكابة بالاجنى عليه ، فان حكمها يكون مميلا بما يستوجب نقضه .

( طم ردم ١٢٦٤ سنة ١٩ ق جلسة ٨/١١ / ١٩٢٩ )

٤١١ - عدم تحلل الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

لا يكفى في توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها بل يجب ايضا ان يكون قد اقدم على تقديم البلاغ قاصدا الاضرار بمن بلغ في حقه . فاذا كان كل ما قاله الحكم لاثبات القصد الجنائي لدى المتهم هو قوله ( ان سوء القصد ونية الاضرار متوافران لدى المتهم من افدائه على التبليغ مع علمه بان الوقائع التي بلغ عنها مكدوبة ومن شأنها او صحتها ان توجب معاقبته الخ ) فانه يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائي بشرطيه ويتمين نقضه .

( طم ردم ١٢٥٥ سنة ١٩ ق جلسة ٢٠/١٢ / ١٩٢٩ )

٤١٢ - الحكم الصادر بالبراءة في جريمة التبييد للشك في صحتها  
لا يكتسب حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة الى دعوى البلاغ  
الكاذب المرفوعة ممن استملت اليه تلك الجريمة على من  
بلغ عن التبييد .

إذا صدر حكم ببراءة المتهم في تبديد قرط بناء على ترجيح المحكمة  
بما دافعت به من أن تسلمها القرط كن تنفيذاً للعقد بيع انعقد بينها وبين  
المبلغ ضدها ، وأنها دفعت بعض ثمنه معجلاً وبقيت ذمتها مشغولة بباقي  
الثمن ، ثم رفعت هذه المتهمه دعوى مباشرة على المبلغ تتهمه فيها بالتبليغ  
كذباً في حقها ، فقضت المحكمة ببراءته لعدم قيام الدليل لديها على ثبوت  
ركن كذب البلاغ ولا على ثبوت سوء القصد ، لأنها لا تكون قد تجاوزت  
سلطتها المقررة لها بالقانون من حيث البحث في قيام أركان الجريمة ولثبوت  
سوء القصد .

( طم رقم ١٩٧ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٦/٦ )

#### ٤١٣ - دفاع - اغفاله - قصور .

يشترط لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون  
الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون متتوياً السوء والاضرار  
بمن بلغ في حقه . فإذا كان للحكم لم يمن بإقامة الدليل على ثبوت علم المتهم  
بكذب الوقائع ، وكان الطاعن قد أشار في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية  
الى المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بناء على أن القذف والاضرار قد وقع في  
عريضة الدعوى مما يشمل حكم المادة المذكورة فسكت للحكم عن التمرض  
لذلك ، فهذا يكون قصوراً يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

( طم رقم ٢٢٣ سنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/٥/٨ )

٤١٤ - لتدليل الحكم على توافر القصد الجنائي لدى المتهم بتقصيره في  
إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه قصور .

أن مجرد تقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه  
لا يؤدي في العقل والمنطق الى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه  
قصد به التأكيد للمبلغ ضده والاضرار به . وأذن فالحكم الذي يدل على  
توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بتقصير المتهم في إقامة الدليل

على صحة البلاغ وتسرع فيه يكون شابه قصور يبطله ويستوجب نفضه .  
( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢ )

٤١٥ - وقوع فعل من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والفساد  
المرفوعة بهما الدعوى - اغفال المحكمة التحدث عن ركن  
العلائية في جريمة القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة  
البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها - لا عيب .

متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب  
والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة لكلا  
الجريمتين واحدة ، فان اغفال المحكمة التحدث عن ركن العلائية في جريمة  
القذف لا يوجب حكمها ما دامت اسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة  
البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها .  
( الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١ من ٧ ص ٨٦٥ )

٤١٦ - عدم تقييد المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب بامر  
الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها .

لا ينهض امر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم  
معرفة القاعل دليلا على صحة الوقائع التي ابلغ بها المتهم ، ولذا فانه لا يمنع  
المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من ان تبحث هذه التهمة من  
غير ان تنقيد به ، وعليها ان تفصل في الواقعة المطروحة امامها حسبما ينتهي  
اليه تحقيقها .

( الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٦ من ٨ ص ٢٨٧ )

٤١٧ - وجوب ذكر الامر المبلغ عنه في الحكم - عدم جواز الاحالة على  
تريضة الدعوى .

لا يكفي في قيام الوقائع المسندة الى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب  
مجرد الاحالة على عريضة سبق تقديمها في هذا الشأن ، اذ يجب ان يبدو  
واضحا من الحكم ذاته ما هي الواقعة التي حصل للتبليغ عنها والتي اعتبرتها  
المحكمة واقعة مكذوبة بسوء القصد من جانب المتهم .

( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ من ٩ ص ١١٢٦ )

#### ٤١٨ - كذب البلاغ امر موضوعي - وجوب ذكر الامر المبلغ عنه في الحكم .

تقدير صحة التبليغ من كذبه امر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر في دعوى البلاغ والكاذب بشرط ان تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوب الي المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها ، وان تذكر في حكمها الامر المبلغ عنه ليعلم ان كان من الامور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا ام لا .

( الطمى رقم ١٥١ لسنة ٢٦ ق جلته ٢٠/١٢/١٩٥٨ س ٦ ص ١١٢٦ )

#### ٤١٩ - اشتراط القانون في البلاغ الكاذب ان يكون التبليغ من تلقاؤه نفس المبلغ - يستوى في التبليغ التقدم خصيصا للادلاء به او الادلاء به اثناء تحقيق اجري مع المبلغ فيما ليس له علاقة بموضوع البلاغ .

لا يتطلب القانون في البلاغ الكاذب الا ان يكون التبليغ من تلقاؤه نفس المبلغ ، يستوى في ذلك ان يكون قد تقدم خصيصا للادلاء به ، او ان يكون قد ادلى به في اثناء تحقيق اجري معه في امر لا علاقة له بموضوع البلاغ - فاذا كان يبين من الاوراق ان المتهم ذكر مفصلا الوقائع التي اوردها الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لاسبابه ؛ وأنه وان كان قد قدم بلاغه الاصل الى متظلم من نقله من عمله الى عمل آخر لم يرقه ، الا انه ادلى في هذا التحقيق بامور ثبت كذبا اسندها الى المدعى بالحقوق المدنية ، وهي مما يستوجب عقابه ولا علاقة لها بموضوع بلاغه - ولم يكن عند ما مثل أمام المحقق متهمًا يدافع عن نفسه ، وإنما كان متظلمًا يشرح ظلامته ، فإن ما انتهى اليه الحكم من ادانة المتهم بجريمة ابلاغ الكاذب يكون صحيح من ناحية القانون .

( الطمى رقم ١٦٩ لسنة ٢٩ ق جلته ١٩/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٥٠ )

#### ٤٢٠ - البراءة من تهمة البلاغ الكاذب - اثرها على المطالبة بالتعويض المدني .

من المقرر انه اذا بنيت براءة المبلغ على انتفاء أى ركن من اركان البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ للمدنى المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض اذا كان صادرا



من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والاساءة الى سمعته أو في القليل عن رعونة أو عدم تبصر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهم بالتعويض عنه أو لا فانه يكون معيبا بما يمتنع منه نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥ )

**٤٢١ - الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد بالحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه - مثال .**

من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم انما يقيد بالحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . ولما كان الحكم القاضي ببراءة المتهم من تهمة النصب لم يؤسس قفذه بالبراءة على كذب البلاغ وانما أسسه على أن الواقعة كما رواها المجنى عليه لا تكون جريمة نصب لفقد أحد أركانها الا وهو الطرق الاحتمالية مما يفيد تسامح الحكم المذكور بصحة الواقعة ضمناً ، وما انتهى اليه الحكم المطعون فيه فيما تقدم حين أسست البراءة على رأى قانونى مبناه افتراض صحة الواقعة لا يبدل بحال على أن المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتخصيص الواجبين لتكوين رأى فاصل فيها وانما يدل على أنها لم تجد نفسها بحاجة الى هذا البحث الموضوعى للفصل في تهمة النصب المروضة عليهما فسلمت بالواقعة المروضة عليهما وضمنت حكمها أنها يفرض صحتها لا تكون جريمة . واذا كان هذا الافتراض يحتمل الصحة كما يحتمل الكذب بالنسبة الى ما افترض اذ هو قرين الظن لا القطع فانه بذلك لا يشكل رأياً فاصلاً للمحكمة التي نظرت دعوى الواقعة موضوع البلاغ في شأن صحة هذه الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح لمحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلتزم به من حيث الواقعة على نحو ما التزمت بل كان من المتعين عليها الا تعترف له بحجية ما وأن تنص على صحة الواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ عنها أو كذبه ، أما وهي لم تفعل فإن قضائها يكون معيباً .

( الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٧/٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ٢٢٦ )

**٤٢٢ - ما لا يعيب الحكم في نطاق التذليل .**

لا يعيب الحكم عدم تحدده صراحة وعلى استقلال عن توافق سوء قصد

المتهم في جريمة البلاغ الكاذب اذا كانت الوقائع التي اثبتتها نفيده في غمير  
لبس او ابهام .

( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٧/٤/٤ من ١٨ من ١٩٦٦ )

#### ٤٢٣ - ما يكفى لتسبب الحكم بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب .

لم يرسم القانون في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لتحديد  
الاحكام شكلا خاصا يبنى البطلان على مخالفته . ولما كان ما اثبتته الحكم  
في مساقه واستدلالة واضح الدلالة بينها على توافر اركان جريمة البساذغ  
الكاذب كما هي معرفة في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات من كذب بلاغ الطاعن  
في حق المظنون ضده من انه يحرز مخدرا ؛ وعلمه بكذبه وانتوانه السيئ  
والاضرار بالمبلغ ضده اذ هو الذي دس عليه المخدر وارشد عن مكانه وكون  
الامر المبلغ به مما يستوجب عقوبة فاعله واو لم تقم دعوى بما اخبر به ، فان  
النهي على الحكم بالقصور في التسبب يكون على غير اساس .

( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٧/٤/٤ من ١٨ من ١٩٦٦ )

#### ٤٢٤ - بلاغ كاذب - قذف - عقوبة .

من المقرر انه متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ  
الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ؛ وكانت العقوبة المقررة .  
لكلتي الجريمتين واحدة فان اغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة  
القذف لا يعيب حكمها ما دامت اسبابه وافية ولا قصور فيها بالنسبة لجريمة  
البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عنها ، ويكون لا محل لما ينعاه الطاعن في  
هذا الخصوص على الحكم .

( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٨/٦/١١ من ٢٩ من ١٩٧٧ )

#### ٤٢٥ - الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لا ضرورة للتحدث في الحكم عن توافر اركان الجريمة الجنائية .

لا تثريب على المحكمة ان هي لم تتحدث صراحة وعلى استقلال عن  
توافر اركان جريمة البلاغ الكاذب او القذف المنسوبتين للطاعن ذلك ان  
الحكم المظنون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى المدنية التي رفعت بالتبعية

للدعوى الجنائية التي قضي بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني ، ومن  
 ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

( الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٢/ ١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٨٥٨ )

٤٢٦ - ما يشترط بيانه في أسباب حكم الإدانة بتهمة البلاغ الكاذب .

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء القصد امر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوب الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الامور المبلغ عنها وما يفيد توافر كذب البلاغ وسوء قصد المتهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اورد ما يدل على احاطته بالوقائع التي نسب للطاعن الإبلاغ عنها وما يدل على كذب الوقائع التي ضمنها بلاغه ضد المطعون ضده ، وأنه لم يقصد من الابلاغ سوى المسوء والاضرار بالمطعون ضده ، فان ما أورده الحكم من بيان في هذا الشأن يعد كافيا للاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض اعمالا لحكم المادة ١٦٣ من القانون المدني .

( الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٢/ ١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٨٥٨ )

### الفصل الثالث

#### مسائل متنوعة

٤٢٧ - توفر جريمة الاشتراك ولو كان التحريض مقصوراً على تقديم البلاغ دون ما تلاه من أقوال في التحقيق .

سواء أكان التهم شريكاً بالتحريض في تقديم البلاغ الكاذب أو فيه وفي الأقوال التي وردت على لسان المبلغ في التحقيق الذي حصل بعد التبليغ فإن العبرة هي بالبلاغ الذي ثبت كذبه . واذن يكفي لتكوين جريمة الاشتراك أن يكون التحريض مقصوراً عليه دون سواء مما تلاه من الأقوال في التحقيق .  
( ضمن رقم ١٥١٧ سنة ٤ في جلسة ١٩٢٤/٦ )

٤٢٨ - عدم التزام القاضي الجنائي سلوك طريق معين في تحري أدلة الدعوى .

أن القانون لم يرسم في المواد الجنائية طريقاً خاصاً للقاضي يسلكه في تحري أدلة الدعوى ، فكما له أن يستند في حكمه إلى ما تقدم الحادثة أو ما قارنها من وقائع ، كذلك له أن يعتمد على ما أحققه من ذلك . ففي جريمة البلاغ الكاذب إذا اعتمد القاضي على واقعة معينة أوردتها حكم مدني صدر بعد تقديم البلاغ فليس في ذلك أدنى مخالفة للقانون .  
( ضمن رقم ١٦٠٧ سنة ٨ في جلسة ١٩٢٨/٦ )

٤٢٩ - خطأ محاسبة مقدم البلاغ الكاذب على العلانية الحاصلة من طريق رفع الدعوى عليه مباشرة من المجنى عليه .

أن القانون لا يجيز أن يحمل المآخذ مسؤولية نشر عبارات القذف أو اداعتها أو جعلها علانية بآلة طريقة كانت إلا إذا كن هو الذي عمل على ذلك وقصد إليه كوسيلة لاتمام جريمته . فمن الخطأ محاسبة مقدم البلاغ الكاذب على العلانية الحاصلة من طريق رفع الدعوى عليه مباشرة من المجنى عليه . لكذبه في الوقائع التي بلغ عنها لانه وقت تقديمه البلاغ لم يكن يقدر أن بلاغه سوف ينتهي برفع الدعوى العمومية والمدنية عليه أمام محكمة الجنيح . أما هو يحاسب على العلانية المتوافرة عن غير طريق رفع الدعوى بتداول البلاغ في

أبد كثيرة بالجهات التي قدمه اليها وبسبب التحقيق الذي استلزمه مما لا بد أن يكون قد قصده كنتيجة حتمية للبلاغ الذي قدمه متضمنا وقائع معينة تكون جرائم يعاقب عليها القانون وتستدعي احراء تحقيق فيها .  
( طم رقم ٧٧ سنة ١٠ ق جلسة ١٢/٢٥ / ١٩٣٩ )

٤٣٠ - تقديم البلاغ عن رغبة وعدم ترو موجب للتعويض ولو لم يكن  
البلغ علما يكذب بلاغه .

التبليغ عن الجرائم من حق كل انسان ، فالبلغ لا يسأل عن التعويض  
أجرك كذب بلاغه وأحقوق ضرر بالبلغ ضده بل يجب أيضا أن ام يكن يعلم كذب  
بلاغه ان يكون تقديمه إياه عن رغبة وعدم ترو .  
( طم رقم ٩٤٧ سنة ١١ ق جلسة ١٤/١٤ / ١٩٤١ )

٤٣١ - جريمة البلاغ الكاذب - متى تعتبر تامة .

ان جريمة البلاغ الكاذب تتم بتقديم بلاغ او اخبار الى الحكام القضائيين  
او الاداريين عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله متى ثبت أن الامر البلغ عنه كاذب  
وأن البلغ سيء القصد . ولا عبرة بما يبيد البلغ في بلاغه عن الاجراءات  
التي يرى اتخاذها ضد البلغ في حقه لان هذه الاجراءات لا شأن فيها لإرادة  
البلغ بل هي من شأن السلطات الحكومية تتخذ ما تراه فيها ولو لم يطلب  
البلغ في بلاغه اتخاذها .

( طم رقم ١٦ سنة ١٤ ق جلسة ١٠/١٤ / ١٩٤٤ )

٤٣٢ - جريمة البلاغ الكاذب - عقوبتها - ما هيها .

ان المادة ٣٠٥ ع التي تعاقب على البلاغ الكاذب ظاهر من عباراتها ومن  
عبارة المادة ٣٠٤ اعطوفة هي عليها أن العقوبة المعنية فيها هي العقوبة المبينة  
في المادة ٣٠٣ وهذه العقوبة هي الحبس الذي لا تتجاوز مدته سنتين والغرامة  
التي لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مئتي جنيته أو أحسنى حالتين  
العقوبتين . واذن فمعاقبة المتهم في تهمة البلاغ الكاذب بتفريمه مائتي ترش  
تكون خطأ .

( طم رقم ٣٠١ سنة ١٥ ق جلسة ٢٩/١٠ / ١٩٤٥ )

٤٣٣ - تقديم البلاغ عن رعوة وعدم ترو موجب للتعويض ولو لم يكن علما بكلب بلاغه .

إذا كانت المحكمة حين قضت برفض طلب التعويض عن البلاغ الكاذب قد أسست ذلك على عدم ثبوت بعض التهم ، وعلى عدم تحقق جميع العناصر القانونية في البعض الآخر ، فإن أيا من هذين الاسمين يكفي لتبرير قضائها . لأن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق للناس بل هو واجب مفروض عليهم ، فلا تصح معاقبتهم عليه واقتضاء تعويض منهم إلا إذا كانوا قد عمدوا للكذب فيه . أما اقتضاء التعويض مع القضاء بالبراءة في هذه الجريمة فلا يكون إلا على أساس الاقدام على التبليغ باتهام الأبرياء عن تسرع وعدم ترو دون أن يكون هناك لذلك من مبرر .

( طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٢١ )

٤٣٤ - عدم نقيذ المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة أو من أية هيئة أخرى .

لا تنقيذ المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، ومن باب أولى لا تنقيذ بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى ، وكلجنة الكسب غير المشروع ، بل عليها أن تعيد الوقائع بمعرفتها وتستوفي كل ما تراه نقصا في التحقيني لتستخلص ما تظمن إليه فتحكم به .

( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ م ٩ ص ١١٢٦ )

٤٣٥ - إذا دان الحكم المتهم بعقوبة واحدة عن تهمتي القذف والبلاغ الكاذب فلا عيب فيه لأن عقوبة البلاغ الكاذب تدخل في حدود عقوبة القذف .

لا مصلحة للطاعن من النعي على الحكم قصوره أو فساده بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دانه عن تهمتي القذف والبلاغ الكاذب واوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة القذف .

( الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١ م ٢٢ ص ٢٥٥ )

٤٣٦ - القضاء بالبراءة لتشكيك المحكمة في أدلة الثبوت - لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ للكاذب من بحث هذه التهمة بلا قيد .

ان القضاء بالبراءة في تهمة السرقة لتشكيك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ للكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنشئ على الحكم للطعون فيه استناده الى ما ثبت من قضائية السرقة التي كان حكم البراءة فيها قائما على الشك في أدلة الثبوت وليس عدم وجود سند للاتهم أو عدم توافر قصد الاساءة .  
( الظن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ص ٦١٥ )

٤٣٧ - للتبليغ عن الوقائع الجنائية - حق وواجب على كل انسان - معاقبته واقتضاء التعويض منه لا تصح الا اذا كان قد تعمد الكذب في بلاغه - مثال .

من المقرر ان التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل انسان بل هو واجب مفروض عليه ، فلا تصح معاقبته عليه واقتضاء التعويض منه اذ كن قد تعمد الكذب فيه ، اما اقتضاء التعويض من المبلغ مع القضاء ببراءته في هذه الجريمة فلا يكون لجرد كذب بلاغه ولحقوق الضرر بالمبلغ ضده بل يجب ايضا أن يكون قد اقدم على التبليغ عن رعونة وعدم ترو دون أن يكون لذلك من مبرر . لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم الطعون فيه قد قضي ببراءة الماطعون ضدها ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلها من الطاعن تأسيسا على أن الحكم الصادر من محكمة الجنتج المستأنفة في القضية . . . . . بالنقض الحكم المستأنف القاضي بادانة الطاعن في تهمة السرقة المسندة اليه قد قام على الشك في الدليل المسند من اقوال المجنى عليها ( الطعون ضدها ) والشهود وانه ما دام هذا الحكم لم يقطع بكذب البلاغ فانه لا يمد دليلا على كذب ما ابلغت به الطعون ضدها ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلها من الطاعن تأسيسا على أن الحكم الطعون ضدها ، وكان يبين من مدونات هذا الحكم ( المشار اليه ) انه بسبب ان عرض للدلة القائمة في الدعوى على الاتهام المسند الى المتهمين وملاحظته على تلك الادلة انتهى الى عدم الاطمئنان اليها لانها لا تبليغ في وجدانه الدليل المتع الكافي على اقتراف المتهمين ( والطاعن أحدهما ) للجريمة المسندة اليهما

وأنه إذا، هذا الشك في أدلة ثبوت الجريمة فإنه لا يكون هناك محل للحكم بالتعويض فإن ما يثيره الطاعن يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ في جلسة ١٦٧٩/١/١ من ٢٥ من ١٥٥ )

#### ٤٣٨ - حق المدعى بالحقوق المدنية في رفع دعوى البلاغ الكاذب الى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها .

من المقرر ان للمدعى بالحقوق المدنية ان يرفع دعوى البلاغ الكاذب الى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامه - عملاً بالحق المخول له بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية - دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ ، لان البحث في كذب البلاغ او صحته وتحقيق ذلك انما هو امر - وكول الى تلك المحكمة تفصل فيه حسبما يؤدي اليه اقتناعها - . واذا كان ذلك فان دفع الطاعن بعدم جواز اقامة الدعوى بالطريق المباشر يشهدى دوما قانونيا بظاهر البطلان بعيداً عن محجة الصواب ، واذا انتهى الحكم الى رفضه فانه يكون قد اصعب صحيح القانون ومن ثم فلا جدوى للطاعن من مناهه على تقريبات الحكم في مقام رده على الدفع .

( طعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ في جلسة ١٦٧٩/١/١١ من ٣٠ من ٦٠ )



## بناء وهدم

---

الفصل الاول - جريمة البناء بدون ترخيص

الفصل الثاني - جريمة البناء المخالف للقانون

الفصل الثالث - جريمة البناء على أرض غير مقسمة

الفصل الرابع - جريمة هدم بناء أو تعديله أو ترميمه بغير موافقة أو ترخيص

الفصل الخامس - مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### جريمة البناء بدون ترخيص

٤٣٩ - اقامة المتهم مبان قبل الحصول على ترخيص - تعمله بخطأ البلدية - لا يقبل - في ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

نظم القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني في المادة ١١ منه طريق التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على اعمال التنظيم ، ومن ثم فانه لا يقبل من المتهم أن يعمل اقامته بناء قبل الحصول على ترخيص بموقف البلدية منه مهما انطوى عليه هذا الموقف من خطأ .  
( طم رقم ٥٨٣ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٨٤ )

٤٤٠ - لا عبرة بما يشيروه الطاعن من انه تقدم بطلب الحصول على رخصة في ظل قانون معين ما دام لم يمنح هذه الترخيص .

لا عبرة بما يشيروه الطاعن من انه تقدم بطلب الحصول على الرخصة في ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ما دام هذا الترخيص لم يمنح له .  
( طم رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ في ٢٧/١/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٢١ )

٤٤١ - حق المحكمة في الاخط بأقوال شاه - وترجيحها على تقرير استشاري .

إذا كان الحكم - في جريمة اقامة بناء غير قانوني وبدون ترخيص - قد خلاص الى أن البناء شيد حديثا مستندا في ذلك الى ما شهد به مهندس التنظيم من أن الطاعن بدأ في البناء بتاريخ معين وهو ما يدحض ما ورد بالشهادة الادارية والتقرير الاستشاري المقدمين منه ، فان ما ذهب اليه الحكم يكون سائفا في الرد على ما دفع به المتهم من قلم البناء وانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

( الطم رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ في جلسة ٢/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٧٦ )

٤٤٢ - سلطة قاضي الموضوع في تقرير البراءة للأشك في صحة استناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت مقيدة بإحاطته بأدلة الثبوت عن بصر وبصيرة .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى نشككت في صحة استناد التهمة إلى المتهم ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنت الدعوى وحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإكبات - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأدلة الثبوت - ومنها اعتراف المتهم لمهندس التنظيم بارتكاب جريمة بناء بدون رخصة وعلى وجه مخالف للقانون - ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة مما ينبئ بأنها أصدرت حكماً دون أن تحيد بها وتمحصها ، فإن حكمها يكون معيباً مستوجباً للنقض .

( طعن رقم ١٨١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/٢/١٧ ص ١٠ ص ٢٢١ )

٤٤٣ - ما لا يتعارض مع تقليد المحكمة الاستثنائية بحلود الدعوى - تفجير الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم - مثال في إقامة بناء مخالف للأوصاف القانونية بدعوى ترخيص من الجهة المختصة .

مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص : وإنما هما قرينان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني - فإذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن الواقعة التي كُنت مطروحة أمام المحكمة الاستثنائية هي بنائها التي رفعت لمحكمة أول درجة ، وقد تناولتها المحكمتان في حكميهما ، وكان من واجب محكمة ثاني درجة أن تفحص الواقعة للطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيوف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً ، فإن حكمها بالفداء تصحيح الأعمال المخالفة استناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية مخطئة في تطبيق القانون .

( طعن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٥٩/٥/٢٦ ص ١٠ ص ٥٧٦ )

٤٤٤ - استثناء المتهم البنس بعد معاقبته على جريمة البناء بدون ترخيص - فعل إجرامي جديد .

إذا كانت جريمة إقامة البناء بغير ترخيص - التي حكم من أجلها بعقوبة

الغرامة في القضية الاولى - قد ارتكبها المتهم في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥  
 وصدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم ثبت ان المتهم عداد  
 يستأنف البناء بعد ذلك فحرر له المحضر المؤرخ اول فبراير سنة ١٩٥٦ - وهـ -  
 فعل جديد وليد ارادة اجرامية انبعثت لمناسبة الفعل الاجرامى الجديد - فانه  
 لا يجوز قانونا ادماج هذا الفعل فيما سبفد - وان تحقق التماثل بينهما -  
 فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالادانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم  
 من ناحية القانون .

( طس رم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٠ )

٤٤٥ - جريمة البناء بغير ترخيص تعد وقتية متتابعة - عند توافر وحدة  
 المشروع الاجرامى ووحدة الحق المعتبرى عليه وتماثل الافعال  
 دون ان يقطع بينها فارق زمنى يفصم اتصالها .

جريمة البناء بغير ترخيص تعتبر جريمة متتابعة الافعال متى كانت  
 اعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وان اقتراف في  
 ازمة متوالية - الا انه يقع تنفيذها لمشروع اجرامى واحد ، والاعتداء فيه  
 مسلط على حق واحد ، وان تتكرر هذه الاعمال مع تقارب ازمئتها وتعاقبها  
 دون ان يقطع بينها فرق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منها  
 وحدة اجرامية في نظر القانون ، ومتى تفرق ذلك فان كل فترة من الفترات  
 الزمنية المشار اليها تستقل بنفسها ويستحق فاعل الجريمة عقوبة تستغرق  
 كل ما تم فيها من افعال ومتى صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الافعال  
 انبثى وقعت فيها - حتى ولو لم يكشف أمراً الا بعد صدور الحكم .

( الطس رم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٠ )

٤٤٦ - البناء بدونخصة - متى يعد الترخيص منوفا بقوة القانون .

نظمت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم  
 المباني - طريقة استصدار الترخيص بالانشاء بناء او اقامة اعمال معا نصت  
 عليه المادة الاولى من القانون ؛ ومؤدى هذا النص ان الترخيص لا يعد منوفا  
 للطالب بمقتضى القانون الا اذا مضي على تقديم الطلب ومرفقاته ثلاثون يوماً  
 متوالية او مجزأة على فترتين في حالة اخطار السلطة القائمة على اعمال التنظيم  
 للطالب بما يعن لها من تعديلات او تصحيحات في الرسوم المقدمة واعادة هذه

الرسوم اليها وبشرط أن يمضي عشرة أيام من تاريخ اعلان الانذار اليها من الطالب على يد محضر .

( الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ س ١١ ص ٥١٦ )

٤٤٧ - عدم استظهار الحكم حقيقة تاريخ اقامة المبنى وما قام به المتهم من اجراءات الحصول على الرخصة - قصور .

اذا كان الحكم لم يستظهر حقيقة التاريخ الذى اقيم فيه البناء وما قام به المتهم من اجراءات فى الحدود التى رسمها القانون قبل مباشرة البناء ، فان ذلك يصممه بالقصور فى البيان مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

( الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ س ١١ ص ٥١٦ )

٤٤٨ - بناء - جريمة اقامة بناء بدون ترخيص - جريمة اقامة البناء على ارض لم يصدر مرسوم بتقسيمها - وحيدة الفعل المادى المكون للجريمتين .

لما كانت جريمة اقامة بناء دون ترخيص وجريمة اقامة البناء على ارض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وان كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الاخرى غير ان الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو « اقامة البناء » سواء تم على ارض غير مقسمة ام اقيم عليها بدون ترخيص . وهو عنصر مشترك بين كافة الاوصاف القانونية التى يمكن ان تعطى للواقعة والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون .

( الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ٣١٥ )

٤٤٩ - جريمة البناء بدون ترخيص - جريمة متتابعة الافعال - حكم بالجزاء - اثره بالنسبة للافعال المتتابعة .

من المقرر قانونا ان جريمة البناء بغير ترخيص ان هى الا جريمة متتابعة الافعال متى كانت اعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هى حينئذ تقوم على نشاط - وان اقتراف فى ازمة متوالية - الا انه يقع تنفيذا لمشروع اجرامى واحد

والاعتداء. فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الاعمال مع تقارب أزمنتها وتماقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانقسام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم في أي منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

( الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٢ ص ١٥٨ )

٤٥٠ - جريمة البناء بدون ترخيص - جريمة متتابعة الأفعال - محاكمة  
- أثرها - دفاع جوهرى - أثره .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضي بإدانة المتهم عن تهمة إقامة بناء الدورين « الرابع والخامس » بدون ترخيص ، على أساس أنهما غير الدور الذي سبق أن حكم عليه من أجله ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن إقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامى متصل من قبل صدور الحكم في الدعوى الأولى عن ذلك الدور السابق ، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

( الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٢ ص ١٥٨ )

٤٥١ - حكم - تسييب معيب - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة  
الفصل فيها .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اذ قضي برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى . قد اقتصر على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها - إقامة بناء مخالف للرسومات والمستندات التي منح على أساسها الترخيص وتسلم مراعاته الاشتراطات القانونية - وخلص إلى أنه ثمة مغايرة بين هذه الأفعال والاتهام المسند للطاعن في الدعوى المطروحة دون أن يفصح عن أساس هذه المغايرة وكيف انتهى من واقع الأوراق إلى أن هذه الأفعال غير التي سبقت محاكمته عنها ، وخاصة أن من بين هذه الأعمال ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية مما يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ س ١٤ ص ٢٨٠ )

٤٥٢ - اقامة بناء بدون ترخيص - ثبوت أن هذا البناء لم يخالف فيه  
الاشتراطات التي فرضها القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - وجوب  
الحكم على المخالف بالغرامة وسداد رسوم الترخيص .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه  
النيابة على الفعل المسند الى المتهم ومن واجبها ان تحصى الواقعة المطروحة  
عليها بجميع كيوفها وأوصافها . ولما كان الثابت أن المظنون ضده قد اقام  
حجرتين بالطابق الاول العلوي بغير ترخيص ، فانه كان على المحكمة ان تقضي  
في الدعوى على هذا الاساس طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى  
وهي « اقامة البناء » لا تعتبر واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بغير ترخيص .  
ولما كانت المخالفة قد انحصرت في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من  
السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون  
رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وكان لا يبين من الأوراق أن البناء في ذاته قد خولفت  
فيه الاشتراطات التي فرضها القانون المشار اليه فانه يتعين مع الحكم بتأييد  
الغرامة القاضي بها وجوب الحكم بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص عملا  
بما تقضي به المادة ٣٠ سائلة الذكر ، اذ الحكم بسداد الرسوم عقوبة نوعية  
لازمة عن طبيعة الجريمة .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٢٥ )

٤٥٣ - اقامة بناء بدون ترخيص - الوصف القانوني .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه  
النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، ومن واجبها ان تحصى الواقعة  
المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون  
تطبيقاً صحيحاً ، ذلك انها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها  
الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها ، بل انها مطلوبة بالنظر في  
الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق  
ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو الا  
يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور  
ولما كانت جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامة البناء على ارض لم  
يصدر قرار بتقسيمها وأن كانت كل جريمة منها تقوم على عناصر واران  
قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الاخرى ، غير أن الفعل المادي المكون  
للجريمتين واحد وهو اقامة البناء سواء تم على ارض غير مقسمة او اقيم عليها  
بغير ترخيص . فالواقعة المادية التي تتمثل في اقامة البناء هي عنصر مشترك  
بين كافة الاوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صيورها



بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم ثبوت تهمة اقامة البناء بغير ترخيص استنادا منه الى أن مجرد اقامة البناء على ارض غير مقسمة لا يقتضي لزوما ثبوت هذه التهمة اخذا بحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ دون أن تجرى المحكمة من جانبها تحقيقا تستجلى به حقيقة الامر مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا العوار قد حجب محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة واللباسها الثوب القانوني الذي يناسبها ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٤ في جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٤٧ )

٤٥٤ - انحصار المخالفة في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على اعمال التنظيم ودون أن يكون واقعا على جانب طريق جانب طريق عام أو خاص - وجوب الزام المخالف بالفراطة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .

متى كانت المخالفة قد انحصرت في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على اعمال التنظيم ودون أن يكون واقعا على جانب طريق عام أو خاص ، مما ينطبق على المواد ١ ، ١١ ، ١٦ ، ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزارة الاسكان والمرافق رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٢ : فانه يتعين الزام الطاعن - بالاضافة الى الفراطة - سددا ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص عملا بما تقتضي به المادة ١٦ من القانون المذكور .

( الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ في جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٣٧ )

٤٥٥ - التهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده - بناء .

لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . ولما كانت العقوبة المقررة بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن الزام المطعون ضده اداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالنسبة الى جريمة اقامة البناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك طبقا لما تقتضي به المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، فانه وقد سكنت النيابة العامة عن

استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة - ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة الطعون ضده بتلك الجريمة ان تصحح هذا الخطأ .

( الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦ م ١٧ م ١٢٥٣ )

#### ٤٥٦ - بناء - تقسيم - عقوبة - العقوبة الاشد .

إذا كان الفعل المادى المكون لجريمة البناء بغير ترخيص هو بذاته الفعل المكون لجريمة اقامة البناء على ارض غير مقسمة ، فانه يتمين عند القضاء بالادانة اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد - وهى جريمة اقامة البناء بغير ترخيص - وفقاً لما تقضى به المدة ٣٢ من قانون العقوبات فى فقرتها الأولى .

( الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٧ م ١٨ م ٨٢٦ )

#### ٤٥٧ - تعذر الحصول على ترخيص بالبناء - اثره .

تعذر الحصول على ترخيص بالبناء لاقامته على ارض غير مقسمة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الاراضي المعدة للبناء لا يعفى من تبعة عدم اقامته بغير ترخيص على خلاف احكام القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ .

( الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٧ م ١٨ م ٨٢٦ )

#### ٤٥٨ - تعذر الحصول على ترخيص بالبناء - اثره .

ان تعذر الحصول على ترخيص باقامة البناء لكونه لا يجوز الترخيص باقامته لا يصلح مسوغاً لانشائه فعلا قبل الحصول على الترخيص بل يتعين على من يريد انشاء بناء ان يتحرى موافقة فعله لاحكام القانون .

( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٥/٥/١٩٦٧ م ١٨ م ٦٤٨ )

( الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٥/٥/١٩٦٧ م ١٨ م ٦٤٥ )

٤٥٩ - الزام المتهم بإقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية للبناء في المدة التي يحددها الحكم - واجب عند طلب الجهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات - مخالفة ذلك - خطأ في القانون .

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني على أن يقدم مع طلب الترخيص الرسومات والبيانات التي تحدد بقرار وزير الإسكان ، وقد أصدر وزير الإسكان القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون متضمنة الرسومات الواجب تقديمها ، وإذا كان ذلك ، وكانت المادة ١٦ من القانون المذكور بعد أن بينت في فقرتها الأولى العقوبات التي يحكم بها لمخالفة أحكامه والقرارات المنفذة له ، نصت في فقرتها الثانية على أنه « كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص ، كما يحكم بناء على طلب الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتقديم الرسومات المنصوص عليها في القرارات المنفذة لهذا القانون في المسند التي يحددها الحكم ، فإذا لم يتم المخالف بتقديمها في المدة المحددة كان للجهة الإدارية المذكورة إعدادها على نفقته نظير مقابل قدره ١٪ من قيمة تكاليف الأعمال بعد أدنى قدره خمسة جنيهات وتحصل هذه المصاريف بالطريق الإداري » . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطمأن أن الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم قد طلبت تكليف المظنون ضده بعمل رسم هندسي في المدة التي يحددها الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستجب لهذا الطلب والغى قضاء الحكم المستأنف بشأنه يكون قد أخطأ في القانون خطأ يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالزام المظنون ضده بتقديم الرسومات الهندسية خلال شهر ، بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة وضعف رسوم الترخيص المقرري بهما .

( الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٨ جلسة ١٩٦٩/٣/٢١ ص ٣٩٧ )

٤٦٠ - الركن المادي في جريمة إقامة البناء بدون ترخيص : هو إنشاء البناء أو إجراء العمل - وجوب استظهار الحكم هذا الركن والأركان قاصر البيان .

نص كل من القانونين رقمي ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني و ٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء على أن الركن المادي في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وعلى غير المواصفات المطلوبة وبدون موافقة اللجنة الإدارية المختصة ، هو انشاء البناء أو إجراء العمل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد

خلا من بيان هذا الركن من أركان الجريمة باسناده الى مقارنه مدولا عليه بما يشبه في حقه طبقا لما اوجبه المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في كل حكم بالإدانة من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والادلة على وقوعها ممن نسبت اليه ، فانه يكون حكما قاصر البيان واجب النقض .

( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ م ٢٠ من ٥١٧ )

#### ٤٦١ - مثال لاخلال بدفاع جوهرى في جريمة اقامة بناء بدون ترخيص .

لما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بانقطاع صلته بالمبنى كلية وقدم ما يشهد لذلك من المستندات ، وطلب تحقيقه بضم « ملف البلدية » وندب خبير هندسي لاثبات وتحقيق ملكية هذا العقار واسم مالكة ، الا ان المحكمة سمكت عن هذا الدفاع ايراد له وردا عليه ، مع كونه دفاعا جوهريا لان من شأنه ان صح ان تندفع به التهم المسندة اليه وان يتغير وجه الراى في الدعوى . ومن ثم يكون حكمها قاصر البيان واجب النقض .

( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ م ٢٠ من ٥١٧ )

#### ٤٦٢ - التفتاء بازالة البناء المتقسام بدون ترخيص - خطأ - وجوب تصحيحه .

فرض القانون عقوبة الغرامة وسداد رسوم الترخيص عند اقامة البناء دون ترخيص ، اما عقوبة الازالة او التصحيح او الاستكمال فقد رصدها لواقعة اقامة البناء على خلاف احكام القانون . واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضي بعقوبة الازالة في جريمة اقامة بناء بدون ترخيص التى دان المطعون ضده بها ، فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضي به من عقوبة الازالة بالنسبة الى المطعون ضده الاول والى المطعون ضده الثانى الذى جاء طعن النيابة العامة بالنسبة اليه بعد الميعاد ، لاتصال وجه الطعن به اعمالا لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ م ٢٠ من ١٠٣٨ )

#### ٤٦٣ - بناء بدون ترخيص - وصف التهمة - الخطأ في تطبيق القانون .

من المقرر ان مخالفة البناء لاحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن

اقامته البناء ذاته بدون ترخيص اذ هما قرينان ملازمان لفعل البناء ويتداخلان في وصفة القانوني مما يتعين معه على محكمة ثاني درجة ان تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع ما تتحمله من الكيوف والاوصاف وان تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً ، وهي اذ اكتفت بالقضاء بالفرامة وأداء رسوم الترخيص مضاعفة وتقديم الرسومات الهندسية استناداً الى ان واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، فان حكمها يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه . ولما كان هذا المخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث مدى مخالفة البناء للقانون : فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٢ من ٢٢ ص ١٠ )

#### ٤٦٤ - مبانى - رسوم - اهميتها .

المستفاد من نصوص القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ولائحته التنفيذية ان الرسوم الهندسية لاغناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة ، فضلاً عن لزوم بقائها لدى الجهة المختصة بشئون التنظيم لتسجيلها ما قد يجرى على البناء من تعديلات . وقد تفى المشرع بنص المادة ١٦ من القانون المذكور ان يوفر لجهة التنظيم وسيلة تؤدي الى الزام من يبني بدون ترخيص ان يقدم لها تلك الرسومات او ان تقوم هي ان تخلف عن ذلك باعدادها بمصاريف ترجع بها عليه . وهدف بذلك الا يكون المخالف في مركز افضل ممن اتبع حكم القانون فقدم الرسومات منذ البداية . ولما كان الثابت من مطالعة المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ان جهة التنظيم طلبت الزام المطعون ضده بالحصول على رخصة فضلاً عن الفرامة ورسوم الترخيص ولا يعدو هذا المطلب ان يكون في فحواه مطالبة بالرامه بتقديم الرسومات الهندسية اللازمة اصلاً للترخيص والتي لم يقصد القانون او لائحته التنفيذية رسومات غيرها ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل في قضائه الزام المطعون ضده بتقديم الرسومات المنصوص عليها في القرارات المنفذة للقانون سالف الذكر يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ ص ٦٥ )

#### ٤٦٥ - البناء بدون ترخيص - عقوبة - ما هيته .

متى كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان

المطعون ضده اقام بناء حجرتين وصالة بارتفاع غير قانوني وبغير الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم وقضي الحكم الفيضي الاستثنائي المؤيد لاسبابه والكميل بالحكم المطعون فيه بالغرامة والازالة . واذ كان الحكم قد قضي بعقوبة الازالة في غير حالاتها ، وكان يتعين عليه القضاء بتصحيح الاعمال المخالفة ، وكانت العقوبة المقررة بها بهذا الحكم لا تتضمن الحكم بالزام المطعون ضده اداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص وفقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، فان الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .  
( الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٠ في جلسة ١٨/١/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٦٥ )

#### ٤٦٦ - اقامة بناء بدون ترخيص - وجوب القضاء باداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة الى عقوبة الغرامة .

مضى كانت العقوبة المقررة بها لم تتضمن الزام المطعون ضده باداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالنسبة الى جريمة اقامة البناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك طبقا لما تقتضي به المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، فان الحكم وقد اكتفى بعقاب المطعون ضده بعقوبة الغرامة ، يكون قد اخطأ بتصحيح القانون بما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه بالزام المطعون ضده بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقررة بها .  
( الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٦/٢/١٩٧٢ ص ٢٢ ص ٢١٦ )

#### ٤٦٧ - ارتباط جريمة اقامة بناء بغير ترخيص بجريمة اقامة البناء ذاته على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها ارتباطا لا يقبل التجزئة لا يقبل التجزئة وجوب القضاء بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهي جريمة اقامة البناء بغير ترخيص .

ترتبط جريمة اقامة بناء بغير ترخيص بجريمة اقامة البناء ذاته على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المفهوم من الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما يوجب القضاء بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهي جريمة اقامة البناء بغير ترخيص . واذ كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها وضعف الرسوم المستحقة على الترخيص عدلا

نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني فقد كان على المحكمة أن تقضي بتعديل الحكم المستأنف وإن تنزل العقوبة في حدود النص المشار إليه طالما أن الدعوى طرحت عليها بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مما يجيز لها تشديد العقوبة التي قضى بها الحكم المستأنف ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

( المضم رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١١/٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ١١٢٩ )

٤٦٨ - المادة الاولى من القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني - نصها عام - ليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالحصول على الترخيص عن الابنية التي تقام على الاراضي المقسمة دون غيرها - تلزم الحصول على ترخيص بالبناء لاقامته على ارض غير مقسمة بالمخالفة للقانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي لا يعفى من تبعة اقامته بغير ترخيص على خلاف احكام القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ .

اذ نصت المادة الاولى من القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني على انه : " لا يجوز لاحد ان ينشيء بناء او . . . . الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . . . . " قد جاء نصها عاما وليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالحصول على الترخيص عن الابنية التي تقام على الاراضي المقسمة طبقا لاحكام هذا القانون دون غيرها بل ان الترخيص يصرف - كما نصت على ذلك المادة السالفة من القانون السالف الذكر - متى ثبت ان مشروع البناء او الاعمال المطلوب اقامتها مطابقة للشروط والاضايع المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له ومن ثم فان تلزم الحصول على ترخيص بالبناء لاقامته على ارض غير مقسمة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الاراضي لا يعفى من تبعة اقامته بغير ترخيص على خلاف احكام القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

( المضم رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١١/٢٦ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ١١٣٧ )

٤٦٩ - اقتصر الحكم في بيان واقعة الدعوى على ما ثبت بمحضر الضبط من اقامة التهم بناءً بدون ترخيص ومخالف للشروط القانونية ودون اذن من لجنة أعمال البناء دون بيان لحالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى أدلة الثبوت والأعمال التي ألزم الطاعن بتصحيحها - قصور يوجب النقص والأحالة .

أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وفوقها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ والا كان قاصراً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المعلوم فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله أنها « تتحصل فيما أثبت في محضر الضبط من أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص ومخالف للشروط القانونية » ودون اذن من لجنة أعمال البناء ، دون أن يبين حالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطابعين والإعمال التي ألزم الطاعن بتصحيحها ، فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يبطله ويوجب نقضه . ( الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤ من ١٩٠٩ )

٤٧٠ - عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص المنصوص عليها في المادة ٢/١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني عقوبة نوعية - المادة ٦ من القانون تركت لمجلس المحافظة تجديد الرسم المستحق عن منح الترخيص بما لا يتجاوز مائة جنيه - الحكم بالزام المتهم بقيمة هذا الرسم مضاعفاً حكم بعقوبة مقدرة في القانون .

لما كانت عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص المنصوص عليها في المادة ٢/١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، وكانت المادة السادسة من هذا القانون تنص على أن « يحدد مجلس المحافظة المختص الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الترخيص بشرط ألا يتجاوز مائة جنيه ويصدر في هذا الشأن قرار من المحافظ المختص » مما مفاده أن المشرع قد حدد مقدار الرسم المستحق عن منح الترخيص بما لا يتجاوز المائة جنيه وترك لمجلس المحافظة المختص سلطة تقدير الرسم في حدود هذا المبلغ بما لا يتجاوز



بعده للمنازعة في مقداره ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضي بالزام الطاعن بقيمة هذا الرسم مضاعفا يكون قد حكم بمتروية مقدرة في القانون .

( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥ س ٢٤ ص ٢٩٩ )

#### ٤٧٩ - بناء بدون ترخيص - عقوبة .

نص القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني في المادة ١٦ منه على أن « كل مخالفة لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها ويوجب الحكم فيها فضلا عن الغرامة بتصحيح او استكمال او هدم الاعمال المخالفة فيما لم يصدر في شأنه قرار من اللجنة المحلية المشار اليها في المادة ١٤ - كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص في الاحوال التي يكون موضوع المخالفة هو القيام بالاعمال بدون ترخيص . . . » بما مؤداه أن القانون قد فرض عقوبة الغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن اقامة البناء بدون ترخيص ، اما عقوبة التصحيح او استكمال او هدم الاعمال المخالفة فقد رصدها لواقعة اقامة البناء على خلاف احكام القانون لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضي بعقوبة هدم الاعمال المخالفة في جريمة اقامة البناء بدون ترخيص التي دان المطعون ضده بها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضي به من عقوبة هدم الاعمال المخالفة .

( الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ س ٢٦ ص ٢٢٨ )

٤٧٢ - جريمة اقامة بناء بغير ترخيص واقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها - قوامهما - فعل مادي واحد - تبرئة التهم من الأخيرة لا يعفى الحكمة من التعرض للأولى - ولو لم ترد بوصف الاتهام - اساس ذلك ؟ جريمة اقامة بناء على أرض غير مقسمة التصارها على المباني التي تقام على سطح الأرض

فحسب .

ان جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وان كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادي المكون للجريمتين واحد وهو اقامة البناء سواء تم في أرض غير مقسمة او أقيم عليها بدون ترخيص فالواقعة المادية التي تتمثل في اقامة البناء هي عنصر مشترك بين

( الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ س ٢٨ ص ٢١٥ )

كافة الاوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تسم مخالفًا للقانون . ولما كانت واقعة اقامة بناء الدور الاول العلوى وان كانت لا تنطبق عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الاراضي المعدة للبناء لانه مقصور - بالنسبة الى المباني - على تلك التي تقام على الارض ومن ثم فهو رهن باقامة الطابق الارضي ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها ، الا انه لما كان ذلك الفعل ذاته يكون من جهة اخرى جريمة اقامة بناء بدون ترخيص وهي قائمة على ذات الفعل الذي كان محلا للاتهام بذلك الوصف الآخر فقد كان يتعين على المحكمة قياما بواجبها في تمحيص الواقعة بكافة كيولها واوصافها أن تضيف على الواقعة الوصف الصحيح وهو اقامة البناء بغير ترخيص اما وانها لم تفعل وقضت بالبراءة في الواقعة المطروحة عليها برمتها فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه

( الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩/١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٨٢ )

٤٧٣ - مجرد اقامة مدفن خاص - في غير الجبانات العامة - بغير ترخيص - مؤتم بالمادتين ٣ ، ١١ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ .

ان اقامة مدفن خاص - في غير الجبانات العامة - بغير ترخيص هو فعل معاقب عليه تطبيقًا للمادتين ٣ و ١١ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ ، ولو لم يتم الدفن فيه بالفعل . لما كان ذلك ، وكن البين من الحكم المطعون فيه انه خلص الى هذا النظر ودان الطاعن عملاً باحكام هاتين المادتين ، فانه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون : ولا يضيره - من بعد - كونه قد اسبغ على البناء الذي اقامه الطاعن وصف الجبانة ، في حين انه - في حقيقته - مدفن خاص اقيم في غير الجبانات العامة ، ومن ثم يتعين رفض الطعن ومصادرة الكفالة .

( الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٦ في جلسة ٢٠/٦/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٧١ )

٤٧٤ - بناء بدون ترخيص - قانون اصلح - عقوبات .

لما كانت باقى العقوبات التي دين بها الطاعن مقررة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عن جريمة اقامة بناء بدون ترخيص - وهي التهمة التي استندت الى الطاعن - وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وان الذى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ الا انه لم يمدل عن احكام هذه الجريمة وفرض

لها عقوبات أشد من تلك التي كان يقررها القانون الملغى ، فإن القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢، يكون هو القانون الواجب التطبيق لما هو مقرر من انه يساقب على الجريمة بمقتضى القانون الذى كان معمولا به وقت ارتكابها ما دام القانون الجديد لم يعدل من احكامها ويكون ما قضي به الحكم المطعون فيه من عقوبات عن تلك التهمة صحيحا فى القانون .

( الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ من ٢٨ من ٢١٥ )

٤٧٥ - بناء بدون ترخيص - قانون جديد اصلىح - مؤدى تطبيقه -  
سلطة محكمة النقض فى تطبيقه من تلقاء نفسها .

لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به فى ذات التاريخ ونص فى المادة ٣٥ منه على إلغاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه اعمال البناء ، كما نص فى مادته الاولى على انه : « فيما عدا المباني التى تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام يحظر فى اى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى او خارجها ، اقامة اى مبنى او تعديل مبنى قائم متى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه الا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتعدد اختصاصاتها واجراءاتها والبيانات التى تقدم اليها قرار من وزير الاسكان والتصميم وذلك فى حدود الاستثمارات المخصصة للبناء فى القطاع الخاص » . وبإلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ أصبحت جريمة اقامة مبنى لاثريد قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها عن خمسة آلاف جنيه - قبل الحصول على موافقة اللجنة - فعلا غير مؤثم ويكون القانون الجديد اصلىح للمتهم وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات وهو الواجب التطبيق ، ولحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو متول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، وتصحيحه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضي به من تفرير الطاعن مبلغ ٣٨٥٠ جنيها .

٤٧٦ - اقامة بنساء بنون ترخيص - اثاره الطاعن انه مستثنى من الحصول على موافقة اللجنة المختصة - دفاع قانوني ظاهر  
البتلان .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استظهر في مدوناته ان الطاعن لم يحصل على موافقة اللجنة المذكورة وفق الاوضاع السابقة - وهو مالا ينازع فيه الطاعن - وبالتالي كان محظورا على السلطة القائمة على اعمال التنظيم النظر في منحه الترخيص المطلوب . لما كان ذلك ، وكفى ما انتهى اليه الحكم في هذا الخصوص سليما ويتفق وصحيح القانون فانه يفرض ما اثاره الطاعن من انه يعتبر حاصلا على موافقة لجنة توجيه اعمال البناء والهدم لانه من مهاجرى السويس وقد وافق المحافظ على استثنائه ، فلذلك لا يبدو ان يكون في واقع الدعوى دفاع قانوني ظاهر البتلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه .

( اعلن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ ص ٢٨ من ٢١٥ )

٤٧٧ - بناء بنون ترخيص - عدم حصول طالب البناء على موافقة اللجنة المختصة - اثر ذلك .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه اعمال البناء قد نصت في فقرتها الاولى على انه : فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يحظر في اى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن او خارجها اقامة اى مبنى او تعديل مبنى قائم او ترميمه متى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجرؤها تزيد على ألف جنيه الا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها واجراءاتها قرار من وزير الاسكان والرافق ثم نصت المادة الرابعة من القانون على انه : يحظر على السلطة القائمة على اعمال التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء او التعديل او الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة الا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة .

( اعلن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ ص ٢٨ من ٢١٥ )

٤٧٨ - بناء - اقلية بناء بغير ترخيص - اقامة بناء على ارض غير مقسمة - قوامهما فعل مادي واحد - مؤدى ذلك .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه

النيابة العامة على الفعل المسند الى التهم ومن واجبها ان يحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها واوصافها القانونية وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك انها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الاوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو الا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بامر الاحالة او طلب التكاليف بالحضور - ولما كانت جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامة البناء على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها وان كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وarkan قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الاخرى ، غير ان الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو اقامة البناء سواء تم على ارض غير مقسمة او اقيم عليها بغير ترخيص . فالواقعة المادية التي تتمثل في اقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الاوصاف للقانونية التي يمكن ان تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المحالفة للقانون ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه اذ قضي بتأييد الحكم المستأنف ، وولفت عن الوصف الآخر للواقعة المطروحة وهو اقامة البناء بغير ترخيص ولم يقل كلمته فيه لانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كانت المحكمة لم توجه الوصف الآخر الى المتهم حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فان هذه المحكمة - محكمة النقض - لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه ان يكون مع النقض الاحالة .

( المحمدم رقم ٦٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٦ س ٢٨ من ٩٠٦ )

#### ٤٧٩ - بناء - الجريمة المستمرة - ما هيتهنا .

ان جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتتالية الانفعال متى كانت اعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وان اقترب في ازمة متوالية الا انه يقع تنفيذاً لمشروع اجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وان تكررت هذه الاعمال مع تقارب ازمتهنا وتعاقبها دون ان يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة اجرامية في نظر القانون ، بمعنى انه اذا صدر الحكم في اى منها يكون جزاء لكل الافعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف امرها الا بعد صدور الحكم .

( المحمدم رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ س ٢٨ من ٩٥٨ )

٤٨٠ - جريمة البناء بدون ترخيص - جريمة متابعة الأفعال - مؤدى ذلك .

من المقرر قانوناً أن جريمة البناء بغير ترخيص أن هي إلا جريمة متابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن اقتصرت في أزمعة متوالية - إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي واحد ، والإعتداد فيها مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمعتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصال هذا الاتصال الذي جعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم عن أي منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يتكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

( المظن رقم ٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧١٨ )

٤٨١ - بناء بدون ترخيص - عقوبة - قانون .

لما كانت الجريمة التي دين المظنون ضده بها وبعد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد انحصرت في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المواد ١ و ٢ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ فإنه يتعين إلزام المظنون ضمه بالأضواقة إلى القرمة والتصحيح بسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص عملاً بما تقضي به المادة ١٦ من القانون المذكور . ولا يفتح في ذلك إلغاء هذا القانون بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لأن القانون الأخير لا يعتبر قانوناً أصحح للمتهم في مثل واقعة الدعوى فضلاً عنه أنه استبقى في العقاب على هذه التهمة - بنص المادة ٢٢ منه - عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص باعتبارها عقوبة نوعية راعى فيها طبيعة الجريمة .

( المظن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٦٦ )

## الفصل الثاني

### جريمة البناء المخالف للقانون

٤٨٢ - القضاء بتصحيح الاعمال المخالفة - عدم بيان عناصر المخالفة  
المستوجبة لذلك - لصور .

إذا قضي الحكم بتصحيح الاعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة  
المستوجبة لذلك فإنه يكون قاصراً واجباً تقضه .

( الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٥٠ )

٤٨٣ - خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بالفاء الإزالة في جريمة  
القائمة ببناء مخالف للقانون بدون ترخيص - أثر صدور قانون  
قبل الفصل في الطعن بعدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية .

متى كان خطأ المحكمة الاستئنافية فيما قضت به من الفاء عقوبة الإزالة  
يلتقي في مؤدها مع ما نص عليه القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ من حيث عدم  
جواز الحكم بالعقوبات التكميلية المبينة فيه مما ينبغي عليه استحالة الحكم  
بالإزالة ، فإن محكمة النقض تجتزئ ببيان وجه الخطأ القانوني في الحكم  
وتقضي برفض الطعن .

( الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/١١/٢٧ س ٧ ص ١١٩٩ )

٤٨٤ - ثبوت أن الواقعة التي دارت عليها المنة أمام محكمة أول  
درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفاً للقانون بدون ترخيص -  
تناول الدفاع أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا  
النحو - القضاء بالفاء الإزالة - خطأ .

متى كان الثابت أن الواقعة التي دارت عليها المحاكمة أمام محكمة  
أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفاً للقانون بدون ترخيص ، وقد تناول  
الدفاع عن المتهم أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو ،  
فإن قضاءها بالفاء الإزالة استناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم  
ترفع بها الدعوى يكون خاطئاً .

( الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/١١/٢٧ س ٧ ص ١١٩٩ )

٤٨٥ - شرط صحة الحكم بالادانة في تهمة بناء على ارض معدة للتقسيم طبقا للقانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

دل الفسارح بما نص عليه في المواد ٢ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على انه يشترط لصحة الحكم بالادانة في تهمة بناء على ارض معدة للتقسيم ان يثبت الحكم في حق المتهم احد امرين اولهما ان يكون هو الذى انشا التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من للسلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ولانيهما عدم القيام بالاعمال والالتزامات المنصوص عليها فيه .

( الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٥/٦ س ٩ ص ١٧٨ )

٤٨٦ - مخالفة البناء للمواصفات القانونية واقامة البناء ذاته بدون ترخيص قرينان ملازمان فعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني .

مخالفة البناء لاحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وانما هما قرينان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني - فلذا كان الاستفادة مما اثبتته المحكمة ان الواقعة التي كانت مطروحة امام المحكمة الاستئنافية هي بلداتها التي رفعت لمحكمة اول درجة ، وقد تناولتها المحكمتان في حكميهما ، وكان من واجب محكمة ثاني درجة ان تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع ما تنحله من الكيف والاورصاف وان تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا ، فان حكمها بالغاء تصحيح الاعمال المخالفة استنادا الى ان واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية مغطى في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٥٩/٥/٢٦ س ١٠ ص ٥٧٩ )

٤٨٧ - اعمال البناء والتعليق والتسليم معظورة من وقت اعتماد خط التنظيم فيما عدا اعمال الترميم لازالة الخلل او اعمال البشاش

- م ١٣ من ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

يتضح من استعراض نص المادتين الاولى والثالثة عشرة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شان تنظيم المباني - ان اعمال البشاش والتعليق والتسليم تستلزم الحصول على ترخيص لاجرائها ، وهي معظورة من وقت



اعتماد خط التنظيم في الاجزاء البارزة عن خط التنظيم - فيما عدا اعمال الترميم لازالة الخلل واعمال المبييض .

( الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ م ١١ م ٥٧٤ )  
( والطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٢٩ ق بنفس الجلسة )

٤٨٨ - اعمال الترميم المباح في حكم م ١٣ من ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤  
لا تجاوز ما تقتضيه الضرورة من اصلاحات لازالة الخلل -  
عدم شمولها الانشاءات الجديدة ولا اعمال التدعيم التي  
يقصد بها تقوية البناء .

اعمال الترميم في حكم المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ لا تجاوز ما يرد على المبنى من اصلاحات تقتضيها الضرورة لازالة ما يمتوره من خلل - وهي لا تمتنى القيام باشاءات جديدة - كما انها تختلف عن اعمال التدعيم التي يقصد بها تقوية البناء - لان المصارح اراد بقاء المبنى الواقعة خارج خطوط التنظيم على حالها حتى تزول « فلا يجوز تقويتها او تحليلتها او اعادة بنائها حتى لا تزيد قيمتها فتضار الخزينة العامة تبما لهذه الزيادة - فاذا كان مفاد ما البته مهندس التنظيم في محضره ان ما قام به المتهم لم يكن ترميما لازالة خلل بواجهة مبنى بارز عن خط التنظيم وانما كان هدما واعادة بناء مما يدخل في نطاق الاعمال المحظورة طبقا لنص المادتين الاولى والثالثة عشرة من قانون تنظيم المباني ، فان الحكم اذ قضي باعتبار هذه الاعمال من اعمال الترميم المباح القيام بها يكون مخطئا في تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالنسبة لعقوبة الهدم .

( الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ م ١١ م ٥٧٤ )

٤٨٩ - استنادا لمتهم بمخالفة احكام ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل ق ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من التوسعة القانونية المقررة ق ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المصلد ق ٢٢ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطها .

صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام

القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المباني وللذي حل محله القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضي المعلقة للبنساء في الاقليم المصرى المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، والذي يقضي بعدم جواز الحكم بازالة او تصحيح او هدم الاعمال بالنسبة للابنية والاعمال التي نمت بالمخالفة لاحكام القوانين سالفة البيان خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٦ ، مما يتعين معه اعمال هذا الحكم في حق المتهم نظرا الى وقوع الجريمة التي نسب اليه ارتكابها في خلال الفترة المحددة به وذلك باعتباره القانون الاصلح للمتهم عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ س ١٠ ص ١٦٤ )

٤٩٠ - مخالفة البناء للقانون - اقامة البناء بدون ترخيص - واقعة واحدة - اثر ذلك .

لما كان من المقرر ان واقعة مخالفة البناء لاحكام القانون لا تعتبر واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وكان من واجب المحكمة ان تبحر الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها واوصافها وان تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضي بإلغاء عقوبة هدم الاعمال المخالفة - وهى العقوبة المقررة لجريمة اقامة البناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة عليها بقوله ان التهمة ( المطعون ضلها ) لم تنشئ التقسيم الذي اقيم عليه البناء ، يكون مغلطا في تطبيق القانون متعيئا نقضه . ولما كانت المحكمة لم تتعرض لما اذا كان البناء قد تم وفق الاوضاع المقررة في القانون من عدمه فانه يتعين مع نقض الحكم الاحالة .

( الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢/١١/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٢٤ )

٤٩١ - اقامة البناء على غير جانب طريق عام او خاص - وجوب القضاء بتصحيح او استكمال او هدم الاعمال المخالفة فضلا عن الغرامة - المواد ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من قرار وزير الاسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ .

الواضح من نصوص المواد ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢١ من القانون رقم ٤٥

لسنة ١٩٦٢، في شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزير الإسكان الرقيم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذا للقانون المذكور أن اقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص يستوجب العقوبة المقررة في المادة ١٦ من القانون سالف الذكر وهي تصحيح أو استكمال أو هدم الاعمال المخالفة فضلا عن الغرامة .

( الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١١/٨ س ١٦ ص ٨١٦ )

٤٩٢ - الطريق الخاص : هو كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر الى الطريق العام اذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام - عدم استظهار الحكم كون الفضاء المحيط بالمبنى مملوكا للمتهم ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص - قصور .

الطريق الخاص كما عرفه المشرع في المادة الرابعة من قرار وزير الإسكان الرقيم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢، هو كل فضاء مخصص لتوصيل مبنى أو أكثر الى الطريق العام اذا لم يكن المبنى أو المباني على طريق عام . فاذا كان الحكم المعلوم فيه لم يستظهر ما اذا كان الفضاء المحيط بالمبنى مملوكا للمتهم ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص كما هو معرف به في المادة الرابعة من القرار سالف الذكر الامر الذي يمجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة المدعى كما صار الباتيا بالحكم بالنظر لما تنعاه الطاعنة من خطئه في توقيع عقوبة التصحيح . فان الحكم المعلوم فيه يكون مشوباً بالتصور في البيان يعيبه بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١١/٨ س ١٦ ص ٨١٦ )

٤٩٣ - الحكم بالإدانة في جريمة انشاء تقسيم مخالف لاحكام القانون أو اقامته بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها - شرط صحته ٩ .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لاحكام القانون أو اقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضي المدة للبناء

وأن يثبت توافرها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على تردديها ورد بمحضر ضبط الواقعة من أن المتهم ( المطعون ضده ) أقام مباني على أرض تقسيم لا تطل على طريق قائم وقبل صدور مرسوم بتقسيمها والحصول على رخصة من الجهة المختصة ، لم انتهى من ذلك الى إلغاء عقوبة الهمم المقضي بها من محكمة أول درجة وتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة الى عقوبتي الزرامة وضمف المرسوم المستحقة على الترخيص المحكوم بهما ضد المتهم وذلك تأسيسا على أنه لم ينسب الى المتهم أنه اخل بالتزام من الالتزامات التي تفرضها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون المذكور ، دون أن يستظهر بداعة ما اذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون المشار اليه وصلة المطعون ضده به ، مما يعيب الحكم بالقصور ويبرئ هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار الباتها به والتقرير يراى في شأن ما اثارته النيابة العامة في طعنها من دعوى الخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/١/١٩٦٦ ص ١٧ من ٦٠ )

#### ٤٩٤ - المباني المخالفة للقانون - ازالتها - حالاته .

مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الاراضي المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه اعمال البناء والهدم أنه لا يجوز اصدار قرارات أو احكام بازالة أو بهدم أو بتصحيح الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام القوانين ارقام ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي المعدة للبناء و ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه اعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك من تاريخ نفاذها حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور . ولم يستثن من حكم الفقرة السابقة سوى حالات ثلاث نصت عليها الفقرة الثانية من المادة سائلة البيان وهي المباني والمنشآت القائمة على أرض مملوكة للدولة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، والمباني والمنشآت التي اقيمت بارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة ، والمباني والمنشآت التي تقتضي ضرورات التخطيط والتنظيم العمراني ازالتها .

( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٧ ص ١٨ من ٢٢٩ )

٤٩٥ - جريمة اقامة بناء على غير جانب طريق عام او خاص معاقب عليها بالفراغة مع تصحيح او استكمال او همم الاعمال المخالفة .

يبين من نصوص المواد ١٣ و ١٦ و ٢١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ أن اقامة البناء على غير جانب طريق عام او خاص يستوجب العقوبة المقررة في المادة ١٦ من القانون مخالف الذكر وهي تصحيح او استكمال او همم الاعمال المخالفة فضلا عن الفراغة .

( الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ ص ٧٢٦ )

### الفصل الثالث

#### جريمة البناء على أرض غير مقسمة

##### ٤٩٦ - إقامة بناء على أرض غير مقسمة يستوجب القضاء بالهدم .

إذا كانت التهمة للسندة الى المتهم انه أقام بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بغير تقسيم بالمخالفة لاحكام المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فان هذا مما يستوجب القضاء بالهدم .  
( المطن رقم ١١٦٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ س ٧ ص ٢٦٦ )

##### ٤٩٧ - إقامة بناء قبل صدور مرسوم التقسيم ولبل الحصول على الترخيص - الحكم بالازالة صحيح - ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

متى كان الحكم قد اثبت على المتهم انه أجرى بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذي يفيد قيامه بالاعمال والالتزامات التي أوجبها القانون - فانه اذ قضي بازالة الاعمال المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

( المطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٧٠٥ )

##### ٤٩٨ - شرط صحة الحكم بالإدانة في تهمة بناء على أرض معدة للتقسيم - ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

دل الشارح بما نص عليه في المواد ٢ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة في تهمة بناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين أولهما أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون ولثانيهما عدم القيام بالاعمال والالتزامات المنصوص عليها فيه .

( المطن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ٢٧٨ )

٤٩٩ - نفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لمصدوره ونشره في الجريدة الرسمية - أعمال مالا يتوقف من نصوبه على شرط بنقض النظر عن علم صدور لائحته للتنفيذية .

أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للاوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ونصوبه ممكن اعمالها بنقض النظر عن الملائحة أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزراء الاشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل اصدارها ، ولا يصح تعطيل أى نص ما دام أن اعماله لا يتوقف على شرط .  
( الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ١٧٨ )

٥٠٠ - صدور ق ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بعد الحكم في تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم - سلطة المحكمة في القضاء بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الازالة - م ٢/٤٢٥ أ ج .

مضى كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم ، اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ، قد وقعت في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥١ ، فان خطأ المحكم فيما قضى به من عقوبة الازالة يصبح غير ذى موضوع بصور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فان المحكمة - اذ تجتزئ ببيان وجه العيب في الحكم المطعون فيه - لايسمها ازاء صدور القانون المذكور الا أن تقضي عملا بنقض المادة ٢/٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية بنقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم بالازالة .  
( الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ١٧٨ )

٥٠١ - جواز اقامة بناء على الأراضي المقسمة قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ دون اشتراط صدور مرسوم بالوافقة على التقسيم .

لاحظ المشرع أنه طبقا للآثر اللاحق للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أصبح التقسيمات السابقة على صدوره بمنأى عن احكامه فنص في المادة ١/٢٤ منه على جواز تطبيق بعض احكامه على التقسيمات السابقة على أن يكون ذلك بمرسوم ، ولم يصدر المرسوم المشار اليه في هذه المادة بتطبيق بعض احكامه على التقسيمات التي لم تبع قطع اراضيها أو تبين كلها قبل

العمل به ، ومفاد ذلك أن جميع التقسيمات السابقة على القانون سبألف  
الذكر يجوز البناء عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على  
التقسيم .

( الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٨٤ )

٥٠٢ - لم يتأثر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بصودور القانون رقم  
٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ الذي قصد حماية المباني التي اقيمت فعلا  
بالمخاللة لاحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وغيره من قوانين  
البناء بقصر تنفيذ الاحكام الجنائية النهائية عن هذه الجرائم  
خلال الفترة الواردة به على الغرامات والمصاريف والرسوم  
المقضي بها - عدم تطبيق القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ اذا لم  
يكن هناك ثمة تنفيذ للاعمال المطلوبة من جانب القسم  
باقامة أية مبان .

ان القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الابنية والاعمال التي تمت  
بالمخاللة لاحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن  
تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضي المعلقة للبناء اما  
وضع - كما يدل على ذلك عنوانه والمذكرة الايضاحية ومفاد نصوصه -  
لمعالجة قلباني والاعمال التي تمت فعلا بالمخاللة لاحكام هذه القوانين ومؤدى  
هذا ان الجرائم التي تقع بالمخاللة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠  
وغيرها من القوانين المشار اليها ما زالت قائمة ولم تتأثر بصودور القانون  
رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بل هو يؤكد وجودها فلم يكن الغرض من هذه  
النصوص الاستثنائية الواردة فيه الا حماية المباني التي اقيمت فعلا  
بالمخاللة لاحكام هذه القوانين من طريق قصر تنفيذ الاحكام النهائية الصادرة  
من المحاكم الجنائية عن هذه الجرائم خلال الفترة المشار اليها على الغرامات  
والمصاريف والرسوم المقضي بها - وهي بحسب الترتيب الطبيعي للامور  
تأتى في الخطوة التالية لاتمام تنفيذ الاعمال المخالفة لهذه القوانين ، فاذا  
لم يكن هناك ثمة تنفيذ اطلاقا من جانب القسم ولم تحدد على الطبيعة  
الشوارع والميادين باقامة مبان عليها ، فلا يكون محل لتطبيق القانون رقم  
٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ويكون للمحكمة ان تعامل القسم بالمادة ١٢ من القانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

( الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٥٨ م ٩ ص ١٧٨ )



٥٠٣ - تعليق الالتزام بتوصيل النور وغيره من المرافق في الاراضي المقسمة الى المرافق العامة على صدور قرار من وزير الاشغال العمومية قاصر على التفسيرات الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة دون التفسيرات التي تجرى في الجهات التي تتوافر بها تلك المرافق .

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي المعدة للبناء اذ نصت على ان « للسلطة المختصة ان تلزم القسم ان يزود الارض المقسمة بمياه الشرب والانارة وتصريف المياه والمواد الفلدة ويصدر بهذا الالتزام قرار من وزارة الاشغال العمومية ، واذا كان التقسيم واقعا في جهة تتوافر فيها تلك المرافق فيكون تزويدها بطريق توصيلها بالمرافق العامة ، قد افادت ان الشارع عالج حالتين مختلفتين تماما - الاولى - وهي تلك الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة فجعل انشاءها والالتزام بها في الارض المقسمة مرهونا بصدور قرار من وزارة الاشغال ، والثانية وهي تلك التفسيرات التي تجرى في الجهات التي تتوافر فيها تلك المرافق ولا يستلزم الامر فيها اكثر من ايصالها للمجارى العامة ، فتزويدها بمياه الشرب وغيرها واجب قانونا يقع على عاتق القسم بمجرد اجراء هذه التفسيرات دون حاجة الى صدور امر من وزارة الاشغال ، هذا ما يفيد منه النص وما يظهر من روح التشريع والمناقشات التي جرت في لجنة الاشغال برجلس النواب ، وهو المعنى الذي كان مالا في ذهن الشارع عند اقتراح اللجنة المذكورة تعديل نص الفقرة الاولى من المادة الشاوية عشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في المشروع المقدم من الحكومة .

( الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١١/٢٤/١٩٥٨ س ٩ ص ١٧٨ )

٥٠٤ - شرطا تطبيق عقوبة الازالة كون انهم هو منشيء التقسيم بدون موافقة سابقة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ، او عدم قيام القسم او المشتري او المستأجر او المنتفع بالحكر بالالتزامات التي فرضها القانون في م ١٢ و ١٣ منه .

يشترط لصحة الحكم بالازالة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ان يثبت في حق المتهم أحد امرين : الاول ان تكون هي التي انشأت التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ، والثاني عدم قيامها بالاعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهي المتعلقة

بالالتزامات والاعمال التي يلزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتنفع بالحق - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك الى المتهمة ، بل بني حكمه بالازالة على مجرد أنها أقامت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فإنه يكون قد أخطأ اذ قضي بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضي به من عقوبة الازالة .

( الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٠/٦/١٠ س ١٠ من ٦٣٢ )

( والطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٠/٥/١٢ )

٥٥٥ - البناء على أرض تقسيم قبل صدور مرسوم بالموافقة عليه -  
سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب التقسيم يعتبر بمثابة قبول للطلب - شرط ذلك .

تفسير المادة الثامنة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أن مجرد تقديم طلب التقسيم للسلطة المختصة وانقضاء أكثر من ستة اشهر على تقديمه دون رد على الطالب كاف وحده لاعتبار الطلب مقبولا ، هو تفسير بعيد عن مراد الشارع ، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب التقسيم وفقا لاحكام المادة السابعة - وهي توجب لاعتبار الطلب حقيقيا بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والأوضاع المقررة في اللائحة التنفيذية ، وأن يرفق به المستندات التي بينتها تلك المادة ، وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب التقسيم بعد انقضاء ستة اشهر على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب .

( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٥٩/١٢/٨ س ١٠ من ٩٩٩ )

٥٥٦ - وجوب اتباع طالب التقسيم في الحصول على إذن بانسواء التقسيم أو تعديله الاجراءات التي رتبها القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقديم الطلب والمستندات المرفقة به .

الاستناد من مجموع نصوص المواد ٢ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الاراضي المدة للبناء ، ومن المذكرة الايضاحية للقانون انه يجب على طالب التقسيم لكي يحصل على الاذن الخاص بانشاء التقسيم ، أو تعديله ، أو لكي يعتبر طلبه مقبولا بعد انقضاء الاجل الذي حدده القانون ان يقدم مشروعه للسلطة المختصة متضمنا بيان

التقسيم . وبرنامجا يحدد كيفية تنفيذ المرافق فيه وتقدير تكاليف العمل ، وكذلك قائمة الشروط التي يرى المقسم فرضها على المشتريين ، وأن يرفق بطلبه المستندات التي ينتجها المادة السابعة من القانون ، وذلك حتى يتسنى بأساطة القائمة على التنظيم أن نجري ما نراه من تصحيح أو تعديل في الرسوم أو في قائمة الشروط المقدمة اليها لكي تطابق بينها وبين أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، فتحقق بذلك ما يهدف اليه المشرع من كفاءة الصحة العامة والنظام .

( الظن رقم ١١٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١٥٩/١٢/٨ س ١٠ من ١٩٩ )  
( والظنون ارقام ١١٣٣ ، ١١٦٢ ، ١٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١٥٩/١٢/٨ )

#### ٥٠٧ - تعديل المحكمة الاستئنافية للوصف - شرط جوازها .

تعديل المحكمة الاستئنافية للوصف - من جريمة اقامة بناء دون ترخيص الى جريمة اقامة بناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها - ليس فيه اضرار اواقعة جديدة كما ان ليس فيه تفويت لاحدى درجات التقاضي .

( الظن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٦١/٢/٦ س ١٢ من ٢١٥ )

#### ٥٠٨ - جريمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم - العقاب عليها .

نصت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء على انه يحظر اقامة مبان او تنفيذ أعمال على الاراضي المقسمة قبل صدور المرسوم المشار اليه في الفقرة الاولى . ونصت المادة العشرين على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بقرامة من مائة قرش الى الف قرش ، ووجب في فقرتها الثانية الحكم باصلاح الاعمال موضوع المخالفة او عمنها في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ وقد استقر قضاء محكمة النقض على انه يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لاحكام هذا القانون ان يثبت في حق المتهم أحد امرين : الاول - أن يكون هو الذي انشا التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من الساطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون . و (الثاني) عدم قيامه بالاعمال والانتزاعات التي يلتزم بها للمقسم والمشتري والمستاجر

والمنتفع بالحكر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضي ببرائة المطعون ضدها مع ثبوت اقامتها بناء على ارض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون قولاً منه بأنه لم يثبت في حقها انها هي التي انشأت التقسيم او انها لم تقم بالاعمال والالتزامات التي فرضها القانون يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يضمن معه نقضه وتصحيحه وتأييد الحكم الاستثنائي المعارض فيه فيما قضي به من عقوبة الغرامة والغاؤه بالنسبة الى الازالة .

( الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ س ١٥ ص ٧٧٠ )

#### ٥٠٩ - تقسيم الاراضي المئدة لأبناء - قانون - مجال تطبيقه .

مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الاراضي المئدة للبناء بحسب ما يشير اليه عنوانه وذات نصوصه قاصر - بالنسبة للمباني - على المباني التي تقام على الارض - اي حين اقامة الطابق الاول الارضي - فلا انطبق له على واقعة الدعوى طالما ان مدار المحاكمة فيها قاصر على مبان بعيدة عن الطابق الارضي وفي دور تال له :

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ س ١٥ ص ٨٢٥ )

#### ٥١٠ - ما يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة البناء على ارض مئدة للتقسيم .

جرى قضاء محكمة النقض على ان الشارع دل بما نص عليه في المواد ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ على انه يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة البناء على ارض معدة للتقسيم ان يثبت في حق المتهم احد امرين : اولهما - ان يكون هو الذي انشا التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون . وثانيهما - عدم القيام بالالتزامات والاعمال التي يلزم بها المقسم والمشتري وفلسطينا والمنتفع بالحكر . ومفاد ما تقدم ان تعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون مدالف الذكر يجعل البناء ممتنعاً عليه بحيث اذا اقامه حق الحكم بالازالة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين ذهب الى ما يخالف هذا النظر بما قرره من ان المطعون ضده - لكونه مجرد

مشتر - لا يلزم بما فرضته للماذن السابقتان فلا يقضي ضده بالازالة ،  
 يكون قد اخطا في تطبيق اشانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه .  
 ( الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٦٥/١/١١ من ١٦ ص ٥٤ )

٥١١ - ما يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة اقامة بناء على  
 ارض معدة للتقسيم ولم تقسم .

يشترط لصحة الحكم بالازالة و تهمة اقامة بناء على ارض معدة  
 للتقسيم ولم تقسم طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن  
 تقسيم الاراضي أن يثبت في حق المتهم أحد امرين : ( الاول ) أن يكون هو  
 الذي انشأ التقسيم دون أن يحصل على موافقة سابقة من السلطة المختصة  
 وطبقا للشروط والاولضاع المنصوص عليها في المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من  
 القانون المشار اليه . ( والثاني ) عدم قيامه بالاعمال والالتزامات المنصوص  
 عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من ذلك القانون وهي تتعلق بالنسبة الى اولى  
 المادتين بالاعمال والالتزامات التي نفع على عاتق المقسم وحده ، ومفاد نصها  
 أن الشارح عالج حالتين مختلفتين تماما - الاولى - وهي تلك الخاصة  
 بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة فجعل انشاءها والالتزام بها في  
 الارض المقسمة مرهونا بصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية -  
 والثانية - وهي تلك التقسيمات التي تجري في الجهات التي تتوفر فيها  
 تلك المرافق ولا يستلزم الامر فيها أكثر من ايصالها للمجارى العامة ،  
 فتزويدها بمياه الشرب وغيرها واجب قانونا يقع على عاتق المقسم بمجرد  
 اجراء هذه التقسيمات دون حاجة الى صدور امر من وزارة الشؤون  
 البلدية والقروية - في حين انها تتعلق بالنسبة الى المادة الثالثة عشرة  
 بالالتزام بالفروض على كل من المقسم والمشتري والم تناجر والمنفعة بالحكر  
 بتقديم الشهادة المثبتة للقيام باعمال الهيئة الخاصة بالتقسيم أو المشطر  
 منه الذي تقع به قطعة الارض موضوع التصرف أو تقديم ايصال المثبت  
 لاداء المبالغ التي تخص تلك القطعة في قيمة تلك الاعمال . ولما كان يبين  
 من الرجوع الى المفردات أن البناء في ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والابعاد  
 او غير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، كما  
 يبين منها ومن الحكم المطعون فيه أن الطعون ضده ليس هو المنشئي للتقسيم  
 وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة وأنه لم يرد بمحضر  
 ضبط الواقعة أو باقوال مهندس التنظيم بمحكمة اول درجة ما يفيد الالتزام  
 بتزويد قطعة الارض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والانارة وتصريف المياه  
 والمواد القذرة ؛ فانه لا موجب للحكم بمقوبة الازالة ويكون الحكم المطعون

فيه قد جانب الصواب حين انزل هذه العقوبة على انظومون ضده . مما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضي به من عقوبة الاذانة وصحبيحه بانفاء هذه العقوبة .

( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦/٧/١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٤٥ )

٥١٢ - مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الاراضي المعدة للبناء : المباني التي تقسم على الارض - لا شأن له بالتطابق التالية .

ان مجال تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الاراضي المعدة للبناء مقصور بالنسبة الى المباني - على المباني التي تقام على الارض - ومن ثم فهو رهن باقامة الطابق الارضي المتصل بالارض ولا شأن به بالطابق التالية غير المتصلة بها .

( الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٣٧ )

٥١٣ - البناء على ارض غير مقسمة - جريمة - ما يشترط فيها .

اقامة بناء على ارض غير مقسمة طبقا للقانون تعد جريمة قائمة بداتها ورد النص عليها في المادة العاشرة من انقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وقررت لها المادة العشرين منه عقوبة الغرامة من مائة قرش الى الف قرش ، وهي لا تتطلب لقيامها ان يكون من اقام البناء هو متشيء التقسيم او ان يففل اداء الاعمال والالتزامات التي فرضها القانون على القسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر ، لان اشتراط ذلك مقصور على صحة الحكم بالازالة الى جانب العقوبة المقررة اصلا للجريمة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الاراضي المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه اعمال البناء والهدم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضي ببراءة المطعون ضدها على الرغم مما انتهى اليه من ثبوت اقامتها بناء على ارض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لاحكام القانون قولاً منه بانه لم يثبت في حقها انها هي التي انشأت التقسيم او انها لم تقم بالاعمال والالتزامات التي فرضها القانون ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٠/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ٥١٢ )

٥١٤ - إقامة بناء بغير ترخيص - إقامته على أرض غير مقسمة -  
مخالفتان تجمعهما واقعة مادية واحدة - أن ذلك .

من واجب محكمة الموضوع أن نهض الواقعة المطروحة عليها بجميع  
كيوفها وأوصافها كما نتبينها من الأوراق ومن استحقاق الذي تجرية بالجنسة  
وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . وكل ما تلتزم به في هذا  
النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب  
التكليف بالحضور . ولا كانت أقامة البناء بغير ترخيص وإقامته على أرض  
غير مقسمة طبقا للقانون تجمعهما واقعة مادية واحدة هي فعل البناء ، فانه  
كان من المتعين على المحكمة أن تتصدى لجريمة إقامة البناء على أرض لم  
يصدر قرار بتقسيمها - التي تتحملها الواقعة الجنائية المرفوعة عنها  
الدعوى كما وردت بأمر الإحالة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الوصف الذي  
أعطته النيابة العامة للأوراق لم يتضمن تهمة إقامة بناء على أرض لم  
يصدر قرار بتقسيمها .

( الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٠ من ١٨ من ٥١٢ )

٥١٥ - البناء على أرض غير مقسمة - جريمة - عقوبة - على من  
يجب توقيعها .

لم تجز المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن  
تقسيم المبني - إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل المواقعة  
على التقسيم . ونصت المادة العشرين على معاقبة من يخالف أحكامه - ومنها  
حكم المادة العاشرة - بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش - وهذه العقوبة  
يجب توقيعها على من يقيم البناء سواء كان هو منشئ التقسيم أو غيره .  
أما اشتراط أن يكون المخالف هو منشئ التقسيم فإسمار إليه إلا عند  
توقيع عقوبة الإزالة ، إلا أن يكون البناء نفسه قد حولت فيه الاشتراطات  
التي يتطلبها قانون التقسيم في المادتين ١٢ : ١٣ منه فيتعين الحكم بالإزالة  
في جميع الأحوال .

( الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٥ من ١٨ من ٦٤٥ )

٥١٦ - مناطق الحظر الذي افترضه المشاريع بعكم البناء على أرض  
غير مقسمة .

أن مناطق الحظر الذي افترضه المشاريع بعكم البناء في أرض غير مقسمة

طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم المباني ، وكذلك الالتزام بالحصول على ترخيص بالبناء رهن بإقامته الا بملكيته بحسب صريح نص المادة الاولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني . ولما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة انشاء تقسيم واقامة بناء بدون ترخيص تأسيسا على انه ليس مالكا للأرض او البناء دون أن ينفي فعل البناء عنه ، فان الحكم يكون معيبا واجب النقض .

( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥/٥/١٩٦٧ ص ١٨ من ٦٤٨ )

#### ٥١٧ - العنصر على اقامة مبان او تنفيذ أعمال على الأرض المقسمة قبل صدور الرسوم بالتقسيم .

ان اقامة بناء على طريق قديمة لا يؤثر في نهمة اقامة بناء على أرض مقسمة قبل صدور الموافقة على قرار التقسيم . ذلك ان الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الاراضي المعدة للبناء قد نصت على انه يحظر اقامة مبان او تنفيذ أعمال على الاراضي المقسمة قبل صدور « الرسوم » المشار اليه في الفقرة الاولى ، ونصت المادة العشرين منه على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بالفرامة المنصوص عليها فيها .

( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ ق جلسة ٦/٢/١٩٧٢ ص ٢٣ من ١١١ )

٥١٨ - جريمة اقامة مبان على أرض مقسمة قبل الموافقة على التقسيم - المادة ١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعاقبة على ذلك بفرامة من مائة الى الف قرش طبقا للمادة ٢٠ من القانون - الفقرة الثانية منها تنص على اصلاح الاعمال موضوع المخالفة او عهدها في حالة مخالفة المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ بغير ان تنص على ازالة التقسيم ذاته - لفناء الحكم بتفريم المطعون ضده مائة قرش عن تهمة انشاء تقسيم قبل موافقة التنظيم وبيع أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم طبقا للمادة ٣٢ عقوبات وازالة البناء المقام بالمخالفة لاحكام قانوني التقسيم والمباني - صحيح في القانون - النفي على الحكم اغفاله القضاء بازالة التقسيم في غير محله .

لم تجز المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم



المباني إقامة مباني أو تنفيذ اعمال على الاراضي المقسمة قبل الموافقة على التقسيم كما نصت المادة ٢٠ من ذلك القانون على معاقبة من يخالف احكامه ومنها حكم المادة العاشرة بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش وأوجبت في فقرتها الثانية الحكم باصلاح الاعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة احكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ وذلك بغير أن تنص على ازالة التقسيم ذاته ، ولما كان الحكم المطلق فيه قد فُضي بتقريم المظنون ضده مائة قرش عن التهمتين المسندتين اليه ( انشاء تقسيم قبل الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على اعمال التنظيم وبيع أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم ) بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات كما قضى بإزالة البناء الذي أقامته التهمة الثانية بالمخالفة لاحكام قانوني التقسيم والمباني ( ٥ لسنة ١٩٤٠ ، ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ) فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون في النتيجة التي خلص اليها ويكون ماتبعه النيابة الطاعنة من أنه اغفل القضاء بإزالة التقسيم في غير محله مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

( الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٢ في جلسة ١١٧٢/١١/٥ من ٢٣ من ١١٤٧ )

#### ٥١٩ - تقسيم - بناء - مخالفات - ازالة .

جري قضاء هذه المحكمة على ان الشارح قد دل بما نص عليه في المواد ٢ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ على انه يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة البناء على أرض معدة للتقسيم ان يثبت في حق المتهم احد امرين ( اولهما ) ان يكون هو الذي انشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة ، وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ( وثانيهما ) عدم القيام بالاعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ منه وهي المتعلقة بالالتزامات والاعمال التي يلزم بها المقسم ، والمستثنى ، والمستأجر ، والمتنفع بالحكر . وكان مفاد ما تقدم ان تعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون سالف الذكر يجعل البناء مستمرا عليه بحيث اذا أقامه حق الحكم بازالته ، فان الحكم المطلق فيه وقد التفتت عن هذا النظر يكون قد اخطأ تطبيق القانون خطايه فيه ويستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن تقول كلمتها في شأن ما نسب الى المظنون ضده من عدم القيام بالاعمال التي فرضها عليه القانون ، فانه يتعين ان يكون مع المنقض الاحالة .

( الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٤٥ في جلسة ١١٧٥/١٠/١٩ من ٢٦ من ٥٩٣ )

### الفصل الرابع

جريمة هدم بناء أو تعديله أو ترميمه

بغير موافقة أو ترخيص

٥٢٠ - بناء - المنشآت الآيلة للسقوط - هدمها - حكم - تسميته  
- دفاع جوهرى .

إذا كان المتهم قد دفع التهمة المسندة اليه - وهى أنه لم يحصل على ترخيص سابق من الجهة المختصة قبل هدم البناء مخالفا بذلك احكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم - بأن المبنى خرب وآيل للسقوط ، ودعم دفاعه بالمستخرج الرسمى الذى قدمه ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تمحص هذا الدفاع الجوهرى وأن تبحثه للتثبت من أن بيانات ذلك المستخرج الرسمى تتعلق بالمبنى موضوع الاتهام ومن أن هذا المبنى متخرب كليا بحيث يعتبر آيلا للسقوط ، حتى كان يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون . فإذا كان الحكم الابتدائى لم يشر الى هذا الدفاع كما لم يتناوله الحكم الاستثنائى المطعون فيه برد ، فإنه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

( المضم رقم ٢٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٨١٢ )

٥٢١ - حكم - ادانة - القانون الاصلح للمتهم - الرد - نقض الحكم  
نقضا جزئيا .

حتى كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم « الطاعن » بجريمة اقامة بناء دون موافقة لجنة أعمال البناء والهدم الامر الماعقب عليه بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني قد صدر بعد هذا الحكم واقتضت احكامه على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة أعمال الهدم دون اقامتها أو تعديله أو ترميمه ؛ ونص فى مادته العاشرة على الفاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فان القانون الجديد يكون هو الاصلح للمتهم - ومن ثم فان لمحكمة النقض عملا بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه - من تلقاء نفسها - نقضا جزئيا لمصلحة المتهم بالنسبة لما قضى به من الزامه - منع

مبلغ ألف جنيه وهى العقوبة التى كانت مقررة فى القانون الملغى للجريدة  
المسندة اليه .

( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ١٥٢ )

٥٢٢ - القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعمدة  
للبناء - عقوبة الإزالة - شرطها .

يشترط لصحة الحكم بالازالة فى نعمة اقامة بناء على أرض معدة  
للتقسيم ولم تقسم طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم  
فى حق المتهم احد امرين ، الاول أن يكون هو الذى انشأ التقسيم دون  
الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص  
عليها فى المادتين ١٢ و ١٣ من القانون وهى تتعلق بالاعمال والالتزامات  
التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمنتفع بالحكر فاذا كان  
الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك الى المتهم بل بنى حكمه بالازالة  
على مجرد انه اقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فانه يكون قد  
أخطأ اذ قضي بهذه العقوبة بغير موجب من القانون مما يتعين معه نقضه  
جزئيا فيما قضي به عقوبة الإزالة والفأؤها .

( الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٥٨ )

٥٢٣ - عدم عقار - خطأ - مسئولية .

لا جدوى مما يشير الطاعن فى شأن النعى على قرار الهمم عدم استيفائه  
للمشروط التى نص عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ، ذلك أن مجال  
البحث فى هذا الخصوص إنما يكون عند تطبيق ذلك القانون واعمال احكامه  
مجردا عن النتيجة التى وقعت والتى دين الطاعن بها تأسيسا على توافر  
الخطأ فى حقه بصرف النظر عن قرار الهمم . ومن ثم فلا محل لما ينهض الطاعن  
فى خصوص التفات الحكم عن الدفع بعدم قانونية هذا القرار وعدم اجابة  
الحكمة للطلب المبدى بضم ملف التنظيم تحقيقا لهذا الدفع .

( الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢ ص ١٤ من ٦٠٣ )

٥٢٤ - مؤدى نص المادة الاولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ أنه يجب على من يقيم بناء ان يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في اقامته - ثبوت ان الطاعن حصل على الترخيص قبل انشاء وأنه قام باتمام البناء قبل صدور حكم المحكمة الادارية العليا النهائي بالفاء، قرار الترخيص - اداة الحكم الطاعن دون ان يبين تاريخ انتهائه من البناء - لتصور يعيبه ويستوجب نقضه .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ على انه : و لا يجوز لاحد ان ينشيء بناء الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على اعمال التنظيم . . بمعنى انه يجب على من يقيم بناء ان يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في اقامته . ومؤدى ذلك ان المساواة الجنائية على مخالفة حكم هذه المادة لا تقوم الا حيث لا يحصل مقيم البناء على الترخيص . ولما كان الثابت مما اورده الحكم ان الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بانمام البناء قبل صدور حكم المحكمة الادارية العليا النهائي بالفاء قرار الترخيص ، ومع ذلك فقد دانه الحكم بتلك الجريمة دون ان يبين تاريخ انتهائه من البناء ، وهو بيان كان يجب ايراده ، حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى . فانه يكون مشوباً بفسور يعيبه ويستوجب نقضه .  
( الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٤/٤/٧ من ١٥ من ٢٥٨ )

٥٢٥ - اقتصار احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه اعمال الهدم دون اقامتها او تعديلها او ترميمها كما كانت تجرى به احكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى - اسناد تهمة اقامة بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة الى الطاعن - على المحكمة اعمال احكام القانون الجديد الذى يعتبر - بجمله فعل الطاعن بمنى عن التائيم - قانوناً لصلح للمتهم - مجانية الحكم هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون .

اقتصرت احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه اعمال الهدم ، دون اقامتها او تعديلها او ترميمها كما كانت تجرى به احكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة -

من قانون العقوبات - اعمال احكام القانون الجديد الذى يعتبر - بجمله فعل الطعن ببناء عن التأميم - قانونا أصلياً له ، أما وهى لم تقبل ، فانها تكون قد أخطأت صحيح القانون مما يمتنع منه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبول الطعن وبرائة الطاعن من تهمة عدم اخطار لجنة توجيه اعمال الهدم والبناء .

( الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٤/٤/٧ من ١٥ ص ٢٥٨ )

٥٢٦ - مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ .

إذا كان مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - السارى على واقعة الدعوى - وهو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون متفتياً بصدر قرار هندسي بالموافقة على ازالة البناء . وكان العقاب في هذه الحالة وعلى ما تنفي به المادة السابعة من القانون يقوم على أساس احكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . فان الحكم المطعون فيه اذ قضي بتفريم المطعون ضده بما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يمتنع منه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء ما فني به في هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ من ١٥ ص ٧١٢ )

٥٢٧ - هدم المباني - دفاع جوهرى - مثال .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني على انه « يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط ، وهى التى لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ الا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لاحكام هذا القانون » . كما تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ على ان « يعتبر آيلاً للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت اذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض للخطر حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المنتفعين بالطريق أو أصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم » . ولما كان يبين من

الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين دفعا أن العقار موضوع الدعوى متخرب وآيل للسقوط يرسا تنتفى به مسؤوليتهما عن هدمه وقدما تأييدا لذلك إقرارا من الصراف يفيد بأن هذا العقار متخرب ورفعت عنه العوائد وشهادة من شيخ البندر بمثل ذلك وقد سكت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهري ، وكان يتعين عليه أن يحصيه وأن يتحقق قبل الحكم في الدعوى مما اذا كان هذا المبنى متخربا كليا بحيث يعتبر آيلا للسقوط من عدمه حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صارت الباتها في الحكم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/٨ من ١٦ ص ١١٠ )

#### ٥٢٨ - هدم البناء بدون ترخيص - بيان العقوبة .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن - عن تهمة هدم البناء دون تصريح من اللجنة المختصة - عقوبة الغرامة التي تعادل لثلاثة أمثاله قيمة المبنى المهدوم ، دون أن يحدد قدر الغرامة المقضي بها أو يبين في مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . فإن الحكم يكون قد شابه قصور في بيان عقوبة الغرامة المقضي بها مما يبطله ويوجب نقضه - ولا يقدح في ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم ، ذلك لأنه يشترط أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .

( الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ من ١٦ ص ٢٦٤ )

٥٢٩ - متى يعد البناء آيلا للسقوط - دفع التهم بأن البناء كان آيلا للسقوط ، ودعم دفاعه بمستندات قدمها من بينها تقرير استشاري بحالة البناء - دفاع جوهري .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني على أنه : « يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام هذا القانون » ، كما تنص المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ - المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ - على أنه : « يعد آيلا للسقوط كل بناء أو مياح أو نصب أو غير

ذلك من منشآت اذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المنتفعين بالطرق أو اصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم . ولما كان الطاعن قد دفع التهمة الثانية الموجهة اليه الخاصة بهدم البناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في كلتا درجتى التقاضي بأن العقار موضوع الدعوى كان آيلا للسقوط ومتخربا ومهجورا ودعم دفاعه بمستندات قدمها ومن بينها تقرير استشارى بحالة البناء ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرض لدلالة المستندات المقدمة من الطاعن ولم يرد على هذا الدفاع بما ينبغي أو يحققه بلوغا لغاية الأمر فيه ، وكان هذا الدفاع جوهريا ، فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يحصه وأن يتحقق قبل الحكم في الدعوى مما اذا كان المبنى متخربا بحيث يعتبر آيلا للسقوط من علمه حتى تستطيع محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

( الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/١/١٩٦٦ ص ١٧ من ٦٤ ج )

٥٣٠ - على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة هدم بناء دون الحصول على تصريح بالهدم أن يبين قيمة البناء الذى ألزم المتهم بثلاثة أمثاله غرامة والا كان معيبا بما يوجب نقضه .

لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين قيمة المبنى التى ألزم الطاعن بثلاثة أمثاله غرامة ، فإنه يكون قد جهل العقوبة التى أوقعها مما يقتضي نقضه .

( الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/١/١٩٦٦ ص ١٧ من ٦٤ ج )

٥٣١ - هدم البناء على الوجه المخالف للقانون - جريمة واحدة ذات صيغ متعددة - أثر ذلك .

جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم ، وجريمة هدمه بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم - وإن كانت كل منهما تتميز بمناصر مختلفة ، إلا أن قوام الفعل المادى المكون للجريتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون . وإذا كانت الواقعة المادية التى رفعت بها التهمة الأولى على المطعون ضدها قد ترتب عنها جريمة هدم البناء بغير تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم ، وهدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم . وكان في توافر أركان الجريمة الأولى ما يقتضي - طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ -

قيام الجريمة الثانية ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون ، وليس في هذا إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المتخلدة أساسا لها بين الجريمتين هي - كما تقدم القول - بذاتها التي اتبعت بها الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ التفت عن جريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على اعمال التنظيم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

( الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ م ١٨ م ١٢٢٨ )

### ٥٣٢ - هدم المباني على خلاف احكام القانون - عقوبة .

يبين من استعراض نصوص المواد الاولى والثانية والخامسة والسابعة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ، ومن نص المادتين الاولى والسادسة عشرة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني الذي حل محل القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - أن القانون قد حظر هدم المباني غير الآيلة للسقوط الا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم اعمال هدم المباني وصدور ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، كما حظر على السلطة الاخيرة أن تصدر ترخيصها بالهدم الا بعد صدور تصريح من اللجنة المشار اليها في المادة الثانية من القانون الاول ، ووجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني اذا قام مقتضاها الى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني المشار اليه .

( الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ م ١٨ م ١٢٢٨ )

### ٥٣٣ - جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة اعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون تصريح من السلطة القائمة على شئون التنظيم . قوام الفعل المادى المكون لهما واحد وان تميزت كل منهما بعناصر مختلفة .

جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة اعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم - وان كانت كل منها تميز بعناصر مختلفة الا ان قوام الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون .

( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٢ م ٢٤ م ٢٩٢ )



٥٣٤ - المواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتنظيم  
 عدم المباني وأندوتين ١ و ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢.  
 بتنظيم المباني مقتضاها حظر عدم المباني الآيلة للسقوط الا  
 بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم اعمال عدم المباني  
 وصدر ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم.  
 وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني  
 اذا قام مقتضاها الى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون  
 تنظيم عدم المباني .

يبين من استعراض نصوص المواد الاولى والثانية والخامسة والسابعة  
 من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم عدم المباني ، ومن نص  
 المادتين الاولى والسادسة عشر من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن  
 تنظيم المباني ان القانون قد حظر عدم المباني الآيلة للسقوط الا بعد  
 الحصول على تصريح من لجنة تنظيم اعمال عدم المباني وصدر ترخيص من  
 الجهة الادارية المختصة لشئون التنظيم كما حظر على السلطة الاخيرة ان  
 لا تصدر ترخيصها بالهدم الا بعد صدور تصريح من اللجنة المشار اليها في  
 المادة الثانية من القانون الاول ووجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في  
 قانون تنظيم المباني اذا قام مقتضاها الى جانب العقوبة المنصوص عليها في  
 قانون تنظيم عدم المباني المشار اليه .  
 ( الطبع رقم ٩٢ لسنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ص ٢٤ من ٢٩٢ )

٥٣٥ - توافر اركان جريمة عدم بناء بغير تصريح من لجنة تنظيم  
 اعمال الهدم يقتضي طبقا للمادة ٥ من القانون ١٦٨ لسنة  
 ١٩٦١ قيام جريمة عدم البناء بغير ترخيص من السلطة  
 المختصة بشئون التنظيم . على المحكمة للفصل في الدعوى على  
 هذا الاساس . استئناف الطاعن للحكم الابتدائي الصادر  
 بادانته عن الجريمة على اساس التعديل الذي اجرته محكمة  
 اول درجة يفيد علمه بهذا التعديل ولو اقتصر وصف النيابة  
 على تهمة الهدم بغير ترخيص .

اذا كانت الواقعة المادية التي رفعت عنها الدعوى الجنائية على الطاعن  
 قد ترتب عنها جريمة عدم البناء بغير تصريح من لجنة تنظيم اعمال الهدم  
 وهدم البناء بغير ترخيص من السلطة المختصة لشئون التنظيم . وكان من

توافق اركان الجريمة الاولى ما يقتضي طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قيام الجريمة الثانية فان على المحكمة ان تفصل في الدعوى على هذا الاساس وتنزل عليها حكم القانون وليس في هذا اضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المتخذة اساسا لهاتين الجريمتين هي بذاتها التي اقيمت بها الدعوى ويفرض ان الوصف الذي اعطته النيابة للادراك لم يتضمن سوى تهمة الهدم بغير ترخيص فان الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بادانته عن الجريمتين على اساس التعديل الذي اجرته محكمة اول درجة - يكون على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به ولا وجه من بعد لاختار الدفاع به مادام ان المحكمة الاستئنافية لم تجر اى تعديل في التهمة .

( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ من ٢٤ ص ٢٩٢ )

#### ٥٣٦ - هدم بناء - دفاع جوهرى - مثال .

مضى كان يبين من مرافعة الدفاع بالجلسة الاخيرة امام المحكمة الاستئنافية ان دفاع الطاعن كان يقوم على انه لم يهدم المنزل وانه قام بترميمه فحسب ، وطلب نوب خبير لمعاينته ، وكان يبين مما ادلى به مهندس التنظيم امام محكمة اول درجة ان لدى الطاعن ترخيصا بترميم المنزل - وكانت المحكمة على الرغم من ذلك قد اقتضت في حكمها على مجرد القول بشيوت التهمة ( هدم منزل داخل المدينة وغير آيل للسقوط بنون تصريح ) مما اثبتته مهندس التنظيم دون ان تعرض لهذا الدفاع سواء بتحقيقه او ابتداء الرأى فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرى ومن شأنه - لو صبح - ان يؤثر في مركز الطاعن من الاتهام ، فان حكمها يكون مميبا بالاخلال بحق الدفاع والتصور في البيان .

( الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ من ٢٦ ص ١٧٢ )

#### ٥٣٧ - هدم - عدم التنظيم من قرار الهدم - صيرورته نهائيا - اثر ذلك .

ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين نص في المادة ٣١ على انه : تتولى الجهة

الإدارية المختصة بشئون التنظيم مائية وفحص المباني والمنشآت وتقرر ما يلزم اتخاذه للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو التنديم أو الترميم أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله. ويتضمن التقرير تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة وما إذا كانت تستوجب إخلاء المبنى مؤقتاً كلياً أو جزئياً ، وجرى نص المادة ٣٢ على أنه « وتشكل في كل مدينة أو قرية لها مجلس محلي لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني المشار إليها في المادة ٣٠ وإصدار قرارات في شأنها وبين القرار الذي يصدره وزير الإسكان والمرافق بكيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والإجراءات التي تتبع في مزاولة أعمالها » . وحددت المادة ٣٣ كيفية إعلان قرارات اللجنة إلى ذوي الشأن من المسالك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق ثم نصت المادة ٣٤ على أنه « لكل من ذوي الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه بالمادة السابقة في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان القرار إليه ، أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار » . ونصت المادة ٣٥ على « أنه على ذوي الشأن تنفيذ قرار اللجنة النهائي في المدة المحددة لتنفيذه وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني » . ثم بينت المادة ٤٦ العقوبات التي توقع في حالة مخالفة حكم المادة ٣٥ من هذا القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تنوافر به كسافة العناصر الثانوية للجريمة التي دان بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من محضر قسم التنظيم بمجلس مدينة بنى سويف وهي أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . وكان الطاعن لم يسلك طريق الطعن وفقاً للقانون فقد بات قرار لجنة التنظيم الصادر بالهدم نهائياً لا يجوز للطاعن المجادلة فيه أو طلب تعيين خبير لإتقرير صلاحية البناء بعد ترميمه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تبني هذا المنظر - الذي يتفق وصحيح القانون - فإن النعمى عليه بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع أو التصور لعدم الرد على طلب تعيين خبير أو مخالفة القانون يكون في غير محله .

( الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ من ٢٨ من ٦٢٢ )

٥٢٨ - بناء وهدم - كيفية إعلان قرار التنكيس لئول الشمان -  
أثر مخالفة ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المهندس . . . جرح محضر أثبت فيه أن مالك المقار رقم ٤ شارع عبسد

السميع عبد القادر لم يتم بتنفيذ قرار التنكيس رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ القاضي بتنكيس العقار تنكيساً شاملاً رغم مضي الميعاد المحدد وإعلان المالك والطاعن، بالقرار . وبعد أن أورد دفاع الطاعن بشأن بطلان القرار لعدم إعلانه به إعلاناً صحيحاً رد عليه بقوله : أنه ، بصدد إعلان القرار موضوع التهمة للمتهم فقد شهد محضر المحضر بأنه تم إعلان المتهم بالقرار باللصق على العقار وبلوحة الإعلانات بالقسم وتسليم صورة من القرار للسكان . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي حدثت في ظله الواقعة - والمُلغى بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٧٧ الذي أبى على الجريمة موضوع الطعن ووضع لها عقوبة أشد من العقوبة التي نص عليها القانون الملغى الواجب التطبيق - قد نصت على أنه : « تشكل في كل مدينة أو قرية بها مجلس محلي لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني المشار إليها في المادة ٣٠ وإصدار قرارات في شأنها . » . وتنص المادة ٣٠ على المباني والمنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها أو إذا كانت تحتاج إلى ترميم أو صيانة لتأمين سلامتها وللحفاظ عليها في حالة جيدة : كما تنص المادة ٣٣ « ويمثل قرار اللجنة بالطريق الإداري إلى ذوي الشأن من المالك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق وتماد صورة منه إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فإذا لم يتيسر إعلانهم بسبب غيبتهم غيبة منقطعة أو لعدم الاستدلال على محال إقامتهم أو لا متفاعهم عن تسليم الإعلان تلصق نسخة من القرار في مكان ظاهر من المنشأة وفي لوحة الإعلانات في مقر نقطة الشرطة الواقع في دائرتها المنشأة أو في مقر نقطة الناحية أو لوحة الإعلانات في مقر المجلس المحلي المختص بحسب الأحوال . وتتبع الطريقة ذاتها في إعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التي لم يستدل على ذوي الشأن فيها . » . وأعطت المادة ٣٤ ذوي الشأن المنصوص عليهم في المادة السابقة - حق الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم بالقرار ، وأوجبته المادة ٣٥ على ذوي الشأن تنفيذ قرار اللجنة عند ما يصبح نهائياً في المدة المحددة لتنفيذه ، لما كان ذلك وكان مفاد هذه النصوص أن - الأصل هو إعلان قرار اللجنة لذوي الشأن ، وإن اللصق على العقار وبلوحة الإعلانات في مقر الشرطة لا يكون إلا في حالة عدم تيسر إعلان ذوي الشأن بسبب غيبتهم أو لعدم الاستدلال على محال إقامتهم أو لامتناعهم عن تسليم الإعلان ، وكان ينبغي من مدونات الحكم المطعون فيه أن قرار اللجنة أعلن للطاعن بطريق اللصق على العقار وبلوحة الإعلانات بمقر الشرطة ، وكان من غير الجائز على ما هو مستفاد من نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السالف الإشارة إليه ، اللجوء لإعلان الطاعن بقرار اللجنة على النحو الذي تم به إلا عند عدم

تيسر اعلانه بسبب غيبته أو لعدم الاستدلال على محل اقامته أو لامتثانه عن تسليم الاعلان - وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه ، حتى يمكن الوقوف على مدى صحة اعلان الطاعن بالقرار - لما كان ما تقدم فان الحكم يكون قد شذبه عيب القصور الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار الباتها في الحكم مما يوجب نقضه والاحالة .

( المظن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٧ في جلسة ١٣٧٧/١٢/٤ ص ١٨ ص ١٠١١ )

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

٥٣٩ - قصور بيان حكم الإداة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص عند عدم استظهاره حقيقة تاريخ إقامة البناء وما قام به المتهم من إجراءات في الحدود التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء .

إذا كان للحكم لم يستظهر حقيقة التاريخ الذي أقيم فيه البناء وما قام به المتهم من إجراءات في الحدود التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء، فإن ذلك يصح به بالقصور في البيان مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

( الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ س ١١ ص ٥١٦ )

٥٤٠ - تنظيم - بناء - هدم - قانون سريانه من حيث الزمان .

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضي إعمالا للمادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلا عن الفرامة وقدرها ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم ، بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل الموائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما وإيقاف التنفيذ . وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ - في شأن تنظيم هدم المباني - والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه - قد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - سالف الذكر ، كما ألغى بمقتضى مادته السابعة العقوبات التي كانت تفرضها المادة السابعة من القانون الملغى فيما عدا عقوبة الفرامة . وبلا كان لمحكمة النقض وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الاصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالسادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضي به

من حرمان المطعون ضده من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما .  
( الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ن جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ من ١٤ ص ٢٧٨ ب )

#### ٥٤١ - قانون - عقوبة - مبانى - حكم .

اذ نص القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في المادة ٣٠ منه على أن مخالفة احكامه أو التراوات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش فضلا عن الحكم بتصحيح أو استكمال أو هدم الاعمال المخالفة وسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص - فإنه قد فرض عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلا عن الغرامة - عند اقامة البناء دون ترخيص، اما عقوبة الازالة أو التصحيح أو الاستكمال فقد رصدها لواقعة اقامة البناء على خلاف احكام القانون. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتفريم المطعون ضده مائة قرش والازالة عن اقامته بناء بدون ترخيص من التنظيم ، قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بالغاء عقوبة الازالة والزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقضى بها .  
( الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٢ ن جلسة ١٩٦٢/١١/٢٥ من ١٤ ص ٨٢٥ )

#### ٥٤٢ - مجارى عامة - صرف مياه المبانى - مسئولية .

مؤدى نصوص المواد ١ ، ٢ ، ١١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن صرف مياه المبانى والواد المتخلقة في المجارى العامة المعدل بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ ، وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنفيذ احكام ذلك القانون المعدل بالقرارين الوزاريين رقمي ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ و ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ - أنه اذا ما تقدم السالك أو نائبه الى الجهة المشرفة على شئون المجارى بطلب للترخيص له بتوصيل ملكه بالمجارى العامة وأرفق به كافة الخرائط المساحية والرسومات الهندسية وغيرها من المستندات التي يتطلبها القانون ، فإن هذه الجهة

تتولى ابتداء فحصه من النواحي الهندسية والفنية والصحية حتى إذا ما تحقق لديها مطابقته لأحكام القانون والقرارات المنفذة له اعتمدت الطلب والرسومات المرفقة به وأخطرت الطالب بالموافقة على البدء في تنفيذ الأعمال والإنشاءات المبينة بتلك الأوراق والمستندات وفي الحدود الواردة بها ، وأنه إذا ما أتم المالك التركيبات اللازمة تبين عليه أخطار الجبهة المختصة بذلك لتندب مندوبا عنها لمعاينتها والتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للرسم المتمد وأحكام القانون والقرارات المنفذة له ثم تقوم بنفسها - فيما لو ثبت لديها أن التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية في حالة مرضية ومطابقة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له - بعملية إيصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك على نفقة المالك .

( المضم رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١/١٦٦٥ س ١٦ ص ٢٩ )

#### ٥٤٣ - إزالة المباني - حكم - ما يشترط بيانه فيه .

يبين من نص المادتين الأولى والسابعة فقرة أولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ومن المقارنة بينهما وبين المادتين الخامسة والسابعة المقابلتين لهما في القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الذي حل محله القانون الأول ، كما يبين من المذكرتين الإيضاحيتين المصاحبتين لهذين القانونين أن المراد بالمبنى في خصوص تنظيم هدم المباني كل عقار مبنى يكون محلا للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه ، وأن المقصود بالهدم إزالته كلاً أو بعضاً على وجه يصير منه الجزء المهديم غير صالح للاستعمال فيما أعد له من ذلك - ولا كذلك أعمال الترميم - فإذا كان الحكم المظنون فيه لم يستظهر بدهاء ما إذا كان هناك مبنى بالمعنى الذي عناه القانون وما إذا كان المظنون ضده إزاله كله أو بعضه . مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما سار ألباتها به .

( المضم رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١/١٦٦٥ س ١٦ ص ٧٧١ )

#### ٥٤٤ - كشف المكلفات يعد قرينة على تمام البناء في تاريخ معين - مثال .

قول المحكمة بأن كشف المكلفات لم يحدد به تاريخ تمام البناء وإنه يحذر كل ثمانى سنوات لا يصلح سبباً للرد على دفاع المتهمين القائم على



أن المبنى أقيم بالحالة التي شوهد عليها وقت تحرير محضر الضبط قبلي سنة ١٩٦٠ بمعرفة مورثهم الذي توفي عام ١٩٥٥ وطلب نذب خير لتحقيق هذا الدفاع - بل على التقيض من ذلك فإنه يعد قرينة تعزره ويستوجب تحقيقه بالنظر الى ما قد يثبت من أن البناء قد تم تشييده بحالته المخالفة للقانون في ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . بشأن تنظيم المباني - الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي يمتنع القضاء بالإزالة أو تصحيح الاعمال المخالفة عملاً بحكم القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ .

( الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٨/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٢٤ )

٥٤٥ - الغرامة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني - طبيعتها : عقوبة جنائية بحث .

تنص المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني على أنه : « مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يعاقب مالك العقار عند مخالفته أحكام المادة الأولى من هذا القانون بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم . ويجوز بالإضافة الى الغرامة توقيع عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة . كما يعاقب المقاول الذي يقوم بالهدم بغرامة تعادل قيمة المبنى » . ويبين من هذا النص في صريح لفظه ومفهوم دلالتيه أن الغرامة المنصوص عليها في القانون جزاء أصلي معطوف على عقوبة ، وقد يضاف اليه الحبس . وهو عقوبة لا يتصور فيه معنى التمييز أو التاديب ، وهو مقرر لفعل يعتبر في القانون جريمة تنتظر فيها لمحاكم الجنائية دون غيرها بناء على طلب النيابة العامة وحدها دون تدخل من مصلحة التنظيم أو توقف على طلب منها ، مما يقتضي أن ينسخ عليها وصف العقوبة الجنائية البحث . ولا تغير نسبيتها من طبيعتها الأصلية كمعقوبة حسبما قصد اليه الشارع وينبئ عنه .

( الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٤ )

٥٤٦ - التقسيم - تعريفه ؟ الشروط اللازمة لاسباغ وصف التقسيم

على الأرض .

عرفت المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الاراضي المعدة للبناء - التقسيم بأنه : « كل تجزئة لقطعة ارض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع او للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » . ومؤدى نص هذه المادة انه يجب لاسباغ وصف التقسيم على الأرض أن تتوفر ثلاثة شروط هي : ( اولا ) تجزئة الأرض الى عدة قطع . ( ثانيا ) أن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة في هذه المادة وبغرض انشاء مبان عليها ( ثالثا ) أن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم .

( المزمع رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٧/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٠ )

٥٤٧ - العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ٦٠٥

لسنة ١٩٥٤ - وجوبية التنصيص عليها في الحكم رهن

بقيام موجبها فعلا وقت صدوره .

العقوبة التكميلية وإن ورد النص بها وجوبا في المادة الكامنة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤، إلا أن التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره، وإلا كان توقيعها عبثا لورود القضاء بها على غير محل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد سوغ سكوته عن القضاء بالازالة بأن البناء موضوع الجريمة الخاصة بعدم تنفيذ قرار الهدم قد أزيل فعلا عقب اختياره وهو ما لا تنازع فيه الطاعنة ، فإن التمس على الحكم باغفاله القضاء بالازالة يكون غير سديد .

( المزمع رقم ١٢٦ لسنة ٣٦ في جلسة ٢٨/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٧١ )

٥٤٨ - علم جواز اصدار قرارات او احكام بازالة او بهدم او بتصحيح الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام القوانين ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وذلك من تاريخ نفاذها حتى العمل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ .

مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦، في شأن الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الاراضي للمعدة للبناء وتنظيم وتوجيه اعمال البناء والهدم انه لا يجوز اصدار قرارات او احكام بازالة او بهدم او بتصحيح الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام القوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي المعدة للبناء ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ورقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ورقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه اعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك من تاريخ نفاذها حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور .

( المطن رقم ١٢٤٨ لسنة ٣٦ في جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٢٣٧ )

#### ٥٤٩ - الالتزام بالحصول على ترخيص بالبناء - نفاذه .

جاد نص المادة الاولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني عاما وليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالحصول على الترخيص على الابنية التي تقام على الاراضي المقسمة طبقا لاحكام القانون دون غيرها ، بل ان الترخيص يصرف - كما نصت المادة الثالثة من القانون سالف الذكر : - متى ثبت ان مشروع البناء او الاعمال المطلوب اقامتها او توسيعها او تعديلها هو تدعيمها مطابقة للشروط والاضاع المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له . ومن ثم فان تعدد الحصول على ترخيص بناء لاقامته على ارض غير مقسمة بالمخالفة لاحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لا يعطى من ثبته اقامته بغير ترخيص وفقا لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ .

( المطن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٧ في جلسة ١٠/١/١٩٦٧ من ١٨ ص ٥١٢ )

#### ٥٥٠ - اقامة بناء او تعديله او ترميمه بالمخالفة لاحكام القانون .

بيّن من نصوص المادة الاولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم

وتوجيه أعمال البناء في صريح لفظهما وواضح دلالتهما ، كما يبين من استقراء نصوص القانونين كليهما ومن مطالعة مذكرتيهما الإيضاحيتين أن الجسام بينهما من حيث الموضوع الذي ينطبق عليه هو إقامة بنسأة أو إمديله أو ترميمه ، فكل من هذه الأعمال تخضع لهما معا إذا كانت قيمتها تزيد على ألف جنيه . فيشترط أن يحصل صاحب الشأن على موافقة اللجنة المشار إليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بالإضافة إلى الترخيص الذي أوجبه في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أما غير ذلك من الأعمال التي تتناول المباني فلا يسرى عليها سوى الترخيص أو الاخطار الواجب في القانون الآخر وحده بالغة ما بلغت قيمة هذه الأعمال .

( الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ ص ١٨ ص ٦٦١ )

#### ٥٥١ - تتابع العمال الجريمة الواحدة - سريان القانون في الزمان .

أن كل عمل من الأعمال المتعلقة بالبناء - أي ما كان نوعه - إنما هو موقوف بطبيعته وإن كان يقبل الاستداد ، إلا أن الجريمة التي ترد عليه وقتية . وإذا كان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ليس له أثر رجعي رجوعاً إلى حكم الأصل المقرر في الدستور من أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة. لصنود القانون الذي ينص عليه ، وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد أوردت هذا الحكم صراحة ، ومن ثم فإن تتابع العمليات المنعقدة على المبنى الواحد - أي كانت - لا يجعلها خاضعة لحكم القانون الذي يؤتمرها فيما تم منها قبل نفاذه . ولما كان الطاعن قد أقام دفاعه على أن المبنى الذي أقامه قد تم بناؤه قبل نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وأن البياض والتشطيب هما اللذان وقعا في طله ، وعلى الرغم من أن محرر المحضر قد شهد في جلسة المحاكمة بأنه لا يعرف تاريخ إقامة المبنى ، وطلب الرجوع في هذا التحديد إلى قسم المحضر في المديرية ، وقدم الطاعن مستندات تدعم دفاعه ، وطلب تعيين خبير لتحقيقه ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يبد منه تقطن إلى المعاني القانونية المتقدمة ، فلم يقسط هذا الدفاع حقه ، بل أطرحه جملة ، ولم يحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أو يرد عليه بما ينكيه وأسس قضائه على ما ورد في محضر الضبط وهو ما لا يصلح في تنقيده ، فإنه يكون قاصر البيان معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ ص ١٨ ص ٦٦١ )

٥٥٢ - لا اثم على فعل من تقصر موارده فتطيل مدة اقامته للبناء -  
دون تعاقب على القانون - بحيث لا تزيد قيمة ما يتم منها في  
السنة على الف جنيه .

المستفاد من حظر المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤  
منح تراخيص للبناء او التعديل او الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على  
الف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة ومما تجرى عليه الدولة في تحديد  
فيه ما يصرح باقامته من ابنية عاما بعد عام فزيادة تلك القيمة تارة  
وتنقصها تارة اخرى وفقا لاحتياجات المشروعات الانتاجية من مواد البناء  
- ان المشرع لا يؤثم فعل من تقصر موارده فتطيل مدة اقامته للمبنى دون  
تحايل على القانون ، بحيث لا تزيد قيمة ما يتم منها في السنة الواحدة على  
الف جنيه ، ومن ثم فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه حقق واقعة  
الدعوى فخلص الى ان قيمة البناء الذي اقامه المتهم منذ صدور رخصة  
البناء من الجهة القائمة على اعمال التنظيم في ٢٢/٣/١٩٦٥ حتى تاريخ  
معاينة الابنية في سنة ١٩٦٧ لم تبلغ الف جنيه ، فانه وقد انتهى على الرغم  
من ذلك الى ادانته يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .  
( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١ س ١٩ من ٦٩٢ )

٥٥٣ - نطاق المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن  
تنظيم وتوجيه اعمال البناء .

يبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم  
وتوجيه اعمال البناء ان المشرع قد قصد باصداره الاشراف على نشاط  
اعمال التشييد والبناء في الميادين ومراقبة استعمال المواد المحلية والمستوردة  
بما يتفق مع الصالح العام وما تتخذه الحكومة في سبيل تصنيع البلاد وتوجيه  
الاستثمارات الى المشروعات الانتاجية ، وان القانون قد رأى عدم التعرض  
للمباني والمنشآت او التعديلات او الترميمات التي لا تزيد عن الف جنيه  
نظرا لقللة استخدام مثل هذه الاعمال ل مواد البناء الاساسية ذات الاهمية في  
مشروعات النهضة الانتاجية كمنها انها تمس عددا كبيرا من الافراد ذوي  
الدخل المحدود الذين تسعى الحكومة جاهدة في تحسين مستوى معيشتهم  
ورفع قدرتهم الانتاجية .

( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١ س ١٩ من ٦٩٢ )

### ٥٥٤ - شروط الحصول على طالب الترخيص بإقامة بناء .

المستفاد من نصوص الملواد الاولى والثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرارين ٣٩٥ لسنة ١٩٦٣ و ١١٠٢ لسنة ١٩٦٤ انه يجب على طالب الترخيص بإقامة بناء لكي يحصل عليه أو لكي يعتبر طلبه مقبولا بعد انقضاء الاجل الذي حدده القانون أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقا به المستندات والرسومات التي بينها المادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق المنو عنه آنفا ، وذلك حتى يتسنى للسلطة المختصة بشئون التنظيم ان تجري ما تراه من تعديل أو تصحيح في الرسوم المقدمة اليها لكي تطابق بينها وبين احكام القانون ولللائحة التنفيذية فتحقق بذلك ما يهدف اليه المشرع من كفالة الصحة العامة والنظام . ولما كان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه في تفسير المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ من أن مجرد تقديم طلب الحصول على الترخيص للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وانقضاء اكثر من اربعين يوما على تقديمه دون رد على المطلب كافي وحده لاعتبار الطلب مقبولا ، هو تفسير بعيد عن مراد الشارع ، ذلك بان هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب الحصول على الترخيص وفقا لاحكامها وهي توجب لاعتبار الطلب حقيقيا بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والاوضاع المقررة في القانون ولائحته التنفيذية وأن يرفق به المستندات التي بينها اللائحة وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب الترخيص بعد انقضاء اربعين يوما على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب .

( الملن رقم ١١٧١ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/١٢/١ ص ٢٠ من ١٣٥٠ )

### ٥٥٥ - المراد بالمبنى والمقصود من الهمم في خصوص تنظيم وهندم المباني .

المراد بالمبنى في خصوص تنظيم وهندم المباني كل عمار مبنى يكون محلا للانتفاع والاستغلال أيما كان نوعه والمقصود بالهمم ازالته كله أو بعضه على وجه يصير الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعده له . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بداعة ما اذا كان هناك مبنى بالمعنى الذي عناه القانون بالدور الثاني وما اذا كان الطابع ازاله كله أو بعضه ، وكان هدم اسوار وبعض الحوائط لا يتحقق به هذا المعنى ، فانه يكون معيبا بالانحلال بحسب

الدفاع والقصور في البيان مما يجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فيه بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن وللتهم الاول الذي لم يقرر بالاطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

( العلم رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٠ م ٢١ من ١٢٨ )

٥٥٦ - جريمة اقامة بناء تزيد قيمته على ألف جنيه دون الحصول على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم - من بين أركانها قيمة البناء - مثال لاخلال بدفاع جوهرى وقصور في التسبيب .

من المقرر طبقاً للمادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ ؛ تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار البتات في الحكم . ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء تنص على عقاب من يقيم بناء تزيد تكاليفه على ألف جنيه دون الحصول على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم بغرامة تعادل تكاليف البناء ، فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستثنائية ان المدافع عن الطاعن طلب ندم خبير لمaine البناء وتقدير القيمة الحقيقية لتكاليفه ، كما يبين من مطالعة الحكمين الابتدائي والاستئنائي أن كلاهما أقام خلا من بيان مؤدى الدليل الذي عول عليه في أن قيمة البناء هي بالقيمة الحقيقية حكم به ؛ على الرغم من أن هذه القيمة هي ركن من أركان الجريمة . ثم فإنه كان على المحكمة أن تجيب الطاعن الى طلب تعيين خبير حتى تعقب على حقيقة الامر في شأن تكاليف البناء تحقيقاً لهذا الدفاع الجوهرى في خصوصية هذه الدعوى ، أو ترد عليه بما يفنده ، اما وهى لم تعمل ففقدت حكمها مشوباً بالاخلال بحق الدفاع وللقصور مما يعيبه .

( العلم رقم ٦٧٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧١ م ٢٢ من ٧٣٠ )

### ٥٥٧ - ماهية الوقت الذي يجب أن تبت فيه جهة الإدارة في طلب الترخيص بالبناء .

انه وإن كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على وجوب أن تبت الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في طلب الترخيص بالبناء خلال مدة أقصاها اربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب وأن الترخيص يعتبر منوحا إذا لم يصدر خلال هذه المدة ، إلا أن ذلك مشروط بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء من أن يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص للبناء تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم وقد خلا هذا القانون الأخير من النص على اعتبار موافقة هذه اللجنة ممنوحة إذا لم تصدر خلال مدة معينة .

( المجلد رقم ١٥١١ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧٢/٢/٦ من ٢٣ إلى ٢٤ )

### ٥٥٨ - قفساء الحكم في منطوقه بفراغة هي قيمة المبنى في جريئة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الفراغة المقضي بها - اغفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الفراغة - قصور يعيبه - غلة ذلك .

إذا كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه إذا دان الطاعنة بتهمة إقامة بناء بدون ترخيص وإقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه بدون موافقة اللجنة قد قضى بتفريغها ٥٠٠ قرش وضعف رسوم الترخيص عن التهمة الأولى وقيمة المبنى عن التهمة الثانية ، وكان الحكم لم يبين قيمة الفراغة المقضي بها عن التهمة الثانية أو يبين في مدوناته قيمة ذلك المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الفراغة التي نص عليها القانون فإنه يكون قد شابته قصور في بيان عقوبة الفراغة المقضي بها عن التهمة الثانية لأنه يشترط أن يكون الحكم منبئا بدياته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .

( المجلد رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ من ٢٣ إلى ٢٤ )



٥٥٩ - اختلاف أركان جرمي إقامة بناء بغير ترخيص - وإقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها كل من الأخرى - وجهة الفعل المادى المكون للجريمتين وهو إقامة البناء في كل من الجريمتين مع تباين الصور بتنوع وجه المخالفة للقانون .

تقوم كل من جرمي إقامة بناء بغير ترخيص وإقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص . فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الاوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون . مما كان يتعين معه على المحكمة المطعون على حكمها ، وقد طعنتم النيابة بالاستئناف على الحكم الابتدائي لخطأ في تطبيق القانون ان تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها . واوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا سليما وأن تضيف الى الوصف المسند الى المتهم - وهو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها - تهمة إقامة البناء بغير ترخيص .

( الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١١٧٢/١١/٥ س ٢٢ ص ١١٢٩ )

٥٦٠ - إقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامته على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص جميعها جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة - العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الإصدية . أعداها من جرائم مرتبطة . دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم .

إذا كانت التهم الثلاث المسندة الى المظنون ضده وإقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامة ذلك البناء على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص ( مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وكان الأصل ان العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الإصدية لها أعداها من جرائم مرتبطة اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الا أن هذا الجواب لا يمتد الى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم ، وكانت الوقائع حسبما أوردتها الحكم للمظنون فيه تؤلف في

حق الطعون ضده اقامة البناء بشرى ترخيص - موضوع التهمة الثالثة ( والتي براه منها الحكم للطعون فيه ) فان الحكم يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء ما قضي به من براءة الطعون ضده من التهمة الثالثة وبإلزامه بسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة الى العقوبتين المقرري بهما .  
( الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٢٧٧ )

٥٦١ - الاصل ان من يشترك في أعمال البناء والهدم لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصي - مؤدى ذلك - ان صاحب البناء لا يسأل عن الاضرار الناتجة من تلك الاعمال الا اذا كانت جارية تحت اشرافه الخاص - قيام مقاول مختص بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته مؤداه أنه الذى يسأل عن نتائج خطئه فيه « مثال لتسبب غير معيب » .

الاصل ان من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصي فصاحب البناء لا يعتبر مسؤولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من الاضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص ، فإذا عهد به كله او بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه . لما كان ذلك ، وكان الحكم للطعون فيه قد أثبت بالادلة السائدة التى اوردتها أن أعمال الترميمات في العقار محل الحادث كانت تجرى تحت اشراف وملاحظة المهندس المحكوم عليه وانتهى الى مساهلته وحده دون باقى الطعون ضدهم ( ملاك العقار ) وقضى برفض الدعوى المدنية قبلهم تبعا لانتفاء مسؤوليتهم فانه يكون قد احصاها صحيح القانون .

( الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٠٠٢ ق جلسة ٢/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٠ )

٥٦٢ - بناء - هدم - الدفع بسلامة البناء المصادد قرار بازالته - دفاع جوهرى - على المحكمة تحقيقه او الرد عليه باسباب سائلة .

وحيث ان البين من مطالعة محضر جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ أمام محكمة اول درجة ان الطاعن طلب نذب خير لتحقيق دفاعه بشأن سلامة إحدى العظائر وعدم استحقاقها الهدم كما كرر ذات الطلب أمام محكمة

لانى دجنة بجلسته ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٤ بعد أن شهدت محبرة محضر الضبط أنها عاينت حطيرتين فقط من حظائر الطاعن الثلاثة ووجدتهما آيلتين للسقوط ويتعين إزالتهما وأن اللجنة قررت إزالة الحظائر الثلاثة إلا أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه دون أن تجيب الطاعن الى ما طلبه أو ترد على دفاعه - لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن يمد - في صورة هبذه الدعوى - دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الراى فيها فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدى الى اطراحه أما وهى لم تفعل مكتفية في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه والذي قضي بإدانة الطاعن فإنه يكون مشموبا بما يعيبه .

( الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٢/٧ س ٢٨ ص ٢٢٢ )

### ٥٦٣ - بناء وعدم - قرارات ادارية - توجيهات - قيمتها .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قدم حافظة انطوت على مستندات من بينها كتاب موجه اليه من مدير منطقة حي غرب القاهرة يخطره فيه بورود خطاب مؤثر عليه من السيد وكيل الوزارة للشئون الهندسية يفيد توجيهات المحافظ بالتصريح له بتمكينه من تشطيب العمارة موضوع الدعوى وبأنه أرسلت اشارة الى قسم قصر النيل بتمكينه من ذلك تنفيذا لتعليمات المحافظ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أسس قضاءه بالبراءة على ما استخلصه من هذا الكتاب بصدر قرار من محافظ القاهرة باعفاء المطعون ضده من احكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عملا بالتفويض الصادر له بمقتضى قرار وزير الاسكان رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٢ والذي خوله فيه حقه المنصوص عليه في المادة الثامنة من ذلك القانون في اصدار قرار باعفاء ابنيه بذاتها من تطبيق احكام القانون والقرارات المنقذة له وباعتبار أن هذا القرار وإن كان لاحقا على تاريخ الواقعة الا أنه رفع التاليم عن الافعال المسندة للمطعون ضده مما يعد اصلاح له وفقا للمفكرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وكان ما انتهى اليه الحكم في هذا غير سديد ، ذلك أن عبارات الكتاب سالف البيان لا تؤدى الى ما خلص اليه من صدور قرار محافظ القاهرة باعفاء البناء محل الدعوى من الاشتراطات المنصوص عليها في القانون ، وكل ما تضمنه هو صدور مجرد توجيهات وتعليمات من المحافظ بالتمكين من انهاء الاعمال به . لما كان ذلك، وكانت المادة الثامنة عشر من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الجبانى وقرار وزير الاسكان رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصا على أن يصدر

القرار بالاعفاء بناء على اقتراح المجلس التنفيذي أو المحلى المختص وفقاً لما يقرره المجلس في كل حالة على حدة من قيود وضمانات وأوضاع وشروط يرى وجوب توافرها ، وكان كتاب محافظة القاهرة قد خلا مما ينبىء عن صدور القرار بعدم استكمال تلك الاجراءات ومن ثم فهو لا يعد بحال قرار تشريعى واجب التطبيق حتى يمكن القول بأنه أصحح للمعاملون ضده . متى كان ذلك فان الحكم اذ قضي بنفي ذلك يكون قد شابته فساد في الاستدلال أدى به الى خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه ، واذ كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فانه يتعين ان يكون النقص مقرونا بالاحالة .

( المطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ من ٢٢٠ )

٥٦٤ - مسئولية - تقصير المالك في موالاة صيانة ملكه وترميمه - خطأ .

من المقرر ان المالك مطالب بتمهيد ملكه ومولاته باعمال الصيانة والترميم فإذا هو قصر في ذلك كان مسؤولاً عن الضرر الذى يصيب الغير عن هذا التقصير ، وهو مالم يخطئه الحكم في تقريره - بما أثبتته في حق الطاعن من انه قد أصحح في التزامه بمداومة صيانة منزله القديم من وقت لآخر مع حاجته الى التنكيس الشامل وقت الحادث ، ومن انه لا يدرا عنه التزامه هذا سبق قيامه باجراء تنكيس من قبل .

( المطن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ من ٢٨ من ١٧٦ )

٥٦٥ - بناء - قانون أصحح - تطبيقه .

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطنون فيه قد دان الطاعن عن جريمة اتمام تنفيذ تلك الاعمال التى تزيد قيمتها عن ألف جنيه دون الحصول على موافقة لجنة توجيه اعمال البناء وعاقبه عنها بتقريمه ١٧٨٠ ج وهو ما كان ينطبق على المادتين ١ و ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ، وكان هذا القانون قد ألغى بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذى صدر بعد الحكم المطنون فيه وقد نصت المادتان الاولى والثانية منه على تأثيم اعمال البناء أو التعديل أو الترميم التى تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه في المبنى الواحد وفي السنة الواحدة اذ ما اجريت دون موافقة اللجنة المشار اليها في هذا القانون ، فان واقعة اقامة بناء أو تسميدله أو ترحيمه تزيد

تكاليفه على ألف جنيه أصبحت غير مؤلفة ما دامت التكاليف لا تزيد على خمسة آلاف جنيه وهو الحد المقرر في القانون الجديد سالف الذكر السّدى بمدّ بهذه المثابة أصحّح للطاعن .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ في جلسة ١٤/١١/١٩٧٧ س ٢٨ س ٩٥٨ )

#### ٥٦٦ - شروط اعطاء تراخيص البناء - قانون - تطبيقه في الزمان .

أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني - والذي حصلت الواقعة محل الاتهام في ظله - وإن كانت قد نصت على وجوب أن تبت الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في طلب الترخيص بالبناء خلال مدة أقصاها اربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب وأن الترخيص يعتبر ممنوحا إذا لم يصدر خلال هذه المدة ؛ إلا أن ذلك مشروط بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء من أنه يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص للبناء تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم وقد خلا هذا القانون الأخير من النص على اعتبار موافقة هذه اللجنة ممنوحا إذا لم تصدر خلال مدة معينة . هذا ومن ناحية أخرى فقد صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ( في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ) ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به من تاريخ نشره - قبل صدور الحكم المطعون فيه - ونص المادة الخامسة والثلاثين منه على إلغاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما كما نص في الفقرة الأولى أن مادته الأولى على أنه : فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام ، يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو القرى أو خارجها إقامة أي مبنى أو تعديل مبنئ قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تقدم إليها قرار من وزير الإسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع الخاص ، ورددت المادة الثانية من هذا القانون ما كانت تشترطه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فنصت على أنه تصدر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لاحكام هذا القانون ولا يجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها الكلية على خمسة آلاف جنيه في السنة إلا بعد موافقة اللجنة المذكورة .

ولما كان مؤدى ذلك جميعه ان اعمال انشاء او تعديل او ترميم المباني التي لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة أصبحت الفعالا غير مؤلفة ويسرى هذا الحكم عند تعدد الاعمال في المبنى الواحد متى كاثت القيمة الكلية لهذه الاعمال لا تتجاوز خمسة آلاف ، جنيه في السنة الواحدة طبقا للفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . واذ كان مناط تطبيق هذه الأحكام في حق الطاعن يقتضي استظهار قيمة اعمال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها من واقع الادلة المطروحة في الدعوى .

( الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/١٢/٢٥ س ٢٩ ص ١٧٠ )

#### ٥٦٧ - تسبیب احكام الادانة - ما يشترط بيانه في الحكم .

لما كان الحكم المطعون فيه مسوآ فيما اعتنقه من اسباب الحكم الابتدائي او ما اضاف اليها من اسباب أخرى - قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشمئل المحضر الهنسي الذي عول عليه في قضائه بادانة الطاعن بما يفصح عن ماهية اعمال البناء المخالفة وكيفية اجرائها لتقدير قيمتها وهل ظلت خاضعة لاحكام القانونين رقمي ٤٥ لسنة ١٩٦٢، و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ أم انها خرجت من الحالات التي ظلت مؤلفة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، وكان الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والادلة التي استند اليها وبيان مؤداها بياناً كافياً يفضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التي يقوم عليها قضائه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى - فانه يكون مشوباً بالتصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن .

( الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/١٢/٢٥ س ٢٩ ص ١٧٠ )

## تبديد

الفصل الاول - اركان الجريمة

الفرع الاول - حصول اختلاس او تبديد

الفرع الثاني - المال موضوع التبديد

الفرع الثالث - التسليم بملتنفي عقد من عقود الامانة

الفرع الرابع - الضرر

الفرع الخامس - التصد الجنائي

الفصل الثاني - تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة وتحريك الدعوى فيها

الفصل الثالث - اثبات الجريمة

الفصل الرابع - سقوط الدعوى العمومية فيها

الفصل الخامس - تسبيب الاحكام

الفصل السادس - مسائل متنوعة





## الفصل الاول

### أركان الجريمة

#### الفرع الاول

#### حصول اختلاس أو تهديد

٥٦٨ - تحقق ركن الاختلاس بتسليم أوكيل الشيء الذي في عهده للغير لبيعه .

إذا سلم الوكيل بالاجرة بالشيء الذي في عهده للغير لبيعه وشراء شيء آخر بثمنه فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس .

( طم. رقم ١٢٨٥ سنة ٥ ق جلسة ١٩٢٥/٥ )

٥٦٩ - تحقق الاختلاس بامتناع المتهم عن رد المبلغ الذي تعهد برده على القساط بعد تصفية الحساب بينه وبين المجنى عليه .

انه وإن صح انه لا يترتب على مجرد الامتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الاختلاس متى كان سبب الامتناع راجعاً الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فمحل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقي مطلوب تصفيته توطئاً لألأبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة . اما اذا كان الثابت أن الحساب بين المتهم وبين المجنى عليه قد صفي بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد برده على القساط ، فامتناع المتهم عن الرد يعتبر اختلاسا .

( طم. رقم ١٠٠٢ سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٢/٢٨ )

٥٧٠ - تحقق الجريمة متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كلمة ولو لم يخرج المال بالفعل من حيازة الامين .

ان جريمة خيانة الامانة تتحقق بكل فعل يدل على ان الامين اعتبر المال الذي اؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الامين بناء على التصرف الذي اوقعه

فامين شونة بنك التسليف الزراعى وخفيه اذا باعا شيئا من الارض المودع بالشونة لحساب وزارة الزراعة الى شخص وتسلما منه بعض الثمن واحضرا عربة لنقله و ضبط الارض قبل اتمام نقله من الشونه . فان جريمة خيانة الامانة تكون متحققة بالنسبة اليهما . وهذه الفعلة تتوافر فيها ايضا . اذ كان جريمة النصب بنصرف المتهمين بالبيع في مال غير مملوك لهما ولا لهما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشتري الحسنة النية على الشئ . فان التصرف على هذا النحو تتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقرن بطرق احتيالية .

( طعن رقم ٤٩ سنة ١٥ ق جلسة ١٩/٢/١٩٢٥ )

٥٧١ - تحقيق الجريمة متى غير العاثر حيازته الناقصة الى حيازة كاملة ولو لم يفرج المال بالفعل من حيازة الأمين .

الاختلاس يتم متى اضاف المختلس الى ملكه الشيء الذى سلم اليه وتصرف فيه على اعتبار انه مملوك له . ولا يمنع من تحقق جريمة الاختلاس ان يكون بعض الشيء المختلس قد ضبط في الشارع قبل الوصول به الى منزل المتهم .

( طعن رقم ٩١٢ سنة ١٦ ق جلسة ٤/٢٩/١٩٢٦ )

٥٧٢ - متى يتم الاختلاس في جريمة التبيد ؟ اذا غير العاثر حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .

ان الاختلاس في جريمة خيانة الامانة يتم متى غير العاثر حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .

( الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١/٥/١٩٥٦ م ٧ م ٦٥٤ )

٥٧٣ - للمحكمة ان تستدل على حصول التبيد من اى عنصر من عناصر الدعوى .

لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالب برد

الامانة للدعى بتبديدها ، اذ للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها وفي ان تستدل على حصول التبديد من اى عنصر من عناصر الدعوى .  
( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٢٧٢ )

٥٧٤ - عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في اداء اعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها - المادة ٥٢٠ مدني -  
ان ذلك : توافر جريمة خيانة الامانة عند اختلاس احد الشركاء ما تسلمه من مال لاداء عمل في مصلحة الشركة .

يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في اداء اعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدني ، وبناء عليه فالشريك في شركة خاصة الذي يسلم اليه مال بصفته هذه لاداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات .  
( الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ٧١١ )  
( الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ من ١١ ص ٧٦٤ )

#### ٥٧٥ - جريمة التبديد - أركانها .

تتحقق جريمة التبديد بحصول العيب بملكية الشيء المسلم الى الجاني بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت باجر أو مجاناً .  
( الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٠ من ١٢ ص ٦٩ )

٥٧٦ - جريمة اختلاس اشياء محجوزة - ادانة في الاستئناف - علم تمحيص محكمة الاستئناف اسباب حكم محكمة اول درجة - قصور في التبرير .

اذا كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه - حين دان المتهم بجريمة اختلاس الاشياء المحجوزة والتي بذلك حكم البراءة الصادرة من محكمة

اول درجة - قد اقتصر على مجرد القول بأن السداد اللاحق لا ينفي القصد الجنائي في الجريمة ، دون ان يرد على ما أورده الحكم المستأنف في خصوص نزول الجهة الحاجزة عن الحجز ، ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما اذا كان سابقا على اليوم المحدد للبيع او لاحقا له ، فان خلوه من استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التي اقيم عليها حكم البراءة سالف الذكر انما يصممه بالقصور والعموض اللذين لا تستطيع ممها محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يمييه بما يبطله ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩ من ١٢ ص ٢٢ )

٥٧٧ - اختلاس الاشياء المحجوزة - لا يشترط لتوفره ان ييدها الحارس - يكتفي ان يمتنع عن تقديمها يوم البيع او الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ ، اضرارا بالدائن الحاجز .

لم يشترط القانون في اختلاس الاعبياء المحجوزة ان ييدها الحارس ، بل يكفي ان يمتنع عن تقديمها يوم البيع او الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالدائن الحاجز . فاذا كان الحكم المعلوم فيه قد دان الطاعن بجريمة اختلاس اشياء محجوزة استنادا الى ما خلص له من انه لم يقدم تلك الاشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

( الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ من ١٣ ص ٨٠٢ )

٥٧٨ - جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها - لا يؤثر في قيامها السداد اللاحق لوقوعها .

من المقرر ان السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ من ١٥ ص ٢٢١ )

٥٧٩ - جريمة تبديد المحجوزات - متى تتحقق .

جريمة تبديد المحجوزات لا تتحقق الا باختلاس المحجوزات ، او

بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش ،  
 أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .  
 ( المظن رقم ١١٦٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢٢/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ١٦٦ )

#### ٥٨٠ - ما يكفي لاثبات جريمة اختلاس المحجوزات .

من المقرر انه لا يشترط في اثبات جريمة اختلاس المحجوزات ان يعثر  
 المحضر او المصارف محضراً يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها  
 بل يكفي ان تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل او قرينة تقدم اليها .  
 ( المظن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٣٢٩ )

#### ٥٨١ - جريمة التبيد - مجرد التأخر في الوفاء - غير كاف لقيامها - وجوب القتران ذلك بالتصرف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراراً بصاحبه .

لا يكفي في جريمة التبيد مجرد التأخر في الوفاء بل يتعين ان يقتصر  
 ذلك بالتصرف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه  
 اضراراً بصاحبه وهو ما قصد الحكم عن استجلازه ومن لم يكون معيها  
 بالقصور .

( المظن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٥ م ١٦ م ٩٤٥ )

#### ٥٨٢ - جريمة تبديد المحجوزات - وقوعها من الحارس ، متى قصد اخفاء المنقولات المحجوزة عن اصحاب الحقوق فيها .

من المقرر قانوناً ان جريمة تبديد المحجوزات تقع من الحارس متى قصد  
 اخفاء المنقولات المحجوزة عن اصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز  
 والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات اذا حكم له بأحقيتها .

( المظن رقم ٨٨٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ م ١٧ م ٨١٢ )

٥٨٣ - خطأ الحكم في تحديد المبالغ المبددة - لا اثر له في ثبوت الجريمة ، ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين .

خطأ الحكم المعلوم فيه في تحديد المبالغ المبددة لا اثر له في ثبوت جريمة خيانة الامانة ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين .  
( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ص ١٦١ )

٥٨٤ - جريمة خيانة الامانة - اركانها .

تقع جريمة خيانة الامانة على كل مان منقول ايا كان نوعه وقيمته قل او كثر .  
( الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ص ٢٦١ )

٥٨٥ - تمام الاختلاس في جريمة خيانة الامانة بتغيير الحيازة الناقصة الى حيازة كاملة .

يتم الاختلاس في جريمة خيانة الامانة متى غير الحائر حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .  
( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ في جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ س ١٩ ص ٣٢٤ )

٥٨٦ - قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات - لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الامانة .

من المقرر انه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الامانة قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات لانه ملزم اصلا بردها بيمينها .  
( الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦٦ )

٥٨٧ - جريمة خيانة الامانة - تحققها بكل فعل يدل على ان الامين  
اعتبر المال الذي اؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف  
المالك .

تتحقق جريمة خيانة الامانة بكل فعل يدل على ان الامين اعتبر المال  
الذي اؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك .  
( المضم رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٦١٦ )

٥٨٨ - عدم تطلب القانون لقيام جريمة التبديد - حصول المطالبة  
برد الامانة المسمى بتبديدها .

لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الامانة  
المسمى بتبديدها .  
( المضم رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٦١٦ )

٥٨٩ - جريمة خيانة الامانة - اركانها .

متى كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه  
ان جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصا يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا  
على ان يحصل على مائة وخمسين جنيها كل عشرين يوما وقد عهد الى المتهم  
( المظنون ضده ) بامانة صندوقها ، الا انه لم يقم بسداد ما يستحقه احد  
الاعضاء عند حلول ميعاده ، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة  
على قيام علاقة وكالة بالاجراء بين اعضاء الجمعية وبين المظنون ضده يقوم  
بواجبها بالتحصيل والتوزيع ، هذا فضلا عن انه يعتبر بهذه المثابة مودعا  
لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من  
اعضاء الجمعية ، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضي ببراءته  
تأسيسا على ان المال لم يسلم اليه بقتضي عقد من عقود الامانة ، يكون قد  
اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .  
( المضم رقم ٢٣١٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦٦٩/١٢/٢٢ ص ٢٠ ص ١٤٤١ )

٥٩٠ - وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجج قطعية الثبوت  
تفيد الجزم واليقين - مثال في جريمة تهديد .

يجب ألا يبنى الحكم الصادر بالإدانة إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد  
الجزم واليقين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على عدم صحة  
إيصال الأمانة وتزويره على المتهم من عجز المدعى المدني الطاعن عن بيان  
مصدر النقود الذهبية موضوع الإيصال المذكور وعدم مبادرته بإبلاغ الشرطة  
والنيابة بحصول الاختلاس وعدم تبليغه ما يدعى المتهم وولديها إلى إقرار  
الجريمة بعد أن كانت تربطه بهم علاقات طيبة وكانت لهم أياد بيضاء عليه  
في تربيقه وتنشئته وترسيخ قدمه في ميدان الأعمال ، ومن عدم تصور أن  
تقبل التهمة وإنها الوديمة مع ما قد يترتب عليها من مسئولية ضياعها أو  
سرققتها ، وكانت هذه القرائن جميعها لا تصاح بذاتها أساساً تؤدي إلى  
النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإنه يكون استدلالاً فاسداً وتديلاً غير  
سائغ لانسائه الماديات الثابتة في الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما يعبه  
ويوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ م ٢١ من ٦٨٢ )

٥٩١ - جريمة تهديد الأشياء المحجوز عليها - أركانها ؟ مثال لتسبیب  
غير معيب على توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة .

من المقرر أن جريمة تهديد الأشياء المحجوز عليها تتمتع باختلاس  
المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع  
بمحل الحجز ، أو عدم الإرشاد عنها بنية الفسخ أي بقصد الاعتداء على أوامر  
السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز . ولما كان يبين من مطالعة  
المفردات أن أمر الضم قد أوجب إيداع نانج القطن المحجوز عليه بمرکز  
التسويق التعاوني حتى ينتهي النزاع بين طرفي الخصومة ، فإن الطاعن  
بإيداعه إياه لحساب نفسه يكون قد تصرف فيه تصرف المالك بخصم نفسه  
من الدين المستحق عليه وأخل بأمر الضم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه  
عندما استدل بهذا الإخلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن يكون  
استدلاله كافياً ومائلاً .

( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٦/٥/١٩٧١ م ٢٢ من ٠٦ )



٥٩٢ - تحرير محضر الواقعة تبديد الاشياء المحجوز عليها يوم حصولها - غير لازم - اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها - كفايته - مثال .

لا يشترط في البات جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها ان يحرر مندوب المحجز محضرا . يثبت فيه واقعة التبديد يوم حصولها بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم ان تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها . فتمت اثبتت على المتهم مقارنته جريمة التبديد وذكرت الادلة التي استخلصت منها ذلك وكانت ادلة مائفة تؤدي الى ما انتهت اليه ، كما هو الشأن في الدعوى الماثلة ، فان عدم تحرير محضر بالتبديد لا يجدى الطاعن ولا يقدح في سلامة الحكم .

( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ من ٢٢ من ٧٦١ )

٥٩٣ - جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها - اركانها .

من المقرر قانونا ان جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الاشياء ممن هي في عهده الى الكلف بييمها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .

( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ من ٢٢ من ٧٦١ )

٥٩٤ - تبديد الحارس للاشياء المحجوزة لا يشترط - يكفى الامتناع عن تقديمه او الارشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالمائن الحاجز .

لما كان القانون لا يشترط في اخلاص الاشياء المحجوزة ان يبدوا الحارس بل يكفي ان يمتنع عن تقديمها يوم البيع او الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالمائن الحاجز فان الحكم المطعون فيه اذ خلاص الى ان الطاعن لم يقدم الاشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ يكون قد خالف القانون .

( الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١/٤ من ٢٣ من ٨٧٩ )

٥٩٥ - المادتان ٣ ، ٩ إجراءات - جريمة التهديد ليست في عداد الجرائم المشار إليها فيهما - قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى في جريمة تهديد لتخلف الجنى عليها عن تقديم شكواها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة - خطأ في تأويل القانون - وجوب النقض والإحالة .

لا تدخل جريمة التهديد في عداد الجرائم المشار إليها في المادتين الثالثة والتاسعة في قانون الإجراءات الجنائية التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على إذن أو شكوى من الجنى عليه ، ولم يرد في القانون نص يوجب في شأنها ذلك .. ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظنون ضده لمحاكمته عن تهمة التهديد طبقاً للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المظنون فيه إذ ألقى الحكم المستأنف الصادر بإدانة المظنون ضده وقضي بعدم قبول الدعوى لتخلف الجنى عليها عن تقديم شكواها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة يكون قد أوجب لرفع الدعوى الجنائية في جريمة التهديد شرطاً لم يتطلبه القانون ، بما يعيبه بالخطأ في تأويل القانون خطأ حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى مما يتعين معه نقضه وإحالة .

( الطر دث ١١٩٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١/٧ ص ٢٤ ص ٤٧ )

٥٩٦ - جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة - تمامها بمجرد علم تقديم الحارس المحجوزات إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد لذلك بقصد عرقلة التنفيذ - أساس ذلك .

تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمجرد علم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوي عليه هذا الفعل من الأضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة الواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعت .

( الطر دث ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٥ ص ٢٤ ص ١٦٦ )

٥٩٧ - التنازل الحكم عن المستندات التي قلمها الطاعن تصكباً بدلائلها على انتفاء مسئولية في جريمة التهديد من أمر ينقل المحجوزات وأخطار إلى الدائن بتوقيع حجز من آخر وصورة معتقر إقبال بيع لوجود أمر نقل - قصور يوجب النقض والإحالة .

لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن قدم بأحدى

جلسات المحاكمة حافظة مستندات اشتملت على صورة أمر نقل المحجوزات بصورة من الخطاب وإيصال التسجيل المرسل منه إلى الدائن يخلطه فيه بأن المحجوزات المعين عليها حارسا قد حجز عليها من آخر وعين عليها حارس جديد قام باستصدار أمر بنقل هذه المحجوزات وصورة معض إيقاف بيع ليرجود. أمر النقل وقد تمسك الطاعن بدلالة هذه المستندات على إنبفاء «مستوليته» فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن تلك المستندات ولم يقبل «كلمته» فيها ولم يمن ببجتها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٢/١/٢٤ من ٢٤ ص ٤٩ )

٥٩٨ - اختلاس - توافر أركان الجريمة - السداد اللاحق - أثره .

السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

( الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠ من ٢٤ ص ١٢٨٢ )

٥٩٩ - السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس المحجوزات - لا يؤثر في قيامها .

من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

( الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٤/١/١٤ من ٢٥ ص ٢٦ )

٦٠٠ - مناط العقاب على جريمة تبديد محجوزات أن يكون التهم علما يقينيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد علم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . إعلان التهم باليوم الذي تأجل إليه البيع في «واجهة» تابع له لا يكفي للقطع بثبوت علمه به .

من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون التهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد علم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ولا يكفي في إثبات العلم باليوم البيع

استناد الحكم الى اعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين . اذ ان مثل هذه الاعتبارات ان صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية لانه لا يصح في المواد الجنائية مواخذته بمقتضاها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر علم الطاعن باليوم المسمى تأجل اليه البيع بما هو ثابت في محضر تأجيل البيع من ان مندوب الحجز تخاطب في محل المحجوزات مع عامل المحل بصفته تابعا للطاعن ، ومن اعتراف الأخير في المذكرة المقدمة بدفاعه بتبعية هذا العامل له ورتب على هذا الاعلان توافر علمه باليوم المحدد للبيع دون ان يدل على علم الطاعن علما يقينيا بهذا اليوم وذلك باستجلاء قيام مستلم الاعلان باخبار الطاعن به . فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالاعتساف في البيان بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ ص ٢٥ من ٢١١ )

٦٠١ - جريمة التبيد - ركنها المادي : التأخير في رد الشيء المسلم او الامتناع عن رده - لا يكفي لتحققه - ضرورة الترانة بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه افرادا بصاحبه - مثال .

التأخير في رد الشيء او الامتناع عن رده الى حين ، لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التبيد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه افرادا بصاحبه . ولما كان الحكم قد اثبت في مدوناته ان الطاعن يرد امتناعه عن رد المنقولات منذ البداية بما تمسك به من حقه في حبسها الى ان يفصل في دعوى نسخ الخطبة - المسلم برفعها ضده - لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للملاقة بين الطرفين بصدد استرداد ما قدمه من شيعة وهدايا - فضلا عما انفقه من مصروفات اخرى ، وكان هذا الذي قام عليه اعتقاد الطاعن سائفا ودالا على انتفاء القصد الجنائي لديه وانه ما حلف بعوده عن الرد فترة - قام بعدها بتسليم المنقولات - الا حفظ حق له ما يبرره قانونا - فان الحكم اذ دأبه بجريمة التبيد يكون قد اخطأ صحيح القانون مما يضمن معه نقضه وتبرئة الطاعن مما أسند اليه .

( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/٢٠ من ١٥ من ٢٠٢ )

## ٦٠٢ - عدم التقيد بقواعد الالبات المدنية - عند القضاء بالبراءة في جريمة خيانة الامانة .

ان المحكمة في جريمة خيانة الامانة في حل من التقيد بقواعد الالبات المدنية عند القضاء بالبراءة لان القانون لا يقيد بها تلك القواعد الا عند الادانة في خصوص البات عقد الامانة .

( الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/١ س ٢٥ ص ٥٧٢ )

## ٦٠٣ - سريان حكم الملة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد احد لزوجين مال الآخر تنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها - الره - انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج التهم .

ان المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضع قيذا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها . الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أي وقت يشاء ، واذا كانت الغاية من كل من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الاوصار الماثلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم ان ينسب الى الرضا الى جريمة التبديد - مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة اضرازا بمال من ورد ذكرهم بذلك النص ، وكانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر عليه الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد اوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن ، وكان هذا النزول - الذي اثارته النيابة العامة - يتسع له ذلك الوجه من الطعن ، وقد ترتب عليه ان قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بالمادة ٣١٢ سالفة الذكر ، فانه يتعين نفى الحكم المطعون فيه فيما قضي به من عقوبة .

( الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ س ٢٥ ص ٥٩٦ )

## ٦٠٤ - حرية محكمة الموضوع في الاقتناع بحصول التبديد .

لما كان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وان تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى ، وكان ما طلبه المدافع من المحكمة الاستثنائية من ضم النفتر الخاص بالمجنى عليه ولا يتطلب من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ما دام الواقع يدحضه

ولاً "بأنه ذلك أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن القيد في دفتر المجنى عليه، يتم تقلاً عما يشته الطاعن في الدفتر الخاص به - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - وأن المبالغ التي استولى عليها الطاعن لنفسه لم يتم باثباتها في دفتره واكتفى بالتأشير على فواتير المدينين بما يفيد التخلص وبالتالي فلا محل لافتراض أن يرد بدفع المجنى عليه ما لم يكن المتهم قد أثبتته في دفتره، لما كان ذلك ٤٠ وكانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى وأقامت قضاها على عناصر سائلة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦٥ )

#### ٦٠٥ - حرية الإلبات - جريمة التهديد .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد أثبت أن الحساب بين الطرفين قد صفى بما يفيد مدىونية الطاعن للمجنى عليه بالمبلغ موضوع الدعوى وأنه امتنع عن رده رغم مطالبته به فإنه بذلك يكون قد بين الواقعة بما يتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وهو في ذلك لم يركن إلى الحكم الصلدار في الدعوى المدنية ولكنه أقام قضاها أساساً على ما اطمان إليه من تقرير الأخير المتجه في تلك الدعوى ولا يضيره إشارته إلى ما انتهى إليه الحكم الصلدار في الدعوى المدنية لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التهديد وإن تستبدل على ذلك بأي عنصر من عناصر البعوى .

( الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦١ )

#### ٦٠٦ - جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة - متى تتم .

تتم جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عزلة التنفيذ ، وذلك لما يتطلب عليه هذا الفعل من الإضرار بمصالحه الدائن الحاجز ومن مخاللة لواجب الاحترام لوائح السلطة التي أوقمته .

( الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩/٧/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢١٨ )

٦٠٧ - اختلاس الاشياء المحبوزة - كون الحصول المحبوز عليه  
مطلوبا للتسويق التعاوني - لا يعفى الحارس من المساءلة .

لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن محصله القطن المحبوز  
عليه مطلوب لنظام التسويق التعاوني - اذ كان يجب عليه ، بعد توقيص  
الحبوز ان يمتنع عن تسليمه حتى يصدر امر بذلك او يقضي بإلغاء الحبز .  
( الظن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١٧٥/٤/٧ س ٢٦ ص ٢١٨ )

٦٠٨ - تبديد - اقتناع المحكمة بثبوت واقعة التبديد - كفاية اى  
دليل او قرينة .

لا يشترط في اثبات جريمة تبديد الاشياء المحبوز عليها ان يحضر  
مندوب الحبز محضرا يثبت فيه واقعة التبديد يوم حصولها بل يكفي - كما  
هو الحال في سائر الجرائم - ان تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من اى دليل  
او قرينة تقدم اليها .  
( الظن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١٧٥/٤/٧ س ٢٦ ص ٢١٨ )

٦٠٩ - السداد اللاحق على جريمة التبديد - قيمته .

السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - فرض حصوله - لا يفيى  
من المسؤولية الجنائية .  
( الظن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١٧٥/٥/١١ س ٢٦ ص ٢٩٦ )

٦١٠ - متى تتحقق جريمة تبديد المحبوزات .

من المقرر ان جريمة تبديد الاشياء المحبوز عليها تتحقق باختلاس  
المحبوزات او التصرف فيها او عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع  
بموجب الحبز او عدم الارشاد عنها بنية الغش او بقصد الاعتداء على اواخر  
السلطة العامة والمساس بعقود الدائن الحاجز .  
( الظن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١٧٥/٥/٢٦ س ٢٦ ص ٢٦٥ )

٦١١ - تقدير حصول التبيد - في جريمة خيانة الأمانة - موضوعي .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبيد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى وأن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها .

( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٣٧٦/١٠/٢ من ٢٧ من ١٣٨٥ )

٦١٢ - السداد اللاحق لقيام جريمة اختلاس المحجوزات - لا ينفىها .

إن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٣٧٦/١٠/١٠ من ٢٧ من ١٣٨٥ )

٦١٣ - الاختلاس الواقع من المالك الحارس - خيانة أمانة - ومن المالك غير الحارس - سرقة .

الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلاً مشابهاً للسرقة ، والاختلاس الواقع من المالك الحارس فعلاً مشابهاً لخيانة الأمانة . إذ لولا هذا لا كفى المشاعر بمادة واحدة تعاقب على جريمة اختلاس المحجوزات .

( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٣٧٦/١٠/١٨ من ٢٧ من ١٣٨٥ )

٦١٤ - تعين تاريخ وقوع الجريمة - من إطلاقات محكمة الموضوع . متى يتم الاختلاس - في جريمة خيانة الأمانة .

لما كان تعين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ، هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وكان الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز جبايزته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، وكان يوجب في هذه الجريمة أن يغير الحائز نسبة جبايزته دون أن يكون هناك من الأعمال الماضية أو المظاهر ما يدل على ذلك



فلا تشريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عبثه  
عن ردها بعد المطالبة بذلك تاريخاً لا ارتكاب الجريمة .  
(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩ ص ٣٧ من ١٥٢ )

#### ٦١٥ - تبديد - أوكافه - السداد اللاحق غير مؤثر .

السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء  
المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .  
( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٧ ص ٢٨ من ١١١ )

#### ٦١٦ - اختلاس اشياء معجوزة - السداد اللاحق لوقوع الجريمة - لا يؤثر في قيامها .

السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق على وقوع جريمة اختلاس الاشياء  
المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .  
( الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ ص ٢٨ من ٢٥٢ )

#### ٦١٧ - تبديد دفاع - احلال بحق الدفاع - ما يوفره .

لما كان يبين من مطالعة الحكم الطعن فيه انه عرض لحفاظة  
المستندات المقدمة من الطاعن باحدى جلسات المعارضة الاستئنافية بقوله :  
« ومن حيث ان التهم تقدم بحافظة مستندات طويت على صورة عريضة  
النوى ٥٢٣٩ سنة ١٩٦٧ هـ لدى مستعجل السكندرية عن الحكم الصادر  
فيها بطرد فلجنى عليها من الارض الموضحة بالصحيفة وعقد الايجار المؤرخ  
١٩٦١/١/١٦ ، وتسليمها خالية وكذا محضر الطسرد والتسليم وثابت به  
استلام التهم للضالیه وما وجد بداخله ، ثم محضر جرد واشهار مزايده وبيع  
بالنسبة للمنقولات ولم يات ذكر للمشاليه ومخططاته والثابت بمحضر الطرد  
المؤرخ ١٩٦٨/١/٢٨ أوصافه الواردة بالحضر المذكور والمسلمة للمتهم على  
سبيل الودية كما لم يثبت هذه الاشياء ضمن محضر الجرد المؤرخ  
١٩٦٧/٢/٣ ، ومن ثم يضحى الاتهام ثابتاً قبل التهم . . . . » لما كان  
ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية وعلى  
المقررات المضبوطة تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن قدم أثناء نظر المعارضة  
حافظتي مستندات اشتملت اولاهما على المستندات التي اشار اليها الحكم

المطعون 'قنية'، كما كان من بين ما اشتبعت عليه الحافظة الثانية التي لم يمرض لها الحكم، صورة من محضر العجز التحفظي المؤرخ ١٩٦٩/١/١١ الموقع بناء على طلب الطاعن وأخرى على انقراض الضالیه من الاختساب ضد المجنى عليها . . . . وفاء لبلغ ٣٠ ج و ٥٢٠ م، وكان هذا المستند متعلقا بدفاع جوهرى للطاعن قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الراى فى الدعوى فانه كان يعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه وتقسطه حقه من البحث والتمحيص، لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اختلال بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/٢٢ من ٢٩ ص ٧٠ )

#### ٦١٨ - السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد لا يعفى من المسؤولية .

إن المحكمة لا تلزم بمنح المتهم أجلا لتقديم مغالصة عن الدين موضوع الدعوى، ما دام قد كان فى استطاعته تقديمها . هذا فضلا عن أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بغرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

( الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/٢٠ من ٢٩ ص ١٢٢ )

#### ٦١٩ - تبديد - دعوى جنائية - تقادم .

إن جريمة التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبديد ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت . واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة محله إلا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق .

( الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩ ص ٤٢٧ )

#### ٦٢٠ - تبديد - السداد اللاحق - اثره .

السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بغرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

( الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٥ من ٢٩ ص ٦١١ )

## ٦٢١ - اختلاس اشياء معبوضة - السداد اللاحق - الزل

ان السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المعبوض عليها لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي ، ومن ثم فانه لا محل كما يثيره الطاعن في هذا المضمون .

( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٠/٩/١٩٧٨ س ٢٩ س ٢٨١ )

## ٦٢٢ - متى تتحقق اركان جريمة التهديد .

ان جريمة التهديد لا تتحقق الا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشبهة المبدئ غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من يبدد ماله لأن مناط التائيم هو المساس والعيب بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الشارع من ذلك الا حالة اختلاس المال المعبوض عليه من مالكة ، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو استثناء جاء على خلاف الاصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه ، كذا لا يصح القياس عليه اذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون .

( الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٠/١٦/١٩٧٨ س ٢٩ س ٦٦٥ )

## ٦٢٣ - تهديد - حكم - تهيبه - تهيب معيب .

لما كان الحكم المطعون فيه اورد تبريرا لقضائه بالبراءة قوله د ان الثابت بمحضر جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ ان العلاقة الزوجية بين المتهم والمجنى عليها كانت مازالت قائمة عنيما اتهمه وقد شهد الشهود بأن الزوجة وبعض اقاربها حضروا واخذوا المنقولات المنسوب للمتهم الاستيلاء عليها الامر الذي يقطع في الدلالة على ان المتهم لم يرتكب ما ينسب اليه والحكمة تطعن الى شهادة الشهود الذين عاصروا الواقعة . لما كان ذلك ، وكان ممن المقرر انه وان كان لحكمة الموضوع ان تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه الا ان ذلك مشروط بان يشمل حكمها على ما يفيد انها مختصة الدعوى واحاطت بطروفيها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات - لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن

أن أمين التحقيقات بقسم شرطة النزعة قد أثبت في محضره أنه انتقل إلى المطعون ضده وكلفه برد متقولات الطاعنة إليها بناء على أمر النيابة الصامة فأقر له بوجودها في حوزته ورفض تسليمها إليها - وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده أخذاً بأقوال شهوده من أن الطاعنة وبعض أقاربها أخذوا متقولاتها المنسوب إليه تبديلاً ، دون أن يعرض للدليل المستند مما ألتزم أمين التحقيقات بمحضره سالف الذكر بما يؤيد أقوال الطاعنة وشهودها وكان للحكم قد خلا مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إلى هذا الدليل ووزنته فإن ذلك مما ينبغي بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه - في خصوص الدعوى المدنية - والإحالة والزام المطعون ضده المصروفات بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه للطعن .

( الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٧١١ )

#### ٦٢٤ - تبديد - حكم - تسببه :

متى انتهى الحكم إلى بروت استلام الطاعن للمحول من المجنى عليه لإصلاحه وأنه اختلسه لنفسه أضراراً بالمجنى عليه فإنه يكون قد بين الواقعة بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على نبوتها في حقه أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه .

( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٧٢٤ )

#### ٦٢٥ - تبديد - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن المحكمة الاستئنافية قررت حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ . مع التصريح بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، فقدم محامى الطاعن مذكرة في الميعاد ضمنها الدفاع المشار إليه بوجه الطعن واستند في تأييد صحته إلى المستندات المرفقة بملف الدعوى والفاثورة رقم ٧.٤٥٦ الخاصة بالعميل . . . . . وتمسك بدلالة هذه المستندات على براءة ذمته من المبلغ المنسوب إليه اختلاسه ، فإن الدفوع على هذه الصورة يكون جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المتقدم في الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجهه الرأى في الدعوى وإذ التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يمن بمحيمه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه . فإنه يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٠/٢٠/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٤ )

٦٦٦ - اختلاس المحجوزات - قواه - استغلال حصول التبيديد  
موضوعي - تمسك الحارس البلد بعه في حبس المحجوزات  
- عدم جنواه .

لما كان الحكم الابتدائي - المزيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - اورد واقعة الدعوى بما مجمله ان الطاعن عين حارسا على ماشية محجوز عليها حجزا تحفظيا وسلمت اليه بمقتضى هذه الصفة ثم صدر حكم باستبداله بحارس آخر وأقيم الطاعن اشكالا في تنفيذ هذا الحكم فغضت المحكمة برفضه والاستمرار في التنفيذ وعندما توجه المحضر لتنفيذ الحكم تبين عدم وجود المحجوزات واعترب الطاعن في محضر الضبط بتبديدها بان تم بيعهما ، واستدل الحكم من ذلك على سوء نية الطاعن وخلص الى توافر اركان جريمة التبيديد في حلفه بإعتبار انه تسلم الماشية المحجوز عليها على سبيل الوديعة وهي عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الشارع انما قصد من المنصوص التي وضعها للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها ان يحصل منها جريمة من نوع خاص فوامها الاعتداء على السلطة العامة التي اوقعت المحجز قضائية كانت او ادارية والفرض من العقاب عليها وهو وجوب احترام اوامر السلطة المذكورة ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبيديد وان تستدل على ذلك باى عنصر من عناصر الدعوى ، فان ما انتهى اليه تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبيديد التي دان الطاعن بها وقد اورد على ثبوتها في حقه ادلة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك . وكان ما يثيرم الطاعن بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديه استنادا الى حقه في الامتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفى ما هو مستحق له مما انفقه على الماشية مردود بأنه وان كان من المقرر ان حقه الحبس للمقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدني يبيح للطاعن الامتناع عن رد الماشية - الماشية موضوع الجريمة - حتى يستوفى ما هو مستحق له مما انفق عليه وهو ما من شأنه ان يصح وحسنت نيته - انعلم مسئوليته الجنائية بالتطبيق لاجرام المادة ١ من قانون العقوبات ، الا ان محل هذا الدفع ان تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلت تدليلا سائفا على سوء نية الطاعن وقصده الاضرار بالحاجز وعلى انه بدد الماشية المحجوز عليها وافصح الحكم عن عدم اطمئنانه الى الاجراءات اللاحقة التي قام بها الطاعن للتدليل على وجود المحجوزات - وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع - فان قلنى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير ممانيد .

٦٢٧ - تبديد اشياء محجوزة - ينطوى على الاضرار بالذاتين الحاجز والاخلاق بواجب الاحترام للسلطة التي اوقعته - السداد  
اللاحق لوقوع الجريمة - اثره .

من المقرر قانونا ان جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها تتم بمجرد علم تقديم هذه الاشياء ممن هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لأن هذا الامتناع ينطوى على الاضرار بالذاتين الحاجز وعلى الاخلاق بواجب الاحترام لاوامر السلطة التي اوقعته ، وكان لا يعنى الحارس بن العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من اجله او بوقوع مخالفة للاجراءات المقررة لبيع المحجوزات ، فان ذلك كله لا يبرر الاعتداء على اوامر السلطة التي اوقعته او العمل على عرقلة التنفيذ ، اذ ان توقيع الحجز يقتضي احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطالان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطالانه ، ومن ثم فلا محل لما يشير للطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك وكان لا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بان محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاوني اذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز ان يمتنع عن تسليمه حتى يصدر امر بذلك او يقضي بالفناء المحجز ، وكان السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها . فان الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/١/٢٩ من ٣٠ ص ١٨٢ )

٦٢٨ - كبر سن المتهم - والسداد اللاحق على تمام التبديد - لا اثر لهما على المسؤولية الجنائية .

ان ما يشير الطاعن بشأن قيامه بسداد الدين المحجوز من اجله وتشغله بكبر سنه مردود بانه وان كان من المسلمات في القانون ان مثول المتهم او تخلفه امام محكمة الموضوع لا يبداء دفاعه الامر فيه مرجه اليه الا ان قعوده عن بدء دفاعه الموضوعي امامها ولو بياناً لموجبات الرافة - عند ثبوت الادانة - يحول بينه وبين ابدائه امام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ادعاء هذا الدفاع الموضوعي لاول مرة امام محكمة النقض ، هذا الى ان السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله - وكوّن المتهم طاعن في السن - بفرض ثبوته - لا يعنى من المسؤولية الجنائية ولا اثر له على قيام الجريمة .

( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩ من ٣٠ ص ١٠٥ )

## ٦٢٩ - تبديد الاشياء المحجوزة - جريمة - متى تتعلق .

جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها تتمتعق باختلاس المحجوزات او انتصرف فيها او عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز او عدم الارشاد عنها بنية القنص اى بقصد الاعتداء على اوامر السلطة الملمة والمساس بحقوق الدائن الحاجز - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن في شأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع ورد عليه في قوله : ان تمعد لمتهم استصدار امر بنقل المحجوزات الى عنوان لا وجود له على الطبيعة واعلان المجنى عليه يقطع بذاته بتوافر تعدد عرقلة التنفيذ في حقه - وكان ما ذهب اليه الحكم صحيح في القانون اذ ان جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة التي دين بها الطاعن يتوافر اركانها بمجرد الصل على منع التنفيذ عليها او وضع العوائق في سبيل التنفيذ ولو كان ذلك في شكل اجراء قضائي لم يتخذ المدين المحجوز عليه الا ليتستر وراء القانون في اقرار جريمته اذ استصدر الطاعن الامر على عريضة رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بنقل المحجوزات الى منزلة واعلن الدائن الحاجز بهذا العنوان وثبت من الاعلان الذي اجراء الحضر في يوم ١٩٧٤/١٢/٤ بان العنوان - الذي نقلت اليه المحجوزات - لا وجود له على الطبيعة فان تحايل الطاعن باقتاد هذا الاجراء لم يكن الفرض منه الا عرقلة التنفيذ على المحجوزات وضياع حق الدائن الحاجز ويكون ما اثاره الطاعن بشأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع غير مديد .

( الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩ من ٣٠ ص ١١٧ )

## الفرع الثاني

### المال موضوع التهديد

٦٢٠ - اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان ثبت علم جديده لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة .

لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير - ثبت علم جديده - مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جديده ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي الرخصة وأداة غش البست ثوب ورقة لها شأن .  
( جلسة ١٩٢٢/٢/٢١ طم رقم ١٤٤٤ سنة ١٣٤٢ ق )

٦٢١ - ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين لا يمنع من تولف بجريمة التهديد .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تهديد مبلغ سلم إليه على سبيل الوديعة معتمدة في ذلك على ورقة وقعها المتهم جاء بها أنه سلم هذا المبلغ من الجنى عليه بصفة أمانة يردّها له عند طلبه ، وعلى ما قرره المجنى عليه في هذا الصدد ، فإنها لا تكون قد أخطأت . ولا يؤثر في ذلك مجرد ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين ما دام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قد قصد بالعمد ( الورقة ) إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها .

( جلسة ١٩٥٠/١/٢ طم رقم ١١٥٥ سنة ١٣٦٩ ق )

٦٢٢ - تحقق جريمة التهديد بحصول عبث بملكية الشيء المسلم ما دام لهذا الشيء قيمة عند صاحبه .

يكفي لقيام جريمة التهديد قانونا حصول عبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الاكتمان ، وإن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه .  
( جلسة ١٩٥٥/٢/٢٩ طم رقم ١١٢٢ سنة ١٣٧٤ ق )



٦٢٣ - جريمة خيانة الأمانة - محلها كل مال منقول له قيمة مادية أو معنوية بالنسبة لصاحبه تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوّمن عليه مملوكا له - مثال .

جريمة خيانة الأمانة انما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، وتتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوّمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك - فإذا مسلم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للغير لبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه تتحقق به جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر شروعا غير مقاب له .

( الظن رقم ١٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦٥٩/١٢/٢٩ من ١٠ ص ١٠٧٢ )

٦٢٤ - جريمة خيانة الأمانة - وقوعها على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه - تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوّمن عليه مملوكا له .

جريمة خيانة الأمانة انما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه ، وهي تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوّمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . ومن ثم فانه اذا كان الطاعن قد احتجز عقدي المودعة لنفسه بغير مقتضى ولم يزعم لنفسه حقا في احتباسهما فإن ذلك مما يتوافر به سوء القصد في حقه .

( الظن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ من ١٧ ص ١٠٢١ )

٦٢٥ - شريك - شركة - تبديد .

الشريك الذي يأخذ شيئا من مال الشركة المسلم اليه بصفته هذه ليستخدمه في شئونها ثم ينكره على شركائه ويأبى رده اليهم يعتبر ميئذا . ومن ثم فان ما ينعمه للطاعن على الحكم في هذا الوجه لا يكون له محل .

( الظن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ من ١٨ ص ٨١٨ )

## ٦٣٦ - جهاز الزوجية من القيميات - اشتراط قيمته عند هلاكه -

مفاده .

متى كان جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض ، فان اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد المعنى بسبب الهلاك ، لا يكفي وحده للقول بان تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ما خلص اليه الحكم من ان تصرف الطاعن في جهاز زوجته الذي سلم اليها بمقتضى قائمة ، ينطوى على جريمة خيانة امانة صحيحا في القانون .

( الطم رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ من ٢٠ ص ١٢٢٤ )

## ٦٣٧ - اقامة الحكم لفصاده على ان التزام الزوج برد منقولات

الزوجية ليس تخيريا استنادا الي قائمة قدمت في الدعوى وليس على اساس حكم من محكمة الاحوال الشخصية -  
سندك .

اذا كانت المحكمة قد انتهت الى ان التزام الطاعن برد المنقولات الى المطمون ضدها ، لم يكن التزاما تخيريا استنادا الي قائمة الجهاز التي اطلعت عليها ، ولم تستند في ذلك الى حكم محكمة الاحوال الشخصية ، فان ما ينمى الطاعن على الحكم بالفساد في الاستدلال لانه استدل بحكم محكمة الاحوال الشخصية على ان التزام الطاعن برد منقولات زوجته هو اجباري وليس اختياري ، يكون غير سديد .

( الطم رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ من ٢٠ ص ١٢٢٤ )

## ٦٣٨ - استهلاك المتهم لوقود السيارة المسلمة اليه - باستعمالها في

نقل الركاب لحسابه - دون اذن المالك - تبديده .

متى كان يبين من المفردات ان المجنى عليه قرر بمحض ضبط الواقعة ان السيارة حينما سلمت للمطمون ضده لتنظيفها ، كانت مزودة بأربعمين لتر من السولار استهلكها بغير اذنه ، في نقل بعض الركاب لبقاء اجر لحسابه الخاص ، فان هذا التصرف في الوقود يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه ، وبه تتحقق جريمة خيانة الامانة كما هي محددة في القانون .

( الطم رقم ٢٢٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢١ من ٢٢ ص ٤٩٤ )

٦٣٩ - استلام شخص مبلغا من المال - من آخر لشراء بضاعة شركة بينهما - اعتباره وكيلًا لاستعمال المبلغ في الغرض المتفق عليه - عدم شراء البضاعة والتصرف في المبلغ تصرف المالك في ملكه - تبديده - مخالفة هذا النظر - خطأ في القانون .

من المقرر أنه إذا اتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للتجارة فيها وتسليم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتر منه البضاعة ولم يرد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه عد مبدأ لأن تسليمه المبلغ من شريكه إنما كان بصفتهم وكيلًا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاهما عليه فيئده تعتبر يد أمين فلاذا تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبدد خائن للامانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر - إذا قام قضاءه - بالإبراء ورفض الدعوى المدنية - على أن امتثال المطعون ضده المبلغ الذي أسهمت به الطاعنة في الشركة لم يكن على وجه من أوجه التطبيق التي عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون بما يمييه ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٣٧٦/٦/٧ ص ٢٧ من ٦٢٢ )

## الفرع الثالث

## التسليم بمقتضى عقد من عقود الامانة

٦٤٠ - وجوب انتقال حياة الشيء الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد امانة .

الاختلاس لا يمكن ان يعد تبديداً معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات الا اذا كانت حياة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد امانة ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشيء الذي اؤتمن عليه أما اذا كانت الحياة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم الحاصل الى الخادم او العامل وكان الفرض منه مجرد القيام بعمل مادي (Acte Matériel) مما يدخل في نطاق عمل المستلم باعتباره خادماً او عاملاً كتنظيف الشيء او نقله من مكان الى آخر فان الاختلاس الذي يقع من الخادم او العامل في الشيء المسلم اليه يعد سرقة لا تبديداً .

( جلسة ٢١/١٢/١٩٣١ طعن رقم ٥٢٠ سنة ٢ ق )

## ٦٤١ - التزام المودع لديه برد الوديعة .

الالتزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط اساسي في وجود عقد الوديعة طبقاً لاحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدني ، لذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة . فاذا سلم قطن لمحليج بموجب ايصالات ذكر بها انه لا يجوز لحاملها طلب القطن عينا ثم تصرف صاحب المحليج في القطن بدون اذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديداً معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

( جلسة ٢١/٣/١٩٣٢ طعن رقم ١٤٥٧ سنة ٢ ق )

## ٦٤٢ - مسئولية الشريك عن التبديد .

الشريك الذي يأخذ نصيب شركائه في مال مع نصيبه ، ثم ينكره عليهم ، ويأبى رده اليهم ، يعتبر مبدداً ، ويحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

١ جلسة ٢١/١١/١٩٣٢ طعن رقم ٢٦٨ سنة ٣ ق ٦

## ٦٤٣ - مثال لمسئولية وكيل عن تبديد .

إذا توجه شخص الى آخر في دكان يشتغل به ، واعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات ليصرفها له ، فخرج ، ثم عاد وأخبره انه بحث عن نقود يستعملها بالورقة فلم يوفق ، ورد له ورقة بجنيه واحد على اعتبار انها هي التي سلمت اليه ، فليس في هذه الواقعة معنى الاختلاس الذي اراده القانون في جريمة السرقة ، لان المتسلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة جنيهات في غفلة من المسلم وبدون علمه او رضاه ، كما أن تسليم الورقة اياه لم يكن تسليما اضطراريا جرت اليه ضرورة المعاملة ولكن اذا كان المسلم اعطى الورقة للمتسلم ليصرفها له ، وتركه يخرج ليبحث عن اوراق او نقود صغيرة لايبدالها بها ، فظاهر المفهوم من هذا أن المسلم اتعمن المتسلم على الورقة ليبحث له في الخارج عن مقابلها نقدا صغيرا على شرط رد هذا المقابل له او اعادة الورقة بذاتها اليه ، فهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الامانة اذا لم يتم الاتهم باحد الامرين ، وذلك على اعتبار انه اختلس ما لا سلم اليه بصفته وكيفا مجانا بقصد استعماله في امر معين لمنفعة المالك .

( جلسة ٢١/١١/١٩٢٢ طم رقم ٢٤٢٣ سنة ٢ ق )

## ٦٤٤ - مسئولية الوكيل عن تبديد مال الموكل .

من اتفق مع آخر على شراء مواش شركة بينهما ، وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ، ولم يشتتر مواشي ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه ، عد مبددا لان تسلمه المبلغ من شريكة انما كان بوصفه وكيفا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاهما عليه ، فيدع تعتبر يد أمين ، لاساذا ما تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة وأضافه الى ملكه فهو مبدد خائن للامانة ، تنطبق عليه المادة ٢٩٦ عقوبات .

( جلسة ٢١/١١/١٩٢٢ طم رقم ٢٦٢ سنة ٢ ق )

## ٦٤٥ - مسئولية الوكيل الفاهر .

إذا كان لثابت بالحكم أن المبلغ المختلس انما ارسله صاحبه الى المتهم بصفته وكيفا لينك كذا فرع كذا بقصد توصيله الى البنك انما بصبر وكان المتهم وقت هذا الارسال قد خرج من خدمة البنك فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ ارسله اليه على اعتقاد منه انه لازال في خدمة البنك

وأنه طلب إليه فعلا أن يستعمل المبلغ في أمر معين هو إرساله للبنك بمصر وللمتهم في ذلك الوقت كان في هذا الصدد وكيلًا للمجنى عليه بلا أجر كما كان في اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلًا للبنك ولا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتدى وكيلًا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة مما يعاقب عليه ببلادة ٢٩٦ ع .

( جلسة ١٢/٢٤/١٩٣٤ طم ردم ٦٨ سنة ٥ ق )

### ٦٤٦ - مسئولية النائب عن غيره .

إذا تسلم أحد الورثة باعتباره نائبًا عن باقي الورثة سندًا بمبلغ ما محررًا باسمه لاستعماله في أمر معين فرفع بهذا السند دعوى باسمه هو شخصيًا مدعيًا أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة بل هو إنما تسلم صورة منه كانت بخزانة المتوفى لأن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيأته الناقصة لهذا السند إلى حيأة كاملة بنية التملك ويكون مختلسًا لهذا العقد .

( جلسة ١٠/٣٦/١٩٣٦ طم ردم ٢٠٧٦ سنة ٦ ق )

### ٦٤٧ - بطلان عقد التسليم أو عدم مشروعيته لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم .

أن مناط العقاب في المادة ٢٩٦ عقوبات ليس الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد . واذن لعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى المؤتمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه . فإذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلًا للمعاودة السرية ، ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض لجأت إلى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن باسمه لتتخذها هي لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغًا من المال على ذمة الأجرة فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه مؤجرًا للامانة . والقول بأن المتهم في هذه الصورة لم يستلم المبلغ بصفته مؤجرًا لها هو قول خاطيء لأن قبوله استئجار المسكن باسمه ، ومسئوليته قبيل المالكة ، لا ينفيان أنه وكيل عن المجنى عليها يعمل نيابة عنها . واستئجاره المسكن باسمه في الظاهر لئسكنه المجنى عليها في الواقع إنما هو إعادة لاسمه ، وإعادة الاسم نوع من التوكالة .

( جلسة ٥/٢٤/١٩٣٧ طم ردم ١٤٢٣ سنة ٧ ق )

## ٦٤٨ - علم توافر شروط المقاصة - آراء .

إذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها (شركة سنجي) مستحق الوفاء طبقاً لشروط الاستخدام فليس للمتهم أن يتشمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كل ما يحصله من ماله بصفته وكيلها عنها . فإن لم يفعل رغم مطالبته عند مختلصاً لما حصله وحق عليه العقاب طبقاً للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .  
( جلسة ١٩٣٧/٦/١٤ طم رقم ١٤٨٠ سنة ٧ ق ١ )

## ٦٤٩ - بطلان عقد التسليم أو عدم مشروعيته لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم .

إن القانون في مادة خيانة الأمانة لا يماقب على الإخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما يماقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم . وإذا كانت نية الجاني وقت التسليم غير متفقة مع ما قصد المجني عليه من التسليم ، فلا تأثير لذلك في قيام جريمة خيانة الأمانة متى ثبت أن الجاني اختلس الشيء الذي سلم له ولم يستعمله في الأمر المعين الذي اراده الجاني عليه بالتسليم .

( جلسة ١٩٣٨/٢/٢١ طم رقم ٩٨٧ سنة ٨ ق ١ )

## ٦٥٠ - الفرق بين التهديد والنصب - مثال .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم مع آخر اتفقا على الحصول على سنيدين من المدعى بالحق المدني لاختلاسهما اضراً بـ بوكليتة المقرر لصالحها هذان السنيدين والمعدية معه أيضاً بالحق المدني فادعى الشخص الآخر لدى الوكيل أن السنيدين لازمان في إجراء صلح بين موكلته وأخرى ، وبذلك تسليهما منه ثم سلمهما بدوره إلى المتهم ، ولم يرادهما بعد ذلك فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة النصب لخلوها من الطرق الاختيائية إذ الحصول على السنيدين لم يكن بناء على طريقة من تلك الطرق بل كان نتيجة لجرد الكذب من الشخص الآخر ، وإنما هي تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة لأن المدعى سلم السنيدين للشخص الآخر لاستعمالهما لصالحه موكلته في أمر معين فاختلسهما .

( جلسة ١٩٣٨/٢/٢١ طم رقم ٩٨٧ سنة ٨ ق ١ )

## ٦٥١ - مسئولية الوكيل بالعمولة .

ان العبرة فيما تشهد عليه الاوراق الصادرة من المتهمين في جريمه اختلاس هي بحقيقة الواقع لا بمباراة الاوراق والمفاطها . ولكن متى كانت الاوراق المقسمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالعمولة وتأييد هذه العلاقة بقرائن الدعوى فمثل هذه الاوراق تعتبر اساسا لجريمة الاختلاس .

( جلسة ١٩٢٨/٣/٢٨ طم رقم ١٠٠٢ سنة ٨ ق )

## ٦٥٢ - حوالة التحصيل - مسئولية المحتال .

اذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فان المحتال لا يملك بها المبلغ الذى حول به بل انه يكون وكيلاً يسأل عن تبديد ما تسلمه بصرفه .  
( جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧ طم رقم ١٧١٠ سنة ٩ ق )

## ٦٥٣ - ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه الشيء الذى سلمه اليه يتم به انتقال الحيازة .

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان المتهم طلب الى المجنى عليه اثناء سيرهما معا في الطريق ان يسلمه السوارين اللذين معه مخافة ان يسقطا منه فاجابة الى طلبه ولما وصلا الى محطة السكة الحديد اخبره المتهم انه يريد التكلم بالتليفون فاطمان اليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولما نُس من حضوره عاد لمنزله وابلغ الحادثة لايه ، فلوصف الصحيح لهذه الواقعة هو ان تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الوديعة، وان اختلاسه لهما هو خيانة للامانة نطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات « ٣٤١ » من القانون الجديد ، ومن الخطأ اعتبار ما وقع من المتهم سرقة لان ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه السواران الى داخل المحطة يتم به انتقال الحيازة فيهما للمتهم لانقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى مع الاختلاس في معنى السرقة .

( جلسة ١٩٤٠/٢/١٩ طم رقم ٦٧٨ سنة ١٠ ق )



## ٦٥٤ - اختلاس الشريك لرأس مال الشركة - حكمه .

الشريك اذا اختلس شيئا من رأس مال الشركة او من موجوداتها الممثلة اليه بصفته يعتبر مختلسا لان مال الشركة انما سلم اليه بصفته وكيلا . ولا يمنع من هذا أن الشركة وقت الاختلاس لم تكن قد اتخذت بشأنها اجراءات التصفية . فاذا نسلم شخص من آخر ما لا يشترى بضائع للاتجار فيها شركة بينهما فلم يشتر الا ببعض المال واختلس الباقي فانه يكون طبقا للمادة ٢٩٦ ع مختلسا لنصيب شريكه .  
( جلسة ١٩٤٠/٥/٢٠ طم ردم ١٠ سنة ١٠ ق )

## ٦٥٥ - البيع بشرط التجربة - ودیعة - تبديد .

اذا اشترط في عقد البيع ان الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى يجربه المشتري فان وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة انما يكون على سبيل الوديعة . فاذا هو تصرف فيه فانه يكون قد خان الامانة ويحق عقابه بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .  
( جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥ طم ردم ٢ سنة ١١ ق )

## ٦٥٦ - الحيازة العارضة لا تكفى .

الخادم الذى يختلس مال مخدمه يعد مرتكبا لجريمة خيانة الامانة اذا كان المال قد سلم اليه على سبيل الامانة اما اذا كانت يده على المال لا تكون الا مجرد حيازة عارضة غير مقصود فيها انتقال الحيازة اليه فانه يكون مرتكبا لجريمة السرقة ، واذا فاذا وصفت محكمة الدرجة الاولى واقعة الدعوى بانها خيانة امانة وخالفها محكمة الدرجة الثانية فاعتبرتها سرقة ولم يكن في الحكم ما يقيد أن حيازة المتهم للمال المختلس لم تكن الا مجرد حيازة عارضة فهذا يكون تصورا في الحكم يعيبه ويبطله .  
( جلسة ١٩٤١/٥/١٢ طم ردم ١٢٦٠ سنة ١١ ق )

٦٥٧ - ترك المجنى عليه المتهم يلعب بمفرده ومعه الشيء الذى سلمه اليه يتم به انتقال الحيازة .

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان المجنى عليه ولتمهم اتفقا على ان

الثاني ينفى الاول خمسة وسبعين جنيتها ليكون شريكاً معه في التجارة فحرر له سمناً بالبلغ اودع بانفاقهما امانة لدى شخص ثالث حتى يدفع المبلغ فيستولي المتهم على السند فما كان من المتهم الا ان طلب السند من المودع لديه ليعرضه على احد الناس ليجعله القراءة والكتابة ، ثم نسله فعلاً وذهب به ولكنه لم يردده قاصداً الاضرار بالمجنى عليه حتى قدم أثناء التحقيق معه شخص اراد المتهمة ان يحوله اليه فأبى ، فهذه الواقعة لا تكون جريمة سرقة بل هي جريمة خيانة امانة ، لأن تسليم السند للمتهمة كان ملحوظاً فيه نقل حيازته اليه على سبيل الامانة ولم يكن لضرورة وقعية اقتضته للاطلاع عليه ورده في الحال الا ان الخطأ في ذلك لا يستوجب نقض الحكم ما دامت الوقائع التي اوردتها والتي تناولتها المرافعة واحدة وما دامت مصلحة المتهم من وراء نقضه منتفية لدخول العقوبة المقضي بها في نطاق المادة الواجب تطبيقها ولانقطاع السبيل على المتهم في الاعتراض على اثبات واقعة التسليم بالبلينة بعدم معارضته لدى محكمة الموضوع في جواز اثباتها بشهادة الشهود مما يعتبر معه انه قد تنازل عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة .

( الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ١١ ق . - جلسة ١٩١١/٥/١٩ )

#### ٦٥٨ - تبديد - عرف - اثره .

اذا كانت المتهمة الموجهة الى المتهم هي انه اختلس مبلغ كذا قيمته الايصال المسلم اليه لتحويله على سبيل الوكالة لشركة ما اضرارا بها ، فتمسك المتهم بالناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ الا بناء على ما جرى به العرف في علاقاته هو وزملائه بالشركة من انهم في أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلاً يحتجزون ما يحصلونه على ان يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عمولته بعد ذلك في الشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يحرق السندات الاذنية للشركة الا بناء على طلب باشكاتها لفياب مديراً ، وأنه قد تجدد له فعلاً عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفي لوفاء ما سبق ان احتجزه ، وأنه لذلك امتنع عن الدفع للمقاصة ، ثم ثبت ان دفاع المتهم في صدد العرف الجاري صحيح ، فان احتجازه لنفسه المبلغ الذي حصله يكون قد تم برشاء الشركة ولا يصح اذن اعتباره اختلاساً . وتحرير المتهم السندات بالمبلغ المذكور لا يؤدي الى اذانته ما دام تصرفه فيه كان قبلاً تحريراً .

( جلسة ١٩٢٢/٢/٢٣ طعن رقم ١٦٦ لسنة ١٢ ق )

## ٦٥٩ - حجز صوري - تبديد .

إذا كان المتهم يعلم أن الأشياء المحجوزة ليست ملكه وانها سلمت إليه لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته بدعى انها مملوكة له ، فان تصرفه فيها يعد خيانة امانة معاقباً عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يمنع من ذلك أن المحجز كان سوريا بطريق التواطؤ بين الحاجزة وبينه ، وأن الحاجزة قد تخالفت بدينها عليه وتنازلت له عن الحجز ، فإن ذلك وإن كان يرفع المسؤولية الجنائية عن جريمة الاعتداء على الحجز على أساس أن التصرف في المحجوز كان بعد انقضاء الحجز بالتنازل عنه إلا انه لا يؤثر في جريمة خيانة الامانة لتوافر جميع عناصرها القانونية . وخطا الحكم في وصف الواقعة بأنها اعتداء على حجز مع أنها في حقيقتها خيانة امانة لا تأثير له في سلامته لأن العقوبة المحكوم بها تدخل في العقوبة المقررة لهذه الجريمة . ( جلسة ١٩٤٣/١/٤ طعن رقم ١٢٩ سنة ١٣ ق ٦ )

## ٦٦٠ - مسئولية المودع لديه .

الوارث الذي يتسلم العقود التي كانت مسجلة على سبيل الوديعة لايه قبل وفاته ، وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك ، ما دامت يده عليها ، بمقتضى حكم القانون ، يد امانة تتطلب منه ان يحميها بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند اول طلب من صاحبها . او بعبارة أخرى تتطلب منه التسليم بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الوديعة على المودع لديه ولا يقلل من صدق هذا النظر أنه لم يباشر مع البحي عليه عقد وديعة وأن العقد الذي انقضاها إنما كان مع ابيه فينتهي بموته . وذلك لان القانون حين عرف جريمة خيانة الامانة في المادة ٣٤١ ع لم ينص على أن تكون الوديعة ، باعتبارها سبباً من الأسباب التي اوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم ، وليدة عقد ، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة ، وهي ان يكون تسليم المال قد حصل على « وجه الوديعة » مما يستوى فيه بداهة ما يكون منشؤه التناقد وما يكون مصدره القانون .

( جلسة ١٩٤٣/٢/٨ طعن رقم ٥١٩ سنة ١٣ ق ٦ )

## ٦٦١ - خيانة الامانة - مثال .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم تسلم مبلغ جنيتين من

أحد الناس لا يتقاعه أمانة الخبير في دعوى مدنية فلم يقيم بذلك ، ولم يسرد المبلغ الى صاحبه بعد طلبه ، فإنه يكون مختلسا له ، ويحق عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يجدى المتهم في دفع المسؤولية الجنائية عنه ادعاؤه أن صاحب المبلغ لم يكن مكلفا بدفع أمانة الخبير ، لأن تسلمه المبلغ كان على ذمة دلمه الى الخبير ، فإذا هو كان قد تبين له فيما بعد عدم إمكانه القيام بذلك فقد كان واجبا عليه أن يرد المبلغ بمجرد طلبه . لأن يده عليه لم تكن الا يد وكيل مكلف برده اذا لم يقيم بدفعه فيما وكل اليه .

( جلسة ١٩٤٢/٢/٢٢ طين رقم ٧١٠ سنة ١٣ ق )

#### ٦٦٢ - مثال لتحقيق أركان جريمة للاختلاس .

إذا كانت الواقعة التي أورد الحكم الأدلة على ثبوتها هي أن المتهم تسلم مبلغ عشرة جنيهات من المجنى عليه لشراء بضاعة له ، فلما لم يفعل هم المجنى عليه بشكواه فرد له ثلاثة جنيهات وكتب على نفسه ايصالا بمبلغ ستة جنيهات وتمهد شخص آخر بأن يدفع عنه الجنيه الباقى ، فان هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس .

( جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٠ طين رقم ١٤٥٢ سنة ١٤ ق )

#### ٦٦٣ - تبديد الشريك أموال للشركة - مثال .

الشريك الذى يختلس شيئا من مال الشركة المسلم اليه بصيفته ليستخدمه في شئونها يعاقب بخيانتة الامانة ، لأن تسلمه مال الشركة في هذه الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلًا بصيفته وكيلًا عن شركائه ، والوكالة من عقود الائتمان الوارد ذكرها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٤٨/١/١٦ طين رقم ٢٤٩٧ سنة ١٣ ق )

#### ٦٦٤ - مثال لتبديد الوكيل .

إذا كان لفلوظف ( بلوكامين تحقيق شخصية ) المتهم باختلاس - وابع تسعة ، بأن كان يتسلمها من أصحابها ويلصق بدلا منها على الاوراق طابع أخرى مستعملة غير مختص اصلا بتسلم هذه الطوابع ولصقتها ، فإنه في

تسلمه اياها انما كان ينوب عن اصحابها لاستعمالها في امر معين لمنفعتهم فهو بهذا وكيل عنهم ، فيعاقب اذا ما اختلسها اضرازا بهم .  
( جلسة ١٩٤٨/٢/٢ طم رقم ٦ سنة ١٨ ق )

#### ٦٦٥ - مثال لتبديد منقولات منزلية .

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المدعى بالحقوق المدنية مسلم المتهم عند زفاف ابنته اليه منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجية فتصرف في بعضها بالبيع واخفى بعضها في منزل آخر ، وقضت المحكمة بتبرئته بمقولة ان هذه الواقعة لاجريمة فيها اذ المنقولات قد سلمت اليه ( الزوج ) والتسليم ينفي الاختلاس وهي لم تسلم على سبيل الوديعة اذ هو التزم برد قيمتها اذا فقدت ويجب في الوديعة رد الشيء بعينه ، وعقد التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الاستهلاك ، فهذا من المحكمة غير سديد اذ أن ما استطلدت اليه في شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهاز الزوجية من المثلثات التي يقوم بعضها مقام بعض وأن العادية فيه لا تكون الا للاستهلاك ، والصحيح ان الجهاز من القيميات . وما قائله بصدد نفي الوديعة غير كاف ، لان اشتراط رد قيمة الشيء لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النص على رد القيمة يكون عند العقد مما يرشح الى أن الرد يكون عيناً ما دام الشيء موجوداً ، وما ذكرته بصدد التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس في السرقة غير كاف ، اذ هي لم تبين ان الزوجة عندما نقلت جهازها الى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وانه هو اصبح صاحب اليد فعلا عليه .  
( جلسة ١٩٤٩/٦/٧ طم رقم ٦٥٢ سنة ١٩ ق )

#### ٦٦٦ - اختلاس الشريك - مثال .

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو شريك المجنى عليه في مطحن كان يستولى على اجرة الطحن من بعض عملاء المطحن ويصطنع اوراقا بالوزن والاجرة ذات ارقام مكررة ولا يثبت الكثرة منها بدفتر الحساب وتوصل بهذه الوسيلة الى اختلاس نصيب شريكه في هذه الاجرة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها اركان جريمة الاختلاس .

( جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢ طم رقم ١٣٠٥ سنة ١٩ ق )

## ٦٦٧ - متى تتحقق جريمة تبديد نقود مسلمة كوديعة .

ان عناصر جريمة تبديد نقود مسلمة على سبيل الوديعة تتحقق بالامتناع عن ردها عند طلبها .  
( جلسة ١٩٥٠/١/٢ طم رقم ١١٥٥ سنة ١٩ ق )

## ٦٦٨ - وديعة - التسليم الاختياري - كفايته .

لا يشترط في الوديعة ان يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري اذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل . فاذا كان الظاهر مما انتهت اليه الحكم ان بيع المنقولات محل الدعوى قد تم وتمتع المبيع وانتقلت ملكيته الى المشتري ولكنه بقي في حيازة البائع على سبيل الوديعة لاتمام بعض الاعمال فيه ، فانه اذا ما تصرف البائع فيه بطريق الفسح كان مستحقا للعقاب .  
( جلسة ١٩٥٠/٢/١٢ طم رقم ١٢ سنة ٢٠ ق )

## ٦٦٩ - الشريك في الايجار - حكمه .

اذا كان ثمة عقد ايجار مشاركة بين اثنين فاضاف احدهما المحصول الناتج من الارض المؤجرة بهذا العقد الى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديدا يعاقب عليه بالمسادة ٣٤١ من قانون العقوبات .  
( جلسة ١٩٥١/١/١٦ طم رقم ١٢٥٠ سنة ٢٠ ق )

## ٦٧٠ - يد الشريك على مال شريكه - يد وكيل .

يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل . فهو مسؤول على هذا الاعتبار اذا تصرف فيه على وجه يخالف الفرض الذي قامت الشركة من اجله .  
( جلسة ١٩٥١/٢/١٢ طم رقم ١٩٠٧ سنة ٢٠ ق )

## ٦٧١ - الشرط الاساس في عقد الوديعة - ما هيته .

الشرط الاساسي في عقد الوديعة كما هو معرف به في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بمينها للمودع . . واذن فحتى كان الثابت في الحكم أن المتهم والمجنى عليه قد اتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما وأن تسلم اولهما ساعة الثاني كان تنفيذاً لهذا الاتفاق فان التسليم على هذه الصورة يكون مبنياً على عقد معاوضة ، وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ويكون الحكم اذ دان المتهم بجريمة التبديد قد خالف القانون .

( جلسة ١٦٥٤/٥/٤ طعن رقم ٢٤١٣ سنة ٢٣ ق )

## ٦٧٢ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الالوجه ما دامت قد استوفت اركان الجريمة والادلة القاطنة على توفرها .

ان الدفع بصورية عقد التسليم الذي اعتمدت عليه المحكمة في ادانة المتهم بالتبديد هو من الامور المتعلقة بالموضوع فلا يلزم له رد صريح خاص بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من اعتماد الحكم على هذا العقد كدليل البات في الدعوى ، الامر الذي يدل على ان محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير قد اطاحت هذا الدفع ولم تعمل عليه .

( جلسة ١٦٥٠/٥/٨ طعن رقم ٣٧٧ سنة ٢٠ ق )

## ٦٧٣ - حق محكمة الموضوع في تفسير العقد القائم بين المتهم والمجنى عليه في جريمة التبديد - مثال .

لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد . فإذا كانت المحكمة قد انتهت الى ان العقد القائم بين المتهم ( الطاعنة ) والمجنى عليها عقد وديعة باستخلاص سائق . فان قضائها بادانة الطاعنة عن جريمة التبديد يكون صحيحاً في القانون . ولا يجدى الطاعنة قولها ان العقد في حقيقته عقد شركة لا يلقى بمقود الامانة التي اوردتها المادة ٣٤١ عقوبات .

( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ ص ٧ س ٢٥٤ )

٦٧٤ - اليد المعارضة على الشيء موضوع الاختلاس - لا توفر جريمة  
 خيانة الأمانة وإنما قد تكون الجريمة سرقة او شروع فيها -  
 مثال .

متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى  
 عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها الا اذا عارضة ليس  
 من شأنها أن تنقل الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة  
 تكييفها القانوني لا تمدو ان تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم اذ دان  
 المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يخطئ القانون في شيء .  
 ( الظن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ من ١٢٢٠ )

٦٧٥ - اشتراط الموكل في عقد الوكالة ضمان الوكيل للصفقة التي  
 يعقدها من مخاطر الضياع والتلف - عدم تأثير هذه الاتفاق  
 على طبيعة العقد وما يتركبه الوكيل من اختلاس لمن ما يبيعه  
 لحساب الموكل - مثال .

متى كانت الواقعة كما اثبتها الحكم تتضمن ان المتهم تسلم الاسمدة  
 من المدعى بالحق المدني باعتباره وكيلاً عنه بالعمولة لبيعه لحسابه ورد  
 ثمنها اليه فباعها ودفع جزءاً من الثمن ولم يدفع الباقي واغتسله لنفسه  
 اضرازا به ، فانها تكون جريمة خيانة أمانة في حكم المادة ٣٤١ من قانون  
 العقوبات ولا يتعدى في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان  
 الوكيل للصفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف اذ هو اتفاق لا يؤثر  
 في طبيعة العقد كما حددتها القانون .  
 ( الظن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٤ ص ٨ من ٦١٥ )

٦٧٦ - استبقاء التهم البالغ الذي تسلمه من المجنى عليه لتأنيث منزل  
 الزوجية نيابة عنه وعدم رده عند مطالبته بذلك تكليف العقد  
 بأنه تبرع لحساب الزوجة او انه عقد من نوع خاص في غير  
 محله .

اذا كانت الواقعة - التي اورد الحكم ادلة ثبوتها في حق المتهم - هي  
 انه تسلم نقوداً من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء منقولات منزل الزوجية  
 فلم يفعل واستبقى للبالغ في ذمته ولم يرده. حين مطالبة به من سلمه اليه ،  
 فان هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس .



النصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، أما ما ذهب إليه المتهم من نفي صفة الوكالة عنه وقوله « أن اقضي ما يتصور في تكييف هذا العقد أنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص » فجدل بعيد عن حقيقة طبيعة العقد الذي تم بين الطرفين وعن تكييف القانوني الصحيح الذي انتهى إليه الحكم .

( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٩٥ )

٦٧٧ - استلام المتهم مبلغاً من المجنى عليه ليحضر له مقابلته ورقة صحيحة بقيمته من مكان بعيد - قيام المتهم باختلاس المبلغ لنفسه - توفر جريمة خيانة الأمانة في حقه .

إذا كانت الواقعة على الصورة التي أثبتها القرار المطعون فيه أن المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة الجنيهات للمتهم لاستعماله في أمر لمصلحته - إذ كلفه باحضار مقابلة ورقة صحيحة من مكان بعيد فللمتهم ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ص ٧٠٤ )

٦٧٨ - تبديد - عقد الأمانة - قواعد الإثبات المدنية .

من المقرر قانوناً أن ما يتعين للترام قواعد الإثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التبديد هو عقد الأمانة في ذاته ، أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الإثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الأقرار .

( الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/١٦ س ١٢ ص ٧١٧ )

٦٧٩ - تبديد - تكييف المحكمة للعقد بأنه عقد وكالة .

إذا كانت المحكمة وهي في صدد بحث تهمة التبديد المنسوبة للمتهم ، قد فسرت العقد الملقم في الدعوى على أنه عقد وكالة بالمولة ، فإن ذلك منها يعتبر فصلاً في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليها ، ورداً سلفاً على ما ذهب إليه في دفاعه من أن العقد بيع لا عقد وكالة .

( الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٢ ص ١٢٠ )

## ٦٨٠ - الادانة في جريمة التبيد - من شروطها .

من المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بمقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه النقوط في صدد توقيع العقاب انما هي بالواقع ، بحيث لا يصح تأليم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتاتيه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .  
( الممن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/١٨ من ١٢ ص ٨٦٢ )

## ٦٨١ - خيانة امانة - اركانها - عقد الوديعة - عقوبة .

متى كان الحكم المطنون فيه قد اورد استلام الطاعن صديري المجنى عليه وما كان يحويه من نقود للمحافظة على هذا المبلغ خشية ضياعه ، وقرار الطاعن لهذه الواقعة وقصر دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه ، وهو ما اطرحه الحكم للأسباب السالفة التي اوردتها - معاً مفاده قيام عقد الوديعة اذ ان مبلغ النقود كان مقصوداً بذاته بالايدياع - ومن ثم فإن الحكم المطنون فيه اذ عاقب الطاعن بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد اجرى تطبيق القانون على وجهه الصحيح . ويكون ما يثيره الطاعن من عدم توافر اركان جريمة التبيد لعدم استلامه المبلغ المبدد عيناً على غير أساس .

( الممن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤ ص ٨٠٤ )

## ٦٨٢ - يستوى في الوكالة - كسب من الاسباب الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - أن تكون وليدة عقد أو أن يكون مصدرها القانون .

القانون حين عرف جريمة خيانة الامانة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة - باعتبارها سبباً من الاسباب التي اوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - وليدة عقد ، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة هي أن يكون تسليم المال قد حصل الى الوكيل بصفة كونه وكيلاً باجرة او مجاناً ، مما يستوى فيه بالبداهة ما يكون مشمولاً للعقود وما يكون مصدره القانون ، وأنه اذا تعددت الاسباب

القانونية. لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا ، فإن تخلف أحدهما لا ينهض لاسقاط الوكالة ما دام المال قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، وما دام هو لم يقم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة في حقه بتسليم المال المعهود اليه .

( الطم رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/١١/١ من ١٧ ص ١٠٥٣ )

٦٨٣ - تسليم المجنى عليه أوراق النقد الى المتهم لا بدالها بأوراق مالية بقيمة بقيمتها - طبيعته : تسليم بسيط تنتقل به الحيازة الى المتهم ناقصة - اختلاسه المال المسلم اليه - انطباق المادة ٣٤١ عقوبات في حقه .

أن تسليم المجنى عليهما الأوراق النقد الى المتهم لا بدالها بأوراق مالية بقيمتها ، إنما هو تسليم بسيط لم ينقل اليه حيازة تلك الأوراق بل وضعت فقط بين يديه لغرض وقته هو ابدالها بأوراق مالية بقيمتها ، وبقيت الحيازة بركنيها المادى والمنوى للمجنى عليهما كل بمقدار ما سلمه ، ويصبح المتهم في هذه الحالة وكيلًا عن كل منهما في قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله ، وتكون يد أمين انتقلت اليه الحيازة ناقصة ، فإذا ما اختلس المال المسلم اليه طبقت في حقه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

( الطم رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ من ١٧ ص ١٢٠٣ )

٦٨٤ - خيانة أمانة - حكم - تسمييه - تسمييه جيب .

لا تقوم جريمة خيانة الأمانة الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والمبرة في ثبوت قيام عقد من هذه العقود هي بحقيقة الواقع . ولما كان الطرفين قد تمسك في دفاعه بأن الملاقة التى تربطه بمشروع حماية انتاج الثروة الحيوانية التابع للمحافظة هي علاقة مدنية على ما يبين من المقعد للحرر بينهما ، وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانونى يتغير به وجه الفصل في الدعوى لما يبنى عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تمنى باستظهار حقيقة الواقعة ونوع المقعد الذى تم التسليم بمقتضاه وذلك بالرجوع الى أصل المقعد الحرر بين الطرفين ، أما وهى لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد اطلاعها على المقعد وتحققها من نوع الاتفاق المبرم

بين المتعلقين على الرغم من أن محضر التسليم - الذي استند إليه الحكم في ادانة الطاعن - قد أحال في بيان كنه العلاقة بين الطرفين الى ذلك المقعد فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والإحالة .

( الطم رقم ١١٠٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ٨٩٥ )

#### ٦٨٥ - تبديد - البات - شهادة الشهود .

إذا كان المستفاد من أقوال شاهدي الإلبيات أن التهم حصل المبالغ الواردة بالفواتير نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها إليه - فإنه بذلك تنوالت أركان عقد الوكالة كما هي معرفة في القانون وهي من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

( الطم رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١١/٧/١٩٦٧ م ٨ ص ١٠٩٢ )

#### ٦٨٦ - وديعة - التسليم الحقيقي - التسليم الاعتباري .

لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل . وبما كان ما البتة الحكم من أن المجنى عليها تستحق في ذمة الطاعن كمية من الحديد لا يؤدي بذاته الى مساءلته عن جريمة خيانة الأمانة بل يتعين أن يشبث أن بيع الحديد المذكور قد تم وتعين البيع وانقلبت ملكيته الى المجنى عليها ولكنه بقي في حيازة البائع - الطاعن - على سبيل الوديعة لحين استلامها له ، الأمر الذي أغفل الحكم المطعون فيه استظهاره . ومن لم يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صارت الباتها في الحكم مما يتعين معه نقضه والإحالة .

( الطم رقم ١٨١٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ١٢٣٩ )

#### ٦٨٧ - الميث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان هو منسأط العقاب في جريمة خيانة الأمانة .

منأط العقاب في جريمة خيانة الأمانة ليس الإخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما هو الميث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد .

( الطم رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق . جلسة ٢/١٨/١٩٦٨ م ١٩ ص ٣٤٤ )

٦٨٨ - كون الشيء الممسك قد سلم للمتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان - شرط لقيام جريمة خيانة الإمانة .

لما كان يشترط لقيام جريمة خيانة الإمانة أن يكون الشيء الممسك قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكان المتهم على ما يبين من مدونات الحكم قد دفع التهمة بأن العلاقة بينه وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية ، فإن الحكم المطعون اذ لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصر البيان .

( الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٨٠/١/٢ ص ١٩ س ٦٢٢ )

٦٨٩ - جريمة خيانة الإمانة - ماهيتها .

إذا كان الحكم الابتدائي الغيائى المأذ به لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه متقولاته لبيعهما لهصابه ويؤى لمنها له أو يودها عيناً إذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يلب بالتزامه وأخلس تلك المنقولات ، وكانت الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الإمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت اذ وصفتها بأنها جريمة نصب ، إلا أن الطاعن لا مصلحة له في الطعن ما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الإمانة .

( الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/١ ص ٢٠ س ١٣٦٤ )

٦٩٠ - اعتبار الحكم أن المال المختلس سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الايجار لا يؤثر في صحته - علة ذلك .

مضى كان للحكم قد استظهر استلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد ايجار وإقامة تخوله استعمالها مقابل الاجرة المتفق عليها فإنه لا يؤثر في صحته أن يكون قد اعتبر المال المختلس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الايجار لأن كلا من هذين التقديين هو من عقود الإمانة ويتوافر به ركن الائتمان .

( الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٨ ص ٢٠ س ٦٦٦ )

### ٦٩١ - جريمة خيانة الأمانة - أركانها .

من المقرر انه لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة ، الا اذا اقتنع القاضي بانها تسلم المال بمقتد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والمبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، في صدد توقيع العقاب ، انما هي بالواقع ، اذ لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعتراه بلسانه أو كتابته ، متى كان ذلك مغايراً للحقيقة . ( الطم رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٠/٣٧/١٠١٩٦٦ م ٢٠ ص ١١٧٦ )

### ٦٩٢ - قواعد اثبات عقود الائتمان - تمحيص احوال الشهود - تقديري .

متى كان البين من مساق الحكم المطعون فيه انه بعد ان بين ان اثبات عقود الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يخضع لقواعد الالبات العامة للنصوص عليها في القانون المدني التي تشترط في خصوصية الدعوى الدليل الكتابي عرض الى اعتصام الطاعنة بالمانعين المادى والادبى فنناقض احوال شهود واقعة تسليم النقود المدعى بتبديدها وهو امر لازم للفصل في قيام الوديعة الاضطرارية وهى من الموانع المادية التي يجوز اثباتها بكافة طرق الالبات القانونية ثم أبدى الحكم عدم اطمئنانه الى احوال هؤلاء الشهود في شأن ما ذكره عن ظروف وملابسات هذه الواقعة وتصدى لذلك الظروف وهذه الملابسات بافتراض مسحتها ونفى انها تؤدي الى الاضطرار الذي كان من شأنه ان يحول دون الحصول على دليل كتابي ثم انتهى الى عدم قيام اى من المانعين المادى والادبى بأسباب سائفة في حدود سلطة المحكمة التقديرية ، واذا كان النهج الذى سلكه الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا تناقض فيه فان ما تنعاه الطاعنة عليه من دعوى التناقض في التبريب لا يكون له محل .

( الطم رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٠ م ٢١ ص ٣٢٢ )

### ٦٩٣ - جريمة خيانة الأمانة - أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات - المبرة في تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع .

لا تقوم جريمة خيانة الأمانة الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون

المقوبات . والمعبرة في تحديد مامية المقد هي بحقيقة الواقع . ولما كان الثابت من الاوراق ان حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى المدني علاقة مدنية بحت ، فان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة خيانة الامانة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم ببراءة الطاعن مما اسند اليه .

( المجلد رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٢١ من ٢٢٥ )

٦٩٤ - جريمة خيانة الامانة - اركانها : وجوب ان يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات - جعد التهم استلام المبلغ موضوع الجريمة استناداً الى تزوير السند المقدم من المجنى عليه لاثبات ذلك - دفاع جوهرى - على المحكمة ان تعرض له في حكمها الصادر بالادانة ينفذه والا كان مشوباً بالقصور .

يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة ان يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولما كان الطاعن قد جعد استلام المبلغ موضوع الجريمة دافعا للتهمة بتزوير السند المقدم من المطعون ضده كدليل على ذلك ، ولما كان الحكم قد تفصل عن تقرير ابحاث التزيف والتزوير ان ورقة السند المشار اليه كانت موقعة من الطاعن على بياض ، ورغم ذلك قد اعتمد في ادانة الطاعن على ما تضمنته تلك الورقة من ان استلام الطاعن للمبلغ المنسوب اليه تبديده كان على سبيل الوكالة لتوصيله الى آخر دون ان يرد على ما اثير حول تزوير أو صحة هذا السند الذى انتهى تقرير المضاماة الى انه موقع على بياض ، وكان دفاع الطاعن هذا جوهرى لا تصالحه بتوافر أو عدم توافر اركان الجريمة المسندة اليه ، مما كان يقتضي معاً على المحكمة ان تعرض له بما المطعون ضده على نحو ما تقدم ، لان حكمها المطعون فيه يكون مشتبهاً بالقصور لا متعيناً نقضه والاحالة .

( المجلد رقم ٩٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/٢٢ من ٢٢٧ )

٦٩٥ - لا تقوم جريمة خيانة الامانة الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائمانة الواردة على سبيل الضجر في قانون العقوبات .

لا تقوم جريمة خيانة الامانة الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على

عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في ثبوت قيام عقد من هذه العقود هي بحقيقة الواقع . فتعي كلان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه تسلم السيارة بصفتها مالكا لها - لا حارسا قضائيا عليها - وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانوني يتغير به وجه الفصل في الدعوى لما يبنى عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعني باستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع الى أصل فرار رئيس محكمة الجنايات الخاص بتسليم السيارة ، أما وهي لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد اطلاعها على هذا القرار - الذي خلّت أوراق الدعوى منه - وتحققها من الأساس القانوني لواقعة التسليم على الرغم من أن مذكرة النيابة العامة التي استند إليها الحكم في ادانة الطاعن قد أحالت في بيان وصف التسليم الى ذلك القرار ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ص ١٢٠ )

٦٩٦ - تسليم المال بموجب عقد من عقود الائتمان المبينة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات - من شروط قيام جريمة خيانة الأمانة - تمسك الطاعن بأن علاقته بالجنى عليه مدنية وأنه مجسود ضمان وكفيل لمن تسلم المصبوبات - جوهرى - لعقد المحكمة عن تحقيقه - قصور - مثال .

من المقرر أن جريمة خيانة الأمانة لا تقوم الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه مجسود ضمان وكفيل على تسلم المنقولات موضوع الاتهام ، وكان ما أوردته المحكمة من أن الطاعن دفع الاتهام بأنه « سلم المنقولات الى الجنى عليها » . وأن هذا الدفاع يفيد أنه سبق أن تسلم تلك المنقولات من الجنى عليها لا يوفر قيام عقد من عقود الأمانة فيما بينهما - وكان ثبوت صحة دفاع الطاعن القانوني المبني على أن العلاقة بينه وبين الجنى عليها هي علاقة مدنية بحيث يتغير به وجه الفصل في الدعوى لما يبنى عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تعني باستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع الى قائمة الجهاز وتحقيق واقعة التسليم والاساس القانوني لها . أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ٢٠/٥/١٩٧٤ من ٢٥ ص ٤٩٤ )



## ٦٩٧ - شرط الادانة بجريمة خيانة الامة .

من المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والمبرة في القول بثبوت عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع ، بحيث لا يصح تكليم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التي تربطه بالمجنى عليه هي علاقة مدنية وليس مبناهما الايصال المقدم ، وكان المدافع على هذه الصورة يصد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتغير به الرأي في الدعوى ، فإن المحكمة اذا لم تفتن للحواء وتفسطه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه ، يكون حكمها معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

( المظن رقم ٨٦١ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٦/٨ س ٢٦ من ٤١٧ )

٦٩٨ - تغير الحقيقة في الاوراق الموقعة على يماض ممن استؤمن عليها -  
خيانة لامة - وقوع التغير ممن حصل عليها بأى طريق خلاف  
التسليم الاختيارى - يعد تزويرا .

الاصل في الاوراق الموقعة على يماض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الامة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ويخرج عن هذا الاصل حالة ما اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة . او نتيجة غش او طرق احتيالية او بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختيارى فعندئذ يعد تغير الحقيقة فيها تزويرا .  
( المظن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ س ٢٧ من ١٠٠ )

٦٩٩ - تحقق جريمة خيانة الامة - وهن بارتكاب الفعل المكون لها  
اضررا بالمجنى عليه - بقصد حرمانه منه - ثبوت عدم  
استلام الوكيل - لثمن الشيء الذى باعه - لحساب الموكل -  
عدم قيام جريمة التهديد في حقه .

ان جريمة خيانة الامة لا تتحقق الا اذا كان الجاني قد ارتكب الفعل المكون لها اضرارا بالمجنى عليه وبنية حرمانه من الشيء المسلم ، وههنا

العناصر لا يوجد ثمة دليل في الاوراق على توافرها في حق المتهم . ذلك بأن البضائع موضوع التهمة قد بيعت وسلمت بالفعل الى المشتري الذي لم يثبت أنه سدد للمتهم شيئاً ، اذ زعم ان الثمن يدفع عادة فور استلام البضاعة في حين تبين - على نقيض ذلك - من شهادة والد المجنى عليه أن الثمن لم يدفع للمتهم يوم الاستلام والا لما وعدت زوجة المشتري المتهم امام هذا الشاهد - بعد خمسة او ستة ايام من ذلك الاستلام - بسداد الثمن بعد يومين ، وهو ما يظهر دفاع المتهم بأن المقابلة التي تمت بينه وبين زوجة المشتري في المحل العام - قبل مضي اسبوعين على استلام البضاعة - انما اتفق عليها لانجاز ذلك الوعد . بل ان سلامة طوية المتهم قد كشفت مما تبين من شهادة شاهد الايصال من انه بالرغم من ان هذا الايصال لم يكن قد حرر وقت استلام البضائع ، فان المتهم هو الذي أبدى استعداده للتوقيع عليه كي يضمن المجنى عليه حقه معتذراً بتخلف المشتري عن سداد الثمن . وحيث انه لما تقدم ، تكون التهمة المسندة الى المعارض على غير سند بما يوجب القضاء في الموضوع بإلغاء الحكم النيابي الاستثنائي المعارض فيه وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

( الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ من ٢٧ ص ٦٥٣ )

٧٠٠ - القناع القاضي أن تسليم المال كان بعقد من عقود الامانة - شرط لادانة المتهم في جريمة خيانة الامانة - العبرة بأن العقد من عقود الائتمان - هو بحقيقة الواقع .

من المقرر انه لا يصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اتقن القاضي بأنه نسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في ثبوت قيام هذه العقود في صدر توقيع المقلب انسا هي بحقيقة الواقع .

( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/١ من ٢٧ ص ٨٢٥ )

٧٠١ - التسليم الحقيقي ليس بالازم في الودعة - كفاية التسليم الاعتباري متى كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل .

لا يلزم في الودعة ان يكون التسليم حقيقياً بل يكفي التسليم الاعتباري اذا كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل ، واذا كان ذلك ما استخلصته المحكمة على نحو ما سلف بيانه من أن العلاقة القائمة بين الطاعن والمجنى عليها يحكمها عقد الودعة هو استخلاص سائغ ويطعن مع حقيقة الواقع في

الدعوى فإن قضاءها بإدانة الطاعن عن جريمة التهديد يكون صحتها في القانون .

( المجلد رقم ٦٢٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/١ ص ٢٧ م ٨٢٥ )

### ٧٠٢ - تهديد - خيانة أمانة - أركان الجريمة .

لما كان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاد أن المتهم تسلم الإخشاب من المدعية بالحق المدني بموجب عقد اتفقا مؤرخ في الخامس من نوفمبر سنة ١٩٧١ لتصنيعها وتركيبها في عمارتها إلا أنه لم يتم بتصنيعها كلها وامتنع عن رد ما تبقى منها ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن في شأن تكييف العقد ورد عليه بقوله : وحيث أنه لما كان للحكمة الموضوع حق تفسير العقود على الوجه الذي تراه مفهوما منها فإن عقد الاتفاق المبرم بين المدعية والمتهم هو عقد من عقود الأمانة التي فصلتها المادة ٣٤١ ع . ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذ نصت على تجريم اختلاس أو تهديد الأشياء التي تسلم على وجه الرديئة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت في نهاية عقود الأمانة حالة من « ... كانت ( الأشياء ) سلمت له بصفة كونه وكيلًا باجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو لغيره ... » فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة - حسبما هو مقرر في المادة ٦٩٩ من القانون المدني - الذي يقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذي يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره . ويؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة « وكيل » بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ومن ثم فإن اختلاس أو تهديد الممتلكات للأشياء المسلمة اليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أنه قد تسلم الإخشاب من المدعية بالحق المدني لتصنيعها لحسابها مقابل أجر ، فإن امتناعه عن رد ما تبقى منها يكون مؤثما وفق نص المادة ٣٤١ سالفة الذكر . ولا مصلحة للطاعن من تمييز الحكم فيما أخطأ فيه - في موضع منه - من تكييفه عقد الاتفاق المبرم بين الطاعن والمدعية بالحق المدني بأنه عقد وديعة طالما أن الوصف القانوني الصحيح للواقعة حسبما تقدم - تطابق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التي عامل الحكم

الطاعن بها ووقع عليه العقوبة المنصوص عليها فيها ، ومن ثم فإن ما ينعيه  
الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير منتج .  
( الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨ من ٥٢٢ )

٧٠٣ - تبديد - عقد الاستصناع - الأحكام المدنية ليس لها قوة الشيء  
المحكوم به أمام المحاكم الجنائية .

من المقرر أن عقد الاستصناع يدخل في عداد عقود الإمانة التي عدتها  
المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحداى  
به الطاعن في هذا الصدد من صدور حكم في دعوى تجارية حازت لقوة الشيء  
المحكوم به بتكليف الملاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحث - وذلك لما  
هو مقرر وفقاً للمادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا تكون  
للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم  
الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة  
الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع  
المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم  
ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي  
يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تقتيد بأى حكم صادر من أية جهة  
أخرى مهما كانت ، لما كان ذلك ، وكان الحكم للطعن فيه قد استند في  
رفضه دعى الطاعن الاوالم المشار اليهما في أوجه النعى الى قوله - «وحيث  
انه بالنسبة للدفعين الاول والثاني المبدئين من المتهم - الطاعن - وهما عدم  
قبول الدعوى المدنية لسابقة اختيار الطريق المدني وسابقة الفصل فيها  
لمردود عليهما بأن الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة لم ترفع  
بطلب تعويض عما أصاب المدعى المدني من ضرر وإنما رفعت بطلب احقية  
المدعى الى كمية الذهب المملوكة له وفسخ الاقرار المؤرخ ١٣/٣/١٩٦٧ وقد  
قضى الحكم الصادر في الدعوى المذكورة بفسخ الاقرار المذكور والزام المدعى  
عليه فيها - بأن يرد كمية الذهب عيار ٢٠١ وقردها ٢٨٨٤ جراماً وإلتالى  
فتكون الدعويان مختلفتين سبباً وموضوعاً وأذ كان هذا الذى رد به الحكم  
على الدفعين صحيحاً في القانون ، ذلك بأنه متى كان البين من الحكم ان  
المدعى بالحقوق المدنية قد اقام دعواه التجارية من قبل بطلب رد كمية الذهب  
المسلمة منه للطاعن ، بينما أسس دعواه المائلة المرفوعة بطريق الادعاء  
البلاشر على التبديد مطالبا - بعد توقيع العقوبة على الطاعن - الزامه  
بتعويض الضرر الفعلى الناشئ عن هذه الجريمة ، في خصوص ما لم يتم  
الطاعن برده من تلك الكمية تنفيذا لحكم الرد الصادر في الدعوى التجارية

المشار إليها ، فإن الدعيين - والحال كذلك تختلفان سببا وموضوعا ، ولا يكون ثمة محل للدفع بعدم قبول الدعوى الماثلة - استنادا الى سقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي لسبق اختياره للطريق المدني ، او الى عدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها .

( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٠/١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨١٨ )

٧٠٤ - ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الامانة - متى يسقط .

من المقرر أن تعيين تاريخ ونوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الامانة مما يستعمل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقص وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الامانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا اذا قام الدليل على خلافه .

( الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٦/٧/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٢٠ )

٧٠٥ - ما يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة .

من المقرر انه يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة ان يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه وللكمل بالحكم المطعون فيه اثبت واقعة الدعوى نقلا عن بلاغ المدعى بالحق المدني واقواله بحضر جمع الاستدلالات بما مؤداه انه تصرح له بصرف ١٧ طنا و ١٠٠ كيلو حديد وقد سلم اذن الصرف الى الطاعن بوصفه صاحب محل تجارة حديد ومبلغ الف جنيه خصما من ثمن الحديد الا ان الطاعن اخذ يماطله في التسليم فبادر بشكوة متها اياه باختلاس كمية الحديد وقدم اقرارا منسوبا الى الطاعن يفيد ان هناك كمية من الحديد مقدارها ١١٠ طنا و ١٠٠ كيلو تصرح بصرفها للمدعى بالحق المدني ، وأشار الحكم الى ان الطاعن نفى - عند سؤاله انه استلم أى نقود من المدعى بالحق المدني وانتهى الى ثبوت جريمة التبيد في حق الطاعن تأسيسا على أن تسليم مقررات مواد البناء الى التجار يتم لحساب المستهلكين الذين يصرح لهم بصرف هذه المقررات من الجهة الحكومية فتظل للمقررات مودعة لدى التجار

لحين طلبها من ذوى الشأن مما مفاده أن العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحق المدني كانت على سبيل الوديعة بالنسبة لكمية الحديد المأذون له بصرفها مما يضحى معه الطاعن خائفاً للأمانة لامتناعه عن تسليمه اياها . وكان البين من الأوراق أن المتهم دفع تهمة التبديد بأن الواقعة ليست وديعة وأن كمية الحديد المدونة بالإيصال قد استلمت ودفع ثمنها الى المحافظة وأصبح مالكاً لها وأن العلاقة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية علاقة بيع وشراء تسرى عليه القيود التمويجية في كيفية توزيع الحديد بالسعر الرسمي مما يتتالي مع كون الحديد سلم اليه كوديعة لمصلحة المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يمن باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التي جعلت المجنى عليه يطالب المتهم بالحديد المصرح له به مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن المجنى عليه لم يثبت قيامه بدفع ثمن الحديد وأن الإذن المسلم له كان خالياً من اسم المتهم فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يمجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار بيانها مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن .

( انظر رقم ٥١٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٠/١ س ٣٠ ص ٧٤٢ )

## الفرع الرابع

### الضرر

#### ٧٠٦ - توفر ركن الضرر موضوعي .

لا يشترط في جريمة التبديد أن يكون قد وقع ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتملاً . وتوافر هذا الركن هو والقصد الجنائي من السائل التي تقدرها محكمة الموضوع في كل دعوى بناء على الوقائع المطروحة أمامها . ولا يكون لمحكمة النقض شأن متى كانت الوقائع غير متعارضة مع ما رآته المحكمة فيها .

( طعن رقم ٩٢٢ سنة ١٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦٠ )

#### ٧٠٧ - كفاية احتمال وقوع الضرر .

لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع الاختلاس لم يحصل المجنى عليه على ماله عن طريق ملتهم أو غيره فإن العقبان يكون واجباً .

( طعن رقم ١٨٠٠ سنة ١٢ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٢ )

#### ٧٠٨ - توفر الجريمة باختلاس التهم العقد الذي أودع لديه والسوالع

عليه من جميع المتعاقدين بما فيهم مورث المدعية بالحق المدني ما دام يترتب حقوقاً لهذا المورث ولو طعن في حقيقة وصف هذا العقد .

حتى كان الحكم قد بين بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أن العقد المدعى اختلاسه كان وقت أن أودع لدى التهم موقعا عليه من جميع المتعاقدين بما فيهم مورث المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه لذلك يترتب حقوقاً لهذا المورث فإن اختلاسه يكون جريمة خيانة الأمانة بنفس النظر عن حقيقة وصف هذا العقد بأنه بيع ، وعن الثمن الوارد فيه وعدم دفعه كله أو بعضه ، فإن هذه الجريمة لا يشترط فيها أن تكون الكتابات التي يماثلها على اختلاسها خاصة بمقود دون عقود .

( طعن رقم ٩٥٢ سنة ١٣ ق جلسة ٢/٥/١٩٦٢ )

### ٧٠٩ - توفر الجريمة ولو لحق الضرر آخر خلاف المجنى عليه .

مضى كان الحكم قد البت وجود عجز في اكتياس السماد التي سلمت الى مشتمريها من الجمعية الزراعية ثم اذان امين الشونة ومساعدته في تبديد السماد فلا يجدى في دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر في الجريمة اذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، اذ هذا القول مردود بأنه يكفي لتحقق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتمدى الضرر اليها ايضا .

( طعن رقم ١٦٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٥/١/١٩٥٢ )

### ٧١٠ - توفر الجريمة ولو كان السند موضوع التهديد تحرر باسم المتهم الا أنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع لديه بقصد تحويله لمصاحب الحق فيه .

مضى كان الحكم قد استظهر من عناصر الدعوى ان السند موضوع جريمة التهديد وأن تحرر باسم المتهم الا أنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع امانة لديه تأمينا لتنفيذ اتفاق تم بين المدعى المدني من جهة وبين أخويه من جهة أخرى يتأدى في أن المدعى بالحق المدني يصادق لأخويه على صحة عقد صادر لهما من والدهما ببيع منزل وحرر بذلك اقرارا سلمه للمتهم على أن يقوم الاخوان الاخوان بدفع عشرين جنيها للمدعى المدني عن طريق المتهم عند تسلمهما الاقرار منه وأن يحررا له عقدا ببيع ربع المنزل عند التصديق على صحة العقد أو أن يدفعوا له مبلغ مائة جنية زيادة عن العشرين الاولى وهى التى كتب بها السند باسم المتهم واتفق على أن يقوم المتهم بتحويلها للمدعى المدني اذا نفذ الاخير ما التزم به وحكم بصحة التعاقد وامتنع أخواه عن تحرير عقد ببيع ربع المنزل له ، وكان الحكم قد استظهر ايضا أن المدعى المدني قد وفى بالتزاماته ، وأنه قد حكم لأخويه بصحة التعاقد الصادر لهما من والدهما ببيع المنزل واتهما امتنعا بعد ذلك عن تحرير عقد ببيع ربع المنزل للمدعى بالحق المدني وأن المتهم تورط معهم ما وسلم لهما السند الودع عنده على سبيل الإمانة اضرازا للمدعى المدني ، كما استظهر أن تسليم السند للمدعين وأن تم في الظاهر بناء على شكوى منهما للبوليس في حق المتهم بشأن السند المذكور الا أنه حصل في واقع الامر باتفاق بينهما وبين المتهم بقصد التحايل على الاقليات من الالتزامات التي رتبها عقد الودية في ذمة المتهم للاضرار بالمدائن الحقيقي بمقتضى هذا العقد - متى كان ذلك فان ادانة الطاعن بجريمة التهديد تكون صحيحة ، ولا يقدح في ذلك ان يكون السند قد حرر باسم الطاعن ما دام أن تحرير



السند على المدين وإيداعه لدى الطاعن كان على وجه الإمانة. بقصد تجويله لصاحب الحق فيه .  
( طعن رقم ١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٢٧ )

#### ٧١١ - سلطة قاضي الموضوع في بحث حصول الضرر أو احتماله في جريمة التهديد .

يكفي لتكوين جريمة التهديد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ، ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ص ٦٩٤ )

#### ٧١٢ - احتمال حصول الضرر يكفي لتكوين جريمة خيانة الإمانة - البحث في حصول الضرر من عدمه - مسألة موضوعية .

يكفي لتكوين جريمة التهديد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ص ٦٩٤ )

#### ٧١٣ - كفاية أن يكون الضرر محتمل الوقوع للمجنى عليه لتحقيق جريمة خيانة الإمانة .

من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الإمانة وقوع الضرر فعلا للمجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع .  
( الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٢ ص ٦١٦ )

#### ٧١٤ - جريمة التهديد - مجرد احتمال حصول الضرر كاف لتوافرها .

يكفي لتوافر جريمة التهديد احتمال حصول الضرر ، وتنفيذ الوصية

لا يدل بذاته على انتفاء الضرر المترتب على تبديد سند الإيصاء لانه هو المثبت لاحقية المذعية بالحق المدني لكامل نزكة والدتها .  
الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١١/١٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٩١ )

٧١٥ - تبديد - استحالة التنفيذ العيني - لا يحول دون حق المبرور في التنفيذ بطريق التعويض .

لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دان بها الطاعن ، وكأن ما يشير من انه اضحى عرضة للتنفيذ عليه - في الفسق المدني - بالحكمين التجاري والمطعون فيه معا ، غير سديد لما هو ثابت من الحكم المطعون فيه من ان الحكم التجاري قد سبق تنفيذه بالفعل وتبين من محضر هذا التنفيذ - المحرر في ٢١ من يونية سنة ١٩٧٢ - استحالة التنفيذ العيني بالنسبة لكمية الذهب موضوع الدعوى الماثلة لتبديدها ، ومن ثم لم يبق سوى التنفيذ بطريق التعويض بموجب الحكم المطعون فيه ؛ لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعمنا ولفظه موضوعا .

( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٠/٩/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨١٨ )

## الفرع الخامس

## القصد الجنائي

## ٧١٦ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .

تعتبر جريمة التبديد تامه بمجرد طرؤ التفسير على نية الحيازة وتحولها الى نية حيازة بقصد التملك بعد ان كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير .

( طم رقم ١٢٨٥ سنة ٥ ق جلسة ١٩٢٥/٥/٢٠ )

## ٧١٧ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .

ان احتفاظ المتهمين بالآلات بعالها وعدم استعمالها لها لا يملئها من المسؤولية الجنائية اذا يكفى لتمام جريمة اختلاس الأشياء المودعة ان يطرا تفسير على نية الحيازة فتتحول الى نية حيازة بقصد التملك بعد ان كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير .

( طم رقم ١٢٤٩ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٢٤/٥/٢٩ )

## ٧١٨ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .

القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه او خلطه بماله ، وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه . فاذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الاساسي في حكمها فان الحكم يكون قاصرا قصورا يبيح ويستوجب نقضه .

( طم رقم ١٣٤٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١٨ )

## ٧١٩ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .

القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق الا اذا ثبت ان الجنائي تصرف في الشيء المسلم اليه كما لو كان مالكاً له مع تعمد ذلك التصرف وان هذا التصرف قد حصل منه اضراراً بحقوق المالك لهذا الشيء

فاذا كان الحكم لم يستظهر قيام هذا الركن ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد بما يفنده فانه يكون قاصراً مما يعيبه ويوجب نقضه .  
( طعن رقم ٢٢٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥١ )

٧٢٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة .

ان القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة لا يتحقق الا اذا انصرفت نية الجاني الى التصرف في الشيء المسلم اليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما لو كان مالكا له اضراً بالمجنى عليه .

( طعن رقم ١٥٠٧ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٠ )

٧٢١ - القصد الجنائي في جريمة التبديد - لا يلزم التحدث عنه استقلالاً في الحكم - ما دام ان ما اورده من وقائع الدعوى يكفي لاستظهاره .

المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة ما دام ان فيما اورده من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون .  
( طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٤ ١١ )

٧٢٢ - دفع المتهم ثمن الناقص من الاشياء التي بعهده بعد وقوع جريمة التبديد - لا اثر له على انتفاء القصد الجنائي .

قيام الطاعن بدفع ثمن الناقص من الاشياء التي بعهده بعد وقوع جريمة التبديد لا يمحو الجريمة ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .  
( طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٤ ١١ )

٧٢٣ - عدم تعلق الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة - اثراده من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره - كافي .

المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة

خيانة الأمانة ما دام أن فيما اوردته من وقائع الدعوى ما يكفى لاستظهاره  
كما هو معروف به في القانون .  
( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/١٩ ص ٧ س ١١ ٦٤ )

٧٢٤ - أدانة المتهم بجريمة التبييد دون اثبات قيام القصد الجنائي  
لديه - قصور .

متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبييد دون أن يثبت قيام القصد  
الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه  
واختلاسه لنفسه اضاراً بمالكه فإنه يكون قاصر البيان .  
( الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨ س ٧٤ )

٧٢٥ - أدانة المتهم بجريمة التبييد دون اثبات القصد الجنائي لديه -  
لقصور .

متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبييد دون أن يثبت قيام  
القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى  
ملكه واختلاسه لنفسه اضاراً بمالكه فإنه يكون قاصر البيان .  
( الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨ س ٧٤ )

٧٢٦ - امتناع التهم عن رد النقولات التي تسلمها لاصلاحها واستعادته  
لردها عند استلام ما يستحقه من الاجر المتنازع عليه - عدم  
كفايته لاثبات سوء النية .

لا يكفى لاعتبار التهم مبدداً مجرد امتناعه عن رد النقولات التي  
تسلمها لاصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الاجر وعدم الوفاء بباتيه ومع  
ما ابداه المتهم من استعادته لردها عند استلام ما يستحقه من الاجر ، بل  
لابد من ثبوت سوء نيته بما ينتجبه .  
( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ س ٢٥٠ )

٧٢٧ - التزام المحكمة بفحص الحساب وتصفيته متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين - مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تحقق به جريمة الاختلاس .

متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة ان تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع ان تحكم في موضوع التهمة المرفوعة امامها بالادانة او البراءة ، اذ ان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا يحقق به جريمة الاختلاس .  
( الظن رقم ٢١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٨ س ٨ ص ٢٧٢ )

٧٢٨ - مجرد قيام المتهم بتسليم الشيء المؤتمن عليه الى غيره ، لا يكفي لاعتباره مبدأ ما لم يثبت انه قصده من وراء ذلك التصرف فيه .

ان مجرد تسليم الامين الشيء المؤتمن عليه الى غيره لا يكفي لاعتباره مبدأ ما لم يثبت انه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه .  
( الظن رقم ٥١٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ص ٧٧٢ )

٧٢٩ - مجرد خروج المتهم عن حدود التفويض المصادر اليه ببيع محصول قطن المجنى عليه برهن القطن باسمه دون اسم المجنى عليه في محلج بعيد عن مزرعته بقصد تحقيق الغرض من التفويض - عدم كفايته لتوافر جريمة التبيد .

الاصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ، ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود الرسومة له في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم التقيد بحرية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب اعماله فيما يمتشي مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفوض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذي كان يهدف اليه المعنى بالحق المدني - وهو تسديد المطلوب منه لبنك التسليف الزراعي

وللاموال الاميرية - لا يعد في صحيح القانون تبديدا معاقبا عليه جزائيا ، ويكون استخلاص الحكم لنية التبديد من مجرد خروج التهم عن نطاق التفويض الصادر اليه بالبيع وقيامه برهن القطن باسمه دون اسم المدعى بالحق المدني في محلج بعيد عن مزرعته قاصرا عن التلليل على ثبوت نية التهم في الاستحواز على القطن المدعى تبديده وحرمان صاحبه منه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

( الظن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٠٣٥ )

٧٣٠ - ادانة التهم بجريمة التبديد - دون اثبات قيام القصد الجنائي لديه - قصور يعيب الحكم .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه اجزاء السيارة ولم يردها اضرازا به ، وبني على ذلك ادانته بجريمة التبديد ، دون ان يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما اورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به اركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( الظن رقم ١١٥٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١١/٦/١٩٦٢ م ١٢ ص ٧١١ )

٧٣١ - تبديد - قصد جنائي - حجز .

تفضي المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالاجراءات المعتادة في الحجز وانما يكون بمجرد الاشياء السابق حجزها . فهو بهذه المثابة طلب بايقاف الحجز الاول ليشتبك فيه سائر الدائنين الحاجزين ، ويكون اعلان محضر الجرد الى الحاضرين معارضة في رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ، ويظل مكلفا بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الاول على السواء ويمتنع عليه التصرف في المحجوزات لاي سبب من الاسباب بغير الطريق الذي رسمه القانون . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان معارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة الطعون ضده حيث عين حارسا في كلا الحجزين ، وهو اذ تصرف في المحجوزات بتسليمها الى وكيل الحساجز الاول يكون قد اخل بواجب الحراسة المفروضة عليه مما يتوافر معه القصد الجنائي لديه في جريمة التبديد .

( الظن رقم ٢٦٣٠ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٢/١٨/١٩٦٢ م ١٢ ص ١٩١ )

٧٢٢ - جريمة - خيانة الامانة - قصد جنائي - حكم - تسميته .

لاجدوى مما ينهض الطاعن على المحكمة من انها لم تبحث فيما اذا كان الثمن الذي ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص في البضاعة ما دام الحكم قد اثبت في حقه انه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها الى المجنى عليه ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون ان يزعم لنفسه حقا في احتباسها مما يكفي لتوافر سوء القصد في حقه وتوافر به اركان جريمة خيانة الامانة على ما هي معرفة به قانونا وهو ما لا يجادل الطاعن في صحته ومن ثم فان التمس عنى الحكم بالتصوير والخطا في تطبيق القانون يكون على غير اساس .  
( الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٠/٢١/١٩٦٣ س ١٤ ص ٦٦٢ )

٧٢٣ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة - شروط تحققه .

القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء او بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه ، بل يتعين ان يقترب ذلك باصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصنابعه .  
( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٠/١٨/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٨٥ )

٧٢٤ - جريمة خيانة الامانة - القصد الجنائي فيها - توافره .

القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة كما هي معرفة في القانون يتولر بتصرف الحائز في المال المسلم اليه على وجه الامانة بنية اضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتفسير حيازته الناقصة الى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .  
( الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١١/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٥٣ )

٧٢٥ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة - تحدث الحكم عنه صراحة واستقلالاً - غير لازم .

لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة ان يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي ان يكون مستفادا من ظروف



الواقعة المبنية به ان الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اضرارا به .  
( الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٢٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ ص ١٢٧٩ )

### ٧٣٦ - تبديد - قصد جنائي - مسئولية جنائية - دفاع .

يبين حق الحبس المقرر بمقتضى احكام المادة ٢٤٦ من القانون المدني للطاقن الامتناع عن رد الشيء ( المذيع موضوع جريمة التبديد المنسوبة اليه ) حتى يستوفى ما هو مستحق له من اجر اصلاحه وهو ما من شأنه - ان صرح وحسنت نية الطاعن - انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لاحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ انفصل تحقيق دفاع الطاعن في هذا الصدد واجتزأ في ادانته بمجرد القول بانه تسلم المذيع لاصلاحه لم لم يردده ، يكون قاصرا عن بيان اركان جريمة التبديد ، لان مجرد الامتناع عن رد المذيع او التاخير في رده مع ما ابداه الطاعن تبريرا لذلك لا يكفي لاعتباره مبددا والقول بقيام القصد الجنائي لديه ، وهو انصراف نيته الى اضافة المذيع الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بمالكته .

( الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ص ٦١٧ )

### ٧٣٧ - تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد موضوعي .

تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتأتى عن رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سليما مستمدا من اوراق الدعوى .  
( الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ص ٥٦٣ )

### ٧٣٨ - مجرد تصرف التهم في الشيء المسلم اليه او خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الامة .

لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الامة بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه او خلطه بماله وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ لم يستظهر

هذا الركن الاساسي ولم يرد على دفاع المتهم بما يفنسه ، يكون قاصرا  
تصورا يمينه .  
( المظن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٢ من ١٩ ص ٦٢٢ )

٧٣٩ - الاعتداء على المال في حكم المادة ٧/ب من ذات القانون - جريمة  
اختلاس الاشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ عقوبات -  
من جرائم الاعتداء على السلطة - القصد الجنائي فيها هو  
عرقلة التنفيذ .

المقوبة المضي بها عن جريمة التبديد طبقا للمادة ٣٤٢ من قانون  
العقوبات لا توفر الظروف المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤  
لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل ، لانه لا محل لاعتبار الاختلاس  
المنصوص عليه فيها في حكم السرقة ذلك ان الشارح بنصه على السرقة  
محددة في المادة ٧ فقرة ج من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون  
رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ يكون قد افصح عن ارادته في انها وحدها ذات الاثر  
في قيام هذا .  
( المظن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٢ من ٢٢ ص ٤٩ )

٧٤٠ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة - علم لزوم التحلل  
عنه استقلا .

لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة ان يتحدث  
عنه المحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي ان يكون مستفادا - من ظروف  
الواقعة المبينة به - ان الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد  
وبنية حرمان الجاني عليه من الشيء المسلم اضرارا به .  
( المظن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨ من ٢٠ ص ٦١٦ )

٧٤١ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة - متى يتحقق .

يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة بتصرف الحائز في  
المال المسلم اليه على سبيل الامانة بنية اضاعته على ربه ولو كان هذا  
التصرف بتفسير حيازته التاقصة الى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه  
تحت يده .  
( المظن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨ من ٢٠ ص ٦١٦ )

## ٧٤٢ - مثال لاختلال بدفاع جوهرى تنتفى به المسؤولية الجنائية في جريمة تبديد .

متى كان للثابت أن المحكمة قد دانت الطاعن في جريمة التبديد استنادا الى ما البينه المحضر في محضره من عدم وجود الاشياء المحجوز عليها التي كان يراد تسليمها الى المتهم الاول رئيس مجلس ادارة الشركة الجديد - والذي عين حارسا بدلا من الطاعن - وذلك دون أن تبعت المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التي كان يديرها قبل تأميمها وتستظهر ما اذا كان هذا الدفاع صحيحا أم غير صحيح رغم جوهريته ، إذ من شأنه لو صح ان يؤبر في مسؤولية الطاعن ويغير وجه الراى الذى انتهت اليه المحكمة ، فانها تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يجعل حكمها الملعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٢٩ ق . مجلة ١٩ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٠٧ )

## ٧٤٣ - مجرد الامتناع عن رد المال المختلس أو التأخير في الوفاء به - لا تتحقق به جريمة خيانة الامانة الا اذا كانت نية الجاني قد انصرفت الى اضمافته الى ملكه اضرارا بصاحبه .

ان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس ، لا تتحقق به جريمة الاختلاس ما دام أن سبب الامتناع راجع الى منازعة الطاعن في ملكية الملعون ضدها لبعض المنقولات ، ولا يكفى في تلك الجريمة مجرد التأخير في الوفاء ، بل يجب ان يقتصر ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه . واذ كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن تشهد به الاوراق التي قدمها والتي تمسك بدلائها على ملكيته لبعض المنقولات المتنازع عليها ، وعلى انتفاء القصد الجنائي لديه للبعض الآخر منها ، وقد التفت الحكم عن هذا الدفاع ، كما لم يتحدث عن خلو قائمة المنقولات او عدم خلوها من توقيع الطاعن ، مع ما قد يكون لذلك من اثر في اثبات عقد الامانة ، ذلك ان الحرر العرقى لا تكون له قبة في الاثبات الا بعد التوقيع عليها ، كما لم يعن ببحث وتمحيص الاقرار الملقم من المدعية بالحق المدني والتي تقر فيه بملكية الطاعن لكافة المنقولات الموجودة بمنزل الزوجية وأنه اشترها من ماله الخاص ، وأن المدعية تملك فقط بعض المنقولات التي قام بعرضها عليها رسميا بمقتضى ائذارين وكذلك الانذارات الموجهة اليها بعرض بعض تلك المنقولات عليها ، مع ما قد يكون لها من الدلالة في انتفاء القصد

الجنائي لدى الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه اذ اورد ذلك الدفاع - وهو دفاع يد هاما ومؤثرا في مصير الدعوى - ولم يرد عليه بما يفندهم ، وقصر في استظهار القصد الجنائي وهو ركن اساسي من اركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، يكون مشويا بالقصور .  
( الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١/٢٧ من ٢٢ ص ٥٠٣ )

٧٤٤ - يكفي ان يرد بالحكم من الوقائع ما يكفي لاستظهار القصد الجنائي في جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها .

لا يميح الحكم اتخاذه من اسلوب التداعي الذي لجأ اليه الطاعن عن طريق رفع الاشكالات في التنفيذ ودعوى الاسترداد دليلا على سوء القصد في جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها بصد أن اورد من الوقائع ما يكفي لاستظهار القصد الجنائي في جريمة التبديد اذ لا يبدو ان يكون ذلك تزييدا او تلويحا قانونيا خاطئا .  
( الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٤ من ٢٢ ص ١٧٧ )

٧٤٥ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها ما دام ما أورده من وقائع يكفي لاستظهاره .

المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها ما دام فيما أورده من وقائع ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون . واذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قصد الطاعن في الاضرار بالمطعون ضدها من عدم محافظته على المحصول المحجوز عليه والمعين حارسا عليه وعدم تقديمه للبيع في اليوم المحدد لذلك . ملتفتا عن دفاعه بتلف المحصول باطراحه الشهادة الادارية لعدم اطمئنانه اليها واستخلاص سوء نية الطاعن من وقوفه عند حد استصدار الامر القضائي بجنى المحصول وقيامه بجنيه دون استصناعه مع امكانية القيام بذلك في المصنع الذي يديره ويستأجره من المسئول عن الحقوق المدنية - المدين المحجوز عليه - للمحافظة عليه وانتهى في استخلاص سائغ الى مساءلته عن عرقلة تنفيذ البيع فإن ما أثبتته الحكم كاف في الرد على دفاع الطاعن بتلف المحصول وفي استظهار القصد الجنائي في جريمة التبديد .  
( الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٤ من ٢٢ ص ١٧٧ )

٧٤٦ - القصد الجنائي في جريمة التهديد - هو انصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه - اقتصار الحكم الصادر بالادانة في جريمة التهديد على القول بان المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها ، دون ان يثبت قيام القصد الجنائي لديه - لا تتوافر به اركان جريمة التهديد .

متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بان الطاعن تسلم من المجني عليه البقرة موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها ، وبني على ذلك ادانته بجريمة التهديد دون ان يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما اوردته المحكمة على ما سلف بيانه لا تتوافر به اركان جريمة التهديد كما هي معرفة به في القانون ، فانه يكون مشموباً بالقصور .

( المظن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١١/٢٠/١٩٧٢ م ٢٢ م ١٢٥٣ )

٧٤٧ - القصد الجنائي في جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة - يكفى لتوافره امتناع الحارس عن تقديم المحجوزات او الارشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ اضراماً بالدائن الحاجز - عدم اشتراط تبديد الحارس للمحجوزات او تعريضها فيها .

لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة وتوافر القصد الجنائي فيها ان يبدها الحارس او يتصرف فيها بل يكفى ان يعتنع عن تقديمها يوم البيع او الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضراماً بالدائن الحاجز .

( المظن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٢/٥/١٩٧٣ م ٢٤ م ١٢٦ )

٧٤٨ - لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التهديد بمجرد لعود الجاني عن الرد انما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه - لعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرض النقولات على زوجته المجنى عليها بالطريق الرسمي - قصور .

لا يتحقق الركن المادى لجريمة التهديد بالتأخير في رد الشيء أو

بالامتناع عن رده الى حين ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجنائي الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضاراً بصاحبه ، اذ من المقرر ان القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجنائي عن الرد ، وان يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الاساسي ولم يرد على دفاع الطاعن في شأن طلبه من محكمة اول درجة عرض المنقولات على ( زوجته ) المجنى عليها بالطريق الرسمي بما يفيد انه يكون قاصراً قصوراً يعيبه . ( الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ص ١٧٦ )

#### ٧٤٩ - تبديد المحجوزات - القصد الجنائي - توافره .

يتوالى ركن القصد الجنائي في جريمة التبديد متى تقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية اخفاؤه عن تملك حقه به من الدائنين . ( الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ص ١٥٨ )

#### ٧٥٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة .

من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة لا يتحقق بمجرد نصرف المثلهم في الشيء المسلم اليه او خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر في منطق سائغ عدم انصراف نية المظنون ضده الى تملك الاجزاء المدعى بتبديدها من الماكينة وأنه انما قام بفك تلك الاجزاء لتصليحها وعجز عن ذلك وان جوهر النزاع يدور حول عدم قيام المظنون ضده بالتزامه للتصوص عليه في عقد الايجار باصلاح الاجزاء التالفة فان ما تثيره الطائفة في هذا الشأن لا يبدو ان يكون جدلاً موضوعياً في مسألة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يقبل الاشارة امام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ س ٢٦ ص ٤٥٤ )

#### ٧٥١ - تبديد المحجوزات - حكم - تسببيه - القصد الجنائي .

من المقرر ان المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها ما دام ان فيما اوردته من وقائع

ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون . ولما كان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المعلوم فيه قد استخلص قصد الطاعن في الاضرار باللائحة الحاجزة مما أورده في مدوناته من أن « التهمة المسندة الى التهم نابتة قبلا مما ثبت من محضر الحجز التنفيذي ومما أثبتته المحضر بمحضر التهديد من انه انتقل في اليوم المحدد للبيع لاجراء بيع المحجوز عليه فلم يجده بمكان الحجز الامر بالمقاب عليه عملا بمادة الاتهام » مما مفاده أن الحكم قد خلص الى أن الطاعن لم يقدم المحجوز عليه للبيع عن عمد بقصد عرقلة التنفيذ والاضرار باللائحة الحاجزة فان ما يثيره الطاعن في شأن خلو مدونات الحكم من التدليل على توافر القصد الجنائي لديه يكون غير سديد . ( المظن رقم ٨١٧ لسنة ٥ ق . جلسة ٢٦/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٦٥ )

٧٥٢ - خيانة امانة - قصد جنائي - مجرد عدم رد الوديعة لا يكفي لتحقيق القصد - وجوب ثبوت نية تملك الوديعة .

التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التهديد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجنائي الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه اذ من المقرر ان القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجنائي عن الرد المأ يطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه ٢ ولما كان الحكم المعلوم فيه لم يستظهر هذا الركن الاساسي ولم يرد على دفاع الطاعن بما يفقده يكون قد قصر بيانه قصورا معيبا . ( المظن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٢١/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٧٢ )

٧٥٣ - تهديد - قصد جنائي - تسبیب الحكم .

لما كان الحكم المعلوم فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعنين تسلموا من المضي عليه انبوبة البوتاجاز لتوصيلها الى احد المصانع فلم يفعلوا ، وبني على ذلك اداتهما بجريمة التهديد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو انصراف نيتهما الى اضافة المال الذي تسلموا الى ملكيتهما واختلاسه لنفسيهما ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التهديد كما هي معرفة به في القانون . ( المظن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٥/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٢٦ )

## ٧٥٤ - تبديد - قصد جنائي .

لما كان الحكم قد استظهر بالادلة السائفة التي استند اليها وبما يتفق مع الثابت بالاوراق ان الطاعن قد تسلم كافة المستندات بصفته امينا لمستودق الجمعية المذكورة مما يتحقق به تسليمها اليه على سبيل الوكالة عنها وانه قد اودع بعضها منها في القضية التي رفعها على المطعون ضدها فاستبعدا ولم يدعه الا عن الباقي من المستندات التي كان قد تسلمها بتلك الصفة ولا تتعلق بالنزاع المذكور ، وكان مفاد ذلك ان الطاعن وقد امتنع عن رد هذا الباقي دون وجه حق فانه يكون قد اضافه الى ملكه بنية اختلاسه وحرمان الجمعية المطعون ضدها منه وهو ما يتوفر به القصد الجنائي في جريته التبديد على النحو الذي يتطلبه القانون لما كان ذلك فان منى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في وزن عناصر الدعوى واستنباط محكمة الموضوع لمقتضاها وهو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . ولا جدوى من بعد مما يثيره الطاعن بشأن تسجيل الجمعية وخاتمتها ما دام قد ثبت في حقه تبديد تلك المستندات الاخرى التي تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

( الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٦/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٦ )

## ٧٥٥ - تبديد - قصد جنائي - سلطة محكمة الموضوع في تقديره .

من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة التبديد يتحقق بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، والبحث في توفره ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من اوراق الدعوى .

( الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٦/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٦ )

## ٧٥٦ - جريمة - خيانة الامانة - قصد جنائي .

من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة ما دام فيما اوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون من انصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بماله ، وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من اوراق الدعوى ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص ما



له معينه الصحيح من الاوراق أن المتهم تسلم المنقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه بنية تملكها اضراما بالمجنى عليها ، فقد ظل الطاعن متمتعا عن تسليم تلك المنقولات الى المجنى عليها منذ طلائها في ١٢/٧/١٩٧٠ والى ما بعد صدور الحكم الابتدائي بمعاقبته ، واذ حضر بجلسته ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قرر بقيامه بالتسليم وقد اقترن ذلك بطلبه الطعن على الصفحة الاولى من قائمة المنقولات بالتزوير ، ومن ثم فقد افصح مدونات الحكم عن انه تسلم المنقولات المبينة بالقائمة كوديعة ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون ان ينهض له حق في احتباسها ، مما يكفي لتوافر سوء القصد في حقه وتتوافر به اركان جريمة خيانة الامانة على ما هي معرفة به قانونا ، ويكون النعى لذلك في غير محله .

( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٧٨ س ٢٩ من ٢٩٢ )

٧٥٧ - جريمة - تبديد - قصد جنائي - دفاع - اخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعنة قدمت مستندات تمسكت به لدلائها على ملكيتها لانتقاض موضوع التهمة وانتفاء القصد الجنائي لديها ، وتمسكت في دفاعها بان الادعية بالحق المدني - المطعون ضدها - لم تقدم سند ملكيتها وان المحامي العام لم الانتقاض للطاعنة ، كما تضمن محضر تلك الجلسة ان المدافع عن الطاعنة قدم حافظة بها عقد ايجار محرر بين الطاعنة والمطعون ضدها تدليلا على نساد دعوى هذه الاخيرة وطلان منازعتها للطاعنة في الملكية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه دان الطاعنة ليجرد انتها تصرفات في الانتقاض التي اودعت لديها على سبيل الامانة للمحافظة عليها ، دون ان يفصل في النزاع على ملكيتها ، ودون ان يعرض لمستندات الطاعنة ولا دفاعها القائم عليها بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديها ، وذلك بالرغم من انه قد اشار اليه في مدوناته ، لما كان ذلك ، وكان مجرد اخلال الطاعنة بما فرضه عليها عقد الوديعة من التزامها بالمحافظة على الانتقاض التي تركت في حوزتها لحين الفصل في النزاع على الملكية لا يفيد بذاته ارتكابها جريمة التبديد ، بل لابد ان يثبت ان مخالفتها لهذا الامر قد املأه عليها سوء القصد وتجم عنه ضرر بالمجنى عليها .

( الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٠/١/١٩٧٨ س ٢٩ من ٦٩٥ )

## الفصل الثاني

### تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة وتحريك الدعوى فيها

٧٥٨ - المناط في تحديد تاريخ الجريمة هو بحقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل .

ان سن القاصر ازاء وصية اذا اختلس ماله ليس لها اى تأثير في التاريخ الذى تقع فيه جريمة الاختلاس اذ المناط في تحديد تاريخ الجريمة هو بحقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل . فاذا وجبت امارات تدل على حصول الاختلاس فان تاريخ الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه الامارات ، فان لم توجد فان الجريمة لا يعتبر لها وجود الا من اليوم الذى يمتنع فيه المتهم عن رد المال او يثبت عجزه عن ذلك بعد تكليفه به بآية طريقة من الطرق . فاذا كان الثابت بالحكم ان القاصر بعد انتهاء الوصية قد يحاسب مع الوصي وحررا ورقة بذلك ، وتمهد الوصي بان يؤدي القاصر في تاريخ معين المبلغ الذى اظهره الحساب ثم لم يوف بتمهده ، وتحكمت المحكمة بالغاب على اساس ما رآته من ان الدعوى لم يسقط الحق في اقامتها لان المحاسبة وما تلاها ليس فيها ما يدل على عجز المتهم عن الرد ، بل ان العجز انما ظهر في وقت امتناع المتهم عن الوفاء بتمهده حتى تقدمت الشكوى ضده مما يقتضى معه اعتبار هذا الوقت مبدا لحساب مدة السقوط ، فان هذا الحكم لا يقبل الطعن عليه من ناحية مبدأ سريان المدة .

( طعن رقم ١٧١٢ سنة ٩ في جلسة ١٢/١٢/١٩٣٩ )

٧٥٩ - توقف حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية على شكوى الجنى عليه المنصوص عنه في المادة ٣١٢ عقوبات - علته : المحافظة على كيان الاسرة - امتداد سريانه على جرائم النصب وخيانة الامانة - التنازل عن الشكوى اثره : وجوب القضاء بالبرائة .

تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيда على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفا على شكوى الجنى عليه - واذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علته المحافظة على كيان الاسرة ، فانه يكون من الواجب ان يمتد اثره الى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الامانة في غير

اسراف في التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر، فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ سالفة الذكر أن يقضي ببراءته من التهمة .

( الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٨/١١/١٠ من ٩ ص ٨٩١ )

٧٦٠ - جريمة خيانة الأمانة - تحديد تاريخ ارتكابها ؟ جواز اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة .

يفلب في جريمة التبديد أن يفير الجاني نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل - وهو الطاعن - عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك ، تاريخاً لارتكاب الجريمة .

( الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠ من ٩ ص ١١٤٨ )

٧٦١ - جواز اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة .

يفلب في جريمة التبديد أن يفير الجاني نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل - وهو الطاعن - عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك ، تاريخاً لارتكاب الجريمة .

( الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠ من ٩ ص ١١٤٨ )

٧٦٢ - خيانة أمانة - دعوى جنائية - تحريكها - دعوى مباشرة .

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه اختلس المبلغ الوارد بتقرير الخبير الحسابي حال قيام علاقة الوكالة بالمعولة بينه وبين الشركة المدعية بالحق المدني مما يوفر جريمة خيانة الأمانة في حقه بمنصرهما القانونية ، وكان الحكم قد استظهر أن الإقرار المأخوذ على الطاعن أثبت

لحصول تسوية بينه وبين الشركة لاحق على ظهور العجز في عهده فانه لا اثر له على قيام الجريمة في حقه ، وطالما أن ضررا لحق الشركة من هذه الجريمة فانه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدني عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يؤثر في ذلك حصول التسوية بينه وبين الشركة بعد ثبوت اختلاسه .  
( المظن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق . - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ من ١٤ ص ٢٠٢ )

#### ٧٦٢ - جريمة - خيانة لمانة - دعوى جنائية - تحريكها - المدعى بالحق المدني .

جريمة خيانة الامانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور شكوى من المجنى عليه الى النيابة العامة او الى احد ماموري الضبط القضائي لرفع الدعوى الجنائية في شأنها ومن ثم فلا تترتب على المدعى بالحق المدني اذا هو قام بتحريكها بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجناح وفقا لنص المادة ٢٣٢ اجراءات .  
( المظن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٧ ق . - جلسة ١٩٦٧/١١/٧ من ١٨ ص ١٠٩٢ )

#### ٧٦٤ - سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية في جريمة - التبديد - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة .

لم يقيد القانون حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة الى جريمة التبديد حتى ولو وقع امامها بعدم جواز الاثبات بالبينة فيها بل ان الدفع بقييد محكمة الموضوع فقط في اثبات تلك الجريمة ومن ثم فان مناسبة ابداء هذا الدفع هي وقت نظر الدعوى الجنائية لدى المحكمة وليس لدى تحقيق النيابة العامة لتلك الدعوى ما دام انه لا يقيد حريتها في هذا الصدد ويكون الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع بالسقوط لعدم ابدائه امام النيابة العامة يكون قد طابق صحيح القانون ويضحي النص على الحكم في هذا الشأن غير سديد .  
( المظن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق . - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ ص ٣٧٢ )

## الفصل الثالث

## اثبات الجريمة

## ٧٦٥ - قواعد الاثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الاولى في جواز اثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت إليه على سبيل الوديعة ، بشهادة الشهود ، فان ذلك يعتبر قبولاً منه لهذا الطريق في الاثبات ، وتنازلاً عن طريق الاثبات الكتابي ، وذلك القبول والتنازل جائزان لان الاثبات الكتابي في مثل هذه الصورة ليس من الحكم الصادر لعدم ذكره السبب المانع للمجنى عليه من اخذ سند كتابي بهذه الوديعة . على أن ذكر هذا السبب ليس من البيانات التي يجب ذكرها في الحكم ، لانه لا يتعلق بواقعة من وقائع الدعوى . وانما هو خاص باجراء من اجراءات الاثبات ، وليس على المحكمة أن تصلل اجراءات الدعوى في الحكم الا اذا قام بشأنها نزاع بين الاخصام .  
( طم ردم ٢٦٨ سنة ٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٢ )

## ٧٦٦ - جواز اثبات جريمة الاختلاس بكافة الطرق .

أن جريمة الاختلاس في حد ذاتها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية بما في ذلك البيئة وللقرائن فللمحكمة أن تستند في اثباتها الى ما ظهر من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف الدعوى ووقائعها .  
( طم ردم ٤١٦ سنة ٥ ق جلسة ٨/٤/١٩٣٥ )

## ٧٦٧ - جواز اثبات العقود المدنية بالبيئة في حالة وجود مانع مادي او ادبي .

إذا سلم شخص الى شخص آخر به صلة عمل عند بيتها معا في غرفة واحدة باحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه الى الصباح فأخذها البستلم وفر فعمله هذا يعتبر خيانة امانة . ومتى ثبت أن ايداع المجنى عليه نقوده لدى الجاني كان ايداعاً اضطرارياً اتجهت اليه ظروف طارئة فمن انجائز اثبات حصوله بالبيئة .

( طم ردم ١٢٦٨ سنة ٥ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٣٥ )

٧٦٨ - جواز اثبات العقود المدنية بالبينة في حالة وجود مانع مادي أو لذي .

ان المادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح اثبات عقد الوديعة بالبينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على مسند بالكتابة من غريمه والمانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون ادبيا ، وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضي الموضوع فاذا رأى القاضي - لعلاقة الأخوة بين المودع والمودع لديه ولاعتبارات أخرى أوردتها بالحكم - قيام هذا المانع وقبول البات الوديعة بلبينة فلا مقب على رأيه في ذلك .  
( طم ردم ١٣٣٦ سنة ٥ ق جلسة ١١٣٥/٦/٣ )

٧٦٩ - قواعد الإثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

إن سكوت المتهم بالتبديد عن التمسك قبل البدء في سماع شهادة الشهود بعدم جواز اثبات تسلمه المال المدعى تبديده بالبينة مسقط لحقه في الدفع بذلك .

إذا الأصل أن المدعى عليه بحق مادام له أن يعترف بالحق المدعى به فيعفى المدعى من أن يقدم أى دليل عليه فإنه يكون له أن يتنازل ولو ضمناً عن حقه في مطالبة المدعى بالإثبات بالطريق المعين في القانون اكتفاء بغيره ، ومراعاة قواعد الإثبات في المواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام . وأذن فإذا كان المتهم لم يوجه أى اعتراض على سماع شهادة الشهود قبل البدء في ادلائهم بالشهادة ، ولا حتى بعد الانتهاء من سماعهم ، فإن ذلك منه يعد تنازلاً عن حقه في مطالبة المجنى عليه بالإثبات بالكتابة إذا كان الحق المطالب به مما يجب إثباته بالكتابة ، ويمتنع من أن يتمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الاستثنائية فيما بعد .

( طم ردم ٤٨٦ سنة ١٢ ق جلسة ١١٣٦/١/٥ )

٧٧٠ - جريمة الاختلاس في حد ذاتها يجوز اثباتها بكافة الطرق .

الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص خاص كالحالة الواردة في المادة ٢٢٨ ع جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال . فواقعة الاختلاس أو التبديد التي تتكون منها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٩٦ ع يجوز اثباتها دوماً بكافة الطرق القانونية .  
( طم ردم ٦٨١ سنة ٦ ق جلسة ١١٣٦/٢/١٦ )

## ٧٧١ - التزام المحكمة الجنائية فيما يتعلق بالاثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ عقوبات بأحكام القانون المدني .

إذا كان عقد الائتمان الذي تفرعت عنه واقعه الاختلاس أو التجديد غير ثابت مبدئياً فلا يجوز بطبيعة الحال اثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز اثباته بها أمام المحكمة المدنية . لأن واقعة الائتمان هي في ذاتها واقعة مدنية صرف فضلاً عن أنها واقعة الاختلاس أو التجديد بل وسابقة عليها في الترتيب .  
( طم دم ١٨١ سنة ٦ ق جلسة ١٦/٢/١٩٢٦ )

## ٧٧٢ - تقدير وجود المانع أو عدم وجوده موضوعي .

أن قيام المانع الأدبي الذي من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابة عند وجوبها في الإثبات يجيز الإثبات بالبينة ، وقيام هذا المانع يدخل في نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض . واذن فإذا رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن علاقة القرابة بين الخصمين هي التي منعت أحدهما من أخذ سند من الآخر بالوديعة التي اتهمته عليها فأجازت له الإثبات بالبينة فلا تصح مناقشتها في ذلك .  
( طم دم ١٢١ سنة ١٠ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٢٠ )

## ٧٧٣ - قواعد الإثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

الدفع بنقض المحكمة في اثنتيها بشهادة الشهود في البات ما تزيد قيمته على الألف قرص ليس من النظام العام فلا يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض .  
( طم دم ٢١ سنة ١١ ق جلسة ٢/١٢/١٩٢٠ )

## ٧٧٤ - قواعد الإثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

أن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام . واذن فيصحب البات العقود التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات بالبينة بقبول المدعى عليه ذلك صراحة أو ضمناً . فإذا كانت المحكمة قد سارت في البات الدعوى بالشهود ، ولم يبد من المتهم اعتراف على ذلك

الا بعد سماع شاهدين ، ففي ذلك ما يفيد قبوله ابتداء الالبات بالبينة ولا يجوز له بعده أن يحتج بعدم جواز ذلك .  
( طعن رقم ٦٧٨ سنة ١٠ في جلسة ١٩٤٠/١٢/١٩ )

٧٧٥ - ثبوت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد ممن اشتركوا في اختلاس المال المسلم كاف لاعتباره ثابتاً في حق جميع من ساهموا معه في الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء .

متى ثبت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد ممن اشتركوا في اختلاس المال المسلم بناء عليه فذلك يكفي لاعتباره ثابتاً في حق جميع من ساهموا معه في الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء اذ بعد وجود العقد موضوع الجريمة لا يكون باقياً الا اثبات مساهمة كل منهم في واقعة الاختلاس فقط .

( طعن رقم ٢٥٩ سنة ١١ في جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٠ )

٧٧٦ - قواعد الالبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

ان قواعد الالبات في العقود المدنية لا تعلق لها بالنظام العام . فيجب على من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز اثبات الحق للمدعى به عليه بالبينة أن يتقدم بذلك الى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فاذا ما سكوت فلا يجوز له بعد ذلك ان يتمسك به ، ولا للمحكمة ان تنقي به من تلقاء نفسها اذ هذا السكوت يعتبر تنازلاً منه عن حقه في الالبات بالطريق الذي رسمه القانون ، ولا يكون له بعد أن يسقط حقه في هذا الدفع بتنازله عنه ان يعود فيتمسك به امام محكمة النقض .

( طعن رقم ١١٨١ سنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/٤/٢٧ )

٧٧٧ - جواز اثبات العقود المدنية بالبينة في حالة وجود مانع مادي أو أخلي .

ان المادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح اثبات العقود المدنية بالبينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند كتابي ممن تعاقد معه . وهذا المانع كما يكون مادياً يجوز أن يكون ادبياً ، وتفسد الظروف المانعة في جميع الأحوال يدخل في سلطة قاضي الموضوع .  
( طعن رقم ١٢١٦ سنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/٥/١١ )



### ٧٧٨ - قواعد الإثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

ان القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد . فالدفع بعدم جواز الإثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد التمسك به إلى محكمة الموضوع فإذا هو لم يثر شيئاً من ذلك أمامه! بل ناقش أقوال الشهود الذين سمعوا في مواجهته فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ، ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .  
( طم رقم ١٨٠٠ سنة ١٢ ق جلسة ١٠/٢٩ / ١٩٤٢ )

### ٧٧٩ - تقدير وجود المانع أو عدم وجوده موضوعي .

ان تقدير قيام المانع من الحصول على سند بالكتابة هو من المسائل التي يفصل فيها قاضي الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد قضت بجواز إثبات الأوديعة بالبينة بناء على ما رآته من أن في صلة الأخوة بين المدعية بالحق المدني والمدعى عليه ، وفي التجاها إلى منزله عند حصول خلاف بينها وبين زوجها ، وقيامه لنصرتها - في ذلك ما يمنعها من أخذ سند كتابي عليه بالمصوغات التي استودعتها إياه ، فلا معقب من محكمة النقض عليها فيما أرفأته .

( طم رقم ١٧٩٣ سنة ١٢ ق جلسة ١١/٢ / ١٩٤٢ )

### ٧٨٠ - تقدير وجود المانع أو عدم وجوده موضوعي .

ان تقدير المانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التي تفصل فيها المحكمة وجوداً أو عدماً تبعاً لوقائع كل دعوى وملازماتها ، ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في حكمها من أسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

( طم رقم ١٩٠٥ سنة ١٣ ق جلسة ٢/٨ / ١٩٤٣ )

### ٧٨١ - قواعد الإثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

ان قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ليست من النظام العام . فإذا كان المتهم لم يعترض على سماع شاهد الإثبات وقت سؤاله أمام

محكمة الدرجة الأولى ، ولم يتمسك بأن قيمة الشيء المختلس لا يجوز اثباتها بالبينة لأنها تزيد على عشرة جنيهات إلا بعد أن سمع الشاهد . وعلى لسان محظيه أثناء مرافعته ، فإن هذا يعد تنازلاً منه عن التمسك بضرورة الإثبات بالكتابة .

( طعن رقم ١٠٥٠ سنة ١٣ في جلسة ١٩/٤/١٩٢٢ )

#### ٧٨٢ - قواعد الإثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

أن وجوب الإثبات بالكتابة في المواد المدنية ليس من النظام العام فيجوز التنازل عنه وقبول الإثبات بالبينة والقرائن . ولذلك فإن المتهم إذا لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ، قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبينة ، فهذا يعتبر قبولاً منه للإثبات بهذا الطريق . إذ الأصل أن المدعى عليه يحق ماكما يملك الاعتراف به لصاحبه فيمفيه من إقامة الحجة عليه به يملك التنازل صراحه أو دلالة عن حقه في مطالبة المدعى بالإثبات بطريقه الخاص قائماً منه بغيره . فإذا كان الثابت بالحكم وبمحضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن المتهم لم يدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة إلا في المذكرة التي قسّمها بعد سماع شهادة الشهود وبعد أن حيزت القضية للحكم ، فإن سكوته عن إبداء هذا الدفع إلى ذلك الوقت يعد قبولاً من جانبه للإثبات بالبينة ، ولا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به .

( طعن رقم ١٢٤٥ سنة ١٣ في جلسة ١٧/٥/١٩٢٢ )

#### ٧٨٣ - قواعد الإثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

أن قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام . فيجب على من يتمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فإذا هو لم يفعل فإن ذلك منه يعتبر تنازلاً عن تمسكه بهذا الحق ، ولا يصح له بعد ذلك أن يتخذ منه سبباً للطعن على الحكم . على أنه إذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت أقوال المتهم في التحقيق ، وورقة محررة بخطه لم يوقع بأمرائه عليها تتضمن أنه تسلم الأوراق والعقود التهم باختلاسها من الجنى عليه . اعتبرت ذلك مبدأً لثبوت بالكتابة وقبلت الإثبات بالبينة بناء عليه ، فإنه إذا كان قضاء محكمة الموضوع بوجود مبدأ لثبوت بالكتابة قد يكون مستناداً من الوقائع والأدلة المذكورة في الحكم ولا يشترط أن تكون قد وردت به

عبارات صريحة مادامت عناصره كلها متوافرة ورأى المحكمة في الأوراق الصادرة من المدعى عليه أنها من شأنها أن وتجعل الحق اللدعي به قريب الاحتمال - إذ كان ذلك كذلك فإن الاثبات بالبينة يكون صحيحا حتى لو كان المتهم قد اعترض عليه .

( طم رقم ١٥٠٦ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ )

#### ٧٨٤ - قواعد الاثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

ان احكام الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لصلحة الخصوم فقط . فاذا كان المتهم او يتمسك امام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة في واقعة تسلمه مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الوكالة لايداعه البنك على ذمه صاحبه ، فذلك منه يعد تنازلا عن حقه في المطالبة بالاثبات بالكتابة يمنحه فيما بعد من التمسك بمخاللة الحكم الذي قضى بادانته في اختلاس هذا المبلغ للقواعد المقررة لاثبات الحقوق .

( طم رقم ٤٥ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/٥ )

#### ٧٨٥ - التزام المحكمة الجنائية فيما يتعلق بالاثبات العقود المذكورة في المادة ٢٤١ عقوبات باحكام القانون المدني .

ان المحكمة الجنائية فيما يتعلق بالاثبات العقود المذكورة في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الامانة تكون مقيدة باحكام القانون المدني .

( طم رقم ١٠٥٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/٤ )

#### ٧٨٦ - تقدير وجود المانع او عدم وجوده موضوعي .

ان تقدير قيام المانع من الاستحضار على كتابة مثبتة للحق من شأن قاضي الموضوع فتمت اقام قضائه بذلك على اسباب مؤدية اليه فلا تجوز المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

( طم رقم ١٣١٥ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٥٠/١/٢٠ )

### ٧٨٧ - قواعد الاثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

إذا كان التهم لم يدفع امام المحكمة بعدم جواز سماع الشهود لاثبات نسلم مبلغ يتجاوز النصاب الجائز اثباته بالشهود ، بل سكت وصدر الحكم في موجهته ولم يستأنفه ، فليس له ان ينمى على الحكم من بعد بدعوى المخالفة لقواعد الاثبات .

( طم ردم ١٣٢٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٠ )

### ٧٨٨ - قواعد الاثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

ان الدفع بعدم جواز اثبات المبلغ المدعى تبديده بالبينة لزيادته على النصاب الجائز اثباته بها هو من الدفع الواجب ابدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى . واذن فلا تقبل اثرته لأول مرة امام محكمه النقض .

( طم ردم ١٩٤٤ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٥١ )

### ٧٨٩ - قواعد الاثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

ان قواعد الاثبات ليست من النظام العام ، فكما يملك الخصم ان يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من اقامة الدليل عليه فانه يجوز له ان يتنازل صراحة او ضمنا عن حقه في التمسك بالاثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه اى دليل سواء . واذن فان كان التهم قد ناقش الشهود ولم يدفع قبل سماعهم بعدم جواز الاثبات بغير الكتابة فلا يقبل منه من بعد ان ينمى على الحكم انه اجاز اثبات عقد الوكالة الذى تزيد قيمته على عشرة جنيهات بشهادة الشهود .

( طم ردم ١١٣٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٢ )

### ٧٩٠ - قواعد الاثبات في العقود المدنية ليست من النظام العام .

إذا كان الحكم قد اقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود على ان الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع ادبى حال دون الحصول على كتابة وكان يبين من محضر الجلسة ان الطاعن دفع بعدم جواز الاثبات بالبينة قبل سماع اى شاهد في الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه اذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد اقام تقديره قيام ا

الادبي من الحصول على الكتابة على اسباب مقبولة مؤدية اليه فانه لا يكون قد اخطأ اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الالبات بشهادة الشهود .  
( طم رقم ١٤٦ سنة ٢٢ في جلة ١٥/٤/١٩٥٢ )

#### ٧٩١ - جواز اثبات العقود المدنية بالبيئة في حاله وجود مانع مادي او ادبي .

من المتفق عليه ان الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرارية ، والودائع التي يودعها النزلاء في الفنادق يجوز اثباتها بالبيئة والقرائن مهما كانت قيمة الاشياء المودعة اوجود مانع مادي من الحصول على دليل كتابي .  
( طم رقم ٥٢ سنة ٢٥ في جلة ١٤/٦/١٩٥٥ )

#### ٧٩٢ - الدفع بعدم جواز الالبات بالبيئة ، سقوطه اذا لم يتمسك به المتهم قبل سماع الشهود . سكوته يفيد تنازله عن هذا الحق المستمد من قواعد الالبات المقررة لمصلحة الخصوم وهي ليست من النظام العام .

اذا كان المتهم لم يعترض على سماع شهود الالبات ، ولم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبيئة ، فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار ان سكوته عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للالبات في المواد المدنية وهي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .  
( الطم رقم ١١٨٢ لسنة ٢٧ . في جلة ١٨/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ٩١٤ )

#### ٧٩٣ - قاعدة عدم جواز الالبات بالبيئة . وجوب التمسك بها امام محكمة الموضوع .

اذا كان المتهم لم يعترض على سماع شهود الالبات لم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبيئة ، فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار ان سكوته عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه

المستمد من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية وهي قواعد مقسرة  
لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .  
( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٨/١١/١٩٥٧ س ٨ من ٩١١ )

٧٩٤ - المطالبة برد الأمانة ليست شرطا لتوفر جريمة التبييد .  
للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى .

لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبييد حصول المطالبة برد  
الأمانة المدعى بتبييدها ، اذ للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها وفي  
ان تستدل على حصول التبييد من أى عنصر من عناصر الدعوى .  
( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٨/١/١٩٥٨ س ٩ من ٢٧٢ )

٧٩٥ - جواز اثبات واقعة الاختلاس وهي الواقعة الجنائية في جريمة  
خيانة الأمانة بكافة طرق الإثبات .

للمحكمة - عللا بحريتها المقررة للاستدلال في المواد الجنائية - ان  
ثبتت واقعة الاختلاس - وهي الواقعة الجنائية التي تتألف منها جريمة  
خيانة الأمانة بكافة طرق الإثبات .  
( الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١/١١/١٩٦٠ س ١١ من ٧٥١ )

٧٩٦ - العبرة في الإثبات هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات  
التي يجريها بنفسه واطمئنانه الى الأدلة التي عول عليها .  
ما لم يقيمه القانون بدليل معين - وجوب التزام القواعد  
المقررة في القانون المدني بالنسبة لاثبات عقد الأمانة .

الأصل في المحاكمات الجنائية ان العبرة في الإثبات هي باقتناع القاضي  
بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه واطمئنانه الى الأدلة الى عول  
عليها في قضائه بادانة المتهم أو براءته ، فقد جعل القانون من سلطته ان  
يأخذ من أية بيينة أو قرينة يرتاح لها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون  
بدليل معين ينص عليه كما هو الشأن بالنسبة لاثبات عقد الأمانة في جريمة  
خيانة الأمانة حيث يتعين التزام قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني .  
لها واقعة الاختلاس أو نفى حصوله فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة  
طرق الإثبات بما فيها البيينة رجوعا الى الأصل وهو مبدأ حرية إقتناع

القاضي الجنائي - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن مناقشة التوال شاهد الطاعن وبيان دلالتها في نفي جريمة خيانة الأمانة المسندة اليه بدعوى انه لا يجوز للطاعن ان يثبت بشهادة الشهود ما يدّلف الاقرار الموقع عليه منه بوجود عجز في عهده واطقدم من اللجنة عليه ورتب على ذلك قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة - لتجاوز قيمة المسج موضوع الدعوى لنصاب الإثبات بها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ ي . جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ من ٢٥ من ١٨٢ )

### المفصل الرابع سقوط الدعوى العمومية فيها

٧٩٧ - اعتبار عجز الأمن عن رد الأمانة مبدا لسقوط الدعوى لا يرجع اليه الا اذا لم يتم دليل على حصول التبديل من قبل .

ان القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي ان يكون هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون ان يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها . وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناء من هذه القاعدة . واذا ساغ القول بأن عجز الأمن عن رد الأمانة يعد مبدا لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع اليه الا اذا لم يتم دليل على حصول التهديد من قبل . فاذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تبديد الأمانة حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها ان تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . اما اغفال تحقيق هذا الدفع بحجة ان المجنى عليه لم يكن يعلم بوقوع التبديد في ذلك التاريخ فموجب لنقض الحكم .

( طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٦ في جلسة ١٩٣٦/٥/٤ )

٧٩٨ - ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده .

ان ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده .  
( طعن رقم ٦٩٦ لسنة ١٤ في جلسة ١٩٤٢/٢/١٦ )

٧٩٩ - بداية ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده او العجز عن رده ما لم يتم الدلائل على خلاف ذلك .

ميعاد سقوط جريمة خيانة الامالة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده او ظهور عجز المتهم عن رده ، الا اذا قام الدليل على خلاف ذلك .

( الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ إلى ١٤ )



## ٨٠٠ - ميعاد سقوط جريمة خيانة الأموال . متى يبدأ ؟

ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده إلا إذا أقام الدليل على خلاف ذلك ، إذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية المظاهرة ما يدل على ذلك . فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الطاعن عن رد عقدي الوديعة بعد مطالبته بهما تاريخاً لارتكاب الجريمة .

( الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٣٦٦/١٠/٢١ ص ١٧ من ١٠٢١ )

## ٨٠١ - سقوط جريمة خيانة الأمانة - شروطه .

من المقرر أن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الامتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه إذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية المظاهرة ما يدل على ذلك .

( الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ ص ٢٠ من ٦١٦ )

## ٨٠٢ - ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة -

تعديله .

لا يبدأ ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية لجريمة خيانة الأمانة من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى من أوتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه : - إلا إذا قام الدليل على خلافه . ومن ثم فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي اعتبرت تاريخ إعلان عريضة الدعوى من جانب المدعي بالحق مبدأ لسريان المدة المقررة في القانون لانقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت استبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يتبين القاضي من تلقاء نفسه هذه الاستبقية .

( الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩ ص ٢٠ من ١٢٨٨ )

٨٠٣ - اختلاس الأشياء المحجوزة - جريمة وقتية - انقضاءها بمضي  
المدة - بدايته - الدفع بالسقوط - على المحكمة تحقيقه والا  
أخلت بحق الدفاع .

من المقرر أن اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد  
وقوع فعل الاختلاس ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها  
من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله الا  
يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وانه اذا دفع لدى محكمة  
الموضوع بأن اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية  
عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما طهر لها  
النتيجة التي تقتضيها . وأذ كانت المحكمة المطلعون في حكمها لم تجر تحقيقا  
في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه على الرغم من أن ظروف  
الحال ونوع المحجوزات من أنها حاصلات زراعية من محصول سنة ١٩٦٢  
التي وقع فيها المحجز يشهد بجديّة هذا الدفع - في خصوصية هذه الدعوى -  
فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع مما يستوجب رفضه  
والإحالة .

( الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٠ ف . جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ من ٢٠ )

٨٠٤ - جريمة خيانة الأمانة - بدء ميّعاد انقضاء الدعوى الجنائية  
عنها بمضي المدة .

لما كان الحكم المطلعون فيه قد أسس رفضه دفع الطاعن بانقضاء الدعوى  
الجنائية بمضي المدة على قوله : وحيث أنه عن الدفع الثالث المبني من المتهم -  
الطاعن - وهو انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة فمردود عليه بأن واقعة  
التبديد لم تتأكد الا من تاريخ تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى ٥٨٢ لسنة  
١٩٦٧ تجاري كلى وهو ١٩٧٢/٦/٢١ وأذ كان من المقرر أن ميّعاد انقضاء  
الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء  
المختلس لدى من أوّثن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور  
عجز المتهم عن الرد الا اذا قام الدليل على خلاف ذلك ، وكان الحكم قد أمان  
أن الامتناع وظهر العجز عن الرد لم يتحققا الا من يوم ٢١ بونيه سنة ١٩٧٢  
- تاريخ محضر تنفيذ الحكم التجاري الذي قضى بالرد - وكان الثابت أن  
المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية لم تمض من ذلك اليوم حتى تاريخ  
رفع الدعوى المائلة فإن الحكم اذ رفض الدفع سالف الذكر يكون قد طبق  
القانون تطبيقا صحيحا .

( الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ف . جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٨ من ٨١٨ )

### الفصل الخامس

#### تسبيب الأحكام

٨٠٥ - علم اخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي نسبته لتصفية الحساب واظهر براءة المتهم دون أن تبين وجه الخطأ في تصفية الحساب الذي استبعدته ودون أن تجرى هي الحساب . قصور .

إذا كانت المحكمة قد ندبت خبيراً لتصفية حساب الجمعية التي اتهم رئيسها بتبديد أموالها فاطهر الخبير ما يفيد براءة المتهم مما اسند اليه فلا يكفي لإدانته أن تستبعد المحكمة عملية الحساب التي تضمنها تقرير الخبير ، بل يجب عليها أن تبين وجه الخطأ في تصفية الحساب الذي استبعدته ، وأن تجرى هي الحساب . وتبين المبلغ الذي تعتبر ذمة المتهم مشفوله به ، والا كان حكمها قاصر البيان متعينا نقضه .  
( طم رقم ٧٥٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٢٨/٢/٢١ )

٨٠٦ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة العلاقة المدنية بين المجني عليه والمتهم وإن تسلم الأشياء المبددة كان حاصلًا بناءً على تلك العلاقة .

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة التبديد المسندة اليه لم تقل في حكمها إلا أنه ، تبين من الاطلاع على تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة لأداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ كذا أن المتهم بدد مبلغ كذا حصلها من بيع الساعات وأجرور التصليحات . وذلك أفراداً ، المجنى عليه الذي سلمه محله على أن تكون له عمولة مقدارها عشرة في المائة من ثمن الساعات التي يبيعها لحسابه وعلى أن يأخذ النصف من صافي الأيراد من تصليح الساعات ، فان حكمها هذا يكون قاصراً ، إذ أنها استندت الى تقرير الخبير دون أن تتعرض للاسناد التي أقيم عليها هذا التقرير ، كما أنها لم تبين في حكمها الأدلة التي اعتمدت عليها في القول بفيلم العلاقة المدنية التي ذكرتها بين المجني عليه والمتهم ، وأن تسليم الأشياء التي قالت بتبديدها كان حاصلًا بناءً على تلك العلاقة .  
( طم رقم ١٠٦ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٨ )

٨٠٧ - وجوب صدور الحكم عن عقيدة القاضي ولا يصح أن يدخل في تكوين عقيدته حكماً لسواه .

إن الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الأدلة التي تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببرائه ،

ولا يصح بحال أن تقام على رأى لغير من يصدر الحكم ولو كان جهة قضائية ، لكن هذا لا يمنع من أن يأخذ القاضى برأى الغير متى اقتنع هو به . الا أنه في هذه الحالة يكون من المتعين عليه أن يبين اسباب اقتناعه بهذا الرأى باعتبار من الأدلة المقدمة اليه في الدعوى المطلوب منه الفصل فيها واذا كان للحكم الصادر بادانة متهم في جريمة تبديد قد بنى على مجرد قوله : « أن التهمة ثابتة قبله من قرار المجلس الحسبى الصادر في كذا في القضية رقم كذا بتكليفه بإبداع مبلغ كذا للقاصرة التي كان وصيا عليها ولم يفعل » فإن هذا يكون قصورا في بيان الاسباب .

( طم رقم ١١٣ سنة ١٥ ق جلسة ١٦/٢/١٩٢٥ )

٨٠٨ - عدم تعرض الحكم بالإدانة للدفاع المتهم بالتبديد بما يفنمه .  
قصور .

إذا كانت المحكمة ادانت المتهم في جريمة خيانة الأمانة وقالت في حكمها عن دفاعه بأن الساشية فلتنسب اليه تبديدها قد سرقت منه أنه دفاع لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحته ، كان حكمها قاصر التسييب وأجبا نقضه ، لأنه لم يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح ، والحكم بالإدانة يجب أن يبنى على اليقين .

( طم رقم ١٨٩٦ سنة ١٦ ق جلسة ١٨/١١/١٩٢٦ )

٨٠٩ - وجوب استظهار صلة المتهم بفعل القس أو التبديد وذكر الأدلة عليهما في الحكم بالإدانة .

إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المدعى عليه تسلم من المدعى بالحقوق المدنية ومن آخرين مبالغ على اعتبار أنها حصص في شركة الاتجار في الجوارب ، وأنه كلف القيام بعملية الشراء . فدفع هذه المبالغ الى آخر لتوريد الجوارب فلم يفعل وحرب ، فإن ضياع هذه المبالغ خسارة أصابت الشركة على يد المكلف بالإدارة فيها . فمسألتها عنها يجب أن تبحث على هذا الأساس ، ويكون على المحكمة قبل أن تقضي عليه بردها أن تبحث نوع الشركة ومصدر حصص للشركاء فيها ودوره في ادارتها والأساس القانونى لمسألتها عن الخسارة الحاصلة على يده أثناء قيامه بما عهد اليه فيها . فإذا هي مسألتها بناء على اقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل على المشتريات التي تسلمها من أجلها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( طم رقم ٢٥٦ سنة ١٧ ق جلسة ١٠/٢/١٩١٧ )

٨١٠ - وجوب استظهار الحكم بالأدلة المادية بين الجنى عليه والمتهم وإن تسلم الأشياء المبعدة كان حاصلها بناء على تلك المبالغة .

مادام الحكم الصادر في جريمة خيانة الأمانة قد أثبتت بما أورده من الأدلة ان المتهم كان يقبض مبالغ الشركة التي هو موكل عنها تحصيلها من العملاء لحسابها ثم يختلسها لنفسه اضرارا بالشركة فهذا يكون بيانا كافيا لعقد الائتمان الذي تسلم المبالغ بموجبه .  
( طم رقم ٢٤٦١ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/١ ١٩٢٧ )

٨١١ - وجوب استظهار صلة المتهم بفعل الفش او التهديد وذكر الأدلة عليهما في الحكم بالإدانة .

انه لكي تمكن مسائلة المتهم عن الفش او التهديد الذي يقع بصدد تنفيذ التعاقد الحاصل مع شركة يمثلها هذا المتهم يجب ان يبين الحكم صلة المتهم ذاته بفعل الفش او التهديد وان يذكر الأدلة عليهما . ولا يفي من ذلك القول بان المتهم كان في هذا التعاقد مثالا للشركة لأن هذا لا يدل بئانه على انه قد دخل في الفعل الذي وقع ..  
( طم رقم ٢١٨ سنة ١٨ ق جلسة ١٢/٦ ١٩٢٨ )

٨١٢ - علم تحدث الحكم عن توفر نية الاختلاس لدى المتهم ، قصور .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم باختلاس مستندات تسلمها على سبيل الوكالة لتسجيلها ، فحكم غيابيا بإدانتها في هذه التهمة فعارض ، فأيدت المحكمة هذا الحكم لأسبابه وأضالته اليها قولها انها لا تعمل على رد تلك المستندات غير مسجلة بعد انقضاء خمس سنين على تسلمها فضلا عن ان فلتهم مبدد ايضا مبلغ كذا ، ثم قالت : « انه عن تقدير التعويض فان اسامه هو تهديد المستندات وعدم تسجيلها وهي كيت وكيت رغم انقضاء نحو خمس سنوات ، فضلا عن تهديده المبلغ الذي قبضه بمقتضى الإيصال المؤرخ في كذا وهو كذا » . ثم لما استأنف هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لأسبابه مضيفة اليها قولها « انه بالنظر لما ثبت من صريح قول الجنى عليه بالجلسة انه تسلم النقود والأوراق موضوع التهمة وانه تنازل عن دعواه المدنية قبل المتهم ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة ، ، فان هذا الحكم يكون معيبا واجبا نقضه اذ هو لا يفهم منه حل كإتاداة ألتهم من أجل الواقعة كما رفعت بها الدعوى عليه ، وهي اختلاس المستندات ، ام من أجل واقعة اخرى هي اختلاسه النقود التي

تسلمها للمها في التسجيل . ولأنه ، فوق ذلك ، لم يتحدث عن توفر نية الاختلاس لدى المتهم مع ذكره أنه رد المستندات المسلمة إليه وأنه أبدى استعداده منذ التحقيق الأول لردّها .  
( طم رقم ١٦٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٨/١٠/١٩١٨ )

#### ٨١٣ - كفاية استظهار توفر القصد الجنائي من ظروف الواقعة المينة بالحكم .

لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه في الحكم بمباراة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المينة به أن الجاني ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضراراً به .  
( طم رقم ١٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ )

#### ٨١٤ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يثبته الدفاع من الأوجه ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التي ادان الطاعن فيها ، وهي تبديد المتهم زراعة قصب محجوزة ، واستخلص ثوبتها من أن المحضر ذهب في اليوم المعين للبيع إلى محل المحجوز فلم يقدمه المتهم فبحث عنه فلم يجده وقرر ابن المتهم بمحضر إقنيد أن الزراعة المحجوزة قد كسرت ثم قرر المتهم في محضر البوليس أنه أخذ في سداد الدين المحجوز من أجله ، ثم دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ورد القصب للمحجوز لشركة السكر ولم يكن في وسعه أن يتركه في الأرض ليوم البيع لأن موسم العصور يكون قد انتهى مما ينتج معه القصد الجنائي ، وقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي : لأسبابه فذلك لا يميّز حكمها ، إذ أن في إخلالها بأساليب الحكم الابتدائي ما يفنى عن الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم تر أنه يغير عقيدتها في إدانة المتهم .  
( طم رقم ١٠١٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠ )

#### ٨١٥ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يثبته الدفاع من الأوجه ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التي ادان الطاعن فيها ( وهي تبديد زراعة قصب محجوزة ) واستخلص ثوبتها من أن المحضر

ذهب في اليوم المعين للبيع الى محل المحجوز فلم يقدمه المتهم لبحث عنه فلم يجده وقرر. أين المتهم بمحضر التبديد ان الزراعة المحجوزة قد كسرت ثم قرر المتهم في محضر البونيس انه أخذ في سداد الدين المحجوز من اجله ، ثم دفع المتهم امام المحكمة الاستثنائية بأنه ورد القصب المحجوز لشركة السكر ولم يكن في وسعه ان يتركه في الأرض ليوم البيع لأن موسم المصير يكون قد انتهى مما ينتفى معه القصد الجنائي ، وقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه فذلك لا يعيب حكمها ، إذ ان في اخلاها بأسباب الحكم الابتدائي ما يغني عن الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم تر انه يثير عقيدتها في ادانته المتهم .  
( طم ١٠١٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٢ )

٨١٦ - عدم تعرض الحكم بالادانة للدفاع المتهم بالتبديد بما هنه .  
قصور .

يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة ان يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فاذا كان الطاعن قد تمسك امام المحكمة بأن المبالغ المنسوبة اليه تبديدها لم تدخل ذمته بصفته امينا لصندوق جمعية التعاون بل ان الأمين كان اخاه الذي توفي فقام هو مقامه واعطى على نفسه اقراا بقبوله سداد ما ساءه يكون بذمة اخيه الذي توفي ، ولكن المحكمة ادانتهم دون ان تعرض لهذا الدفاع بما يندبه لحكمها يكون مشوباً بالقصور متعينا نفضه .  
( طم دم ٤٢٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٤ )

٨١٧ - التزام الحكم بالادانة ذكر مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها .

يشترط في الحكم الصادر بالادانة ان تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ولا يكفي منه ذلك ان يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون ان يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على ادانة المتهم . واذا نال الحكم الذي اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدى الآليات التي يستفاد منها تسلمه المبلغ ( المتهم بتبديده ) دون ان يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصراً متعينا نفضه .

( طم دم ١٦٢٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢١ )

٨١٨ - اعتماد الحكم بالادانة على مجرد امتناع المتهم دون ثبوت سوء نيته . قصور .

اذا كان للحكم بادانة المتهم في جريمة تبديد راديو قد اقيم على ان المتهم

استبقى لديه جهاز الراديو المسلم اليه لإصلاحه وأنه رفض رده إلى صاحبه ولم يرد على ما دفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يؤدي إليه صاحبه اجر إصلاحه ويعيد اليه الجهاز الذي كان قد تسلمه منه لاستعماله حتى يتم اصلاح جهازه الا بقوله أنه لم يتم دليل على أن المجنى عليه قد تسلم منه جهازاً آخر لاستعماله : فان هذا الحكم يكون قاصراً لأن مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التي اوردتها المحكمة عنة لا يكفي لاعتباره مبدداً اذ لا بد من ثبوت نموه نيته .

( طم رقم ١٨٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٢ )

٨١٩ - اعتماد الحكم بالادانة على مجرد امتناع المتهم عن الشيء دون ثبوت سوء نيته .

إذا كان الحكم قد ادان المتهم في تبديد اشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد قوله ان المتهم تسلم هذه الاشياء ثم لم يردّها ، ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرار بصاحبه . فذلك قصور يستوجب نقضه .

( طم رقم ١٦٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦/١/١٩٥٢ )

٨٢٠ - وجوب استظهار الحكم بالادانة العلاقة المدنية بين المجنى عليه والمتهم وأن تسلم الاشياء المبددة كان حاصلاً بناءً على تلك العلاقة .

متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان المتهم دفع تهمة التبديد بأن الواقعة ليست وكالة بل ان المبلغ المنون بالايصال هو عن معاملة مدنية بين الطرفين ، وأنه استدل على ذلك بأن الايصال حسباً هو واضح من الحكم مؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يدفع المبلغ يوم ٢٥ منه مما يتنافى مع كون الواقعة وكالة كلف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ إلى صاحبه ، متى كان ذلك وكان الحكم لم يبين باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التي جعلت المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم حل ان هذه المبالغ نتيجة معاملة بينهما ، ولذا يؤجل . توصل المبالغ من يوم ٨ نوفمبر الى ٢٥ منه ، فانه يكون قاصراً متعيناً نقضه .

( طم رقم ١١٥١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٢ )



٨٢١ - علم الرد على دفاع المتهم الذى لو صح لترتب عليه تغيير وجه الراى فى الدعوى .

متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن دفاع الطاعن أمام المحكمة قام على أنه لم يتسلم المبلغ المدعى بتبديده على سبيل الأمانة وأنه بصعته شريكا متضامنا مع المجنى عليه في الشركة المكونة بينهما له الحق في تسلم هذا المبلغ من ايراد الشركة الى ان يصفى الحساب بينهما - كما يقضى اذلك عقد تكوينها - وأنه بذلك تنفى عنه المسئولية الجنائية ، وكأنه المحكمة قد دانت الطاعن استنادا الى أقوال كاتب الشركة من أن الطاعن تسلم المبلغ موضوع التهمة من اموال الشركة على سبيل الوكالة كى يقوم بسداد قيمة رسوم التليفون ومقابل استهلاك النور فلم يفعل وبدد المبلغ ، وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن وتستظهر ما اذا كان هذا الدفاع صحيحا أو غير صحيح ، فانه تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .  
( طعن رقم ١٣٧٩ سنة ٢٣ في جلسة ١٧/١١/١٩٥٣ )

٨٢٢ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يثبته الدفاع من الأوجه مادامت قد استوفيت اركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

متى كان الحكم قد أقام قضاءه بادانة المتهم بالتبديد على أن الصراف قد بحث عن الأشياء المحجوزة في محل الحجز فلم يجدها ، فانه لا يكون له جدوى مما يثبته في طعنه من أن المحكمة دانته رغم دفاعه بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع ، مادام الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع وجود المحجوزات وكان الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة مازالت موجودة وأنه لم يقصد عرقلة التنفيذ .  
( طعن رقم ١٤١٠ سنة ٢٣ في جلسة ٨/٢/١٩٥٤ )

٨٢٣ - اعتماد الحكم بالإدانة على مجرد امتناع المتهم عن الشيء دون ثبوت سوء نيته .

إذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن المتهمين تسلموا من المجنى عليهم الأموال التي اتهموا بتبديدها لم لم يردأها ، وبني على ذلك أدانتهم بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لذهبهما وهو انصراف نيتهما الى إضافة المال الذى تسلماه الى ملكهما واختلاسه لنفسيهما اضارارا بالمجنى عليهم فان ما أورده الحكم على ما سلف ذكره ، لا تتحقق به

اركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون وبالتالي يكون الحكم قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .  
( طم ردم ١٩٧ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/١٠/١٩٥٤ )

#### ٨٢٤ - عدم تعدد الحكم عن توفر نية الاختلاس لدى المتهم .

إذا كان الحكم اذا دان المتهم بجريمة التبديد المسندة اليه قد اقتصر على قوله : ان التهمة ثابتة قبل المتهم من اقوال المجنى عليهم والايصالات المقدمة منهم ومن اقوال المتهم نفسه اذا استلم من كل منهم مبالغ على سبيل الوديعة لحفظها حتى تاريخ التناقص بالعمل فاقتلسها اضرارا بهم . . فان هذا الذي قاله الحكم لا يكفي في بيان القصد الجنائي في جريمة التبديد كما هو معرف به في القانون ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

( طم ردم ١٥٧ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٤ )

#### ٨٢٥ - وجوب استظهار الحكم القصد الجنائي في جريمة التبديد .

إذا ثبت الحكم على المتهم انه بوصف كونه شريكا معهودا اليه بادارة الشركة ووكيلا عن باقي الشركاء ، تصرف في المعروض المملوكة للشركة وقبض لستها واضافه للملكة اضرارا بشركائه الذين ادعى لهم انها سرقت من المتجر ، فان الحكم يكون قد استظهر القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هو معرف به في القانون .

( طم ردم ١٥٦ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٤ )

#### ٨٢٦ - كفاية استظهار توفر القصد الجنائي من ظروف المراقبة البيئية بالحكم .

الحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالا عن ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة اذا كان ما اوردته في حكمها كائنا لاستظهاره كما هو معرف به في القانون .

( طم ردم ٧٧٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥ )

٨٢٧ - ايراد المحكمة الادلة التي اطمانت بها على وقوع الجريمة في التاريخ الوارد بوصف التهمة . عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة . لا يؤثر في ثبوت الواقعة .

تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التهديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمانت بالأدلة التي أوردتها على حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعتراض من الطاعن بالجلسة .  
( الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ١٩٥ )

٨٢٨ - تمسك المتهم بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع الحجز بها وأنه غير مكلف بنقل المحجوزات - عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم - قصور .

متى دلع المتهم بتحديد محجوزات امام محكمة ثاني درجة بان الحجز توقع ببلدة القصير وأنه تحدد للبيع ببلدة القوصية مشيراً إلى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى المكان الذي تحدد للبيع الأمر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تمن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تمحيصه والرد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً .

( الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٢٦ ص ٧ من ١١٨٠ )

٨٢٩ - تمسك المتهم بضم دفاتر الجني عليه التجارية وتعين خير لتصفية الحساب بينهما - اغفال الحكم بالإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه عيب .

تمسك المتهم بجريمة التهديد امام محكمة ثاني درجة بضم دفاتر الجني عليه التجارية على أساس أنه ثابت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة وتعيين خير لتصفية الحساب بينهما % هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى اظهاراً لوجه الحق فيها . فاذا أغفل للحكم بالإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٢٦ ص ٧ من ١١٨٢ )

٨٢٠ - استناد الحكم في اداة المتهم بجريمة التبيد على مجرد عدم نقله المحجوزات الى السوق - عدم استظهاره تصرف المتهم في الاشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ - قصور .

متى كان الحكم قد اسس قضاءه بادانة المتهم في جريمة التبيد المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحاصيل الزراعية المحجوز عليها الى السوق في اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر ان المتهم تصرف في الاشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .  
( الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ص ٧١ )

٨٢١ - اعتماد الحكم على علم المتهم بتبيد الاشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن علم استلام الأوراق التي تفيد تأجيل البيع . قصور .

متى كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت علم المتهم بتبيد الاشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تفيد تأجيل البيع الى يوم آخر ، دون ان تبحث فيما اذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فان هذا الامتناع وحده لا يؤدي الى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال .  
( الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/١١ س ٨ ص ١٢١ )

٨٢٢ - اعتماد المجلس الحسبي الحساب لا يمنع المحكمة الجنائية التي تنظر تهمة التبيد من فحص هذا الحساب بنفسها وتحقيق ملاحظات المتهم عليه .

ان ما تختص به المجالس الحسبية قبل الغائها او المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية او العائلية للصيقة بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها اثرا في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يحوز الحكم فيها قوة الشيء للقصي به امام المحاكم الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة في حكمها ان تفحص بنفسها ملاحظات المتهم بالتبيد على الحساب غير متقيدة في ذلك

بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته فاذا هي لم تفعل وانكرت على المتهم حقّه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس الحسبي ، فان حكمها يكون قاصراً .  
( الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧٢٢ )

٨٣٢ - استناد الحكم في ادانة المتهم بالتبديد الى عدم نقله المحجوزات الى السوق بناء على تمهده بذلك - عيب .

متى كان الحكم قد اسس قضاءه بادانة المتهم في جريمة التبديد المستندة اليه على مجرد عدم نقله المحجوز الى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تمهده بذلك - وقد خلا مما يثبت تصرف الحارس في الاشياء المحجوزة - فانه يكون قد اخطأ ، ذلك ان مثل هذا التمهيد - ان صح - لا يبدو ان يكون اخلافا باتفاق لا بواجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكونا لجريمة .  
( الطن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/٢٣ س ٩ ص ١١٥ )

٨٣٤ وجوب رد الحكم على اوجه الدفاع القانونية والوفسوعية الهامة - اغفال ذلك يعيب الحكم بالقصور .

اذا لم يمرض الحكماء الابتدائي والاستئنافي لبيان مقدار القمح المحجوز عليه وقيمته وبيان قيمة ماورده المتهم لبنك التمليف عينا وما سعدة للمصارف نقدا قبل التاريخ المحدد للبيع اخيرا وهل مجموع ذلك يقل او يزيد على قيمة الحصول المحجوز عليه او يتعادل معها مع اهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في انه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع والى هذا الدفاع في قيام جريمة التبديد او انتفاؤها فان الحكم اذ لم يمن بايراد هذا البيان يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .  
( الطن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ١ ص ٨٣٦ )

٨٣٥ - اعتبار المحكمة الاستئنافية للعقد محل الدعوى شركة لا فرضا كما عدته محكمة اول درجة دون ذكر الاعتبارات التي استندت اليها في ذلك - لقصور .

اذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد عدت العقد محل الدعوى فرضا لشركة ؛ ثم اعتبرته المحكمة الاستئنافية شركة وادانت المتهم على اساس

أنه وكيل عن المدعى بالحقوق المدنية في إدارة أموال الشركة . دون أن نذكر الاعتبارات التي استندت إليها في ذلك . فإن حكمها يكون فاصرا .  
( طعن رقم ١٥٨٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٤٠٨/١٠/١١ )

٨٢٦ - بيانات أحكام الادانة في جريمة خيانة الأمانة - وجوب الرد على أوجه الدفاع الهامة ردا سائفا مثال - في الرد على تمسك المتهم بظنه في حبس السيارة حتى يقبض أجبر اصلاحها .

إذا تناول الحكم ما عرض له المتهم في دفاعه بشأن حق حبس السيارة حتى يقبض أجبر اصلاحها ورد عليه في قوله : « انه لا يقبل منه هذا الدفاع الا اذا كانت السيارة قد اصلحت فعلا ولم يبدأ أى جزء منها » فانه بذلك يكون قد رد على دفاع المتهم بما يدحضه للأسباب السائفة التي أوردها .  
( الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٤٠٩/٥/١٨ من ١٠ ص ٥٢٢ )

٨٢٧ - استخلاص الحكم توافر نية التهديد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه ببيع محصول قطن المجنى عليه برهنه القطن باسمه دون اسم المجنى عليه في محلج بعيد عن مزرعته بقصد تحقيق الغرض من التوكيل - قصور .

الأصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ، ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة له في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتصادقين ، فلا يلزم التقيد بحرية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب اعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفوض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذي كان يهدف اليه المدعى بالحق المدني - وهو تسديد المطلوب منه لبنك التسليف الزراعي وللأموال الأميرية - لا يعد في صحيح القانون تبديدا مفاعبا عليه جنائيا ، ويكون استخلاص الحكم لنية التهديد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه بالبيع وقيامه برهن القطن باسمه دون اسم المدعى بالحق المدني في محلج بعيد عن مزرعته قاصرا عن التدليل على ثبوت نية المتهم في الاستحواذ على القطن المدعى تبديده وحرمان صاحبه منه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٤٠٩/١٢/٢٢ من ١٠ ص ١٠٢٥ )

٨٣٨ - سداد المبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد .  
تنتفى به المسؤولية الجنائية - اغفال الحكم الاشارة الى  
مخالصة قلمها المتهم تتضمن استلام المجنى عليه المبلغ موضوع  
ايصال الامانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد الشيء .  
يعيب الحكم بالقصور ويطله .

حصول السداد للمبلغ المدعى تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من  
شأنه ان يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية - فاذا كان الثابت من الأوراق  
ان المتهم قد اشار في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى مخالصة  
قلمها موقع عليها من المجنى عليه استلامه المبلغ موضوع اوصول الامانة  
قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى الا انها لم تشر اليها في  
حكمها ، فان المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما  
جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق  
القانون ويكون الحكم معيبا بالقصور الذى يطله .  
( الطمر رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١١ من ١٩٧ )

٨٣٩ - سداد المبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد يسقط عن  
المتهم المسؤولية الجنائية - اغفال الحكم الاشارة الى مخالصة  
قلمها المتهم تتضمن استلام المجنى عليه المبلغ موضوع  
ايصال الامانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد الشيء  
يعيب الحكم بالقصور الى يطله .

حصول السداد للمبلغ المدعى تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه  
ان يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية - فاذا كان الثابت من الأوراق ان  
المتهم قد اشار في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى مخالصة قلمها  
موقع عليها من المجنى عليه تفيد استلامه المبلغ موضوع اوصول الامانة  
قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى الا انها لم تشر اليها في  
حكمها ، فان المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما  
جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق  
القانون ويكون الحكم معيبا بالقصور الذى يطله .  
( الطمر رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/١ من ١١ من ١٩٧ )

٨٤٠ - اختلاس اشياء محجوزة - حكم - ادانة - بيانات الحكم - القصور  
فيها .

أوجب القانون في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التى وقعت فيها والادلة  
التي استخلصت منها المحكمة لثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة

حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، والا كان قاصرا . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في اثبات وقوع جريمة اختلاس الاشياء المحبوزة المسندة الى المتهم على القول بأنها « ثابتة من محضرى العجز والتبديد ومن عدم تقديم المحبوزات في اليوم المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ ، دون ان يورد مؤدى اقوال الصراف شاهد الواقعة وبغير ان يبين الأدلة التي استخلص منها مانسبة الى المتهم من عدم تقديم المحبوزات وإن ذلك كان بقصد عرقلة التنفيذ ، الحكم يكون مشوباً بعيب القصور في التعقيب .

( الطم رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٦/١/١٩٦٢ ص ١٢٠هـ )

٨٤١ - جريمة التبديد - استدلال سليم - رفض المحكمة ضم الدفاتر لاثبات حصول جرد سابق عن الجريمة - طلب غير مؤثر - عدم اقتضاء الرد عليه على استقلال .

إذا كان الظاهر ان ما طلبه الدفاع من ضم الدفاتر انما كان الفرض منه اثبات حصول جرد سابق لمهدة التهم في ١٩٥٤/٢/٢٥ ، فان هذا الطلب لا يقتضي من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا مادام الدليل الذي قد يستعمل منه - ان صح - ليس من شأنه أن ينفي حصول التبديد في التاريخ اللاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدد بالقوة التبدلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي افصح الحكم عن انها أكدت لديه حصول العجز في عهدة المتهم ..

( الطم رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ٥/٢/١٩٦٢ ص ١٢٠هـ )

٨٤٢ - تبديد - نقض اسباب الطعن - مالا يقبل من الاسباب .

مضى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في لبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالأجر وتأييت هذه العلامة بقران الدعوى فان مثل هذه العلاقة تعتبر أساسا لجريمة الاختلاس ولا يقدح في ذلك قول المجنى عليه بجلسة المحاكمة ان الطاعن كن عاملا لديه بالأجر لذلك فان العبرة في عليه بجلسة المحاكمة ان الطاعن كان عاملا لديه بالأجر لديك فان العبرة في هذا الصدد بعقبة الواقع ومن ثم فان من ماثيرة الطاعن في هذا الطاعن في هذا الشأن لا يكون سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة للنقض ..

( الطم رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ ص ١٤٠هـ )



٨٤٣ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - ابداع الثمن خزائنه المحكمة - لا يفيد بطلانه ارتكاب جريمة التبيد . لابد ان يثبت ان مخالفته لهذا الامر قد املاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . مثال .

مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطائن - من ابداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بطلانه ارتكاب جريمة التبيد ، بل لابد ان يثبت ان مخالفته لهذا الامر قد املاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . فإذا كان الطائن قد تمسك بانه صرف جزءا من ثمن القصب المحجوز عليه في وجوه لا مفر منها وسدد لشريكي المجنى عليه نصيبهما وفقا لحكم الاحقية وادع الباقى من الثمن خزانة المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضا قانونيا ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة ان تحققه لتقف على مبلغ صحته او ان ترد عليه بما يبرر رفضه اما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بان المستندات المقدمة ليست لها طابع الجديده واصطنعت لخدمة الدعوى فى حين ان تقدير مدى جدية هذه المستندات انما يكون بعد تحقيق مضمونها ، فان حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور .

( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٤ - ١١٨ )

٨٤٤ - خيانة الأمانة - دفاع جوهرى - الاخلال به - لا يوفره .

من المقرر ان الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تزمة للدفاع الشفوى المبني بجلسة المرافعة ومن ثم يكون للمتهم ان يضمها ما شاء من اوجه الدفاع بل ان له - اذا لم يسبقها استيفاء دفاعه الشفوى - ان يثير ما يمين به من طلبات التحقيق المتجه فى الدعوى والمتعلقة بها ولا يعترض عليه عندئذ بان المحكمة متى حيزت الدعوى للحكم لا تكون ملزمة باعادتها للمرافعة اذ محل هذا ان يكون التهم قد سبق له ان ابدى دفاعه شفويا - واذا كانت منازعة الطعن فى صحة للتوقيع المسند اليه بمقتد الاشتراك الخاص بتركيب عداد المياه - محل جريمة خيانة الأمانة - الذى اتخذ منه الحكم ركازا للقضاء بادانته ، واصراراه على انقطاع صلته به بعد دفاعا جوهريا لمسائه بالمسئولية الجنائية ، مما كان من المتعين معه على محكمة الموضوع ان تمحص عناصر ذلك الدفاع وان تبتظهر مدى صدقه وان ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت الالتفات عنه اما وقد امسكت

عن ذلك ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسييب فضلا عن الاجلال  
بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم .  
( المظن رقم ١٦٢٦ لسنة ٢٤ ق . مجلة ١١/٣٠ / ١٩٦٤ ص ٧٦٥ )

٨٤٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في جريمة التبديد - أو عدم  
قبولها - لرفعها قبل الأوان ، لا يستأهل ردا طلبا أن  
المتهم لا يسعى وجود المنقولات .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى عن جريمة التبديد المستندة الى  
المتهم - أو عدم قبولها - لرفعها قبل الأوان تأسيسا على انه لا يلتزم  
برد منقولات الشقة الا عند انتهاء الاجارة ، لا يعدو أن يكون دسعا  
قانونيا ظاهر البطالان لا يستأهل ردا من الحكم طالما أن المتهم لا يسعى  
وجود تلك المنقولات بالعين المؤجرة .  
( المظن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق . مجلة ١٨/٢ / ١٩٦٨ ص ١٩ )

٨٤٦ - جريمة خيانة الأمانة - احوال عدم التقيد بقواعد الالابات  
مثال .

ان المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد  
الالابات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بذلك القواعد  
الا عند الإدانة في خصوص اثبات عقد الأمانة اذا زاد موضوعه على عشرة  
جنيئات احتياطا لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسئوليته وعقابه الا بناء  
على الدليل المعتبر في القانون ، ولا كذلك البراءة لانقضاء موجب تلك الحبطة  
واسلاما لمقصود الشارع في الا يعاقب برىء مهما توافر في حقه من ظواهر  
الأدلة . ومتى كان الحكم المظنون فيه فضلا عن ذلك قد أخذ في اثبات  
عقد الأمانة وفي التخالص كليهما بالدليل الكتابي ، وكان اقتضاء المؤجرين  
دفعت مقدمة من حساب الايجار من المعلومات الملمة التي لا يحتاج  
في تقريرها الى سند ، فان استناد الحكم الى دلالة الخطاب الصادر من  
الطاعن يكون نافذة لا تؤثر في جوهر تسمييه .

( المظن رقم ١٢٠ لسنة ٢٩ ق . مجلة ٢١/٢ / ١٩٦٩ ص ٢٠ )

٨٤٧ - لا تأثير لتخديد تاريخ اتمام جريمة التبديد في ثبوت  
الواقعة .

ان تحديد التاريخ الذي تست فيه جريمة التبديد لا تأثير له في ثبوت

الواقعة مادامت المحكمة قد اطمانت بالأدلة التي اوردها الى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة .  
( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٣٨٦/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦٦٦ )

٨٤٨ - انتهاء الحكم الى أن التعويض المؤسس على الطالبة بقيمة المبالغ المبلغة - غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة تبديد التي دين بها المتهم - دون بيان أساس ذلك - قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه ، لم يبين كيف انتهى الى أن حق الهيئة العامة للميراث في التعويض - المطالب به مؤقتا - والمؤسس على الطالبة بقيمة المبالغ المملوكة لها وللتى دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة امام المحكمة مما حجبها عن تمحيص عناصر التعويض المقامة بشأنه الدعوى المدنية . وإذا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة .  
( طعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٣٧٠/٢/١٦ س ٢١ ص ٣٧٦ )

٨٤٩ - حكم الادانة - ببياناته ؟ مشال لتسبب معيب في جريمة تبديد محجوزات .

أوجب قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المتوقعة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصراً . ولما كان الحكم المطعون فيه الصادر بالادانة في جريمة تبديد محجوزات لم يبين نوع الأشياء التي وقع عليها الحجز وتاريخه واليوم الذي حنده المحضر لاجراء البيع ، واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كافة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .  
( الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٣٧٠/٢/٢٣ س ٢١ ص ٤٤٧ )

٨٥٠ - حكم الادانة - بيانات تسببيه - وجوب اشارته الى نص القانون  
الذي حكم بموجبه - مثال لتسبيب معيب .

أوجب القانون في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبه بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وفعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامه ماحذها وان يشير الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب والا كان الحكم قاصراً وباطلاً . فاذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واليات وقوع جريمة التمييز الممنوع الى الطاعن على القول : « وحيث ان النيابة اقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم بالقيد والوصف المعروضين وطلبت عقابه طبقاً لمواد الاتهام - وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات فمن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام » . دون ان يبين الواقعة المستوجبة للمعقوبه او يورد مؤدى اقوال المجنى عليه شاهداً الواقعة او الادلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة او نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فان الحكم يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب والاطلاق .  
( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٠ ق . - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦١٠ )

٨٥١ - مثال لاخلال بدفاع جوهرى في جريمة تمييز .

متى كان البين من المفردات المنظمة تحقيقاً لوجه الطعن ان الجهة الحاجز؛ ارسلت خطاباً رسمياً للمحكمة تخطر بها فيه ان معضن التهديد المحرر ضد الطاعن قد اصبحت منتهى المفعول حيث ثبت عدم وجود « قميئة طوب » باسم الطاعن وهى موضوع المبلغ المطلوب منه المحجوز به، وترجو ايقاف الاجراءات المتخذة ضده نهائياً « وكانت محكمة الموضوع قد التفتت كلية عن هذا المستند وما يحمله من دفاع جوهرى بحيث ان صبح لتغير وجه الراى في الدعوى ، واذا لم تفتن المحكمة الى فحواه وتقسطه حقه وتعى بتحقيقه باوفا الى غاية الامر فيه . بل سكنت عنه ايرادا له وردا عليه ، فان حكمها يكون معيباً بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع والخطا في الاسناد بما يوجب نقضه والحالة .

( الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٠ ق . - جلسة ١١/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٠٤ )

٨٥٢ - تهديد - دفاع جوهرى - المحكمة الاستئنافية - ما تسقيد به .

متى كان يبين من جلسات المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن تمسك بمناقشة المجنى عليه وتقديم الايصال الدال على تسلمه الاشياء الممسك

بتبديدها ، وكان الدفاع المسون من الطاعن على هذا النحو - في صورة الدعوى المطروحة - جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ، بحيث اذا صح لتغير به وجه الراى فيها لانهار الركن المادى للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن الى طلب مناقشة المجنى عليه وتقديم الايصال للظن فيه بالتزوير والتفت كلية عن التعرض لهذا الدفاع ، مكتفيا بتأييد الحكم الفيأبي الصادر من محكمة اول درجة لاسبابه ، الذى خلا كلية من التعرض او الرد على هذا الدفاع ، فانه يكون مغلا بحق الدفاع : ذلك بانه وان كان الاصل ان المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وانما وتحكم على مقتضى الأوراق ، الا ان حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل ان القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ان تسمع بنفسها او بواسطة احد القضاة تنديه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة ، وتستوفى كل نقص في اجراءات التحقيق ، ثم تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى وملت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها وازنت بينها . واذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اغفلت ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( الظن رقم ١٨٦٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ص ٢٨ )

#### ٨٥٣ - مثال لتسبیب عیب وإخلال بدفاع جوهرى في جريمة اختلاس المحجوزات .

مضى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن قرر انه يظن بالتزوير على محضر الحجز لان ما ثبت به من انه كان موجودا وقت الحجز غير صحيح ، كما يبين من الحكم المطعون فيه انه ايد الحكم الابتدائي لاسبابه دون ان يتناول دفاع الطاعن المشار اليه . لما كان ما اثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى ، اذ يقصد به نفى الركن المعنوى للجريمة التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد اخذ بمحضر الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت الى هذا الدفاع فلم يحصل له اثباتا له او ردا عليه ، فانه يكون مشوبا بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة .

( الظن رقم ١٢٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٤/٢٥ س ٢٢ ص ٣٧٧ )

#### ٨٥٤ - عقوبة الحبس في جريمة التبديد - وجوبية - جواز الحكم بالغرامة معها - توقيع عقوبة الغرامة - دون الحبس - خطأ - المادة ٣٤١ عقوبات .

ان العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات هي الحبس وجوبا ويجوز ان يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . ولما كان الحكم المطعون

فيه قد عدل عقوبة الحبس المقضي بها في الحكم الابتدائي الى عقوبة الغرامة .  
فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون .  
( الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ص ٨٢٦ )

٨٥٥ - حق الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدني يبيع الامتناع عن رد الشيء  
حتى استيفاء ما هو مستحق من اجر اصلاحه . الدفع به  
من شأنه ان صبح وحسنت النية انعدام المسؤولية الجنائية  
طبقا للمادة ٦٠ عقوبات - دفاع جوهرى اثقاله وعدم الرد  
عليه بما يدفعه - قصور - مثال في تبديد .

اذا قام دفاع الطاعن على ان الآلة المسلمة اليه موجودة ولم تهدد وانه  
طلب اولاً مهلة لاستكمال اصلاحها ثم ابدى بعد ذلك استعداده لتسليمها  
للمشركة المجنى عليها بعد ان يتقاضي باقى اجرة المتفق عليه لاصلاحها ، واذ  
كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدني يبيع للطاعن  
الامتناع عن رد الشيء ( الآلة موضوع الجريمة ) حتى يستوفى ما هو مستحق  
له من اجر اصلاحه وهو ما من شأنه ان صبح وحسنت نيته - انعدام مسؤوليته  
الجنائية بالتطبيق لاحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات - فان الحكم المطعون  
فيه اذ اغفل تحقيق دفاع الطاعن في هذا الصدد وهو دفاع جوهرى من شأنه  
ان صبح ان يتغير به وجه الرأى في الدعوى - ولم يستظهر مدى جديةه ولم  
يرد عليه بما يدفعه واجتزأ في ادانته بمجرد القول بانه تسلم الآلة لاصلاحها  
ثم لم يردعها ، يكون معيباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .  
( الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ ص ١٠٦٧ )

٨٥٦ - الفصل في صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع - وفي  
مكان تحرير محضر التبديد - موضوعي - لا اشراف لمحكمة  
النقض عليه .

متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض الى دفاع الطاعن ورد عليه في  
قوله ، والثابت من اعتراف المتهم انه زوج المدينة وان المدياع كان في محله  
اى في حيازته فهو مسئول عن الحجز وعلمه به ثابت من سياق هذا الاعتراف  
ومما جاء في محضر الحجز من انه كان موجوداً وعين حارساً على المحجوزات وقد  
تأجل البيع وتوقع منه على المحضر المحرر في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٧٠ وهو  
توقيع لم يظن عليه بشمة مطعن جدى ومحاولته التوقيع على تقرير الاستئناف  
بتوقيع ظاهر لا ينفي ان توقيع ( فورمة ) معينه هي التي وقع بها على محضر  
تأجيل البيع وحتى ولو لم يكن يعلم بتاريخ البيع فهو لم يدل على وجود  
المحجوزات ذاتها حتى يصح دحضه علمه بيوم البيع وذلك مع الإشارة الى  
انه في اليوم المحدد للبيع فالتثبت ان مندوب الحجز انتقل الى مكان الحجز  
وان اضيف حرف ( ل ) فوق كلمة ( محل ) وبجوارها ( نقطة ) . وقد سبق

القول بأن المحكمة لا تطمئن الى تلك الاضافة الظاهرة ، وما قاله الحكم من ذلك سديد ويسوغ به اطراح دفاع الطاعن الذي يردده في وجه الطعن ، ذلك بأن المحكمة قد اطمأنت - للاسباب السائفة التي اوردتها - الى نيات محضر تأجيل البيع وصحة توقيع الطاعن عليه والى ما استظهرته من بيانات محضر التبيد من أنه حرر في مكان المحجز فانها بذلك تكون قد فصلت في امر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه .  
( الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ س ٢٢ ص ١٢٢ )

٨٥٧ - بيانات حكم الادانة التي اوجبهما القانون - ادانة الحكم للطاعن بجريمة تبديد - تمويله في ذلك على مضمون محضر الضبط واقتوال المجنى عليها دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهدت به المجنى عليها . يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون . وجوب النقض والاحالة .

اوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ والا كان حكمها قاصراً . ولما كان الحكم المطعون فيه ، اذ دان الطاعن بجريمة التبديد قد عول في ذلك على مضمون محضر الضبط واقتوال المجنى عليها دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهدت به المجنى عليها وجه استدلاله بها على الجريمة التي دان الطاعن بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار الباتها في الحكم ، ومن لم فانه يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ س ٢٢ ص ١٢٥ )

٨٥٨ - الدفع بعدم جواز البات عقود المائة ٢٤١ عقوبات بالبيئة - وإن كان لا يتعلق بالنظام العام الا أنه من الدفوع الجوهرية - يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود - عرض الدفع دون العناية بالرد عليه - قصور وخطا في تطبيق القانون .

من المقرر ان المحكمة الجنائية فيما يتعلق بالبات العقود المذكورة في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيسة

باحكام القانون المدني ، وثلا كان من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان قيمة عقد الائتمان الذي خلص الحكم الى ان المال قد سلم الى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانوني للائتمانات بالبيئة ، وقد دفع معامى الطاعن - قبل سماع الشهود - بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبيئة ولم يمن أى من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه بالرد عليه وقد نساند الحكم الابتدائي الى اقوال الشهود في اثبات عقد الائتمان الذي يجب في الدعوى المطروحة نظرا لقيعته ان يثبت بالكتابة مادام الطاعن قد تملك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة . لما كان ذلك . وكان الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة وان كان لا يتعلق بالنظام العام الا انه من الدفع الجوهري التي يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له وترد عليه مادام ان الدفاع قد تملك به قبل البدء في سماع اقوال الشهود - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه وان عرض الدفع (المشار اليه) الا انه لم يمن بالرد عليه ، كما اغفل ذلك ايضا الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تبيب بالقصور في البيان والخطا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والاحسالة .

( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨ س ٢٤ س ٢٩٩ )

٨٥٩ - جريمة تبديد الطاعن للأموال للمسلمة اليه بصفته وصيا على القاصر - مغايرتها - جريمة امتناعه بقصد الاسماء - تسليم القاصر امواله بعد انتهاء الوصاية - رفض الحكم - في الدعوى الأخرى - صحيح .

مضى كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وقضي برفضه في قوله : « ان الواقعة التي دارت حولها المرافعة وتناولها الخصوم اثباتا ونفيا وعرض لها الحكم المستأنف هي ان المتهم ( الطاعن ) يدد المبالغ المينة بالتحقيق وبالقرارات الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية والتي انتجتها تصفيه الحساب . لما كان ذلك . وكانت الجريمة المسندة الى المتهم في الدعوى رقم ... وهي انه امتنع بقصد الاسماء عن تسليم اموال القاصر - - امواله بعد انتهاء الوصاية عليه الأمر المعاكب عليه بالسادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، ولما كانت هذه الجريمة تقاير الجريمة المسندة اليه في الدعوى الراضة وهي انه يدد المبالغ المينة بأوراق التحقيق وقرارات محكمة الأحوال الشخصية والمسلمة اليه بوصفه وصيا على قصر المرحوم ... الأمر الذي تنطبق عليه المادة ٣٤١ عقوبات فان السبب في الدعويين يكون مختلفا ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى السابقة الفصل فيها في غير محله خليقا بالرفض . » لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم المطعون فيه في مدوناته في شأن القضية رقم ... يبين منه ان واقعتها مختلفة عن الواقعة موضوع الدعوى



المطروحة ومستغلة عنها وان كل منهما ذاتية وظروفا خاصة تتحقق بها  
الفيرة التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعيين فانه يكون قد  
فصل في مسأله موضوعية تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع بما لا يجوز  
اثارتها لدى محكمة النقض .

( الملن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٤ ن . جلسة ١١/١١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٧١١ )

#### ٨٦٠ - حرية الاثبات في المواد الجنائية - اثبات وجود عقد الامانة في جريمة خيانة الأمانة .

الاصل في المحاكمات الجنائية أن العبء في الاثبات هي باقتناع القاضي  
بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه وأطمئنانه الى الأدلة التي عول  
عليها في قضائه بادانة المتهم او برأته . فقد جعل القانون من سلطته  
ان يأخذ من اية بينة او قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون  
بدليل معين ينص عليه كما هو الشأن بالنسبة لاثبات وجود عقد الامانة  
في جريمة خيانة الأمانة حيث يتعين التزام قواعد الاثبات المقررة في القانون  
المدني اما واقعة الاختلاس اى التصرف الذي يأتيه الجاني ويشهد على انه  
حول حيازته الى حيازة كاملة او نفى هذا الاختلاس ويدخل فيه رد الشيء  
موضوع عقد الامانة فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكلأه طرق الاثبات  
بما فيها البينة رجوعا الى الاصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضي الجنائي ،  
لما كان ذلك ، فانه لا محل لتعميم الحكم لتعميل في ادانة الطاعن على  
شهادة المتهود .

( الملن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١١/١١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦٥ )

#### ٨٦١ - اركان جريمة خيانة الأمانة - علم تعليل الحكم على توافرها - يصمه بالمتهود - المناط في اعتبار العقد ودية - هو التزام المودع لديه برد الوديعة عينا .

من المقرر ان الاختلاس لا يمكن ان يعد تبديدا ماقبلا عليه الا اذا  
كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد  
امانة ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشيء الذي اؤتمن عليه وان الشرط  
الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف في القانون المدني هو أن يلتزم المودع  
لديه برد الوديعة بعينها للمودع وانه اذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى  
الوديعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد استندل على توافر  
اركان الجريمة في حق الطاعنة بما اثبتت من اقرارها بوجود منقولات المدعية  
بالحق المدني في الحجره التي تقطنها وزوجها والملاحقة بمنزلها ، ومن انفسها  
لم تمكن المدعية من دخول الحجره ولا من جرد محتوياتها ومما أبدته

من استمداها لحراسة ما بها من منقولات وذلك دون أن يدلل على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانونا وانتقال حيازة المنقولات الى الطاعنة على نحو يجعل يدها عليها يد امانة ويستظهر ثبوت نية تملكها اياها وحرمان صاحبها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائي في حقها ؛ فانه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يبطله ويوجب نفيه .  
( الطعن رقم ١٥٦٢ ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ من ٢٧ ص ١٧ )

٨٦٢ - اختلاس - خطأ الحكم في اعتبار الطاعن مدينا بالمبلغ المختلس - لا ينال من سلامته .

ان خطأ الحكم في تحصيل شخص المدين وبفرض انه ليس الطاعن وانما والده لا ينال من سلامته اذ لم تكن له اثر في عقيدة المحكمة او النتيجة التي انتهت اليها ومن ثم فان دعوى الخطأ في الاسناد لا يكون لها من وجه .  
( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٣ من ٢٨ ص ٢٥ )

٨٦٣ - تبديد - التفات الحكم الاستثنائي عن مستندات الطاعن التي قدمها اثناء معارضته الابتدائية ينفي مسؤوليته - قصور .

ان التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن الثاني - لحكمة اول درجة اثناء نظر معارضته - تمسكا بدلائلها على انتفاء مسؤوليته في جريمة التبديد بسبب اصابتة يوم الحادث بكسر في ظهره اثناء تحميله السيارة ودخوله المستشفى ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لمبحث باقى اوجه الطعن .  
( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ ص ٥٢٦ )

## الفصل الخامس

## مسائل متنوعة

٨٦٤ - جريمة خيانة الأمانة ماثلة لجريمة السرقة في حكم الاعفاء  
المخصوص عليه في م ٢١٢ ع

الحكمة في الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة هي ان الشارع رأى ان يفتر ما يقع بين افراد الأسرة الواحدة من عمران بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصا على سعة الأسرة واستنبقاء لصلات الود القائمة بين افرادها . وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان ممانلتان لجريمة السرقة ، وحكمة الاعفاء واحدة في كل الاحوال فيجب ان يمتد حكم الاعفاء المنصوص عنه في المادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة الى بينك الجريمتين ( النصب وخيانة الأمانة ) واذن والتبديد الذي يقع من الابن في مال ابيه اضرازا بهذا الأخير لا عقاب عليه . ولا يمنع من ذلك ان يكون استلامه المال حاصل بناء على امر من سلطة عامه مختصة كالجلس الحسبي بان كان الأب محجورا عليه مشغولا بقوامة ابنه الذي كان منبذاً له مال ابيه بهذه الصفة ، اذ توسطت تلك السلطة لا يغير منصف المال ولا ملكية صاحبه له ولا علاقة النسب التي بين الابن وابيه ولا يرتب جفا ما للفير على هذا المال .

( طر دم ١٦٧٢ سنة ٢ في جلة ١٦٣٢/٦/٢٧ )

٨٦٥ - استبدال الأمانة لا يكون مانعاً من توفر الجريمة الا اذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة .

استبدال الأمانة لا يكون مانعاً من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات الا اذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة . اما اذا لم يلجأ الأمين الى الاستبدال الا بعد وقوع التبديد منه وب قصد الهرب من المسؤولية الجنائية او كان الدائن لم يقبل الاستبدال الا بطريقة لا تباين الحققة او على امل تعويض ما ضاع عليه بسبب التبديد فان الاستبدال لا يمتنع عنئذ من المسؤولية الجنائية .

( طر دم ١٥٥٩ سنة ٤ في جلة ١٦٣٤/٤/١٢ )

٨٦٦ - مجرد عدم اتياع الحارس الثمن المتحصل من بيع الشيء المحجوز بالخزانة لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد .

اذا استصدر الحارس امرا من القاضي ببيع الشيء المحجوز واستأجره لغيره من جهة

بالخيانة لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبتيد بل لابد ان يثبت ان هذه المخالفة قد املأها عليه سوء القصد ونجم عنها الضرر بمستحق المبلغ فإذا تمسك الحارس بأنه صرف المبلغ في وجوه لا مفر منها فمن الواجب على المحكمة ان تحقق دفاعه لكي تستوفي من توفر سوء القصد عنده فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصر الأسباب وتعيّن نظره .

( طعن رقم ١٦٠٨ سنة ٢ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٢٤ )

٨٦٧ - وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما انتفاء جرمه التبتيد .

ان مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما انتفاء جريمة التبتيد ولا نية الاختلاس عند الوكيل . فيجب على المحكمة في هذه الصورة ان تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها ان تحكم في موضوع تهمة التبتيد المرفوعة امامها بالادانة او بالبراءة لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع أما ان تبرئ المتهم بالتبتيد فمجرد ان هناك حسابا بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصفى بعد بينها فهذا مخالف للقانون والحكم بذلك يعمين نظره .

( طعن رقم ٢٠٦٨ سنة ٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٢٦ )

٨٦٨ - شرط تحقق الجريمة .

لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة المضادة على بياض ان تكون خالية بالرة من كل كتابة فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضا بجل، بعض الفراغ - الذي ترك قصدا لملئه فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع ..

فإذا تسلّم شخص سندا بمبلغ معين ترك فيه اسم الدائن على بياض للبحث عن يقرض الموقعين عليه المبلغ الوارد به لسداده لبنك معين حتى اذا وجد من يقبل الاقتراض وضع اسمه في الفراغ المتروك بالسند ، فبدلا من ان يفعل الأمين ذلك وضع اسمه هو في الفراغ مع انه لم يمسد الدين للبنك تنفيذا للاتفاق ، ثم طلب الموقعين بقيمة السند ، فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة المنطبقة على المادة ٢٩٥ ع .

( طعن رقم ٧٤١ سنة ٧ ق جلسة ١٥/٢/١٩١٧ )

### ٨٦٩ - حق الوصي المتهم بالتبديد في مناقشة الحساب الذي اعتمده المجلس الحسبي .

للوصي ان يتقدم الى المحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذي انتج المبلغ المتهم بتبديده من مال القاصر حسبما قرره المجلس الحسبي متى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه ، فان هذا الاتفاق هو وحده الذي يمكن ان يحتج به كل من الطرفين على الآخرين . واذن فيجب على المحكمة ان تفحص بنفسها تلك الملاحظات غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي ، فاذا هي لم تفعل وانكرت على الوصي حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس ، فان حكمها يكون قاصرا متسببا نقضه .  
( طعن رقم ٥٢٦ سنة ١٢ في جلسة ١٦/١٢٤٢ )

### ٨٧٠ - خيانة الأمانة جريمة وقتية .

ان خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد اختلاس المال المسلم او تبديده . فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب ان يكون مبدؤها من هذا الوقت . ولئن ساء القول بان امتناع الأمين عن رد الأمانة بعد مطالبته بذلك يعد مبدءا لمدة سقوط الدعوى العمومية فان هذا لا يكون الا اذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يقع عليه دليل ، اما اذا ثبت لدى القاضي من ظروف الدعوى وقرائنها ان الاختلاس قد وقع بالفعل من تاريخ معين فان الجريمة تكون قد وقعت في هذا التاريخ ، ويجب اعتباره مبدءا لمدة السقوط بغض النظر عن المطالبة . واذن فاذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الوصي كشف الحساب الى المجلس الحسبي مبدءا لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة تبديد اموال القصر المسلمين اليه على اساس ان اسقاطه بعض المبالغ التي في ذمته للتصر من هذا الكشف يعد دليلا على انه اختلسها لنفسه فان هذا يكون صحيحا ولا غبار عليه ، لأن جريمة خيانة الأمانة تم كلما اظهر الأمين نيته في تملك الشيء المودع لديه .  
( طعن رقم ١٢٤٧ سنة ١٢ في جلسة ٨/١٢٤٢ )

### ٨٧١ - شرط تحقق الجريمة .

ان المادة ٣٤٠ عقوبات اذ نصت على معاقبة « كل من اؤتمن على ورقة مضمّنة او مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم او الامضاء سند دين او مخالصة او غير ذلك من السندات والتعسيكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء او الختم او لماله » قد دلت بوضوح على انها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع

كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو لماله أو يكون من شأنها الإضرار به كائناً ما كان هذا الضرر مادياً أو أدبياً ، محققاً أو محتملاً فقط ، كما هي الحال تماماً بالنسبة إلى ركن الضرر في جريمة التزوير ، مع فارق واحد هو أن الضرر أو احتماله هنا يجب أن يكون واقعاً على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

( طم رقم ١٤٧٦ سنة ١٣ ق ١٢ في جلسة ١٩١٢/٦/٢١ )

#### ٨٧٢ - وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتماً انتفاء جريمة التبتيد .

إذا كان الظاهر مما أورده الحكم المطعون فيه أن دفاع المدعى عليه في شأن الديون المطالب بها كان مداره أن الدائن حصل على دينه الثابت بالمبندات خصماً من الأموال التي حصلها بصفته وكيله عنه ، فرات المحكمة أن هذا الدفاع مؤداه الادعاء بالوفاء بطريق المقاصة . وأن المقاصة غير جائزة لما تبينته من وجود نزاع في حساب الوكالة ، وذلك بعد أن ناقشت أدلة المدعى عليه التي تقدم بها في الدعوى ورات أنها لا تصلح للدلالة القاطعة على الوفاء ، ثم حفظت للمدعى عليه الحق في محاسبة الوكيل عما دخل في ذمته من ماله مدة وكالته عنه ، فإنها لا تكون قد أخطأت .

( طم رقم ١٢٢ سنة ١٣ ق ١٢ في جلسة ١٩١٤/٦/١٥ )

#### ٨٧٣ - العبارة في القول بثبوت عقد من عقود الائتمان في صدد توقيع العقاب إنما هي بحقيقة الواقع إذ لا يصح تأييم أنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

صحيح أنه لا تصح ادانة متهم بجناية خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي أنه تسلم المال بمقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في النص الخاص بهذه الجريمة : وصحيح كذلك أن العبارة في القول بثبوت هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأييم أنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة ، إلا أنه إذا ادانت المحكمة المتهم في جريمة خيانة الأمانة وبينت أن الوصل الذي تسلم بموجبه المبلغ الذي اختلسه لم يدون فيه ما يخالف الحقيقة ، وأن المتهم نفسه قد اعترف في التحقيق بصحة ما تضمنته هذا الوصل ، فإن المجادلة في هذا الحكم لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا شأن لحكمة النقض به .

( طم رقم ١٤٣٣ سنة ١٦ ق ١٦ في جلسة ١٩٢٦/٦/٢ )

٨٧٤ - سلطة محكمة الموضوع وهي بصدد البحث في تهمة التبديد في تفسير العقود .

لمحكمة الموضوع وهي بصدد البحث في تهمة تبديد الأقطان المنسوبة الى المتهم سلطة تفسير العقود التي بموجبها سلمت هذه الأقطان للوصول الى مقصود المتعاقدين منها مستعينة في ذلك بطرؤف الدعوى وملابساتها الى جانب نصوص تلك العقود ، فاذا هي فسرت هذه العقود بأنها لا تندرج تحت عقد الرهن الوارد في المادة ٣٤١ من قانون المقويات بل هي من عقود التمويل على القطن وكان استخلاصها لما انتهت اليه عن وصف العقود سائفاً ، فان الطعن يكون غير مقبول .  
( طعن رقم ٥٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٧/٥/١٩٥٤ )

٨٧٥ - الاتفاق على اعفاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفتها تابعها - بطلانه - م ٣/٢١٧ منى .

مضى كان الحكم قد انتهى الى صحة الاتفاق على اعفاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفتها تابعها فانه يكون قد اخطأ في القانون وفقاً لحكم المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني .  
( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٢٤/٤/١٩٥٦ ص ٧ من ١٥٩ )

٨٧٦ - احتجاز المتهم المقيم بالاسكندرية نقوداً وهو بها بنية تملكها - اختصاص محكمة الاسكندرية بنظر دعوى خيانة الأمانة في هذه الحالة .

اذا كان الثابت ان المتهم قد احتجز نقوداً - مسلمة اليه على ميجيل الأمانة - وهو بالاسكندرية بنية تملكها فان جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي تقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده ، وينعقد الاختصاص لتلك المحكمة وفقاً لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات .  
( الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ من ٦٥٤ )

٨٧٧ - ناظر الوقف - شرعاً وفي القانون - أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين .

ناظر الوقف الذي يتسلم اعيانه وغلته إنما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذي عينه ناظراً او بأذن القاضي الذي ولاه وهو أمين على ما يتسلمه

من مال ، ويعتبر شرعا وكيلا عن الواقف في حياته وفي منصب الوصي بعد موته . وفي الحالتين هو محاسب عن ذلك المال الذي يقبضه فإذا بسده ففعله خيانة يستوى أن يكون المال مرصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر . وقد حسم للشرع الخلاف بشأن التكييف القانوني لنظرية الوفاء بما نص عليه في المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر امينا على مال الوقف ووكيلا عن المستحقين ، كما نص في المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما استثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناه الشارع .

( المجلد رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٠/١/١٩٦١ ص ١٢ ق ٦٩ )

٨٧٨ - المنازعة في شأن حقيقة العلاقة بين المتهم والمجنى عليه في جريمة خيانة الأمانة من الأمور الموضوعية .

منازعة المتهم بجريمة خيانة الأمانة في شأن حقيقة العلاقة بينه والمجنى عليه هي من الأمور الموضوعية التي تتطلب تحقيقا خاصا تنحصر عنه وطبيعة محكمة النقض

( المجلد رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٦ ص ١٧ ق ١٢٧٩ )

٨٧٩ - حق محكمة الموضوع في استمدااد عقيدتها في حصول التبيد من أى عنصر من عناصر الدعوى .

لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبيد وإن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى .

( المجلد رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢٨/١/١٩٦٩ ص ٢٠ ق ٦١٦ )

٨٨٠ - مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه - لا يكفي لتحقق جريمة التبيد - متى كان مرد ذلك الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين .

متى كان دفاع الطاعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه انما يقوم على وجود حساب لم يصف بعد بينه وبين المدعىات بالحقوق المدنية وهو دفاع جدى تشهد به الأوراق ويظهره تقرير الخبير المنتدب حسبما اورد الحكم ، وكان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس في هذه الحالة لا تتجسّد به جريمة الاختلاس مادام أن سبب الامتناع راجع الى وجوب تصفية الحساب



بين الطرفين ، اذ لا يكفي في جريمة التبيد مجرد التأخير في الوفاء بل يجب ان يقترب ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه ، مما كان يقتضي من الحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - ان تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى نستطيع ان تحكم في موضوع التهمة بالادانة او البراءة او تعيد المأمورية للخير وتكلف بمباشرة تصفية الحساب في جميع سنن النزاع المتداخلة وتقديم تقرير لها يخضع رايه لتقديرها ، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع متمينا نقضه .  
( الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٢٢ س ٢٠ ص ١٣٢ )

٨٨١ - عزل الوصي من الوصاية - لاينفي مسئوليته عما تحت يده من اموال القاصر بوصفه امينا عليها - مادام الحساب لم يصف .

عزل الوصي من الوصاية لاينفي مسئوليته عما يكون تحت يده من اموال القاصر بوصفه امينا عليها طالما ان الحساب لم يصف بينهما .  
( الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٤٤/١١/١١ س ٢٥ ص ١٣١ )

٨٨٢ - مجرد الامتناع عن الرد لا يترتب عليه تحقق وقوع جريمة خيانة الأمانة - متى يعد كذلك .

من المقرر ان مجرد الامتناع عن الرد وان صح انه لا يترتب عليه تحقق وقوع جريته خيانة الأمانة متى كان سبب الامتناع راجعا الى وجوب تسوية الحساب بين الطرفين الا ان محل ذلك ان يكون هنالك حساب حقيقي مطلوب تصفيته توصلا لاثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة. اما اذا كان الحساب بينهما قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ محدد فامتناعه عن رده يعتبر اختلاسا .  
( الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ص ٦١ )



تجاوز للوظفين حدود وظائفهم

---



## تجاوز الموظفين حدود وظائفهم

٨٨٣ - امتناع موظف عام عن تنفيذ حكم - اعلان الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به - شرط للتجريم .

لما كان الحكم الابتدائي - انزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على تخلف الركن المادى للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لعدم اعلان المتهم المطعون ضده بالصورة التنفيذية للحكمين المطلوب اليه تنفيذهما واكتفاء الطاعن بانذاره بالتنفيذ وكان ما اورده الحكم فيما تقدم واسس عليه قضاءه صحيحا في القانون ذلك بأنه لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الثانية على انه « يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف » مما مفاده اشتراط الشارح ان يقوم طالب التنفيذ بانذار الموظف المطلوب اليه التنفيذ لتحديد مهلة اليرمانية ايام الممنوحة له للتنفيذ خلالها والتي يستحق بانقضائها العقاب - اذا امتنع عمدا عن التنفيذ وكان من المقرر ان اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا للفقره الاولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات . اجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ - ايا كان نوعه - والا كان باطلا فانه لا يتصور ان يكون باغفاله ايراد هذا الاجراء في النص الزايم لامتناع الموظف عن تنفيذ حكم قد قصد الخروج عن القواعد العامة لتنفيذ الأحكام - ذلك ان الحكمة التي استهدفها المشرع من سبق اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا للفقره الاولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات هي اعلانه بوجوده واخطاره بما هو ملزم بادائه على وجه اليقين وتخويله امكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية - لما كان ذلك ، وكانت هذه الحكمة مستهدفة في جميع الأحوال - وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فيما اقام عليه قضاءه فانه لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعي عليه في هذا الخصوص في غير محله .

( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦/٢/١٣٧٨ من ٢٩ ص ٢٩١ )

٨٨٤ - امتناع عن تنفيذ الحكم - قصد جنائي - دفاع جوهرى - اطراحه - قصور .

لما كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واتمة بما يجعله أن المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - استصدر حكما ضد الطاعن بصفته رئيسا لمجلس مدينة دمياط بالزامه بالتعويض المستحق له عن قطعة ارض مملوكة له وصدر قرار بنزع ملكيتها

لصالح مجلس المدينة « ولما لم تجد مطالبته الودية للطاعن بالمبلغ المقضي به قام بانذاره بتنفيذ الحكم فرد عليه بعدم وجود مصرف مالي لتنفيذه وبأنه طلب من المديرية المالية تغيير المبلغ المحكوم به ليقوم بتنفيذ الحكم فاعتبر المدعي بالحقوق المدنية هذا الرد من الطاعن امتناعاً عن تنفيذ الحكم يقس تحت طائلة نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وأقام على الطاعن دعوى الجحثة المباشرة موضوع هذا الطعن ، ثم أورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن ورد على ما دلع به الطاعن من انتقاء القصد الجنائي لعدم استطاعته تنفيذ الحكم لعدم وجود المورد المالي بقوله « وحيث أنه ما من شك في أن تنفيذ الحكم المذكور يدخل في اختصاص السيد رئيس مجلس مدينة ديماط وهو ما لم يزعم أن ذلك لا يدخل في اختصاصه ومن ثم يكون متعمداً عدم تنفيذ الحكم المذكور ، وأضاف الحكم الاستثنائي في معرض رده على هذا الدفع قوله « من الطبيعي أن يكون المجلس قد وضع في خطته المالية أعداد المقابل التقدي لهذا الاستيلاء وقام برصده في ميزانيته المالية تهيئاً لصرفه إلى مالك الأرض للمستولى عليها عند صدور حكم نهائي بتقرير قيمة التعويض المستحق . . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو أين الاعتماد المقرر عن خطة المجلس بالاستيلاء على أرض المدعي بالحق المدني ، أن الإجابة على هذا السؤال يكمن فيها أسباب الطمان المحكة إلى توافر قيام أركان الاتهام المسند إلى المتهم في حقه ، . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكمين الابتدائي والاستثنائي - على ما سلف - غير كاف للتدليل على أن الطاعن قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المظنون ضده فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في إثبات توافر القصد الجنائي في الجريمة التي دين عنها .

( الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٠٦٦ )

## تجمہر و تظاہر

---





## تجهر وتظاهر

٨٨٥ - مناط تطبيق احكام المادتين ١ و ٢ من قانون التجهر .

كل تجهر مؤلف من خمسة اشخاص على الاقل ولو حصل بنير قصد سيء محظور بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ متى كان من شأنه انه يجعل السلم العام في خطر . ويجب على المتجهرين التفرق متى امرهم البوليس بذلك فاذا عصوا امره بالتفرق فقد حقت على كل منهم العقوبة المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون ، فاذا ثبت ان المتهمين تجهروا للاجرام فالمادة الثانية من ذلك القانون تنطبق هي أيضا عليهم ، ثم اذا ثبت كذلك انهم تمددوا على رجال البوليس واتفقوا اموالا ثابتة او منقولة غير مملوكة لهم فهذا يجعل المادة الثالثة من ذلك القانون واجبة التطبيق مع المادتين ١١٨ و ٢١٦ عقوبات .  
( طم ردم ٢١٦٨ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/٦/٢٠ )

٨٨٦ - عصيان المتظاهرين الامر بالتفرق دكن جوهرى من اركان جريمة للتظاهر المحظورة المنصوص عليها في المادة ٢/١١ من القانون ١٤ سنة ١٩٢٣ .

التنبيه على المتظاهرين بالتفرق وعصيانهم هذا الامر هو دكن جوهرى من اركان جريمة المظاهرة المحظورة كما هو مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ . فاذا كانت الوقائع المثبتة بالحكم الصادر بالادانة لا تفيد حصول هذا التنبيه تعين نقض هذا الحكم وتبرئة المتهم .

( طم ردم ١١٩٩ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٣/١٤ )

٨٨٧ - متى تتوفر جريمة تنظيم مظاهرة وقيادتها .

يكفى تسببها للحكم القاضي بادانة المتهم في جريمة تنظيم مظاهرة وقيادتها قوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من اقوال الشهود الذين اجمعوا على انه كان يقود المظاهرة ولم يمثل لأوامر رجال الحفظ الصادرة له بالتفرق ، فان في ذلك البيان ما يدك على ثبوت توافر اركان الجريمة التى ادين المتهم فيها .

( طم ردم ٦ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٣٩/١٢/٤ )

## ٨٨٨ - مناط تطبيق احكام المادتين ١ و ٢ من قانون التجنهر .

انه للعقاب بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاصة بالتجنهر يكفى أن يكون التجنهر بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم وأن يكون المشتركون فيه علمين بذلك فلا يلزم اذن أن يكون التجنهر من شأنه تكدير السلم أو أن يكون قد صدر للمتجنهرين أمر بالتفرق ولم يتفرقوا .

( طم رقم ٧١ سنة ١٠ في جلسة ١٢/٢٥/١٩٢٩ )

## ٨٨٩ - انطباق احكامه على التجنهر اطلاقا ولو لم يكن موجها ضد الحكومة .

أن قانون التجنهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ليس فيه ما يمكن أن يستفاد منه أن يكون التجنهر موجها لشخصية الحكومة لمقاومتها أو لاحتجاج على أعمالها بصفة عامة أو للاخلال بالأمن أو أن يكون من شأنه قلبها بل أن المادة الأولى منه تنطبق على المتجنهرين كلما لم يدعنوا للأمر الصادر لهم بالتفرق من رجال السلطة على أساس ما يروونه من أن التجنهر من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر ، وذلك حتى إذا لم يكن لدى المتجنهرين أى فمصد اجرامى ، كما أن المادة الثانية تعاقب على التجنهر الذى يحصل لآى غرض غير مشروع مما نص عليه فيها من ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو استعمال القوة والتهديد في التأثير على السلطات في أعمالها ، أو حرمان شخص من حرية العمل . فهذا القانون يعاقب على التجنهر اطلاقا ولو لم يكن موجها ضد الحكومة . فيدخل تحت طائلته التجنهر الذى يحصل لمجرد مقاومة عمل معين من أعمال موظفيها . وبناء على ذلك فإذا كان الثابت بالحكم أن المتجنهرين لم ينصاعوا للأمر الصادر لهم من حاكماد المديرية بالتفرق وأن نيتهم كانت مبينة على تعطيل تنفيذ الأمر الصادر من تفتيش الرى - بايقاف طلعية وابور الرى المملوك لاحدم وانهم في سبيل تنفيذ هذا الفرض استعمالوا القوة والعنف مع مهندس الرى ليحولوا بينه وبين الوصول الى الوابور للقيام بالمهمة التى كان تكلفا بها ، فإن معاقبتهم بمقتضى هذا القانون تكون صحيحة .

( طم رقم ١٨٦٤ سنة ١٠ في جلسة ١١/١٨/١٩٢٠ )

## ٨٩٠ - علم اشتراط حصول التجنهر في طريق أو محل عمام وانما يكفى أن يكون على مرأى من الناس .

لا يجب للعقاب على التجنهر أن يكون حصوله في طريق أو محل عمام وانما يجب فقط أن يكون على مرأى من الناس ولو لم يكن في ذات

الطريق أو المحل العام ، فإذا حصل التجمهر في حقل على مقربة من الطرق العمومية معرضا لأنظار المارة فقد حق العقاب على المتجمهرين . والقول بأنه يجب للعقاب على التجمهر أن يكون علنيا أن صح الأخذ به في تخصيص النص الذي جاء في القانون عاما مطلقا وعلى غرار القوانين الأجنبية التي أخذ عنها وإلتي لا تعرف هذا القيد فلا يمكن أن يكون القائل به قد قصد أن العلانية لا تكون إلا إذا كان التجمع في ذات الطريق أو المحل العام ، وإنما القصد أن يحصل التجمع في أي مكان يمكن الناس أن يروا المتجمعين فيه فينزِعوا ، أو يمكن العامة بمجرد مشيبتهم أن ينضموا اليهم فيزداد خطره على السلم العام ، إذ الشخص في زمرة المتجمهرين ، يختلف عنه خارج التجمهر ، من حيث استهتاره بالمسؤولية وانقياده إلى أهواء الغير . أما القول بشير ذلك فإنما يؤدي إلى تعطيل حكم القانون ، إذ بناء عليه يكفي للانفلات من العقاب أن يعمل المتجمهرون على أن يكون تجمعهم في غير الطريق العام ولو على قيد شبر منه ، وهذا لا يمكن قبوله لا في العقل ولا في القانون .

( طم رقم ١٣٦٦ سنة ١٣ في جلسة ١١٤٢/١/٧ )

#### ٨٩١ - كفاية حصول التجمهر عرضا ومن غير اتفاق سابق .

أن التجمع قد يكون بريئا مسموحا به في بدء تكوينه ثم ينقلب إلى تجمهر معاقب عليه . ويكفي حصول التجمهر عرضا ومن غير اتفاق سابق لاستحقاق المتجمهرين للعقاب .

( طم رقم ٩٤٧ سنة ١٤ ق جلسة ١١٤٢/١/١٦ )

#### ٨٩٢ - مناهض تطبيق أحكام المادتين ١ ، ٢ من قانون التجمهر .

القانون لا يشترط للعقاب في جريمة التجمهر سبق صدور أمر من رجال السلطة العامة للمتجمهرين بالتفرق متى كان الغرض من التجمهر ارتكاب الجرائم .

( طم رقم ١٨٨٨ سنة ١٨ ق جلسة ١١٤٨/١٢/٢١ )

٨٩٢ - لا محل للجدل في كون التجمهر الجنائي متوافرا أم لا متى استخلص الحكم أن تجمهرا غير مشروع وقع في اعتصاب تجمهر مشروع وكان الغرض منه الأخذ بالثأر وارتكاب الجرائم .

متى استخلصت المحكمة أن تجمهرا غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع في أعقاب التجمع المشروع للانتخاب ، وكان الغرض من ذلك التجمهر هو الأخذ بالثأر وارتكاب الجرائم وأن الطاعنين كانا يعلمان الغرض من ذلك التجمهر وأن التجمهرين في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر اقتحموا باب المدرسة بعد أن كسروه واعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا في سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الانتخاب وقتلوا المجنى عليه ووقع هذا القتل تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر . فالجدل في كون التجمهر الجنائي متوافرا أم لا محل له .

( طعن رقم ٢٣٨ سنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/٥ )

٨٩٤ - دستورية قانون التجمهر رقم ١٠ سنة ١٩١٤ .

أن القول بعدم دستورية قانون التجمهر لأن هذا القانون صدر في ظل الحماية البريطانية من سلطة غير شرعية ، وأن هذا القانون يتعارض مع الدستور الذي يكفل حرية الرأي والاجتماع والخطابة مردود بأن هذا القانون - كما تدل عليه ديباجته - قد صدر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٤ من ولي الأمر الشرعي في ذلك العهد وهو الخديوي الذي كان له حق التشريع وبأن هذا القانون وأن صدر قبل دستور سنة ١٩٢٣ إلا أن هذا الدستور قد نص في المادة ١٦٧ منه على أن كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور ، - لما كان ذلك وكان الدستور الآنف الذكر وأن كفل في المادتين ١٤ و ٢٠ منه حرية الرأي والاجتماع والخطابة ، إلا أنه جعل مناطق هذه الحرية أن يكون في حدود القانون ، لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كتمان ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحرريات غيره فمن حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يبين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمالها اعتداء على حريات الغير .

( طعن رقم ٩١٤ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٤/١ )

### ٨٩٥ - التجمع - جواز توفره عرضا من غير اتفاق سابق .

أن التجمع - وأن كان بريئا في بدء تكوينه - إلا أنه قد يقع فيه ما يجعله مهددا للسلام العام فيأمر رجال السلطة بتفريقه ، ففي هذه الحالة ينقلب الى تجمع معاقب عليه ويكفي في حكم القانون حصول التجمهر ولو عرضا من غير اتفاق سابق - وكل من بلغه الأمر من المتجمهرين بالتفرقة ورفض طاعته أو لم يعمل به يكون مستحقا للعقاب .

( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٠٢ )

### ٨٩٦ - مساءلة الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع وقت ارتكاب الجريمة بقصد تنفيذ الغرض من التجمع .

مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمع لا يتحملها جنائيا الا الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع وقت ارتكابها ( الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٠٩ )

### ٨٩٧ - مناط مسؤولية المشتركين في التجمع غير المشروع عن الجرائم التي وقعت حال حصوله تنفيذا للغرض منه .

لا يشترط لقيام جريمة التجمع المؤتم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين ، ذلك أن التجمع وأن كان بريئا في بدء تكوينه إلا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله معاقبا عليه عندما تتجه نية المشتركين فيه الى تحقيق الغرض الاجرامى الذى يهدفون اليه مع علمهم بذلك .

( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١/٣٠/١٩٦١ م ١٢ ص ١٤٨ )

### ٨٩٨ - مناط مسؤولية المشتركين في التجمع غير المشروع عن الجرائم التي وقعت حال حصوله تنفيذا للغرض منه .

إذا دلل الحكم تدليلا سليما على اشتراك المتهمين في التجمع غير المشروع الذى يزيد افراده على خمسة أشخاص واتجاه غرضهم الى مقاربة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وقد جمعتهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور : وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة - ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين

لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها  
حال التجمهر ، فإن هذا البيان تتوافر به جريمة التجمهر المزمع بالمادتين  
الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .  
( المجلد رقم ١٧٩١ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩١١/١/٢٠ ص ١٢ ص ١٨ )

٨٩٩ - توافر نية القتل في حق أحد المشتركين في تجمهر غير مشروع  
مما ينمط حكمه على الباقيين .

تدليل الحكم على توافر نية القتل في حق أحد المشتركين في التجمهر  
غير المشروع كما هي معرفة به في القانون مما ينمط حكمه على كل من  
اشترك في هذا التجمهر مع علمه بالفرض منه بصرف النظر عن مقارنته  
هذا الفعل بالذات أو عدم مقارنته - مادام الحكم قد دلل تدليلا مسلما  
على توافر أركان التجمهر في حق المتجمهرين جميعا .  
١ المجلد رقم ١٧٩١ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩١١/١/٢٠ ص ١٢ ص ١٨

٩٠٠ - تجمهر - حكم - تسببه - تسبب غير معيب .

حدثت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤  
شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على  
الأقل وإن يكون الفرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين  
أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية  
المعمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وأن مناط العقاب على  
التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع  
تنفيذا للفرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الفرض . ومادامت المحكمة قد  
خلصت - في حدود سلطاتها التقديرية - إلى عدم قيام الدليل على توافر  
العناصر القانونية لجريمة التجمهر ، واستندت في ذلك إلى أن المجنى عليه  
الأول أصيب قبل اكتمال النصب المسمى بالإلزام لتوافر حالة التجمهر ،  
وأن من قدم بعد ذلك من الأهلين إنما كان مدفوعا بعامل الفضول وحب  
الاستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم كان مقرونا بأي غرض  
غير مشروع مما تنص المادة الثانية من قانون التجمهر على وجوب توافره  
وعلم المتجمهرين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه ، فإن ما انتهى إليه  
الحكم في هذا الصدد يكون صحيحا .

( المجلد رقم ٢١٩٠ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩١٢/٢/٤ ص ٧٢ )

٩٠١ - مناط العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسؤولية  
عما يقع من جرائم تنفيذا للغرض منه : هو ثبوت علمهم  
بهذا الغرض .

حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو للتأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وأن مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض . ومادامت المحكمة قد خلصت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى عدم قيام الدليل على توافر العناصر القانونية لجريمة التجمهر ، واستنتجت في ذلك إلى أن المجنى عليه الأول أصيب قبل اكتمال النصاب العمدى اللازم لتوافر حالة التجمهر ، وأن من قدم بعد ذلك من الأهلين إنما كان مدفوعا بعامل الفضول وحب الاستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم كان مقرونا بأي غرض غير مشروع مما تنص المادة الثانية من قانون التجمهر على وجوب توافره وعلم المتجمهرين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه ، فإن ما انتهى إليه الحكم - في هذا الصدد يكون صحيحا .

( المضم رقم ٢١١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ص ١٤ ص ٧٢ )

٩٠٢ - جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - شروط قيامها : اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور - وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة .

يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمور ، وقد وقعت جميعها حساب التجمهر . وبلا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر هذه العناصر الجوهرية في حق الطاعنين ، وكان ما أورده في مجموعة لا يكشف عن

توافرها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور ، مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة لهم .

( طن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٢٢ جلسة ١٠/٦/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٩٦ )

٩٠٣ - شرط تطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات : توارد خواطر الجناه على الاعتداء . واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر اهل فريقه من تعمد ايقاع الاذى .

ان كل ما تتطلبه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات هو توارد خواطر الجناه على الاعتداء واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر اهل فريقه من تعمد ايقاع الاذى وفقا لما عبرت عنه المذكورة الايضاحية لمشروع قانون العقوبات الصادرة في سنة ١٩٣٧ .  
( الطن رقم ١٧١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٥٧ )

٩٠٤ - مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للفرض منه .

حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر شروط قيام التجمهر قانونا في ان يكون مؤلفا من خمسة اشخاص على الأقل شروط وان يكون الفرض منه ارتكاب جريمة او منع او تعطيل تنفيذ القانون او اللوائح او التأثير على السلطات في اعمالها او حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة والتهديد باستعمالها . ومناط العقاب على التجمهر وشروط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للفرض منه هي ثبوت علمهم بهذا الفرض . فيشترط لقيام جريمة التجمهر المأثم بالمادتين سالفتي الذكر اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة اشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الفرض وان تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وان تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها احد المتجمهرين لحسابه دون ان يؤدي اليها السير الطبيعي للامور ، وقد وقعت جميعها حال التجمهر .

( الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٩٥ )



## ٩٠٥ - جريمة التجمهر والاتفاق - اشتراك - قتل - عقوبة .

من غير المجدى النعى على الحكم اغفاله بيان عناصر اشتراك المتهمين في جريمة التجمهر والاتفاق على ارتكاب القتل مادام ان الثابت من الادلة التي اوردها ان القدر المتيقن في حقهم هو ان كلا منهم شرع في قتل المجنى عليهم . وكانت العقوبة المقررة بها وهى الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة مبررة لتلك الجريمة .

( الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ٩٠٤ )

## ٩٠٦ - تقدير توافر قصد التجمهر - موضوعي - مثال لتسبب سائق في نفي قيامه .

مضى كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد خلصت الى عدم قيام التليل على توافر قصد التجمهر لدى المظنون ضدهم الثمانية الاول اذ ثبتت ان وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لاي غرض غير مشروع وعلته بادلة سائفة ، فلا يكون للطاعنين بعد ذلك ان يصادرا المحكمة في معتقدها .

( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ م ٢٢ ص ٧٢٤ )

## ٩٠٧ - شروط قيام جريمة التجمهر المؤلفة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .

يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارعة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الفرض وان تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم وان تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها احد المتجمهرين لحسابه دون ان يؤدي اليها السير الطبيعي للامور وقد وقعت جميعا حال التجمهر .

( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ م ٢٢ ص ٧٢٤ )

## ٩٠٨ - مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية الجنائية .

مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للفرض منه هو بوبت علمهم بهذا الفرض .

( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٢ م ٢٢ ص ١٠١٥ )

٩٠٩ - جريمة التجنيم - اركانها - المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - علم اشتراط قيام اتفاق سابق بين المتجنمين لتوافرها - مثال .

حدثت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - بشأن التجنيم - شروط قيام التجنيم قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة اشخاص على الأقل وان يكون الفرض منه ارتكاب جريمة او منع او تعطيل تنفيذ القوانين او اللوائح او التأثير على السلطات في اعمالها او حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة او التهديد باستعمالها . ولما كان يشترط اذن لقيام جريمة التجنيم المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجنمين الذين يزيد عددهم على خمسة اشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الفرض وان تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وان تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها احد المتجنمين لحسابه دون ان يؤدي اليها السير الطبيعي للأمور وقد وقعت جميعها حال التجنيم ، ولا يشترط لتوافر جريمة التجنيم وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجنمين اذ ان التجمع قد يبدأ بريثا ثم يطرا عليه ما يجعله معاقبا عليه عندما تنتج نية المشتركة فيه الى تحقيق الفرض الاجرامى الذى يهدفون اليه مع علمهم بذلك . ولما كان الحكم قد دلل بوضوح على توافر العناصر الجوهرية السالف بيانها في حق الطاعنين وكان ما اورده الحكم في مجموعة ينسب بجلاء على ثبوتها في حقهم ، وكانت دلالة ما استظهره الحكم من مدوناته كافية ببيان كون جريمة التجنيم نية . هي معترف به في القانون ، فان الحكم لا يكون قد اخطأ في شئ ، واذا كان ما اورده المحكمة في حكمها يستفاد منه الرد على ما الازم الدفعا بدعوى عدم توافر الجريمة في حق الطاعنين ، فان النعى عليها بقالة القصور في التمييز والاخلال بحق الدفعا لا يكون مدينا .

( العلم رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق . ج ١٠/١/١٩٧٤ من ٢٣ ص ١٠١٥ )

## تجميع الجنسية

---



## تجنيح الجناية

٩١٠ - التزام محكمة الجنج الحدود المرسومة في المادة ١٧ ع في الجناية الجنحة .

ان قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، اذ اجاز للقاضي الاحالة ان يحيل بعض الجنائيات الى القاضي الجزئي اذا رأى فيها من الظروف المخففة ما يبرر تطبيق عقوبة الجنحة فانه لم يغير من طبيعة الجريمة نفسها ، وانما مد في ولاية القاضي الجزئي ، فاباح له نظر بعض الجنائيات ، بعد ان كان اختصاصه مقصورا على الجنج والمخالفات ، وذلك كله مع بقاء الجناية على طبيعتها ، وكل ما في الأمر ان قاضي الاحالة رأى ان فيها من الاصلح القانونية او الظروف المخففة ما يبرر الاكتفاء بتطبيق عقوبة الجنحة .

وبديهي ان هذا ليس من اراء تملك المقاضي الجزئي مالم يكن يملكه قاضي الجنائيات من قبله ، فلا يجوز له بطبيعة الحال مجاوزة الحدود التي رسمها القانون لمقوبة الجنائيات ، بل الواجب عليه ان يترسم هذه الحدود ويطبق الموازين التي نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات للجنائيات التي اكتنفها ظروف تستوجب الرافة ، فاذا كانت عقوبة الجناية المقسمة من مجلها التتوي هي الاغفال الشاقة الحقة فلا يجوز ان ينزل في هذه الحالة الى اقل من ستة شهور .

( طم رنم ٢٤٤١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١١/٧ )

٩١١ - قضاء المحكمة الجنج بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة لا يمنحها من الفصل فيها بعد تجنيحها .

ان قضاء محكمة الجنج لأول مرة بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة لا يمنحها من النظر الدعوى فيما بعد اذ احيلت اليها من جديد لتفصل فيها على اساس انها جنائية اقترنت باعذار قانونية او ظروف مخففة لعدم تعارض ذلك مع قضائها الاول بعدم الاختصاص وهذا هو ما قصد اليه المشرع بتجريمه في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على محاكم الجنج الحكم بعدم الاختصاص في الدعوى التي تحال عليها طبقا للقانون المذكور . وقد اتى امر التجريم بصيغة عامة فهو يشمل الدعوى التي تعرض لمحاكم الجنج لأول مرة والتي سبق لها الحكم فيها بعدم الاختصاص الجنائية الواقعة . ومحل كل ذلك اذا لم تستجد وقائع لم يتناولها التحقيق ويكون من شأنها تغيير التهمة الى جنائية اشبه فلذا استجد شيء من ذلك فلا ينطبق عليها هذا التجريم .

( طم رنم ١١٧٩ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٦/١١ )

## ٩١٢ - التزام محكمة الجنج الحدود للرسوم في المادة ١٧ ع في الجنائية المجنحة .

- أن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وأن اجاز لتاضي الاحالة ان يحيل الى محكمة الجنج بمضى الجنائيات لتوقيع عقوبة الجنجة على المتهمين فيها فان هذه الاحالة ليس من شأنها ان تغير من طبيعة الجنائية المحالة وتجعلها جنحة خاضعة لاحكام الخاصة بسائر الجنج بل هي تبقى كما هي والعقوبة التي تصدر فيها من محكمة الجنج تكون كمقوبة الحبس التي كانت تصدر فيها من محكمة الجنائيات مما يقتضي ان تلتزم محكمة الجنج في قضائها الحدود المرسومة في المادة ١٨ ع . عند النزول بالمقوبة للظروف المخففة . وبشاء على ذلك فاذا قضت محكمة الجنج في جناية سرقة منطبقة على المادة ٢١٦ ع بمقوبة تقل عن ستة الأشهر كان حكمها خاطئاً لأن المقوبة الواردة في هذه المادة يجب تطبيق المادة ١٧ ع الا تقل عن هذا المقدار . ( طم دتم ١٨١٢ سنة ١٠ في جلسة ١١/١١/١٩٢٠ )

## ٩١٣ - حضور معام مع التهم في الجنائية المجنحة غير لازم .

اما على مقتضى المادة ٥ من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجعل بعض الجنائيات جنحا تجري اجراءات المحاكمة في مثل هذه الجنائيات على حسب الأحكام التي ينص القانون على اتباعها لدى الفصل في مواد الجنج . مما بمقتضاه انه تجوز محاكمة المتهمين فيها بغير حضور معام يدافع عنهم . واذن فاذا كانت المحكمة بعد ان سمعت دفاع محامى احد المتهمين في جنائية مجنحة سألت المتهمين الآخرين الذين لم يوكلا عنهما محامين عن اقوالهما فادليا بالآوال جديدة فواجهت المحكمة بهذه الأقوال ذلك للمتهم بعد انسحاب محاميه وسمعت اقواله بصدها ثم اعتبرت على هذه الإقوال في ادانته - فانها لا تكون قد اخلت بحقوق الدفاع . وكذلك لا تكون المحكمة قد اخطأت اذ طلبت من المتهمين الآخرين ان يتكلموا بعد مراعاة معامى ذلك المتهم بل انها راعت في ذلك حكم المادة ١٨٥ تحقيق التلى تقضي بان كلتهم آخر من يتكلم . ( طم دتم ١٧٣٦ سنة ٢٠ في جلسة ١٥/١١/١٩٥١ )

## ٩١٤ تجنح للجنائية لا يغير من طبيعة الجريمة .

أذا كان الثابت من التحقيقات ووصف التهمة ان الواقعة المسندة الى المتهم هي جناية معاقبة عليها طبقاً للمادة ١٩٢ من قانون العقوبات فلا يغير من صفة هذه الجريمة احوالها الى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس

عقوبة الجنحة بل يظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها لانقضاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات ومضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة .  
( طم رقم ٢٤٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٥ )

#### ٩١٥ - اتباع الاجراءات المقررة في مواد الجنح لدى الفصل في الجنائية المجنحة .

ان قانون الاجراءات الجنائية اذ اجاز بللادتين ١٥٨ / ٢ و ١٧٩ / ٢ احوالة بعض الجنائيات الى المحكمة الجزئية اذا روى انها قد اقترنت باحد الاعذار القانونية او بطروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة الى حدود الجنح لم يقصد الى تغيير طبيعة الجريمة من جنائية الى جنحة وانما اراد تخفيف العبد عن محاكم الجنائيات باعقائها من نظر بعض الجنائيات التي تقتضي احوالها استعمال الرقعة ، ومن مقتضي ذلك ان احوالة الجنائية الى المحكمة الجزئية للفصل فيها على اساس عقوبة الجنحة وان كان يجب عليها ان تتبع في الفصل فيها الاجراءات المقررة في مواد الجنح عملا بالمادة ٣٠٦ / ٣ من قانون الاجراءات الجنائية الا انه لا يترتب عليه ان تفقد الجنائية طبيعتها ومقوماتها او الا تلتزم محكمة الجنح في قضائها الحدود المبينة في المادة ١٧ من قانون العقوبات عند النزول بالعقوبة واذن فالحكم الذي يقضي بالحبس لمدة تقل عن ثلاثة شهور في جنائية عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن يكون قد اخطا في القانون بما يستوجب نقضه .  
( طم رقم ٢٤٧٥ سنة ٢٤ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٥ )

#### ٩١٦ - حدود سلطة غرفة الاتهام في تجنيح الجنائيات .

المادة ١٧٩ / ٢ التي تحيل على المادة ١٥٨ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، لم تطلق لفظة الاتهام احوالة الجنائية الى محكمة الجنح للحكم فيها على اساس عقوبة الجنحة اذ هذه الاحالة غير جائزة الا اذا كانت العقوبة المقررة اصلا للجنائية مما يجوز النزول بها الى عقوبة الحبس بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .  
( طم رقم ١٦٦١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ص ٢١٥ )

٩١٧ - شرط احالة الجنائية من غرفة الاتهام الى محكمة الجنب للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة أن تكون العقوبة المقررة أصلا للجنائية مما يجوز النزول بها الى عقوبة الحبس .

أن المادة ١٧٩ / ٢ التي تحيل على المادة ١٥٨ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية لم تطلق لفرفة الاتهام احالة الجنائية الى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة لهذه الاحالة غير جائزة الا اذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجنائية مما يجوز النزول بها الى عقوبة الحبس ، واذن فإن قرار غرفة الاتهام اذ قضي باحالة المتهم الى محكمة الجنب لمعاقبته على الجرائم المسندة اليه في حدود عقوبة الجنحة مع أن إحدى هذه الجرائم هي أنه اختلس مالا مسلما اليه بسبب وظيفته وبصفته من مامورى التحصيل وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والمعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك كون النيابة العامة اوردت في تقرير الاتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد التي طلبت تطبيقها دون أن تشير الى الفقرة الثانية منها ، متى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف تهمة الاختلاس مما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار اليها .

( الطم ١٠١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢٥/١٩٥٨ ص ٩ س ٩٩ )

٩١٨ - احالة الجنائية من غرفة الاتهام الى محكمة الجنب - نتائج التنجيج - سلطة محكمة الجنب في القضاء بعدم الاختصاص .

ساوى الشارح بين غرفة الاتهام وقاضي التحقيق فيما خولهما من سلطة تنجيج الجنائيات ، ومؤدى ذلك أنه يترتب على الأمر الصادر باحالة الجنائية الى محكمة الجنب للفصل فيها في حدود عقوبة الجنب النتائج التي نص عليها القانون - بصرف النظر عن الهيئة التي أصدرته ، وما تقوله النيابة العامة من أن احالة المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية مقصورة فقط على الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ - التي تخول قاضي التحقيق سلطة تنجيج الجنائيات - دون أن تمتد الاحالة الى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ - التي تجيز لمحكمة الجنائيات أن تحكم بعدم الاختصاص اذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة الى حدود الجنب - ما تقوله النيابة من ذلك هو تخصيص للنص بغير مخصص ، ويخالف الفهم الصحيح للقانون الذى لا يفرق بين الأمر الصادر في هذا الخصوص من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام التي هي بلا شك من سلطات التحقيق .

( الطم رقم ١٣٣٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠ ص ١١ س ٨٢٢ )



## تجديد اجباری



## تجنيّد إجبارى

٩١٩ - بداية مدة سقوط الدعوى الجنائية في الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من قانون القرعة العسكرية .

أثن نص المادة ١٣١ من قانون القرعة صريح في أن حق الحكومة في محاكمة المتهم الذى يرتكب الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون أمام المحاكم الأهلية باق الى أن يبلغ المتهم سن الأربعين والدعوى العمومية في هذه الجرائم لا تسقط ببضئ ثلاث سنوات على ارتكابها او على آخر تحقيق حصل فيها بل ابتداء سقوطها متوقف على بلوغ المتهم سن الأربعين . ( طعن رقم ١٠١٥ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ )

٩٢٠ - جريمة التخلف عن الحضور للكشف الطبى بدون عذر شرعى في ظل قانون القرعة القديم .

أن المادة ١٣١ من قانون القرعة العسكرية نصت على عقاب كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وارتكب احدى الجرائم المذكورة في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من ذلك القانون ، ومن هذه الجرائم جريمة التخلف عن الحضور للكشف الطبى بدون عذر شرعى . ولم تستثن هذه المادة من حكمها الا الأشخاص الذين عوملوا بمقتضى أحكام المادتين ١٢٨ و ١٣٠ أى الأشخاص الذين أصر بتجنيدهم مجلس التحقيق المعين من قبل وزارة الحربية واذن فمن يتخلف عن الحضور للكشف الطبى بدون عذر شرعى ، ولم يصرى مجلس التحقيق السالف الذكر تجنيده ، يجب عقابه طبقا للمادة ١٣١ ، سواء أكان ممن تتوافر فيهم شروط اللياقة للخدمة العسكرية أم لا تتوافر . ( الطعن رقم ٢١١٠ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١١/٩ )

٩٢١ - بداية مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة تغليب نفر من الخدمة العسكرية .

إذا كانت الواقعة المطلوبة محاكمة المتهم عنها هى - حسب الثابت بالحكم - أنه وهو صلبه استقط اسم شخص من كشف العائلة بقصد تغليب أخ له من الخدمة العسكرية فإن الجريمة التى تكونها هذه الواقعة لا تكون مستمرة لانتهاء الفعل المكون لها بمجرد مقارفة المتهم له ، ويجب إذن أن يكون بدء المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية من هذا التاريخ . ( طعن رقم ١٨١٣ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٣٠/١١/١١ )

٩٢٢ - وجوب تقديم نفر القرعة بما لديه من أوجه للمعافاة لمجلس الاقتراع قبل إجراء الاقتراع والا سقطت حقه في المعافاة .

أن المفهوم من نصوص المواد المتعلقة بالمعافاة ( خصوصا المادة ٤٨ ) من قانون القرعة العسكرية الصادر به الأمر العالي الرقيم ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ أن نفر القرعة الذي يكون لديه وجه للمعافاة يجب عليه أن يتقدم به لمجلس الاقتراع قبل إجراء الاقتراع والا سقطت حقه في المعافاة ، فإلى أن يفصل مجلس الاقتراع في وجه المعافاة يكون نفر القرعة ملزما كسائر أنفار القرعة بالخضوع لكل ما يفرضه عليه القانون من أوامر ونواه . وليس له ولو كانت معافاته مقطوعا بها ، أن يعتمد من تلقاء نفسه على ذلك ويخالف ما يفرضه القانون من واجبات . وأذن فإذا طلب شخص للفرز فتخلف ولم يتقدم لمجلس الاقتراع بطلب معافاته بناء على ما لديه من الأسباب ثم عند محاكمته جنائيا عن تهمة تخلفه عن الفرز بغير عذر مقبول قدم شهادة دالة على أن امره من العربان فهو معفى من الخدمة العسكرية ، فذلك لا يعتبر عذرا شرعيا بالمعنى الوارد بالمادة ١٢٩ يصلح سببا لبراءته من الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة .  
( طعن رقم ٥١٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/٢/٩ )

٩٢٣ - مناط تطبيق أحكام المادتين ١٢١ و ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية القديم وطبيعة الجريمة في كل منها .

أن لفائدة ١٢١ من قانون القرعة قد انفرغ نصها في عبارة عامة تشمل تخليص أنفار المقرعة اطلاقا سواء أكان ذلك في أثناء عملية الاقتراع أم بعدما وهم تحت الطلب للتجنيد أو للكشف الطبي للتجنيد . ولا يرد على ذلك بما جاء في المادة ١٢٤ الخاصة بالتستر على أنفار القرعة من صراحة نصها في اقتضاء أن يكون التستر الماتق عليه بها واقعا على نفر القرعة المطلوب للكشف الطبي لأجل التجنيد أو الذي تحت الطلب للتجنيد ، فإن الأشخاص الذين يعاقبون بمقتضى هذا النص - وهم من غير الموظفين الكلفين بتنفيذ قانون القرعة - ليس عليهم أى واجب خاص بعملية الاقتراع . وهذه هي علة اختلاف النصين حتى تكون معاقبة الموظفين مستحقة عن محاولة تخليص الأنفار من الاقتراع أو من التجنيد على السواء ، معاقبة الأفراد مقصورة فقط على التستر على الأنفار بالطريقة المبينة بالقانون بعد مرحلة الاقتراع .

وأذن فإن سكوت شيخ البلد عمدا عن تبليغ جهة الاختصاص عن وجود نفر القرعة المطلوب للتجنيد يستوجب معاقبته بمقتضى المادة ١٢١ سابقة الذكر

( طعن رقم ٥٢٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/٢/٩ )

## ٩٢٤ - بداية مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة الإهمال عن التبليغ .

أن القول بأن جريمة الإهمال في التبليغ المنصوص عليها في المادة ١٢١ من قانون القردة العسكرية تستمر قائمة ولا تنقطع الا عند بلوغ نفر القردة سن السابعة والعشرين ليس صحيحا على إطلاقه ، فإن الاستمرار فيها يتطعل لأى سبب من الأسباب التى يرتفع معها واجب التبليغ عن هو مكلف به كموت نفر القردة أو تقيمه الى مجلس القردة قبل بلوغه هذه السن أذ في هذه الأحوال وأمثالها يسقط واجب التبليغ بسقوط موجبة . ( طم رنم ٨٥٩ سنة ١٢ في جلسة ١٩٢٢/٢/٢٣ )

## ٩٢٥ - مناط تطبيق أحكام المادتين ١٢١ و ١٢٤ من قانون القردة العسكرية القديم وطبيعة الجريمة في كل منها .

إذا كانت الواقعة هى أن المتهم ( هو شيخ بلد ) قد وقع على كشف لعائلة نفر القردة أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده في حين أن له أخا شقيقا أسقط اسمه من الكشف بقصد تخليص نفر القردة المذكور من الخدمة العسكرية ، فإن الفعل المسند الى المتهم يكون قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة النفر المقصود اغفائه من الاقتراع على صورة تؤدى الى تحقيق الغرض المنشود اذ المتهم بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه اعفاء النفر من القردة . اما ما يقال من أن المتهم بعد أن وقع على الكشف كان عليه أن يبلغ عن نفر القردة الذى قصد تخليصه من الاقتراع وأنه لذلك يكون ما وقع منه جريمة مستمرة معافيا عليها بالمادة ١٢٤ من قانون القردة العسكرية ، فردود بأن هذه المادة لا تعاقب الا على التستر أو اغفاء الأشخاص المطلوبين للكشف الطبي لأجل التجنيد أو الذين يكونون تحت الطلب للتجنيد كما هو صريح نصها أما والثابت أن نفر القردة لم يكن مطلوباً للتجنيد أو للكشف الطبي تمهيدا للتجنيد ، بل كان المقصود اسقاط اسمه من كشوف القردة والاقتراع بلا حق ، فالسادة التى يصح تطبيقها على هذا الفعل هى المادة ١٢١ ، على أن سكوت المتهم عن التبليغ عن نفر القردة بعد أن وقع على كشف العائلة المزور بقصد اغفائه من الاقتراع لا يمكن تفسيره إلا بمصد رغبته في التبليغ ضد نفسه عن الجريمة التى وقعت منه - الأمر الذى لا يصح في القانون مطالبة الإنسان به ، فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على أنه كان المقصود به تخليص نفر القردة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١ من قانون القردة . ومع ذلك فإن توقيع المتهم على كشف عائلة نفر القردة بأنه وحيد أبه بقصد تخليصه من الاقتراع بإلحاق من شأنه أن يسقط عنه كل واجب من الواجبات التى تقضى عليه بتبليج جهات الاختصاص عن هذا النفر ، لأن كل تبليغ يمكن أن يطالب به بكشف حتما عن فعلته التى يعتبرها القانون جريمة . فهو بذلك داخل بطبيعة الحال في الفعل الجنائى المكون لهذه الجريمة كما هو الشأن فيمن يقتل شخصا ثم يخفى جثته كيلا تظهر جنايته . ( طم رنم ٢٨٢١ سنة ١٢ في . جلسة ١٩٢٣/٢/١ )

٩٢٦ - معاقبة الجندي الفار من الخدمة العسكرية الذي هرب بعد القبض عليه وقبل تسليمه الى الجيش بمقتضى قانون الجيش وحسنه .

فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة ما دام الجندي المتهم لم يكن مسلح الى الجيش . ولا يؤثر في ذلك امكان تصور استقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته استمرارا للفعل الأول المأثب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، مما يقتضاه وفقا لاحكام قانون العقوبات الا يعاقب المتهم الا بعقوبة واحدة .

ولما كان الفرار من الخدمة العسكرية معاقبا عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، وكان الهرب الجندي الفار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو - كما مر القول - استمرارا للفعل الأول فيسرى عليه نفس الحكم ، فان القضاء ببراءة المتهم بهذا على اساس انه لم يكن وقت هربه مقبوضا عليه قانونا بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون .

( طعن رقم ٢٠٧٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٥/٦/١٩٤٨ )

٩٢٧ - الاخطارات الخاصة بالإعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدور القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ عدم زوال الصلة الرسمية عنها .

أن المادة ٧٧ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ أبقت الإعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدوره قائمة ولا تزول الصلة الرسمية عن الاخطارات الخاصة بها ..

( الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٧/١/١٩٥٧ م ٨ م ٧ )

٩٢٨ - جريمة المادة ٥٥ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية توفرها دون اشتراط حصول الاعلان .

قضت المادة ٦٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - بمعاينة من خالف احكام المادة ٥٥ بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٦٨ « ولم تشترط للمقاب حصول الاعلان - خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه - لما كان ذلك ، وكانت الحاجة قد دعت الى سن هذا الحكم - كما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون » لما لوحظ من

كثرة عدم المتخلفين عن أداء الخدمة الإلزامية وغالبيتهم من ذوى المهن الذين ينشطون في البلاد دون أن تربطهم المهنة بمكان أو بلد معين ، ، مما يمتنع معه القول بوجوب الاعلان في خصوص هذه الحالة وكان الحكم المطعون فيه قد أوجب للعقاب شرطا لم يتطلبه القانون ، وقضى بالبراءة استنادا الى تخلفه - والحال انه غير لازم - فانه يكون قد اخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٥٩/٦/١٠ من ١٠ ص ٦٦٦ )

#### ٩٢٩ - خدمة عسكرية - جريمة مستمرة - مثال .

دلالة عبارات نصوص المواد ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية و ٧١ في فقرتها الأولى والثالثة و ٧٤ المذكور ، وما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على تعديل المادة ٧٤ في فقرتها الثانية - هو أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد لتقرير معاملته ، هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا تجديدا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين ، وذلك اخذا من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتداخل إرادة الجاني ، وإيجابا من جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى عنها الذي أطال الشارح مداه ، وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الإيضاحية - ويظل الفرد مرتكبا للجريمة في كل وقت حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنه ، وتقع جرمته تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته .

( الطعن رقم ٣٢٥٨ لسنة ٣٠ ل . جلسة ١٩٦١/٤/١٢ من ١٢ ص ٤٣٣ )

#### ٩٣٠ - تجنيد - قانون أصلي - نقض - سلطة المحكمة .

إذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم « المطعون ضده » من مواليد ١٩٣٦/١٢/٣١ وأنه جند بالجيش في ١٩٦٠/٣/٧ فانه يكون قد وضع نفسه فعلا تحت تصرف السلطات ذات الشأن في فترة الاعفاء المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ وقبل بدء العمل به في ١٩٦٠/٣/٨ ، وبذلك يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٢ غير مؤم ، إذ هو يستفيد من الاعفاء المنصوص عليه في هذا القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه - إذ قضى ببراءة المطعون ضده - صحيحا في نتيجته استنادا للأسباب سالفة الذكر ، فانه يتعين رفض الطعن موضوعا دون حاجة الى بحث أسبابه .

( الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣١ ل . جلسة ١٩٦١/١٢/١٨ من ١٢ ص ٩٩٠ )

٩٣١ - حذف للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ حصول الواقعة في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٦٢ - تطبيق الحكم القاعدة العامة في إيقاف التنفيذ المقررة بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات - لا مخالفة للقانون .

يبين من الرجوع الى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - الذي تمت الواقعة وصدر الحكم المطعون فيه في ظله - انه حذف حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ - الذي عملة الحكم المطعون فيه في حق المطعون ضمه - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين طبق القاعدة العامة في إيقاف التنفيذ المقررة بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات لا يكون قد خالف القانون .

( الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ س ١٧ ص ١٦٣ )

٩٣٢ - الجنود بالقوات المسلحة - مكلفون بخدمة عامة - تزوير .

يعتبر المجندون بالقوات المسلحة طبقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية من المكلفين بخدمة عامة لا من الموظفين العامين الذين يقصر نطاق تطبيق المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات عليهم . ولما كانت الايصالات موضوع التزوير عبارة عن ايصالات نزعت من دفتر مطبوع جندي من الجندين بالقوات المسلحة وهو مكلف بخدمة عامة وليس موظفا وليس عليها خاتم حكومي وقد نسبت بياناتها والتوقيع عليها زورا الى عاملا في باب التزوير . ومن ثم فلا يدخل التزوير فيها في عداد التزوير في الأوراق الرسمية .

( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٤/٢٤ س ١٨ ص ٥٥٩ )

٩٣٣ - حظر القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ استبقاء أى عامل من المواطنين سنة ما بين الحادية والعشرين والثلاثين دون تقديم إحدى الشهادات المبينة في المادة ٦٤ منه .

مقتضى نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ : ان



استبقاء أى عامل يبلغ سنه ما بين العادية والعشرين وبين الثلاثين دون أن يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ ، محظور .  
( المضم رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٦٨ م ١٩ ص ١٠٨٧ )

٩٣٤ - تقدير المهلة التي تمنح للعامل من غير خريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا لتقديم الشهادة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون الخدمة العسكرية - موضوع .

لم يحدد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية أمداً معيناً يقدم فيه العامل الشهادة المنصوص عليها في المادة ٦٤ منه ، ومن ثم فإن تقدير المهلة التي تمنح له مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع بغير معقب ، ولا محل للتحديد بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بمنح خريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا مهلة لاتجاوز سنة لتقديم الشهادة المذكورة ، لأن أحكامه لاتشترى إلا على هؤلاء الخريجين .  
( المضم رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٦٨ م ١٩ ص ١٠٨٧ )

٩٣٥ - استخدام أى مواطن فيما بين العادية والعشرين والثلاثين من العمر في أى عمل أو وظيفة - محظور .

لم يفرق القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية بين من يشتغل بعمل دائم أو عمل موسمي ، ذلك بأن المادة ٥٨ منه قد حظرت استخدام أى مواطن فيما بين العادية والعشرين والثلاثين من العمر ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من ذات القانون ، وهو حظر عام لا محل لتخصيصه بعمل دون آخر أو وظيفة دون أخرى .  
( المضم رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٦٨ م ١٩ ص ١٠٨٨ )

٩٣٦ - تكليف الطاعن بالخدمة بالقوات المسلحة إبان حرب ٥ يونية سنة ١٩٦٧ يعتبر علماً قهرياً مانعاً له من حضور جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٦٧ التي صدر فيها الحكم الطعوني فيه - ميعاد الطعن لاينتج في هذه الحالة إلا من يوم علم الطاعن رسمياً بصحور هذا الحكم .

إن علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفتت هذه العلة لمانع قهري ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصحور الحكم . ولما كان تكليف الطاعن

بالخدمة بالقوات المسلحة في الفترة التي وقعت فيها حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧. يعتبر عنذرا قهريا مانعا من حضور جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٦٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يثبت علم الطعن زسما بصدر هذا الحكم قبل اليوم الذي طعن عليه فيه ، فان ميناد الطعن لا ينفث الا من ذلك اليوم ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا .

( طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٢٨ في . جلسة ١٠/٢/١٩٦٩ ص ٢٠ من ٢٣٧ )

٩٣٧ - جريمة التخلف عن التجنيد - طبيعتها : جريمة مستمرة  
استمرارا متجددا - بقاء حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ  
الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين .

أن دلالة عبارات نصوص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١ من القانون المذكور ، وما جاء بالمذكرة الايضاحية تعليقا على تعديل النص الأول هي أن جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين وذلك اخذا من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تجديد بتداخل ارادة الجاني تداخلا متتابعا ، وايجابا من جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذي اطال اشرار مدها للحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الايضاحية وهي حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية والوطنية الى تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار من الخدمة العسكرية في مركز احسن من هذا الذي يسعى الى تقديم نفسه قبل انتهاء السن الذي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة العسكرية والوطنية ، فيظل الفرد مرتكبا للجريمة في كل وقت لم يتقدم فيه للتجنيد حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنه ثم تبدأ في السقوط .

( الطعن رقم ١٨٩٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٧٠ ص ٢١ من ٢١٨ )

٩٣٨ - كشف العائلة الذي يعرر للاعفاء من الخدمة العسكرية -  
ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مامور القسم ويخرج  
بغاتم الجمهورية يكتسب صفة الأوراق الرسمية ويخرج  
عن نطاق ما جرمته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية  
وينحصر عنه تطبيق المادة ٢٢٤ عقوبات - التزوير فيه  
تزوير في ورقة رسمية يطبق عليه احكام التزوير العامة .

مفاد نصوص المواد ٧ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المعدل للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - والتي وقع في ظله العمل موضوع الدعوى - أن

كشف العائلة الذي يحذر للاعفاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور المركز أو البندر أو القسم ويختتم بخاتم الجمهورية يكتسب صفة الأوراق الرسمية ، وإذ كانت المادة ٦٦ من القانون المذكور قد نصت على أن « يماقب بالحبس وبفسرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من جنب أو حاول عمدا تجنيب فرد الخدمة الإلزامية أو تأجيل تجنيده بغير حق سواء باغفال إدراج اسمه في الكشف أو حذفه منها أو إضافته إليها بغير حق أو باحداث إصابة به أو المساعدة على ذلك أو بالادلاء ببيانات كاذبة أو بالتسنى امام أحد المكلفين بتنفيذ احكام هذا القانون باسم شخص آخر أو بغير ذلك من الطرق » ، وكان ما نسب الى المطعون ضدهما من تزوير اولهما كتشفس العائلة الخاص بالثاني واشتراك هذا الأخير معه في هذا التزوير واستعمال المحرر المزور - يخرج عن نطاق هذه المادة ومن ثم ينحصر عنه تطبيق المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات فان الحكم اذ انتهى - تطبيقا لهذه المادة - الى اعتبار واقعة التزوير مكونة لجريمة جنحة ورتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون قد خالف صحيح التماسين ، اذ ان ما وقع من تغيير للحقيقة في كشف العائلة بمحو بياناته وانبات بيانات اخرى مخالفة للحقيقة انما كان من بعد صدوره واكتساب الصفة الرسمية ، ومن ثم يعد تزويرا في ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات بما يجعل من الواقعة جنابة تنقضي الدعوى الجنائية فيها بالمدلة المقررة لانقضائها في مواد الجنائيات وهي عشر سنوات اما وقد خالف الحكم هذا النظر واعتبر الواقعة جنحة وقضي بانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي المدة فانه يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ ص ٢٢ من ٤٤٠ )

٩٣٩ - جريمة التغلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين - من الجرائم المستمرة - المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها - بلؤها عند بلوغ المتخالف السابعة والأربعين - المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ - مثال .

من المقرر أن جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لتحويل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا وتقع تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته . وقد كان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية ينص في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ على أن المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية في جرائم التغلف عن التجنيد لا تبدأ الا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثلاثين الا أن التشريع اصدر القانون رقم ٩.

سنة ١٩٥٨ في شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ وأصبح النص المعدل للفقرة الثانية من المادة ٧٤ كالآتي : « لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية على المزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين » . ولما كان الثابت - على ما حصله الحكم فيه - أن بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين واكتمال الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية في الجنج - وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ قبل تعديلها بمد - صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ومن ثم فانه يسرى في شأنه التعديل الذي أدخله هذا القانون ولا تبدأ المسقطه للدعوى الجنائية إلا منذ بلوغه سن الثانية والأربعين . ولما كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ قد رفع السن التي يبدأ منها احتساب المدة المسقطه للدعوى الى السابعة والأربعين وكان صدوره قبل أن يبدأ سريان فائدة المسقطه للدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وقبل اكتمال هذه المدة فانه يسرى بالتالي في حقه . ومن ثم لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية إلا من تاريخ بلوغه سن السابعة والأربعين الذي لم يحل بعد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب مدة الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية من تاريخ بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين خلافاً للأحكام المتقدمة ، فانه يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يمييه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب للحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة ..

( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ص ٢٤ ص ٦١ )

٩٤٠ - حق محكمة النقض القضاء بالبرادة عند صدور قانون

ينهى بالفعل عن التأييم - مثال في تجنيد - القانون رقم

٣١ لسنة ١٩٧٣ .

من المقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون المقويات انه « اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون اصالح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . واذا كان الحكم النهائي المطعون فيه قد صدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣ من بعد ان كان قد صدر في ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣ . القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ باعفاء بعض المتخلفين عن الفحص أو التجنيد من حكم المدة ٦٦ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ ناصحاً في مادته الاولى على أن « يعفى من حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ المتخلفون عن الفحص أو التجنيد ممن بلغوا سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ ، وقد كانت الحكومة تقدمت الى مجلس الشعب بمشروع قانون بعدم سريان احكام المادة ٦٦ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها

المتخلفين عن الفحص أو التجنيد تجرى مادته الأولى بما نصه « لا تسرى أحكام المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها الذين تخلّفوا عن الفحص أو التجنيد وامتنع تجنيدهم لبلوغهم سن الثلاثين » فوضعت لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية تقريراً عنه أوردت فيه « - ونظراً لذلك تقدمت الحكومة بمشروع القانون المروض الذي تنص المادة الأولى منه على عدم سريان أحكام المادة ٦٦ المشار إليها على المتخلفين من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها وامتنع تجنيدهم لبلوغهم سن الثلاثين ، وتبقى اللجنة ما يلي : ١ - نظراً لأن أحكام هذه المادة وردت بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قد بدأ سريانها قانوناً على كل من ارتكب جريمة التخلّف منذ تاريخ نشر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قد بدأ سريانها قانوناً المذكورة الايضاحية لمشروع القانون المروض هي حالة إعفاء المتخلفين عن التجنيد من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها من الجريمة التي نصت عليها المادة ٦٦ لذلك فقد رأت اللجنة تعديل عنوان مشروع القانون ونص المادة الأولى منه بما يفيد ذلك . وهذا الإعفاء من مائه أن يشمل جميع المتخلفين المشار إليهم سواء من لم يقدم للمحاكمة حتى الآن أو قدم للمحاكمة ولم يفصل في الدعوى أو حكم ضده وما زال محبوباً ، وقد وافقت الحكومة على هذا التعديل . ٢ - ونظراً لأن العلة في الاعفاء هي تجاوز هذه الفئة من المتخلفين سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الذي رفع الحد الأقصى لسن التجنيد إلى الخامسة والثلاثين ، ومن ثم امتنع تجنيدهم طبقاً لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥. لذلك فقد رأت اللجنة أن يشمل الاعفاء جميع المتخلفين الذين بلغوا سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ لتوافر نفس العلة فيهم ، ومن ثم عدل نص المادة الأولى من مشروع القانون بما يحقق ذلك ، لما كان ذلك . وكان مما هو ثابت في الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد بلغ سن الثلاثين قبل ١٨ مارس سنة ١٩٧١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ - فإن الفعل السند إليه كان قد أصبح بمنأى عن التأثيم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر منذ صدوره في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٣ ، وكان هذا القانون باعتباره قانوناً أصلياً للمتهم هو الواجب الاتباع دون غيره عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما كان يتعين معه على الحكم النهائي المطعون فيه الصادر من بعد ذلك في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣ أن يعمل حكم هذا القانون بيد أنه لم يفعل . لما كان ذلك ، وكان مما هو مقرر وفق الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن لهذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون

٤٣٨

أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ  
في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف  
والتضاء ببراءة المَطعون ضده من انتَهة المسندة إليه .  
( المظن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٠ س ٢٥ س ١١٢ )

تحريض على بغض طائفة من الناس





## تهريض على بغض طائفة من الناس

٩٤١ - متى يتوفر القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ عقوبات .

بحسب الحكم أن يثبت على المتهم كتابة المقال المتضمن للتهريض والاثارة وتقديمه للنشر ثم حصول النشر فعلا ليكون ذلك بذاته شاهداً على قيام القصد الجنائي لديه ، إذ القانون يكتفى في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٦ عقوبات بالقصد الجنائي المصم الذي يستفاد من اتیان العمل المادى المكون للجريمة عن علم واختيار ، ولا يشترط أن يقصد المتهم الى تكدير السلم العمومى بل يكتفى أن يكون ذلك من شأن التهريض الذى صدر منه .

( طم رقم ٤٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٢٢/١/١٩٢٧ )

٩٤٢ - متى تتحقق العلانية في جريمة المادة ١٧٦ عقوبات .

أن من عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات أن يقع التهريض باحدى طرق العلانية المذكورة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، وليس من أركان هذه الجريمة وقوع جنابة أو جنحة بالفصل .

( طم رقم ٤٤ سنة ٢٢ ق . جلسة ١٢/٤/١٩٥٤ )

٩٤٣ - متى تتحقق العلانية في جريمة المادة ١٧٦ عقوبات .

أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تطلب تحقيق العلانية باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلب القانون لقيام جريمة الترويع والتعبيد من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو في جمعية خاصة أو في مكان خاص .

( طم رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٤ )



ترصد



## ترصد

## ٩٤٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير توفره .

الترصد وسبق الإصرار هما من الظروف المشددة . والبحث في وجود أيهما أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، مثلها مثل العناصر الأساسية التي تتكون منها الجريمة تماما ، وللقاضي أن يستنتج توافر أي منهما مما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها ، ومتى قال بوجوده فلا رقابة لحكمة النقض عليه في ذلك اللهم إلا إذا كانت تلك الظروف والقرائن التي يشبها لا تصح عقلا لهذا الاستنتاج .  
( طعن رقم ٢٣٩٢ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/١٠/٢٤ )

## ٩٤٥ - لا تلازم بين التريص وبين اعتياد المرور من طريق ما .

لا تلازم بين التريص وبين اعتياد المرور من طريق ما ، ولا بين سبق الإصرار والترصد وبين هذا الاعتياد ، ولا تنافي بين أيهما وبين عدم الاعتياد ، فبإسواء أكان المجنى عليه معتادا سلوك هذه الطريق ، أم كان غير معتاد سلوكها ، لما ذلك بشار شيئا فيما يقوم من الأدلة على توافر أي من هذين الطرفين .  
( طعن رقم ٢٧٢ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ )

## ٩٤٦ - التريص ظرف مستقل عن سبق الإصرار .

الترصد ظرف مستقل . حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد حكم سبق الإصرار تماما ، فإذا أثبت حكم توافر ظرف التريص ، ونقص عن بيان توافر ظرف سبق الإصرار ، فلا ينقض ، وذلك لأن القانون ، إذ نص في المادة ١٩٤ عقوبات على عقاب من يقتل نفسا عسدا مع سبق الإصرار أو التريص ، فقد غاير بين الطرفين وأفاد أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الإصرار مع الظرف الثاني وهو التريص ، بل يكفي في نظره ثبوت مجرد التريص ماديا على من يقتل متعمدا ، بقطع النظر عن كل اعتبار آخر .  
( طعن رقم ٢٢٢١ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ )

٩٤٧ - أثبات الحكم طرف الترمسد يجعل الكلام في ظرف سببق  
الإصرار غير منتج .

متى أثبت الحكم على الطاعن طرف الترمسد فالكلام في سببق  
الإصرار غير منتج .  
( طم رقم ١٩١٧ سنة ٣ ق جلسة ١٩١٢/٦/١٩ )

٩٤٨ - أثبات الحكم طرف الترمسد يجعل الكلام في ظرف سببق  
الإصرار غير منتج .

حكم طرف الترمسد في تشديد العقوبة كحكم طرف سببق الإصرار  
بأثبات توافر أولهما يفنى عن اثبات توافر الطرف الثاني .  
( طم رقم ٥٦١ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٢/١٩ )

٩٤٩ - الترمسد ظرف مستقل عن سببق الإصرار .

ثبت طرف الترمسد يكفي وحده لتطبيق حكم المادة ١٩٤ ع فإذا  
كان في الوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على أن المتهمين ارتكبوا الجريمة  
التي اقترحوها مع الترمسد فإن استبعاد الظروف الدالة على سببق  
الإصرار من ذلك الحكم لا يؤثر في صلابته .  
( طم رقم ٢١٤١ سنة ٥ ق . جلسة ١٩٣١/١/١٢ )

٩٥٠ - الترمسد ظرف مستقل عن سببق الإصرار .

أن القانون اذ نص في المادة ٢٢ عقوبات على العقاب على جريمة  
القتل الممد مع سببق الإصرار أو الترمسد فقد غاير بين الطرفين وأفساد  
انه لا يشترط لوجود الترمسد أن يكون مقتربا بسببق الإصرار بل يكفي  
بمجرد ترمسد الجاني للمجنى عليه بقطع النظر عن كل اعتبار آخر .  
( طم رقم ١٤٠٣ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/٥/١٨ )

٩٥١ - أثبات الحكم أن المتهم تربص للمجنى عليه في الطريق  
للمفتك به كاف في بيان توافر ظروف الترمسد .

متى أثبت الحكم أن المتهم تربص للمجنى عليه في الطريق للمفتك به  
فذلك يكفي في بيان توافر ظرف الترمسد ، ولا يقع من ذلك نصر مدة  
الانتظار . واذ كان الترمسد ظرفا قائما بذاته حكمة في تشديد عقوبة القتل

العمد بمقتضى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات حكم سبق الإصرار تماما ،  
فإن قيامه وحده يبرر توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة المذكورة ، واذن  
فتمت أيت. الحكم توافره فلا تكون للمتهم مصلحة في أن يتمسك بعدم  
توافر ظرف سبق الإصرار أيضا .

( طعن رقم ١٠٨٨ سنة ١٢ ق جلسة ١١/٢٢ ١٩٤٢ )

٩٥٢ - أثبات الحكم أن التهم تربص للمجنى عليه في الطريق  
للفتك به كاف في بيان توافر ظرف الترمص .

يكفى في بيان ظرف الترمص ، كما عرفه القانون ، أن يثبت الحكم  
أن المتهمين انتظروا المجنى عليه خلف جدار ليفتكوا به . ولا تأثير لقصر  
مدة هذا الانتظار ، فإن المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن  
« الترمص هو التربص لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن ،  
طويلة كانت أو قصيرة ، للتوصل إلى قتله أو إلى إيذائه » . وإذا كان  
الترصد طرفا . مستقلا حكمه في تشديد العقوبة حكم سبق الإصرار فإذن  
قيامه وحده يكفى ولو لم يتوفر ظرف سبق الإصرار .

( طعن رقم ٧٢٥ سنة ١٢ ق جلسة ١٠/١١ ١٩٤٢ )

٩٥٣ - أثبات الحكم أن التهم تربص للمجنى عليه في الطريق  
للفتك به كاف في بيان توافر ظروف الترمص .

إذا كانت المحكمة ، بعد أن أثبتت على التهم قيام العداء بينه وبين  
المجنى عليه وتوقع هذا الأخير انتقام التهم منه ، قد استخلصت من ذلك ،  
ومن وجود التهم مختبئا بسلاحه بجوار نخيل في طريق المجنى عليه دون  
أن يكون لذلك أي مبرر ، أن هذا التهم لابد كان يعلم أن المجنى عليه  
سيسير من مكان الحادث - سواء أكان هذا العلم عن طريق الرؤية أو  
السمع - وأنه انتظره فيه ليفتك به ، لهذا منها استخلص سائغ تبرره  
المقنعات التي ذكرتها .

( طعن رقم ١٤٨٣ سنة ١٢ ق جلسة ١١/٢٠ ١٩٤٢ )

٩٥٤ - أثبات الحكم أن التهم تربص للمجنى عليه في الطريق  
للفتك به كاف في بيان توافر ظروف الترمص .

• يكفى لاستظهار ظرف الترمص أن يقول الحكم أنه متوفر من تربص

التهمة للمجننى عليه في طريقه المعتاد الى زراعته حتى اذا ما اقترب من  
مكمنه اطلق النار عليه فخر صريحا .  
( طم رقم ١٠٧٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٢ )

#### ٩٥٥ - متى يتحقق ظرف الترمسد .

ان ظرف الترمسد يتحقق بانتظار الجاني للمجننى عليه في الطريق  
الذى يعرف انه سوف ياتي منه سواء كان ذلك بالتربص له في مكان معين  
منه او بالسير في بعض الطريق انتظارا لقدم المجنى عليه من حقل  
مادام الجاني كان مترقباً في الطريق مجيئه للفتك به .  
( طم رقم ١١٢٨ سنة ٢٢ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٥٢ )

#### ٩٥٦ - متى يتحقق ظرف الترمسد .

ان العبارة في قيام الترمسد هي في تربص الجاني وترقبه للمجننى  
عليه مدة من الزمن قصيرة او طويلة في مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل  
بذلك الى الاعتداء عليه بالقتل او الايذاء ، ولا يؤثر في ذلك ان يكون  
الترصد في مكان خاص بالجاني نفسه .  
( طم رقم ٨٢٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٥٢ )

#### ٩٥٧ - متى يتحقق ظرف الترمسد .

ان العبارة في قيام الترمسد هي بتربص الجاني وترقبه للمجننى عليه  
مدة من الزمن قصرت ام طالقت في مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك  
الى الاعتداء عليه ، دون ان يؤثر في ذلك ان يكون الترمسد في مكان خاص  
بالجاني نفسه .  
( طم رقم ٢٤٦٢ سنة ٢٤ ق جلسة ٥/٢/١٩٥٥ )

#### ٩٥٨ - قتل عمد - ترمسد - ماهيته .

العبارة في قيام الترمسد هي بتربص الجاني وترقبه للمجننى عليه  
فترة من الزمن طالقت ام قصرت في مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك  
الى الاعتداء عليه ، دون ان يؤثر في ذلك ان يكون الترمسد في مكان  
خاص بالجاني نفسه .  
( الطم رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ٦/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٧٤ )



## ٩٥٩ - ظروف الترمص - سبق الإصرار .

يكفى لتوافر ظرف الترمص - كما هو معرف به في القانون - في حق المتهم ما استخلصه الحكم من ترمصه بالمجنى عليه وانتظاره أيام على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها وترقبه مفادته لهذا للاعتداء عليه ومباغتته بضرية بالعصا عندما ظفر به ، وذلك بصرف النظر عن خيالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة إذ أن هذه الحالة لا يعتد بها إلا في صدد التعليل على ظرف سبق الإصرار .

( طم دم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ص ١٤ من ٢٤٥ )

## ٩٦٠ - ما يكفى لتحقيق ظرف الترمص .

يكفى لتحقيق ظرف الترمص مجرد ترمص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه للتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترمص بغير استخفاء .

( الطم دم ٧٢١ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ ص ١٥ من ٧٢١ )

## ٩٦١ - حكم ظرف الترمص في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق

الإصرار - إثبات توافر أولهما يغني عن إثبات توافر ثانيهما .

حكم ظرف الترمص في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار ، وإثبات توافر أولهما يغني عن إثبات توافر ثانيهما .

( الطم دم ٧٢١ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ ص ١٥ من ٧٢١ )

## ٩٦٢ - مسئولية الجاني عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر

ظرف سبق الإصرار أو الترمص - قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو كثر .

الأصل أن الجاني يسأل عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترمص وأن قل نصيبه في الأفعال المكونة المكونة لها . ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يشب أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال - وهو ما ثبت في حق الطاعنين - ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفظ نظر الطاعن إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

( طم دم ١٦٤١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٤ ص ١٧ من ١٥ )

## ٩٦٢ - ترصد - حكم تسببه - تسبب معيب .

الترصد هو ترصد الجاني للذنب عليه فترة من الزمن طالت أو قصرت في مكان يتوقع وقوعه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليها دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء . وكما كان ما أورده الحكم المطلق فيه من ترصد الطاعنين للقتيل في طريق مروره اليومي لا يستقيم مع القول بانهم تبعوه مسافة طويلة قبل اقدامهم على قتله ، لأن هذا التتبع يرشح الى القول بوقوع الفعل بغير مفاجأة أو غدرهما من عناصر الترصد . ومن ثم يكون الحكم ميبيا بالفساد في استدلاله على طرف الترصد .

( طم رقم ٤ لسنة ٣٧ . جلسة ١٨/٤/١٩٦٧ من ١٨ من ١٤٤٤ )

## ٩٦٤ - سبق الاصرار والترصد - محكمة الموضوع .

البحث في توافر طرف سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج .

( طم رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٦/٦/١٩٦٧ من ١٨ من ٨٧٥ )

## ٩٦٥ - طرف الترصد - ماهيته - اثر انتفائه .

طرف الترصد لا يقصد به الا أن يكون طرفا مشددا للمقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة بحيث يؤثر في المسؤولية وجودا أو علما . ومن ثم لان ما قصدته المحكمة من استبعاد نية القتل وطرف الترصد هو انتفاء مقتضيات تشديد المقوبة دون أن يترتب على ذلك انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضي الى الموت التي دين بها .

( طم رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ٢/٦/١٩٧٥ من ٢١ من ٢٥٥ )

## ٩٦٦ - تقدير توافر سبق الاصرار والترصد - امر موضوعي .

البحث في توافر طرف سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجهما من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف والعناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج .

( طم رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٢٢/١١/١٩٧٠ من ٢١ من ١١١٤ )

## ٩٦٧ - البحث في توافر طرفي سبق الاصرار والترصد موضوعي .

من المقرر ان البحث في توافر طرفي سبق الاصرار والترصد من  
اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام  
موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج .  
( طم رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢١ ص ٢٢ من ٥٩٠ )

٩٦٨ - حكم طرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم طرف سبق الاصرار -  
البيات توافر احدهما يفنى عن البيات توافر الآخر .

حكم طرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم طرف سبق الاصرار والبيات  
توافر احدهما يفنى عن البيات توافر الآخر .  
( طم رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢١ ص ٢٢ من ٥٩٠ )

## ٩٦٩ - الترصد - ما يكفي لتحقيقه .

يكفي لتحقيق طرف الترصد مجرد تربع الجاني للمجنى عليه مده  
من الزمن طالعت او قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى  
مفاجأته بالاعتداء عليه .  
( طم رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ص ٢٢ من ٥٥٩ )

٩٧٠ - البحث في توافر طرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات  
قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .

البحث في توافر طرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي  
الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف  
وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج .  
( طم رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ص ٢٢ من ٥٥٩ )

٩٧١- توافق سبب الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية - كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٢٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيّناً من بينهما أو غير معلوم . . .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافق طرفي سبب الإصرار والترصد في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي يبتأ النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستتوي في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيّناً من بينهما أو غير معلوم .  
( طم رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/١ ص ٢٣ من ٥٥١ )

٩٧٢ - لا مصلحة في النفي بتخلف طرفي سبب الإصرار والترصد في جريمة أحداث العامة المستديرة طالما أن العقوبة المقررة - مع استعمال المادة ١٧ عقوبات - تدخل في الحدود المقررة لجريمة العامة مجردة عن أي ظرف مشدد .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في جريمة أحداث عامة مع سبب الإصرار والترصد - مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، وكانت هذه العقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة أحداث العامة مجردة عن أي ظرف مشدد فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره من تخلف طرفي سبب الإصرار والترصد . . .  
( طم رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/١ ص ٢٢ من ١٧٢ )

٩٧٣ . قصور الحكم في استظهار ظرف الترصد - لامصلحة للطاعن في النفي به مادامت العقوبة المقررة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أي ظرف مشدد .

لما كانت العقوبة المقررة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أي ظروف مشددة فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من قصور الحكم في استظهار ظرف الترصد .  
( طم رقم ٨٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ ص ٢٤ من ٢٧٢ )

٩٧٤ - إلغاء المحكمة لطرف سبق الإصرار واستبعاد الترسد - لا عيب .

لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات اذ نصت على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، فقد غابت بذلك بين الطرفين ، ومن ثم فلا تريب على الحكم اذا استبقى طرف سبق الإصرار مع استبعاد طرف الترسد .

( طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ من ٢٧ من ٧٣٨ )

٩٧٥ - سبق الإصرار والترصد - عقوبة - قتل عمد - حكم - تسمييف - تسمييف غير ميب .

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطرف سبق الإصرار والترصد وكشف عن توافرها وساق لإبانتها من الدلائل والقرائن ما يكفي لتحققها طبقا للقانون وكان الحكم فوق ذلك قد قضي على الطاعنين بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار أو ترصد فان ما يثيره الطاعنون لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٥/٨ من ٢٩ من ١٩٢ )

٩٧٦ - تريض الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن - طالت او قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه توصل الى مفاجاته بالاعتداء عليه - كفايته لتحقق ظرف الترسد .

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس للجاني فلا يستطيع أحد ان يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا، وكان يكفي لتحقق ظرف الترسد مجرد تريض الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت او قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه ، وكان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من علاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يقتضي عقلا مع ذلك الاستنتاج، ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين من ان مشاجرة حدثت صباح يوم الحادث بين عههما وبين شقيق المجنى عليه واعتداء هذا الأخير على الأول بالسب والتمسك مما اثار حفيظة الطاعنين فاعدا عصيا وكنا بجوار منزل المجنى عليه وما ان خرج منه حتى انهالا عليه ضربا دون أن يصدر منه أي استفزاز يدعوها الى ذلك، وكان لهذا الذي قاله الحكم ماخذه الصحيح من اوراق الدعوى ومستندات من شهادة الشاهدين التي لا يحاول الطاعنين في صحة ما حصله الحكم من اتوالهما ... فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير مديد .

( طعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/١٨ من ٣٠ من ٣٦٢ )

### ٩٧٧ - البحث في توافر طرفي سبق الإصرار والترصد - موضوعي .

من المقرر أن البحث في توافر طرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، فإن ما أورده الحكم - يتحقق به طرفا سبق الإصرار والترصد على النحو المعروف قانونا ويكون النمی على الحكم في هذا الشأن غير مديد .

( طبع رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٣٧٩/١٢/٢٠ ص ٢٠ ص ١٩٤ )

## تزوير

### الفصل الأول - اركان جريمة التزوير

- الفرع الأول - تغير الحقيقة في محرد
- الفرع الثاني - المفرد
- الفرع الثالث - القصد الجنائي
- الفرع الرابع - تسبیب الاحكام بالنسبة لادكان التزوير

### الفصل الثاني - التزوير في الأوراق الرسمية

- الفرع الأول - ماعية الورقة الرسمية
- الفرع الثاني - صور مختلفة من الأوراق الرسمية
- الفرع الثالث - التزوير في الورقة الرسمية المعتبر جنحة

### الفصل الثالث - التزوير في المحررات العرفية

### الفصل الرابع - البات التزوير

### الفصل الخامس - استعمال الورقة المزورة

- الفرع الأول - اركان الجريمة
- الفرع الثاني - طبيعة الجريمة

### الفصل السادس - مسائل متنوعة





## الفصل الأول أركان جريمة التزوير

### الفرع الأول - تغيير الحقيقة في محرر

٩٧٨ - تسمى امرأة باسم أخرى يراد عقد زواجها أمام طبيب لاعطائها شهادة بسنها وتوقيعها على الشهادة المطلوبة لا يعد تزويرا .

إذا حضرت امرأة أمام طبيب وعرضت نفسها عليه مقسمة باسم أخرى يراد عقد زواجها وطلبت إليه اعطائها شهادة بسنها توصلا لاثبات أن سن المرأة المتحلل اسمها أكثر من ست عشرة سنة حتى يمكن عقد زواجها وأنخدع الطبيب واعطاه الشهادة المطلوبة ووقعت هي على هذه الشهادة ببصمها أصبعها فهذه الشهادة لا تزوير فيها مطلقا لا ماديا ولا معنويا ، لأنها ليست سنداً على أحد ولا تضمن أحداً ، فهي لا تضر الطبيب لأنه أثبت فيها ما شاهده تماما ولا المرأة التي كان مراداً عقد زواجها لأن التزوير كان لمصلحتها .

( طعن رقم ١٤ لسنة ٢ ق . جلسة ١٣٢١/١٠/٩ )

٩٧٩ - اصطناع المتهم ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره لا يعتبر تزويرا .

إذا قام خلاف فيما إذا كانت الأسماء المدلول عليها بالامضاءات الموقع بها على المقود أو السندات المزورة هي لأشخاص وهميين لوجود لهم في الواقع أو أنها لأشخاص موجودين في حقيقة الواقع ويمكن قانوناً أن تصدر منهم تعهدات للغير وأن يلتزموا له بالتزامات ، ولم تبحث المحكمة هذه النقطة بل قضت بادانة المتهم قائلة أن التزوير معاقب عليه على كل حال .  
« سهواً » كان هناك أشخاص بالأسماء المزورة أم لا ، كان حكمها باطلاً واجبا نقضه ، لأن القاعدة التي أسست عليها حكمها ليست على اطلاعها صحيحة ، بل هي في صورة ما إذا كانت الأوراق عرقية وكانت سندات دين أو عقود التزام لا تصح إلا إذا كان الشخص نفسه الصادر منه السند أو المقعد يعضيه باسم لا وجود له سواء كان هذا الاسم الخيالي مذكور في صلب الورقة أو كان غير مذكور فيه اسم ما بل كان الاسم مذكوراً في الامضاء فقط أو كان الاسم الحقيقي مذكوراً في الصلب والوهمي هو المذكور في الامضاء ، في هيئة الأحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في الماملة وأضر بعيميله إذ انتحل لنفسه اسماً غير اسمه الحقيقي وغير الواقع في الإضياء لغير من الدين أو الالتزام . أما إذا اصطنع إنسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره وأمضى هذه الورقة

المصطنعة باسم خيالي لوجود له مسواه أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في الورقة أم غير مذكور فيه فإن مثل هذه الورقة المصطنعة قد خلفت ممدومة لأن كل تمهد أو التزام يقتضي حتماً وبطبيعة الحال وجود تعاقد تكون الورقة دليلاً عليه ووجود متمهد هو أحد طرفي العقد ، فإذا كان العقد لا وجود له في الواقع وكان المتهم شخصاً لا وجود له في الواقع فالورقة ، وهي الاداة الدالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم - هي ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها ضرر لأي إنسان ولا يمكن عقلاً أن يكون اصطناعها جريمة يعاقب عليها القانون . كل ما في الأمر أن هذه الورقة المخترعة إذا ادعى صانعها أنها حقيقة وقدمها للغير موصفاً إياها بصفاتها وإبتر من شيئاً من ثروته أو حاول بهذا الإيهام أن يبتز شيئاً من ثروته كان هذا الإبتزاز أو محاولة الإبتزاز نصباً وشرعاً في نصب وسيلته الإيهام بواقعة مكذوبة - أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة .

( طعن رقم ١٧٢٢ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٢٢/٥/٢٢ )

٩٨٠ - وضع بصفة أصبح لشخص ما على أحد المحررات بقصد نسبتها لشخص آخر لا يعد تزويراً .

لا يصح تأسيس جريمة تزوير على وضع بصفة أصبح لشخص ما على أحد المحررات بقصد نسبتها لشخص آخر .

( طعن رقم ٥٥٢ سنة ٣ ق . جلسة ١٩٢٢/١٢/٥ )

٩٨١ - علم بيان الحكم القاضي بالادانة في جريمة التزوير الطريقة التي تم بها - قصور .

يكفي لاعتبار واقعة التزوير مبنية في الحكم بجميع ظروفها بياناً كافياً أن تذكر المحكمة بحكمها في صدد تحديد تاريخ التزوير ، أن التوقيع على ذلك السند مادام لم يكشف التحقيق تاريخ حصوله يعتبر حاصلاً في يوم كذا وهو تاريخ ظهور السند يعمل برؤسائه عنه ، وأن نقول بصدد بيان كيفية حصول التهمة على ختم المجنى عليه الموقع به على السند ، وحيث أن ما جاء بحكم محكمة أول درجة من أنه ثبت لها وجود معاملات بين المتهم الثاني والمجنى عليه وصهره فإن ذلك مع باقى ظروف الدعوى يؤيد التهمة قبل المتهمين إذ أنه يفلح أن تكون هذه المعاملات هي التي هيأت الفرصة لهما للحصول على ختم المجنى عليه والتوقيع به على السند المطعون فيه بدون علمه .

( طعن رقم ١ سنة ٤ ق . جلسة ١٩٢٣/١١/٢٧ )

## ٩٨٢ - وجوب وثوق التغير في نفس المحرر مباشرة وباحدى الطرق المبينة على سبيل الحصر .

يجب لاعتبار المحرر مزورا ان يقع التغير في نفس المحرر مباشرة وباحدى الطرق المبينة على سبيل الحصر في قانون العقوبات - فاذا وضع شخص صوره الشمسية على رخصة رسمية ليست له محل صنوة صاحب الرخصة الحقيقي فهذا الفعل وان كان يترتب عليه تغير ضمنى في معنى الرخصة الا انه تغير غير مباشر لم يقع على نفس السطور ولم يحصل باحدى الطرق للمبينة في القانون للتزوير المادى اذ ان التهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها اى تغيير مادى فهو اذن تقيير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون في باب التزوير ولذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا لعدم جواز التوسع في تاويل احكام قانون العقوبات ، ولا يصح ان يقاسم التغير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان اخرى بالتغير الذى يحصل في علامة واردة بالمحرر او في رقم او ترقيم فيه اذ المعلومات والأرقام والترقيم ليست الا اجزاء من المحرر فالتغير فيها تغير في ذات المحرر اما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءا من المحرر لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص التزوير .

( طعن رقم ١٨٩ سنة ٤ ق . جلسة ١٩٢٤/١/١٥ )

## ٩٨٣ - التزوير بطريق التترك معاقب عليه اذا ترتب عليه تغير في مؤدى المحرر .

ان الراى القائل بأن التزوير بطريق التترك لا عقاب عليه لان التترك لا يمد تقييرا للحقيقة اذا التغير يقتضي عملا ايجابيا من جانب مرتكبه والذي يترك شيئا كان يجب اثباته لا يأتى عملا ايجابيا ، هذا الراى على اطلاقه غير سديد اذ يجب الا يقصر النظر على الجزء الذى حصل تركه بل ينظر الى ما كان يجب ان يتضمنه المحرر في مجموعه فلذا ترتب على التترك تغير في مؤدى هذا المجموع اعتبر التترك تغير للحقيقة وبالتالي تزويرا معاقبا عليه .

( طعن رقم ٢٠٤٢ سنة ٤ ق . جلسة ١٩٢٥/٢/٤ )

## ٩٨٤ - وضع بصمة اصبع شخص ما على احد المحررات بقصد نسبتها لشخص آخر هو تزوير بطريق الاصطناع .

لبصمة حرمة وللمحرر اللذيل بها حجية فيما سطر من اجله والعبث بها غيبث بالثقة العامة التى وضعت فيه مستوجب للعقاب فالمحرر الذى يستند

فيه للغير أى تعهد أو التزام ويذيل ببصمة تنسب كذبا لهذا الغير .  
 في الظاهر شكل الورقة الصحيحة المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ويمكن  
 أنه يخدع من يتعامل به كما تخدع الورقة المزورة بامضاء مزور أو ختم مزور  
 من يتعامل بها - ذلك لأن البصمات تتشابه وهى لا تقرأ إلا بعد تحقيق  
 فنى فيمكن للمزور أن يقدم ذلك المحرر للقضاء ويحصل منه على ما يحصل  
 عليه لو قلم له ورقة عليها ختم أو امضاء مزور فهو إذن محرر يصلح  
 مبدئيا أن يكون أساسا للمطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير -  
 ومن يصمم بإصبعه أو أصبح غيره على محرر وينسب كذبا تلك البصمة  
 لشخص آخر إنما يتحلل شخصية ذلك الشخص الآخر والانتحال طريقة  
 مستقلة من طرق التزوير المسمى التى نصت عليها المادة ١٧٩ ع وهذا  
 فضلا عن أن من ينشئ محررا مثبتا لتعهد أو التزام وينسبها الى غير  
 محرره بأن يصمم عليه ببصمة ينسبها كذبا الى هذا الغير يصح من جهة  
 أخرى أن يعد مزورا بطريق الاصطناع وهو من طرق التزوير المنصوص  
 عليها قانونا .

( طم رقم ٧٩٢ سنة ٤ ق . جلسة ١٩٢٥/٣/٢٥ )

٩٨٥ - علم اشتراط تعهد المزور تقليد امضاء المزور عليه .

لا يشترط في جريمة التزوير أن يعتمد المزور تقليد امضاء المزور  
 عليه بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يصنع المزور اسم المزور عليه على  
 المحرر ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها مادام قصده الإيهام بأن ذلك المحرر  
 صادر عن ذلك الشخص المزور عليه .

( طم رقم ٤٢٢ سنة ٥ ق . جلسة ١٩٢٥/٤/٨ )

٩٨٦ - علم اشتراط تعهد المزور تقليد امضاء المزور عليه .

التزوير بوضع اسم مزور يتم ولو لم يحصل تقليد امضاء صاحب  
 ذلك الاسم أو محاولة تقليده .

( طم رقم ٦٢١ سنة ٦ ق . جلسة ١٩٢٦/٢/٢ )

٩٨٧ - انتزاع امضاء صحيح موقع به على محرر واصله بمحرر  
 آخر هو تزوير بطريقة تغيير المحرر .

من ينتزع امضاء صحيحا موقعا به على محرر ويلصقه بمحرر آخر

فانه يرتكب تزويرا ماديا بطريقة تغيير المحرر ، لانه بفعلته انما ينسب الى صاحب الامضاء واقعة مكذوبة هي توقيعها على المحرر الثاني .  
( عن رقم ٢٠٢ سنة ٧ ق . جلسة ١٩٢٧/١/٢٥ )

٩٨٨ - الادانة في التزوير - عدم بيان الحكم الطريقة التي تم بها -  
قصود .

ان من اركان جريمة التزوير تغيير الحقيقة في المحرر باحدى الطرق التي نص عليها القانون ، فاذا خلا الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة عن بيان ذلك أو قصر فيه كان معيبا عيبا جوهريا موجبا لنقضه .  
( عن رقم ١٩٢٦ سنة ٧ ق . جلسة ١٩٢٧/١١/٨ )

٩٨٩ - اكتفاء المحكمة في جريمة التزوير بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك فقط بدون أن تتحرى بنفسها ادلة الادانة لقصود .

اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ، ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى من تقرير الخبير والأوراق الأخرى ومن اجراء ما ترى اجراءه من التحقيقات الموصلة الى ظهور الحقيقة - اما اذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك فقط بدون أن تتحرى بنفسها ادلة الادانة فذلك يجعل حكمها كانه غير مسبب ويعيبه عيبا جوهريا يبطله .  
( عن رقم ١٩٥٤ سنة ٧ ق . جلسة ١٩٢٧/١١/١٥ )

٩٩٠ - عدم بيان الحكم بالادانة في التزوير الطريقة التي تم بها -  
قصود .

انه لما كان القانون قد اورد على مسبيل الحصر الطرق التي تقع بها جريمة التزوير بحيث لا يصح توقيع عقاب فيها على اى تغيير للحقيقة بغير هذه الطرق فانه يجب ان يبين الحكم بجلاء الطريقة التي ارتكب بها التزوير الذي قال به - فاذا هو لم يبين ببيان هذه الطريقة اكانت تغييرا ماديا احدث في اوراق كانت صحيحة في الاصل ، لم توقيعها بامضاءات او اختتام مزورة على اصحابها ام غير ذلك فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .  
( عن رقم ١٩٥٤ سنة ١٥ ق . جلسة ١٩٢٩/١٢/١٨ )

### ٩٩١ - علم اشتراط وقوع التغير بيد المتهم .

متى كان الحكم قد اثبت بالإدانة التي اوردها ان المتهم لابد ضالع في التغير الذي وقع في الورقة ، فان وقوع التغير بيد شخص آخر ليس من شأنه ان يؤثر في مسؤوليته ، اذ لا يجب لمراقبة المتهم على التزوير ان يكون تغير الحقيقة في الورقة قد وقع بيده هو .

( طعن رقم ١٦٠٧ سنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٩/١/٢٦ )

### ٩٩٢ - توفر جريمة التزوير بطمس الامضاءات الصحيحة ووضع اختتام بدلا منها لتمتنع مضاهاة الامضاءات على ورقة اخرى .

ان طمس الامضاءات الصحيحة الموضوعة على المقعد ووضع اختتام بدلا منها لتمتنع مضاهاة الامضاءات على ورقة اخرى - ذلك عبث مادي في المقعد يتواءم به التزوير لما فيه من تغيير لحقيقة الطريقة التي تم بها التوقيع عند التعاقد .

( طعن رقم ١٨٢ سنة ١٠ ق . جلسة ١٩٤٠/١١/١١ )

### ٩٩٣ - علم اشتراط تعمد المزور تقليد امضاء الزور عليه .

ان مجرد وضع وكيل المحامي اسم المحامي على بطاقات مكتبه في مكان التوقيع منها على المحرر فيها يعتبر تزويرا بوضع امضاء مزور للمحامي ولو لم يكن في ذلك تقليد للأمضاء الصحيح لأن القانون لم يشترط التقليد بل نص على مجرد وضع الامضاء المزور - ثم ان علم المحامي بوضع اسمه على البطاقات المتضمنة تكليفه عملاء المكتب بدفع ما عليهم للوكيل فيه ما يكفي لتوافر ركني احتمال الضرر وسوء القصد .

( القضية رقم ٤٠٧ سنة ١١ ق . جلسة ١٩٤١/١/١٢ )

### ٩٩٤ - علم اشتراط تعمد المزور تقليد امضاء الزور عليه .

ان القانون لا يشترط في تزوير الامضاءات ان تكون عن طريق تقليد الامضاءات الحقيقية - فيكفي التوقيع باسم صاحب الامضاء ولو كان رسمه مخالفا للامضاء الحقيقي .

( طعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/٥/٢٤ )

## ٩٩٥ - عدم اشتراط وقوع التغير بيد المتهم .

إذا كانت المحكمة لم تقم ادانة المتهم في التزوير على اساس انه هو الذي كتب بخطه الرقم المزور ، بل اقامتها على أساس ما اقتنعت به واستخلصته في منطق سليم من الادانة التي ذكرتها من أن التزوير انما حصل بمعرفة مما يصح معه أن يكون بنفسه او بواسطة غيره ، فإن عدم تحذرها عن طلب المتهم اليها تعيين خبير لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب بخطه العبارة التي وقع فيها التزوير ويكون معناه انها رأت أن الدعوى ليست في حاجة الى تعيين خبير ، ولا يكون حكمها مميبا لعدم اجابتها هذا الطلب وعدم ردها عليه ردا صريحا .

( طم رقم ١١٥٧ سنة ١٣ ق . جلسة ١٠/١٠/١٩٤٣ )

## ٩٩٦ - البينات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة - تزوير .

إذا كان الواضح مما اثبتته الحكم أن المتهم ( وهو وكيل مكتب بريد ) لكي يستر الاختلاس الواقع منه لفق في البيانات التي دونها في الأوراق والدفاتر الخاصة بعمليته ، فزاد في بيان عدد الطابع والأذن وأوراق التمتعة على ما هو موجود لديه بالفعل منها ، وأنقص من بيان النقدية المتحصلة ما يقابل تلك الزيادة التي اثبتها ، فانه لا يقبل منه القول بأن عدم اباته ما باعه هو عمل سلبى لا يقع به تزوير - اذ أنه بما وقع منه جملة يكون قد اثبت في الأوراق والدفاتر الواجب عليه أن يدون بها ، على صحة النقدية المتحصلة والباقي لديه من الطابع والأذن وأوراق التمتعة لامكان مراجعة عمله ومراقبته ، فيه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وهذا من طرق التزوير التي نص عليها القانون .

( طم رقم ١١٢٨ سنة ١٣ ق . جلسة ٢١/٥/١٩٤٣ )

## ٩٩٧ - عدم اشتراط تعمد المزور تقليد امضاء المزور عليه .

لا يشترط في التزوير بطريقة وضع امضاء مزور أن يقلد المزور امضاء المزور عليه ، بل يكفي وضع الاسم المزور ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها ، مادام ذلك من شأنه أن يوهم بصنوبر المحرر عن شخص المزور عليه .

( طم رقم ٤٣٥ سنة ١٤ ق . جلسة ٤/١٠/١٩٤٤ )

## ٩٩٨ - اثبات الموظف في الورقة واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة - تزوير .

ان المادة ٢١٣ من قانون العقوبات تعاقب كل موظف عمومي ، غير بقصد التزوير موضوع السندات او احوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار اولي الشأن الذي كان للتعرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها ، او يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، او يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها ، وواضح ان عبارة « جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة » ليست مرادفة لعبارة « تغيير اقرار اولي الشأن » واذن فليس من الضروري ان يكون هناك صاحب شأن صدرت عنه اقرارات امام موظف رسمي لفجيرها ، بل يتحقق التزوير - بمقتضى هذا النص - ولو اثبت الموظف في الورقة واقعة مزورة اختلفها هو وجعلها في صورة واقعة صحيحة فحصل بذلك تغيير في موضوع الورقة او احوالها من شأنه احداث ضرر باحد الأفراد او بالمصلحة العامة - فاذا كان المتهم ( وهو موظف بمصلحة التكوين مختص بامساك كشوفات الحديد التي تبين ما يكون عند التجار منه وخصم ما يرضى في صرفه وتحرير اوامر الصرف وعرضها على رئيسه المباشر ... الخ ) قد انشأ امر صرف كمية من الحديد باسم مندوب تقتيش رى اول بالزقازيق حضره فلان المقلول وقع بافضائه عليه بعد ان حرر بياناته ، ثم استولى الاجراءات الخاصة به وحصل على توقيع المراقب العام للوزارة عليه ، وكان الواقع ان وزارة الأشغال لم تطلب شيئاً من من الحديد المشار اليه فيه ، وأن ليس من بين الشاغلين المدرجة اسمائهم في سجلاتها من يدعى بالاسم الوارد في الأمر ، فلا شك في ان ما ورد في الأمر من ان فلانا المقتضي تسليم الحديد اليه هو مندوب تقتيش رى قسم اول بالزقازيق هو واقعة مزورة جعلها المتهم في صورة واقعة صحيحة وهذا منه ، مع علمه بتزويره واقتران هذا العلم بنية استعمال الأمر فيما زور من اجله ، تزوير معنى مما تنطبق عليه المادة ٢١٣ عقوبات - والقول في هذه الصورة بأن المراقب العام للوزارة هو المختص باصدار امر الصرف دون المتهم المذكور لا يجدى للمتهم لأن كل ما يمكن ان يترتب عليه هو اعتباره المتهم شريكاً في جريمة تزوير لفاعل حسن النية هو المراقب العام الذي وقع الأمر دون أن يعلم بما فيه من تغير للحقيقة وأنه وإن كان امر الصرف هذا لم يعد لاثبات أن فلانا الذى صدر باسمه هو مندوب وزارة الأشغال الا انه لا شك في ان هذه الواقعة المزورة تصلح لاجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها ان تحمل مراقب وزارة التكوين على اصدار اوامره بالصرف - وذلك لأن هذه الوزارة انما انشئت لتنظيم التكوين في البلاد وضمان توزيع الحاصلات والبضائع على الافراد والهيئات توزيعاً عادلاً قائماً على الأولوية والاستحقاق - فذكر المتهم - على خلاف الحقيقة - ان الحديد يقتضى تسليمه لمندوب وزارة الأشغال حتى يطمئن رئيسه مراقب التكوين الذى هو يحكم نظام توزيع العمل لا يتسع وقته للاحاطة بكل شيء



الى أنه سيسلم لمن هو اولى من غيره بالحصول عليه ذلك منه تقرير انحر الحقيقة في محرر رسمي من واجبه تحريره وعليه يحكم وظيفته ان يثبت فيه كل الوقائع الصحيحة التي يهم رئيسه - الاطلاع عليها قبل اصداره امره - وعلى ان القانون لا يشترط ان يكون المحرر قد اعد من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً او حجة بالمعنى القانوني ؛ بل يكفي للمعاقب على التزوير ان يقع تغيير الحقيقة في محرر يمكن ان يولد عند من يقدم له عقيدة مخاللة للحقيقة .

( طم رقم ٢٥ سنة ١٤ ق ٠ جلسة ١٩٤٤/١/١٠ )

#### ٩٩٩ - اثبات الموظف واقعة مزورة اختلقها وجعلها في صورة واقعة صحيحة - تزوير .

اذا كانت التهمة المسندة الى التهم هي انه يوصف كونه موظفاً عمومياً ( مساونا بوزارة الزراعة ) ارتكب تزويراً في اوراق رسمية هي محاضر اصيل في مقاومة دورة القطن والتبليغ عنها وذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بان اثبت انه استجوب المتهمين في هذه المحاضر ، وانهم وقعوا عليها امامه ببصمات نسبها اليهم ، وثبت لدى المحكمة صحة هذه التهمة فطبقت عليه المادتين ٢٢٥ و ٢١١ من قانون العقوبات ، فانها لا تكون قد اخطأت اذ المادة الاولى تنص على ان بصفة الاصبع تعتبر كالامضاء في تطبيق احكام التزوير - وفضلا عن ذلك فان التزوير الممنوع يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يتم ولو لم يحصل التوقيع على المحاضرة باختم او امضاءات مزورة .

( طم رقم ٢١ سنة ١٤ ق ٠ جلسة ١٩٤٤/١/٢٤ )

#### ١٠٠٠ - التوقيع بالختم الحقيقي للمجنى عليه بعد الحصول عليه خلسة تزوير بطريق التوقيع بختم مزور .

متى كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها ان جريمة التزوير التي ادانت المتهم فيها وقعت بطريق التوقيع بختم مزور فلا يهم ان يكون التوقيع قد حصل بختم اصطناعي خصيصاً لهذا الغرض او انه كان خلسة بالختم الحقيقي للمجنى عليه ، لأن المؤدى واحد - وليس على المحكمة في الحالة الاخيرة ان تحقق كيفية حصول المتهم على الختم مادامت هي قد اقتنعت من وقائع الدعوى وادلتها بتزوير التوقيع .

( طم رقم ٧ سنة ١٥ ق ٠ جلسة ١٩٤٥/١/١ )

## ١٠٠١ - عدم اشتراط وقوع التغير بين المتهم .

متى كان الحكم قد اقيم على اساس ان المتهم ارتكب التزوير لمصلحة نفسه بواسطة غيره ولم يقم على أنه هو الذى غير الحقيقة بخط يده فلا يجدى المتهم ما هو ثابت بتقرير الطبيب الشرعى من أنه لا يمكن نسبة الخط المكتوبة به الكلمة المزورة اليه او نفيها عنه ولا يقدح في صحة الحكم عدم رده على تمسك المتهم بذلك .

( طم رقم ١٤٤٢ سنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/١١/٥ )

## ١٠٠٢ - استخلاص المحكمة تزوير عقد استنادا الى تزوير ورقة قنمها المتهم ليستدل بها على صحة العقد - قصور .

اذا كان المتهم قد قنم ورقة ليستدل بها على صحة عقد بيع مدعى بتزويره ، فاكتفت المحكمة في القول بتزوير هذه الورقة بقرائن ذكرتها دون أن تعرض للورقة وتبحث الكتابة ذاتها المدونة فيها بنفسها او بواسطة رجال الفن ، ثم بنت بصفة اصلية قولها بتزوير الورقة على ما قالت أنه رايبا في صدد عقد البيع ، وبناء على ذلك حكمت بتزوير الورقة وعقد البيع ، فحكمها هذا يكون معيبا لقصوره وفساد منطقته .

( طم رقم ١٩٣٩ سنة ١٦ ق . جلسة ١٩٤٦/١٠/١٤ )

## ١٠٠٣ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع المتهم مادام قد ثبت لديها أنه وقع باسم شخص وهمي .

اذا كان المتهم بتزوير اذن يريد قد تمسك امام المحكمة بأنه انما وقع على الاذن بامضاء زيد لأن زيدا هذا حضر اليه وكلفه صرف الاذن ، فادانته المحكمة وذهبت في حكمها الى أن زيدا هذا شخص وهمي فلا يقدح في حكمها انها لم تحقق هذا الدفاع مع ثبوت وجود شخص بهذا الاسم - ذلك لأن قولها أن المتهم وقع باسم شخص وهمي ليس معناه أنه لا يوجد على الاطلاق شخص بالاسم المزور فذلك لا سبيل الى استقصائه ، بل معناه أن المتهم حين وقع بهذا الاسم لم يكن في ذهنه شخص معروف لديه مسمى به ولكنه اختلقه ووقع به .

( طم رقم ١٨٥٠ سنة ١٧ ق . جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤ )

١٠٠٤ - عدم رد الحكم بالادانة على دفاع المتهم بجريمة التزوير من ان التغير كان بمعرفة المجنى عليه وبخطه - قصور .

اذا كان دفاع المتهم مبنيا على ان التغير الذي وقع في صلب السند واجرى في غير مجلس العقد انما كان بمعرفة المجنى عليه وبخطه تصحيحا لخطا ادركه المتهم واقره عليه المجنى عليه فالرد على هذا الدفاع بمجرد قول المحكمة ان التغير لم يحصل في مجلس العقد مع ذكرها ان التغير قرر ان التغير حصل بخط المجنى عليه - ذلك لا يستقيم ولا يكفى بل كان الواجب اقامة الدليل على ان هذا التغير حصل على غير علم المجنى عليه .  
( طعن رقم ٢٧٤ سنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/٣/١ )

١٠٠٥ - علم تمييز الشارح في العقاب بين طريقة واخرى من طرق التزوير .

ان طرق التزوير التي نص عليها القانون تندرج كلها تحت مطلق التمييز بتغيير الحقيقة الذي يعاقب عليه القانون ولم يميز الشارح في العقاب بين طريقة واخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا في الحكم ولا يسوغ في العقل ان يكون ارتكاب التزوير باحدى هذه الطرق جنائية فاذا وقع بفيزها كان جنحة مادام يتحقق باى منها معنى تغيير الحقيقة المعاقب عليه .

( طعن رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/٢١ )

١٠٠٦ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل دكن من اركان جريمة التزوير غير لازم مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه .

لا يلزم ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من اركان جريمة التزوير مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه .

( طعن رقم ٨٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ س ٧ ص ٧٦٧ )

١٠٠٧ - اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة - اعتباره تزويرا في ورقة رسمية .

مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف

المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ، وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها الى الموظف الذي قلد توقيعہ .  
( طين رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ٧ )

١٠٠٨ - وضع أسماء مزورة على صور الاخطارات الموقع عليها بأسماء الموظف المختص بعد محو الأسماء الصحيحة اعتباره تغيير للحقيقة في محرر رسمي .

متى كان الثابت بالحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت على صور الاخطارات الموقع عليها بأسماء الموظف المختص قد أضيفت اليها على هذه الصور بعد محو الأسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها بحيث يفهم المطلع على الصورة أن الأسماء موجودة بأصل الاخطار فانه يعتبر تغييراً للحقيقة في محرر رسمي بمحو وإضافة كلمات ، وتحقق به جريمة التزوير .  
( طين رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ٧ )

١٠٠٩ - انخداع بعض الناس بالمحرر المزور رغم امكان كشف التزوير لمن يكون لديهم دراية خاصة - عدم انتفاء صفة الجريمة .

امكان كشف التزوير لمن يكون لديهم دراية خاصة تسهل لهم ادراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن ينخدع به بعض الناس .  
( طين رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ س ٨ ص ١٧ )

١٠١٠ - تغيير الحقيقة في قيمة الاموال المستحقة على الممول أو مقادارها في ورد المال تزوير معاقب عليه .

اعنت اورد الاموال الصادرة من السيارة لاثبات قيمة الاموال المستحقة على الممول كما اعنت لاثبات مقادارها وهذا مقتضاء أن كل تغيير للحقيقة بها تزويراً يعاقب عليه القانون .  
( طين رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ س ٨ ص ١٧ )

١٠١١ - صورة واقعة لا تحقق فيها جريمة التزوير .

لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي ( دفتر خزانة المجلس

البلدى ) لمجرد قيام المتهم بلمس ورقة عرفية مزورة ( الايصال المنسوب  
صدوره من بنك مصر ) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية الممنون بها  
ايراد اليوم في دفتر الخزينة للايهام بأن هذا الايراد قد تم ايداعه في احد  
البنوك .

( طمى رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٢٧ )

١٠١٢ - البيان المتعلق بمحل إقامة المعلن اليه هو من قبيل الاقراء  
الفردى - مغايرة هذا البيان للحقيقة - لاعقاب متى كان  
هذا البيان لا يعد أن يكون خيرا يحتمل الصدق والكلب  
او كان من ضروب الدفاع .

ليس كل تغيير للحقيقة في محضر يعتبر تزويرا ، فهو اذا ما تعلق  
ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم  
الاقراءات الفردية فانه لاعقاب اذا ما كان هذا البيان لا يبدو أن يكون خيرا  
يحتمل الصدق أو الكذب ، أو كان من ضروب الدفاع التي يلجأ اليها  
التخصوم مما يكون عرضه للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته -  
والبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الأوصاف .  
( طمى رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٦٢٢ )

١٠١٣ - ما أثبتته المأذون - نقلا عن الزوج - من عدم دخوله بزوجه  
من قبيل الاقراءات الفردية .

ما اثبتته المأذون في اشهاد الطلاق - على لسان للزوج - من أنه  
لم يدخل بزوجه ولم يختل بها انما هو من قبيل الاقراءات الفردية التي  
تصدر من طرف واحد ولا تصلح بناتها لأن تكون أساسا للمطالبة بحق ما .  
( طمى رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢ )

١٠١٤ - اشهاد الطلاق معد لاثبات وقوع الطلاق بالحالة التي وقع  
بها - البيان الخاص باثبات حالة الزوجة من حيث الدخول  
بها من عدمه - عدم لزومه في اشهاد الطلاق .

اشهاد الطلاق معد أصلا لاثبات وقوع الطلاق بالحالة التي وقع بها  
كما أثبتته المطلق. وبمنسب الألفاظ التي صدرت منه ، ولم يكن معدا لاثبات  
حالة الزوجية من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم  
في الاشهاد لأن الطلاق يصح شرعا بدونه ، فهو ادعاء مستقل خاضع

للمتحيص والتثبيت وليس - حتى أن ذكر في الإشهاد - حجة على الزوجة  
ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي لها أن تطالب بها أمام القضاء .  
( طم رقم ٢٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ١١٢ )

١٠١٥ - البيان الخاص بالثبات حالة للزوجة من حيث الدخول بها  
من علمه - علم تزومه في اشهاد الطلاق .

لم توجب لائحة الماذونين - التي صدر بها قرار وزير العدل  
المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه -  
بالفصل الثالث منها بشأن بيان واجبات الماذونين الخاصة بأشهادات  
الطلاق ، ولا في الفصل الأول بشأن الواجبات العامة للماذونين - البتات  
شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الخلوة .  
( طم رقم ٢٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ١١٢ )

١٠١٦ - مناط توافر جريمة التزوير وقوع تغير الحقيقة على جزء  
من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر  
لأبائته .

لا يكفي للمقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل  
يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من  
أجلها أعد المحرر لأبائته .  
( طم رقم ٢٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ١١٢ )

١٠١٧ - أوراق الحساب - كشوفات كانت أو دفاتر - المخصصة  
لأبائات عملية صرف أجور العمال بطريق الوكالة هي  
في حكم الدفاتر التجارية وقد تصلح في باب الاستدلال  
قبل كل من يعينه أمر هذه البيانات - أثر ذلك ؟ كل  
تغير فيها يوفر جريمة تزويرها .

كشوف الحساب المخصصة لأبائات عملية صرف أجور العمال  
هي في حكم الدفاتر التجارية ولها قوة في الإثبات ، وكل تغيير للحقيقة  
في البيانات التي أعدت لأبائاتها يعتبر تزويرا ، مادامت هذه الكشوف  
المتلاحقة قد أعدت أصلا لأبائات حقيقة العمليات التي تدون فيها لتكون  
أساسا للمحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ، ولضبط العلاقات المالية التي  
تربط بعضهم ببعض ، وقد اتفقوا فيما بينهم على تحريرها لضبط العمليات

التي يقوم بها بعضهم بطريق الوكالة في صرف أجور العمال وسائر نفقات العمل - كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وهي عمليات تجري دوريا ؛ فلا ريب ان هذه الأوراق - كشفا كانت او دفاتر تكون مما يصلح في باب الاستدلال ، فيحتج بها كاتبها أو غيره قبل كل من يمينه أمر هذه البيانات ، وهي بهذه المثابة مما يجوز الاستناد اليه أمام القضاء ، وكل تفسير في هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه - كما انتهى اليه بحق رأي محكمة الموضوع .

( طعن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ من ٦٥٧ )

١٠١٨ - تغيير الحقيقة في البيان الذي أثبته المحضر الأول بشأن تقدير قيمة الدعوى يحقق جريمة التزوير في ورقة رسمية .

إذا كان الحكم قد أثبت أن الورقة المزورة عبارة عن عريضة دعوى استرداد أضر عليها كاتب أول المحكمة الجزئية المختص قانونا - عملا بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم للقضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقوانين المعدلة له بتقدير قيمة الدعوى وتحصيل الرسوم القضائية عليها - بطلب معلومات قلم المحضرين - تنفيذا لمشور وزارة العدل المؤرخ في ٢ من فبراير سنة ١٩٣٩ - الذي لا ينازع المتهم في أنه تضمن ما يفيد رجوع أقلام الكتاب الى تقرير المحضر الذي أوقع الحجز للاسترشاد برأيه في تقدير الدعوى في مثل الحالة المطروحة - وكان اتصال المحضر الأول بهذه العريضة قد تم وفقا لأحكام هذا المنشور - وهو الموظف المختص الذي لا يتم تخاير قلم الكتاب مع المحضر الذي أوقع الحجز الا عن طريقه ، وكان التقدير الذي أثبته المحضر الأول - وهو البيان الذي وقع فيه التزوير - قد جاء نقلا عن محضر الحجز طبقا لما قدره المحضر الذي أوقعه ، فإنه يعد مختصا بتحريره ، ولا جدوى للمتهم من التمسك على « المحضر الأول » بعدم اختصاصه بهذا الأمر « ذلات أنه يفرض قصر هذا الاختصاص على المحضر الذي أوقع الحجز فان تدخل المحضر الأول في إثبات هذا البيان مفروض فيه أنه تم بعد استيفاء الإجراءات التي ناطت بالمنشور سالف الذكر قلم المحضرين بها .

( طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ من ٦٧٢ )

١٠١٩ - إدانة المتهم في جريمة المسادة ٢٢ من الرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ لا تقتضي بيان أركان التزوير - كتابة إثبات عدم صحة محتويات الأوراق المكلفة وأن بعضها موقع عليها بتوقيعات مزورة .

٧ حاجة للمحكمة أن تبين أركان التزوير ما دام الحكم قد دانه عن

تقديم اوراق غير صحيحة لادارة الجوازات والجنسية واثبت الحكم ان بعض هذه الاوراق موقع عليها توقعات مزورة وان ما حوته غير صحيح .  
( طم رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١١/٤/١٩٦٠ م ١ ص ٢٢٢ )

١٠٢٠ - وقوع التزوير على شيء مما أعد المحرر لأبحاثه - تاريخ  
المحرر بيان هام مما يجب اثباته في محاضر أعمال المأموريات  
المكلف بها معاون محكمة الأحوال الشخصية .

تاريخ المحرر هو من البيانات الهامة التي يجب اثباتها في محاضر  
الأعمال الخاصة بالمأموريات التي يكلف بها معاون محكمة الأحوال الشخصية  
باعتبار ان هذا البيان هو عنصر اساسي لاثبات ما يدرج في هذه المحاضر  
من البيانات .

( طم رقم ٨٢٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٦/٢٧/١٩٦٠ م ١١ ص ٦٥١ )

١٠٢١ - طرق التزوير الآدى - تغيير الحقيقة في بيانات المحرر تغييراً  
مادياً .

يكفى لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمي ان تكون الورقة صادرة  
من موظف عمومي مختص بتحريرها ، ولا يغير من هذا النظر ان القسمة  
كانت عن دفع مستخرج رسمي من مديرية معينة والتزوير الذي طرأ عليها  
يتصل بنشاط المنطقة التعليمية بها ، او ان هذا المحرر يختلف عن القسائم  
التي تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد اثبت ان القسمة  
محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها تغييراً مادياً شمل تاريخها  
والامضاء المنسوب الى الصراف والمبلغ الذي كان مدرجاً بها أصلاً .

( طم رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٦/١/١٩٦١ م ١٢ ص ٦١ )

١٠٢٢ - تزوير - مالا يشترط فيه .

لا يشترط في التزوير للعاقب عليه ان يكون قد تم بطريقة خفية او ان  
يستلزم كشفه دعاية خاصة - بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير  
ان يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه ، او انه متقن - مادام  
ان تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز ان ينخدع به بعض الافراد .

( طم رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٦/١/١٩٦١ م ١٢ ص ٦٤ )



### ١٠٢٣ - تزوير - اغفال التعليمات - متى لا ينفي المسؤولية .

إذا كان الثابت من الحكم أن ما حدث لا يعد تصحيحاً بالمعنى الذي تجيزه التعليمات - إنما هو تغيير أساسي استغل به المتهم بعد انتهاء مهمة اللجنة المشكلة لتوزيع أراضي طرح البحر على مستحقيها ، وترتب عليه نتائج ، وكان اغفال المتهم للتعليمات عن طريقة التصحيح المسموح به ليس يرجع إلى مجرد التراخي في تنفيذ هذه التعليمات - بل كان مبعثه انفراد بالأمور على غير علم من اللجنة تحقيقاً للأهداف التي رعى إليها - وهي تعديل التوزيع الذي تم ، فيكون غير سديد ما ينهيه المتهم على الحكم من خطأ في القانون إذ دأبنا بجريمة التزوير في محرو رسمي .

( طم رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢١٩ )

### ١٠٢٤ - اصطناع ورقة واعطاؤها مظهر الأوراق الرسمية - تزوير

في أوراق رسمية متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك - لا يقدح في ذلك أنها مدلية بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلاً من الموظفين العموميين .

من المقرر أنه يدخل في حكم المحررات الرسمية : فيما يتعلق بجريمة التزوير ، المحررات المصطنعة التي تنسب زوراً إلى موظف عمومي مختص وتمطى بشكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق بها الأوراق المزورة التي تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلاً من الموظفين العموميين متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التي اتخذتها يمكن أن ينخدع بها الناس وخصوصاً من أريد خدعه .

( طم رقم ١٤٠٣ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ٢٥٦ )

### ١٠٢٥ - تزوير - المحرر الرسمي - ما يشترط فيه .

لا يشترط في القانون - كما تسمح الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ، ذلك أن الصفة إنما يسبغها محررها لأطبعتها على نموذج خاص - والرسمية تتحقق حقاً متى كانت الورقة صادرة أو منسوبة صلباً إلى موظف مختص بتحريرها ، سواء كان أساس الاختصاص قانوناً أو مرسوماً أو لائحة أو تعليماً أو بناء على أمر رئيس مختص أو طبقاً للقرضيات العمل .

( طم رقم ٢١ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ١١٩ )

### ١٠٢٦ - جريمة التزوير في الأوراق الرسمية - شروطها - متى تتحقق .

لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة

عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضرا وبنية استعماله فيما أعد له فليس بلام أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض بمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها من البيانات على ما يوهم بأنه هو الذي بأمر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتولر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن ينخدع به الناس .

( طعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ٢٠٠ )

١٠٢٧ - تزوير - في محررات باطلة أو قابلة للإبطال - تزوير معاقب عليه - المقصود بالتزوير .

من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ، لأنه لا يشترط للمعاقب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصيغة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الفسح في محرر من المحررات باحدى الطرق التي نص عليها وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرر للغير - ومن ثم فإن تزوير الاتصال موضوع الدعوى - وأن نسب صدورهِ إلى قاصر - يكون معاقباً عليه لاحتمال الضرر .

( طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ص ١٢ من ١٠٧ )

١٠٢٨ - تغيير الحقيقة في محرر بوضع امضاء مزور - متى يعد تزويراً مادياً .

تغيير الحقيقة في محرر بوضع امضاء مزور يعد تزويراً مادياً متى كان المحرر صالحاً لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو مطالبته بحق ومتى كان من المحسنة أن يترتب عليه ضرر بالغير .

( طعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢ ص ١٥ من ٢٠٦ )

١٠٢٩ - جريمة التزوير في المحررات الرسمية - صلورها فعلاً عن الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة - غير لازم .

لا يشترط في جريمة التزوير في المحررات الرسمية أن تصدر فعلاً

عن الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة - بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصلحة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .  
( طعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ص ١٥ من ٦٩٧ )

١٠٣٠ - التزوير المعاقب عليه - تمامه خفية او استلزام دوايسة خاصة لكشفه - غير لازم .

لا يشترط في التزوير المعاقب عليه ان يكون قد تم خفية او ان يستلزم لكشفه دوايسة خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير ان يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه او انه متقن مادام ان تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز ان ينخدع به بعض الناس ولما كان يبين من الأوراق ان التزوير الذي ارتكبه المظنون ضده في رخصة القيادة قد انخدع به صاحب السيارة التي كان المظنون ضده يعمل سائقا لها اد قرر انه اطلع على هذه الرخصة فلم يلحظ ما بها من تزوير ، كما ان الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة بل اشتبه فقط في امرها فارسلها الى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها - فان القرار المظنون فيه اذ انتهى الى الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى على المتهم استنادا الى افتضاح التزوير يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويجب نقضه وإعادة القضية الى مستشار الاحالة لاحالتها الى محكمة الجنايات .  
( طعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ص ١٥ من ٨٧٢ )

١٠٣١ - الاشتراك في التزوير - حكم - تسببيه .

من المقرر انه وان كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه الا انه يجب على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم .  
( طعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ ص ١٦ من ١٢٠ )

١٠٣٢ - جريمة تزوير الأوراق الرسمية - صدورها فعلا من الموظف العمومي المختص بتحريرها غير لازم .

لا يشترط في جريمة تزوير في الأوراق الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي ان تعطى هذه الورقة

المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ولو انها لم تصدر في الحقيقة عنه . او يكفى في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر اجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل ما يكفى لأن يخدع به الناس .

( طم رقم ٢٣١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٦٦ ص ١٧ من ٧١٤ )

### ١٠٣٣ - تزوير - تزوير في المحررات الرسمية - التنفيذ الجبرى .

من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومى من اول الأمر ، فقد يكون عرفيا في اول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمى بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومى في حدود وظيفته ، ففى هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمى بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتنسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات ، اذ المبرة بما يؤول اليه لا بما كان عليه . ولاملح بعد ذلك للتحدى بمنص صلاحية بصورة الحكم الملغاة كأداة للتنفيذ لأن صفة المحرر من حيث رسميته او عرفيته أمر يختلف عن صلاحيتهم واعتباره أداة تنفيذ جبرى . ولما كانت علة استلزام اعلان السند التنفيذي للمحكوم عليه هى إحاطته علما به ليتسنى له من بعد مراقبة استيفائه شروط التنفيذ الجبرى وما هو مطلوب منه حتى ينفسح له المجال لأدائه اختيارا فيتعاضد عنت التنفيذ الجبرى او يبادر بالاعتراض عليه بالوسائل التى شرعها القانون له ، فانه يلزم عن ذلك أن تكون الصورة الملغاة مطابقة لأصلها من بيانات أعدت لاثباتها وإى عبث متعمد فيها تتوافر به جريمة التزوير في المحرر الرسمى لما يبنى عليه من احتمال مبادرة اللذين بوفاء ما لم يحكم عليه به بناء على هذا البيان الملزوم .

( طم رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١/١/١٩٦٧ ص ١٨ من ١٢ )

### ١٠٣٤ - تزوير - اشتراك - محكمة الموضوع .

من المقرر أن الاشتراك في ارتكاب جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويكفى أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا معائفا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم . .

( طم رقم ١٩٤٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١/٢/١٩٦٧ ص ٢٨ من ٦٢ )

### ١٠٣٥ - تزوير - اشتراك - اشتراك في تزوير أوراق رسمية .

يتم الاشتراك غالباً في التزوير دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه - ومن ثم يكفي لثبوت أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي ألبتتها الحكم .

( طعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ص ٧٧١ )

### ١٠٣٦ - تزوير الأوراق الرسمية - طرق التزوير - الاشتراك .

يدخل ضمن طرق التزوير المؤتمة بالسادة ٢١٣ من قانون العقوبات جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وتشمل هذه الصورة كل تقرير لواقعة على غير حقيقتها ومن ثم فإنه متى كان الحكم المطعون فيه قد ألبت في حق الطاعن أنه مثل أمام المحكمة المدنية وانتحل صفة ليست له بادعائه كذبا الوكالة عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر أرقامها وتبين أنها منقطعة الصلة تماماً بموضوع النزاع ولا تخوله الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم في الدعوى فألبت كاتب الجلسة حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة ، فإن في هذا ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي التي دين بها المتهم .

( طعن رقم ٧٤٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ص ٧٨١ )

### ١٠٣٧ - الاشتراك في التزوير - اشتراك .

الاشتراك في جرائم التزوير قد يتم دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ومن ثم فإنه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائفاً تبرره الوقائع التي ألبتتها في حكمها .

( طعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٠ س ١٨ ص ١٠٥٠ )

### ١٠٣٨ - جريمة التزوير - أركانها .

لا يشترط في جريمة التزوير أن يعتمد المزور تقليد أعضاء المجنى

عليه بل يكفى لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور اسم المزور عليه المحرر ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها مادام قد قصد الإيهام بأن ذلك المحرر صادر من المجنى عليه .  
( طعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٩ ص ٢٦١ )

١٠٣٩ - مجرد تغيير الحقيقة بطريق النش في الأوراق الرسمية بالوسائل التي نص عليها القانون تحقق به جريمة التزوير فيها .

جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق النش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالورقة الرسمية ينال عن قيمتها وحجبتها في نظر الجمهور  
( طعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ من ١٩ ص ٢٥٨ )

#### ١٠٤٠ - الاصطناع - ماهيته ؟

الاصطناع باعتباره طريقا من طرق التزوير المادى هو انشاء محرر بكامل اجزائه على غرار اصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق مادام المحرر في اى من الحالين متضمنا لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتاج به في اثباتها .  
( طعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٦ من ١٩ ص ٥٣٧ )

١٠٤١ - يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح ومن نواصر رؤسائه او من طلبات الجهات الرسمية الأخرى .

لا يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيسألهم أن يكلفوه به او من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحققا لهذه الطلبات .  
( طعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨ / ٥ / ٦ من ١٩ ص ٥٣٧ )

١٠٤٢ - صندوق الورقة فضلا عن الموظف المختص بتحريرها ليس شرطا في جريمة التزوير في الورقة الرسمية .

لا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - وهو الشأن في حالة الاصطناع - أن تنطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها .  
ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى يباشر إجراءاته في حدود اختصاصه .  
( طم رقم ٦١٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٣٨ )

١٠٤٣ - يستوى في التزوير المعاقب عليه أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه .

لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يستلزم لكشفه دراية خاصة ، بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه .  
فإن كان الغرض من التزوير هو تغيير الحقيقة في كلا العسائين يجوز أن ينخدع به بعض الناس .  
( طم رقم ٦١٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٣٨ )

١٠٤٤ - الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية .

الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .  
( طم رقم ٦١٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦١٧ )

١٠٤٥ - الباعث ليس ركنا من أركان التزوير - معمم التزام المحكمة بالتحدث عنه مستقلا .

ليس الباعث في جريمة التزوير ركنا من أركانها حتى تلزم المحكمة بالتحدث عنه مستقلا .  
( طم رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ص ١٠٠٩ )

### ١٠٤٦ - تزوير في محركات - الفاعل الأصلي - شرط ذلك .

انه يفرض ان الطاعن الثاني هو وحده المختص بكل العمل وانه هو وحده الفاعل الأصلي في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال فان الطاعن الأول يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة لأيهما من وراء ما اعماره في شأن اختصاصه بتحرير المحررين المذكورين لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات .  
( طعن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ ص ٢١٢ )

### ١٠٤٧ - المحرر الرسمي في قانون العقوبات - ماهيته .

يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات بتحريره بمقتضى وظيفته أو التنازل في هذا التحرير .  
( طعن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ ص ٢١٢ )

### ١٠٤٨ - لا شأن لبيان عدد الأوراق المزورة في توافر أركان جريمة التزوير .

بيان عدد الأوراق المزورة لا شأن له في توافر أركان جريمة التزوير .  
( طعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ ص ٢٠ من ٩١٢ )

### ١٠٤٩ - الطعن بالتزوير - شروطه .

أن الطعن بالتزوير لا يمنع الطاعن من التنازل عنه في أي وقت وله ان يتقدم بهذا التنازل الى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة امامها قبل ايقافها ، وهي ليست ملزمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد تنازل الطاعن عن طعنه .

( طعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ ص ٢٠ من ٩٥١ )

### ١٠٥٠ - جريمة التزوير في المحركات - أركانها .

ان التزوير ايا كان نوعه يقوم على استناد امر لم يقع ممن استند



اليه ، في محرر أعد لاثباته : باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون بشرط أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر او يحتمل أن يترتب عليه ، أما اذا انتفى الاسناد الكاذب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير .  
( طبع رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١١٣٢ )

١٠٥١ - الاختصاص الفعلي للموظف وكن في جريمة التزوير في المحرر الرسمي .

الاختصاص الفعلي للموظف وكن في جنابة التزوير في المحرر الرسمي .  
( طبع رقم ١٥٢٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ ص ١٢٨٨ )

١٠٥٢ - إنتحال شخصية الغير في محرر - صورة من صور التزوير .

انتحال شخصية الغير هو صورة من صور التزوير المنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .  
( طبع رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ ص ١٢٩١ )

١٠٥٣ - متى تتحقق اركان جنابة التزوير في محرر رسمى .

ان تغيير الحقيقة في محضر التصديق على التوقيع بطريق الفس وبقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من اجله ، يتوافر به اركان جنابة التزوير كما هي معرفة به في القانون .  
( طبع رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ ص ١٣٩١ )

١٠٥٤ - تمام الاشتراك في التزوير غالبا - دون مظاهر خارجية وإعمال مادية محسوسة .

الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وإعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليها ، ومن ثم فإنه يكفى أن تكون

المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائفا تبرره الوقائع التي أثبتها الحكم .  
( طم رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ من ١٩٦٩ )

#### ١٠٥٥ - ركن العلم في جريمة استعمال ورقة مزورة .

الاشتراك في التزوير يفيد حتما علم المتهم بالاشتراك بأن للورقة التي يستعملها مزورة ، ومن ثم فلا يعبى الحكم عدم تحديه عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة بالنسبة للمشارك في تزويرها .  
( طم رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ من ١٩٦٩ )

#### ١٠٥٦ - جريمة التزوير - الاشتراك في التزوير - تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة - تسنيبه .

الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي أثبتها الحكم .  
( طم رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٢٥ من ٢١ من ١٩٦٩ )

#### ١٠٥٧ - توافر العلم بالتزوير - من ارتكاب التزوير ذاته .

متى ثبت وقوع تزوير المحرر من الجاني فإنه يلزم عن ذلك أن يتوافر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .  
( طم رقم ١٩٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠ من ٢١ من ١٩٦٩ )

#### ١٠٥٨ - ما يكفي لتحقيق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية .

لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت لملا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - وهو الشان في حالة الإصطناع - أن تغطي الورقة المصطنعة شكل الأوراق

الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام لا يهيم برسميتها . ويكفى في هذا المقام أن تحتوي الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يؤم أنه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصه .

( طم رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١١ من ٢٢ ص ٤٦ )

١٠٥٩ - الاشتراك في التزوير - تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة - يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

يتم الاشتراك في التزوير غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

( طم رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ من ٢٢ ص ٨٢٢ )

١٠٦٠ - الاصطناع كأحد طرق التزوير المادى - تعريفه .

الاصطناع باعتباره طريقا من طرق التزوير المادى هو انشاء محرر بكامل اجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق مادام المحرر في أى من الحالتين متضمنا لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتاج به إلى اثباتها .

( طم رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ من ٢٢ ص ٨٢٢ )

١٠٦١ - جريمة التزوير - أركانها .

من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المماثل عليه أن يكون متعلنا بحيث يلزم لكشفه دعاية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متعلنا يتملذ على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن يتخذ به بعض الناس .

( طم رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ من ٢٢ ص ٩٤٠ )

١٠٦٢ - جرائم التزوير العالق عليها بمقوبات مخففة بموجب المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات - استثناء لا يصح التوبع فيه .

من المقرر أن جرائم التزوير العالق عليها بمقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء ، فلا يصح التوسع في تطبيق هذه المواد بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حيل تزوير مادي بطريق الاصطناع ، بانشاء تقرير طبي لم يصدره أى طبيب على الإطلاق واعطى شكل ورقة رسمية تضمنت بياناً على خلاف الحقيقة هو ادخال الطاعن المستشفى الجامعى الرئيسى لفترة ما للعلاج وقد حرر ذلك التقرير على احدى مطبوعات المستشفى المذكور وبصم بخاتمه ووضعت عليه امضاء مزورة منسوبة لمديره ، فان قول الطاعن بانطبق المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى يكون غير ذى محل .

( طعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ص ٢٣ من ٩١٠ )

١٠٦٣ - لا يعيب الحكم الغفاله طلب الطاعن ارسال المودعة محصل الطعن بالتزوير الى قسم ابحاث التزييف لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب طلب الاقرار بخطه او رده على الطلب ردا صريحا - ملاذات المحكمة قد اقتنعت واستخلصت في منطق سليم أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند التضمن الاقرار المزور بما تتوافق به جريمة التزوير المادى بطريقة تغير المحرر وانه المقدم للسند والتمسك به ومباح المصلحة فيه بما يصح معه ان يكون له قارف التزوير بنفسه او بواسطة غيره .

اذا كان الحكم لم يقر قضاءه بادانة الطاعن بالتزوير على اساس أنه هو الذى حرر بخطه صلب الاقرار موضوع الدعوى بل على اساس ما اقتنعت به المحكمة واستخلصته في منطق سليم من أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند المتضمن للاقرار المزور بما تتوافق به جريمة التزوير المادى بطريقة تغير المحرر

ومن أنه المقسم للسند والمتمسك به وصاحب المصلحة فيه بما يصح معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطة غيره فإنه لا يقبح في سلامة الحكم اغفال المحكمة لطلب الطاعن إليها إرسال الورقة محل الطعن إلى قسم أبحاث التزوير والتزوير لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب صلب الإقرار بخطه أو رده على الطلب ردا صريحا .

( الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٢ ق . - جلسة ١٢/١١/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١١٧٩ )

١٠٦٤ - لا جدوى مما يثبته الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التزوير التي دين بها مادام الحكم قد أدانته بجناية الاختلاس وجرائم في المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للاختلاس ، وهي الاختلاس - فلذا لحكم المادة ٣٢ عقوبات .

متى كان الحكم قد دان الطاعن بجناية الاختلاس والتزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثبته في صدد جريمة التزوير من عدم توافر أركانها .

( الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق . - جلسة ٢٠/١١/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٢٦٥ )

١٠٦٥ - جريمة تزوير أوراق رسمية - أركانها - تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء أكان الاسم المكتحل لشخص معلوم أو كان اسما خياليا مادام المحرر مصالحا لاتخاذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه - تسمى شخص باسم غير معلوم في أوراق الحصول على البطاقة الشخصية هو تزوير - مفارقة ذلك لتغيير اسم المتهم في محضر تحقيق - انتهاء مستشار الإحالة إلى عدم توافر جريمة التزوير على أساس أن الاسم المكتحل لشخص غير معلوم - خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإعفاء .

تتحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بمجرد تغير الحقيقة بطريق النسخ بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبغي على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد

تزويراً سواء أكان الاسم المتحول لشخص حقيقي معلوم أم كان اسماً خيالياً لا وجود له في الحقيقة والواقع ، ما دام المحرر صالحاً لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه - وليس من هذا القبيل تغيير اسم المتهم في محضر التحقيق ، ذلك أن مثل هذا المحضر لم يمد لأبواب حقيقة اسم المتهم ثم أن هذا التغيير يصحح أن يعد من ضروب الدفاع المباح - لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الأمر المطعون فيه أن المطعون ضده اشترك بطريق المساعدة مع آخرين حسنى النية في تزوير البطاقة الشخصية والطلب المقدم لاستخراجها بأن تسمى إمامهما باسم آخر فقاما بالتصديق على طلب الحصول على البطاقة وتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة ، فإن الأمر المطعون فيه ، وإذا انتهى إلى عدم توافر أركان جريمة التزوير تأسيساً على أن الاسم الذي انتحله المطعون ضده هو اسم لشخص غير معلوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها .

( الظن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١١/٢/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٧٠ )

#### ١٠٦٦ - تزوير - توافر وتكامل أركان - النزول عنه - أثره .

من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن نزول الجاني عليه عن حقوقه المدنية وعن طمئنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

( الظن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٢١/١٠/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٨٦٢ )

#### ١٠٦٧ - الاشتراك - تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة - اعتقاد المحكمة توافره من ظروف الدعوى وملاحظات لاسباب سائفة - كفايته - مثال .

يتم الاشتراك في الجريمة ، غالباً ، دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاحظات وان يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائفة على ما استنتجته من اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل أصلي مجهول في اقتراف جريمة تزوير في المحرر الرسمي وأطرح دفاع الطاعن في شأن تلفيق الاتهام مستنداً إلى إقامته للدعوى المدنية بمطالبة

المجنى عليه بالمبلغ المزور ، فإن هذا حسبه ليبرا من قالة القصور في بيان عناصر الاشتراك في التزوير والرد على دفاع الطاعن .  
( الملم رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ من ٢٥ ص ٥٠٤ )

١٠٦٨ - اثبات اقامة التابع مع متبوعه - في الاعلان الذي تسلمه  
التابع نيابة عنه - ناقلة - لا يترتب على ورودها في الاعلان  
او اغفالها - صحته او بطلانه .

من المقرر انه لا يكفي للمقاب ان يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب ان يكون الكذب قد وقع في جزء من اجزاء المحرر الجوهرية التي من اجلها أعد المحرر لاثباته ، وكان القرار المطعون فيه قد التزم هذا النظر اذ اعتبر ان العبارة الواردة بالاعلان المدعى تزويره بشأن اقامة المطعون ضده الأول - التابع - مع الطاعن بفرض عدم صحته ليست بياناً جوهرياً في خصوص هذا الاعلان ، بل هي من ناقلة القول لا يترتب على ورودها او اغفالها صحته او بطلانه ، فان انتهى عليه بالخطأ في تطبيق القانون ، يكون غير مسديد .

( الملم رقم ١٠٢٥ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ من ٢٥ ص ٨٢٠ )

١٠٦٩ - اشتراك في التزوير - دفاع بشأن انعدام المصلحة فيه -  
عدم وجوب تحقيقه - اسبابه .

ان دفاع الطاعن من عدم وجود مصلحة له في الاشتراك في التزوير :  
إنما يتصل بالباعث على ارتكاب الجريمة وهو ليس من اركانها او عناصرها ،  
ومن ثم فانه لا ينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له ، وما أوردته في  
شأنه هو مما يسوغ به الرد عليه .

( الملم رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٢٠ من ٢٦ ص ٤٩٢ )

١٠٧٠ - الاشتراك في التزوير - الاقتناع بتمامه .

المقرر ان الاشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية او أعمال  
مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته ان تكون  
المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها  
سائفاً تبرره الوقائع التي اُبْتُهت بها الحكم

( طم رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٢٠ من ٢٦ ص ٢٩٢ )

١٠٧١ - جواز أن يكون المحرر رسمياً - ابتداءً - أو عرفياً أول الأمر ثم تحول إلى محرر رسمي بتدخل موظف مختص فيه - العبرة بما يؤول إليه المحرر - لا بما كان عليه - أول الأمر .

من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الأمر - إذ قد يكون عرفياً في أول الأمر ثم يتقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف ، وتنسحب رسميته على ما سبق في الإجراءات ، إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر - فإن عريضة الدعوى رقم مدني كلي وقد آلت إلى ورقة رسمية بتدخل الموظف المختص بقلم الكتاب بتحصيل رسمها والتوقيع عليها ، تنسحب رسميتها على الإجراءات السابقة ، لما كان ذلك ، وكان ما قام به الطاعن - على ما أثبتته الحكم - هو نسبه التوقيع الذي جرت به يده إلى المحامي الذي استلزم القانون توقيعه على عريضة الدعوى ، مما ترتب عليه مخالفة الحقيقة القانونية التي كان يتعين البتائها كما تطلبها القانون في المحرر الرسمي ، ليكون حجة على الكافة بما أثبت فيه .

( المجلس رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ ص ٢٧ من ٢٢٩ )

١٠٧٢ - مجرد تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي - بطريق النش - بوسيلة مما نص عليه القانون تتحقق به جريمة التزوير في الحريات الرسمية - توقيع التهم باسم الغير على المحرر الرسمي - تتوافر به جريمة التزوير في الأوراق الرسمية - ولو ثبت أن الغير فوضه في التوقيع باسمه - علة ذلك .

من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق النش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق به جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقة النسبية وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية النقص مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه - لمبا كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم عن تمحيص دفاعه بقيام التفويض من المحامي بالتوقيع باسمه على عريضة الدعوى ، وكذا



النفاذ من طلب مناقشة بعض الشهود اثباتا لذلك ، لا يبدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطالان ، لا تلتزم المحكمة بالرد عليه طالما أن لبوت قيام التفويض ليس من شأنه - بعد ما سلف إirاده - أن تنفى به جريمة التزوير في المحرر الرسمي المسندة اليه .

( المجلد رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ - ٢٧ من ٢٢٩ )

١٠٧٣ - تزوير المحررات الرسمية - لا يشترط أن يصدر عن الموظف المختص بتحرير الورقة - ما يكفي لقيامه .

لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية - وثمان المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة كقسانها - أن تصدر فعلا عن الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورهما كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها مع أنها في الحقيقة لم تصدر عنه .

( المجلد رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ من ٣٦٦ )

١٠٧٤ - تزوير - استخلاص تاريخ وقوعه - أمر موضوعي .

من المقرر أن استخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده ، وهو غير ملزم في ذلك بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة .

( المجلد رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ من ٢٨ من ٤٦٧ )

١٠٧٥ - ما يكفي لتحقيق جريمة التزوير في محرر رسمي .

لما كان لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاستطاع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورهما كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ويكفي في هذا المقام أن تحتوي الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصه - وكان من المقرر أنه ليس بضرر لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي إن يكون هذا المحرر

قد صدر بداءة من موظف عمومي ، فقد يكون عرفيا في اول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته او نسب اليه التدخل فاتخذ المحرر الشكل الرسمي ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد ان يكتسب هذه الصفة وتنسحب رسميته الى ما سبق من الاجراءات اذ العبارة بما يؤول اليه المحرر وليس بما كان عليه في اول الأمر ، ومن ثم فان ما ينصاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون مسديدا .

( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ من ٢٩ ص ٤٠٩ )

#### ١٠٧٦ - تزوير - الادعاء بالتزوير - دفاع - الاخلال بحقوق الدفاع - ما يوفره .

من المقرر ان الطعن بالتزوير على ورقة من اوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم باجابته لان الاصل ان للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها او بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها ان تشق طريقها لابتداء راي فيها ، والله لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير انما من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليها الا ان ذلك مشروط بان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء .

( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٠ من ٢٩ ص ٧٥٧ )

#### ١٠٧٧ - تحقيق التزوير - ولو كان تغير الحقيقة واضحا - مادام يجوز ان يتخذ به بعض الناس .

من المقرر انه لا يلزم في التزوير المواقف عليه ان يكون متقلبا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى ان يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه او مقتنا يتعذر على الغير ان يكشفه ما دام ان تغير الحقيقة في الحالين يجوز ان يتخذ به بعض الناس - لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان تغير الحقيقة الذي تناول الاسم واللقب في البطاقة العائلية المزورة يجوز ان يتخذ به بعض الناس فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مستديد ..

( الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦ من ٣٠ ص ٥٠٦ )

## ١٠٧٨ - تزوير - إثبات - قواعد .

لم يحدد القانون الجنائي طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بتليل معين - لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي استمعت منها ثبوت الادانة وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها من ثبوت وقائع التزوير في حق الطاعن ، وكان لاجرج على المحكمة أن هي اعتمدت في إثبات التزوير على شهادة الشهود وما أسفر عنه اطلاعها على المحررات المزورة لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير الدليل فإن الجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض - لما كان ذلك - وكانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة - بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، وكان جماع ماأوردته الحكم من الأدلة والقرائن التي اطمأنت اليها يسوغ ما رتب عليه ويصح استدلال الحكم به على ثبوت وقائع الاختلاس والتزوير في حق الطاعن واطراح ما أثاره من دفاع في هذا الشأن فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال والتقصير في التفسير لا يكون له محل .

( الطم رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق . - جلسة ١٤/٦/١٣٧١ س ٢٠ ص ٦٨٥ )

## ١٠٧٩ - تزوير - مسئولية - تسييب كالف .

لما كان ما يشهده الطاعن بشأن اصابة زراعة في وقت معاصر لتاريخ الحادث - بفرض صحته لا اثر له على مسئوليته عن جرائم الاختلاس والتزوير التي قارنها - ليس من شأنه نفي الفعل أو إثبات استحالة حصوله ؛ وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والد على كل شبهة يشهدها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانقة التي أوردها الحكم ، فإن ما يشهده الطاعن في مجلته لا يكون له محل وينحل الى جدل موضوعي مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( الطم رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق . - جلسة ١٤/٦/١٣٧١ س ٢٠ ص ٦٨٥ )

## ١٠٨٠ - التزوير في الأوراق الرسمية - كيف تتحقق .

من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير

الحقيقة بطريق النفس بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم تتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها لأصحتها في نظر الجمهور وينبغي على ذلك أن تسمى شخص بشي اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء أكان الاسم المنتحل لشخص حقيقي معلوم أم كان اسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع مادام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في البات شخصية من نسب إليه ، وليس من هذا القبيل تغيير اسم متهم في محضر تحقيق ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة المتهم ثم أن هذا التغيير يصبح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

( الملحق رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٩ في . جلسة ١٢/٢٤/١٩٧٩ س ٣٠ من ١٧١ )

## الفرع الثاني

## الضرر

١٠٨١ - تغيب المتهم لاسمه في محضر تحقيق - متى يعد تزويراً .

تغير المتهم لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يعد وحده تزويراً سواء كان مصحوباً بإمضاء أم غير مصحوب لأن هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ولأن هذا التغيير يعد من ضروب الدفاع المباح إنما يشترط ألا يترتب على فعل المتهم أضرار بالغير وإلا كان تزويراً مستوجباً للعقاب على كل حال . أما في غير ذلك من المحررات الرسمية فالأصل أن كل تغيير للحقيقة ينتج عنه حتماً حصول الضرر أو احتمال حصوله ذلك بأنه يترتب عليه على أكل الفروض الميث بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور والتقليل من ثقة الناس بها . واذن فإذا تسمى شخص في وثيقة زواج باسم غير اسمه الحقيقي لم وقع على إظهار الطلاق بالاسم المنتحل فقد ارتكب جريمة التزوير في محضر رسمي .

( رقم رقم ١٦٩٥ سنة ١٢ / ٥ / ١٣٢٢ )

١٠٨٢ - علم بيان الحكم بالإدانة في التزوير توافر دكن الضرر -

قصود .

الحكم القاضي بإدانة متهم في تزوير عقود ومندات دين يجب أن توضع فيه ماهية تلك العقود وخلاصة موضوع الالتزامات التي خولها وقيمة المبالغ المدونة في سندات الذين ، لأن هذه الأوراق هي جسم الجريمة التي أوخذ بها المتهم فيجب تلخيصها ببيان موضوعها ليتمكن بهذا التلخيص أن يتعرف ما إذا كان لتلك الأوراق قيمة قانونية أم هي لا يمكن - بحسب موضوعها - أن يترتب عليها أي أثر قانوني أو أي ضرر لأحد . والقصور في هذا البيان هو من العيوب الجوهرية في الحكم .

( رقم رقم ١٧٣٢ سنة ٢٢ / ٥ / ١٣٢٢ )

١٠٨٣ - علم بيان الحكم بالإدانة في التزوير توافر دكن الضرر -

قصود .

إذا كان اعتراض الطاعن على حكم في صدد إثباته دكن احتمال الضرر في جريمة تزوير ليس من شأنه أن يعدم عبارة الحكم من أساسها ، بل كان صحيحاً بالنسبة لبعض المصهور الواردة بالحكم ، وكان في عبارة الحكم متسع

لصور أخرى يمكن أن يتصور من ورائها احتمال الضرر ، كان في هذا القدر ما يكفي لبقاء ركن الضرر قائما ، وتعين رفض الطعن المبني على هذا الاعتراض .

( طم رقم ١٢ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/١٢/١٩ )

#### ١٠٨٤ - تغيير توافر الضرر يكون عند مقارفة الجريمة .

عند البحث في توافر أركان جريمة معينة يجب أن يقصر النظر على الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة فإذا رُوي أن الضرر الذي هو ركن في جريمة التزوير مثلا قد كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ولم يكن مستحيل التصور وكانت الأركان الأخرى متوافره في ذلك الوقت كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر في محو جرميته وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يتلأبى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله . والتفق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يمحى سابق جرمه وبخاصة في جريمة التزوير حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال .

( طم رقم ١٦٢٣ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/٥/١٢ )

#### ١٠٨٥ - علم توافر ركن الضرر إذا كان التغيير الحاصل في ورقة عرقية من شأنه أن يعلم ذاتية الورقة وقيمتها .

إذا كان التغيير الحاصل في ورقة عرقية مدعى بتزويرها من شأنه أن يعلم ذاتية الورقة وقيمتها فهذا التغيير لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا للعقاب إذ لا يمكن أن يترتب عليه ضرر ما .

( طم رقم ٢٧٠ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/٢/٢٧ )

#### ١٠٨٦ - انعدام الضرر إذا كان التزوير في المحسور ظاهرا بحيث لا يندفع به أحد وكان فوق هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية .

من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يندفع

به أحد وكان فوق هذا واقعا على جزء من اجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة فاذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع باضافة عبارة اليه وكانت العبارة المزیدة ظاهرا تزويرها بحيث لا يمكن ان تجوز على من اراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى في الواقع اذ لم يكن في الامكان ان تزيد في قيمة العقد شيئا من حيث جعله صالحا لاثبات الواقعة المزورة فمثل هذا التزوير المضموح من جهة والمعدم الجدوى من جهة اخرى لا عقاب عليه .

( طم دلم ١٨٦١ سنة ٣ ق جلسة ١٢/١٢ ١٩٣٢ )

#### ١٠٨٧ - تقدير توافر الضرر او احتماله يكون عند مقارفة الجريمة .

تقدير توافر الضرر او احتماله يكون عند مقارفة لجريمة لا بعدها ماذا اتهم شخص بانه ارتكب تزويرا في ورقة عرلية ( سند دين ) بأن غير تاريخ الاستحقاق من سنة ١٩٣١ مثلا الى سنة ١٩٣٩ ثم سدد مبلغ الدين للمعنى عليه قبل تقديم القضية للجلسة فلا اهمية لهذا التسديد بعد ارتكاب جريمة التزوير فعلا .

( طم دلم ١٨٦٨ سنة ٣ ق جلسة ١١/٦/١٩٣٢ )

#### ١٠٨٨ - جريمة التزوير - عنصر الضرر - العلم به - ما يكفي فيه .

ان العلم فيما يتعلق بعنصر الضرر على الخصوص لا يشترط فيه ان يكون علما واقعا فعليا بل من المتفق عليه انه يكفي لامكان القول بتوافر هذا العنصر ان يكون في وسع الجاني ان يعلم انه من شأن تفييره للحقيقة ان يترتب عليه ضرر سواء علم ذلك فعلا وتصور للضرر مشخصا امام بصيرته ام لا . ولا يقبل من الجاني ان يعتذر بعدم ادراكه وجه الضرر بل ان من واجبه عند مقارفته تغيير الحقيقة ان يقلب الامر على كل وجهه وان يتروى ويستبصر فيما قد يمكن ان يحدث من الضرر من اثر فعله فان قصر في هذا الواجب فان قصيره لا يدفع عنه المسؤولية فالشخص الذي يؤدي شهادته لدى المحكمة الشرعية منتحلا اسم رجل معلوم من بلد يعتبر مژورا لأن اقل ما كان يجب عليه ان يتصوره ان انتحال هذا الاسم فيه تقويل صاحب الاسم الحقيقي لما لم يقله وهو ضرر ادبي لا يستهان به . على انه بقطع النظر عن هذا الضرر فان ما ارتكبه الجاني من التزوير قد حصل في مخضر رسمي . ومثل هذا النوع من التزوير يتوافر فيه الضرر بالصالح العام لما للاجراءات

الرسمية من حرمة واجبة مراعاتها . ولا أهمية لما يستدركه به المتهم  
مسنوليته من انه لم يقصد من تادية هذه الشهادة الاضرار بأحد بل كان  
قصده الوحيد مساعدة رافعة الدعوى الشرعية ضد زوجها فان هذه المساعدة  
من الباعث على ارتكاب التزوير والنواحيث على ارتكاب الجرائم لا اعتداد  
بها شريطة كانت اثم مقفوتة مادامت الأركان القانونية بتلك الجرائم تكون  
مستولمة .

( طم رقم ١٨٦٥ - سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٦/٢٦ )

#### ١٠٨٩ - الضرر في جريمة التزوير - يكفى وقوعه على أى شخص .

ليس من الضروري لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يقع الضرر  
مباشرة على من اسندت اليه الورقة المزورة بل يكفى لذلك وقوع الضرر  
على أى شخص آخر ولو كان غير من وقع التزوير عليه .

( طم رقم ٧٣٠ - سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/١٠ )

#### ١٠٩٠ - توفر ركن الضرر ولو وقع الضرر على أى شخص غير من وقع عليه التزوير .

لا يشترط لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يحل ذلك الضرر  
بمن زور عليه المحرر بل يتوفر هذا الركن ولو كان ضرر التزوير قد حل  
او كان محتمل الحلول بأى شخص آخر .

( طم رقم ٦٢١ - سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/٢ )

#### ٩٠٩١ - مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر .

مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر ، فان  
كل عبث بها يقلل من الثقة والاحترام الواجبين لها قانونا .

( طم رقم ٢٤٦٠ - سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/٤ )



### ١٠٩٢ - تقدير توافر دكن الضرر في جريمة التزوير - تقدير موضوعي .

لا يشترط في جريمة التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي ان يكون محتملا . وتقدير توافر هذا الركن لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها تقدم بحسب ماواه من ظروف كل دعوى . ولا يشترط في صحة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة ان يكون صريحا في بيان توافر هذا الركن بل يكفي ان يكون ذلك مستفادا من مجموع عباراته .

( طعن رقم ١٢٩٧ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٢٠/٥/٢٧ )

### ١٠٩٣ - تقدير توافر الضرر او احتماله يكون عنه مقارفة الجريمة .

ان البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير انما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما قد يطرأ فيما بعد . فالتزوير يعاقب عليه ولو وافق صاحب الامضاء بعد تزوير امضائه على ما جاء بالشكوى .

( طعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٣/٥/٢ )

### ١٠٩٤ - التوقيع على شكوى في حق انسان بامضاء لغير مقدمها كاف

لتوافر دكن الضرر .

ان القانون لا يشترط للمقاسب على التزوير ان تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق او لصفة او حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه لقيام هذه الجريمة هو ان يحصل تغيير الحقيقة بقصد الفسح في محرر من المحررات باحدى الطرق التي نص عليها ، وان يكون هذا التغيير من شأنه ان يسبب ضرراً للغير . لكل محرر تغير الحقيقة فيه يصح ان يكون موضوعاً لجريمة التزوير متى كان التغيير الذي حصل فيه ينشأ عنه ضرر او احتمال ضرر للغير . والتوقيع على شكوى في حق انفس امضاء لغير مقدمها للايهام بانها مقدمة من صاحب التوقيع من شأنه الاضرار بصاحب التوقيع وبالمشكوك ذلك لان الشكوى الخالية من التوقيع ليس لها اثر الشكوى الموقع عليها بامضاء شخص معين ، والشكوى الموقعة عليها يختلف تأثيرها عند من يطلع عليها باختلاف صاحب التوقيع ، والشكوى المقدمة من شاك واحد اقل تأثيراً من الشكوى التي تقدم من شاكين عديدين ثم انه وان كان لكل انسان الحق في ان يتقدم باية شكوى الى السلطات العامة الا ان هذا الحق يقابله واجب

عليه هو ان يتوخى الحقيقة في شكواه مما مقتضاه ان كل شكوى يجب ان يكون موقفا عليها ممن اراد ان يستعمل حقه في تقديمها لكي يتحمل المسؤولية عما جاء فيها .  
( طعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٣ )

١٠٩٥ - عدم بيان الحكم بالإدانة في جريمة التزوير توافي ركن الضرر - قصور .

انه لما كانت ورقة البيع معدة لأن تستعمل كسند لإثبات ملكية المشتري للمبيع ، وكان تشير الحقيقة فيها يلزم عنه بطبيعة الحال حصول ضرر للغير ، ثم كان التوقيع على ورقة البيع بأختام مزورة لشهود عليها من شأنه ان يلحق بالشهود ضررا لأن توقيع الشاهد على الورقة يجعله مسؤولا عن صحتها ويعرضه للمسئولية الجنائية في حالة ثبوت تزويرها - إما كان ذلك كان من غير الضروري أن يشتمل الحكم الذي يعاقب على هذا التزوير على بيان خاص صريح بشأن توافر ركن الضرر مادام ذلك مستفادا من ذات الواقعة الواردة في الحكم .  
( طعن رقم ٧٠٩ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٣/٦ )

١٠٩٦ - يكفي احتمال الضرر في جريمة التزوير .

إن احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير سواء كان المحرر رسميا أم عرفيا .  
( طعن رقم ٤٧ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٣/١٣ )

١٠٩٧ - تنازل المتهم بعد تقديم الورقة المزورة لا يحول دون عقابه .

انه متى تمت جريمة التزوير بتحقيق اركانها فتنازل المتهم عن الورقة المزورة لا تاثير له . اذ لا يشترط تحقق الضرر بل يكفي أن يكون محتملا وقت ارتكاب الجريمة . وكذلك الحال في جريمة الاستعمال فان تنازل المتهم بعد تقديم الورقة لا يحول دون عقابه ، ولا يقدح في ذلك ان المادة ٢٨١ من قانون المرافعات تحول المدعى عليه أن يوقف المرافعة في دعوى التزوير بافراده بفلم تمسكه بالورقة المدعى التزوير فيها ، اذ هذا متعلق بالسير في دعوى

التزوير المدنية أو عدم السير فيها ، ولا شأن له بالعقاب عن التزوير أو الاستعمال .

( طم رنم ٨١١ سنة ١٤ ق جلسة ١٨٤٤/٤/٢ )

١٠٩٨ - مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به جريمة التزوير .

لا يمنع من توافر أركان جريمة التزوير المذكورة أن المتهمين بالإهمال في مقاومة دودة القطن كانوا في الواقع زراعيين قطعنا ، وأن زراعتهم كانت مصابة بالدودة حقيقة ، لأن ركن تغيير الحقيقة متحقق بإثبات الموظف كذبا في المحاضر التي حررها ضدّهم أنهم حضروا امامه واستجوبهم ووثقوا ببصمات أصابعهم . وهذا التغير من شأنه أن يترتب عليه ضرر اجتماعي هو تقليل الثقة في الأوراق الرسمية .

( طم رنم ٤٢١ سنة ١٤ ق جلسة ١٨٤٤/٤/٢٤ )

١٠٩٩ - ذكر الحكم أن الورقة التي حصل فيها التزوير من الأوراق الأميرية كاف في بيان ركن الضرر .

يكفي في بيان ركن الضرر في جريمة التزوير أن يبين الحكم أن الورقة التي حصل فيها التزوير من الأوراق الأميرية فإن هذه الأوراق من شأن كل تفسير للحقيقة فيما أعدت لإثباته حصول الضرر باضعف الثقة بها وبقوتها التبادلية باعتبارها ذات طابع خاص تحمل بذاتها الدلائل على صدق ما دون فيها من جانب الموظف العمومي الذي حررها .

( طم رنم ١٤٤٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٨٤٥/١١/٥ )

١١٠٠ - يكفي في التزوير احتمال وقوع الضرر .

القانون لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي باحتمال وقوعه .

( طم رنم ١٤٤٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٨٤٥/١١/٥ )

## ١١٠١ - تغيير المتهم لا اسمه في محضر تحقيق جنائي - شرط اعتباره تزويراً .

محاضر التحقيق قد تصلح دليلاً يحتج به في اثبات شخصية من يسألون فيها ، فإن أسماه هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المحضر . فإذا ما حصل التغير فيه بفتحال الشخصية صح عد ذلك تزويراً في ورقة رسمية . وما قد يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفاع التي له ، بوصف كونه متهماً ، أن يخنارها لنفسه - ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ؛ لأنه في هذه الحالة كان ولا بد يتوقع أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الاسم المنتحل بتعريضه أيده لاتخاذ الإجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولاً بأن المتهم إنما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة إليه ؛ فإنه لا يشترط في التزوير أن قصد الجاني الإضرار بالغير بل يصح العقب ولو كن لا يرمى إلا إلى منفعة نفسه وكذلك لا يجدي المتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق فإن المدول لا يجدي في رفع المسؤولية بعد وقوع الجريمة وتماها ، يكفى في التزوير احتمال وقوع الضرر وقت ارتكاب الفعل .

( طم دتم ١٦٠١ سنة ١٨ ق جلسة ١١/٢/١٩٢٨ )

## ١١٠٢ - احتمال حصول الضرر يكفى في جريمة التزوير .

أنه لما كان العقاب على جريمة التزوير يكفى فيه أن يعلم الجاني أن عمله من شأنه أحداث ضرر بغير سواء أكان الضرر حالاً أم محتمل الوقوع ، وكان محضر البوليس صالحاً لأن يحتج به ضد من ينتحل اسمه فيه ، فإن تبرئة من ينتحل اسم شخص معروف له في محضر تحقيق على أساس عدم حصول ضرر بالفعل للشخص المنتحل اسمه اعتباراً بأنه لا يكفى في هذا الحالة احتمال حصول الضرر - هذا يكون خطأ في القانون .

( طم دتم ٢٢٥١ سنة ١٨ ق جلسة ٢/٧/١٩٢٩ )

## ١١٠٣ - مجرد تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يكفى لتحقيق جريمة التزوير .

أن مجرد تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية بالطرق التي نص عليها

القانون يكفي لتحقيق جريمة التزوير فيها بصرف النظر عن الباعث على ذلك  
وعما إذا كان لحق من تزويرها ضرر بأحد . وذلك لما يجب أن يتوافر  
لهذه الأوراق من الثقة والتعويل عليها .

( طم ردم ٦٣٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠ / ٥ / ١٩ )

#### ١١٠٤ - ما يكفي في بيان ركن الضرر في حكم الإحالة .

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم قد اصطنع اقرارات  
بديون نسبها الى المجنى عليه فان هذه الاقرارات لما كان من شأنها انشاء  
التزامات كان هذا التزوير بطبيعته متطوياً على الأضرار ، ولا يكون محلاً  
للطمع على هذا الحكم بأنه لم يتحدث عن ركن الضرر استقلاً .

( طم ردم ٧١٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠ / ١١ / ٧ )

#### ١١٠٥ - مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر .

إن مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في جريمة  
التزوير لما فيه من تقليل الثقة بها باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون  
تصديقه والأخذ بما فيه .

( طم ردم ١١٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١ / ٥ / ٨ )

#### ١١٠٦ - مجرد تغيير الحقيقة في ورقة رسمية يتحقق به ركن الضرر .

إن الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية يتحقق بمجرد تغيير  
الحقيقة فيها لما في ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التدللية .

( طم ردم ١٠٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ١ / ١٢ )

#### ١١٠٧ - تقدير توافر ركن الضرر في جريمة التزوير - أمر موضوعي .

تقدير توافر ركن الضرر في جريمة التزوير في المحرر العرلي متروك  
لمحكمة الموضوع وحدها حسبما تراه من ظروف كل دعوى ولا شأن لمحكمة  
النقض به .

( طم ردم ٢٥٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥ / ١١ / ٢٩ )

١١٠٨ - عدم تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر لا يعيبه مادام قيامه مستفادا من مجموع عباراته .

لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .  
( طعن رقم ٥٣٥ سنة ٢٥ جلسة ١١/٢٩ / ١٩٥٥ )

١١٠٩ - مجرد تغير الحقيقة بطريق الغش في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث وبدون اشتراط حصول ضرر خاص يلحق شخصا بعينه .

مجرد تفسير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقة النسبية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص بإصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لأن هذا التفسير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالصصلحة العامة ، أد يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه .

( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ س ٧ ص ١١ )  
( الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١ س ٩ ص ٦٦٢ )  
( الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ س ١٠ ص ٨٠٦ )

١١١٠ - تغير الحقيقة بطريق الغش بانتحال شخصية الغير تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وبقصد استعمال المحسور فيها غيرت الحقيقة من أجله يعد من صور التزوير المعنوي .

متى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهي مسورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وكان المتهم قد غير الحقيقة في المحرر بطريق الغش تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وبقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله ، فإن جنائية التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به في القانون  
( طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ س ٧ ص ٧٣٦ )

١١١١ - يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الوثيقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة .

يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الوثيقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة لما في ذلك من العبث بحقيقتها وقيمتها التدليلية .  
( الظن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٠/١/١٩٥٦ م ٧ من ٦٢٧ )

١١١٢ - جريمة تقديم أوراق غير صحيحة الى السلطة المختصة بقصد تسهيل الدخول الى البلاد او الإقامة فيها - تلازم الضرر مع الفعل المادي في هذه الجريمة - علم لازم .  
التحدث عن هذا الركن صراحة .

لا يعيب الحكم عدم تحمله صراحة عن ركن الضرر مادام الحكم قد دان المتهم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكن بها من الحصول على إقامة دائمة في البلاد - إذ الضرر متلازم مع فعله المتهم وباقي التمهين الذين أدنوا معه .  
( الظن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١١/٤/١٩٦٠ م ١١ من ٢٢٢ )

١١١٣ - تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة المسادة ٢٣ من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، غير لازم - علم ذلك - تلازم الضرر مع الفعل المادي في هذه الجريمة .

لا يعيب الحكم عدم تحمله صراحة عن ركن الضرر مادام الحكم قد دان المتهم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكن بها من الحصول على إقامة دائمة في البلاد - إذ الضرر متلازم مع فعله المتهم وباقي التمهين الذين أدنوا معه .  
( الظن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١١/٤/١٩٦٠ م ١١ من ٢٢٢ )

١١١٤ - علم لزوم تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر - يكفي أن يكون مستقلاً من الحكم .

لا يشترط صحة الحكم بالأداة في جريمة التزوير، أن يتعدت صراحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستقلاً من مجموع عبارات الحكم .  
( الظن رقم ٨٧ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١١/٦/١٩٦٠ م ١١ من ٦٠٠ )

١١١٥ - تزوير - قصد جنائي - ماهيته - متى لا يلزم التحدث عنه  
استقلالاً في الحكم ؟

القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما شئت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .  
( الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١٢/٤ من ١٢ ص ٩٥٠ )

١٩٩٦ - دكن للضرر - في جريمة التزوير - لا يلزم التحدث عنه  
صراحة في الحكم .

لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ان تصدر لملا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي ان تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورهما كذباً الى موظف عام للايهام برسميتها ولو انها لم تصدر في الحقيقة عنه .  
( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٢٠٠ )

١١١٧ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع امضاء مزور -  
كفايته لتوافر جريمة التزوير - متى كان من الممكن ان  
يترتب عليه ضرر للغير - مثال .

ان مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع امضاء مزور يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن ان يترتب عليه ضرر للغير . فاذا كان الحكم قد اثبت ان العقد المصطنع ذيل بتوقيعين مزورين تخالف كل منهما الامضاء الصحيحة للمتقاعدين مما من شأنه ان يلحق بهما ضرراً ان لم يكن محقق فهو على الأقل محتمل لأن جريمة التزوير تكون متوافرة في حق المتهم .

( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ ص ٤٢٤ )

١١١٨ - تزوير - ضرر - كفاية احتمال وقوعه .

لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ،



والبحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بشير التلغات الى ما يطرأ فيما بعد .

( المضم رقم ١٨١٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٥/٢/١٩٦٥ م ١٦ م ١٢٩ )

١١١٩ - تحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ولو لم ينتج عنها ضرر يلحق شخصا بعينه .

من المقرر ان جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق النسخ بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه ؛ لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة اذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية النقص مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به .

( المضم رقم ١٨٧١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩/١٢/١٩٦٦ م ١٧ م ١٢٦٧ )

١١٢٠ - الترافض الضرر في تزوير الأوراق الرسمية .

الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تخليل الثقة بها ، على اعتبار انها من الأوراق التي يعتمد عليها في البتات ما فيها .

( المضم رقم ٧٥٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٧/٦/١٩٦٧ م ١٨ م ٨٢٢ )

١١٢١ - مجرد تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية بطريق النسخ بالوسائل التي نص عليها القانون - يتحقق به تزويرها - وينتج عنه حتما ضرر بالمصلحة العامة .

تحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة بطريق النسخ بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة اذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية النقص مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به .

( المضم رقم ٧٥٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/٦/١٩٦٨ م ١٩ م ٦٧٤ )

١١٢٢ - ادانة المتهم بجريمة التزوير - عدم اشتراط تحث الحكم صراحة عن ركن الضرر - علة ذلك .

لا يشترط لصحة الحكم بالادانة ان يتحدث صراحة عن ركن الضرر مادام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي .  
( المجلد رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣١١/١١/١٩٧١ ص ٢٢ من ٤٦ )

١١٢٣ - القصد الجنائي في التزوير - تحققة .

القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا ، وبنية استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة فيه .  
( المجلد رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٣٧٢/١٢/٢٤ ص ٢٢ من ١٤٣١ )

١١٢٤ - تزوير - ضرر - افتراضه - علة ذلك .

من المقرر ان الضرر في تزوير المحررات مفترض لها في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار انها من الأوراق التي يعتمد عليها في اثبات ما فيها .  
( المجلد رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٣٧٧/٢/٢١ ص ٢٨ من ٢٦٦ )

١١٢٥ - تزوير - ما يكفي لتحقيقه - الاتقان ليس بلازم لقيام الجريمة .

لا يلزم في التزوير الماقلب عليه ان يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى ان يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه او متقنا يعتمد على الغير ان يكشفه . مادام ان تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز ان ينجذع به بعض الناس لا لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الطاعن والمتهم الآخر قلما يوضع اختتام مزورة لبنك مصر على جوازات السفر المضبوطة ودونا عليها ما يفيد ان اصحاب تلك الجوازات قد قاموا بتحويل المبالغ المطلوبة من الدينارات الليبية وذلك على خلاف الحقيقة ، كما بان من معونات الحكم ان النقيب . . . قد شهد بان التزوير

الذى حدث قد انخدع به بعض الناس فعلا اذ تمكن المواطن من السفر بناء على الاختام والتأشيرات المزورة المنسوبة الى بنك مصر فان ما يترده الطاعن بشأن افتضاح التزوير وانعدام الضرر يكون غير سديد .  
( الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ص ٢٨ من ٣٦٦ )

١١٢٦ - تحقق الضرر في التزوير في الأوراق الرسمية - غير لازم -  
أساس ذلك .

من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد نفي الحقيقة بطريق الفسح بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التفسير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجبتها في نظر الجمهور ، ومن ثم فان ما يبييه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الضرر يكون على غير سند .  
( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ ص ٣٠ من ٥٠٦ )

### الفرع الثالث

#### القصد الجنائي

١١٢٧ - علم اشتراط علم المتهم علما واقعيا بحصول او باحتمال حصول الضرر لتوفر القصد الجنائي .

العلم المشروط توافره مبدئيا لتحقيق الركن الادبي لجريمة التزوير والذي يتطلب فيه الاحاطة بجميع اركان الجريمة يكفى فيه في بعض الاحوال ان يكون علما فرضيا وبخاصة فيما يتعلق بالاحاطة بركن الضرر فانه يشترط ان يعلم المتهم علما واقعيا فعليا بان تفيير الحقيقة الذي ارتكبه من شأنه ان يحدث ضررا بل من المتفق عليه انه يكفى ان يكون في وسعه ومن واجبه ان يعلم ذلك . ويستوى في هذا ان يكون علمه ناشئا عن جهل بالقانون او جهل بحقيقة الواقع اذ انه يجب ان يتحمل جميع النتائج المترتبة على تفييره للحقيقة والتي كان من واجبه وفي وسعه ان يتحرى احتمال حصولها .  
( طم رقم ١٢٨١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٥/١ )

١١٢٨ - القصد الجنائي في جريمة التزوير - متى يتحقق .

القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر مبدئيا في امرين : الاول علم الجاني بانه يرتكب الجريمة بجميع اركانها التي تتكون منها اى ادراكه انه يغير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا وان من شأن هذا التغير للحقيقة - لو ان المحرر استعمل - ان يترتب عليه ضرر مادي او ادبي حاسل او محتمل الوقوع يلحق بالأفراد او بالصالح العام ، والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من اجله .

( طم رقم ١٨٦٥ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٦/٢٦ )

١١٢٩ - وجوب بيان الحكم بالادانة في جريمة التزوير توفر القصد الجنائي لدى المتهم .

اذا ادانت المحكمة شخصا في تزوير ما دون بوثيقة زواج خاصا بخلو الزوجة من الحمل وغيره من الموانع الشرعية فلا بد لها من ان تبين في حكمها بيانا صريحا وجه اقتناعها بتوفر القصد الجنائي في فعلته هذه . ذلك بان الحمل امر متعلق بذات الزوجة ومن الجائز ان يجهل الزوج وقت تحرير

الوليقة ، لعدم اشتغال الحكم على الدليل المثبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم .

( طم رنم ١٣٨٠ سنة ٤ ، قى جلسة ١٩٣٤/٦/٤ )

#### ١١٢٠ - القصد الجنائي في جريمة التزوير - ماهيته - بيان في الحكم .

القصد الجنائي في جريمة التزوير ليس الا علم الجاني بأنه ارتكب الجريمة بجميع الأركان المكونة لها قانونا مع اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما غيرت فيه الحقيقة من أجله . فمتى كان الثابت بالحكم يفيد ان المتهم قد غير الحقيقة في محرر ( حافظة تصدير بضاعة ) بوضع أمضاء مزور عليه وأن من شأن هذا التفسير الحاق ضرر بالمجنى عليه وأن ذلك اقترن بنية استعمال المحرر ، ففي ذلك ما يكفي لبيان ما يتطلبه القانون خاصا .  
بالتقصيد الجنائي .

( طم رنم ١٣٧٧ سنة ٨ قى جلسة ١٩٣٨/٤/٤ )

#### ١١٣١ - وجوب بيان الحكم بالادانة في جريمة التزوير توفر القصد الجنائي لدى المتهم .

ركن المعد في جريمة التزوير يتحقق بتعمد الجاني تشوير الحقيقة في محرر بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون متوينا في ذات الوقت استعمال هذا المحرر بما فيه من تغيير استعمالا من شأنه الإضرار بالغير . فإذا تسمى شخص كذبا باسم المدعى عليه في دعوى مدنية أمام المحكمة وانتحل شخصيته في محضر الجلسة ، وهو من الأوراق الرسمية التي من شأن كل عيب بها فيها تحقق الضرر بتقويض الثقة المقررة لحيثيتها القانونية ، وكان ذلك بقصد إعادة القضية الى الرول فأعادتها المحكمة اليه وعدلت عن الحكم الذي كانت أصدرته فيها ، وما كانت لتعدل عنه لو لا فعلة هذا الشخص ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يدل على توافر القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة التزوير .

( طم رنم ١٨ سنة ٩ قى جلسة ١٩٣٩/١/٩ )

#### ١١٣٢ - القصد الجنائي في جريمة التزوير - بيانه في حكم الادانة .

ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ( ٢٢٧ من قانون

العقوبات الحالي) ، تقضي بمعاقبة كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج أقوالا يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم أوراقا كذلك ، متى ضبط عقد الزواج نلى أساس هذه الأقوال أو الأوراق . فإذا كان كل ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى وما جاء في أسبابه ليس فيهما ما يكفى بيانا لنبوت علم المتهم ( الزوج ) بعدم صحة ما جاء في الشهادة الطبية وفي الأقوال التي أبدت للمأذون في صدد سن الزوجة ، بل كان كل ما جاء بالحكم ببيانه في هذا الصدد هو أن - والد الزوجة عرض بنتا غير ابنته على الطبيب لتقدير سنها دون أن يعنى ببيان علم الزوج بذلك أو حقيقة سن الزوجة ، فإن هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور لعدم تحددته عن توفر ركن العلم لدى الزوج بعلم صحة ما احتوت عليه الشهادة الطبية أو الأقوال التي أبدت للمأذون ، وعذا القصور يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

( طم رقم ٣٦٤ سنة ١ ق جلسة ١٩٢٩/٢/٦ )

#### ١١٣٣ - توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير - موضوعي .

أن توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع على ضوء الظروف المطروحة عليها وليس من اللازم أن يذكر بالحكم صراحة بيان سوء نية المتهم بل يكفى أن يكون في الوقائع الواردة بها ما يدل على ذلك .

( طم رقم ٧٤٧ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٢/٢٤ )

#### ١٢٣٤ - القصد الجنائي في التزوير - ما يكفى للتدليل على توفره في حكم الادانة .

إذا كان الحكم قد تضمن فيما أثبته أن المتهم قد تعمد تغيير الحقيقة في ورقة رسمية بقصد الاستدلال بها في الشأن الذي وضعت له فإن ذلك يعتبر بذاته ردا على ما تمسك به الدفاع من عدم توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في الدعوى . ذلك لأن مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في جريمة التزوير لما فيه من تقليل للثقة بها باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون - تصديقه والأخذ بما فيه ، ولأن العبث بالورقة متى كان متعمدا مقصودا به استخدامها بعد تغيير الحقيقة فيها فهو يدل على توافر القصد الجنائي في التزوير .

( طم رقم ١١١ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٥ )

١١٣٥ - مجرد الأهمال في تحرى الحقيقة مهما كانت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي .

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة للاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة . فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد أهملاته في تحريها ، مهما كانت درجته ، لا يتحقق به هذا الركن ، وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن شيخ البلد الذي وقع على الشهادة المحصورة عن تاريخ وفاة ليس هو شيخ حصة المتوفى ولا قريبا له . وأنه وقع على الشهادة المذكورة لثقلته بشيخ الحصة ونفيه الموقعين عليها قبله فلا تصحیح ادانته في جريمة التزوير على أساس مجرد القول بأنه لم يمت بتصرف تاريخ الوفاة والتحرى عن حقيقته مع ما كان لديه من الوسائل التي توصله إلى ذلك وأن هذا منه أهمل متعمد يجعل التزوير داخلا في قصده الاحتمالي .  
( طم رقم ١٥٠ سنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/٢/٢٢ )

١١٣٦ - القصد الجنائي في التزوير - بيانه في حكم الادانة .

إذا كان الحكم حين قضي بادانة المتهم ( شيخ بلد ) في جناية تزوير شهادة ادارية بتاريخ وفاة لم يبين أن المتهم كان يعلم أن تاريخ الوفاة الذي ائتمه فيها لا يطابق الواقع فإنه يكون قد قصر في البات ركن ضروري البائه لتوقيع العقاب .  
( طم رقم ١٤٣٣ سنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١/١ )

١١٣٧ - القصد الجنائي في التزوير - بيانه في حكم الادانة .

إن القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها المكونة لها مع اقتران هذا العلم بنية الانتفاع بالورقة بعد تغييره الحقيقة فيها . فإذا كان الثابت بالحكم يفيد أن المتهم غير الحقيقة في الشكوى بوضع امضاءات مزورة عليها ، وأن هذا التغيير من شأنه إلحاق ضرر بالمبلغ في حقه وبمن زورت امضاءاتهم ، وأن المتهم قد عمد إلى إرسال هذه الشكوى إلى الجهة المختصة للكتابة بالشكوى في حقه ، ففي ذلك ما يكفي لبيان ما يتطلبه القانون خاصا بالقصد الجنائي .  
( طم رقم ١٠٨٨ سنة ١٣ في جلسة ١٩٤٣/٥/٤ )

### ١١٣٨ - القصد الجنائي في التزوير - بيانه في حكم الادانة .

ان القصد الجنائي في التزوير ينحصر في امرين : ( الأول ) - وهو عام في سائر الجرائم - علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التي تتكون منها طبقاً للقانون ، أى ادراكه انه يثير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وأن من شأن هذا التغير ان يترتب عليه ضرر ( والثاني ) - وهو خاص بجريمة التزوير - اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما غير من أجله . فاذا كان الثابت بالحكم ان المتهم غير الحقيقة في محرر هو محضر فرز انفاذ تنقية دودة القطن بطريقة جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، وان علمه هذا قد اقترن بنية استعمال المحرر في الحصول على نقود من الحكومة ، فان في ذلك ما يكفى لبيان توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير التي ادين من أجلها .

( طم دم ٤٧٠ سنة ١٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٤٤ )

### ١١٣٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير - ماهيته .

القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر في علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع الأركان التي تتكون منها واقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . فاذا كان المستفاد مما أورده الحكم ان المتهم زور امضاء شخص على ظهر امر الصرف وهو عالم بأنه يثير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً ، وأن من شأن هذا التغير ان يترتب عليه ضرر مادي لهذا الشخص الذي زور امضاءه عليه ، واقترن هذا العلم بنية استعمال الأمر فيما زور من أجله . بل استعمله فعلاً في هذا الفرض ، فان اركان جريمتي التزوير والاستعمال تكون متوافرة : ولا يجدى المتهم قوله انه لم يحصل على فائدة ما من التزوير الذي ارتكبه ، لأن هذا ليس من الأركان المكونة للجريمة .

( طم دم ٤٣٥ سنة ١٤ ق جلسة ١٠/٤/١٩٤٤ )

### ١١٤٠ - ما يكفى لبيان توافر القصد الجنائي في حكم الادانة بالتزوير .

القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكب التزوير بجميع الأركان التي يتكون منها . وادارته استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . فاذا كان المستفاد من الحكم ان المتهم اصطنع الشهادة الادارية وهو عالم بأنه يثير الحقيقة وبأن من شأن هذا التغير أحداث ضرر ، بأن



قصده من تزويرها تقديمها الى مصلحة المساحة مع عقد بيع للاستعانة بها على تسجيله ، فان هذا الحكم يكون قد بين القصد الجنائي بما فيه الكفاية .  
( طعن رقم ٧١٤ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٢ )

#### ١١٤١ - حكم الادانة بالتزوير - القصد الجنائي - تسبيب .

يشترط في التزوير ان يثبت علم المتهم بأنه يتغير الحقيقة ، فإذا كان ما قالته المحكمة في هذا الصدد لا يفيد ثبوت هذا العلم على وجه اليقين كان الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٩٠ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٢١ )

#### ١١٤٢ - تسبيب حكم الادانة بجريمة التزوير - بيان توفر القصد الجنائي لدى المتهم .

انه لما كان يلزم في التزوير توفر علم المتهم بأنه يتغير الحقيقة ، وكانت الحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصبح اخذها بالظنون والفروض ، بل يجب ان تكون قائمة على يقين فعلي ، فان الحكم الذي يقام على القول بان المتهم كان من واجبه ان يعرف الحقيقة او انه كان في وسعه ان يعرفها ليعتبر بذلك عالما بها وان كان لم يعلمها بالفعل ، يكون معيبا واجبا نقضه .

( طعن رقم ٢٤٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٢٨ )

#### ١١٤٣ - عدم تعدد الحكم صراحة وعلى استقلال عن توفر القصد الجنائي لدى المتهم لا يعيبه مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه .

اذا كان الحكم الذي ادان المتهم في الاشتراك في تزوير ورقة رسمية ( حوالة بريد ) وفي النصب قد بين بما اثبتته من الوقائع وذكره من الأدلة ان المتهم تمتد النقل والتغيير في هذه الورقة بقصد الحصول على مبلغ الحوالة وانه توصل الى هذا القصد فهذا يكفي ولا يلزم بعد هذا ان يتحدث صراحة وعلى استقلال عن كل ركن بذاته مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه .

( طعن رقم ١٢٣٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ )

#### ١١٤٤ - القصد الجنائي في جريمة التزوير - ماهيته - متى يتحقق .

القصد الخاص في جريمة التزوير هو نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث الأخرى . فإذا كان الحكم قد استخلص عدم توافر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير «محرر عرفي من أنه لم يقصد الإضرار بصاحب الاسم الذي انتحلته لنفسه وبني على ذلك براءة المتهم فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون ويتعين نقضه .

( طم رقم ٤٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٧ )

#### ١١٤٥ - ماهيته القصور في بيان توفر القصد الجنائي في احكام

الادانة في جريمة التزوير .

القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر باليات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقصداً ان يكون علماً بحقيقة الواقعة المزورة وان يقصد تغييرها في المحرر . واذا كان الحكم قد اسس ادانة الطاعن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقديمه للشهادة على شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية . فإنه يكون قاصراً ومبنيًا على خطأ في تطبيق القانون .

( طم رقم ١٦٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٨ )

#### ١١٤٦ - القصد الجنائي في جريمة التزوير - متى يتحقق .

ان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

( طم ١٠٤٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٢ )

#### ١١٤٧ - ما يكفي لتسبب توفر القصد الجنائي في جريمة التزوير .

ان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً وبنية استعماله فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، وليس امراً لازماً التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

( طم رقم ٢٤٠٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٨ )

### ١١٤٨ - ضرورة بيان توفر القصد الجنائي في احكام الادانة في جريمة التزوير .

اذا كان الحكم اذ دان المتهم بالاشتراك في جريمة التزوير بطريق المساعدة على ارتكابها ، لم يبين علم المتهم بتفسير الحقيقة في المحرر . ولم يورد الأدلة على ذلك ، فانه يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه .  
( طم رقم ١٩٥٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/١/١٩٥٥ )

### ١١٤٩ - ما يكفي في تسبب توفر القصد الجنائي في جريمة التزوير .

ان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الفرض الذي زور من اجله ومادامت الوقائع التي اثبتها الحكم تتضمن هذا المعنى فليس من الضروري بعد ذلك التحدث عن الركن المذكور صراحة .  
( طم رقم ٦٢٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١/١/١٩٥٥ )

### ١١٥٠ - القصد الجنائي في جريمة التزوير - متى يتعلق .

القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تفييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما غيرت من اجلاه الحقيقة فيه .  
( طم رقم ٧٢٥ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٥٥ )

### ١١٥١ - تسبب توفر القصد الجنائي في الحكم .

اذا كان الحكم قد اورد في الوقائع ما يدل على قيام القصد الجنائي في جريمة التزوير فان التحدث عنه مستغلا لا يكون غير لازم .  
( طم رقم ٧٢٥ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٥٥ )

١١٥٢ - لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير إلا إذا قصد  
الجاني تغيير الحقيقة في محرر أثبات واقعة مزورة في صورة  
واقعة صحيحة مما مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة  
المزورة وأن يقصد تغييرها .

القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير  
الحقيقة في محرر بالبيات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما مقتضاه  
أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر . واذن  
فإذا كان الحكم وهو بسبيل إقامة الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير -  
المستندة إلى الطاعن قد قال « وحيث أن المتهمين الثالث ( الطاعن ) والرابع  
قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتهم شاهدين وعاملين بحقيقة تزويره  
اذ أصرا على أن التي وقعت بصفتها بائعة هي للجنى عليها في حين أنها اسم  
تبيع ولم تضع الختم المزور الموقع به على عقدى البيع والتنازل ولم توقع به  
أمامهما كما ذكرت » فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي إلى علم الطاعن  
بحقيقة شخصية المتهم التي وقعت على العقد بصفتها بالعة .

( الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ١٦٨ )

١١٥٣ - نية الفس تؤول متى اتجهت نية الجاني إلى استعمال  
المحرر فيما انشيء من أجله .

نية الفس التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير تنوفر متى اتجهت  
نية الجنائي إلى استعمال المحرر فيما انشيء من أجله .

( الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٢٥٤ )

١١٥٤ - عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يمنع قيام الاشتراك  
في جريمة التزوير متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك  
في جريمة التزوير بالمنسوى متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ من ٧٩٧ )

١١٥٥ - توافر القصد الجنائي بتعمد تغيير الحقيقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجهه الحقيقة فيه .

يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ويكون نية استعمالها فيما غيرت من أجهه الحقيقة فيها .

( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١ ص ٧ من ١١٧ )  
( الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١١ ص ٨ من ٦٥١ )

١١٥٦ - مجرد الإهمال في تحري الحقيقة مهما بلغت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي .

مجرد إهمال المعبدة أو شيخ البلد في تحري الحقيقة في الورقة المزورة مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير .

( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١ ص ٧ من ١٦٠ )

١١٥٧ - القصد الجنائي في جريمة التزوير - توافره - لا عبارة بالبائع .

مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن البائع على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بيمينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة .

( الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ ص ٩ من ٦٦٢ )

١١٥٨ - ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة - سقوط الضريبة بالتقادم لا يؤثر في قيام الجريمة .

متى كان الحكم قد ثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الإعفاء منها « فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

( الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ من ٧٣٦ )

١١٥٩ - **القصد الجنائي في التزوير** - انتفاؤه إذا كانت علة تقرير الزوج بأنه مسيحي هي سابقة اعترافه بارتداده إلى الدين المسيحي وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين .

ما انتهى إليه الأمر الصادر من غرفة الاتهام من تأييد قرار النيابة العامة بحفظ أوراق الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج لارتكابه تزويراً في عقد زواجها المحرر بمعرفة القس بتقريره أنه مسيحي بينما هو مسلم لخلو المحرر من تغيير الحقيقة في البيانات المتصلة بخلو الزوج من المسوانع الشرعية التي خلا المحرر من الإشارة إليها يعد سديداً ، كما أن الاستفادة من مدونات الأمر الملغى فيه أن القصد الجنائي لم يكن متوافراً لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج إذ اعتنق الأمر المذكور الأشايد التي تقدمت بها النيابة العامة تبريراً لتصرفها ، ومنها أن الزوج حينما فررت مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لارتداده إلى الدين المسيحي فعلاً لسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين ، ولا يعيب الأمر بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة أن يتزبد فيخطيء في ذكر بعض تقارير قانونية لم يكن لها شأن فيه كقولها أنه لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين المرء وربّه . . . كما أن عقد الزواج لم يشرع لآليات ملّة طرفية - طالما أن ما أورده الأمر من اعتبارات سليمة يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها .

( الملحق رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٢٨/١٢/٢٢ س ٩ من ١١١٤ )

١١٦٠ - ما يعمد القصد الجنائي - الجهل بالواقع المختلط بالجهل بقاعدة مقسرة في غير قانون العقوبات - اعتبار الجهل في جملته جهلاً بالواقع ينتفي به القصد الجنائي - مثال في الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية في شأن موانع الزواج .

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية إمام المأذون - وهو يئنه لهما - عدم وجوب مانع من موانع كانا في الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها - قد أطاحت إلى هذا الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع ؛ وأن جهلهما في هذه الحالة لم يكن ليعمم عليهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وأنهما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب

قانونا - في المسائل الجنائية - اعتباره في جملته جهلا بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التي احاطت بهذه دليلا قاطعا على صحة ما اعتقده من انهما كانا يباشران عملا مشروعا - للأسباب الموقولة التي نبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما ينتفى معه القصد الجنائي الواجب بواجره في جريمة التزوير ؛ فان الحكم اذ قضي ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٥٩/١١/٢ ص ١٠ من ٨٤٤ )

### ١١٦١ - القصد الجنائي في التزوير - متى يتحقق .

الأصل ان القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه ان يمسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من اجله الحقيقة فيه . ولا يلزم التحليل صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ، مادام قد اورد من الوقائع ما يدل على قبضه .

( الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٦٦٢/١٢/٢٠ ص ١٤ من ١٠١٨ )

١١٦٢ - عدم جدوى النفي على الحكم قصوره في بيان القصد الجنائي والضرر في جريمة التزوير - مادام انه طبق المادة ٣٢ عقوبات على الطاعن - وعاقبه عن جريمة الاختلاس ذات العقوبة الأشد .

من المقرر انه لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير ان يتحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر ، بل يكفي ان يكون قياسهما مستفادا من مجموع عباراته - وهو ما وفره الحكم المطعون فيه - . هذا فضلا عن ان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يجديه نفعا لأن قصور الحكم في هذا البيان - بفرض صحته - لا يوجب نقضه ومادامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاملته بالمعربة الأشد وهي المقررة لجريمة الاختلاس التي البتتها في حقه .

( الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦ ص ٢٥ من ٨٦٦ )

### ١١٦٣ - تزوير - قصد جنائي - محضر حجز .

القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة

في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما عرت من اجله الحقيقة . واذا كان القرار المطعون فيه قد نفى عن المطعون ضده تلمذ تغيير الحقيقة في البيان الذي ائتمته في صحيفة افتتاح الدعوى المدلية وفي محضر الحجز ، واستظهر ان ثمت مبررات سائفة دعت الى الاعتقاد بصحة ذلك البيان ، فقد انتهى القصد الجنائي في جريمة التزوير كما هو معرف به في القانون ولمتنع القول باشتراك المطعون ضده مع المحضر في تزوير الاعلان أو استعمال محرر مزور ، وهو ما يكفي وحده لحمل النتيجة التي انتهى اليها القرار المطعون فيه .

( الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٧٧/٤/٢٥ س ١٨ ص ٥٦١ )

١١٦٤ - اهمال المتهم في تحري الحقيقة مهما كانت درجته - لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التزوير .

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ان يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية استعمالها فيما زورت من اجله والاحتجاج بها على اعتبار انها صحيحة ، فاذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل ، فان مجرد اهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ص ٢٨٠ )

١١٦٥ - عدم التزام المحكم بالتحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التزوير - مادام ان ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن ما يتحقق به توافره .

اذا كان ما أورده المحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعدد تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من اجله الحقيقة فيه ، فانه لا يكون ملزما من بعد بالتحدث عنه استقلا .

( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ص ٢٥٨ )



### ١١٦٦ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير .

يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير متى نعد الجاني بتغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الفرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه .

( الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٠/٥/٦ من ١٩ ص ٥٢٨ )

### ١١٦٧ - جريمة التزوير - قصد جنائي - ما يوفره .

التزوير في الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلًا في محرر باطل شكلاً لاحتمال حصول الضرر منه للمفبر أو للجميع إذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر فإنه قد تتعلق به ثقة الغير ممن لا يتضح أمامهم ما يفسوبه من عيوب ويصح أن ينخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ملاحظة ما فيه من نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر .

( الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٠/٦/١٠ من ١٩ ص ٦٧٤ )

### ١١٦٨ - تأييم التزوير في المحرر للترسمى ولو كان المحرر باطلا شكلاً .

القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما نيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

( الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٠/٦/١٠ من ١٩ ص ٦٧٤ )

### ١١٦٩ - جريمة التزوير - القصد الجنائي - تقدير المحكمة .

القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

( الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٠/١/١٣ من ٢٠ ص ١٠٨ )

١١٧٠ - القصد الجنائي في جريمة التزوير - شرط توافره ؟ مجرد توقيع المتهم كشاهد على توكيل مزور - لا يقطع بعلمه بحقيقة شخصية المتهم صاحبة هذا التوكيل - اعماله تجري الحقيقة قبل التوقيع مهما بلغت درجته - لا يتحقق به ركن العلم .

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة انتزوير ان يكون المتهم ومسو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فاذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فان مجرد اعماله في تحريرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . ولما كان الحكم قد خلا ممسا ببرر اقتناعه بان الطاعن اتفق مع المتهم الأصلية على التزوير وبالتالى على ما يدل على علمه بتزوير المحرر ، ذلك بان ماورد له لا يزدى الى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهم صاحبة التوكيل ولا هو كاف للرد على دفاع الطاعن في هذه الخصوصية من انه كان حسن النية حين صادق على شخصيتها اذ ان مجرد توقيعها على التوكيل لا يقطع بعلمه بالحقيقة واعماله تحريرها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تميم بالقصور في التسمييب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ في جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ من ٢١ من ١١١٥ )

١١٧١ - عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير - الا بتعمد تغيير الحقيقة مع العلم بذلك - ادانة الطاعن بالاشتراك في التزوير - من مجرد شهادته على شخصية منتحلة - دون ان يبين علمه بحقيقة هذه الشخصية - قصور .

ان القصد الجنائي في جريمة التزوير : لا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر ، باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه ان يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة ، وان يقصد تغييرها في المحرر (١) ، واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد اسس ادانة الطاعن بالاشتراك في التزوير على مجرد تقديمه للشهادة على شخصية مجهول دون ان يبين انه عالم بحقيقة هذه الشخصية ، فانه يكون قاصر البيان ، بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ في جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٠ من ٢١ من ١٢٧٦ )

### ١١٧٢ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية .

يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعتمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه . وليس امر لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد اورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .  
( المطن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ في جلسة ١١/١١/١٩٧١ من ٢٤ ص ٤٦ )

### ١١٧٣ - تزوير الأوراق الرسمية - جريمة - أركانها - قصد جنائي .

من المقرر انه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه . ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعتمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس امراً لازماً التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد اورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .  
( المطن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ في جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٦٠٩ )

### ١١٧٤ - تزوير - قصد جنائي - معناه .

إن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .  
( المطن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ في جلسة ١٢/٦/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٣٧٧ )

### ١١٧٥ - توافر القصد الجنائي في التزوير - دهن بعصولة عن علم - الإهمال في تحري الحقيقة مهما كانت درجته لا يتوافر به هذا القصد - مثال .

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطنون فيه انه رد على دفاع الطاعن الذي قام على انه كان حسن النية حين وقع على وثيقة الزواج المزورة باوفاً

الى قيام القصد الجنائي في حقه بما محصله أن المأذون حرر المقدم و مدينة امبابه بعد استدعائه من بلدته نوبة مركز بلبيس وأن الطاعن شقيق لأحد المتهمين وأن التحقيقات قد انتهت الى عدم إقامة الورقة بالقاهرة . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته الحكم فيما تقدم لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ، اذ يجب لتوافر هذا القصد في تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد اعماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهمين الأصليين على التزوير وبالتالي على علمه بتزوير المحرر ذلك بأن ما أوردته لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المفقودة عليها ولا هو كاف للرد على دفاعه في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين وقع كشاهد على عقد الزواج المزور ، اذ ليس في استقدم مأذون غير مختص او وجود قرابة مع متهم آخر او عدم إقامة الورقة بالقاهرة ما يدل دلالة قاطعة على قيام علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المفقودة عليها و اعماله في تحريها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تمسك بالقصور في التمييز والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٨ في جلسة ١٠/١/١٩٧٨ من ٢٩ من ٦٥١ )

## الفرع الرابع

### تسبيب الأحكام بالنسبة لأركان التزوير

١١٧٦ - فساد الاستدلال .

إذا كانت أسباب الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في حكمها فهي أسباب مشبوهة بالقصور والحكم المبني عليها باطل واجب نقضه فإذا دلت المحكمة على وقوع التزوير باختلاف بصمات الختم أدق به على الأوراق المطبوع فيها بالتزوير مع بصمة ختم المجنى عليه المعترف به ولم تتعرض للكلام في صحة نسبة فعل التزوير إلى المتهمين فإن التبدليل بهذا الاختلاف لا يؤدي وحده إلى الحكم بإدانة المتهمين بل الواجب على المحكمة أن تتحرى ما إذا كانت هذه المفارقة بين البصمات سببها أن المتهمين هم الذين اقترفوا التزوير لفرض من الأغراض أرادوا تحقيقه بارتكاب التزوير أم هم أجانب عنه لا يدعون عنه شيئاً .

( طعن رقم ٣٦٤ سنة ٤ في جلسة ١٩٢٤/١/٢٢ )

١١٧٧ - عدم ذكر مؤدى الأدلة .

إذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه قد أدان المتهم في تزوير السند محل الدعوى واستعماله ولم يقل في ذلك إلا أنه « تبين للمحكمة من التحقيقات التي تمت في الدعوى المدنية أن المتهم أصطنع السند المطبوع فيه » ونسب صدره إلى مورت المدعى بالحق المدني ، كما أنه استعمل هذا السند الزور بأن قلعه في القضية المدنية سالفة الذكر « فهذا قصور في البيان يستوجب النقض ، إذ لا تكفي الإشارة إجمالاً إلى التحقيقات التي تمت في دعوى أخرى دون بيان الدلائل المستند من هذه التحقيقات وذكر مضمونه .

( طعن رقم ١٢٨١ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٢٧/١٠/١٤ )

١١٧٨ - الخطأ في الاستناد .

إذا كان الحكم قد استند في قضائه برفض دعوى المدعى بالحقسوق المدنية عن تزوير عقد إلى أقوال صدرت من المحامي الحاضر معه في قضية

مدنية اولتها المحكمة بأنها تتضمن اقرارا منه بصحة العقد المطعون فيه بالتزوير والى ان نفس الجملى عنه كرر هذه الأقوال في مذكرة قدمها في القضية المذكورة دون ان يشير فيها الى ان العقد مزور . وكانت العبارة الواردة في مذكرة المحامى هي « انه يظهر من الاطلاع على صورة العقد المزعم المنسوخ في صورة الحكم انه لا يصح تسجيل الحكم الا بعد تسديد المبلغ وهو ٢٠٠ جنيه الباقية في ذمته » . فهذا الحكم يكون قد اخطأ في الاستناد . اذ قول المحامى « العقد المزعم » يفيد التمسك بتزوير العقد فلم يكن يصح معه القول بأن المذكرة خلت من الإشارة الى تزويره ، بل المستفاد من عبارة المذكرة ان مقدمها اراد ان يدلى بدفاع يتعلق بالقانون توصلا الى الحكم لمصلحة موكله مما مؤداه انه حتى مع التراض صحة العقد المزعم فان المدعى عليه في التزوير لا يحق له تسجيل الحكم بصحة التوقيع مادام لم يؤد للمدعى باقى الثمن ».

( طم رقم ٢٠٧٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٢٧ )

#### ١١٧٩ - فساد الاستدلال .

ان تسليم محامى المتهم بدليل من ادلة الدعوى لا يصح ان يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بها المتهم رغم انكاره له . واذن فتمت كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة تزوير ورقة اميرية قد استندت فيما استندت اليه في الاقتناع بشبوت التهمة قبل المتهم الى اعتراف محاميه في دفاعه عنه بان الصورة المصققة بتذكرة تحقيق البات الشخصية المزورة هي للمتهم وهو الأمر الذى ظل المتهم منكرا له اثناء التحقيق والمحكمة فان الحكم يكون مشوباً بفساد الاستدلال مما يمييه ويستوجب نقضه .

( طم رقم ١٧٢٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥١ )

#### ١١٨٠ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير غير لازم - مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

لا يلزم ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

( الطم رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٧١٧ )

١١٨١ - عدم تقييد القاضي الجنائي بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائياً - جواز اعتماده على أسباب متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني .

القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل نه رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والإسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الإسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً ، وعدم تقييد القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي امتنع بها هذا الأخير أذ لا يضره مطلقاً أن تكون الأسباب التي يعتمد عليها متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني .

( المظن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٠/١ س ٧ ص ١٥٢ )

١١٨٢ - ادانة المتهم في جريمة الـ ٢٣م من القانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ لا تقتضي بيان أركان التزوير - كفاية البات عدم صحة محتويات الأوراق المقدمة وأن بنفسها موقع عليها بتوقيعات مزورة - تلازم الضرر مع الفعل المادى في هذه الجريمة - عدم لزوم التحدث عن هذا الركن صراحة .

لا حاجة بالمحكمة أن تبين أركان التزوير مادام الحكم قد دللته عمن تقديم أوراق غير صحيحة لإدارة الجوازات والجنسية وأثبت الحكم أن بعض هذه الأوراق موقع عليها بتوقيعاتها مزورة وأن ما حوته غير صحيح .

( المظن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٤/١١ س ١١ ص ٢٢٣ )

١١٨٣ - المضاهاة - تزوير .

متى كان الحكم قد استند - ضمن ما عول عليه في ادانة الطاعن - على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، وكان يبين مما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن ، واعتمد في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية ، وقد استبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير - لما وجه إليها من شبهات واكتفت بالمضاهاة التي أجريت على أوراق

الاستكتاب . وكانت المحكمة رغم استبعاد أحد عنصرى المضاهاة قد اخذت بنتيجة التفرير على علاقته دون أن تجرى فى هذا الشأن تحقيقا لتبيين مبلغ اثر استبعاد هذا العنصر فى الرأى الذى انتهى اليه الخير ، وما اذا كانت اوراق الاستكتاب وحدها تكفى للوصول الى النتيجة التى خلص اليها، ومن غير أن تبشر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على اوراق الاستكتاب وتبدى رأيا فيها ، مما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٨ س ١٤ ص ٢٠٩ )

١١٨٤ - حكم نهائى - بطلان الورقة المزورة - انقضاء الدعوى الجنائية - محنة مدنية - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره - حكم - تسمييه - تسمييب معيب .

لما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائى القاضى برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من اثر هام فى تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التى انقضت بين الحكم النهائى وبدء تلك المحاكمة ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، هذا بالاضافة الى قصوره فى استظهار اركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه فى هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، اذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم ، مادام الحكم لم يقم الدليل على ان الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فى ارتكابه ، فضلا عما انطوى عليه الحكم من اخلال بحق الطاعن فى الدفاع بالتفتاه عن تحقيق ما اثره فى صدد تحويل المحرر اليه من الغير وهو دفاع له اهميته لما يترتب عليه من اثر فى تحديد مسئوليته الجنائية . فان هذا العوار الذى اصاب الحكم يكفى لنقضه .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/١٠ س ١٤ ص ٥٠١ )

١١٨٥ - جريمة - تزوير - الاشتراك - محكمة الموضوع - حكم - تسمييه - تسمييب غير معيب .

الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وإعمال مادية محسوبة يمكن الاستدلال بها عليه ، فانه يكفى أن تكون المحكمة



قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وإن يكون اعتقاداً  
هذا مانعاً تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة - ولما كان الحكم المطعون فيه  
قد دلل بأسباب مقولة على ما استنتجته من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق  
والمساعدة مع فاعل أصلي مجهول في ارتكاب جريمة التزوير ، فإن النعمى  
عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ س ١٤ ص ٥٤٣ )

١١٨٦ - تزوير - محكمة الموضوع - دفاع - الإخلال بحق الدفاع -  
ما يوفره - حكم - تسببيه - تسبیب غیر معيب .

معي كانت المحكمة تد أقامت فضاءها على عناصر سائفة اقتنع بها  
وجدها وأطمانت الى أقوال المجنى عليه المؤيدة بما أورده من أدلته  
أخرى عولت عليها من أن التوقيع المنسوب اليه قد زور وأطرح في حدود  
سلطتها دفاع الطاعن من وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه والذي قصد به  
التشكيك في صحة أقواله ، فإن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من  
قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارتها  
أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ س ١٤ ص ٥٤٣ )

١١٨٧ - تزوير - الطعن بالتزوير - محكمة الموضوع - حكم -  
تسببيه - تسبیب غیر معيب - دفاع - الإخلال بحق  
الدفاع - ما لا يوفره .

نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية أحكام  
الطعن بالتزوير بطريق التبعية للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارع تبسيط  
الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات من دعوى التزوير  
الفرعية وبيين من هذه المواد والمذكورة الإيضاحية المصاحبة للمرسوم قانون  
الإجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في  
الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ؛  
ولا تلزم هذه المحكمة بإجابته ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير  
القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر  
الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبر  
يخضع رايه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل  
الفنية المبحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأي

فيها . ولما كانت المحكمة قد قدرت ان الطاعن وقع على كشف الجرد المقدمة في الدعوى ، فانها بذلك تكون قد فصلت في امر موضوعي لاشراف لمحكمة النقض عليه . ولا يبدو ما طلبه الدفاع من تمكينه من الطعن بالتزوير في ادعائه على الكشف سائلة الذكر ان يكون طلبا للمتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليه ، فلا يصح ان يسأب على المحكمة التفاتها عنه ، ويكون ما يتعاه الطاعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، في غير محله .

( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٦٢ ص ١٤ من ٦٦٢ )

١١٨٨ - تزوير - محررات رسمية - قانون - خدمة عسكرية - حكم - تسببيه - تسبيب غير صحيح .

مفاد نصوص المواد ٧ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٤ و ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخسمة العسكرية والوطنية - انه اذ حرر الطاعن كشفا بمائلة المتهم الذي اريد اعلاؤه من الخدمة العسكرية بدون وجه حق ووقع عليه بوصفا شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية فانه يكون قد اكتسب بذلك صفة الأوراق الرسمية ، ولا يقدح في هذا ان يكون الطاعن غير مختص مكاتبا بتحرير ذلك الكشف او ان يكون شيخ القسم لم يوقع مع الطاعن على الكشف المذكور . ذلك بانه من المقرر انه اذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس فان العقاب واجب على اعتبار ان المحرر رسمى لتوقع حصول الضرر بسببه على كل حال . ولما كان هذا العيب بفرض قيامه قد فاتت ملاحظته على الموظفين المختصين تصدرت على اساسه شهادة اعفاء المتهم من الخدمة العسكرية بدون وجه حق فان الحكم اذ اعتبر في الحقيقة الذي حصل في الورقة الرسمية سائلة البيان تزويرا رسميا يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

( الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٣٠/١٩٦٢ ص ١٤ من ١٠١٨ )

١١٨٩ - تزوير المحررات - حكم - تسببيه .

من المقرر انه يجب للادانة في جرائم تزوير المحررات ان يعرض الحكم

لتعيين المحرر المتقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه والا كان باطلا .

( الطم رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٥/١/٤ من ١٦ ص ٨ )

١١٩٠ - تزوير - حكم - تسييب - إثبات اطلاق المحكمة - على الأوراق محل التزوير .

من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، لأن تلك الأوراق هي أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

( الطم رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/١ من ١٦ ص ١٦٤ )

١١٩١ - تزوير في أوراق رسمية - حكم - تسييبه .

لا يعيب الحكم اغفال الإشارة الى الاتفاق الذي عول عليه في اعتبار اذن البريد السودانية أوراقا رسمية مادام أنه أشار الى النص القانوني الذي حكم على الطاعن بمقتضاه .

( الطم رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/٢ من ١٦ ص ٢١١ )

١١٩٢ - تزوير - ركن الضرر - حكم - تسييبه - تسييب غير معيب .

لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عباراته .

( الطم رقم ١٩١٨ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٧/١/٢٣ من ١٨ ص ٩١ )

١١٩٣ - محكمة مدنية - تزوير - دعوى جنائية - حكم - تسييبه - تسييب معيب .

من المقرر أنه اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره

لم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى المحكمة الأخيرة ان تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما اذا اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وننت حكمها على ذلك دون ان تتحرى بنفسها أدلة الإدانة ، فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .  
( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣٢/٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ١١٢ )

#### ١١٩٤ - تزوير - إجراءات محاكمة - حكم - ما يعيبه .

من المقرر ان اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ؛ لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار ان تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن لم يجب عرضها على مساط البحث والناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويضمن الى ان الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مراعاته عليها - الأمر الذي فات محكمة اول درجة اجراءه وغاب على محكمة ثاني درجة تداركه مما يعيب حكمها بما يطله ويوجب نقضه . ولا يفر من ذلك ان يكون الحكم قد اشار الى اطلاع المحكمة على الصورة الشمسية للسند المسمى بتزويره لأن اطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكفي الا في حالة لقد اصل السند المزور .

( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣٤/٤/١٩٦٧ م ١٨ ص ٥٦٦ )

#### ١١٩٥ - تزوير - اقراءات فردية - قصد جنائي - حكم - ما لا يعيبه في نطاق التتليل .

ان القرار المطعون فيه وان ذهب في مدوناته الى القول بان الاقراءات الفردية - على اطلاقها - لا عقاب على تغيير الحقيقة فيها وهو تقرير قانوني خاطيء ، الا ان المظاهر من مساق تسبب القرار انه لم يسبق هذا التقرير القانوني الا على سبيل الافتراض الجدلي بصحة الاتهام المسند الى المطعون ضده دون ان يؤسس عليه قضاءه ، بل انه عمد الى تمحيص واقعة الدعوى وادلتها وخلص في تدليل سليم الى عدم توافر القصد الجنائي في جريمتي التزوير والاستمالة في حق المطعون ضده . ومن ثم فانه لا جفوى للطاعة

من إشارة ذلك الخطأ القانوني الذى لم يكن له اثر فى النتيجة التى خلص اليها القرار المطعون فيه .

( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٧٤/٤/٢٥ س ١٨ ص ٥٦٩ )

١١٩٦ - تزوير - اختلاس - جريمة - التزوير فى أوراق رسمية واستعمالها - عقوبة - العقوبة الأشد - حكم - تسببه - تسبب غير معيب .

لئن اغفلت المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها وهو مسلك يؤذن بتعميب اجراءات المحاكمة - الا ان ما يرد هذا العيب عن الحكم هو انعدام جدواه ، ذلك بان العقوبة التى اوقعتها المحكمة على المتهم عن مجموع الجرائم المسندة اليه ، هى العقوبة المقررة فى المادتين ١٠١٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التى طبقها المحكمة عن جريمة الاختلاس - ومن ثم فلا مصلحة له فى التمسك على الحكم ياروجه طعن متصل بجريمتى تزوير المحررات الرسمية واستعمالها طالما ان المحكمة طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهى العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس المسندة اليه .

( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣٧٧/١٢/١٢ س ١٨ ص ١٢٥٩ )

١١٩٧ - تعدت الحكم استقلالاً عن ركنى القصد الجنائى والضرر - غير لازم لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة التزوير .

ان مجرد تغيير الحقيقة فى محرر عرئى بوضع ثمنه موزر يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن ان يترتب عليه ضرر للغير .

( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ص ١٦٢ )

١١٩٨ - وجوب ايراد الحكم الأدلة التى أسس عليها قضاءه .

متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الأدلة التى استخلص منها مخالفة البيانات الواردة فى الأوراق المقول بتزويرها للحقيقة أو ما يستفاد منه ونوع الضرر أو احتماله وقت مفارقة جريمة تزوير المحرر العرئى المسندة اليه ، فانه يكون معيباً بالفتور المستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ص ٢٨٠ )

١١٩٩ - تحدث الحكم صراحة عن دكن الضرر في جريمة التزوير -  
غير لازم

لا يشترط لصحة الحكم بالادانة ان يتحدث صراحة عن دكن الضرر  
مادام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي .  
( الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٢٨ )

١٢٠٠ - التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر دكن القصد  
الجنائي في جريمة التزوير - غير لازم .

لا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر دكن القصد  
الجنائي في جريمة التزوير مادام قد اورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .  
( الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٢٨ )

١٢٠١ - تعديل وصف التهمة من فاعل أصلي في تزوير الى شريك  
فيه - وجوب تنبيه المتهم الى هذا التعديل .

الأصل ان المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تمنطيه النيابة الصامة  
للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور وأن من واجبها ان  
تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون ، لأن  
وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من  
تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى انه  
الوصف القانوني السليم - الا انه اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف  
الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي اقيمت بها الدعوى  
وبنيانها القانوني نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف الى تلك التي اقيمت  
بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل أصلي  
في تزوير الى شريك فيه - فان هذا التفسير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم  
اليه ومنحه اجلاً لتحضير دفاعه ، اذا طلب ذلك عملاً بالمادة ١٠٨ من قانون  
الاجراءات الجنائية ، واذ كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة  
المحاكمة ان مراقبة الدفاع عن المتهم دارت حول الوصف القانوني الذي  
اقيمت به الدعوى الجنائية دون أن تعدل المحكمة وصف التهمة في مواجهته  
أو تلتفت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على اساسه ، فانها تكون قد اخلعت  
بحقه في الدفاع ويكون حكمها معيباً ببطالان الاجراءات بما يستوجب نقضه .  
( الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ص ١٠٨١ )

١٢٠٢ - قصود الحكم في نسيب جريمة التزوير - لا يبرره القول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الآخرين - مادامت جريمة التزوير هي الأساس فيهما .

إذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة التزوير لم نورد مؤدى الأدلة التي استندت إليها في ثبوتها في حقه ولم تبين طرق الاشتراك التي ارتكبها أو تدلل على توافر رابطة السببية بين سلوك المتهم كشريك وبين الجريمة التي وقعت من الفاعل الأصلي ؛ فإن حكمها من هذه الناحية يكون مشوباً بالقصور ، ولا يكون ثمة محل للقول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الآخرين المستندين إلى المتهم مادامت جريمة التزوير هي الأساس فيهما .  
( الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٦٨ بـ ١٩ ص ١٠٨١ )

١٢٠٣ - جريمة التزوير في الأوراق الرسمية - متى تتحقق ؟ مثال لتسبب غير معيب في جريمة اصطناع تصريح نقل قمع .

لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وإن ينسب صدورهما كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو لم تصدر في الحقيقة عنه . والى البت الحكم أن اصطناع تصريح نقل القمع الذي نسب إلى مراقبة الضرائب العقارية بالنميا إنما تم بتدبير الطاعن ومشاركة المجهول في اصطناعه والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين لأمور الضرائب العقارية بالنميا ورئيس الإدارة بها وأنه قد اتخذ من مظاهر الرسمية ما يكفي لأن ينخدع الجمهور به وخلص من ذلك إلى قيام الجريمة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .  
( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٢٩ )

١٢٠٤ - مثال لتسبب غير معيب في تزوير .

متى كان الطاعن - على ما أثبتته الحكم المطعون فيه - قد اعترف بالتحقيقات وبالجلسة بأن صلب الوصولين المزورين قد حررا بيده - وهو مالا يمارى فيه الطاعن في أسباب الطعن - وكان ما أثبتته الحكم من وقوع التزوير من الطاعن بمحو عبارات كانت مدونة على الورقتين وتحرير عبارات أخرى محلها مفارقة للحقيقة ، يلزم عنه أن يتوافر في حقه ركن العلم

بتزوير المحررين اللذين أسند اليه تزويرهما على تلك الصورة ، فإن ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في تطبيق القانون يكون غير شديد .  
( المظن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٠ ص ٢٢٤ )

١٢٠٥ - اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة في جرائم التزوير  
غير كاف - وجوب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة  
للبحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم .

لا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة بل يجب كاجراء من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبنى كل منهم رايه فيها ويطنن الى أن هذه الورقة - موضوع الدعوى - هي التي دارت مراعاته عليها ، وهو ما فات محكمة أول درجة اجراءه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

( المظن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ ص ١١٧٤ )

١٢٠٦ - على المحكمة بناء حكمها على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها - خلاف ذلك يبطله الحكم .

من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن اعتمدت على دليل أو على واقعة استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمونة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ولو كانت تلك القضية الأخرى بين الخصوم أنفسهم ، فإن حكمها يكون باطلا . ولما كان يبين ما أورده الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من تحقيقات اشارة اليها قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان شيكين آخرين - خلاف الشيك المزور موضوع الدعوى المائلة - دليلا على ثبوت جريمة الاستعمال في حق الطاعن ، فإن هذا الدليل الذي استندت اليه المحكمة على هذه الصورة دون أن يكون معروضا على بساط البحث أمامها لتستخلص بنفسها ما تطعن اليه : ولم يكن في وسع الدفاع مناقشته والرد عليه ، يجعل حكمها معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

( المظن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ من ٢٠ ص ١٢٣٩ )



## ١٢٠٧ - مثال للقصور في التسبب والخلل بدفاع جوهرى قصد به

نفي الركن المادى في جريمة تزوير .

مضى كان الدفاع الذى ابداه الطاعن بطلب تعيين خبير آخر لفحص عمر الحبرين الواقع بهما بامضاء الطاعن والمجنى عليه هو دفاع جوهرى قصد به نفي الركن المادى في جريمة التزوير واستهدف به استبعاد الدليل المستمد من تقرير الخبير الذى انتهى الى تزوير العقد ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاحالة الى حكم محكمة اول درجة الذى اخذ بتفسير الخبير وحده دليلا على وقوع جريمة التزوير ونسبتها الى الطاعن دون ان يرد على دفاع الطاعن الجوهرى الذى تضمنته مذكرته للكتابة المصرح ٨١ بتقديمها واتماما لدفاعه الشفوى امام المحكمة . فان اغفال الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته في خصوص هذه الدعوى لمسا يبنى على ثبوته او عدم ثبوته من تغير وجه الراى في الدعوى والصورة التى اعتنقها الحكم بشأنها - يجعله معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٧ س ٢٢ ص ٤٥٢ )

## ١٢٠٨ - مثال لتسبب غير معيب في جريمة تزوير .

مضى كان ما نقلته مذكرة اسباب الطعن من تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير يدل على ان ما حدث بالسند المطعون فيه من تعديل وطمس واعادة واضافة قد تم بعد تحرير السند الا انه لا يستطيع تحديد الفترة التى حدث خلالها وما اذا كانت فترة وجيزة او فترة طويلة ، وكان ما ائتمه الحكم استخلاصا من اطلاع المحكمة على السند موضوع الاتهام يدل على ان فرق الزمن قد بدأ واضحا بين وقت كتابة المحرر الاصلى قبل الاعادة وبمده ، فانه لا تمارض بين هذين الدليلين ، ذلك ان وضوح فرق الزمن بين وقت كتابة المحرر الاصلى قبل الاعادة وبمده لا يدل على ان هذا الفرق يمثل فترة وجيزة او فترة طويلة . ومن ثم فان ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ص ٦٠٠ )

## ١٢٠٩ - مجرد ثبوت التزوير دون ايراد الدليل على ان الطاعن هو

الذى قام به بنفسه او بواسطة غيره - قصور .

ان مجرد ثبوت تزوير التوقيعات المنسوبة الى اللجنة عليه على

ايصال سداد الأجرة دون استظهار أركان جريمة التزوير وإيراد الدليل على أن الطاعن زور حله الامضاءات بنفسه أو بواسطة غيره لا يبيد ثبوت جريمة التزوير في حقه مادام أنه ينكر لا ارتكابه لها وخلا تقرير المضاهاة من أنها محررة بخطه مما يوجب الحكم بالقصور .

( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١١/٨ من ٢٢ ص ٦٢٦ )

١٢١٠ - الرد على دفاع الطاعن باستبدال السند المطعون عليه بالتزوير

بأن الثابت من أقوال المجنى عليه وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن اتهم ساهم في اصطناع السند المضبوط هو رد لا يواجه ولم يناقش دفاع الطاعن الجوهري - وجوب مناقشة محكمة الموضوع لهذا الدفاع - اغفالها الرد عليه - قصور .

متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن استبدال السند - المطعون عليه بالتزوير - بقوله : « أن الدفاع عن المتهم قدم مذكرتين . . . ذهب في الثانية إلى أن الإيصال المطعون عليه ليس هو المقدم لاستصدار أمر الحجز بمقتضاه إذ لا يحمل توقيعاً للقاضي الأمر بالحجز وأن القول بأن الإيصال المضبوط ليس هو المقدم لاستصدار أمر الحجز بمقتضاه تلتفت عنه المحكمة إذ كان الثابت لها من أقوال المجنى عليه ومن تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن المتهم ساهم في اصطناع الإيصال المضبوط ووقع عليه ببصمة أصبح وببصمة خاتم ناسباً صبوراً للمدعى بالحق البدني على خلاف الواقع » وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنى أسباب الحكم الابتدائي بالرغم من أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بدفاعه السابق ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يواجه دفاع الطاعن إذ أنه لم يناقش دفاعه الجوهري ولم يتم الدليل اليقيني على أن السند المزور المضبوط هو بيمينه السند الذي صدر بموجبه أمر الحجز ومدى صلة الطاعن به ، وإذا كان هذا الدفاع قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فكان يمتنع على محكمة الموضوع أن تناقشه وتقول كلمتها فيه إثباتاً أو نفيًا له أما وإنها أغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون مشوباً بالتقصير في التسييب مما يستوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧٢/١/١٠ من ٢٣ ص ٤٩ )

١٢١١ - على المحكمة الجنائية - متى رفعت اليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية ببرد وبطلان سند لتزويره - ان تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها - اكتفاؤها ببرد وقائع الدعوى المدنية وبنداء حكمها على ذلك - قصور .

من المقرر انه اذا قضت المحكمة المدنية ببرد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية : فعلى المحكمة ان تقوم هي ببحت جميع الأدلة التي بنى عليها عقيدتها في الدعوى ، اما اذا هي اكتفت ببرد وقائع الدعوى المدنية وبنيت حكمها على ذلك بدون ان تتحرى بنفسها ارجسه الادلة - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ، اذ يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم للمطعون فيه انه استعرض وقائع الدعوى المدنية التي اقامها الطاعن وما انتهى اليه من القضاء ببرد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير لم أشار الى ما انتهى اليه تقرير قسم اباحت التزوير وعول عليه في اثبات جرمية التزوير والاستعمال المستندين الى الطاعن - فان ذلك يجعل حكمها كانه غير مسبب ويكون قد ران عليه القصور الذي يتسم له وجه الطعن مما يبيحه .

( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/١٢ ص ٢٢ س ٢٣٢ )

١٢١٢ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر - مثال لتسبيب سائر في تزوير .

التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، فلا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، ومتى كانت المحكمة قد اطمانت في حدود سلطتها أي أن الطاعن وحده هو محدث التزوير ودلت على ذلك بما لا تناقض فيه وخلصت الى تبرئة المتهمين الثاني والثالث من تهمة الاشتراك مع الطاعن في تزوير المحرر لانتفاء الدليل الذي يقيم اقتناعها بذلك ، وكان لا تعارض بين ما انتهى اليه الحكم في شأنها وتبين ثبوت الاتهام في حق الطاعن اذ يصح في منطلق العقل أن يكون الطاعن قد أحدث التفتير في المحرر في غفلة من البائع وشاهد المقد اسوة بما فعل مع المشتري الحقيقي المدعى بالحق المدني ، وبغير اتفاق بينه وبينهما بلا تحريض

او مساعدة منها ، ومن ثم تكون دعوى الطاعن بالتناقض في التسبيب في غير محلها .

( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٢/٢٤/١٩٧٢ من ١٣ من ١١٢١ )

١٢١٣ - اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة - اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير - يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسي في الدعوى - اغفال ذلك يعيب الاجراءات - علة ذلك .

لئن كان من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير . يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويضمن الى ان الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، الا انه لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة انه اثبت بها ان المحكمة فضت الظروف التي يحوى الشكوى ( موضوع جريمة التزوير ) والصورة المنسوخة من محضرها والمحتوى كذلك على اوراق متعلقة بهذه الشكوى واستكتاب المتهم ( الطاعن ) وقد توافع بعد ذلك الحاضر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذي ورد بين متوناته ما تبين من الاطلاع على تلك الاوراق ، وكان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى - على نحو ما سلف - التقييم بهذا الاجراء ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الضاد يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ في جلسة ١٢/٢٥/١٩٧٢ من ٢٣ من ١٤١٧ )

١٢١٤ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من اركان جريمة التزوير - غير لازم - مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه - مثال لتسبيب سائل .

من المفرد انه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من اركان جريمة التزوير مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه . ولما كان مؤدى ما اوردته الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى واستعراضه لادلتها وفي رده على دفاع الطاعن ان ما ثبت في حقه هو انه اجري لصالحه وبخطه تمديدات واضافات في محضرى جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة العامة

في الشكوى رقم ... وذلك عندما نسلهمان الموظف المختص بالنيابة لنسخ صورة منها - تمهيدا لحواله على صورة رسمية منها - مما يتوافر به تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، فان النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

( الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٢/٢٥ من ٢٢ من ١٤٦٧ )

١٢١٥ - بيانات حكم الادانة في جرائم تزوير المحررات - مثال  
لتسبب قاصر تظليلا على صبرورة محرر عرقي محررا رسميا  
بتدخل موظف عام فيه .

يجب للادانة في جرائم تزوير المحررات ان يعرض الحكم لتعيين المحرر القول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف ما حية تغيير الحقيقة والا كان باطلا . ولما كان الحكم المطعون عند اثباته وما تبين من اطلاق على المحرر المزور وايراد اقوال المدعى بالحقوق المدنية ، لم يكشف الا عن المحرر عندما كان عرفيا في اول الامر وذلك باصطناع الطاعن محررا نسب صدره زورا الى المدعى بالحقوق المدنية على اقراره بأن مقدم الطلب ( الخفير الخصوصي ) مستمر في العمل بالدائرة التي ورت المدعى بالحقوق المدنية بعض الأخطاء التي تتكون منها وانه يوافق على تجديد الترخيص له بحيازة السلاح الناري ، واما ما جاء تاليا لذلك فلم يفصح عنه الحكم ، فلم يبين الحكم الصورة التي تدخل بها أحد الموظفين للمومنين فيه ، ومدى اتصال هذا التدخل بالبيان الخاص بالاتحاد والموافقة المنسوبين كذبا الى المدعى بالحقوق المدنية، سواء بالتحقيق من صحة هذه البيانات او بالموافقة على صحتها او تمهيدا لتوقيع الموظف العمومي عليها حتى تنسحب رسمية تلك الورقة على جميع ما دونها قبل تقديمها الى الموظف او الموظفين العموميين مما كان يقتضي من الحكم ان يبين من هو الموظف او الموظفين العموميين الذين تدخلوا في المحرر ، واختصاص كل منهم في هذا التدخل ومداه وسنده حتى يكون الحكم كاشفا عن ان المحرر الذي كان عرفيا في اول الامر قد انقلب الى محرر رسمي بهذا التدخل وأن رسميته تنسحب الى البيانات التي حررت به منذ وقت تحريره . اما وقد خلا الحكم من ذلك ، فانه يكون معيبا بالصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الادعى ويحول بينها وبين ان تقول كلمتها في شأن انقضاء او عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضي السنة .

( الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١/٨ من ٢٤ من ٧٢ )

١٢١٦ - **الظعن بالتزوير - من وسائل الدفاع التي تخضع - في الأصل**  
**لتقدير المحكمة الموضوع - رفض المحكمة الطاعن تمكينه من**  
**الظعن بتزوير الشيك - مشروط باستخلاصها عدم الحاجة**  
**إليه - مثال .**

لئن كان من المقرر أن الظعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بأجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخيار الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنمائها أن تشق طريقها لبدء رأي فيها وأنه وإن كان طلب المتهم تمكينه من الظعن بالتزوير وإنما هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يمرض لطلب الطاعن وجاء مقصوراً على تأييد الحكم ألفياي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على حجة من بينها إطلاق القول بأن الشيك موقع من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهري تتعلق به بتحقيق الدليل المقسم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم إجابته أن هي رأت اطراحه أما وإنما لم تفعل والتفتت عنه كلية فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه وإعادة .

( الظعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٤ في جلسة ١١/٢٥/١٩٧٤ من ٢٥ من ٧٧٢ )

١٢١٧ - **تزوير - حكم - تسببيه - الخطأ المادى في بيان رقم المسادة**  
**محل التطبيق - لا يعيب الحكم .**

إذا كان الحكم قد وصف فعل التزوير الذى دان به الطاعن وبين واقعة الدعوى بما ينطبق على حكم المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات فإن إيراد الحكم لنص المادة ٢١٣ من قانون العقوبات وإدانة الطاعن بها ليس إلا من قبيل الخطأ في رقم المادة المطبقة مما لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة به بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

( الظعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ في جلسة ١/٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ٥ )

١٢١٨ - تزوير - جريمة وقتية - بطل سقوطها - حكم - تسمييب - قصور - نقض - أثره .

جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تنتهي بمجرد وقوع التزوير في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة محله الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وأنه اذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تزوير المحرر حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة أنه اعتبر تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور في الدعوى المدنية التي كانت ماردة بين الطاعن والمدعىين بالحق المدني ، وهو أن كان يصلح ردا في شأن استعمال الطاعن المحرر المزور مع علمه بتزويره الا أنه منبت الصفة بدفاعة في جريمة التزوير اذ لم يفصح عن بيان علة اعتباره تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور في تلك الدعوى ولم يواجه الدفع على حقيقته ولم يفتن الى فحواه ، ومن ثم لم يقسطه حقه ويمن بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه لاسيما وأن اتخاذ النيابة العامة يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ الغد المزور تاريخا للجريمة يشهد بجلية حيلة الدفع .. في خصوص هذه الدعوى - فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يميز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار الباتها بالحكم ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة للمناقشة وجه الطعن الآخر ولا يعترض على ذلك بأن الحكم اعتمد في حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة مقررة لجريمة استعمال المحرر المزور التي دانه بها لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جرمية تزوير المحرر واستعماله .

( الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ ، ٢٨ س ١٤٨ )

١٢١٩ - وجوب إيراد الحكم الأدلة التي يستند اليها ومؤداها بياناً كافياً - مجرد الاستناد - إثباتاً لجريمة التزوير - الى التحقيق وتقرير قسم أبحاث التزوير والتزوير - دون إيراد مضمون كل منها - قصور - علة ذلك .

من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها في حكمها بياناً كافياً ، فلا تكفى الإشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها

المحكمة ومبلغ اسماؤه مع باقى الأدلة ، واذا كان ذلك ، فان مجرد استناد محكمة الموضوع في حكمها - على النحو السالف ببيانها - الى التحقيقات وتقريب قسم ابحاث التزيف والتزوير في القول بتزوير السندين ، دون العناية برد مضمون تلك التحقيقات وبذكر مؤدى هذا التقرير والاسانيد التى أقيم عليها ، لا يكفى لتحقيق الغاية التى تفياها الشارع من تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - كما صسار اثباتها في الحكم - الأمر الذى يسم الحكم بقصور يتسع له وجه النعى .

( المطن رقم ١٦٦٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٢٠ من ٢٢١ )

١٢٢٠ - اكتفاء الحكم - في دعوى تزوير سند قفي مدنيا برده وبطلانه -  
برد وقائع الدعوى المدنية - قصور .

من المقرر أنه اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند تزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة ان تقوم هي بسبعث جميع الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها في الدعوى ، اما اذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون ان تتحرى بنفسها أوجه الادانة - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فان ذلك يجعل حكمها تاس غير مسبب - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع الدعوى المدنية التى أقلمها الطاعن وما انتهت اليه من القضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار الى ما انتهى اليه تقرير قسم ابحاث التزيف والتزوير وعول عليه في البات جريمتى التزوير والاستعمال المستندتين الى الطاعن - لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم يعد قاصرا في استظهار اركان جريمة التزوير وعلم الطاعن ، ولم يعن ببحث موضوعه من الوجهة الجنائية ، اذ لا يكفى في هذا الشأن سرد الحكم للاجراءات التى تمت اسام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم ابحاث التزيف والتزوير ومؤداه .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد دان عليه القصور .

( المطن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩ س ٣٠ من ٤٠٨ )

١٢٢١ - تزوير واستعمال المحرر المزور - حكم - تسبيب .

متى كان الثابت ان المحكمة وان خلصت الى تبرئة الطعون ضده مما هو منسوب اليه استنادا الى انتفاء ركن تفيير الحقيقة في جريمتى التزوير واستعمال المحرر المزور محل الاتهام وذلك لما ثبت للمحكمة من الاطلاع على وثيقة زواج شقيقة الطعون ضده والبطاقتين المائليتين الخاصتين لشقيقته من



ان حقيقة اسم عائلة المتهم هو « . . . » وليس « . . . » وإن الاسم الذى دونه فى استمارة طلب البطاقة العائلية هو اسمه الحقيقي - إلا ان المحكمة لم تعرض لوقائع التزوير الأخرى المطروحة عليها وهى تغيير الحقيقة فى البيان الخاص بتاريخ ميلاد المظنون ضده وهو من البيانات الجوهرية التى يلزم إدراجها فى استمارة طلب البطاقة المشار إليها وكذلك تزوير توقيع شحيح الناحية لملئ هذه الاستمارة ولم تعن بتحقيق ما استند الى المظنون ضده فى هذا الشأن وصولا الى وجه الحق ولم تدل برأيها فى الأدلة القائمة قبله فى خصوص وقائع التزوير المشار إليها بما يفيد أنها - على الأقل - فطنت إليها ومن ثم فإن حكمها يكون معيبا ذلك لأنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت فى صحة استناد التهمة الى المتهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ، غير ان ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها وهو ما جاء الحكم المظنون فيه قاصرا فى بيانه . على نحو ما تقدم بما ينبىء بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة بما يوجب نقضه والإحالة .

( المظن رقم ١١٣٢ لسنة ٩٩ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٧٩ ص ٣٠ من ٩١٦ )

## الفصل الثاني

### التزوير في الأوراق الرسمية

#### الفرع الأول - ماهية الوثيقة الرسمية

١٢٢٢ - متى يعد المحرر رسمياً .

لا يعد المحرر رسمياً إلا إذا حرره موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريره واعطائه الصيغة الرسمية . ويعطى حكم المحرر الرسمي في سبب التزوير المحرر الذي يصطنع على صورة المحررات العمومية أو الرسمية وينسب زوراً الى الموظف العمومي المختص بتحرير أشباهه وإو أنه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف المذكور . أما إذا كان الموظف المنسوب إليه المحرر المزور غير مختص بتحرير أمثاله فلا يمكن إعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية إلا إذا كان البطالان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تفوت ملاحظته على كثير من الناس . ففي هذه الصورة يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محرراً رسمياً لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال . وإذا فالتزوير الذي يقع في إشارة تليفونية منسوب صدرها الى رئيس مصلحة ما تتضمن سؤال موظف عن سبب تغلفه عن الاشتراك في الانتخاب لا يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وإنما هو تزوير في وثيقة عرفية . ( طعن رقم ١١٩٧ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٣٢/١/٢٥ )

١٢٢٣ - متى يعد المحرر رسمياً .

إن اصطناع المحرر طريقة من طرق التزوير المادي . والوثيقة التي تعطى شكل الأوراق الرسمية وينسب كذباً انشائها الى موظف عمومي مختص تعتبر في حكم الأوراق الأميرية المنصوص عليها في المادة ١٧٩ عقوبات فمن يصطنع حكماً على أنه صدر من محكمة معينة ويضع عليه ختم جهة أميرية يعاقب بالمادة المذكورة .

( طعن رقم ٦٧١ سنة ٧ ق . جلسة ١٩٣٧/٢/٢٢ )

١٢٢٤ - متى يعد المحرر رسمياً .

إن انشاء خطابات عليها علامة وزارة الأوقاف تتضمن - على خلاف

الحقيقة - تكليف شخص معين باجراء عمل من الأعمال التي للوزارة ان تكلف الغير باجرائها لحسابها مقابل رجوعه عليها بما يستحقه قبلها عما قام به ، ثم التوقيع على هذه الخطابات بامضاءات مزورة لبعض موظفي تلك الوزارة ، مما جعلها تأخذ في مظهرها شكل الأوراق الاميرية حتى انخدع الناس بهما واعتبروها صادرة من جهة الحكومة - ذلك يعتبر تغييرا للحقيقة في اوراق رسمية ، ويماقب القانون عليه متى توافرت سائر العناصر القانونية التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير .

( طعن رقم ١٤٧٥ سنة ١٢ ق ٥ . جلسة ١٠/٢٦ / ١٩٤٢ )

١٢٢٥ - متى يعد المحرور رسميا .

ان مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ولو كان ما أثبت بها مطابقا للواقع . وذلك على اساس ان تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها زورا الى الموظف الذي قلد توقيعه عليها .

( طعن رقم ٧١٤ سنة ١٥ ق ٥ . جلسة ٢/٤ / ١٩٤٥ )

١٢٢٦ - متى يعد المحرور رسميا .

متى كان المتهم قد اصططنح اوراقا لها مظهر الأوراق الرسمية وذيلها بتوقيعات لأشخاص على أنهم من الموظفين العموميين للإيهام برسميتها وقدم هذه الأوراق فعلا لجهة رسمية فإنه يكون قد ارتكب جريمة التزوير والاستعمال المنصوص عليهما في المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات .

( طعن رقم ٢١٤٤ سنة ١٧ ق ٥ . جلسة ١/١٢ / ١٩٤٧ )

١٢٢٧ - متى يعد المحرور رسميا .

ان أي اثبات أو إضافة إلى أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها إلى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان إلا منه ، يعد تغييرا للحقيقة في محرر رسمي ويكفي لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الإضافة غير موقع عليها من الموظف المختص إذ لا يشترط أن تكون العبارة المضادة موقعة عليها ممن قصد المتهم نسبتها إليه ، بل يكفي أن تكون موهمة بذلك .

( طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٠ ق ٥ . جلسة ١٨/١١ / ١٩٥٠ )

## ١٢٢٨ - متى يعد المحرر رسمياً .

ان رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفا عموماً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها .  
( طعن رقم ١١٨٨ سنة ٢١ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٥١ )

## ١٢٢٩ - متى يعد المحرر رسمياً .

ان القانون لا يشترط في الورقة الرسمية موضوع جريمة التزوير ان تصدر فعلاً من مأمور رسمى ، بل يكفي ان تغطي شكل الأوراق المعمومة وينسب انشاؤها الى موظف من شأنه ان يصدرها ، ولا فرق بين ان تصدر منه فعلاً لم يحدث فيها التغيير او الا تصدر منه وتنسب اليه زوراً يجعلها على مثال ما يحرره شكلاً وصورة . واذاً فاذا رغب شخص في استخراج شهادة رسمية بتاريخ ميلاد ابنه فكلف عامل تليفون البلدة باستخراج هذه الشهادة فاستحضر نسخة من الأورنيك المعد لمثل هذه الشهادات ودون في صلبها بخطه البيانات اللازمة ووقع عليها بخطه بمضامين مزورين نسبهما الى العملة والى مفتش العملة ، فهذا تزوير في ورقة رسمية .  
( طعن رقم ٥٠٦ سنة ٢١ ق . جلسة ٢٤/١٢/١٩٥١ )

## ١٢٣٠ - متى يعد المحرر رسمياً .

المحرر الذي يصطنع في صورة المحررات الرسمية وينسب زوراً الى الموظف العمومي المختص بتحرير اشباهه ولو انه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف المذكور ، يعطى حكم المحرر الرسمى في باب التزوير .  
( طعن رقم ٥٠٥ سنة ٢٢ ق . جلسة ٢/٦/١٩٥٢ )

## ١٢٣١ - متى يعد المحرر رسمياً .

اذا كانت الواقعة المسندة الى المتهمين ( مهندس وكاتب رى الأقصر ) هي انهما حررا شهادتين اداريتين لاستبدال محضر البات الحالة الذي حسروا ولا بتاريخ وصول رسالة البنزين ناقصة من مخزن رى قنا الى هندسية الأقصر بهما ولتقوم مقامه في اجراءات التحرى والنقص من الهندسة ، وان

المتهمين اثبتا بالشهادتين ما يفيد حصول المعجز عن طريق التبخر بعد وصول البنزين الى الاقصر على خلاف الحقيقة التي سبق الباثان في محضر الباثات الحالة الاولى من وصول عدد من صفائح البنزين الى مخزن الاقصر وهى خالية منه وناقصة وذلك سترا للمعجز الذى سبق ان لوحظ على البنزين عند وصوله ، وكان اجراء التحرى عن فقد الاصناف بالمخزن لمعرفة سبب من اختصاص امينه او الموظف للتابع له بالمخزن طبقا للمادة ١٥ من لائحة المخازن المعمول بها وقت الحادث ، وكان ما يتبته الموظف اثناء اجراء هذا التحرى في محضر على خلاف الواقع الذى يعلمه يعتبر منه تفسيرا للحقيقة في هذا المحرر ، ولا عبرة بعد ذلك بأن نتيجة التحرى لم تحرر على الاستمارة رقم ١٨٦ حسابات ، وكان تفتيش الرى وهو الجهة الرئيسية لهندسة الاقصر كان يطلب اليها باشارات تليفونية لمناسبة الجرد السنوى ارسال الشهادات الادارية من اربع صور موضع بها اسباب استهلاك البنزين المطلوب خصمه للنظر في اعتمادها . لما كان ذلك وكان اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فقط بل يستمد كذلك من اوامر رؤسائه فيما لهم ان يكلفوه به ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه او من جهة مصدره او النظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها او لاقرارها ، فانه اذا كانت المحكمة لم تمحص هذه الواقعة ولم تبحت امر ما اتسند الى المتهمين على الاسس المتقدمة ارتكبا على القول بان الشهادات الادارية لا تعتبر من الاوراق الرسمية لأن تحريرها غير داخل في اعمال وظيفه المتهمين ، وانه لا يخرج عن ان يكون دعوى من جانبهما بأن نقص البنزين كان عن طريق التبخر وأن الشهادة لا يمكن أن تتخذ مصدرا يعتمد عليه في الباث النقص والتبخر وانها لفو لا يتادى به الواجب من التحرى ولا قيمة لها من الوجهة القانونية ، ولا يترتب على عدم الصديق فيها اى مسئولية جنائية اذا اكتفت المحكمة بذلك واسست عليه قضاءها بالبراءة ، فان حكمها يكون مبنيا على الخطا في تطبيق القانون .

( طعن رقم ٢٢٣ سنة ٢٢ ق. ٠ جلسة ١٠/٢/١٩٥٣ )

١٢٢٢ - متى يعد المحرر رسميا .

اذا كانت الواقعة كما اثبتتها بالحكم هي ان الطاعن وزملاءه قد اتفقوا مع مجهول على اصطناع قرار حتم منزل والتوقيع عليه باسمه مزور لمهندس التنظيم ، وان مهندس التنظيم الذى زورت امضاءه كان قد ندب للخدمة في دائرة القسم الذى يقع فيها المنزل الذى زور القرار بهنمه ، وان مظهر قرار

الهم يدل على أنه اصطنع على غرار القرارات الصحيحة ؛ فهذا يعد تزويرا في ورقة رسمية .

( طم رقم ٦٢٠ سنة ٢٢ في . جلسة ١٢/٤/١٩٥٢ )

#### ١٢٣٣ - متى يعد المحرر رسميا .

مادامت الخطابات التي اسند الى المتهم بصفته كبيرا لكتاب القسم الطبي البيطري بالجيش المصري ، تزويرها ، اثناء تأدية وظيفته هي محررات رسمية لأنها صادرة من جهة اميرية وهي القسم الطبي المذكور وعليها توقيعات منسوبة لرئيس القسم في حدود السلطة المخولة له قانونا بمقتضى اعمال وظيفته ، بالتزوير فيها يعتبر تزويرا في اوراق رسمية تنطبق عليها المادة ٢١١ من قانون العقوبات .

( طم رقم ١٠٣١ سنة ٢٤ في . جلسة ٢٦/١٠/١٩٥٤ )

#### ١٢٣٤ - متى يعد المحرر رسميا .

ان توقيع الكاتب المختص بتحرير صور الأحكام ومراجعتها على صورة تنفيذية قسما اليه المتهم واعتماده لتلك الصورة يجعلها ورقة رسمية ، ولا يهم بعد ذلك ان كان ذلك الموظف قد حرر تلك الصورة بيده او امسحان في تحريرها بغيره ، او عهد الى غيره بكتابتها مادام الأصل فيها ان تصدر عنه . ومادام توقيمه على الصورة المذكورة قد اعطاها صفتها الرسمية بما يجعل التزوير فيها ماقبا عليه .

( طم رقم ٢٤٦١ سنة ٢٤ في . جلسة ٢/٥/١٩٥٥ )

#### ١٢٣٥ - اعطاء الورقة شكل الاوراق الرسمية ونسبة انتمائها الى الموظف المختص - اعتباره تزويرا في المحرر رسمي .

لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي ان تعطى شكل الاوراق العمومية وينسب انتمائها الى الموظف مختص بتحريرها ولا فرق بين ان تصدر منه او تنسب اليه زورا يجعلها على مثال ما يحرره شكلا وصورة .

( طم رقم ٢١٦ لسنة ٢٧ في . جلسة ٦/٥/١٩٥٧ ص ٨ من ٤٥٢ )

١٢٣٦ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزمه من القوانين واللوائح فحص - بل يستلزمه من أوامر رؤسائه .

اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزم من القوانين واللوائح فحص بل يستلزمه كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلّفوه به كما قد يستلزم المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإبائها أو لاقرارها .  
( طين رقم ٤٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١١ ص ٨ من ٦٥١ )

١٢٣٧ - تتحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بتحرير منطوق الحكم بالروى قبل النطق به لا يوجب القانون التوقيع عليه من القاضي - تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا .

تتحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها . فإذا كان الثابت أن القاضي يحرم منطوق للحكم في الروى قبل النطق به وكان القانون ، لا يوجب التوقيع عليه منه فإن تغيير الحقيقة فيه باطلناه برمته وتضمينه بيانات غير صحيحة أو بتعمد أحداث تغيير فيه على خلاف الواقع تتوافر معه جميع الأركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات الرسمية .  
( طين رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ ص ٩ من ٦٦٢ )

١٢٣٨ - إعطاء الورقة المصنّعة شكل الورقة الرسمية ومظهرها - توفر الجريمة ولو لم تصدر فعلا من الموظف المختص - يكفى نسبة صدورهما إلى موظف عام للإيهام برسميتها .

لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة - بل يكفى أن تعطى هذه الأوراق المصنّعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورهما كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها (أو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .  
( طين رقم ٦٥٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ ص ٧ من ٦٦٨ )

١٢٣٩ - مناط رسمية الورقة أن يحرقها موظف عهومي مختص بمقتضي وظيفته أو يتدخل في تحريرها أو التناشير عليها وفقا لما تقتضي به القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر اليه من جهته الرئيسية .

ان قانون العقوبات وإن كان لم يضع لعريفها محددًا للورقة الرسمية ، الا انه اورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحررات وقد جرى قضاء محكمة النقض - على مدى الأمثلة التي ضربها القانون - بان مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموما مختصا بمقتضي وظيفته بتحريرها واعطائها للصيغة الرسمية أو يتدخل في تحريرها أو التناشير عليها وفقا لما تقتضي به القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر اليه من جهته الرئيسية ، وقد قنن المشرع هذه القاعدة القانونية في المادة « ٣٩٠ » من اتفاقون المدني الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، فعرف الورقة الرسمية بانها هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .

( طعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ١٠١١ )

١٢٤٠ - مناط رسمية المحرر صادره من موظف رسمي مكلف بتحريره ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لأبائته أو في بيان جوهرى متعلق بها .

مناط رسمية المحرر ان يكون صادرا من موظف رسمى مكلف بتحريره وان يقع التغيير فيما أعدت الورقة لأبائته أو في بيان جوهرى متعلق بها .  
( طعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٤/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٤٥ )

١٢٤١ - مناط رسمية المحرر - يكفى أن يكون تحريره طبقا لاختصاصات العمل أو بناء على أمر الرئيس وتعليماته .

لا يشترط في المحرر كى يسمح عليه وسف المحرر الرسمى ان يكون تحريره بناء على قانون أو لائحة بل يصح أن يكون بناء على أمر الرئيس المختص أو طبقا لاختصاصات العمل وتعليمات الرؤساء .  
( طعن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢٠/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٤٦ )



### ١٢٤٢ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية - م يستمده ؟

اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمده من القوانين واللوائح لحسب ، بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحقيقاً لهذه الطلبات ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه ، أو من جهة مصدره ، أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقرارها .

( طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٩ ف . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص ١٧٤ )

### ١٢٤٣ - البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية والتي تفوت ملاحظته على كثير من الناس - لا يعول دون معاقبة المتهم على تزويرها .

من المقرر أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر - بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره - مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة ، على اعتبار أن المحرر الرسمي يتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال .

( طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٩ ف . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص ١٧٤ )

### ١٢٤٤ - الموظف العمومي في باب التزوير - هو من تعهد إليه إحدى السلطات الثلاث بنصيب من السلطة في أداء العمل الذي نيظ به أدائه - عدم تسوية الشوارع بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومي في باب التزوير .

الموظف العمومي المشار إليه في السادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي نيظ به أدائه سواء كان هذا التصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية - يستوى في ذلك أن يكون تاهسا مباشرة إلى هذه السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها ، ولم ينص الشارع في باب التزوير على الشخص المكلف بخدمة عامة - وهو الذي يكلف ممن يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الأعمال العامة ولو أراد الشارع التسوية بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومي في باب التزوير

لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١١١ ، ١٠٩ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ .  
( طن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٦٨ )

١٢٤٥ - مناط وسمية المحرر - تحريره من موظف عمومي مكلف بمقتضى وظيفته بتحريره .

دل الشارع بما نص عليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات أن مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بمقتضى وظيفته بتحريرها - وعبارة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ومراد الشارع لا يحتمل التأويل .  
( طن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٦٨ )

١٢٤٦ - المحرر الرسمي - تعريفه - الرجوع في ذلك الى نص م ٢١١ و ٢١٣ ع - مناط رسميته - تحريره عن موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريره - مثال في ترخيص استيراد موقع عليه من بنك ولم يتدخل في تحريره موظف عمومي .

لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للموظف العمومي الا أنه يشترط صراحة لرسمية المحرر في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ أن يكون محرر الورقة الرسمية موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها او بالتدخل في هذا التحرير - فاذا كان يبين من الاطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره أنه محرر على نموذج خاص ببنك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان « بنك الجمهورية - المركز الرئيسي » بامضاءين وعليه ثلاثة اختام بختم بنك القاهرة وليس فيه مايقيد رسميته أو تتدخل موظف عمومي في تحريره او اعتماده ، فيكون الترخيص موضوع الاتهام ورقة عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

( طن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٦٨ )

١٢٤٧ - المحرر الرسمي - تعريفه - الرجوع في ذلك الى نص م ٢١١  
 و ٢١٣ ع دون نص م ٣٩٠ مدني - مناط رسميته - تحريره  
 من موظف عمومي مكلف بمقتضى وظيفته بتحريره .

لا محل في تعريف الورقة الرسمية للاستناد الى المادة ٣٩٠ من القانون المدني لأنها وردت في الفصل الخاص باليات الالتزام بالكتابة ، ولأن موظفي بنك الجمهورية هم مستخدمون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لعملاء البنك ولحسابه ، فضلا عن ذلك فإن هذا الاستناد فيه توسعة نطاق الجريمة الذي حدده الشارع في المادتين ٢١٠ ، ٢١٣ من قانون العقوبات ومخالفة لصريح نصهما وما اوجبه الشارع في الورقة الرسمية من أن يكون محررها موظفا عموميا وهي صفة لا بد أن تلازم مرتكب التزوير بحكم القانون - وادخال غير الموظف العمومي في حيز هذين النصين فيه مخالفة للتواعد الأولية في المسؤولية الجنائية .

( طعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ م ١١ ص ١٦٨ )

١٢٤٨ - الضرر - افتراضه عند تلعب بالأوراق الرسمية - اثر ذلك -  
 عدم صحة القول بان التزوير مفضوح يبدو للفتنة الاولى  
 مادام قد انخدع به الجاني عليه .

إذا كانت المحررات المزورة هي من الأوراق الرسمية المفروض حصول الضرر من تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في اثبات ما فيها - وقد انخدع فعلا من التزوير الحادث بها الجاني عنده وشقيقه ، فيكون ما يقوله المتهم من أن تزويرها مفضوح يبدو للفتنة الاولى غير سديد .

( طعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٣٩٤ )

( طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٦٠ )

١٢٤٩ - مناط رسمية المحرر ؟ - مسلوته من موظف عمومي مكلف  
 بتحريره ووقوع التغير فيما أعدت الورقة لاثباته أو في بيان  
 جوهرى متعلق بها .

مناط رسمية المحرر أن يكون صادرا من موظف عمومي مكلف بتحريره ،  
 وأن يقع التغير فيما أعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها .

( طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٤٥٧ )

١٢٥٠ - يستمد الموظف اختصاصه من القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه - فيما لهم أن يكلفوه به .

اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من اللوائح واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به .

( طم رقم ٥٠٤ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٦/٥/١٩٦٠ م ١١ ص ٥٧ )

١٢٥١ - التحرر الرسمي ماهيته - علم اشتراط صدوره من موظف عموماً من أول الأمر - انسحاب رسمية المحرر عند تدخل الموظف العمومي في حدود وظيفته على ما سبق ذلك من إجراءات .

ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عموماً من أول الأمر ، ذلك أن المحرر قد يكون عرفياً في أول الأمر لم ينتقل الى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عموماً في حدود وظيفته ، نفى هذه الحال بمنع التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتنسحب رسميته على ما سبق ذلك من الإجراءات .

( طم رقم ٥٠٤ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٦/٥/١٩٦٠ م ١١ ص ٥٧ )

١٢٥٢ - تزوير - المحرر الرسمي - نسخة الحكم الأصلية - متى تعتبر ورقة رسمية ؟

من المقرر أن نسخة الحكم الأصلية هي من الأوراق الرسمية وإن كاتب الجلسة هو النوط بتحريرها أصلاً نقلاً عن ذات النص الذي دونه القاضي في مسودة الحكم . ولا ينشأ من رسميتها أن يخالف هذا الكاتب واجبه ويهدد إلى غيره بتحرير تلك النسخة ، لأن صفة الرسمية إنما تنسحب على الورقة في هذه الحالة منذ بدء تحريرها وذلك بمجرد تدخل الكاتب المختص وتوقيع عليه ، إذ العبرة في هذا المصعد هي بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ثبت على المتهم أنه عند تحريره النسخة الأصلية أضاف عامداً إلى أسباب الحكم التي كتبها القاضي في المسودة عبارات لم تصدر منه لجعل بذلك واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ؛

فان ما انتهى اليه الحكم من اعتبار !لتهتم شريكا لكاتب المحكمة لحسن النية في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية يكون تطبيقا سليما للقانون على الفصل الذي وقع منه .

( طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٢١ ق . جلسة ١١٦١/٢/٤ من ١٢ ص ١٥٠ )

١٢٥٢ - تزوير - المحرر الرسمي - متى تكتسب صحيفة الدعوى صفة الرسمية - تغيير الحقيقة في بيانات الصحيفة - متى يعد تزوير .

البيان الخاص بمحل اقامة المدعى عليه وان كان في الأصل لا يصدور ان يكون خيرا يحتمل الصدق او الكذب يصدور عن طرف واحد ومن غير موظف مختص ، الا انه اذ جاوز الامر هذا النطاق يتداخل المحضر - وهو الموظف المنوط به عملية الاعلان - بتأييد البيان الغاير للحقيقة عن علم او بحسن نية بان يثبت ما يخالف للواقع من حيث اقامة المعلن اليها بالحصل الذي يوجه الاعلان اليه وعلاقتها بمن يصح قانونا اعلانها مخاطبا معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ، فاذا انعدم القصد الجنائي لديه حقت مسالة الشريك وحده عن فعل الاشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي ، اذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة الرسمية باتخاذ اجراءات الاعلان على يد المحضر المكلف بهذه المأمورية .

( طعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣٠١/٣/١٦٦١ من ١٢ ص ٢٤٠ )

١٢٥٤ - تزوير - أوراق رسمية - موظفون عموميون .

مناط رسمية الورقة ان يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته .

( طعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٢٤٠/٤/١٦٦٧ من ١٨ ص ٥٥٩ )

١٢٥٥ - تزوير - موظفون عموميون - مكلفون بخدمة عامة .

لم يسو الشارع في باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة الذي يكلف ممن يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الأعمال العامة . ولو اراد الشارع التسوية بينهما في باب التزوير لنص على ذلك

صراحة كما فعل في المادتين ١١١ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلتين  
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ .  
( طمى رقم ١٤٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٤/٤/١٩٦٧ س ١٨ ص ٥٥٩ )

#### ١٢٥٦ - تزوير - عقوبة - العقوبة المبررة .

لا يجدى اللتھم ما یشیرھ حول فقدان الأوراق المزورة صفة الرسمية  
للعوار الذى شاب بياناتها من طمس اختامها وعدم وجود توقيعات أو توارينغ  
عليها . اذ يكفى لحمل قضاء الحكم بادانته بجريمة التزوير في أوراق رسمية  
ما يثبت في حقه من تزوير اذن صرف دفاتر الاستثمارات وهى أوراق لم  
يعيب الطاعن رسميتها بشيء - فضلا عن كون العقوبة للقضي بها عليه مبررة  
في نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهى جريمة الاستيلاء بغير حق على أموال  
الدولة التى ثبتت في حقه وفقا للمادة ٢٢ من قانون العقوبات التى اعملها  
الحكم .

( طمى رقم ٩٣٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ٥/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٧١ )

#### ١٢٥٧ - تزوير - أوراق رسمية - موظف عام .

مناط رسمية الورقة هو صدورھا من موظف عام مختص بتحريرھا -  
و وقوع تغيير الحقيقة فیساً أعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها .  
( طمى رقم ٧٥٥ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ٨٢٢ )

#### ١٢٥٨ - متى يعتبر المحرر رسمياً .

يُعتبر المحرر رسمياً في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات  
متى صدر من موظف عام مختص بمقتضي وظيفته بتحريره أو التداخل في هذا  
التحرير . كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة  
مصدره أو بالنظر الى البيانات التى تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها  
أو لاقرارها .

( طمى رقم ٦١٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٦/٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٣٧ )

## ١٢٥٩ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية - ماهيته .

لا يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به تكليفا صحيحا كما يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة صدوره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف فيها أو لافرادها .

( طعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ص ٢١٢ )

١٢٦٠ - مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لأحدى الشركات المساهمة ؟ خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محررات المؤسسة العامة لا يؤثر في اعتباره كذلك مادام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة .

من المقرر أن مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لأحدى الشركات المساهمة هو صدورها من موظف مختص بتحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما عدت الورقة لإثباته . ولما كان الحكم قد أثبت على لسان الطاعنين تسليمه بأن المحررين هما من محررات المؤسسة ، بما ترويه من أنه حرر الوصايف مقابل مبالغ تسلمها المفوض منه لصرفها في شؤون المطحن رئيسا يقدم للمستندات وجوه الصرف ، فإنه لا يقدح في اعتبار المحررين من محررات المؤسسة العامة خلوهما في ذاتهما كورقتين من علامة تشهد أو تشير أنهما كذلك ، بعد أن أثبت الحكم توقيع المفوض عليهما قبل أن ينال مضمون صلبهما التغيير الذي دين به الطاعن على سنده صحيح من أعمال نص المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات .

( طعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ ص ٥٢٢ )

١٢٦١ - العبرة في اعتبار المحرر رسمياً - هي بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه أول الأمر - صدور المحرر ابتداءً من موظف عمومي - ليس بشرط لأعتبار التزوير فيه واقعاً في محرر رسمي - جواز أن يكون المحرر عرفياً - أول الأمر - ثم ينقلب إلى محرر رسمي يتداخل الموظف العام فيه - انسحاب الرسمية إلى ما سبق من إجراءات .

من المقرر أنه ليس بشرط لأعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي

أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الأمر ، فقد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، نفى هذه الحالة يعتبر واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتسمح رسميته على ما سبق من الاجراءات ، اذ العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر .

( طين رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٨ من ٢٤ ص ٧٢ )



## الفرع الثاني

## مرد مختلف من الأوراق الرسمية

١٢٦٢ - الاستمارة (اس) بعد التوقيع عليها من أعضاء اللجنة القروية

ان الاستمارة (اس) هي في الأصل ورقة عرفية يتداولها الأفراد ويحررون فيها ما يشاءون وهي تبقى هكذا حتى تقدم للجنة القرية للموافقة عليها من أعضاء اللجنة أصبحت ورقة رسمية لكل ورقة يحررها موظف عمومي مختص بتحريرها ، فالبات بيانات فيها غير مطابقة للحقيقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه بمقتضى المادة ١٨١ ع .

( طم رقم ٨٠ لسنة ١ ق . جلسة ١٩٣٢/١/٤ )

١٢٦٣ - الاستمارة (اس) بعد التوقيع عليها من أعضاء اللجنة القروية :

أنشئت لجنة القرية بمقتضى تعليمات وزارة المالية الصادرة تنفيذا للمادة ١١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتسليف المزارعين لحاجات الزراعة . وهذه التعليمات تدل صراحة على أن الأعمال التي يباشرها أعضاء هذه اللجنة - وهم من الموظفين العموميين في جميع الشؤون الخاصة بالسلفيات الزراعية وتوقيعهم على الاستمارات هي من أعمال وظائفهم وأنهم مكلفون بها رسميا وفي حدود القانون وأن تقريرهم بصحة البيانات الواردة بالاستمارة (اس) التي عملت خصيصا للسلفيات ليس مجرد تزكية لا تترتب عليه أي اثر بل هو عمل نهائي يكفي مجرد تحققه لوجوب تنفيذ مقتضياته فوراً بصرف السداد والبلرة باذن من الصراف ثم لاعتماد المدير صرف باقي السلفية ، فهو اذن بمجرد وقوعه منفي، لوضوح قانوني تترتب عليه عهود وواجبات متبادلة .

( طم رقم ٨٠ لسنة ١ ق . جلسة ١٩٣٢/١/٤ )

١٢٦٤ - امر توصيل المجارى الى منزل حرر بمعرفة كاتب بقسم

المجارى .

إذا كان الثابت في الحكم أن المتهم - وهو كاتب بقسم المجارى باخذى البلديات - حرر أمرا بتوصيل المجارى الى منزل وذكر به نمرة حافظة لتوريد مفتعلة كيما يطعن رئيسه الباشمهندس الى أن رسم التوصيل قد ورد للخزانة

فعلا فيصدر امر التوصليل ، كان هذا الفعل تزويرا في محرر رسمي من واجبه تحريره وعليه بحكم وظيفته ان يثبت فيه كل البيانات الصحيحة التي يهيم رئيسه الاطلاع عليها قبل اصدار امره بتنفيذ العمل المطلوب ، ولا عبء بان هذا المحرر ليس معدا لاثبات توريد الرسم المستحق وان اثباته انما يكون بقسيمة التوريد مادام ان ذكر نمرة حافظة التوريد بالمحرر انما كان الغرض منه ان يعلم الباشمهندس واقعة جهرية هي شرط اساسي لاصدار امره بالتوصليل ، وهذه الواقعة من اختصاص الموظف اثباتها بعد التأكد من صحتها بناء على التحريات المطلوب منه عملها قبل هذا الاثبات ومن واجب وظيفته انه ان ذكرها في المحرر فلا يذكرها الا على وجهها الصحيح .

( طم رقم ١٦٨٧ لسنة ٢ ق . جلسة ١٩٣٢/١/٦ )

#### ١٣٦٥ - محضر التصديق على الامضاء .

اذا تقدم شخص الى كاتب محكمة اهلية وتسمى له باسم شخص آخر وقدم اليه ورقة عرفية تتضمن تنازلا معزولا الى الشخص الآخر عن حجز موقع على اشياء بناء على طلبه ، ووقع امام الكاتب على هذه الورقة بالاسم المتدخل، وطلب اليه التصديق على هذا التوقيع ، فصدقه الكاتب وحضر محضر التصديق فان هذه الواقعة لا تنتج الا جريمة واحدة هي جناية الاشتراك في تزوير ورقة اميرية ( محضر التصديق ) ، اما توقيع المتهم على الورقة العرفية امام كاتب التصديق فلا يكون جريمة تزوير في ورقة عرفية ، لانه انما يعتبر جزءا متما لجريمة تسمية امام الكاتب باسم المجنى عليه وانتحال شخصيته ، بل هو الفرض الاساسي من انتحال تلك الشخصية ، فلا يجوز مع هذا تجنيب هذه الواقعة واستخلاص صحة التزوير العرفي منها .

( طم رقم ١٤٣٩ لسنة ٢ ق . جلسة ١٩٣٢/١١/٧ )

#### ١٣٦٦ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

اذا اضاف شخص في طلب عريضة دعوى استثنائية اسم شخص آخر بصفته مستانفا ثانيا في القضية فهذه الاضافة تعتبر تغييرا للحقيقة في محرر رسمي مستوجبا للعقاب بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع و قديم ، ولو كان موضوع القضية المستانفة غير قابل المتجزئة وفيه تضامن جبري بين المستأنف الحقيقي والشخص الذي اضيف اسمه في عريضة الاستئناف .

( طم رقم ١٨٠٦ لسنة ٢ ق . جلسة ١٩٣٢/٦/١١ )

## ١٢٦٧ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

تغيير الحقيقة بالزيادة في عدد الأشياء المطلوب استردادها في عريضة دعوى استرداد بعد تقدير الرسم عليها وبعد التأشير بذلك على هامش العريضة من الموظف المختص ودفع هذا الرسم فعلا هو تزوير في ورقة رسمية لا عرقية . ذلك بأن عريضة الدعوى اذا كانت ملكا لصاحبها الى حين اعلانها وله ان يمحو ويثبت فيها في هذه الفترة ما يشاء فان ايراد هذه الحقيقة انما يكون في معرض الكلام على العلاقة بين المعلن والمعلن اليه لأن الورقة قبيل الاعلان لم يتعلق بها حق ما للمعلن اليه لئى من هذه الوجهة ملك لصاحبها بغير فيها ما يشاء ولا وجه للمعلن اليه في الاعتراض لأن لا شأن له الا فيما يحصل من التغيير في ورقة تكون صورتها سلمت له من قبل واصبحت رسمية بعد اعلانها اما اذا كان قد تعلق بتلك الورقة ولو قبل اعلانها حق لغير المعلن اليه كالحق الذي يثبت للحكومة فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الأشياء المطلوب استردادها فلا شك في أن كل عيب في العريضة بزيادة الأشياء الواردة بها عن اصلها وجعل التقدير الذي سبق الناشر به كأنه منسحب غلى هذه الزيادة . مثل هذا المبت بالبيان الوارد في صلب العريضة يكون بذاته عبثا بالتأشير الرسمى المؤشر به من الموظف المختص على هامش العريضة ويكون بغير شك تزويرا في محرر رسمى .

( طعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٤ ق . جلسة ١٩٣٤/٦/٤ )

## ١٢٦٨ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

التوقيع بأعضاء مزور على عريضة دعوى قبل اعلانها هو من قبيل التزوير في الأوراق الرسمية . لكن هذا التزوير العرفى يتقلب تزويرا رسميا بعد قيام المحضر باعلان العريضة لأن العبارة هي بما تؤول اليه هذه العريضة وقد اكتسبت صفة المحررات الرسمية بفعل مركب التزوير وسعيه لدى قلم المحضرين لاعلانها وحصول ذلك الاعلان فعلا بناء على طلبه . لذا كان الثابت بالحكم أن المتهم هو الذى قدم العريضة المزورة لاعلانها وهو الذى استردها بعد اعلانها فهو اذن الذى سعى لاعطائها الصفة الرسمية وهو الذى اراد ان يتم الاعلان بناء على طلب ذلك الشخص الوهمى الذى زور امضاءه وأن يجرى على لسانه كذبا كل ماورد في العريضة ويكون ما اتاه تزويرا في ورقة رسمية معاقبا عليه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع « قديم » .

( طعن رقم ٣١ لسنة ٤ ق . جلسة ١٩٣٤/١٢/٣١ )

١٢٦٩ - الشهادة الادارية التي يحررها العمة او شيخ البلدة لالابات  
وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ .

ان مناط رسمية الورقة هو ان يكون محررها موظفا عموميا مكلفا  
بتحريرها بحكم وظيفته وعلى موجب ما تقضي به القوانين والالواح . فالشهادة  
الادارية التي يحررها العمد لالابات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها  
الى اقسام التسجيل هي ورقة رسمية . ومن يصطنع مثل هذه الشهادة  
وينسبها زورا الى العمة ويصدق عليها من المركز لم يقدمها لقلم التسجيل  
يعتبر مزورا ينطبق عقابه على المادة ١٧٩ ع .  
( طم رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٢٠ ق . جلسة ١٩٢٠/٢ )

١٢٧٠ - الشهادة التي يحررها حلاق الصحة ليثبت فيها انه كشف  
على الميت .

الشهادة التي يحررها حلاق الصحة ليثبت فيها انه كشف على الميت  
وان هذا الميت تولى بمرض العادة في تاريخ كذا هي ورقة معاينة مما يختص  
هو بتحريرها بمقتضى المادة السادسة عشر من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢  
الخاص بالمواليد والوفيات . فكل تزوير يقع فيها منه يعد تزويرا في ورقة  
رسمية معاقبا عليه بمقتضى احكام قانون العقوبات .  
( طم رقم ١١٢٠ لسنة ١٩٢٠ ق . جلسة ١٩٢٠/٥ )

١٢٧١ - الصور الشمسية لعقود البيع المسجلة .

التغيير في بعض ارقام الرسوم الموجودة بهامش صورة شمسية لعقد  
بيع مسجل يعتبر تزويرا في ورقة رسمية .  
( طم رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٢٠ ق . جلسة ١٩٢٠/٦ )

١٢٧٢ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

اذا كان التزوير في عريضة دعوى بوضع امضاء مزور عليها قبل اعلانها  
يعد تزويرا في ورقة عرقية فلا نزاع في ان هذا التزوير العرقي ينقلب الى  
تزوير رسمي بعد اعلان العريضة بواسطة المحضر بناء على طلب مرتكب  
التزوير . وانكار المتهم السعى من حائبة لاكساب العريضة الصفة الرسمية

التي اكتسبتها امر موضوعي لا يلتفت اليه بعد ان اثبتته الحكم . وليس يفيد  
المتهم عدم استرداد المريضة من قلم المحضرين وعدم تقديم القضية للجلسة  
اذ التزوير يتم بالتوقيع ويكتسب الصفة الرسمية بالاعلان وكل ما يجوز  
ان يتلوا ذلك من الاجراءات فهو زائد على التهمة .

( طم رقم ١٧ لسنة ٦ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٣٥ )

#### ١٢٧٣ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

البات واقعة ان اعلان المريضة بما احتوتها تم بناء على طلب شخص  
معين مع انه لا وجود لهذا الشخص بعد تزويرا معنويا في ورقة رسمية بالبات  
واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

( طم رقم ٨٢ لسنة ٦ ق . جلسة ١٢/١/١٩٣٦ )

#### ١٢٧٤ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

التوقيع على عريضة دعوى باسم مزور بعد تزويرا ماديا بوضع امضاء  
مزور ولو كان هذا الامضاء لشخص مجهول . وهذا التزوير بعد تزويرا في  
ورقة رسمية بمجرد اعلان المريضة .

( طم رقم ٣٨٧ لسنة ٦ ق . جلسة ١٢/١/١٩٣٦ )

#### ١٢٧٥ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

ان التوقيع على المحرز بامضاء مزور بعد تزويرا معاقبا عليه ، ولو  
كان الامضاء لشخص لا وجود له في الواقع . فمن اصطلاح عريضة دعوى حجز  
ما للمدين لدى الغير ناسبا صلورها الى شخص موهوم وقدمها ، بعد التوقيع  
عليها باسم ذلك الشخص ، الى قلم المحضرين لاعلانها فاعلتها ، فانه يكون  
قد اترف جناية التزوير المعاقب عليها بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات  
قديم .

( طم رقم ٢٢١٠ لسنة ٦ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٣٦ )

## ١٢٧٦ - الشهادة الادارية بالثبات الوفاة .

الشهادة الادارية المحررة من العمدة لتقديمها الى مكتب المساحة من الأشخاص الذين تكون ملكيتهم للعقار غير ثابتة رسميا هي من المحسرات الرسمية لأن الذي يقوم بتحريرها هو العمدة وهو موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية . فمن يرتكب تزويرا في الشهادة يحق عقابه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات .  
( طعن رقم ٢٤٥٦ لسنة ٦ ق . جلسة ١٩٣٧/١/٤ )

## ١٢٧٧ - الحافطة التي تقدم لمصلحة السكة الحديد لنقل البضائع بعد تسليمها للموظف العمومي المختص .

الحافطة التي تقدم لمصلحة السكة الحديد لنقل البضائع بمقتضاها هي استمارة حاوية لبيانات عدة خاصة بنوع البضاعة المطلوب نقلها ومقاديرها يحرمها صاحب الشأن ويضع عليها توقيمه ثم يقدمها للمصلحة لاعتمادها . وهذه الحافطة ، وان كانت ورقة عريضة وهي في يد الأفراد فانها بعد تسليمها للموظف العمومي المختص للتحقق من صحة البيانات المدونة بها واستيفاء الاجراءات المتعلقة بها من جانبه هو وغيره من الموظفين المختصين لاستخراج بوليصة النقل على مقتضاها تكون ورقة رسمية ، وتنسحب رسميتها على جميع ما دونها . صاحب الشأن قبل تقديمها ويكون التزوير فيها تزويرا في ورقة رسمية .

( طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٧ ق . جلسة ١٩٣٧/٢/١ )

## ١٢٧٨ - صحيفة المنعوى بعد اعلانها .

ان اتخاذ شخصية كاذبة في محرر رسمي يعد تزويرا بانتحال شخصية الغير وهو Supposition des Personnes صورة خاصة من التزوير المنعوى الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، على أنه يشترط للعقاب على التزوير في هذه الحالة ان يكون المحرر صالحا للاحتجاج به في اثبات شخصية من نسب اليه . واذن فهذا التزوير اذا وقع في عريضة منعوى ثم حصل اعلانها فانه يكون مستحق العقاب ، لأن هذه العريضة بعد اعلانها تكون محررا رسميا اعد لاثبات ما جاء به على العموم ولاثبات شخصية طالب الاعلان على الخصوص .

( طعن رقم ٧٤٠ لسنة ٧ ق . جلسة ١٩٣٧/٢/٨ )

## ١٢٧٩ - الشهادة الادارية بالثبات الوفاة .

لوزارة الداخلية باعتبارها الجهة الرئيسية للمعد والمشايع ، ان تنهيم للقيام بما ترى تكليفهم به ، وهذا التكليف من قبلها يجعلهم مختصين باداء العمل الذى كلفوا به ويسبغ على هذا العمل الصفة الرسمية .  
فالشهادة الادارية التى يحررها المدة او شيخ البلد بتاريخ الوفاة وبيان اسماء ورقة المتولى هى شهادة صادرة من موظف مختص بتحريها ، فهى ورقة رسمية ، والمبحث فيها بتغيير تاريخ الوفاة ، وهو مما اعدت لاثباته يعد تزويرا فى ورقة اميرية .

( طم رقم ١٨٩٠ لسنة ٧ ق . جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٥ )

## ١٢٨٠ - الشهادة الادارية بالثبات الوفاة .

الشهادة الادارية التى يحررها المدة او شيخ البلد لاثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقدمها الى قلم التسجيل هى ورقة رسمية . فالتزوير الذى يقع فيها هو تزوير فى ورقة اميرية .

( طم رقم ٢٨٧ لسنة ٨ ق . جلسة ١٩٢٨/١/٢٤ )

## ١٢٨١ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

التوقيع بامضاء مزور على عريضة دعوى يعتبر تزويرا فى اوراق اميرية اذا اكتسبت العريضة صفة المحررات الرسمية باعلانها . وقصص مماقبة المتهم على هذا الاساس متى ثبت انه عمل على اعلانها وهو عالم بحقيقة امرها .  
( طم رقم ٩٥١ لسنة ٣ ق . جلسة ١٩٣٢/٤/١٨ )

## ١٢٨٢ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

ورقة اعلان الدعوى من الاوراق الرسمية ، وقد اعدت لاثبات ما جاء بها وعلى الخصوص شخصية طالب الاعلان . فتغيير الحقيقة فيها ، فضلا عن انه يزعم الثقة الواجبة للاوراق الرسمية بوجه عام فيه اصدار لقوتها ولكل ما يترتب عليها من الاجراءات . فهذا التغيير يجب العقاب عليه ولو لم يترتب عليه وقوع ضرر بالفعل على شخص معين او احتمال وقوعه .

( طم رقم ١٥١٣ لسنة ٨ ق . جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠ )

## ١٢٨٢ - محضر الجلسة .

ان جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بطريق انتحال شخصية الغير تتحقق متى نفهم شخص امام المحكمة بصفة شاهد وتسمى باسم شخص آخر وادلى بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المنتحل . ولا يغير من ذلك عدم وجود ما يمنع قانونا من ان يؤدي هذا الشخص شهادته باسمه الحقيقي ، لأن القاضي الذي يسمح الشهادة يجب ان يكون ملما بعلاقة الشاهد بالخصوم . وقد قضت لائحة المحاكم الشرعية بأن يسأل كل شاهد عن اسمه ولقبه وصنفته ووظيفته ومحلّه ونسبة وجهة اتصاله بالخصوم بالقرابة او الاستخدام او غيرهما ، وان تكتب اشهادته وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة . وما ذلك الا لكي يقف القاضي على علاقة الشاهد بالمشهود له او عليه حتى يتسنى له ان يزن الشهادة ويقدرها قدرها . فاذا تسمى الأخ باسم الغير ليخفى عن القاضي دعوى شرعية علاقته باخيه المشهود لها تحقق التزوير لما في ذلك من ادخال الغش على القاضي عند تقديره للقوة الدلالية للشهادة . ( طم رقم ١٨٢١ لسنة ٨ ق . ج ٢٠ / ١٢٣٨ )

## ١٢٨٤ - الشهادة الادارية باليات الوفاة .

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم اثبت على خلاف الحقيقة تاريخا لوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ . في شهادة ادارية ، وقدمها للمحكمة والمشايع لتوقيمها فوقمها لاعتقادهم صحة ما جاء فيها ، ثم قدم هذه الشهادة الى المحكمة المختلطة مع عقد بيع صادر له من المتوفى المذكور لتسجيله فمسجل . فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع الأركان التي يتطلبها القانون في جريمة تزوير المحررات الرسمية اذ هي تدل على ان المتهم قد تمعد تغيير الحقيقة بإيراد واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة في ورقة رسمية من شأن كل تغيير فيها تحقق الضرر وانه قصد من ذلك كله استعمال هذه الورقة واستعملها فعلا .

( طم رقم ٢٢٤٩ لسنة ٨ ق . ج ٢١ / ١٢٣٨ )

## ١٢٨٥ - النموذج رقم ٤٤ وزارة الداخلية .

الأنموذج رقم ٤٤ وزلة الداخلية الخاص ببيان أسماء الأشخاص الواجب تشييعهم تنفيذا لقرارات محكوم بها عليهم هو من الأوراق الرسمية



التي من شأن كل تغيير فيها الضرر بالمصلحة العامة . ومنسوب التشفييل الذي يهدد اليه بتشفييل هؤلاء الأشخاص هو بحكم وظيفته مختص بالبيات حضورهم او انقطاعهم في هذا النموذج . فاذا تقدم اليه شخص متمسكيا باسم اخيه المحكوم عليه بالفرامة للتنقيب عليه بدله بالتشفييل عنها وتم له مقصده فانه يكون قد ارتكب جناية تزوير في ورقة رسمية .

( طم رقم ٨٥ لسنة ٩ ق . - جلسة ١٩٣٩/٢/١٣ )

#### ١٢٨٦ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

ان تغيير الحقيقة في عريضة الدعوى المدنية بطريقة زيادة قيمة وعدد الأشياء موضوع الدعوى بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك على هامشها من الموظف العمومي ، ودفع الرسم المقدر فعلا هو تزوير في أوراق رسمية سواء احصل اعلان العريضة بعد ذلك ام لم يحصل . لأن عريضة الدعوى وان كانت ملكا لصاحبها قبل اعلانها يمسح ويثبت فيها ما يشاء الا ان حريته في ذلك مقصورة على علاقته مع الشخص المطلوب اعلانه ذلك الشخص الذي لا يتعلق حقه بهذه الورقة الا بعد اعلانها بها . اما اذا كان قد تعلق بالعريضة قبل الاعلان حق لغير هذا الشخص كحق الحكومة الذي يثبت لها فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الدعوى فان كل عبث بالعريضة من مقتضاه زيادة قيمة هذه الدعوى بعد تزويرا في ورقة رسمية متى توافرت العناصر الأخرى المكونة للجريمة . ذلك لأن من شأن هذا التغيير ان يجعل التأشيرات الرسمية التي حررها للموظف العمومي على العريضة في صدد قيمة الدعوى والرسم الذي قلده واقتضاه عليها منسجبة على أشياء وقيمة أخرى ما كانت لتنسحب عليها لولا هذا التغيير الذي يقتضي رسوما أكثر مما أثبت فيها . وهذا عبث بذات التأشير الرسمي الوارد على العريضة .

( طم رقم ٦٤٩ لسنة ٩ ق . - جلسة ١٩٣٩/٢/١٣ )

#### ١٢٨٧ - عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالسن .

عقد الزواج الذي يحصل على يد المأذون حتى ولو كان فيه تغيير للسن عن حقيقتها او كانت فيه السن على حقيقتها ولكنها اقل من المقرر هو عقد رسمي صحيح على الرغم من ان المأذون لم يكن مصرحا له بتغييره ، اذ الواقع ان الفرض من المقد انما هو وجود دليل كتابي خاص بالزوجية يخبره موظف حكومي مختص ويكون له اثر ثابت يرجع اليه في أوراق الحكومة

حتى لا يدعى الناس الزوجية بعضهم على بعض . وهذا الدليل يستفاد يقينا حتى من مثل هذا العقد ، واذاً تكون مخالفة المأذون للنهي المنصوص عليه بالمادة ٣٦٤ من اللائحة القديمة وبالمادة ٣٦٧ من اللائحة الجديدة سواء كان متممدا لها أم كان مخدوعا فيها هي مخالفة لا تمس جوهر عقد الزواج من جهة موضوعه ولا تمسه من جهة الاحتجاج برسميته على وجود الزوجية . وكل ما قد يخشى منها هو أن يكون مظهرها مضللا للمحكمة فتقبل الدعوى والزوجان أو أحدهما غير بالغ السن . على أن هذا التخوف وهمي غالبا فإن الالتجاء للوثيقة الرسمية لا يكون إلا عند انكار الزوجية ، وفي هذه الحالة يجتهد كل خصم في عرقلة مسعى خصمه ، فمن تقم الوثيقة حجة عليه لا يتردد في الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم بلوغه هو أو خصمه السن وقت الدعوى وفي إقامة الدليل على عدم صحة السن الواردة بتلك الوثيقة . وعلى ذلك تكون مسألة إثبات السن على غير حقيقتها في وثيقة الزواج هي مسألة ضئيلة الأثر . فالشك الذي يقع من الزوجين وذويهما فيها لا يمكن أن يكون الشارح أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وإن كان عقاب فالمأذون وحده هو العامل الحكومي المكلف بتحري السن هو الذي يعاقب لاختلاله بوظيفته متى تمعد إثبات السن على غير حقيقتها ، أما غيره من ذوي الشأن فلا يعاقبون إلا إذا ثبت أنهم تواطؤوا معه على هذا الاختلال ، وفي هذه الصورة لا يمكن عقاب أحد منهم مهما خدعوا المأذون حتى ولو اتوا له بشهادة طبية مزورة لأن المأذون هو المكلف بالتحري لمليه أن لا يعتمد على تحريره على مثل هذه الشهادة التي لا تفيد أن الذي كشف عليه الطبيب وقدر سنه هو هو بنفسه المعاهد الذي يحضر هو أو ذووه لديه لتحرير العقد بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذي يريد الزواج حتى يكون متيقنا أنه هو الذي يحور له العقد فإذا تقدم له شخص غير المعاهد متسميا باسم هذا المعاهد فحضر الكشف الطبي عليه وحور له العقد كان هناك تزوير صريح بانتحال شخصية الغير في عقد رسمي .

( طعن رقم ٩٨٠ لسنة ٩ ق . جلسة ١٣٣٩/٢/١٥ )

#### ١٢٨٨ - دفتر المواليد .

ان دفتر المواليد معد لبيان اسم المبلغ ويوم الولادة وساعتها ومحلها ونوع المولود ذكرًا كان أم أنثى والاسم واللقب اللذين وضعوا له واسم الوالد واسم الوالدة وكتب كل منهما وصناعته وجنسيته وديانته ومحل اقامته . فإذا حصل تغيير الحقيقة في أحد هذه البيانات حتى العقاب على المتهم متى توافرت باقي عناصر جريمة التزوير . ومن ثم فإذا عمد شخص الى تغيير الحقيقة في دفتر

المواليد في بيان لا يتصل بنسب المولود فإنه - بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل - يعاقب على جريمة المتزوير ما دام البيان الذي غير الحقيقة فيه مما أعد الدفتر لأبائه .

( طم دم ٢٢٢ لسنة ١٠ ق . جلسة ١٢٩٠/١/٢٩ )

#### ١٢٨٩ - الاستمارة (اس) بعد التوقيع عليها من أعضاء اللجنة القروية .

الأقرار الذي يكتبه المستخدم في حدود ما له من اختصاص على خلاف الحقيقة اضرارا بخدومه بالتزامه بأمر يعد تزويرا . فإذا أثبت التهم وهو وكيل فرع - لبنك التسليف الزراعي - بتواطئه مع آخر - في استمارة من استمارات البنك المعدة لأقراض المزارعين نقودا مقابل رهن محصولاتهم عنده أنه استلم منه - على خلاف الحقيقة - مقدارا من القمح وأدخله ثبونة البنك ليتمكن من قبض منسلقة عليها فهذه جريمة تزوير منهما . ولا يصح هذا التهم القول بأن ما وقع منه ليس إلا من قبيل الصورية التي لا تصاب عليها فان ما وقع إنما هو تزوير يجوز فيه كسائر الجرائم الإلتفات بالطرق القانونية كافة .

( طم دم ١٨٨١ لسنة ١٠ ق . جلسة ١٩٤١/١/٢٠ )

#### ١٢٩٠ - دفتر الواليد .

ان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات وإن كان قد نص إجمالا في المادة الأولى منه على وجوب التبليغ عن الواليد وتبديها في الدفاتر المخصصة لذلك إلا أنه قد أوجب صراحة في مواده الأخرى أن يكون هذا التبليغ متضمنا اسم ولقب وصناعة وجنسية وديانة ومحل إقامة الوالد والوالدة أو الوالدة فقط إذا كان الوالد غير معروف . . الخ . كما أنه عيّن من وكل إليه القيام بالتبليغ وفرض عليه أن يوقع بأعضائه أو بختمه أو بإبهام يده اليمنى على القيد وعلى كل ما يحصل في أثناء القيد من إضافة أو شطب أو تصحيح . . ثم إجاز له أن يحصل مجانا على صورة من القيد مصدق عليها ممن في عهده الدفتر بمطابقتها للأصل ، كما رخص لكل شخص أن يأخذ صورة رسمية من القيد . وفي هذا كله ما يدل على أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود ووالديه المنتسب في الحقيقة

اليهما اذ ان اثبات الولادة وحدها بغير تعيين المولود ووالديه لا يمكن بداهة ان يكون وافيا بالفرض المفصود من القيد وهو استخراج صور منه لاستخدامها في مواد الإثبات المختلفة . وبناء على ذلك اذا تعدد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه واجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به فإنه يعد مرتكباً لجناية التزوير في أوراق أميرية . ولا يمكن ان يغير من ذلك ما جاء بلائحة المحاكم الشرعية من أحكام خاصة بعمود ثبوت النسب التي ترفع الى هذه المحاكم فإن الحكم بثبوت النسب من هذه الجهة على مقنصي قواعد وأصول معينة لا ينفي امكان الاستشهاد بالنسب من واقع القيد على قدر ما لهذا القيد في الدفاتر الرسمية من احترام وثقة . على ان هذا القيد ان لم يكن بذاته دليلاً على الحقيقة فهو قرينة ولو في الظاهر على صحة النسب الوارد فيه . ثم ان كانت قوته لدى المحاكم الشرعية في الإثبات في مواد النسب محدودة او حتى معدومة فإن مجرد امكان الاستشهاد به لدى غيرها من الجهات في سائر المواد المختلفة يستوجب العمل على ما يكفل سلامته من العبث به بمعالجة من يقوم على إفساده بتغيير الحقيقة فيه .

( طم ردم ٦٥ لسنة ١١ ق . - جلسة ١٩٤١/٢/٣ )

#### ١٢٩١ - الشهادة الإدارية بالاثبات الوفاة .

انه وان كانت الورقة التي حصل فيها تغيير الحقيقة لا تصير شهادة ولا ورقة رسمية الا بتوقيع المدة والشيخ عليها بعد كتابتها الا انه مادام تحريرها بما تضمنته من تغيير للحقيقة لم يكن الا تمهيداً لتوقيع العمد والشيخ عليها فإن توقيعهما عليها يجعل منها ورقة رسمية والره هذا ينسحب الى وقت تحريرها المنسوب اليهما فيه واقعة الشهادة . ومتى كان من ساهموا في تحريرها يصح وصفهم قانوناً بالفاعلين او الشركاء في التزوير فانهم يكونون مستحقين للعقاب ولو كان الموظفون الذين وقعوا عليها لا يستحقون العقاب لانعدام القصد الجنائي لديهم ، فإن براءة احد الفاعلين او الشركاء لا يلزم عنه - على مقتضى الأحكام المقررة بقانون العقوبات لمسئولية الفاعلين والشركاء في الجريمة - براءة باقي من ساهموا معه عن قصد فيها .

( طم ردم ١٢٥٩ لسنة ١١ ق . - جلسة ١٩٤١/٥/١٩ )

#### ١٢٩٢ - الاستمارة (اس) بعد التوقيع عليها من اعضاء اللجنة القروية .

الاستمارة التي يحريها اعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعي هي

شهادة رسمية اصدرها من لجنة مختصة بحريها ولضرورتها في الحصول على السلفة المرفوعة . فالتزوير فيها معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم ( المادة ٢١٣ من قانون العقوبات الحالي ) . وأذن فإذا اتصف شخص كذبا أمام هذه اللجنة بأنه الناظر على الأرض الموقوفة الضامنة للسلفة المطلوبة ، وبأنه هو الواضع اليد عليها ، فأثبت أعضاء اللجنة هذه البيانات بسلامة نية في الاستمارة ، فإلا بذلك يصبح عقابه على اعتبار أنه اشترك بالاتفاق أو بالتحريض في فعل التزوير الذي وقع من اللجنة .  
( طعن رقم ١١١٩ لسنة ١١ ق . جلسة ١٩٤١/٦/٢ )

### ١٢٩٣ - دفاتر الأحوال في مركز البوليس .

إن دفاتر الأحوال في مركز البوليس إنما أعدت لقيد الشكاوى التي تبلغ إليه ، فهي إذن من الدفاتر الأميرية المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات . وبما أن قانون تحقيق الجنايات قد نص في السادتين ٣ و ١٠ على أن جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدي بواسطة مأموري الضبطية القضائية وبواسطة مرسومهم ، وإذا كان تحرير مدكرة في دفتر الأحوال عن شكوى في جريمة هو من قبيل الاستدلالات والتحريات الخاصة بالجرم كان تغيير الحقيقة الذي يقع أثناء تحريرها في تلك الدفاتر من أومباشي البوليس وهو من مرسومي رجال الضبطية القضائية تزويرا في أوراق رسمية .

( طعن رقم ١٦٢ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤١/١٢/١ )

### ١٢٩٤ - عقود البيع بعد مراجعتها من المساحة واعتمادها .

التغيير الذي يحصل في ورقة عقد البيع بعد مراجعته من المساحة واعتمادها له هو تزوير في ورقة رسمية إذ أن الاعتماد من هذه الجهة الرسمية يعتبر متصبا على جميع ما تضمنه العقد من البيانات التي من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها . فالتغيير في إحدى هذه البيانات تنسحب عليه المراجعة ، فمجرىه يعتبر أنه غير في إشارة المراجعة نفسها . ولا يهم بعد ذلك أن يكون ذلك التغيير قد حصل باتفاق طرفي العقد .

( طعن رقم ١٥٨ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤١/١٢/٢٢ )

## ١٢٩٥ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

انه فضلا عن الضرر الاحتمالى الذى قد يلحق المجنى عليه من التزوير في عريضة الدعوى المملنة اليه فان تغيير الحقيقة في هذه العريضة باعتبارها من الأوراق الرسمية من شأنه ان يزعزع الثقة الواجبة لهذه الأوراق مما يتولر به ركن الضرر على كل حال .

( طم رقم ١٢٠٦ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/٥/٤ )

## ١٢٩٦ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

التسمى باسم شخص وهمي ، وطلب اعلان عريضة الدعوى بهذا الاسم ، ثم حصول الاعلان فلما بناء على ذلك ، هو تزوير في ورقة رسمية بطريقة اثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بالتسمى باسم الغير .

( طم رقم ١٢٠٦ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/٥/٤ )

## ١٢٩٧ - دفاتر الصراف .

ان مما اعادت دفاتر الصراف لآلائه تاريخ تحصيل المبالغ من المولين . وهذا مقتضاه ان كل تغيير للحقيقة في هذه التواريخ يماقب عليه .

( طم رقم ٣ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٤٢/١٢/٧ )

## ١٢٩٨ - حوافظ التوريد التى اعدتها بلدية الاسكندرية ليحرر فيها

المحصلون مع كتاب الحسابات البيانات الواجب ادراجها بها .

ان حوافظ التوريد التى اعدتها بلدية الاسكندرية ليحرر فيها المحصلون مع كتاب الحسابات البيانات الواجب ادراجها بها عن المبالغ التى تنتج عن التحصيل عند توريدها الخزانه هي اوراق رسمية لانطباق التعريف الذى وضعه القانون للأوراق الرسمية عليها . هذا ، وما دام الفرض من توقيع كتاب الحسابات على الحوافظ المذكورة هو اثبات مراجعتهم لتواريخ تحصيل المبالغ المتتضي توريدها حتى لا تبقى لدى المحصلين اكثر من المدة المقررة ، فانه متى وقع كاتب الحسابات على البيانات الواردة في حافظة من هـله الحوافظ فذلك يتضمن بذاته الاعتراف منه بان المبالغ المذكورة بها لم تسق في يد المحصل الا المدة اللازمة ، فالتغيير في هذه البيانات بادراج مبالغ اخرى

غير التي تناولتها المراجعة التي عملت وفقا للتعليمات الموضوعة لذلك ، يعتبر بلا شك تغييرا للحقيقة في ورقة رسمية ويعاقب عليه كتزوير في أوراق رسمية .

( طم رقم ٢٢٧ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/١/٤ )

#### ١٢٩٩ - الاستمارة (أس) بعد التوقيع عليها من أعضاء اللجنة القروية

إن أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعي - وهم من الموظفين العموميين - مطلوب منهم أن يشهدوا في الاستمارة المعدة لذلك بأن طالب السلفة يستلك أو يضع يده على الأفيان المحددة التي يدعى وضع يده عليها فالأمر بمسكيتها أو وضع يده على هذه الأفيان إنما هو شهادة منهم بصفتهم عن واقعة معينة ، فإذا هم غيروا الحقيقة عن عمد في ذلك الذي هو مطلوب منهم الشهادة عليه في الاستمارة ، فإنهم يعاقبون عن جريمة التزوير في ورقة رسمية .

( طم رقم ١٦٧ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٤٢/١/٤ )

#### ١٣٠٠ - عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالنسب .

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين باشروا عقد النكاح ، وهو عمل مشروع في ذاتها ، قرروا أمام القاذون وهو يشته لهم عدم وجود مانع من موافقه ، وكانوا في الواقع يجهلون أن ثمة مانعا ، فإن جهلهم - وهذه هي الحال - لا يعتبر جهلا بقانون العقوبات لا يقبل الاحتجاج به لسلامة نيتهم ، بل هو جهل بواقعة حال هي ركن من أركان جنائية التزوير الرقوعة بها الدعوى عليهم أساسه عدم علمهم بحكم من أحكام قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، فهو خليط مركب من جهل بالواقع ومن عدم علم يحكم ليس من أحكام قانون العقوبات يجب قانونا - في صدد المسألة الجنائية - اعتباره في جملته جهلا بالواقع ، ومعاملة المتهمين على هذا الاعتبار . ولكن مثل هذا الجهل لا يقبل الاعتذار به إلا إذا أقام المتهم الدليل القاطع على أنه تحرى كافيا ، وأنه إذا اعتقد بأنه كان يباشر عملا مشروعاً كان لاعتقاده هذا أسباب معقولة . فإن هذا هو المعول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشرائع أسس المسؤولية الجنائية وهو هو المستفاد من مجموع نصوص القانون ، إذ أنه مع تقريره قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون قال ، مثلا في المادة ٦٣ عقوبات : « لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري

إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه ؛ أو إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه . وأنه على كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى ، وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب مقولة ، كما قال في المادة ٦٠ أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ( أى القانون ) .  
( طم رنم ١٠٦٨ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٢٣/٥/١٠ )

#### ١٣٠١ - الرسوم المستحقة المثبتة على هامش الصورة المستخرجة من محاضر أعمال الخبير .

مادام بيان الرسوم المستحقة على هامش الصورة المستخرجة من محاضر أعمال الخبير هو مما يجب أن يتونه الموظف المختص بمقتضى وظيفته في هذه الورقة الرسمية ، فإنه يكون بياناً جوهرياً يعد تفسير الحقيقة فيه تزويراً .  
( طم رنم ١١٥٧ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٢٣/٥/١٠ )

#### ١٣٠٢ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

إذا كان الثابت بالحكم أن العبارة في موضوع التزوير قد أضيفت على هامش الصورة الرسمية المستخرجة من عريضة الدعوى الموقع عليها بامضاء الكاتب المختص وختم المحكمة ، بحيث يفهم المطلع على الصورة أن هاتين العبارتين موجودتان في هامش العريضة الأصلية ، فإن هذه الإضافة تعد تقييماً للحقيقة في محرر رسمي بزيادة كلمات عليه ، مما تتحقق به جريمة التزوير . ولا يشترط لذلك أن تكون الزيادة موقعا عليها بالاعتماد بل يكفي أن تكون موهمة بذلك .  
( طم رنم ١٦٣٦ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٢٣/١٠/٢٥ )

#### ١٣٠٣ - عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالسن .

انه لما كان المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في اسلام أهل



الكتاب أنه لا يحكم بإسلامهم بالنطق بالشهادتين لا غير بل لابد مع ذلك من النطق بالتبى من كل دين يخالف دين الإسلام ، وإن هذا التبى شرط لاجرا . احكام الإسلام عليهم ، لا تثبت الايمان فيما بينهم وبين الله : ولما كان ذلك هو الجارى عليه العمل فى المحاكم الشرعية فى ضبط الاشهاد بالإسلام ، فانه اذا كان الثابت بالحكم أن المتهم لم ينطق أمام المأذون الا بالشهادتين لا غير ، فاعتبره الحكم غير مسلم ، وبالتالي اعتبره كاذبا فيما قرره للمأذون من عدم وجود مانع شرعى من زواجه بالمسلة التى كان زوجها موضوع العقد ، وفيما قرره أيضا من أن اسمه هو الاسم الذى تسمى به حالة كونه مسيحيا ، مما يكون جريمة الاشتراك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو المأذون فى ارتكاب تزوير فى وثيقة عقد زواج وبناء على ذلك عاقبه بالمراد ٢١١ و ١١٢ و ٢٣ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، فهنا الحكم لا يكون قد اخطأ .

( طم رتم ١٤٢٩ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/٢/٢٨ )

#### ١٣٠٤ - صحيفة الدعوى بعد اعلانها .

ان التسمى باسم شخص وهمى ، وطلب اعلان عريضة دعوى بهذا الاسم ، ثم حصول الاعلان فعلا بناء على ذلك ، يعتبر تزويرا فى ورقة رسمية بطريق البات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بالتسمى باسم الغير . ومثل ذلك تغيير الحقيقة فى محرر رسمى هو محضر الجلسة بحضور احد المتخاصمين أمام المحكمة وانتحال اسما غير اسمه ، ولو كان وهما . وتغيير الحقيقة فى العريضة وفى المحضر ، باعتبارهما من الأوراق الرسمية ، من شأنه الجبب بما لهذه الأوراق من القيمة والانتقاض من ثقة الناس بها بما يتوافر معه ركن الضرر على كل حال .

( طم رتم ١٠٧١ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٤٤/٥/٢٩ )

#### ١٣٠٥ - الشهادة الادارية باثبات الوفاة .

الشهادة الادارية التى يحررها العمدة والمشايع بناء على طلب امسحاب الشأن لاثبات وفاة مورث البائع قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ بقصد تقديمها لمصلحة المساحة توطئة لتسجيل عقود البيع إنما هى ورقة رسمية أعدتها الحكومة لاثبات الحقيقة فيها ، وكلف العمدة والمشايع تحريرها وتسليمها لأولى

الشان بناء على طلبهم لتكون حجة بما جاء فيها لدى مصلحة المساحة . وذلك بمقتضى منشور وزارة الداخلية الرقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ رقم ٢٠ . فنادا جمل أحد العمد والمشايع في هذه الورقة الرسمية واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويره ، فانه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم المطابقة للمادة ٢١٣ من قانون العقوبات الحالي .

( طم رقم ٨٧٠ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٢٤/٦/١٢ )

#### ١٣٠٦ - الشهادة التي يحررها عمدة لالبات الوفاة .

ان مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو ان يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بحكم وظيفته بتحريرها على موجب ما تقتضي به القوانين واللوائح وان يكون التغيير حاصلًا فيما أعدت الورقة لالباته او في بيان جوهرى آخر متعلق بها . فالشهادة التي يحررها عمدة لالبات ولساة مورث قبل سنة ١٩٢٤ يكون تغيير الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه .

( طم رقم ١٠١ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٢٥/١/٢٢ )

#### ١٣٠٧ - الشهادة الادارية بالبات الوفاة .

ان الاستفادة من القرارات والمنشورات الخاصة بالتسجيل اله في حال ايلولة الملكية للبائع بطريق الميراث قبل اول يناير سنة ١٩٢٤ يكفي بتقديم شهادة ادارية بوفاة المورث قبل سنة ١٩٢٤ ، وليس يشترط ان يكون قد نض في المقعد على ان البائع توفي قبل هذا التاريخ .

( طم رقم ١٠١ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٢٥/١/٢٢ )

#### ١٣٠٨ - الشهادة الادارية بالبات الوفاة .

ان مجرد اصطناع شهادة ادارية والتوقيع عليها بامضاءين مزورين للعمدة وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الادارية لتقديدها الى اقسام التسجيل - ذلك يعد تزويرا في اوراق اميرية . ولا يغير من ذلك ان يكون الواقعة التي اثبتت في الشهادة صحيحة اذ لا تزال ثمة واقعة

غير صحيحة هي نسبة الشهادة كذبا الى الموظف المختص بتحريرها واعطاؤها  
بذلك الصفة الرسمية .

( طين رقم ٣٤٨ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٢٥/٢/٥ )

### ١٣٠٩ - تذكرة السفر بقطارات السكك الحديدية .

إن قانون العقوبات أذ بدأ في باب التزوير بالأوراق الرسمية وغد التزوير فيها جنائية قرر لها عقوبة الأشغال الشاقة والسجن ( المواد ٢١١ - ٢١٤ ) ثم بالتزوير في الأوراق العرفية وعده جنحة جعل عقوبتها الحبس مع الشغل ( المادة ٢١٥ ) ، وإذا نص بعد هذا في المواد ٢١٦ وما يليها على التزوير في حالات معينة وحد له ، لاعتبارات قدرها الشارع ، عقوبة مخففة ، من ذلك ما جاء بالمادة ٢١٧ من أن « كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو ذولا في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل أحدها الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرية » ، إذ أفصح في المادة ٢١٤ عن أنه « لا تسرى أحكام المواد ٢١١ - ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ - ٢٢٢ وعلى أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة » ، فقد دل على أن الحالات التي أوردها في المواد ٢١٦ وما يليها إنما هي استثناء من الأصل لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه كما دل في ذات الوقت ، في غير ما لبس ولا غموض ، على أن حكم المادة ٢١٧ المذكورة لا يسرى إلا على أوراق المرور وجوازات السفر أي الأوراق الخاصة برفع ما يكون عائقا من القيود بخزية الأشخاص في التنقل من مكان الى آخر بغض النظر عن الأسماء التي المصطلح على تسمية هذه الأوراق بها ، ولا يتناول الأوراق التي تعطى لها ملصحة الملصك الحديدية . بالتخصيص باستخدام قطاراتها في الاسفار بأجر أو بغير أجر وذلك أيضا بغض النظر عن الأسماء التي تطلق عليها ، وإذاذا كانت الإقامة الشابة بالحكم هي أن المتهم زور تذكرة سفر بقطارات السكك الحديدية بطريقة تغير التاريخ الموضوع عليها ، فإن عقابه على ذلك لا يصح أن يكون بمقتضى المادة ٢١٧ ع بل يجب أن يكون بمقتضى المادتين ٢١١ و ٢١٢ على أساس أنه يكون جنائية تزوير في أوراق رسمية ولا يدخل في الاستثناء المذكور .

( طين رقم ٦٥٣ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٢٩/٢/١٢ )

## ١٣١٠ - الشهادة الاعارية بالبات الوفاة .

ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان تغيير الحقيقة في الشهادة الادارية التي يحررها الممعة ب وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ يعتبر تزويرا في ورقة رسمية مادامت قد حررت لتسجيل عقد من عقود التصرف ولم تحرر في صدد تحقيق وفاة او وراثة او ضبط عقد زواج معا ورد ذكره في المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون العقوبات اللتين تنصان على عقوبة الجنحة بالنسبة الي ما يقع من تغيير الحقيقة في اوراق رسمية معينة بناء على اعتبارات خاصة . وهذا النص إستثنائي لا يصح التوسع فيه او القياس عليه .  
( طم رقم ١٣٨٤ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢ )

١٣١١ - التذكرة التي تسلمها ادارة الجيش للمساكر بالرفعت  
للجنة .

ان ما يدون بالتذكرة التي تسلمها ادارة الجيش للمساكر بالرفعت من الخدمة خاصا بدرجة اخلاق صاحب التذكرة مدة وجوده بالخدمة هو من البيانات التي اعتمدت هذه التذكرة لاثباتها ، فتعتمد تغيير الحقيقة فيه يعد جنائية تزوير في ورقة رسمية .  
( طم رقم ١٠٤ لسنة ١٦ ق . جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٤ )

## ١٣١٢ - الأورنيك رقم ٥ مرور .

ان الأورنيك رقم ٥ مرور ، اذ كان ممدا لاثبات نتيجة اختبار من يطلب رخصة قيادة سيارة ، واذا يوقمه ضابط المرور ومهندس السيارات بقلم المرور اللذان يختبران الطالب فهو ورقة تحوى جميع العناصر التي تجعلها بمقتضى القانون ورقة رسمية .  
( طم رقم ٢١٩ لسنة ١٦ ق . جلسة ١٩٤٦/٢/٤ )

## ١٣١٣ - دفتر المواليد .

ان تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسم الطفل وتاريخ ميلاده والجهة التي ولد فيها واسمى والديه يكون جنائية تزوير في اوراق رسمية مادام

التغيير قد وقع في بيانات مما اعد دفتر المواليد لاليتاتها فيه، اذ ذلك يكفى بنقض النظر عن مبلغ قوة الدفتر التدليلية في شأن الالبات النسب او غيره مما يراد الاستدلال به عليه . فان وجوب الالبات بيانات معينة في ورقة رسمية معينة لاعتبارات ملحوظة شيء ومبلغ قوة الورقة في الالبات في شأن من الشؤون شيء آخر .

( طم رقم ٢٩٧ لسنة ١٦ في . جلسة ١٩٤٦/٤/٨ )

#### ١٣١٤ - شهادة تحقيق الشخصية .

الأصل ان كل تغيير للحقيقة في محرر رسمي ينتج عنه حتما حصول الضرر او احتمال حصوله ، اذ انه يترتب عليه على الأقل العيب بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور ويقلل من ثقة الناس بها . وينبغي على ذلك ان تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يقتض تزويرا ، سواء اكان الاسم المتجمل لشخص حقيقى معلوم أم كان اسما خياليا لا وجود لصاحبه في الحقيقة والواقع ، مادام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في الالبات شخصية من نسب اليه . فالتسمى باسم متجمل في شهادة تحقيق الشخصية ( الأورنيك رقم ٥٦ داخلية ) هو تزوير في ورقة رسمية . وليس هذا من قبيل تغيير اسم المتهم في محضر تحقيق جنائي الذي قالوا انه لا عقاب عليه مادام لم يترتب عليه أضرار بالغير ، فان مثل هذا المخضر لم يعد لالبتات حقيقة اسم المتهم ، ثم ان هذا التغيير يصح ان يعد من ضروب الدفاع المباح .

( طم رقم ١٢٠ لسنة ١٦ في . جلسة ١٩٤٦/٥/١٢ )

#### ١٣١٥ - دفتر الشاليش ودفتر يومية المقاول المعروف بالاستمارة رقم ٤١ زراعة .

ان دفتر الشاليش ودفتر يومية المقاول المعروف بالاستمارة رقم ٤١ ( زراعة ) هما من الدفاتر التي تقتضي نظام العمل وضعها لضبط عدد العمال الذين يشتغلون يوميا في كل مزرعة وثلاث أجورهم وما يجرى فيها من أعمال، فهما من الأوراق الأميرية في معنى المادة ٢١١ من قانون العقوبات .

( طم رقم ٩٣٦ لسنة ١٦ في . جلسة ١٩٤٦/٥/١٢ )

## ١٣١٦ - عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالسكن .

انه لما كان المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص ببعض احكام الأحوال الشخصية قد نص في المادة ٢ للاعتبارات التي قدورها المشرع على ان « الطلاق المقترن بعدد لفظا او اشاره لا يقع الا واحدة » وفي المادة ٥ على ان « كل طلاق يقع رجعيا الا المكمل للثلاث ... الخ » كان لا محل للاستشهاد بما ينافر ذلك من آراء الفقهاء لنفي جريمة من اثبت في وثيقة الطلاق ، على خلاف الحقيقة ، ان الطلاق وقع مكمل للثلاث لا ثلاثا بعبارة واحدة .  
( طم رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٢٧ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٢٦ )

## ١٣١٧ - الاستمارة رقم ٢٠ سكرتارية ( وزارة الزراعة ) .

الاستمارة رقم ٢٠ سكرتارية ( وزارة الزراعة ) هي ورقة رسمية :  
للتزوير فيها مما يتناوله حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات .  
( طم رقم ١٤٣ لسنة ١٩٢٧ ق . جلسة ١٩/٥/١٩٢٧ )

## ١٣١٨ - تغيير الحقيقة في قيمة الاموال المستحقة على الممول او مقدارها في ورد المال - تزوير معاقب عليه .

اعنت ايراد الاموال الصادرة من الضيافة لاثبات قيمة الاموال المستحقة على الممول كما اعنت لاثبات مقدارها وهذا مقتضى ان كل تغيير للحقيقة بها يعتبر تزويرا يعاقب عليه القانون .  
( طم رقم ٣١٨ لسنة ١٩٢٧ ق . جلسة ٢٠/٥/١٩٢٧ ص ٨ . ص ١٧ )

## ١٣١٩ - اذن البريد .

متى كان صاحب الحق في اذن البريد - مرسله او ارسله اليه - قد اثبت فيه اسم المكتب الذي يجب ان يصرف منه ، فان منح هذا الاسم ووضع اسم مكتب آخر يكون تزويرا في محرز رسمي .  
( طم رقم ١٨٥٠ لسنة ١٩٢٧ ق . جلسة ٢٤/١١/١٩٢٧ )

١٣٢٠ - انتحال شخصية آخر امام الطبيب لاطلف المختص بتوقيع الكشف الطبي .

إذا كانت الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم تقدم بشكوى لإدارة القرعة لأعفاء ابنه من الخدمة العسكرية بعد تجنيده بمقولة أنه شيخ طاعن في السن لا يقوى على كسب قوته وقوت عياله وأنه يعمل على المجند بوصفه ابنه الأكبر ، فلما طلب للكشف عليه طبيباً اتفق مع رجل متقدم في السن مهتم لا يقوى على العمل على التقدم للكشف للطبيب متتبعاً باسمه باسم والد المجند منتحلاً شخصيته أمام الطبيب المختص ، وساعده المتهم بأن أزره وسافر معه إلى القاهرة حيث وقعت الواقعة ، وحصل الاثنان بذلك على إعفاء المجند فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية في جنائية التزوير قبل الانتهاء .

( طم رقم ٢٢٦ لسنة ١٧ ق . - جلسة ١٢/١/١٩٤٨ )

١٣٢١ - المحضر الذي يحضره معاون الإدارة لتحقيق وضع يد مرشح للعمودية على الأتيا ن التي يملكها .

المحضر الذي يحضره معاون الإدارة لتحقيق وضع يد مرشح للعمودية على الأتيا ن التي قدم عقود ملكيته إياها لاثبات توافر النصب القانوني عنده هو من المحررات الرسمية بالمعنى الوارد في المادة ٢١١ من قانون العقوبات وما بعدها . وإذا كان القصد الجنائي في التزوير يتحقق بعلم المتهم أنه يغير الحقيقة بغض النظر عن أقباعث التي دلفته إلى ذلك ، وكان تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية يتحقق فيه دائماً الضرر لما في ذلك من إخلال الثقة الواجب توافرها لتلك الأوراق ، فإنه إذا تقدم شخص إلى هذا معاون منتحلاً شخصية دلال المساحة وتسمى باسمه وقرر ذلك في محضر التحقيق الذي حرر وقرر أن المرشح يملك النصب ووقع على المحضر باسم دلال المساحة ، فهذا يكون جنائية التزوير

( طم رقم ٦٥٥ لسنة ١٨ ق . - جلسة ٢٦/٤/١٩٤٨ )

١٣٢٢ - محضر التصديق على الامضاء .

إذا تقدم شخص إلى كاتب التصديقات ووقع بختم كان معه على عقد بيع باعتبار أنه البائع وأن الختم ختمه ، وتم التصديق على العقد رسمياً

على أساس أن البائع نفسه هو الذى حصر وبصم بحتمه فهذه الواقعة تعد تزويرا في اوراق رسمية تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمة بما في ذلك القصد الجنائي كما هو معرف به في القانون .

( طعن رقم ١٥٧٣ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/١٠/١١ )

١٣٢٣ - الاخطار التى أعدت مراقبة تسوية الديون العقارية متى وقع عليه من رئيس هذه المصلحة وختم بختمها .

الاخطار الذى أعدته مراقبة تسوية الديون العقارية لاختبار الدائن الذى قدم طلبا بتسوية ديون مدينة بالقرار الذى تصدره اللجنة المشكلة قانونا لهذا الغرض متى وقع عليه من رئيس هذه المصلحة وختم بختمها فان يكون محررا رسميا والتزوير فيه تزوير في ورقة رسمية .

( طعن رقم ١١٧٩ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/١١/١٥ )

١٣٢٤ - اذن البريد .

اذن البريد ورقة رسمية ، فاذا وقع التضيير فيه في اسم من مسحبه الاذن له فذلك يعد تزويرا في ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصاله بالجزء الخاص بالمبانيات التى من شأن الموظف تحريرها بنفسه .

( طعن رقم ١١٩٧ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ )

١٣٢٥ - اذن تموين بصرف سكر .

اذا كان الفعل كما هو مبين بالحكم - وهو تزوير اذن تموين بصرف سكر تتوافر فيه الأركان القانونية - لجنسية التزوير في الأوراق الرسمية فلا يقدم في اعتباره كذلك كون هذا الفعل يعد في الوقت ذاته جنحة لمخالفة للامر العسكري والقرارات الوزارية الخاصة بشئون التموين .

( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ )



## ١٣٢٦ - بطاقات التموين .

ان بطاقات التموين بوصف كونها أوراقا تحصل بيانات يوقع عليها موظفون مختصون في حدود وظائفهم تعتبر أوراقا رسمية ، فتعتبر الحقيقة فيها وتقليد امضاءات الموظفين المختصين بتوقيعها يعد جنائية تزوير .  
( طم رقم ١٣٧١ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٩١/١/١٠ )

## ١٣٢٧ - استمارة الصرف رقم ٥٠ ع . ح .

إذا كان الثابت أن استمارة الصرف رقم ٥٠ ع . ح . محل الدعوى قد وقع عليها زيد باسم شخص متوفى في خانة امضاء طالب الصرف او كاتب التصدير ، وقدمها للموظف المختص وان بكرا الذي كان معه قد ايدته في ذلك ووقع بامضائه على الاستمارة بصفته شاهدا على أن زيدا هذا هو صاحب الاسم الموقع به ، فان ادانة نكر بالاشتراك في وضع امضاء مزورة في استمارة الصرف المشار اليها بقصد التزوير تكون صحيحة .  
( طم رقم ١٣١٦ لسنة ١٩ ق . جلسة ١٩٥٠/١/٢ )

## ١٣٢٨ - انتحال شخصية آخر امام الطبيب المولف المختص بتوقيع الكشف الطبي .

متى كانت المحكمة قد اعتبرت وافعة الدعوى اشتراكا في تزوير معنى تم بتقديم امرأة مجهولة باتفاقها مع أخرى الى الطبيب الشرعي منتحلة شخصية هذه الأخرى لتوقيع الكشف الطبي عليها فكشف عليها هذا الطبيب باعتبار انها هي المرأة الأخرى واثبت نتيجة الكشف في تقريره فان ادانته للمرأة الأخرى في هذه الجريمة تكون صحيحة سواء كانت المرأة المجهولة قد وقعت بصمتها ام لم توقع .  
( طم رقم ٨٩ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥٠/٢/٢٧ )

## ١٣٢٩ - المحضر الذي يحضره العسكري المنتدب للعمل في مباحث مصلحة السكك الحديدية المكلف من قبل الضابط القضائي بتحرى أمر شخص اشتبه فيه .

العسكري المنتدب للعمل في مباحث مصلحة السكك الحديدية المكلف من قبل الضابط القضائي بتحرى أمر شخص اشتبه فيه هو من مرؤوسى

الضبطية القضائية فله بهذه الصفة إجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة لكشف الجرائم وتحرير محضر بما يجريه في هذا الشأن كما هو صريح نص المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات . فالمحضر الذي يجريه في هذا النطاق يعتبر في القانون محرراً رسمياً يجريه موظف مختص بتحريره . وتغيير الحقيقة أنذى يقع أثناء تحرير هذا المحضر يعتبر تزويراً في ورقة رسمية . ( طم رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠ ق . مجلة ١٩٥٠/٤/٤ )

### ١٣٣٠ - الشهادة الادارية بالبيات الوفاة .

الشهادة الادارية بالبيات وفاة شخص المنسوبة الى العمدة او شيوخ البلد بالتوقيع عليها هي ورقة رسمية . ( طم رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠ ق . مجلة ١٩٠/٥/٢٩ )

### ١٣٣١ - عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالسن .

ان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة اسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتماقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - معى تمت صحيحة - قيمتها اذا ما جد النزاع بشأنها ومناطق هذه الوثيقة هو اثبات خلوة الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد ، فكل عيب يرمى الى ابيات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً في الضميمة واذن فان المحكم اذا دان المتهم بارتكابه تزويراً في محرر رسمي على اساس انه حضر امام المأذون مع متهمة اخرى ، وهي الزوجة ، على انه وكيلها وتضمنت باسم غير اسمها الحقيقي ووافق على قولها بانها بكر ليست متزوجة ، والواقع انها كانت متزوجة فعلا فحذر المأذون بناء على هذا عقد الزواج فان الحكم يكون صحيحاً ويكون ما يثيره المطاعن من ان هذه الواقعة لا يعاقب عليها القانون الذي لم تتضمن نصوصه الا العقاب على واقعة التزوير كذبا بان سن احد الزوجين هي السن المقررة لصحة الزواج طبقاً للقانون في غير محله اذ ان ما تضمنه نص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات من توقيع عقوبة الحبس او الغرامة على تغيير الحقيقة في البيانات الخاصة بسن أحد الزوجين في عقد الزواج لم يقصد به الى اباحة تغييرها في البيانات الجوهرية الأخرى وانما قصد به الى مجرد تخفيف العقوبة على من كان يحسب الأصل واقفا تحت طائلة المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم ( ٢١٣ من القانون الحالي ) .

( طم رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠ ق . مجلة ١١٥١/١/٨ )

## ١٣٣٢ - دفاتر الأحوال في مركز البوليس .

أن حصول واقعة الدعوى بالكيفية المبينة بالحكم وهي أن الطاعن أعد الورقة المنقولة عنها صورة المذكرة المطعون بتزويرها وقدمها لنسخ صورة منها باعتبارها مطابقة للأصل الثابت بدفتر أحوال القسم - ذلك لا يعني أن التزوير لم يرتكب حال تحرير الصورة المطعون بتزويرها لأنه ما دامت الصورة الرسمية قد جاءت مخالفة للأصل الثابت بدفتر الأحوال فقد وقع تزويرها حتما حال تحريرها ولا يغير من ذلك كونها نقلت من أصل آخر مزور من قبل تحريرها .

( طم رقم ١١٧ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥١/٥/٨ )

## ١٣٣٣ - عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالسن .

متى كان الحكم قد ألبت على المتهم أنه مع علمه بالقاعدة الشرعية المجمع عليها من الفقهاء والتي تقضي بأن اسلام الزوجة الذمية لا يترتب عليه بذاته فصل عرى الزوجية بينها وبين زوجها الذمي بل يجب أن يصدر حكم القاضي بتطليقها عليه إذا لم يسلم وحتى صدور هذا الحكم لا تعتبر الزوجة مطلقة يحل لها أن تنكح زوجا غيره - مع علمه بذلك كلف على المأذون في أن من يريد الزواج منها بكر لم يسبق لها أن تزوجت وأنهما مصرية الجنسية فوثق المأذون الزواج بناء على ذلك وحرر وصيغته وألبت فيها أن الزوجة خالية من الموانع الشرعية وأنها مصرية الجنسية وضبط لعقد الزواج على هذا الأساس . فان ما ألبته المأذون في العقد المختص هو بتحريره من خلو الزوجة من الموانع الشرعية هو إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يعنى هو من المقاب عليها لحسن نيتهم ولكن لا يستفيد المتهم من هذا الاعفاء بصفته شريكا له فيما تب على اشتراكه في هذا التزوير .

( طم رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥١/٤/١٠ )

## ١٣٣٤ - عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالسن .

أن دفع المتهم بأن عقده الزواج الذي أجراه المأذون لم يكن في الواقع ورقة رسمية صادرة من موظف مختص بتحريرها استنادا إلى المادة ٢٧ من لائحة المأذونين التي تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد طرفيه أجنبيا - ذلك دفع غير شديد إذا كان المأذون قد حرر عقد الزواج لأن الزوجين

وشاهد بهما قررا امامه ان الزوجة مصربة الجنسية وهو في هذه الحالة يكون مختصا بتحريره . على ان هذا المقد لم يقع باطلا بطلانا جوهريا اذ اتفق المتماقدان فيه على الزواج وانما طرا عليه البطلان بما اتضح من ان الزوجة اجنبية وانه لم يتبع الاجراءات الخاصة بالشكل التي اوجب القانون اتباعها وهو ان يقوم القاضي الشرعى بتحرير عقد الزواج ، وفي هذه الحالة يكون التزوير معاقبا عليه لاحتمال الضرر .

( طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥١/٤/١٠ )

### ١٣٣٥ - رخصة للقيادة .

ان المادة ١٧ من لائحة السيارات المعلقة بالقرار الصادر في سبتمبر سنة ١٩٣٠ تنص على انه لا يجوز لأحد ان يقود سيارة ما لم يكن حائزا لرخصة . كما تنص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على انه لا يجوز لأحد ان يقود سيارة معدة للأجرة او لنقل البضائع او لأى استعمال صناعى او زراعى او تجارى آخر الا بتصريح خاص يرفق بالرخصة المنصوص عليها في المادة ١٧ ، وان هذا التصريح الخاص لا يعطى الا اذا كان الطالب بالغا من العمر ٢١ سنة كاملة وثابتت لادارة السيارات كفاءة فنية وعملية خاصة . وهذا وذاك مفاده ان التغير الذى يحصل في رخصة قيادة سيارة بمحو كلمة اجره بمدة عبارة « رخصة سواق عمومى » ومحو نفس الكلمة بعد كلمة « سائق » في خانة صناعة المتهم ، وذلك حتى لا تكون الرخصة مقصورة على قيادة سيارات ركوب التاكسى ، هذا يكون تزوير حاصل في البيانات التى أعدت هذه الورقة لاثباتها معاقبا عليه بالمادتين ٢١٠ و ٢١٢ من قانون العقوبات .

( طعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥١/٥/١٩ )

### ١٣٣٦ - الاستثمارات رقم ١٥٥ ع . ح ( قسائم التوريد ) .

مضى كان واضحا بالحكم ان التغير الذى حصل في الاستثمارات رقم ١٥٥ ع . ح ( قسائم التوريد ) قد وقع من المتهم في قيمة المبالغ المثبتة في الوصول الحرة بمعرفة كاتب المحكمة عن مقدار الرسوم المدفوعة للخزانة ، وهو الموظف المختص بحكم وظيفته بتحريرها فان التغير يكون حاصلنا فيما اعلنت هذه المحررات لاثباته وتكون المحكمة اذ دانت به بالتزوير في أوراق

رسمية قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً . ولا قيمة في هذا الشأن للباعث  
الذى دفع المتهم على ارتكاب التزوير .  
( طم رقم ٨٦٤ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢ )

#### ١٣٣٧ - شهادة تحقيق الشخصية .

متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وإقام الدليل على ثبوتها في حق  
المتهم وإنه ارتكب جريمة التزوير في الورقة الرسمية ( شهادة تحقيق  
الشخصية ) عن قصد وعلم وبنية استعمال هذه الورقة باعتباره هو صاحب  
الاسم المحتمل الثابت فيها ، وبين احتمال الضرر لصاحب الاسم الحقيقي  
( أخيه ) فضلاً عن العبث بهذه الورقة الرسمية بما يعدم الثقة فيها ، فلا  
يجدى هذا المتهم قوله أنه إنما انتحل اسم أخيه قصداً إلى مصلحته إذ أنه  
يعوله .

( طم رقم ١٠٣٩ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥١/١١/١٩ )

#### ١٣٣٨ - عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالسن .

إذا كان المتهم المسيحي قد تسمى أمام المأذون باسم من أسماء المسلمين  
وادعى أنه خال من الموانع الشرعية وقد أدانته المحكمة بالاشتراك مع المأذون  
الحسن النية في تزوير وثيقة الزواج وأسس ذلك على أن المتهم ادعى أنه  
مسلم أظهر استمداً لاتخاذ إجراءات شهر اسلامه وقسم بالفعل طلباً  
للمحكمة الشرعية لهذا الغرض ولكنه حين دعى لاتمام تلك الاجراءات رفض  
وتمسك بأنه على دينه المسيحي . دون أن يورد أنه نطق فعلاً بالشهادتين  
فأنه يكون سليماً ، ولا يصح النطق عليه بعدم جواز البحث في حقيقة دخيلة  
نفس من يسلم بحسب الظاهر وينطق بالشهادتين .

( طم رقم ١١٧٤ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥٢/١/٢٨ )

#### ١٣٣٩ - صحيفة الدعوى بعد إعلانها .

أن صحيفة الدعوى وإن كانت تظل ورقة عرفية طالما هي في يد  
صاحبها تنقلب الى محرر رسمي بمجرد قيام المحضر بإعلانها ، ويصبح  
ما فيها من تغيير للحقيقة تزويراً في ورقة رسمية .

( طم رقم ١١٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ )

## ١٣٤٠ - دفتر المواليد .

ان تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمي والدي الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويرا في ورقة رسمية لوروده على بيان مما اعد دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في اثبات نسب الطفل .  
( طعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٢ في . جلسة ١٩٥٢/٦/٨ )

## ١٣٤١ - دفتر الاشتراك الكيلو متري الخاص بقطارات مصلحة السكة الحديدية .

اذا كانت الواقعة التي اثبتها الحكم على الطاعن هي انه ارتكب تزويرا في دفتر اشتراك كيلو متري يخول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية ويحرره موظفون بتلك المصلحة مختصون بمقتضى وظائفهم بتحريره ، فان ما انتهى اليه الحكم من ان هذا التزوير وقع في محرر رسمي مما يعد جنابة معاقبا عليها طبقا للمادة ٢٠١١ من قانون العقوبات ، هو التكليف القانوني الصحيح للواقعة ، اما ما يقوله الطاعن من ان تزوير دفتر الاشتراك الكيلو متري يعتبر جنحة منطبقة على المادة ٢١٧ من قانون العقوبات ، فهو مردود بان هذا الدفتر ليس من قبيل المحررات التي وردت في هذه المادة استثناء من الأصل ، فلا يصبح التوسع فيها أو القياس عليها بادخال محررات لا يتناولها هذا النص .  
( طعن رقم ١١٨ لسنة ٢٢ في . جلسة ١٩٥٢/٦/٢٩ )

## ١٣٤٢ - للشهادة الادارية بالاثبات الوفاة .

ان الشهادة الادارية المتضمنة اثبات وفاة من يتوفى من اصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرر بمعرفة المدة وهو موظف عمومي يختص بتحريرها واعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستعانة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة الى اجراءات التوثيق ، وتغيير الحقيقة في هذه الشهادة باصطناعها برمتها وتضمينها بيانات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف واسناد تحريرها بجلى خلاف الواقع الى المدة والتوقيع عليها باضياء مزورة منسوبة له تنافي فيه جميع الإركان القانونية الجزئية للتزوير في المحررات الرسمية .

( طعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٢ في . جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٦ )

### ١٣٤٣ - تذكرة الاشتراك بالمسافة - هي ورقة رسمية .

مضى عرض الحكم للمعية الاشتراك بالمسافة واعتبرها ورقة رسمية بما  
قالة من أن تذكرة الاشتراك الكيلو مترى هي ورقة رسمية تقوم باعدادها  
جهة حكومية هي مصلحة السكة الحديد ، ويختص بمراجعتها موظفون  
عموميون من نظار ومعاوني المحطات مختصون بمقتضى وظائفهم بالبيات  
البيانات التى فيها عن مدى السفريات والمسافة الباقية من تذكرة الاشتراك  
فذلك صحيح فى القانون .

( طين رقم ٥٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦/٥/٢١ س ٧ ص ٧٣٩ )

### ١٣٤٤ - الشهادة التى يحررها اعضاء اللجنة القروية بصرف كميات

خيش من بنك التسليف هي ورقة رسمية الامر رقم ١٩٢  
الصادر فى ١٠/١٠/١٩٤١ .

يبين من المادة الثانية من الامر رقم ١٩٢ الصادر فى ٢٩ من اكتوبر  
سنة ١٩٤١ - باحصاء المساحات الزراعية بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١  
بتنفيذ هذا الامر ، ان الصراف بصفته من المندوبين للاحصاء وعضوا فى  
اللجنة القروية هو موظف عام مكلف رسميا بتحرير الشهادة الخاصة بصرف  
كميات خيش من بنك التسليف وفى حدود القانون ، وان عمله فى ذلك هو  
عمل نهائى يتم به تنفيذ مقتضى الطلب المقدم الى البنك لصرف الكميات  
المطلوبة من الاكياس ، وان صفته هذه تجعل من هذه الشهادة ورقة رسمية  
لكل الأوراق التى يحررها موظف عام مختص بتحريرها .

( طين رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ س ٧ ص ٧٦٢ )

### ١٣٤٥ - ورقة الفيش التى يندب احد عساكر البوليس لأخذ البضعات

عليها - هي ورقة رسمية .

اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين  
واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من اوامر رؤسائه فيما لهم ان يكلفوه  
به ، ومن ظروف انشائه ، او بالنظر الى طبيعة البيانات التى تدرج به ولزوم  
تدخل الموظف لاجباتها ، ومن ثم فان ورقة الفيش التى يندب احد عساكر  
البوليس لأخذ البضعات عليها هي ورقة رسمية .

( طين رقم ١١٣٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/١٨ س ٧ ص ١٢٧٩ )

( طين رقم ٤٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١١ س ٨ ص ٦٥١ )

( طين رقم ٨٨٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/٢٠ س ١٠ ص ٢٢٦ )

١٣٤٦ - الاخطارات الخاصة بالاعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدور ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - عدم زوال الصفة الرسمية عنها .

ان المادة ٧٧ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ ابقى الاعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدوره قائمة ولا تزول الصفة الرسمية عن الاخطارات الخاصة بها .

( طم رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ٧ )

١٣٤٧ - تحرير صحيفة السوابق المزورة بمعرفة موظف مختص بتحريرها - توفر الجريمة ولو لم تسلم لصاحب الشأن او تغتم بغتاهم الادارة .

معي كان مؤدى ما اثبتته الحكم ان صحيفة السوابق المزورة قد حرزت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح وانها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف امرها الا عند فرز الصحف ، فان ذلك يفيد ان الجريمة قد تمت وان الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن او ما قيل من عدم توفيقها بغتاهم الادارة .

( طم رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ جلسة ١٩٥٧/٢/٢ س ٨ ص ٣٣٩ )

١٣٤٨ - اعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة انتمائها الى الموظفين المختصين - اعتباره تزويرا في محرر رسمى .

لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي ان تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها الى موظف مختص بتحريرها ولا فرق بين ان تصدر منه او تنسب اليه زورا بجعلها على مثال ما يخرجه شكلا وصورة .

( طم رقم ٣١٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٠٤ )



## ١٢٤٩ - ملخص شهادة الوفاة - هو ورقة رسمية اعلنت لاثبات تاريخ الوفاة .

ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية اعلنت لاثبات تاريخ الوفاة .  
( طم رقم ٢١٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ . ص ١٥٢ )

## ١٣٥٠ - صورة واقعة لا نتحقق فيها جريمة التزوير في محرر دسمى « دفتر خزانة للجلس البلدى » .

لا نتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمى ( دفتر خزانة المجلس البلدى ) لمجرد قيام المتهم بلمسق ورقة عرفية مزورة ( الايصال المنسوب صدوره من بنك مصر ) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المدون بها ايراد اليوم في دفتر الخزينة للايهام بان هذا الايراد قد تم ايداعه في احد البنوك .  
( طم رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ . ص ٧٢٧ )

## ١٣٥١ - اعلام شرعى - القول بأن م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام غير صحيح - لا شأن لحكم هذه المادة بالتزوير في الاعلام بسوء قصد .

اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير في اعلام شرعى ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة أن هو الا استنداك عادل لما عسى أن يكون قد ادرج بالاعلام نتيجة سهو او خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين باضافة غير وارث اليهم او اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولاشأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذى اثبت الحكم الجنائى انه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الاعلام الشرعى الصحيح .  
( طم رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ . ص ٢٦١ )

## ١٣٥٢ - تغيير تاريخ وفاة المورث في الاعلام الشرعى - تزوير في ورقة رسمية .

. ان البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الاعلام الشرعى هو لا شك من

البيانات تلجوهوية التي لها علاقة وثيقة بلغز الوفاة والوراثة. اللتين اعه المحرر في الاصل لاثباتهما ، ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا في محرر رسمي .  
( طعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق . - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ . من ٧٣٦ )

١٣٥٣ - اختصاص كاتب الجلسة بتحرير محاضر الجلسات - التزوير  
الحاصل منه في محضر الجلسة معاقب عليه كتزوير في محرر رسمي .

ان كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة ٧١ ، من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محرر رسمي .

( طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق . - جلسة ١٩٥٨/١١/١١ ص ٩ . من ٩٠٢ )

١٣٥٤ - امسئطاع الورقة يوقر تزويرها بصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه . الر ذلك بالنسبة لتزوير محضر جلسة بطريق الامسئطاع .

امسئطاع الورقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه بصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه ، فلا محل لما يقوله الطاعن من أن جريمة التزوير في محضر الجلسة لا تقع الا اذا تم التزوير منه اثناء انعقاد الجلسة .  
( طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق . - جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٩ . من ٩٠٢ )

١٣٥٥ - حوالة البريد - التزوير الحاصل في بيانات تحويلها للغير - هو تزوير في محرر عرقي - علة ذلك - لا تلزم تعليمات بمصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل او توثيقها .

١١٤ لا تلزم تعليمات لمصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل او توثيقها اذ نصت المادة ٥٧ ، من تلك التعليمات ، الجزء الثاني ، على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من الرملة اليه للغير ، وفي هذه الحالة ليس مستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل ، الرملة اليه

الحالة ، وأن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو باسم المرسل إليه ، وأن ليس فيه أى اثر ظاهر للتزوير واذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع الا اذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يفاير اسم المرسل اليه او كان ظاهر التزوير ، وغير خاف ان ذلك لدرء مسئولية مصلحة البريد المدنية ، فان التزوير الذى يقع في هذا البيان انما هو تزوير في محور عرئى وقع بعيدا عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر على ذلك كونه مسطورا مع المحور الرسمى في ورقة واحدة . ( طعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ١٠١١ )

١٣٥٦ - حوالة البريد - التزوير العاقل في بياناتها المختلفة - ما يعتبر منها تزويرا في ورقة رسمية وما يعتبر تزويرا في ورقة عرقية - اختصاص موظف البريد بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها .

حوالة البريد تشتمل أصلا في أحد وجهيها على جزئين اولهما يحرره الموظف المختص بمكتب التصدير ويشهد فيه بصحة ما أثبتته مما عمله بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسبها وما تلقاه عن المرسل من تعريف باسمه واسم المرسل اليه ومكتب الصرف وهذا الجزء لا شبهة في رسميته ، والجزء الثانى يحرره من صرفت له الحوالة وهو المرسل اليه بمكتب ورودها يقع فيه باستلام قيمتها ، وهو وإن اختلف عن الجزء الاول في قوة الدليل ، الا انه يعتبر ورقة رسمية ، ذلك لأن العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بامضائه وبختم المكتب شهادة منه بقيامه بما يفرضه عليه تعليمات مصلحة البريد من وجوب الاستيثاق من شخصية طالب الصرف باحدى الطرق المبينة بالبند « ٢٢٩ » من هذه التعليمات الا اذا كان يعرفه شخصيا . كما ان الموظف مكلفا ايضا بان يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة عليها نفسها ، وعلى الدفتر رقم « ١٦ » وهذا يدل على ان الموظف انما يقوم بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها ، أما الوجه الآخر من ورقة الحوالة فهو يشتمل في اعلاه كلمة «تحويل» وتحتها عبارة « ادفعوا للسيد » ثم ترك حيز من الورقة على بياض لكى يكتب فيه المرسل اليه الحوالة اسم من يريد أن يقبض قيمتها بدلا منه وتاريخ التحويل ويوقع عليه بامضائه .

( طعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ١٠١١ )

١٣٥٧ - اختصاص العملة عملاً بمنشور الداخلية بتعريب الشهادة  
الإدارية بالثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكاليف قبل  
سنة ١٩٢٤ - اعتبار تغيير الحقيقة فيها تزويراً في محسور  
رسمى .

الشهادة الادارية للضميمة الثبات وفاة من يتوفى من اصحاب التكاليف  
قبل سنة ١٩٢٤ تحرر بمعرفة العملة وهو - موظف عومى - تابع لوزارة  
الداخلية التي صدر منها منشور ينظم تحريرها - ومختص بتحريرها واعطائها  
الصفة الرسمية بقصد الاستعانة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون  
حاجة الى اجراءات التوثيق ، فتغيير الحقيقة في هذه الشهادة بتضمينها بيانات  
غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكاليف يعتبر تزويراً في محسور رسمى .  
( طم رقم ٨٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢٠ ص ١٠ . ٤٢٦ )

١٣٥٨ - الصور العارية لتزوير المحررات - صحيفة الدعوى - متى  
تكتسب الصفة الرسمية ؟ عند اتخاذ اجراءات الاعلان .

اذا كان محصل ما وقع هو ان التهمة عندما انشأت عريضة دعواها  
وضعت للمعلن اليه عنواناً لا يقيم به ، ثم قدمت العريضة للاعلان فلما انتقل  
المحضر لمباشرة الاعلان اثبت على لسان شتيخ الحارة انه لا سكن للمطلوب  
اعلانه وعلى الطالبة الارشاد ، واذ دل ما ائبته المحضر على عدم صحة البيان  
الخاص بمحل اقامة المدعى عليه ، فقد تكشف الحقيقة منذ اللحظة التي  
اكتسبت فيها الورقة الصفة الرسمية - وهي صفة لا تكتسب في مثلها  
الا باتخاذ اجراءات الاعلان ، اما قبل ذلك فان الورقة تظل عرفية في ملك  
المتهمة ، مما مؤداه ان الصفة الرسمية عندما انقطعت على الورقة كانت  
تعمل معها ما يحى به اثر البيان المطعون فيه ، فهي اذن قد انسحبت في  
خصوصه على ما هو في حكم التدم . ولما كان المحضر - طبقاً للوصف - هو  
الفاعل الأصلي للتزوير الذي نسب الى التهمة الاشتراك فيه ، وكان هذا  
المحضر لم يثبت غير الحقيقة فقد امتنع القول بوقوع تزوير منه في البيان  
الخاص بمحل اقامة المعلن اليه ، وامتنع القول تبعاً لذلك بحصول اشتراك  
في تزوير او استعمال محسور مزور .

( طم رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢١ ص ١٠ . ٤٢٢ )

١٣٥٩ - البيان الجوهري بلفات قيد المواليد - مثال - بيان اسم المولود واسم الوالدين المنتسب اليهما حقيقة - تغير الحقيقة في هذا البيان يوفر جناية التزوير في محرر رسمي .

نصوص المواد الاولى والسادسة والسابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانونين ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجمعة ان دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسم الوالدين المنتسب اليهما حقيقة ، ذلك بان مجرد اثبات الميلاد دون بيان اسم المولود والديه لا يمكن ان يجرى في بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تمتريه شبهة وحتى يكون صالحا للاستشهاد به في مقام اثبات النسب - فاذا تمعد المبلغ تغير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به ، فانه يعد مرتكبا لجناية التزوير في محرر رسمي .

( طم رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ١٠ ، ص ٨٠٦ )

١٣٦٠ - يعد محررا رسميا استمارة طلب صرف نقود لتمهد من السلفة المستديرة رقم ٦٢ مكرر ع . ح . وكذلك كشف توريد اللحوم نتيجة تداخل المولف بمراجعتة واعتماده .

اذا كان الحكم قد خلص من الأدلة الساتفة التي اوردتها الى ان استثماري طلب صرف نقود لتمهد من السلفة المستديرة رقم ٦٢ مكرر ع . ح . هي من المحررات الرسمية بطبيعتها والمتهم هو المختص بتحريرها وقد تم التزوير بهما حال تحريرها بمعرفة المتهم ، كذلك كشف توريد اللحوم بما يسببه عليها تداخل معاون المستشفى في امرهما بالمراجعة والاعتماد وهو مختص بهذه المراجعة فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

( طم رقم ٥٠ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ ص ١١ ، ص ٥٧ )

١٣٦١ - قيام المردوس بإجراءات الاستدلال عند تغيب مامور الضبط القضائي عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر - يكفي ان يكون تكليف المردوس بذلك تكليفا علميا - اثر ذلك : المحضر الذي يعرضه المردوس بناء على هذا التكليف هو محرر رسمي .

قد يقتضي العمل من مامور الضبط القضائي اذا ما تغيب عن مقر

عمله لقيامه بعمل آخر ان يصدر امرا عاما لمساعدته باتخاذ ما يارم من اجراءات الاستدلال في غيبته ، وذلك حرصا على حريات الناس التي اراد القانون المحافظة عليها - فاذا ذهب القرار الى ان محضر التحري الذي حرره « البلوكامين » بناء على مقتضيات العمل - ليس ورقة رسمية وان تغير الحقيقة فيه لا يكون جريمة معاقبا عليها بقوله ان تكليف المساعد بجمع الاستدلالات مشروط بالا يكون التكليف عاما ومقتضا ، فان القرار يكون مخطئا في القانون متعينا نقضه .

( طم رقم ١٨٨١ لسنة ٢٩ في . جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ . ص ١١ . ص ٥٧٩ )

١٣٦٢٠ - المحرر الرسمي : مناط رسميته : يكفي ان يكون تحريره طبقا لمقتضيات العمل بناء على امر رئيس مختص - دفتر ، تسلم معاوني محكمة الأحوال الشخصية المأموريات المكتوبين . لتنفيذها هو من الأوراق الرسمية .

الدفتر المعد لتسلم المأموريات التي يندب لتنفيذها معاون محكمة الأحوال الشخصية هو من الأوراق الرسمية - اذ العبرة في رسمية المحرر ليست بصدر قانون او لائحة تسبق عليه هذه الصفة ، بل ان الرسمية تستمد كذلك من امر رئيس مختص طبقا لمقتضيات العمل .

( طم رقم ٨٢٧ لسنة ٣٠ في . جلسة ٢٧/٦/١٩٦٠ . ص ١١ . ص ٦١٥ )

١٣٦٣ - انتحال المتهم اسما غير اسمه في محضر البوليس - متى يكون تزويرا ومتى لا يكون ؟

انه وان كان من المقرر ان محضر البوليس يصلح لان يحتج به عليه صاحب الاسم المنتحل فيه ، الا ان مجرد تغير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل او لم يوقع ، الا ان يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحق او يحتمل ان يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه . فاذا كان الجاني لم يقصد انتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التمسى باسم شخص وهوى امتنع القول بأنه كان يعلم ان عمله من شأنه ان يلحق ضررا بالغ بمادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده - ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ان ينصب على كافة اركان الجريمة ومنها الضرر حالا او محتمل الوقوع .

( طم رقم ٦٢٣ لسنة ٣١ في . جلسة ٢٢/٥/١٩٦٢ . ص ١٤٦ . ص ٨٩ )

## ١٣٤ - تزوير وثيقة زواج .

من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المجرر لإبباته ، وأن مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقا يحل به العقد الجديد مادام الأمر أن يتبين مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ، وكان الثابت أن عقد الزواج قد انعقد في وقت كان قد صدر ليه حكم بطلاق الزوجة وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه ، من أجل أن العقد مطابقا للواقع في طبيعته ويجعل بالتالي انعقاد العقد صحيحا ، ولا يغير من الأمر أن يكون الطاعن قد لجأ بعد ذلك إلى المعارضة في حكم الطلاق لأن العبرة أنه تكون بوقت توثيق العقد .

( من رقم ٢١٩٨ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٩ من ١٤ ص ٢١٢ )

١٣٥ - أثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بعقد الزواج - عدم انطوائه على جريمة تزوير - صحة ذلك : عقد الزواج لم يعد لأثبات هذه الصفة .

لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمرا مستعجبا لعقوبة فاعله . ولما كان ما أسندته المتهم إلى الطاعن من أنهم اتفقوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوي على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج لأثبات هذه الصفة ، كما أن ما أسندته إليهم أن صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوي على جريمة نصب ، إذ أنه من المقرر شرعا أن اشترط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحا ويظل هذا الشرط . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن ما أسندته المتهم إلى الطاعن لا يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا ، فضلا عن انتفاء سوء القصد وقضي تبعا لذلك ببراءة المتهمين من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها فإنه لا يكون معينا في هذا الخصوص .

( من رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٩ من ١٥ ص ١٧٦ )

١٣٦٦ - افراد الطاعن بتحرير اذنى الصرف - المزورين - مع تنصله من التوقيع عليهما . لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التي دين بها كما هي معرفة به قانونا - خطأ المحكمة في تسمية هذا الاقرار اعترافا - لا تأثر له على سلامة الحكم - طالما انه تضمن من الدلائل ما يعزز ادلة الدعوى الأخرى - ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

اقرار الطاعن بتحرير اذنى الصرف - المزورين - مع تنصله من التوقيع عليهما وان كان لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التي دين بها كما هي معرفة به قانونا ، الا انه يتضمن في ذاته اقرارا بتحرير اذنى الصرف موضوع الدعوى ومن ثم فان خطأ المحكمة في تسمية هذا الاقرار اعترافا لا يقدح في سلامة الحكم طالما انه تضمن من الدلائل ما يعزز ادلة الدعوى الأخرى ، ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف - وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .

( طم رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ في . جلسة ١٣/٤/١٦٦٤ س ١٥ ص ١٨٩ )

١٣٦٧ - التغيير في السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية يعتبر تزويرا في اوراق رسمية - انتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها - خضوعه للقواعد العامة في قانون العقوبات .

السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعتبر اوراقا رسمية . لكل تغيير فيها يعتبر تزويرا في اوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ، ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . لذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من الطاعن من تغيير بالمحو والاضافة في البطاقة العائلية تزويرا في ورقة رسمية فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

( طم رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٥ في . جلسة ٢٦/١١/١٦٦٥ س ١٦ ص ٨٩٥ )

١٣٦٨ - تزوير - البات - اعلام شرعي .

لم يجعل القانون الجنائي لاثبات التزوير واستعماله طريقا خاصا



وإدانت المحكمة قد اطمانت من الأدلة الماثلة التي اوردتها الى لبوت الجريمة في حق الطاعنين ، فانه لا محل اذن للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت طريقاً وحيداً لإثبات عكس ما ورد في اعلام الورثة ذلك لأن ما نص عليه في المادة المذكورة من حكم ان هو في الحقيقة الا استمرارك عادل لما عسي ان يكون قد ادرج بالاعلام نتيجة السهو او الخطأ مما تتأني به حقوق الورثة الشرعيين باضافة غير وارث اليهم او اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعاً ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي يكون الحكم الجنائي قد اثبت انه زور بسوء القصد وتغيرت فيه الحقيقة التي كان يجب أن يتضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

( طعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١١٦٦/٢/١ ص ١٧ من ٦٩ )

١٣٦٩ - البات الحكم تقديم المتهم الاعلام الشرعي المزور الى البلدية مع علمه بتزويره - تحقق العناصر القانونية لجريمة استعمال محرر مزور .

إذا كان الحكم قد اثبت ان الطاعن استعمل الاعلام الشرعي المزور مع علمه بذلك بأن قدمه الى بلدية الاسكندرية - وهو ما تتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التي دانه بها فانه يكون مسؤولاً عنها ويحق عقابه عليها ذلك بأن وكالته عن زوجته لا تنفى أنه هو الذي فارق الجريمة التي دين من أجلها .

( طعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١١٦٦/٢/١ ص ١٧ من ٦٩ )

١٣٧٠ - البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه في صحيفة افتتاح الدعوى - متى يحد تغييره تزويراً في ورقة رسمية ؟

من المقرر ان البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه وإن كان في الأصل لا يبدو أن يكون خبراً يحتمل الصدق أو الكذب يصدر من طرف واحد ومن غير موقف مختص ، الا أنه اذا جاوز الأمر هذا النطاق بتدخل المحضر - وهو المنوط به عملية الاعلان - بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم او بحسن نية بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن اليها بالمحل الذي يوجه الاعلان اليه وعلاقتها بمن يصح قانوناً اعلانها مخاطباً معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ، فاذا انعدم القصد الجنائي لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن

فعل الاشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي اذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة رسمية باتخاذ اجراءات الاعلان على يد المحضر المكلف بهذه المامورية .

( طم رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٦/١٢/١٦٦١ م ١٧ ص ١٢٦٧ )

#### ١٣٧١ - تزوير - جمعيات تعاونية - محررات - عقوبة .

البين من نص المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ان كل تزوير او استعمال يقع في محررات الجمعيات التعاونية ايا كانت ، عقوبته السجن ، وهي عقوبة مقررة للجناية بحسب التعريف الوارد في المادة العاشرة من قانون العقوبات . ومن ثم فالجريمة في كل احوالها جناية لا جنحة .

( طم رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٧ م ١٨ ص ٩١ )

#### ١٣٧٢ - تزوير اوراق رسمية - صورة خاصة من التزوير .

لا يسرى حكم المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات الا على اوراق المرور وجوازات السفر - اى الاوراق الخاصة برنح ما يكون عالقا من القيدود بعيرية الاشخاص في التنقل من مكان الى آخر مهما كانت مسمياتها .

( طم رقم ١٢٩١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٠/٦/١٩٦٧ م ١٨ ص ٧٧١ )

#### ١٣٧٣ - تزوير المحررات الرسمية - دفتر الاشتراك الكيلو مترى

الصادر من هيئة السكك الحديدية من الاوراق الرسمية .

يعتبر دفتر الاشتراك الكيلو مترى الذى يخول السفر بقطارات هيئة السكك الحديدية من المحررات الرسمية والتزوير فيه يعاقب جنائياً معاقباً عليها طبقاً للمادة ٢١١ من قانون العقوبات .

( طم رقم ٧ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٦٨ م ١٩ ص ١٨٢ )

#### ١٣٧٤ - عقد الزواج وثيقة رسمية - اثبات خلو الزوجين من الموانع

الشرعية في وثيقة الزواج مع العلم بمخالفة ذلك للحقيقة -

تزوير .

عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون

الشرعي وهذه الورقة استُغِ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للأثر المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومنط العقب على التزوير فيها هو أن يقع تغيير الحقيقة في البات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً ، ومن ثم فإن حضور المتهم أمام المأذون وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويراً .  
ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بارتكاب جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج صحيحاً .

( ضم رقم ٢٨ لسنة ٢٨ في : جلسة ١٧/٦/١٩٦٨ من ١٤ ص ٧٢١ )

#### ١٣٧٥ : - التقرير بغير الحقيقة في قضية تحقيق الوفاة والوراثة .

من المقرر أن المشرع إذ قضى في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات بعقاب كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة والوصية الواجبة إمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المرغوب الباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال ، وإذ قضى في الفقرة الثانية من تلك المادة بعقاب كل من استعمل إعلاماً بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو تعال بذلك ، قد قصيد بالعقاب على ما يبين من عبارات النص وأعماله التحضيرية - كل شخص سواء أكان هو طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أم كان شامداً في ذلك التحقيق ، على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها إمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الإعلام وليس أمام سواها . فلا يمتد التأليم إلى ما يدلي به الطالب أو الشاهد في تحقيق إداري تهديد لأعطاء معلومات ، أو إلى ما يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه من قبيل الكذب في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان كل من الطاعنين قد مثل تملاً أمام القاضي الأحوال الشخصية الذي ضبط الإعلام ، وقرر أمامه أقوالاً غير صحيحة ، وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، أم أن ما كان منهما قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة الإدارة ، فإن الحكم بذلك يكون ممتناً لتعميق النقض .

( ضم رقم ١١٧٥ لسنة ٥٤ في : جلسة ١٦/١١/١٩٧٥ - ٢٦ من ٦٦ )

١٣٧٦ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ قانون الاحوال المدنية تعد اوراقا رسمية وكل تغير فيها يعتبر تزويرا في اوراق رسمية .

جرى قضاء محكمة النقض على ان السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية تعد اوراقا رسمية ، فكل تغير فيها يعتبر تزويرا في اوراق رسمية وانتعال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في تسون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من المحكوم عليه الاول - واشترك فيه الطاعن بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة - من وضعه بصمة اصبعه على استمارة طلب حصول على بطاقة باسم شخص آخر تزويرا في محرر رسمي ، والى ان اتفاق الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على اثبات اسمه بالبطاقة خلافا للاسم المدون باستمارة طلب استخراجها يعد اشتراكا مع هذا الموظف في ارتكاب تزوير ورقة رسمية؛ فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

( طم رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٢ ص ١٦١ )

١٣٧٧ - تزوير - اوراق الشركات التي تساهم فيها الدولة .

ان سندات الشحن والوثائق الصادرة من الجمعية التعاونية للبتترول هي محررات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في ما لها بنصيب وقد قام الطاعن بوصفه موظفا عاما بالمصنع الحربي ٨١ بالتوقيع عليها بما يفيد - على خلاف الحقيقة - ورود كميات الوقود المبينة بتلك السندات الى المصنع الامر الذي يشكل احدى صور التزوير التي اوضحتها المادة ٢١٣ من قانون العقوبات والمقاب عليها بالمادة ٢١٤ مكررا منه . واذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن تلك الجريمة على هذا النحو فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

( طم رقم ٩٠٢ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٢ من ٢٨ ص ٤ )

١٣٧٨ - تزوير اوراق الشركات المملوكة للدولة او التي تساهم الدولة في مالها - عقوبة .

ان مقتضى نص المادة ٢/٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات -المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ان الشارع غلظ العقاب لكل تقليد او تزوير

لختم أو علامة لاحدى الشركات المساهمة اذ كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم في ما لها بنصيب ما باية صفة كانت ، كما انه بمقتضى نص المادة ٢/٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون المذكور ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ غلظ الشارع العقاب على كل تزوير يقع في محرر لاحدى اشركات المساهمة اذا كان للدولة أو لاحدى الهيئات العامة نصيب فيها باية صفة كانت ، وذلك - على ما أفصح المشرع في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦٢ - لاسباغ الحماية اللازمة على اختتام وعلامات ومحررات تلك الجهات اسوة بالحماية اللازمة لاختتام الحكومة وعلاماتها ومحرراتها ، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن انه والمحكوم عليه الاول قد قلدا خاتم بنك مصر المملوك للدولة ووضعا بصمة هذا الخاتم وبالثبت صدور بيانات لاحد العاملين بالبنك على جوازات السفر المضبوطة بما يفيد - خلافا للحقيقة - ان اصحابها قد حول كل منهم لثلاثين دينارا ليبيبا ، مما تقوم معه في حق الطاعن والمتهم الآخر الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢/٢٠٦ مكررا و ٢/٢١٤ مكررا من قانون العقوبات دون جريمة التزوير المبينة بالمادة ٢١٧ من قانون العقوبات .

( طم رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ ص ٢٨ من ٣٦٦ )

١٣٧٩ - اثبات الحكم لمسك المتهم بالبطاقة المزورة اثر ضبطه في سرقته - كفايته لتليلا على جريمة استعمالها .

لما كان الحكم قد اثبت جريمة استعمال البطاقة المزورة في حق الطاعن بقوله « وتمكن المتهم بذلك من استعمال البطاقة المزورة بان احتج بها بتقديهما في المحضر رقم ٤٩٥ سنة ١٩٧٤ جنح ايتاى البارود الذى حرره النقيب . . . رئيس وحدة مباحث المحمودية يوم ١٧/٣/١٩٧٤ بعد ان ضبط المتهم في السوق يعرض للبيع بقرعة تبين انها مسروقة فان هذا حسبته ليبيدا من قالة القصور في بيان توافر عناصر جريمة الاستعمال .

( طم رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ ص ٣٠ من ٥٠٦ )

١٣٨٠ - محضر جمع الاستدلالات - جواز الاحتجاج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه - تغيير المتهم لاسمه فيه - عدم كفايته - مجردا - لتوافر جريمة التزوير - سواء وقع بالاسم المنتحل ام لا - تحقق التزوير في هذه الحالة - شرطه .

مضى كان من المقرر ان محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب

الاسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا الحضر لا يعد وحده تزويراً سواء وقع على الحضر بالاسم المنتحل أو لم يقع؛ إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه؛ ولما كان الحكم المعلوم فيه قد اثبت في حق الطاعن أنه انتحل بمحض التحقيق اسم شخص معروف لديه كان يعمل معه في مركب صيد وأنه سرق بطاقته الشخصية بقصد استعمالها في مثل هذه الأغراض حتى لا يتكشف أمره فإن الحكم يكون قد اثبت في حقه توافر أركان جريمة التزوير؛ ويكون إنتمى على المحكم في هذا الصدد على غير أساس من القانون .

( ط. د. ١١ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦ ص ٢٠، ٢١ )

### الفرع الثالث

#### التزوير في الورقة الرسمية المعتبر جنحة

١٣٨١ - علم جواز التوسع في جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة .

أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢٠١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها .  
( طم رقم ١٢٨٧ سنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/١٢/١ )

١٣٨٢ - تزوير تذاكر توزيع الكيروسين جنحة .

تذاكر توزيع الكيروسين هي اوراق اميرية يصورها من وزارة التموين بمقتضى القرار الوزاري رقم ٢٤ المؤرخ في ٨ من اغسطس سنة ١٩٤٠ بناء على الامر العسكري رقم ٧٦ الصادر في ٨ من الشهر المذكور من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية فتغيير الحقيقة فيها يكون جنائية تزوير في اوراق اميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليه بعقوبة الجنحة ، فنحن نلجئ بحج عدم جنحة بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات ، والمستفاد من نص المادتين الاولى والثانية من الامر العسكري رقم ٧٦ المذكور ومن المواد ١١ و ١٤ و ١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٤ سالف الذكر ان تغيير الحقيقة في هذه التذاكر يعاقب عليه في جميع الاحوال بعقوبة الجنحة فهو يعتبر جنحة .  
( طم رقم ٤٠٤ سنة ١٦ ق . جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ )

١٣٨٣ - التزوير في طلبات صرف الاقمشة في حالات الزواج والوفاة جنحة .

ان القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتموين نص في المادة ٣١ منه على ان يكون صرف الاقمشة في حالات الزواج والوفاة وغيرهما من الحالات الاستثنائية بموجب تراخيص تصرفها مراقبة التموين المختصة ، وتصرف هذه التراخيص بناء على طلب صاحب الشأن ، ويكون الطلب مشتملا على البيانات ومشفوعا بالمستندات التي تقررها وكالة وزارة التجارة والصناعة لشئون التموين ، كما نص في المادة ٣٢ على ان لمراقبة التموين ان تطلب

من كل رب عائلة ومن كل صاحب محل او مصنع يستعمل الاقمشة في تجارته او صناعته جميع البيانات والمعلومات والاحصائيات والأوراق التي يكون لها شأن في تحديد الأقمشة التي يرخص في صرفها أو مراقبة الصرف طبقا للاوضاع والكميات المقررة ، وأن على هؤلاء الأشخاص أن يقدموا ما يطلب اليهم تقديمه في المواعيد والايوضاع التي تحدد لهذا الغرض . وأن تكون هذه البيانات والمعلومات مطابقة للحقيقة ، ثم نص في المادة ٣ من القرار الوزاري رقم ٤١٢ لسنة ١٩٤٧ على أن كل مخالفة لاحكام المادة ٣٢ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها . فاذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم لا تخرج عن كونها من البيانات التي طلبت من رب العائلة لصرف اقمشة في حالات الزواج طبقا للمادة ٣٢ المشار اليها ، فان تقديمه هذه البيانات غير مطابقة للحقيقة لا يكون جنائية تزوير معاقبا عليه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات بل يعاقب عليه فقط - بناء على حكم المادة ٢٢٤ عقوبات بالمادة ٣٢ من القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٣ من القرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٤٨ ، وتكون العقوبة هي الغرامة فقط .

( طم رقم ١٨٩٦ سنة ١٨ ق . جلسة ١٢/٢١/١٩١٨ )

#### ١٣٨٤ - تزوير البطاقات الشخصية جنحة .

انه لما كانت البطاقات اشخصية بطبيعتها اوراقا اميرية لصدورها من جهة اميرية هي وزارة الشئون الاجتماعية فان تغيير الحقيقة فيها يكون جنائية تزوير في اوراق اميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليه بمقوبة الجنحة فانه في هذه الحالة يجب عدم جنحة بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات . ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية قد نصت على أن « كل من ذكر بيانات غير صحيحة في الطلب الذي يقدم للحصول على بطاقة شخصية وهو يعلم بعدم صحتها او احدث كذلك تغيير في بيانات هذه البطاقة او انتحل شخصية غيره او استعمل بطاقة ليست له يعاقب بالسجن وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها او باحدى هاتين العقوبتين » . فذلك مفاده ان تغيير الحقيقة في هذه البطاقات يعاقب عليه في جميع الاحوال بمقوبة الجنحة - ولا يقدح في ذلك أن النص على العقوبة جاء في صدد تغيير البيانات المثبتة من قبل وانه لا يشمل حالة الاصطناع اذ لا فرق في الواقع ولا في القانون بين هذا النوع من التفسير وبين اصطناع البطاقة الشخصية على غرار البطاقة الصحيحة فان كلا النوعين تزوير مادي حكمه واحد ولا يقبل عقلا ان يعد احدهما جنائية والاخر جنحة . واذا فالحكم الذي يقضي باعتبار جريمة اصطناع البطاقة الشخصية انفي قارفها الطامع جنائية تزوير وقضي عليه بعقوبتها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( طم رقم ٢٣٦ سنة ١٢ ق . جلسة ١٩٥٣/٥/١ )



## ١٣٨٥ - تزوير استثمارات طلب الاسمعة جنحة .

يستفاد من المواد ١٣ من القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ و ١ من الأمر المسكوي رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢، و ٧ من قرار وزير التكوين رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٤٥ أن الشارع فرض لتغيير الحقيقة في استثمارات طلب الاسمعة منذ صدور القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ عقوبة الجنحة ولم يخرج جريمة التزوير في هذه الاستثمارات من مضاف الجنيح حتى بعد أن رفع بالأمر رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ حد عقوبتي الحبس والغرامة المقررتين لها مما يستتقرا منه أن الشارع حدد نوع هذه الجريمة واعتبرها جنحة في كل الاحوال .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/٢١)

## ١٣٨٦ - تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنائية الا اذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بعقوبة الجنحة .

انه وان كان تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنائية وفقا لنصوص القانون العام ، الا انه اذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بعقوبة الجنيح فانه يجهن اعتبار هذا التزوير جنحة بالتطبيق للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التي تمنع تصريح نعضها سريان احكام التزوير العامة على الجرائم المنصوص عليها فيها او في قوانين عقوبات خاصة .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/٢١)

## ١٣٨٧ - التزوير المعاقب عليه بعقوبة الجنحة في استمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن قصره - على الاقرارات التي اشير اليها في م ١٠ قرار واداري ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ على سبيل النص .

ان ما نصت عليه المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ سنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاتجار في بلدة القناري من اعتبار بعض صور التزوير جنحة وقد ذكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مؤاخلة الجاني على ما يكون قد وقع منه من جرائم اخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار تقرير عقوبة الجنحة الا استثناء في احوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه او امتداد حكمه الى نوع آخر من انواع التزوير غير المنصوص عليه فيه ، ومن ثم فان ما يقع من تزوير باستمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن تسرى عليه احكام قانون العقوبات فيما تجاوز نطاق الاقرارات التي اشير اليها في المادة المذكورة .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ . ص ٨ . ص ٧٠٤)

## ١٣٨٨ - اذن البريد - تزويره - أوراق رسمية .

من المقرر أن اذن البريد يصبح ورقة رسمية بمجرد سحبه والتوقيع عليه من عتال البريد ، فأي تغيير في بياناته يعد تزويرا في ورقة رسمية بفض النظر عن مبلغ اتصال التغير بالجزء الخاص بالبيانات التي من شأن الموظف العمومي المختص تحريرها بنفسه . ومن ثم فإن التغير في اسم من سحب الاذن له أو المكتب الذي يجب أن يصرف منه يعد تزويرا في محرر رسمي . ( طعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٤ ق . - جلسة ١٩٦٥/٣/٢ من ١٦ ص ٢١١ )

## ١٣٨٩ - اذونات البريد - أوراق رسمية - تزوير .

يبين منصوص المرسوم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩١٥ - بإنشاء اذونات البريد - المتخذ بالرسوم الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وتعليمات مصلحية البريد عن الاشغال البريدية - أن اذن البريد منذ التصريح باصدارها في سنة ١٩١٥ من أوراق النوقا المصرية سواء ما سحب منها أو صرف في مصر أو ما سحب أو صرف منها في السودان الذي كان في ذلك الحين تابعا للإدارة المصرية ، وقد ظل العمل جاريا بهذه الاذونات حتى سنة ١٩٦٢ عندما اتجهت هيئة البريد إلى إنهاء نظام التعامل بها . ( طعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٤ ق . - جلسة ١٩٦٥/٣/٢ من ١٦ ص ٢١١ )

## ١٣٩٠ - قصد الشرع من عقوبة الجنحة المقررة في المسادة ٢٢٢ عقوبات .

أن المسادة ٢٢٢ من قانون العقوبات إذ قررت عقوبة الجنحة للطبيب الذي يعطى بطريق الباطنة شهادة مزورة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك ، لم تمنع التزوير المادي وإنما التزوير المعنوي الذي يقع بحمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، حال تحرير الطبيب الشهادة .

( الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٤ ق . - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ من ٢٣ ص ١٩٤ ) .

## الفصل الثالث

## التزوير في المحررات العرفية

## ١٣٩١ - صود للتزوير في المحررات العرفية .

إذا كتب شخص على نفسه اقرارا يدين لآخر وغير الحقيقة في هذا الاقرار بانقاص قيمة الدين عن حقيقته فليس فيما فعل معنى التزوير المستوجب للعقاب بل هو ضرب من النفس لا عقاب عليه . اما اذا وكل البدائن الى المدين تحريز ايصال بمبلغ قبضه الدائن من ذلك المدين أى انه يحزر على لبسان الدائن اقرارا بقيمة ما قبضه من الدين فغير للمدين في هذا الاقرار بأن اثبت فيه واقعة على غير حقيقتها ووقع افدائن الاقرار او الايصال بغير ان يلحظ ما فيه من مخالفته للحقيقة فهذا تزوير بطريق تغيير اقرار اولي الشان الذى كان الغرض من تحرير هذا السند ادراجه به وحق العقاب عليه بكتفي المادة ١٨٣. عقوبات . والفارق بين هاتين الواقعتين هو ان التوقيع في الواقعة الاولى حصل والموقع عالم بما يفعل متعمدا له فلم يشبهه أحد في التوقيع ولم يستلبه منه رغم ارادته اما في الواقعة الثانية فالموقع قد انفس ولو علم بما كتب في السند لما رضي به ولما وقع عليه .

( طم رقم ٨٥٦ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٠/١٢/٢١ )

## ١٣٩٢ - صود للتزوير في المحررات العرفية .

ان المادة ٤٧ من قانون المرافعات توجب ان يكون تصديق كاتب المحكمة حاصلا على امضاء صاحب المطبعة الموقعة على احدى نسخ الصحيفة المنشور بها الاعلان ، لا على ورقة الصحيفة نفسها مع خلوها من امضاء صاحبها فاذا لم تستوف الضمانة التى فرضها القانون ، ولم توجد على نسخة الجريدة المنشور فيها الاعلان امضاء ذلك الشخص المسئول عن عملية النشر لم يبق لنسخة الجريدة الواقع فيها النشر اية قيمة قانونية ، وحق لمن يهجم الامر ان يطلب من قاضي البيوع ابطال النشر ، لأنه لم يستوف شرائطه القانونية بل وجب على قاضي البيوع ان يبطل هذا النشر من تلقاء نفسه اذا غاب من له مصلحة في ابطاله . ومن اثر فقدان هذه النسخة لتقييمها القانونية ان اى تزوير يقع فيها لا يكون مستحق العقاب لانعدام الضرر منه باعتبار انه وقع في محرر باطل قانونا بطلانا اصليا .

( طم رقم ٣٧١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٧ )

### ١٣٩٣ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

كل اضافة على صك عرقى من شأنها تغيير مركز الطرفين هي تزوير يستوجب العقاب .  
( طعن رقم ١٦٣٤ سنة ٣ ق جلسة ١٥/٥/١٩٣٣ )

### ١٣٩٤ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

إذا استبدل شخص ورقة مخالصة صادرة منه ( بخطه وامضائه وتوقيع شاهدين ) ورقة أخرى فهذا الاستبدال لا يكون فيه امر جنائي او ان الورقة الثانية حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وامضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الاولى فعلا بنفسيهما . إذ في هذه الصورة ينتفى كل ضرر يحصل من هذا الاستبدال مهما يكن استبدالا متعمدا وذلك لأن قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية هي هي قوة الدليل المستفاد من الورقة الاولى بلا ادنى فرق . (ما اذا كانت المخالصة الثانية صورة مطابقة في نصها للمخالصة الاولى ولكن بينهما فرق هو ان توقيع الشاهدين بخط هذا الشخص لا بخط الشاهدين ، كما ان صليها وتوقيعه عليها ، وان كانا بخطه هو ، الا ان فيهما تلاعبا يعنى الامر ، لهما يقل من ان صلب هذه المخالصة ، وكذلك امضاء الشخص الموقع به عليها محرران بخط هذا الشخص نفسه ، وان لا تأثير لتلاعبه في خطه مادام الخبير البت انه هو كاتب ذلك الخط ، وما دام هو نفسه انتهى به الامر الى الاعتراف بذلك الخط ، ومهما يقل من ان ثبوت كون المخالصة في صليها وفي توقيعها عليها هي مخالصة ملزمة له حتى مع عدم شهادة احد عليهما - مهما يقل من كل ذلك فان صاحب المخالصة له في الواقع مصلحة كبرى في زيادة التوثيق عليها بشهادة الشهود الذين يمكنه الاعتماد عليهم لاثبات صحة توقيع الموقع على المخالصة لو انكر التوقيع ، فالاستبدال في هذه الصورة هو في ذاته تزوير واقعة وضع امضاءات مزورة بقصد تشويه دليل صاحب المخالصة وايقاع الضرر له . وتحقق الضرر بهذه المثابة كاف . ولا يضير من بعد ان يكون هناك ضرر محتمل يصيب الشاهدين او لا يكون .  
( طعن رقم ١٠٦٣ سنة ٣ ق . جلسة ٢٢/٥/١٩٣٣ )

### ١٣٩٥ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

ان الاحتجاج بقول بعض علماء القانون بانعدام الضرر في جريمة تزوير

المحرور العرفي متى كان هذا المحرور قد زور بغية الوصول الى حق ثابت شرعا ، هذا الاحتجاج لا يجدى الا اذا كان الحق الخفى اصطنع المحرور لاثباته ثابتا بطريق قاطع يوم أن اصطنع هذا المحرور ولم يكن ثم نزاع بشأنه .  
( طم رقم ١٠٦٨ سنة ١٣٠٣ ق ١ . جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢ )

#### ١٣٩٦ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

اختطاف ورقة ممضاء على بياض وملؤها بسند دين أو مخالضته أو بغير ذلك من الالتزامات التي يترتب عليها ضرر لضايفه بعد بحكم المادة ٢٩٥ ع . تزويرا مما يعالجب عليه بالمادة ١٨٣ ع . . . . .  
( طم رقم ١٦٤ سنة ١٣٠٣ ق ١ . جلسة ١٩٣٥/١/٢٨ )

#### ١٣٩٧ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

ان الشارع اذا كان رأى ان يلقى نصا خاصا في المادة ١٨٦ ع عقاب من يقيدون في دفاترهم من اصحاب اللوكدات وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسماء مزورة وهم يعلمون ذلك فليس معنى هذا انه اراد اعفاء الدفان التجارية الاخرى وهي اهم بكثير من دفاتر اللوكدات من العقاب على مايرتكبونه في دفاترهم من التزوير بل ان هذا التزوير يدخل تحت احكام المادة ١٨٣ ع التي نصت على عقاب التزوير الحاصل في المحررات العرفية الملاحقا . ومنه لا شك في ان المحررات العرفية تشمل الدفاتر التجارية .  
( طم رقم ٢٠٤٣ سنة ١٣٠٤ ق ١ . جلسة ١٩٣٥/٢/٤ )

#### ١٣٩٨ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

التأشير على سند الدين بخط المدين لا يكون حجة على الدائن وإنما الذي يكون حجة عليه التأشير الحاصل بخطه هو او بخط وكيله فاذا سلم الدائن سند الدين الى المدين ليؤشر على ظهره بسداد المبلغ الذي دفعه من مقدار الدين فانه يكون قد وكله في اجراء هذا التأشير نيابة عنه ويكون تأشير المدين في هذه الحالة حجة على الدائن . ومن هنا يأتي الضرر لان كل ما يحوره المدين بطريق الوكالة عن الدائن يلتزم به الدائن نفسه باعتباره حاصلا باذنه فاذا هو أكثر بالحق مما اراد الدائن التأشير به ففي هذا المحطة

تزويرا مغنويا من المدين بتغيير اقرار اولى الشمان منطبقا على الساتين  
١٨١ و ١٨٣ ع .  
( طم ردم ١٣٧٣ سنة ٦ ق . جلسة ١٨/٥/١٩٣٦ ) .

#### ١٣٩٩ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

لا عقاب على التزوير لانتفاء الضرر اذا كان ما اثبت بالحرر حاصل  
لايثبات التخلص من امر مسلم بالخلوص منه ، ولكن هذا لا يجيز بحال ان  
يخلق الشخص لنفسه سنداً كتابيا . يمهّد له الابات ما يدعيه على خصمه . فاذا  
غير شخص في اتصال التسديد المعطى له من دائته ارقام المبلغ اقلدى سنده  
فصله ازيد من حقيقته وكان ذلك بقصد نخلصه من فوائد ربوية متنازع  
عليها بينه هو والدائن ، فهذا تزوير معاقب عليه .  
( طم ردم ٩٤١ سنة ٧ ق . جلسة ١٧/٥/١٩٣٧ )

#### ١٤٠٠ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

ان العقود العرفية ، متى كانت ثابتة التاريخ ، تتعلق بها قانوناً بحق الغير  
لجواز الاحتجاج بها عليه او احتجاج الغير بها . فاذا وقع فيها تغيير للحقيقة  
بقصد الاضرار به عد ذلك تزويرا في اوراق عرفية ووجب عقاب المزور . واذا  
فاذا عمد صاحب عقد شراء ، لمناسبة تسجيله ، الى تغيير الثمن بتخفيضه بعد  
قبول تاريخ العقد رسميا ، وكان ذلك بقصد الاضرار بالخزانة عد ما وقع  
منه تزويرا في ورقة عرفية لاحتمال وقوع الضرر في هذا التغيير . ولا يغير من  
ذلك القول بان رسوم التسجيل تحصل على اساس ضريبة الاطيان التي  
يرجع اليها عند تقدير هذه الرسوم ، لأن قلم الكتاب غير مفيد عند التقدير  
بتأسيسه على الضريبة ، بل له ان يعدل عنها وباخذ بالثمن الوارد في العقد  
اذا كان ذلك في مصلحة الخزينة ، كما له ان يطلب تدب خبير لتقدير الثمن .  
( طم ردم ٥٠ سنة ٩ ق . جلسة ١٢/٥/١٩٣٨ )

#### ١٤٠١ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

اذا كتب شخص ورقة تدل على ان آخر مدين له بمبلغ من العقود ، ثم  
دسها عليه في اوراق اخرى . فوقع عليها يامضائه ضمن هذه الاوراق دون ان

يشبه لها فيها ، فهذا تزوير عن طريق المبالغة للحصول على امضاء المعنى عليه .

( طعن رقم ٢٩١ سنة ١٠ ق ١٠ جلسة ١٩٤٠/١/١٠ )

#### ١٤٠٢٠ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

ان دفاتر بنك التسليف الزراعي المخصصة لاثبات بيان عمليات وزن البغال التي تودع فيون البنك هي بحكم القانون دفاتر تجارية فلها اذن قوة في الاثبات واذن فتعتبر الحقيقة في البيانات التي اعدت لاثباتها يعد تزويرا في اوراق عرفية .

( انظر رقم ٨٧١ سنة ١٠ ق ١٠ جلسة ١٩٤٠/٢/٥ )

#### ١٤٠٣٠ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

ان ايجار ملك الغير يقع صحيحا نافذا فيما بين المتعاقدين ولو كان المستاجر يعلم ان المؤجر غير مالك وذلك متى كان لا يوجد من جانب المؤجر ما يمنعه من القيام بالتزامه بتسليم العين المؤجرة فيتمكن المستاجر من الانتفاع بها مدة الايجار . واذن فكل تغيير في ورقة العقد من شأنه التأثير في القيمة القانونية له يكون تزويرا مطلقا عليه .

( طعن رقم ٩٠٨ سنة ١٠ ق ١٠ جلسة ١٩٤٠/٤/١ )

#### ١٤٠٤٠ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

ان اوراق البنكنوت الأمريكية ليست من الاوراق الرسمية التي وضعت المادتان ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات لحماية من التزوير ، فان تزويرها ليس تقليدا لورقة صادرة من الحكومة او من اية جهة من جهاتها اذ هي صادرة من أحد البنوك التجارية الأمريكية التي لا يمكن اعتبار الاوراق الصادرة منها من الاوراق الرسمية التي يشترط فيها ان يكون مخزبها موظفا محصيا مختصا بتزويرها . ولذا شأن تلك الورقة في بلادها هو شأن اوراق البنكنوت الممنوحة للبنك الأعلى باصدارها في مصر . وهذه لا يعاقب على التزوير فيها على اعتبار انه واقع في اوراق رسمية بل يتأقظ عليه القانون بعض آخر هو المادة ٢٠٦ ح ١ على اساس انها من

أوراق البنكنوت المالية التي اذن في إصدارها قانونا . على أن هذه المادة لا تنطبق على التزوير في أوراق البنكنوت الأجنبية : لأن عبارتها وما ورد في المذكرة الإيضاحية الخاصة بها والإشارة إليها مع ما أشير إليه في المادة ٢ من قانون المعنويات الخاصة بحماية الصوالح العمومية المصرية وحدها - كل ذلك يدل على أن المقصود من المادة ٢٠٦ المذكورة إنما هو حماية أوراق البنكنوت التي اذن بإصدارها في مصر دون غيرها من البلاد . واذن فتزوير تلك الأوراق أو استعمالها تنطبق عليه المادة ٢٠٥ ع على أساس أنها أوراق عرفية .

( طم رقم ١٢٩ سنة ١٠ ق . جلسة ١٠/٦/١٩٢٠ )

#### ١٤٠٥ - صور للتزوير في المعنويات العرفية .

أن مجرد اصطناع التهم سنداً بدين له على آخر يعد تزويراً متى توافرت باقي أركان الجريمة ولا ينير من ذلك أن يكون المدين الوارد بالسند صحيحاً في الواقع إذ أن ذلك فيه تغيير للحقيقة من ناحية الطريقة القانونية التي تثبت الحقوق بها .

( طم رقم ٧٤٠ سنة ١١ ق . جلسة ١٠/١/١٩٢١ )

#### ١٤٠٦ - صور للتزوير في المعنويات العرفية .

إذا زور الدائن سنداً لائبات الدين الذي له في ذمة مدينه فإنه يكون مرتكباً لجريمة التزوير لأنه بفعله هذا إنما يخلق لائبات دينه دليلاً لم يكن له وجود ، الأمر الذي يسهل الوصول إلى حقه ، ويجعل هذا الحق أقل عرضة للمنازعة وهذا من شأنه الإضرار بالمدين .

( طم رقم ١٧ سنة ١٢ ق . جلسة ١١/١١/١٩٢١ )

#### ١٤٠٧ - صور للتزوير في المعنويات العرفية .

أن دفتر يومية حركة المبيعات الذي تسلمه الجمعية الزراعية إلى من يبيع كلاً أو كليل عنها منتجاتها من أسمدة وبذور وغيرها بالإنسان التي تحدد لها على أن يرصد فيه يومياً ، أولاً فأولاً ، عمليات البيع التي يجريها لحسابها ، هو من المعنويات التي يهاقب القانون على تغيير الحقيقة فيها



مادام قد اعد باتفاق الطرفين لاثبات حقيقة العمليات التي تدون فيه ليكون اساسا للمحاسبة بينهما .

( طم رقم ١٤٥٥ سنة ١٢ ق ١ . جلسة ١٠/٢/١٩٤٢ )

#### ١٤٠٨ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

ان وضع امضاء مزور على شكوى قدمت في حق انسان الى جهة ذات اختصاص يعد تزويرا لأن التوقيع على الورقة للايهام بأن ما دون فيها صادر عن صاحب التوقيع هو بذاته تقييد للحقيقة في الكتابة بطريق وضع امضاء مزور . وذلك بغض النظر عن كون ما دون بالورقة صحيحا او غير صحيح .

( طم رقم ١٠٥٨ سنة ١٢ ق ١ ، جلسة ١٠/٢/١٩٤٢ )

#### ١٤٠٩ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

انه وان كان تقدير التعويض في حالة وجود شرط جزائي في المقصد من شأن المحكمة المرفوعة اليها الدعوى به تفضل فيه على اساس الضرر الذي أصاب المدعى بالفعل من جراء عدم قيام المدعى عليه بالتزامه غير مقيدة بالشرط ، الا انه لا شك في ان التقييد في حقيقة المبلغ مقداره يعد تزويرا لاحتمال حصول ضرر منه ، اذ المحكمة قد تتأثر في تقديرها للتعويض بتقدير الطرفين انفسهما له .

( طم رقم ٨١١ سنة ١٤ ق ١ . جلسة ١٠/٢/١٩٤٤ )

#### ١٤١٠ - صور للتزوير في المحررات العرفية .

البطاقة التي تصدرها شركة الترام بتحويل حاملها الركوب خمس عشرة مرة في قطاراتها تثبت اتفاقا بالكتابة بين حاملها وبين الشركة يخوله ركوب القطارات التي تسيرها الشركة . فهي اذن من المحررات العرفية التي يعتبر تقييد الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات متى توافرت سائر أركانها .

( طم رقم ١٤٨٧ سنة ١٥ ق ١ . جلسة ١٠/١٢/١٩٤٥ )

## ١٤١١ - صوب للتزوير في المحررات العرفية .

ان التصريح بدخول المسكرات البريطانية ليس من تذاكر المرور المقصودة في نص المادتين ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات . فاذا كانت الواقعة موضوع الدعوى محصلها ان ادارة الجيش البريطاني قد اصدرت تصريحاً بدخول المسكرات-البريطانية- باسم زيد وشملتة الى بكر، بنساء على تقديمه ايصال تحقيق الشخصية الصادر باسم زيد ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها لا بمقتضى المادتين ٢١٦ و ٢١٧ لأنها ليست من تذاكر المرور ولا بمقتضى المادة ٢١٥ باعتبارها ورقة عرفية مادام انه ثبتت هناك اقرارات قد البتت على غير الحقيقة في أوراق اعتمد لهذا الغرض .  
( طم رقم ١١٨ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥٢/٢/١٨ )

## ١٤١٢ - حوالة البريد - التزوير الحاصل في بيان تحويلها للغير - هو تزوير في محرر عرفي .

لا تلزم تعليمات مصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل او توقيعها اذ نصت المادة ٥٧، من تلك التعليمات « الجزء الثاني » على انه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من المرسل اليه للغير ، وفي هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف ان يتأكد من صحة توقيع المحيل و المرسل اليه الحوالة ، وان كان عليه ان يتحقق فقط من ان التوقيع هو باسمهم المرسل اليه ، وان ليس فيه اى اثر طاهر للتزوير واذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في ان الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع الا اذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يفاير اسم المرسل اليه او كان طاهر التزوير ، وغير خاف ان ذلك لدفع مسئولية مصلحة البريد المدنية ، فان التزوير الذى يقع في هذا البيان انما هو تزوير في محرر عرفي وقس بعيداً عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر على ذلك كونه مبطورا مع المحرر الرسمى في ورقة واحدة .

( طم رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢ ص ٩ من ١٠١ )

## ١٤١٣ - لا تكتسب صحيفة الدعوى الصفة الرسمية الا باتخاذ اجراءات الاعلان .

اذا كان محضيل ما وقع هو ان التهمة عندما انشأت عريضة دعواها

وضعت للكلمين اليه عنوانا لا يقيم به ، ثم قنعت العريضة للاعلان فلما انتقل المحضر لمباشرة الاعلان اثبت على لسان شيخ الحارة انه لا سكن للمطلوب اعلانه وعلى الطالبة الارشاد ، واذا دل ما اثبت المحضر على عدم صحة البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه ، فقد تكشف الحقيقة منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الورقة الصفة الرسمية - وهي صفة لا تكتسب في مثلها الا باتخاذ اجراءات الاعلان ، اما قبل ذلك فان الورقة تظل عريضة في ملك المتهم ، مما مؤداه ان الصفة الرسمية عندما انطقت على الورقة كانت تحمل معها ما يعنى به اثر البيان المطعون فيه ، فهي اذن قد اكتسبت في خصوصه على ما هو في حكم القدم . ولما كان المحضر - طبقا للوصف - هو الفاعل الاصلى للتزوير الذى نسب الى المتهم الاشتراك فيه ، وكان هذا المحضر لم يثبت تغيير الحقيقة بقصد امتناع القول بوقوع تزوير منه في البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه ، وامتنع القول - فيما لذلك يحصل اشتراك في تزوير او استعمال محرر مزور .

(الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ ص ١٠٠ من ١٦٢)

١٤١٤ - تحرير ترخيص الاستيراد على نموذج خاص بالبنك وخلوه مما يليك رسميته او لتدخل موظف عمومي في تحريره او اعتماده يجعل للتزوير المدعى به واقعا في محرر عرفي .

لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للتوظف العمومي الا انه يشترط صراحة لرسمية المحرر في المادتين ٢١١ و ٢١٢ ان يكون محرر الورقة الرسمية موظفا عموميا مختصا بمقتضى وتليفاته بتحريرها او بالتدخل في هذا التحرير - فاذا كان يبين من الاطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره انه محرر على نموذج خاص ببنك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان « بنك الجمهورية - المركز الرئيسي » ، بالمضامين وعليه ثلاثة اختام بختم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته او تدخل موظف عمومي في تحريره او اعتماده ، فيكون الترخيص موضوع الاتهام ورثة عرقية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/١٦ ص ١١ من ١٦٨)

١٤١٥ - إيصالات توريد القمح لشونة بنك التسليف ودفتر الشونة  
هما من قبيل المحررات العرفية .

لا جدال في أن أمين الشونة المختص بمحرير إيصالات توريد كميات  
القمح المطلوبة للحكومة والبنات بيان هذه الإيصالات بدفتر الشونة ليس  
موظفا عموما لأنه يتبع بنك التسليف الزراعي وهو ليس هيئة حكومية -  
فإذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الإيصالات وهذا الدفتر جنائية تزوير  
في أوراق رسمية فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .  
( المضم رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٦٠ م ١١ م ٢٣٦ )

١٤١٦ - جريمة تزوير المحرر العرفي - مجرد تغيير الحقيقة في المحرر  
باحدى الطرق القانونية كاف لتوافرها .

من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي باحسدى الطرق  
النصوص عليها في القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن  
أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سوله اكان  
المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملا .  
( المضم رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٥/١٢/١٩٦٦ م ١٧ م ١١٩٩ )

١٤١٧ - تزوير - محرر عرفي - ضرر - محكمة الموضوع .

لا يشترط في جريمة التزوير في المحرر العرفي وقوع الضرر بالفعل ،  
بل يكفى أن يكون محتملا . وتقدير ذلك متروك لمحكمة الموضوع وحسبها  
حسبما تراه من ظروف الدعوى دون معقب عليها .  
( المضم رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١/٥/١٩٦٧ م ١٨ م ٦٢٤ )

١٤١٨ - كفاية تغيير الحقيقة في محرر عرفي باحدى الطرق المنصوص  
عليها قانونا لقيام جريمة تزويره متى كان من الممكن أن يترتب  
عليه في الوقت الذى وقع فيه ضرر للغير أيا كان ، ولو كان  
محتملا .

مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي باحدى الطرق المنصوص عيها

في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تضيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملا ، وتقدير ذلك من المطلقات محكمة الموضوع متى كان سائفا ، وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت ملفوات الحكم تشهد على توافره .

( الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٣٧٠/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦١٧ )

١٤١٩ - علم جنوى المنازعة في رسمية المحرر المزور - مادامت العقوبة المقررة بها مفردة لجريمة التزوير في المحررات العرفية .

لا يحسد الطاعن المنازعة في رسمية المحرر المزور مادامت العقوبة المحكوم بها عليه ، وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ، مقررة لجريمة التزوير في المحررات العرفية .

( طعن رقم ١٨٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٣٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ص ٣٤٩ )

١٤٢٠ - انعدام أدكان التزوير في المحرر العرفي - متى كان مضمون المحرر مطابقا لإرادة من نسب إليه مضمونا عن مشيئته - ولو لم يوقع عليه .

إذا كان المحرر عرفيا وكان مضمونه مطابقا لإرادة من نسب إليه ، مضمونا عن مشيئته ، انتفى التزوير بأركانه ومنها دكن الضرر ، ولو كان هو لم يوقع على المحرر ، مادام التوقيع حاصلًا في حدود التعبير عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهريا جليا أو مضمنا مفترضا تدل عليه شواهد الحال . وإذا كان ذلك ، وكان الدفع بقيام الوكالة في صورة الدعوى دليلا جوهريا من شأنه - إذا صح - أن تندفع به جرائم التزوير المسندة إلى المتهمين ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفرض لهذا الدفع البتة ، إيرادا له أو ردا عليه ، فإنه يكون قاصر البيان وأجب النقض . ولا يتعارض على ذلك بأن الحكم أعمل في حق الطاعنين المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهم عقوبة مقررة لأي من الجرائم الأخرى التي دأبها بها ، لأن التبرير لا يسرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم التزوير .

( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٣٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ص ١١٣٣ )

١٤٢١ - تقدير مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي من إطلاقيات محكمة الموضوع - متى كان تسببها سائفا . . .

من المقرر أنه ليس للتهم أن يبنى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها . ولما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد نفي آخر غير الذي استتمعت إليه المحكمة ، كما لم يطلب إجراء تحقيق معين في شأن الإنذار الموجة منه إلى المدعى بالحق المدني ، فإن ما يثيره من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .  
(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٠ في جلسة ١١/١٠/١٩٧٠ من ٢١ ص ١٦١)

١٤٢٢ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي - كفايته لتوافر جريمة التزوير - متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر الغير - سواء أكان الزور عليه أم أي شخص آخر - ولو كان الضرر محتملا .

من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي - بإحدى الطريقتي المنصوص عليهما في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان الزور عليه أم أي شخص آخر ولو كان الضرر محتملا ، وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائفاً وهو مالا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت ملفونات الحكم تشهد على توافره . ولما كان الحكم الابتدائي المزد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي تزوير محرر عرفي واستعماله للذين دان الطاعن بهما وساق في منطق تسليم وبأسباب سائلة الأدلة والقرائن التي رأت المحكمة أنها مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها وهي اصطناع الطاعن لافعال والإيقاع عليه بخرم مزور بغية الإدعاء به أمام القضاء ، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن من أن واقعة الإيقاع ذاتها مطابقة للحقيقة .  
(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٠ في جلسة ١١/١٠/١٩٧٠ من ٢١ ص ١٦١)

١٤٢٣ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليهما في القانون - يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه وقت وقوع التغيير ضرر ولو محتمل للغير سواء أكان هو الزور عليه أم أي شخص آخر .

من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق

النصوص من عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تقييد الحقيقة ضرر للمير ، سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ، ولو كان الضرر محتملا .  
( المظن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٤ من ٢٢ ص ١٤٢١ )

#### ١٤٢٤ - تزوير الأوراق العرفية - أركان الجريمة - عدم اشتراط وقوع ضرر فعلي - تسبب غير متناقض .

١- كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المظنون فيه وأخذ بأسبابه قد خلص الى توافر ركن الضرر لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن بقوله : « ولما عن الركن الثاني « الضرر » فتحقق توافره من جراء تلك العلاقة الإيجارية التي فرضت على الجاني عليها بينها وبين المتهم الثاني بحالة قد لا تكون مناسبة لها كما استحال عليها ايداع العقد الصحيح بالجمعية والمحرر بينها وبين المتهم الاول بما حال بينها وبين اقتضاء الاجرة المستحقة منه اعسالا لنص المادة ٣٦ مكررا (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، ، فانه لا يثير من توافر ركن الضرر ما أوردته الحكم المظنون فيه تبريرا لبقضائه بوقف تنفيذ العقوبة من ان واقعة التزوير قد كشفت في مهدها ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدني ، ذلك انه من المقرر انه لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، على ان البحث في وجود الضرر واحتماله انما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفتات الى ما يطرا فيما بعد .  
( المظن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ من ٢٨ ص ٤٦٧ )

#### ١٤٢٥ - تزوير الأوراق العرفية - قصد جنائي - مناط البحث في وجود او احتمال الضرر .

لا يشترط في التزوير في ورقة عرفية وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر واحتماله انما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفتات الى ما يطرا فيما بعد .  
( المظن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/١٢ من ٢٨ ص ٢٧٧ )

١٤٢٦ - تزوير الأوراق العرفية - العقوبة المقررة - شيك بدون  
رصيد - الصلحة في الطعن .

لا مصلحة للطاعن من النعي على الحكم بعدم اطلاق المحكمة على  
الورقة المزورة او عدم بيانها مواد العقاب بالنسبة لتهمتي التزوير والاستعمال  
طالما انه قضي بادانته عن تهمة اصدار شيك بدون رصيد ووقع عليه  
عقوبة واحدة مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .  
( الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٤٢٦/١١/١٦ ص ٢٨ ص ٨١٧ )



## الفصل الرابع

### اثبات التزوير

١٤٢٧ - وجوب اتباع القاعلة المقررة في المادة ٢٦١ مراعات قديم بشأن بيان الأوراق التي تصح المضاهاة عليها في التحقيقات الجنائية .

ان القاعلة التي قررتها المادة ٢٦١ من قانون المرافعات بشأن بيان الاوراق التي تصح المضاهاة عليها هي قاعدة اساسية عامة يجب مراعاتها في التحقيقات الجنائية كما يجب مراعاتها في التحقيقات المدنية ولا يصح التوسع فيها ولا القياس عليها . على انه اذا كانت المحكمة لا تملك اجراء المضاهاة على ورقة غير مستوفاة للشروط المنصوص عليها في تلك المادة فان لها بمقتضي حقها المطلق في تكوين اعتقادها من اية ورقة تقدم في الدعوى ان تعتمد في تقديرها الموضوعي على مثل تلك الورقة . واذا نادى طلب التهم ضم قضية لاجراء المضاهاة على ورقة موجودة فيها ومدعى باعتراف الجنى عليه بها وقررت المحكمة ضمها ثم عدلت عن ذلك بحجة ان هذه الورقة ليست صالحة للمضاهاة ولم تبين اسباب عدولها عن هذا الضم من جهة ما عساه يكون للورقة المطلوب ضم القضية للاطلاع عليها من اثر في تقدير المحكمة لموضوع التهمة المروضة عليها فان ذلك يعتبر اخلاا بحق الدفاع موجبا لنقض حكمها .

( طعن رقم ٢٠٤٤ سنة ٤ ق . جلسة ١٩٣٤/١١/٢٦ )

١٤٢٨ - عدم تحديد القانون الجنائي طريقة معينة في اثبات دعاوى التزوير .

ان القانوني الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضي الجنائي ان يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . ولا يحصى في هذا الصدد التحدى بقضاء النقض المدني الذي جرى بان المتعاقد الذي ينكر التوقيع بالختم مع الاعتراف بصحة بصمته يجب عليه هو - للتوصل مما تثبته عليه الورقة - ان يبين كيف وصل ختمه هذا الصحيح الى الورقة التي عليها التوقيع .

( طعن رقم ٢١٤٣ سنة ٥ ق . جلسة ١٩٣٦/١/١٣ )

### ١٤٢٩ - ما يكفى في تسبيب حكم الادانة بالتزوير .

انه لما كان القانون يجيز للمحكمة ان تحكم بتزوير اية ورقة متى كان التزوير ثابتا لديها من مشاهدتها هي او مما يكون قائما على الدعوى من ادلة اخرى ، فانه لا يصح ان ينمى عليها انها اعتمدت في اثبات التزوير على تقرير مصلحة الطب الشرعى ، فضلا عما تبينته هي ايضا من عملية المضاهاة التى اجرتها .

( طر رقم ١٦٣٦ سنة ١٣ ق . جلسة ١٠/٢٥ / ١٩٤٣ )

### ١٤٣٠ - عدم التزام القاضي بان يقبل للمضاهاة ورقة رسمية او ورقة عرفية معترف بها .

ان القاضي ليس ملزما بان يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها او كل ورقة عرفية معترف بها بل ان له ان يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرسى من ورائه قناعة في اظهار الحقيقة . فكما له ان يقصر المضاهاة على الأوراق المعاصرة للورق المطعون فيها سواء اكانت هذه الأوراق رسمية ام عرفية ، له ان يستبعد لاي سبب من الاسباب اية ورقة واو كانت رسمية ، خصوصا اذا كانت هناك أوراق اخرى مقدمة للمضاهاة عليها . واذا كان هذا مقرر في المواد المدنية فانه يكون أولى بالاتباع في المسواد الجنائية حيث لا يصح بحال مطالبة القاضي بان يقبل للمضاهاة اية ورقة عرفية لمجرد اعتراف الخصوم بها ولا اية ورقة رسمية مهما كانت ، او مطالبة بان لا يجرى المضاهاة الا على الأوراق الرسمية او العرفية المعترف بها ، كما هي الحال في المسائل المدنية . فان مطالبته بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من انها - سواء اكانت بالمعقوبة ام بالبراءة - يجب الا يكون صدورهما الا بناء على العقيدة التى تتكون لدى القاضي بكامل الحرية ، مما مقتضاه تخويل المحكمة اجراء المضاهاة على اية ورقة تقتنع بصحتها من شخص معين ولو كان ينكر صدورهما منه ، او استبعاد اية ورقة ولو كانت رسمية او معترفا بها متى ساورها الشك في امرها . والقول بفسير ذلك يترتب عليه ما الزام المحكمة الجنائية بان تأخذ بدليل وهي غير مطمئنة إليه ، وما ان تسير في اجراءات وهي عالة بانها غير مجدية ، ولا يسترض على ذلك النظر بالمادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في باب قاضي التحقيق ، فان نصها بان « الأصول المقررة في قانون المرافعات في المسواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التى تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والافرار بصحتها تنبع ايضا في التحقيقات الجنائية » - نصها هذا مهسا كانت دلالة له لا يمكن ان يكون مقصودا به مخالفة تلك القواعد الاساسية

المقررة للاحكام الجنائية وانما هو نص لم يقصد به الا ارشاد القاضي الى ما يحسن اتباعه عند اجراء عملية المضاماة ، ولا يترتب على مخالفته اى بطلان ، فان الغرض منه يتحقق كلما اتخذ القاضي الاحياطات الكفيلة بمنع تسرب الشكوك الى الدليل المستعمل من عملية المضاماة .

( طم رقم ٢٢٧ سنة ١١ ق . جلسة ١٩٤٣/٢/١ )

#### ١٤٣١ - ما يكفى في تسبيب حكم الادانة بالتزوير .

اذا كانت المحكمة حين قضت بادانة المتهم في دعوى التزوير المرفوعة عليه قد اعتمدت في ذلك على أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما انتهت اليه غير مكثفة باسباب الحكم المدني القاضي برد وبطلان الورقة المزورة ، فانه لا يكون ثمة في هذا المقام محل للفرقة بين ان يكون النزاع حول صحة الورقة مشارة انكار التوقيع عليها او الطعن فيها بالتزوير ، اذ العبرة في هذا المقام هي باطمئنان المحكمة لا بطلبات الخصوم ولا بمن منهم يقع عليه عبء الالبات ، فان الادانة في الدعوى الجنائية تقوم على اساس العقيدة التي تتكون لدى المحكمة وتطمئن اليها بناء على ما تجريه هي من تحقيقات ، غير مقيدة - كما هي في النوايا المدنية - بأقوال الخصوم او طلباتهم .

( طم رقم ١٤٩ سنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/١/١٠ )

#### ١٤٣٢ - ما يكفى في تسبيب حكم الادانة بالتزوير .

اذا كان الحكم حين ادان المتهم بالتزوير لم يبين قضاؤه بذلك على مجرد صدور حكم من القضاء المدني بعدم صحة العقد بل ذكر الأدلة والاعتبارات التي استعملت المحكمة الجنائية منها ثبوت الادانة ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها ، فالجدل في ذلك لا يقبل امام محكمة النقض .

( طم رقم ٢٢٥٧ سنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٩/١/٢ )

#### ١٤٣٣ - فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتما انعدام جريمة

التزوير .

ان فقد الاوراق المزورة لا يترتب عليه حتما انعدام جريمة التزوير والدعوى بها ، بل يتوقف الأمر على امكان اقامة الدليل على حصول التزوير ونسبته الى متهم معين . واذا ما اثبتت المحكمة حصول التزوير واركتاب المتهم

إياه ، وذكرت على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه أحكامها بذلك لا تغار عليه .  
( طم رقم ٢٠١ سنة ١٩ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٢٩ )

١٤٣٤ - الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها في التزوير رسمية أو عرفية يجب بحسب الأصل أن يكون معترفا بها .

يجب بحسب الأصل أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها في التزوير رسمية أو عرفية معترفا بها . فإذا كان عقد الإيجار الذي أجرى الخبير عملية المضاهاة عليه لا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به ، فإن الحكم الذي يعتمد في قبضاله على تقرير الخبير الذي أقيم على هذه العملية يكون معيبا .  
( طم رقم ١٩٥ سنة ١٩ ق . جلسة ٢٢/٣/١٩٢٩ )

١٤٣٥ - سلطة المحكمة الجنائية في الاعتماد على الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية والأخذ بها .

إذا كان الحكم النقاضي بالإدانة في جريمة تزوير عقد قد ذكر الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في قضائها يرد العقد وبطلانه ثم أخذ بها واعتمد عليها ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى الإدانة لذلك لا يضيره ، إذ إن من حق القاضي الجنائي أن يعتمد في تكوين عقيدته على أي مصدر في الدعوى .

( طم رقم ٥٢٥ سنة ١٩ ق . جلسة ٢٨/٢/١٩٢٩ )

١٤٣٦ - فقد الورقة المزورة أو اتلافها لا يترتب عليه حتما انعدام جريمة التزوير ولا الدعوى بها .

أن اتلاف الورقة أو انعدامها لأي سبب كان لا يبرر في حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به فيها إذ التزوير ممكن الإنشاء ولو كانت الورقة لم يعد لها وجود . ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن ترفض تحقيق الوقائع التي يرتكن عليها مدعى التزوير لمجرد عدم وجود الورقة المطعون عليها بالتزوير . وأذن فإذا كان الحكم قد قضي ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله على أساس ما قاله من عدم ثبوت واقعة التمسب لأن

السند الذي هو أساس هذه الواقعة والمدعى بتزويره غير موجود ولا يمكن لذلك تحقيق التزوير المدعى به فيه ، فإنه يكون قد أخطأ وكان على المحكمة رغم عدم وجود السند أمامها - أن تعرض الى أدلة التزوير التي قدمها المدعى وتحققها ثم تقول كلمتها في الدعوى بعد ذلك بناء على ما يظهر لها . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

( طم رقم ١٠٧ سنة ١١ ق . جلسة ١٩٤١/٥/٥ )

#### ١٤٣٧ - جواز اعتماد المحكمة الجنائية على الأدلة التي استنتجت إليها المحكمة المدنية .

مضى كان الحكم ليس فيه ما يعيبه من ناحية الأسباب التي بنى عليها وانتهى منها إلى إدانة المتهم فلا يضيره إن تكون الأسباب التي اعتمد عليها في إدانة المتهم في التزوير متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني في رد الورقة المزورة وبطلانها .

( طم رقم ٤٥٨ سنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥٠/٥/١٠ )

#### ١٤٣٨ - جواز اتخاذ الصور الشخصية أساسا للمضاهاة .

ليس في القانون ما يمنع من اتخاذ الصور الشخصية أساسا للمضاهاة .

( طم رقم ٦٦٣ سنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩ )

#### ١٤٣٩ - سلطة المحكمة في إجراء المضاهاة بنفسها .

إن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي تراه إلى على ضوء ما تسمح به من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها . فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد فحصت الشهادة موضوع التزوير وضاهت بنفسها بين الإضاء المنسوبة لنائب العتبة عليها وبين إضاءاته على الأوراق الاستكتاب مستعينة بمنظار مكبر ء وانتهت إلى الجزم بتزوير إضاء نائب العتبة على الشهادة ودلت على ذلك بأوجه الخلاف التي فصلتها في حكمها بين الإضاء الموجودة على الشهادة وبين الإضاءات الموجودة في أوراق الاستكتاب - فإن

عملها هذا يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره مما تستقل به ولا معقب  
عليها فيه .  
( طم رقم ٨٦٨ سنة ٢٢ ق . جلسة ١٠/٢٦ / ١٩٥٢ )

#### ١٤٤٠ - فقد الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير .

ان عدم للمعور على الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير  
والمعاقب عليها مادام الحكم قد اثبت وجود الورقة وتزويرها .  
( طم رقم ١٤٢٩ سنة ٢١ ق . جلسة ٤/٢٩ / ١٩٥٢ )

#### ١٤٤١ - عدم وجود الحرر الزور لا يمنع من اثبات تزويره .

ان فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتما عدم لبوت جريمة التزوير .  
اذ الامر في ذلك مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته  
الى المتهم .  
( طم رقم ٣٧١ سنة ٢٢ ق . جلسة ٥/٦ / ١٩٥٢ )

#### ١٤٤٢ - عجز الخبير عن اجراء عملية المضاهاة في جريمة التزوير لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير .

عجز الخبير عن اجراء عملية المضاهاة في جريمة التزوير لعدم صلاحية  
استكتاب المتهم لاجرائها لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير من المتهم  
بكافة الأدلة الأخرى .  
( طم رقم ٤١٠ سنة ٢٤ ق . جلسة ٥/٢ / ١٩٥٢ )

#### ١٤٤٣ - عدم التزام القاضي الجنائي باتباع القواعد التي نص عليها قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة .

القاضي الجنائي بما له من الحرية في تكوين عقيدته في الدعوى غير ملزم  
باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق

المضاهاة ، بل له أن يعمل على مضاهاة تجرى على أى ورقة يقتنع هو بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه .

( طم ردم ١٢٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/٢٥ )

١٤٤٤ - اعتراف المتهم بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله  
أو البصمة الصحيحة للختم المثلد - غير لازم لأجراء المضاهاة .

لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لأجراء المضاهان أن يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة للختم المثلد مادامت المحكمة قد أطمأنت من الأدلة النساقفة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة في حقه .

( الطم ردم ٤٠٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ ص ٧١٥ )

١٤٤٥ - استناد الحكم الى قضاء المحكمة المدنية بالرد وبطلان للتبديل  
على أن السند مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال لتصور .

مضى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية يرد وبطلان السند المدعى بتزويره دليلا على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم ، فإن هذا الذي أوردته الحكم قاصر عن التبديل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

( الطم ردم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٨٢٤ )

١٤٤٦ - مجرد التمسك بالورقة المزورة - غير كاف في ثبوت العلم  
بالتزوير .

مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بشيئونه .

( الطم ردم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٨٢٤ )

١٤٤٧ - اعتماد الحكم على مضاهاة - تتم على أوراق رسمية أو عرفية  
معترف بها - لا بطلان .

لم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون

المرافعات في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا محل للنسعى على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها ( الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ . ص ١٧٠ . ١٢٣٤ )

١٤٤٨ - اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها - بطلان الإجراءات .

اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرهما مما يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة . ( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٩ . ص ٨٠ . ٢٨١ )

١٤٤٩ - محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه - عدم جواز القول بعكس ما جاء بمحضر الجلسة إلا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته م ٢٩٦ أ ج .

يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقلل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يفتى عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر هذا التزوير . ( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ . ص ٨٠ . ٦٢٥ )

١٤٥٠ - سلطة المحكمة في حالة الطعن بالتزوير في أي ورقة من أوراق القضية . م ٢٩٧ أ ج .

لمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق إلى النيابة العامة أن رأت وجها للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها . ( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ . ص ٨٠ . ٦٢٥ )



١٤٥١ - جواز ادعاء المتهم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى ولو لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .

ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبته - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والاعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ماورد بشأن نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .  
( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ د . جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٢٥٢ )

١٤٥٢ - القول بأن م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام الشرعي غير صحيح .

إذا كانت إتهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير في اعلام شرعي ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام ، ذلك ان حكم هذه المادة ان هو الا استدراك لما عسى أن يكون قد ادرج بالاعلام نتيجة سهو او خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين باضافة غير وارث انهم او اغفال ذكر من يستحق ان يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي اثبت الحكم الجنائي انه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التي تضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

( الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩٠ ص ٦١ )

١٤٥٣ - قصور الحكم بادانة المتهم بجريمة تزوير شهادتي الميلاد وكونا الى اعترافه بتحريره بياناتهما دون اثبات أن المتهم - بنفسه او بواسطة غيره - هو الذي زور توقيع نائب العمدة والقابلة .

إذا كان الحكم المعلوم فيه - حين دان المتهم بتهمة تزوير شهادتي الميلاد - قد استند الى مجرد اعترافه بتحرير البيانات الواردة بهما وما ثبت من تزوير التوقيعين المنسوبين الى نائب العمدة والقابلة دون أن يثبت في حقه انه هو الذي زور هذين التوقيعين - أما بنفسه او بواسطة غيره - فانه يكون قاصرا تصورا يعفيه بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ د . جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ ص ١٠ ص ٢٢ )

١٤٥٢ - حجية الأوراق الرسمية والاحكام المقررة للطعن فيها محله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب - جواز التلغات المحكمة عن تاريخ شهادة ميلاد ابنه القليل عند الاقتناعها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع .

ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والاحكام المقررة للطعن فيها محله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عينت الأدلة ووضعت لها الاحكام والأزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها ، فلا تثريب على المحكمة اذا هي لم تأخذ بتاريخ شهادة ميلاد « ابنة القليل » لاقتناعها من الأدلة التي أوردتها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع .  
( طم رقم ١٢٢ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ . س . ١٠ ص ١٨٢ )

١٤٥٥ - علم تنظيم المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطالان - حرية قاضي الموضوع في الاقتناع بصحة اتخاذ اجراء أساسا لكشف الحقيقة - مثال في أوراق مضاهاة .

المعبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع قاضي الموضوع بأن اجراء من الاجراءات يضح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة - فإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة - اطمانت اليها المحكمة فلاسباب المقبولة الواردة في تقرير الخبير ، فإن ما ينهه المتهم على الحكم من تصور يكون على غير اساس .  
( طم رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٩٦٠/٦/١٢ . س . ١١ ص ٥٥٢ )

١٤٥٦ - علم تنظيم المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطالان .

لم يفرض القانون طريقا معينا تجري عليه المضاهاة الا ما تناوله الشارع في بعض نصوص قانون الرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الارشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضا تستوجب مخالفته البطالان .  
( طم رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٩٦٠/٦/١٢ . س . ١١ ص ٥٥٢ )  
( طم رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ )

١٤٥٧ - للنيابة وسائل الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطلعوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية المعلقة فيها - وهو ليس شأن دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية .

مؤدى القواعد التى نص عليها قانون الاجراءات الجنائية في خصوص دعوى التزوير الفسرية أن للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائي أن يطلعوا بالتزوير في أية ورقة من الأوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فعلا ، وهو غير النشأن في دعوى التزوير الفرعية التى نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية اجراءاتها . ( طم دم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ ص ١١ ص ٦٠٠ )

١٤٥٨ - علم تنظيم المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها بالبطان - الى ذلك : صحة اتخاذ ورقة استكتاب تم امام موق قضائي بدولة اجنبية اساسا للمضاهاة عند اطمئنان المحكمة الى صحة صدور توقيع المستكتب على الورقة المذكورة .

لم تنظم المضاهاة - سواء في قانون الاجراءات الجنائية او في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في نصوص أمره يترتب البطان على مخالفتها ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي اجراها تبيير الخطوط بين استكتاب المجنى عليها الذي تم امام الموق القضائي بدولة اجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الاوراق المزورة - صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون، ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المجنى عليها امام الموق القضائي .

( طم دم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ١١ ص ٨٩١ )

١٤٥٩ - علم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير - الامر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . حصول التزوير ونسبته الى المتهم .

علم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الامر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ولها ان تأخذ بالصورة الشسسية كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها . فاذا كان

الحكم قد انتهى في استخلاص سائق الى سابقة وجود اصل الخطاب المزور والى ان الطاعن قد اصطنعه وارسله الى المجنى عليها بطريق البريد على انه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عمد الى الاستيلاء عليه بعد ان استنفذ الفرض الذي اعمده من اجله اخفاء نجسم جريمة التزوير التي قارفها ، فان ما يثيره للطاعن في هذا الصدد لا يعدو المجادلة في تقدير ادلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طم رقم ٧٠٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٤ س ١٥ من ٦٩٧ )

١٤٦٠ - جريمة التزوير - عدم رسم القانون طريقة اثبات خاصة لها  
تلتزم المحاكم الجنائية بانتهاجها - للمحكمة الاخذ في ادانة  
المتهم بتزوير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية .

لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة اثبات خاصة يتعين على المحاكم  
الجنائية انتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من ان تأخذ في ادانة المتهم بتفسير  
خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمانت اليه واقتنعت به .

( طم رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٦ س ١٧ من ٢٠٢ )

١٤٦١ - تزوير - اثبات .

لم يجعل القانون الجنائي لاثبات التزوير طريقا خاصا .

( طم رقم ١٩٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١/١/١٩٦٧ س ١٨ من ٦٢ )

١٤٦٢ - تزوير - اثبات .

ان اثبات وقوع التزوير من المتهم - فاعلا كان او شريكا - يلزم عنه ان  
يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي اسند اليه استعماله .

( طم رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١/١/١٩٦٧ س ١٨ من ٦٢ )

١٤٦٣ - تزوير - محررات رسمية - اثبات - اولوق رسمية .

من المقرر ان المحرر الرسمي ينقلب الى محرر رسمي اذا ما تدخل فيه

موظف عمومي في حدود وظيفته وعندئذ يعتبر التزوير واقعا في محدد رسمي بمجرد أن يكتسب الصفة الرسمية بهذا التدخل وتنسحب رسميته على ما سبق ذلك من إجراءات .  
( طعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٧ من ١٨ من ١٧١ )

#### ١٤٦٤ - تزوير - اثبات - خبرة - محكمة الموضوع .

لا تلزم المحكمة قانونا بأن تميز خبريا في دعاوى التزوير ، متى كان الامر ثابتا لديها مما يقوم في الدعوى من أدلة أخرى .  
( طعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/٩ من ١٨ من ١٢٤ )

#### ١٤٦٥ - تزوير - اثبات العلم بالتزوير - حكم - تسببيه .

بمجرد التمسك بانورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها ما دام الحكم لم يقيم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه .  
( طعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ من ١٨ من ١١٢٠ )

#### ١٤٦٦ - تزوير - التزوير في محدد - حكم - مؤداه .

اثبات الحكم مقارفة المتهم لجريمة التزوير في محدد ، يفيد حتما توافر علمه بتزوير هذا المحدد الذي أسند اليه استعماله .  
( طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ من ١٨ من ١٢٥٩ )

#### ١٤٦٧ - اثبات وقوع تزوير المحرر من المتهم يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .

اثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند اليه تزويره واستعماله .  
( طعن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٨٢ )

### ١٤٦٨ - اثبات التزوير ليس له طرق خاص .

لم يجعل القانون المجناني لاثبات التزوير طريقا خاصا . ومن ثم فإن النمی على الحكم لآخذہ بما جاء بتقرير قسم ابحات التزيف والتزوير واللجنة المشكلة لفحص الاشتراك المزور ينحل الى جدل موضوعی فی تقدير الادلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

( طم دلم ٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٨٢ )

### ١٤٦٩ - تزوير التهم في الاوراق المضادة على بياض المسلمة اليه - اثباته بطرق الالابات كافة .

تسليم الورقة المضادة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضي من صاحب الامضاء الا اعطاء امضائه المكتوب على تلك الورقة الى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المقنن بين المسلم وامينه على ما يكتب بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف اليه الامضاء وهذا الاتفاق هو الذي يجوز ان يخضع لقواعد الالابات المدنية كشفا عن حقيقته ، اما ما يكتب زورا فوق الامضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا لتي ثبت للمحكمة انه قارفه .

( طم دلم ٢٠٢٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٠ من ٢٨ )

### ١٤٧٠ - اثبات التزوير - علم تحديد طريقة معينة للالابات .

لم يجعل القانون الجنائي طريقا معيناً لاثبات التزوير .

( طم دلم ١٦٢٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٣ من ٢٠ من ٦٩ )

### ١٤٧١ - اثبات التزوير - ليس له طريق خاص - مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة .

لم يجعل القانون لاثبات التزوير طريقا خاصا مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة . ومن ثم فلا محل لما ينمأ الطاعن من عدم رد المحكمة

على الدفع بعدم جواز الالبات بالبينة ، على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصرح له بتقديمها .

( طم رقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٠ ص ٢٠ من ١٦٤ )

#### ١٤٧٢ - اثبات التزوير - بكافة طرق الالبات .

من المقرر أن اثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص ، إذ العبارة فيه بنسب تطفئ اليه المحكمة من الأدلة السائفة .

( طم رقم ١٩٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠ ص ٢١ من ١٩٤ )

#### ١٤٧٣ - علم رسم القانون لجريمة التزوير طريقة اثبات خاصة بتعين

على المحاكم الجنائية انتهاجها - للمحكمة الاعتماد في الإدانة

على تقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية .

لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة اثبات خاصة بتعين على المحاكم الجنائية انتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في ادانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمانت اليه واقتنعت به .

( طم رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/١ ص ٢٢ من ٦٠٠ )

#### ١٤٧٤ - جواز الالبات الجرائم بكافة طرق الالبات الا ما استثنى منها بنص

خاص - الالبات جريمته تزوير المحررات واستعمالها - بطرق

الابتناس كافة .

لما كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه تضرره عن بيان صورة التزوير الذى دانه به بأن لم يكشف عن الظروف التى وصلت اليه فيها الورقة المقول بتزويرها خاصة وأن امرها يختلف بين ما اذا كانت قد سلمت اختيارا للطاعن فلا يجوز حينذاك اثبات عكس ما حوته بنظر الكتابة او أن التوقيع الذى حملته قد اختلس وبذلك يجوز الالبات بشهادة الشهود والفرائن وكان الحكم قد تعرض لهذا الدفاع واطرحه في قوله « وهذا الذى مردود بأن الاصل أن الجرائم على اختلاف انواعها عدا ما استثنى منها بنص خاص جائزة الثبوت بكافة الطرق ومنها البينة والفرائن ، واذا كانت جريمة الاشتراك في التزوير المسندة الى المتهم لايشملها الاستثناء فانه يجرى عليها ما يجرى على

مسائل المسائل الجنائية من طرق الإلبات . . . . كذلك فإن البات التزوير ليس له طريق خاص والمبرة بما نظمّن اليه المحكمة بالادلة السائفة ولا يلزم في هذا الصدد التزام القواعد المتعلقة باثبات صحة المحررات والتي نص عليها قانون الاثبات في المواد ٢٨ وما بعدها . لما كان ذلك . وكانت الادلة المطروحة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة في شأن جريمة الاشتراك والاستعمال فإنه لا على المحكمة ان هي لم تلتزم قواعد الالبات في المواد المدنية وتبين كيف وصل توقيع المدعى المدني الصحيح الى المخاصمة المدعى بتزويرها ، وما أورده الحكم صحيح في القانون مجزئاً، في الرد على ما اثاره الطاعن في أوجه طعنه .

( طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٠/٢٠/١٩٧٤ م ص ٢٥ م ٦٨٤ )



## الفصل الخامس

### استعمال الورقة المزورة

#### الفرع الأول

#### أركان الجريمة

١٤٧٥ - استناد الحكم في ادانة المتهم باستعمال ورقة مزورة مع علمه بتزويرها الى قضاء المحكمة المدنية برد و بطلان الورقة - قصور .

إذا استند الحكم في ادانة المتهم باستعمال ورقة مزورة مع علمه بتزويرها الى قضاء المحكمة المدنية برد و بطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير ولم يبحر الموضوع من وجهة الجنائية ولا ببيان ما اذا كانت اركان جريمة التزوير متوافرة او غير متوافرة حتى يتسنى له الانتقال من ذلك الى بحث اركان جريمة الاستعمال التي ادين فيها المتهم اذ لا يصح القول بثبوت جريمة الاستعمال الا بعد الدليل على ثبوت جريمة التزوير وتوافر اركانها فان هذا الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

( طم رقم ١٠١٠ لسنة ٤ ق . جلسة ١٩٣٤/٤/٢٠ )

١٤٧٦ - الاستعمال المعاقب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون .

الاستعمال المعاقب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون . اما تقيير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير فيها وليس لها من الحجية ما يجعلها صالحة لان تكون اساسا للمطالبة بحق واستعمال هذه الورقة بعد ذلك فلا عقاب عليه . فاذا كان الثابت بالحكم ان المتهم كان مستخدما في شركة ( كذا ) يكلف بالتخليص على البضائع وكان يكتب فواتير ( بونات ) يبين فيها البضائع التي كان يخلص عليها وقيمة ما صرفه في هذا الشأن ثم يقدمها لرئيسه فيستعملها وبهذا الاعتماد كان يصرف المبالغ المدونة بها من خزينة الشركة ولبيت أن البيانات التي كان يدونها المتهم في هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

( طم رقم ١٥٨٧ لسنة ٥ ق . جلسة ١٩٣٥/٦/٢٤ )

١٤٧٧ - تحقق جريمة الاستعمال بمجرد تقديم الورقة والتمسك بها .

ان في تقديم عقد البيع المزور للتسجيل استعمالا له ، لان التسجيل  
تتحقق به الاستفادة من العقد بنقل الملكية وشيهر البيع ونقل التكليف الى  
المشتري .

( طم رقم ٩٥٩ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/٢/٢٢ )

١٤٧٨ - استخراج صورة مطابقة للاصل المزور من الدفاتر الرسمية  
واستعمالها يعد استعمالا لورقة رسمية مزورة .

ان استخراج صورة مطابقة للاصل المزور من الدفاتر الرسمية  
لاستعمالها ، واستعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الاصل ، يعد في  
القانون استعمالا لورقة رسمية مزورة لا على اساس ان هناك تزويرا في  
الصورة بل على اساس ان البيانات المستند عليها بالصورة والواردة في  
الدفتري الرسمي مزورة . فاستعمال الصورة هو في الواقع وحقيقة الامر  
استعمال للدفتري ذاته ، والصور لم تجعل لا كشهادات بما هو ثابت به .  
( طم رقم ١٢٥ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٤٢/٦/٧ )

١٤٧٩ - ما يتحقق به فعل الاستعمال في جريمة استعمال الاوراق المزورة .

يتحقق فعل الاستعمال في جريمة استعمال الاوراق المزورة بمجرد تقديم  
الورقة والتمسك بها . فما قد يحصل بعد ذلك من تنازل عن الورقة لا يكون  
له اثر في الجريمة التي وقعت .

( طم رقم ٢١١ لسنة ١ ق . جلسة ١٩٤٢/١/٢٥ )

١٤٨٠ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير .

اذا كانت المحكمة حين قضت بادانة المتهم في جريمة استعمال اوراق  
مزورة ( تذاكر توزيع الكيروسين ) مع علمه بتزويرها قد استغفلت على  
ثبوت علمه بالتزوير من توقيعه على ظهر التذكرة المزورة وتوكيد صحتها ،  
فان نظرا منها لا يكفي ، لان ليس من شأنه في ذاته ان يدل على علمه  
بتزويرها . وخصوصا اذا كانت المحكمة قد قالت في مكان اخر من حكمها ان

الاختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق الصحيحة يدق على النظر العادي :  
وكان دفاع المتهم قائما على أنه لا يقرأ ولا يكتب .  
( طعن رقم ٨٧٢ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/٤/١٦ )

١٤٨١ - ما يكفي في بيان علم المتهم بالتزوير في الحكم في جريمة استعمال المحرر المزور .

ما دام الحكم في جريمة استعمال المحرر المزور. قد بين أن المتهم هو الذي عمل على تزوير المحرر قبل استعماله فذلك كاف في بيان علمه بالتزوير .  
( طعن رقم ١٤٤١ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/١١/٥ )

١٤٨٢ - ما يكفي في جريمة استعمال الورقة المزورة .

متى كان الثابت أن المتهم تقدم بالاورنيك المزور لكاتب الضبط لارفاقه في ملف طلب الرخصة لاصدارها ، فذلك يكفي في جريمة استعمال الورقة المزورة ، إذ الاستعمال يتم بصرف النظر عن تحقيق النتيجة المرجوة .  
( طعن رقم ٢١٩ لسنة ١٦ ق . جلسة ١٩٤٦/٢/٤ )

١٤٨٣ - اعتبار المتهم ضالعا في التزوير يدل بلباته على أنه حين استعمال الورقة كان يعلم بتزويرها .

متى كان المتهم قد ادين باعتباره ضالعا في التزوير فهذا بلباته يتضمن أنه حين استعمال الورقة المزورة كان لا بد يعلم بأنها مزورة .  
( طعن رقم ٢١٩ لسنة ١٦ ق . جلسة ١٩٤٦/٢/٤ )

١٤٨٤ - استعمال الورقة المزورة هو استعمالها فيما اعلنت له .

استعمال الورقة المزورة هو استخدامها فيما اعلنت له ، فإذا كان المتهم قد زور إذن بريد وارسله الى ولده لصرفه فنفذ الوالد الامر وقبض القيمة فمما يقتضيه عن الاستعمال صحيحة .  
( طعن رقم ١١٩٧ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ )

١٤٨٥ - العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة .

العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بثبوته .

( طم رقم ١٨٧٨ سنة ١٩ في جلسة ١٩٥٠/١/٩ )

١٤٨٦ - العلم بتزوير ركن في جريمة استعمال ورقة المزورة .

العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بثبوته ، فالحكم بالإدانة فيها يجب أن يقيم الدليل على توفر هذا العلم لدى المتهم . ولما كان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في إثبات هذا العلم ما دام المتهم ليس هو الذي قام بتزويرها أو اشترك في التزوير ، فإن الحكم الذي يقضي بإدانة امرأة في هذه الجريمة على أساس مجرد تمسكها بالورقة المزورة التي قدمها زوجها في قضية مدنية يكون قاصر الجريان .

( طم رقم ١٨٧٨ سنة ١٩ في جلسة ١٩٥٠/١/٩ )

١٤٨٧ - علم تحدث الحكم عن جريمة استعمال ورقة مزورة لا يعفيه ما دام قد نفى التزوير فيها .

لا تثير على المحكمة إذا هي لم تتحدث في حكمها عن جريمة استعمال ورقة مزورة ما دامت قد نفى التزوير فيها .

( طم رقم ٢٣٢ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ )

١٤٨٨ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي ثبوت العلم بتزويرها .

إن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكه بها أمام المحكمة ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها . فإذا كان الحكم حينئذ

الطاعن في هذه الجريمة لم يعتمد في ذلك الا على ما قاله من انه استعمال الورقة المزورة مع علمه بتزويرها دون أن يقيم ادليل على هذا العلم فانه يكون قاصرا في بيان عناصر الجريمة متعينا نقضه .  
( طعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٣ في جلسة ١٢/٥/١٩٥٢ )

#### ١٤٨٩ - ما يشترط لقيام جريمة استعمال الورقة المزورة .

ان جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم الا بشيئ علم من استعمالها بانها مزورة ، ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكه بها امام المحكمة ما دام لم يثبت انه هو الذى قام بتزويرها .  
( طعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٣ في جلسة ١٢/٥/١٩٥٢ )

#### ١٤٩٠ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير .

ان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من اركان جريمة استعمال الاوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة الا بشيئ ، واذن فاذا كان المحكم قد استظهر حصول التزوير ونفى عن المتهم انه هو مرتكبه ، ثم دانه بجريمة استعمال سند مزور مفترضا علمه بالتزوير من مجرد تقديم السند في القضية اللدنية التي رفعها على المبنى عليه وتمسكه به ، دون أن يبين المحكم الدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لديه ، فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .  
( طعن رقم ١١٢٧ سنة ٢٤ في جلسة ١١/٢٣/١٩٥٤ )

#### ١٤٩١ - ادانة المتهم في جريمة التزوير - علم ذكر مؤدى الادلة - فصور - ادانة المتهم أيضا في جريمة استعمال الورقة المزورة - اعتماد المحكمة على ذلك ضمن ما اعتمدت عليه في ثبوت جريمة التزوير المذكور - فساد في الاستدلال .

اذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة التزوير لم تورد مؤدى الادلة التي اخلت بها واستندت اليها في ثبوتها في حقه فان هذا يجعل حكمها

من هذه الناحية مشوبا بالتقصير ، ولا يرد على ذلك بأن المحكمة وقد دانت في جريمة استعمال الورقة المزورة فإن العقوبة تكون مبررة ، ما دامت قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم وفي توافر أركانها على ثبوت جريمة التزوير وهي لا تصلح بذاتها أساسا صالحا لإقامة الادانة لقصور الدليل عليها مما يجعل الحكم مشوبا بالفساد في الاستدلال بالنسبة لجريمة الاستعمال .

( الطم رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ ، ص ٧٠ ، ٢٧١ )

#### ١٤٩٢ - ركن العلم في جريمة الاستعمال - مثال لكفاية استظهاره .

إذا كان الحكم اذ عرض لعل المتهم بتزوير السند قال « وحيث انه بالنسبة لجريمة الاستعمال فان علم المتهم بتزوير الرخصة واضح من ان المتهم لم يقصد به اجراء غير استخراج الرخصة فضلا عن علمه بعدم نياقته طبيا للحصول على الرخصة ، كما ان المستفاد من ظروف الدعوى هو انه المحرض على التزوير كما سبق » - فان في هذا الذي اوردته الحكم ما يكفي لاستظهار ركن القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة استعمال المحرر المزور .

( الطم رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ ، ص ٧٠ ، ٢٢٠ )

#### ١٤٩٣ - طعن لا مصلحة منه - لا جنوى من اثراته - مثال في تسبیب حكم صدر في قضية اشتراك في تزوير واستعمال ورقة مزورة .

لا مصلحة للنتهم من النعمى على الحكم بأنه جاء قاصر اليهان في استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند المزور ما دامت ايمبابه واقية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة الاشتراك في التزوير التي عوقب من أجلها .

( الطم رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ ، ص ٧٠ ، ٢٢٠ )

#### ١٤٩٤ - قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان السند المدعى بتزويره لا يكفي وحده لثبوت علم المتهم بالتزوير كركن جريمة استعمال السند المزور .

متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان السند المدعى

ببغزيرة دليلا على انه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم .  
فان هذا الذي اوردته المحكمة قاصر عن التليل على توفر ركن العلم بالتزوير  
لدى المتهم .

( طم رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٦/٦/٤ ص ٧ من ٨٢٤ )

١٤٩٥ - مجرّد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم  
بالتزوير كركن جوهري في جريمة الاستعمال .

مجرّد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو  
ركن جوهري من اركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من  
قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة الا بثبوته .

( طم رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٦/٦/٤ ص ٧ من ٨٢٤ )

١٤٩٦ - استخراج صور لاصل عقد مزور دس في ملف الشهر العقاري  
مع مخالفة ذلك للحقيقة واستعمالها - اعتبار ذلك  
استعمالا لورقة رسمية مزورة .

استخراج صور مطابقة - لاصل عقد مزور دس في ملفات الشهر  
العقاري مع مخالفة ذلك للحقيقة ثم استعمالها فعلا مع العلم بالتزوير  
الحاصل في الاصل - يعد في القانون استعمالا لاوراق رسمية مزورة لا على  
اساس ان هناك تزويرا في صورة العقد ذاتها - بل على اساس ان البيانات  
المستشهد عليها باهضورة والزيادة في الحافظة مزورة فاستعمال  
الصورة في الواقع وحقيقة الامر استعمال لاصل العقد وما عليهما من  
تأشيرات رسمية لا تتفق والواقع مما يعتبر تزويرا في اوراق رسمية .

( الطم رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٦/٦/٢٦ ص ٧ من ٩١٠ )

١٤٩٧ - جريمة استعمال اوراق مزورة - وجوب ثبوت علم من  
استعملها انها مزورة .

لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة الا بثبوت علم من استعمالها  
بانها مزورة ، ولا يكفي مجرد تمسك بها أمام الجهة التي قدمت لها ، مادام  
تم يثبت انه هو الذي قام ببغزيرها .

( لطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٧/٢/٢٥ ص ٨ من ١٦٧ )

١٤٩٨ - اثبات الحكم اشتراك المتهمة في تزوير الورقة التي استعمالتها - تعدد استقلالها عن ركن العلم في جريمة الاستعمال - غير لازم .

متى كان الحكم قد اثبت على المتهم انه اشترك مع مجهول في تزوير شهادة ميلاده واوزد على ذلك ادلة كافية ، وكان اشتراكه في التزوير يفيد حتما علمه بان الورقة التي استعمالها مزورة ، فلا يعيب الحكم عدم تحذره عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة .  
( الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٦/٢٢ س ٩ ص ٦٩٢ )

١٤٩٩ - استعمال المحرر المزور - ما يكفي لتوافره .

استعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل ايجابي يستخدم به المحرر المزور والاستناد الى ما دون فيه - يستوى في ذلك ان يكون هذا الاستعمال قد بوشر مع جهة رسمية او مع موظف عام او كان حاصلًا في معاملات الافراد .  
( الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣ ق . جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢ ص ٦٤ )

١٥٠٠ - تزوير محرر واستعماله - ثبوت التزوير - تحدث الحكم عن ركن العلم بتزوير المحرر في تهمة الاستعمال - لا يلزم .

لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالًا عن ركن العلم ما دامت مدوناته تفنى عن ذلك ، وكان اثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه ان يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي اسند اليه استعماله .  
( الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ س ١٢ ص ١٩٥ )

١٥٠١ - ما يشترط لتحقق الركن المادى في جريمة استعمال المحرر المزور .

العنصر المادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من اجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فاذا كانت الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون فيه واطمان اليها في خصوص جريمة



الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفي مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا في امره ولم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل ، فان المئصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل ، اما الحصول على المبلغ فهو اثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتتمام الجريمة وانما قد يشكل جريمة اخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ عقوبات .

( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١١٦٢/٦/٢٥ س ١٢ ص ٥٥٩ )

#### ١٥٠٢ - جريمة استعمال الورقة المزورة - متى تقوم .

من المقرر انه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة الا بثبوت علم من استعمالها بانها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكه بها امام الجهة التى قدمت لها ما دام لم يثبت انه هو الذى قام بتزويرها او شاكه في هذا الفعل .

( الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١٦٥/٢/١٦ س ١٠ ص ١٤٠ )

#### ١٥٠٣ - تزوير - استعمال المحرر المزور .

ان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها ، ما دام المحكم لم يقيم الدليل على ان المتهم هو الذى قارف التزوير او اشترك فيه .

( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١١٦٧/٢/١٣ س ١٨ ص ٤١٢ )

#### ١٥٠٤ - تزوير - استعمال المحرر المزور - جريمة .

يقوم الركن المادى في جريمة استعمال الاوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من اجله - فاذا كان المحكم المعلن فيه قد اثبت ان المتهم استعمل اذون الصرف التى حرر بياناتها المزورة بخطه بان قدمها للموظف المختص فصرف خمسة عشر دفترا من دفاتر الاستثمارات واستمارات اخرى حررها بخطه ثم قدمها لمصلحة السكة الحديد التى صرفت بمقتضاها تذاكر سفر - فقد توافرت في حقه جريمة استعمال الاوراق المزورة كما هي معرفة به قانونا .

( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١٦٧/٦/٥ س ١٨ ص ٧٧١ )

١٥٥٥ - خطأ الحكم فيما لا تأثير له على سلامة استدلاله - لا يعيبه  
- متى تتوافر أركان جريمة استعمال المحرور المزور .

أضحى على الحكم خطؤه في قوله - في صدد جريمة استعمال المحرور المزور - أن الطاعن قدم الأوراق المزورة للشرطة مع أن واقع الأمر أنه قدمها لمعاون المالية ، مردود بأن ما ذهب إليه الحكم - على فرض صحة النفي - لا يبين لأنه غير مؤثر على سلامة استدلاله ، فسواء أكان الطاعن قسّم الأوراق للشرطة مباشرة أو قدمها لرئيسه وقام بدوره بالتبليغ وتقسيدهم الأوراق ، فإن ما جرى في الحالين يتوافر به أركان جريمة استعمال المحرور المزور كما هي معرفة به في القانون .

( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/٦/١٠ من ١٩ ص ٦٧٤ )

١٥٦ - متى تتحقق عناصر جريمة استعمال المحرور المزور .

الأصل أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرور المزور « ما دامت مدوناته تفنى عن ذلك ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد أبان في وضوح ، ودل في عبارات سائفة على قيام ركن العلم في حق الطاعن بما يكفي لحمله ، وأثبت أن الطاعن استعمل المحرور المزور مع علمه بذلك بأن قدمه في القضايا المشار إليها فيه : فإنه بذلك تتحقق العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرور المزور التي أدان الطاعن بها .

( الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٦/١١/٢٤ من ٢٠ ص ١٢٢١ )

١٥٧ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت علم الطاعن في جريمة استعمال المحرور المزور .

أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت علم الطاعن بالتزوير في جريمة استعمال المحرور المزور ما دام الحكم لم يقدّم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارب التزوير أو اشترك في ارتكابه .

( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١١/٨ من ٢٤ ص ٦٣٦ )

١٥٨ - متى تتوافر عناصر جريمة استعمال البطاقة المزورة .

متى كان الحكم قد أثبت جريمة استعمال البطاقة المزورة في حق

الطاعن بقوله : « ان استعمال البطاقة الشخصية المزورة ثابت قبل التهم الثاني ( الطاعن ) من تقديمها الى الشاهد الاول لتوثيق عقد زواجه مع علمه بانها مزورة من قيامه بالتوقيع بامضائه على الاستثمارات السسالة البيان وعلى النحو السابق التحدث عنه ، فان هذا حسبه ليبرا من قالة للصور في بيان توافر عناصر جريمة الاستعمال .

( الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٢ ص ١٦١ )

١٥٠٩ - جريمة استعمال المحرر المزور تقوم باستعماله فيما زور من اجله مع علم من استعماله بتزويره .

تقوم جريمة استعمال المحرر المزور باستعماله فيما زور من اجله مع علم من استعماله بتزويره .

( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ من ٢٢ ص ١٤٢١ )

١٥١٠ - الركن المادي في جريمة استعمال الاوراق المزورة قيامه باستعمال المحرر المزور فيما زور من اجله - تمامه بمجرد تقديم الورقة .

يقوم الركن المادي في جريمة استعمال الاوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من اجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون . واذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن تقديمه الورقة المزورة سندا لدفاعه في الدعوى المدنية ودلل في عبارات سائفة على علمه بتزويرها بما يكفي لحمله وتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التي دانه بها ، فانه يكون قد اصاب بحجة الصواب في تقرير مسؤولية الطاعن .

( طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٤ من ٢٤ ص ٨١٧ )

## الفرع الثاني طبيعة الجريمة

### ١٥١١ - جريمة الاستعمال هي بطبيعتها جريمة مستمرة .

جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة طوال زمن التمسك بالورقة فلا تبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية من تاريخ تقديم الورقة للمحكمة المدنية بل تبدأ من تاريخ الحكم نهائيا بردها وبطلانها . ولا يؤثر في ذلك ان تكون النيابة في الوصف الذي رفعت به الدعوى العمومية قد اقتضت على قولها ( ان فلانا استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتزويرها بان قدمها في القضية المدنية رقم كذا ) اذ ان عبارة ( قدمها في القضية ) هي باجمالها تتناول بطبيعة الحال معنى استمرار التمسك بالورقة المقدمة اذا كانت هذه الورقة مما تقتضي طبيعتها ضرورة التمسك بها مسدة من الوقت فعدم ذكر مدة هذا التمسك في صيغة التهمة لا يفيد حتما انه كان وقتيا . ( طعن رقم ١٠٦٨ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٤/٥/٢٢ )

### ١٥١٢ - استعمال المحرر جريمة مستمرة - حدها - الحكم النهائي .

ان استعمال المحرر المزور جريمة مستمرة لا حد لها الا الحكم نهائيا في الدعوى الحاصل فيها الاستعمال او الحكم نهائيا بتزوير المحرر او حصول التنازل عن التمسك بالمحرر قبل الحكم في الدعوى التي استعمل فيها ، فاذا كان الظاهر من الحكم ان السند المطعون فيه بالتزوير والذي استعمله المتهم حكم بتزويره من المحكمة المدنية في تاريخ معين ، والظاهر من محضر جلسة المحاكمة الجنائية ان الجلسة الاولى التي اعلن بها المتهم وحضرها فلما كانت في يوم معين كذلك ، وانه لم يكن قد انقضى من تاريخ الحكم مدنيا بالتزوير حتى المحاكمة مدة الثلاث السنوات المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى ، فان اغفال الحكم ذكر تاريخ الطعن بالتزوير وتاريخ رفع الدعوى العمومية لا اهمية له .

( طعن رقم ١٢٩٤ سنة ٨ في جلسة ١٩٣٨/٥/٢٠ )

### ١٥١٣ - انقطاع استمرار الجريمة بالتنازل عن التمسك بالورقة الزرودة او بصنوع حكم نهائي في الدعوى التي قدمت فيها .

جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم التي تنقشأ وتنقشأ تبعاً للفرض الذي يستخدم فيه المحرر . وفي كل مرة يستعمل فيها تعتبر جريمة

استعماله مستمرة بمقدار مدة التمسك به للفرض الذي بدأ الاستعمال من أجله . فإذا قدمت ورقة مزورة في دعوة مدنية للاستشهاد بها على ثبوت حق ، فلا ينقطع استمرار الجريمة الا بالتنازل عن التمسك بالورقة او بصدور الحكم النهائي في الدعوى التي قدمت الورقة فيها .  
( طم رقم ٢٢٤٢ سنة ٨ ق جلسة ١١/١٤ ١٩٢٨ )

#### ١٥١٤ - جريمة استعمال الورقة المزورة - انقضاء الدعوى بمضي المدة .

ان استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله جريمة مستمرة لا ينقطع استمرارها الا عند صدور الحكم نهائيا بتزوير المحرر أو التنازل عنه قبل الحكم في الدعوى ، فما دام الظاهر من الحكم ان السند الطعون فيه بالتزوير قد حكم نهائيا برده وبطلانه من المحكمة المدنية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ( مثلا ) وأن المتهمين قد اعلنوا لمحاكمة الجنائية لجلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥ لمحاكمتهم عن تهمة الاستعمال ، وحضروا الجلسة الثانية التي كانت محددا لها ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ فان ذلك يكفي في الدلالة على أن دعوى الاستعمال لم يسقط الحق في اقامتها ، وإذا ابتت المحكمة الاستثنائية هذا الحكم لاسبابه فانها تكون قد قضت برفض كل ما دافع به المتهمون من الدفوع الموضوعية أو المتعلقة بسقوط الحق في اقامة الدعوى بتهمة الاستعمال وحملت قضاءها بذلك على ما تضمنته حكم محكمة الدرجة الأولى ، وأن كان المتهمون لم يتسكوا بهذه الدفوع أمامها .  
( طم رقم ١٧١٢ سنة ٩ ق جلسة ١١/٢٧ ١٩٢٩ )

#### ١٥١٥ - جريمة استعمال الورقة المزورة - جريمة مستمرة .

جريمة استعمال الورقة المزورة على بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعا لجريمة التزوير .

( طم رقم ٥٦٣ سنة ٢٠ ق ١٩ جلسة ٥/١٩ ١٩٥٠ )

#### ١٥١٦ - عدم سقوط جريمة الاستعمال تبعا لجريمة التزوير .

ان جريمة استعمال الورقة المزورة تتحقق بتقديم الورقة لأية جهة من

جهات التعامل والتمسك بها ، وهى بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعا لجريمة التزوير .

( طم رقم ٥٦٢ سنة ٢٠ ق ٠ جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩ )

١٥١٧ - جريمة استعمال الورقة المزورة - بدايتها - استمرارها - سقوطها .

ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة مادام التمسك بها قائما ، فاذا كان التمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائي الذى قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها فان الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بها او يقضى نهائيا بتزويرها ، ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى بمضي المدة الا من هذا التاريخ .

( طم رقم ٨٤٩ سنة ٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١ )

١٥١٨ - جريمة استعمال الورقة المزورة - متى تبدأ - سقوطها .

ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة والتمسك بها وتظل مستمرة ما بقى مقدمها متمسكا بها . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الحكم بتزويرها .

( طم رقم ٤٤ سنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٥٤/٢/١ )

١٥١٩ - انقضاء استمرار جريمة الاستعمال بالتنازل عن التمسك بالورقة المزورة او بصنوع حكم نهائى فى الدعوى التى قدمت فيها .

استقر قضاء محكمة النقض على ان جريمة استعمال الورقة المزورة ، جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها ، فاذا كان التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذى قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها فان الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة او يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من ذلك التاريخ .

( طم رقم ١٠٠٩ سنة ٢٤ ق ٠ جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ )

١٥٢٠ - استعمال ورقة مزورة - جريمة مستمرة - متى تبدأ مسدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟ من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها .

من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جرمية مستمرة تبدأ بتقديم الورقة التمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقلعها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متمسكا بالسند المزور إلى أن حكم نهائيا بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم اذ قضي برفض الدفع بانتفاء الدعوى العمومية بمضي أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك أن وصف التهمة الذي رفعت بها الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ .

( طعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٥٨ من ٩ ص ٢٢٢ )

١٥٢١ - استعمال ورقة مزورة - حكم - بيانات التסיب .

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة لمعاقبة المتهم أو يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأوجبه المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية ، فإنه يكون مشموبا بالبطلان بما يوجب نقضه ولا يصح الحكم من هذا العيب أنه أشار في صدره إلى أن النيابة اتهمت الطاعن باستعمال الأوراق المزورة وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات ظلما لأنه لم يفصح عن احله بها ولم يبين واقعة الاستعمال التي اقترفتها المتهم وعلى أى الأوراق انصبت .

( طعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١/١٩٦١ من ١٢ ص ٧٩٧ )

١٥٢٢ - جريمة استعمال محرر مزور - جريمة مستمرة .

جريمة استعمال محرر مزور - هى جريمة مستمرة .

( طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٠٧ )

### ١٥٢٣ - جريمة التزوير في المحرر وتظهيره واستعماله جريمة واحدة تخضع لمقوبة واحدة - علة ذلك .

إذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعويين على الطاعن أحدهما لأنه زور سندا واستعمله والثانية لتزوير التظهير واستعماله فقضت محكمة أول درجة بمقوبة في كل من الدعويين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم الدعويين وقضت فيهما بمقوبة واحدة ، فإنه لا جدوى للطاعن من التمسك بوجوب تنبيهه الى هذا الاجراء الذي تم لصالحه والذي انتهى بالحكم عليه بمقوبة واحدة على اساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة نشاط اجرامى واحد يعاقب عنه بمقوبة واحدة . ولما كان الحكم ثم يضاف جديدا للوقائع التي رفعت بها الدعويان والتي تناولها التحقيق ودارت عليها المرافعة فلا اخلال بحق الدفاع .  
( طم رقم ٣١٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٦٢ ص ١٣ س ٤٩٥ )

### ١٥٢٤ - جريمة - تزوير جريمة وقتية - استعمال الورقة المزورة .

جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فانها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها . فإذا كان التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وطلانها طالبا الغاءه والحكم بضمعتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فان انجرية تظل مستمرة حتى ينتازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من هذا التاريخ .  
( طم رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٠/٦/١٩٦٣ ص ١٤ س ٥٠١ )

### ١٥٢٥ - جريمة استعمال ورقة مزورة - طبيعتها .

ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها ، نحو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .  
( طم رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢٤/١١/١٩٦٦ ص ٢٠ س ٣٢١ )



١٥٢٦ - استعمال ورقة مزورة - جريمة مستمرة - بنؤها بتقديم الورقة والتمسك بها - بقاءها مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة متمسكا بها - مدة سقوط الدعوى فيها تبدأ من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .  
( طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١١/١١/١٩٧٣ م ٢٤ م ٨١٧ )

١٥٢٧ - عدم جنوى النemy على الحكم في شأن جريمة استعمال الزور - مادام قد عاين الطعن بقوة جريمة التزوير - التي ثبتت في حقه .

لا جنوى لما ينعاه الطاعن من انه لم يكن هو الذي قارب جريمة استعمال المحرر مادامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبررة بشبوت ارتكابه جريمة التزوير لما كان ما تقدم فإن النemy برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٦١١٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ٢٢/٣/١٩٧٦ م ٢٧ م ٢٢٩ )

١٥٢٨ - تزوير - دعوى جنائية - انفصالها بمضي المدة .

جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان الثابت انه لم تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور الحكم النهائي ببطان تزوير السند موضوع الجريمة في ٢٧/٥/١٩٧٠ لحين رفع الدعوى الجنائية خطأ على المجنى عليها حيث ناقشتها المحكمة بجلستى ١٠/١٠/١٩٧٢ ، ٦/٥/١٩٧٣ في التهمة المسندة اليها ثم قضت ببرأتها بالجلسة الأخيرة ؛ وكانت اجراءات محاكمة المتهم الحقيقي - المظنون

ضده - التي بدأت بالإعلان في ١٣/٨/١٩٧٣ جاءت متلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط بين أحدها والآخر حتى صدور الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم اذ قضي بما يخالف ذلك يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

( طعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٥/٢/١٩٧٨ س ٤٩ ص ٢٢٤ )

## الفصل السادس

### مسائل متنوعة

١٥٢٩ - لا مسؤولية على مقدم الشهادة الطبية المزورة للمأذون عند عقد الزواج ما دامت صادرة من طبيب واحد .

قد استقر قضاء محكمة النقض على وجوب أن تكون الشهادة الطبية التي تقدم للمأذون عند عقد الزواج صادرة من طبيبين موظفين بالحكومة حتى يصح له أن يعتمد عليها في تحرية تقدير السن ، فإن كانت صادرة من طبيب واحد فإنها لا تصلح لأن تكون سنداً يعتمد عليه ، فإن قبلها المأذون واعتمد عليها فهو اللوم لتقصيره فيما يجب عليه ، ولا جناح على من قدمها له ولا مسؤولية جنائية عليه .

( طين رقم ١٤ سنة ٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٢١ )

١٥٣٠ - لا تأثير لتأريخ حصول التزوير على لبوت الواقعة .

إذا كانت جريمة التزوير مقطوعاً باستوطها والمحاكمة مقصورة على جريمة الاستعمال فإنه يكفي أن يكون الحكم الصادر بالادانة في جريمة الاستعمال قد عني بالثبات توافر الأركان الخاصة بجريمة التزوير ولا يفس من قيمة الحكم أن يكون لم يحدد تاريخ التزوير أو يكون خطأ في تحديد تاريخه وما دامت جريمة الاستعمال مقطوعاً بأنها ما تزال قائمة . إنما يهم تحديد تاريخ التزوير إذا كانت المحاكمة دائرة على جريمة التزوير نفسها ليعلم ما إذا كانت قائمة أم سقطت بمضي المدة .

( طين رقم ١٤٢٥ سنة ٣ ق جلسة ١١/٥/١٩٢٢ )

١٥٣١ - لا وجه لقياس جريمة التزوير على جريمة السرقة بالنسبة للأغلاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ عقوبات قديم .

انه اذا جاز ان يشمل حكم المادة ٢٦٩ ع بعض الجرائم غير المنصوص عليها فيه كالنصب وخيانة الأمانة لمماثلتها لجريمة السرقة من حيث انه يجمعها كلها كونها جرائم تقع على المال فلا وجه لقياس جريمة التزوير عليها

لأنها من قبيل آخر وشتان ما بينها وبين جريمة السرقة والجرائم الأخرى  
المقيسة عليها .

( طمس رقم ٥٧١ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٢/١٩ )

١٥٣٢ - سلطة المحكمة في افتراض حصول واقعة من الوقائع على  
صورها المحتملة ما دام هذا الافتراض لم يكن منصبا على  
دليل الادانة .

لاتتريب على المحكمة في ان تفترض حصول واقعة من الوقائع على  
صورها المحتملة وان تثبت مع ذلك ادانة المتهم في هذه الواقعة متى كان  
الحكم صريحا في التدليل على مسئولية المتهم عنها على اى صورة من الصور  
التي افترضتها . فاذا كانت التهمة الدائر حولها الالابات هي احداث  
كشط في ورقة ، ورات المحكمة ادانة المتهم فيها بناء على انه وان كان لم  
يقم الدليل القاطع على ان المتهم هو الذى احداث الكشط الا انه لاشك في  
أنه قد احداث الكشط قد عمل باتفاقه وارشاده ، سواء اكان ذلك أثناء وجود  
الورقة بمكتب وكيل المدعية بالحق المدني او بقلم المحضرين ، فعدم استطاعة  
المحكمة القطع بما اذا كان المتهم احداث الكشط بنفسه او بواسطة غيره ،  
او ان الكشط حصل في مكان دون الآخر ، لا يؤثر في سلامة الحكم ما دامت  
المحكمة قد استقرت عقيدتها على ان الكشط حصل بفعل جنائى للمتهم  
اتصال به ، لان الافتراض لم يكن منصبا على دليل الادانة بل على الظروف  
التي وقعت فيها الجريمة مما ينتفى مع القول بان المتهم قد اخذ بالظنون  
والشبهات .

( طمس رقم ٢٠٤ سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٢/١١ )

١٥٣٣ - سلطة المحكمة في استخلاص ثبوت الجريمة من ادلة لاحقة  
تكشف عنها الاجراءات التي سنها القانون .

ان ادلة وقوع الجريمة وثبوتها على الجاني كما تستخلص من الظروف  
اللازمة لها تستخلص كذلك مما يظهره التحقيق من ادلة لاحقة تكشف  
عنها الاجراءات التي سنها القانون كاستجواب المتهمين وتفتيش المنازل  
والاشخاص . فاذا استنتجت المحكمة في التدليل على قصد التزوير انى امر  
لاحق لوقوع واقعة التزوير كقول قائله المتهم في التحقيق فلا تتريب عليها  
في ذلك .

( طمس رقم ١٨ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٦/١/١٩ )

١٥٣٤ - مناهة العقاب في جريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ عقوبات .

انه لما كان القانون قد نص بالمادة ٢٢٦ ع على معاقبة من يقرر في اجراءات تحقيق الوفاة والورثة اقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها ، وهو يجهل حقيقتها او يعلم انها غير صحيحة ، متى ضبط الاعلام على اساسها ، فانه قد دل بوضوح على ان هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها واذن فهي لا تتحقق الا اذا كان الجاني قد قرر اقواله وهو عالم بان الواقعة موضوع اقواله غير صحيحة او وهو عالم بانه لا يدري حقيقة الامر في تلك الواقعة هل هي كقولها عنها او لا . اما اذا كان قرر اقواله وهو معتقد بان الواقعة كما يقررها صحيحة فانه لا يكون متعمدا ارتكاب الجريمة ولا تجوز اذن معاقبته عنها . فلذا كانت المحكمة حين ادانت المتهم قد اكدت في ردها على ما دفع به من انه اذ لم يذكر اسم اخيه ضمن الورثة انما كان ساهيا بقولها ان جهله حقيقة ما قرره لا يجديها فانها تكون قد اخطأت وكان عليها اذا رأت ان تدينه ان تقيم الدليل على انه حين لم يذكر اسم اخيه كان يعلم انه من ضمن الورثة او كان يعلم انه لا يحصي الوارثين ، اذ السهو عن ذكر احد الورثة ليس من شأنه ان يؤدي بذاته الى القول بذلك .

( طم دلم ١٣٣٦ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٢٤ )

١٥٣٥ - مناهة العقاب في جريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ عقوبات .

ان جريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات لا تقتضي نية خاصة . فيكفي لتحقيق القصد الجنائي فيها ان يكون المتهم قد قرر اقوالا عن وريثة المتوفى وهو يجهل حقيقتها او يعلم عدم صحتها ، لمعى كان الحكم قد اثبت على المتهم انه هو الذى استخرج الاعلام الشرسى ، وانه وقت ضبط هذا الاعلام قرر انه هو واولاده دون غيرهم هم وريثة زوجته ، وذلك مع علمه ان والدة زوجته تراث ايضا فانه بهذا يكون قد تضمن توافر جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة .

( طم دلم ١٩٣٧ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١/٢ )

١٥٣٦ - استخلاص تاريخ وقوع التزوير من شأن قاضي الموضوع .  
ان استخلاص تاريخ وقوع التزوير في ظروف المدعى والادلة القائمة

فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده ، وهو غير ملزم في ذلك بالاختصاص بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة .  
( طعن رقم ١٤٨٠ سنة ١٧ ق جلسة ١١/١٠/١٩٤٧ )

١٥٣٧ - كشف تزوير المحرر لمن تصادف اطلاعهم عليه لا ينفي صفة الجريمة .

ان كشف تزوير المحرر لمن تصادف اطلاعهم عليه ممن كانت لديهم معلومات خاصة سهلت لهم ادراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن يتخدد به بعض الناس .  
( طعن رقم ٢٠٤٩ سنة ١٧ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٤٧ )

١٥٣٨ - القضاء ببطالان محضر المحرز لا يمحو ما يكون قد وقع فيه من تزوير .

ان القضاء ببطالان محاضر المحرز الذي توقع طبقا للمادة ٤ من الامر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بديكريتو ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ ( لمدم التنبيه بالدفع والاذنار بالمحز قبل توقيعه بشمانية ايام ) وتبرئه من قلموا للمحاكمة بناء عليها - ذلك لا يمحو ما يكون قد وقع فيها من تزوير .  
( طعن رقم ٢٠١ سنة ١٦ ق جلسة ١٤/٣/١٩٤٩ )

١٥٣٩ - مناط العقاب في جريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ عقوبات .

ان مناط العقاب بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات هو ان يكون الشاهد قد ادلى بمعلومات يعلم انها غير صحيحة امام جهة القضاء المختصة بضيظ الاشهاد . هذا هو الواضح من نص المادة المذكورة ويزيد في ايضاحه ما جاء بالذكرة التفسيرية للقانون من ان هذه المادة انما ائمت الشهود الذين يؤدون الشهادة امام القاضي الشرعي او امام احدى جهات القضاء الملى عند ما يراد تحقيق الوفاة او الورائة . اما الاشخاص الذين يطلبون في تحقيق ادارى تهينى بقصد الادلاء بمعلومات

فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون ما دامت هذه التحريات التمهيدية لا بد  
 ان يعقبا سماع شاهدين على الاقل امام القضاء اشرعى او القضاء الملى ،  
 واثارات هؤلاء الشهود الاخيرة هى التى تعتبر على وجه ما اساسا في  
 الموضوع وهى التى اراد القانون المعاقبة عليها اذا كانت غير صادقة .  
 ( طم رقم ١٣٦٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢ )

#### ١٥٤٠ - مناط العقاب في جريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ عقوبات .

انه لما كان القانون قد نص في المادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من  
 يقرر في اجراءات تحقيق انقضاء او الوراثة اقوالا غير صحيحة بمن الوقائع  
 المطلوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها او يعلم انها غير صحيحة متى ضبط  
 الاشهاد على اساسها ، فقد دل بوضوح على ان هذه الجريمة عمدية في  
 جميع الصور المذكورة فيها فهى لا تتحقق الا اذا كان الجاني قد قرر اقوالا  
 غير صحيحة او وهو عالم بانه لا يندى حقيقة الامر فيها . واذا كان المفروض  
 قانونا ان هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية  
 دال على عدم صحتها وهو الدليل الوحيد الذى يقبل في اثبات ذلك فلا خطا  
 اذا قضي الحكم ببراءة المتهم في هذه الجريمة تأسيسا على ان الاوراق  
 المقدمة من المدعى بالحق المدني ايا كانت البيانات الواردة بها لا تصحح  
 لاثبات عكس الكفايت في اعلان الوراثة محل النكوى الذى يعتبر بما ورد فيه  
 حجة لا يصح اثبات عكسه الا بحكم شرعى يصدر في دعوى ترفع بالطريق  
 الشرعى امام محكمة الاحوال الشخصية عملا بنص المادة ٣٦١ من لائحة  
 المحاكم الشرعية .

( طم رقم ١٣٦٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢ )

#### ١٥٤١ - استبعاد المحكمة بعض الاوراق المزورة الواردة بوصف التهمة لا ينفي الجريمة .

متى كانت المحكمة قد اثبتت على المتهم وقائع التزوير التى عاكستها  
 عليها فلان استبعادها لبعض الاوراق المزورة الواردة بوصف الاتهام  
 لا ينفي عنه الجريمة .

( طم رقم ١٧٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٤ )

١٥٤٢ - عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات  
لاعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب على التزوير  
اللى يقع من المحضر .

التزوير الذى يقع من المحضر فى اعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع  
من العقاب عليه كون المحضر ثم يتبع فى هذا الاعلان الاجراءات المنصوص  
عليها فى قانون المرافعات .  
( طم رقم ٨٦٥ سنة ٢١ فى جلسة ١٠/٢٢/١٩٥١ )

١٥٤٣ - اعتراف المتهم بجريمة التزوير فى الورقة الرسمية لا يلزم  
المحكمة بعرضها عليه .

مضى كان الثابت بمحضر الجلسة ان المتهم اعترف بجريمة التزوير فى  
الورقة الرسمية ، وانه لم يطلب الى المحكمة ان تطلعه على الورقة المزورة ؛  
فليس للمتهم ان ينهى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه .  
( طم رقم ١٠٢٩ سنة ٢١ فى جلسة ١١/١٩/١٩٥١ )

١٥٤٤ - لا تأثر لتاريخ حصول التزوير على ثبوت الواقعة .

ان عدم توصل المحكمة الى معرفة اليوم والشهر الذى حصل فيه  
التزوير على سبيل التحديد لا يعيب حكمها ، اذ لا تأثر لهذا التحديد على  
ثبوت الواقعة ما دامت لم تمض عليها المدة المسقطه للمعوى .  
( طم رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ فى جلسة ٧/٢/١٩٥٣ )

١٥٤٥ - تزوير - ثبوت ان الايصال المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا  
بخط من نسب اليه - مؤدى ذلك - عدم بيان الحكم  
الطريقة التى حصل بها فعل التزوير - النعى لهذا  
السبب غير مقبول .

اذا كان اتحكم المطعون فيه قد اثبت ان الايصال المزور لم يكتب صلبا  
وتوقيعا بخط من نسب صدوره اليه ، فان مؤدى ذلك ان التزوير حدث  
بطريق الاصطناع - ومن ثم فان ما ينهه الطاعن « المتهم » على الحكم من  
انه يبين الطريقة التى حصل بها فعل التزوير يكون على غير اساس .  
( طم رقم ١٦٤ لسنة ٢١ فى جلسة ١٠/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ص ١٠٧ )



١٥٤٦ - النعى على الحكم بأن المحكمة أخلت بحق المتهم في الدفاع ،  
بعدم اجابته لطلب ندب خبير لفحص الاوراق المطعون فيها  
بالتزوير - لا يقبل - علة ذلك .

لم يحدد القانون الجنائي طريقة البتات معينة في دعاوى التزوير ،  
للقاضي اتجرائي ان يكون اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين . فاذا كان  
الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية  
لجريمة التزوير التي دان للطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلة سائفة  
من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها ، فان النعى على الحكم بأن المحكمة  
أخلت بحقه في الدفاع حين ثم تجبه الى طلب عرض الاوراق المطعون فيها  
على الجهات الفنية لتبدي رأياها الفني فيها ، يكون في غير محله .  
( طعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١٢/٢٤/١٩٦٢ س ١٢ ص ٨٦٦ )

١٥٤٧ - الحكم بالادانة في جريمة التزوير : لا يشترط لصحته ان  
يتحدث استقلا عن ركن الضرر - يكفى ان يكون قيام  
هذا الركن مستفادا من مجموع عبارات الحكم .

لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير ان يتحدث الحكم  
استقلا عن ركن الضرر بل يكفى ان يكون قيامه مستفادا من مجموع  
عبارات الحكم .  
( طعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٢ في جلسة ١٠/٢٥/١٩٦٢ س ١٥ ص ١٢٤ )

١٥٤٨ - وقوع التفسير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم -  
لا تأثير له على مسؤوليته - ما يثبته الطاعن من جسد  
حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لاشريكا في جريمة  
التزوير - لا جنوى منه - ما دامت العقوبة التي قضى بها  
عليه مقرر في القانون للاشتراك في تلك الجريمة .

ان وقوع التفسير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم لا يؤثر  
في مسؤوليته . ومن ثم فانه لا جنوى مما يثبته الطاعن من جدل حول خطأ  
الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لاشريكا في جريمة التزوير ما دامت عقوبه  
الحبس التي قضى بها عليه مقرر في القانون للاشتراك في هذه الجريمة .  
( طعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٢ في جلسة ١٠/٢٥/١٩٦٢ س ١٥ ص ١٢٤ )

### ١٥٤٩ - تزوير - معاقبة المتهم بالعقوبة الأشد - أثرها .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضي بمعاقبة الطاعن بالحبس شهرا . وكانت هذه العقوبة مقررة في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الأولى .  
( طم رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ ص ١٢٤ )

### ١٥٥٠ - تزوير الاوراق الرسمية - تكوين عقيدة المحكمة .

لا يصح مطالبة القاضي بالاخذ بدليل دون دليل او بالتعبد في تكوين عقيدته بالاحكام المقررة للطن بالتزوير على الاوراق الرسمية ، بل هو في حل من ذلك ما دام الدليل المستند من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح في العقل ان يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقى الادلة .  
( طم رقم ١٨٦٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١ س ١٦ ص ١٧٩ )

### ١٥٥١ - علم جواز التوسع في جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة - المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات .

من المقرر أن جرائم التزوير المساقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء ، فلا يضح التوسع في تطبيق تلك المواد بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها .  
( طم رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ س ١٦ ص ٨٩٥ )

### ١٥٥٢ - التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية - لا اثر له على وقوع جريمة التزوير او الاستعمال .

من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن التنازل عن السند

المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة .

( طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٥ في جلسة ١٥/٢/١٩٦٦ س ١٧ من ٢٠٢ )

١٥٥٢ - وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقاً للمادة ٢٨١ مرافعات - لا أثر له على جرمية التزوير والاستعمال .

لا أثر لوقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية - طبقاً للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات باقرار الخصم بعدم تمسكه بالسند - على جرمية التزوير والاستعمال واستحقاق مقارنهما للعقاب .

( طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٥ في جلسة ١٥/٢/١٩٦٦ س ١٧ من ٢٠٢ )

١٥٥٤ - المضاهاة - علم تنظيمها في قانون الاجراءات الجنائية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها .

لم ينظم القانون المضاهاة في قانون الاجراءات الجنائية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها .

( طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٥ في جلسة ١٥/٢/١٩٦٦ س ١٧ من ٢٠٢ )

١٥٥٥ - تحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال الاوراق المزورة - غير لازم .

لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال الاوراق المزورة ، ما دامت مدوناته تكفي لبيانها . ولما كان البات مساهبة الطاعن في مقارفة جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير الحرر الذي أسند اليه استعماله ، فان ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

( طعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٦ في جلسة ٥/١٢/١٩٦٦ س ١٧ من ١١٩٩ )

١٥٥٦ - تزوير أوراق رسمية - عقوبة - نقص - المصلحة في الطعن .

إذا كان الحكم قد قضي على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد وهي المقررة

لجريمة الاشتراك في تزوير الاوراق الرسمية تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات . فانه لا مصلحة له في تعيب الحكم في خصوص جريمة النصب .  
( طم رقم ٧٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٨١ )

١٥٥٧ - التزوير في محركات رسمية - وشوة - عقوبة - العقوبة  
الاشد .

اذا كان الحكم وقد دان الطاعن بجريمة التزوير في محركات رسمية والرشوة قد اوقع عليه عقوبة الجريمة الاخيرة باعتبارها الجريمة الاشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فانه لا يجدى الطاعن ما يشيره في صدد جريمة التزوير من عدم توافر أركانها .  
( طم رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٦/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٨٧ )

١٥٥٨ - اغفال محكمة اول درجة الفصل في الدعوى المدنية - ليس للمدعى المدني اللجوء الى المحكمة الاستئنافية لتداوله هذا النقض - عليه الرجوع الى محكمة اول درجة للفصل فيها مخلفته .

لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير ان يتحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر بل يكفي ان يكون قيامهما مستقفاً من مجموع عباراته .  
( طم رقم ٢٠٦٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٦٢ )

١٥٥٩ - كون البطلان اللاحق بالمرور بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تلوث ملاحظته على كثير من الناس ، فان العقاب على التزوير واجب العقاب على التزوير في هذه الصورة .

اذا كان البطلان اللاحق بالمرور بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تلوث ملاحظته على كثير من الناس ، فان العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة لأن مجرد الاخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية يجرتب عليه ضرر ، وتفسير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعم هذه الكفة .  
( طم رقم ٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٢٨ )

١٥٦٠ - عدم جواز محاجة التهم بأعمال الحكم المادة ٢٢ عقوبات في حقه ، اذا كان الخطأ في الاستدلال يشمل الحكم كله .

لما كان تسليم الطاعن الاوراق المزورة لشخص انتحل شخصية المفوض في الاستلام لا يوفر لديه العلم حتما بتزوير تلك الاوراق التي سبق ان حصل عليها ، بل قد يكون اشتراكا في تزوير المحررات التالية لها مثل اذن الاستلام الامر الذي يكون تهمة اخرى لم تكن موجهة اليه . وكان الحكم قد استدل - في خصوص جريمة الاستعمال - على علم الطاعن بتزوير المحررين المنسوب صدورهما الى انجمنية التعاونية باشتراكه في تزويرهما فان الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه ، ويوفر المصلحة في التمسك بهذا الوجه دون ان يحاج بتطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى انتهكتين معا ، وايقاع عقوبة واحدة مقررّة لايهما .

( طعن رقم ٦٨ لسنة ٢٨ في . جلسة ٢٦/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٨٤ )

١٥٦١ - النemy على المحكمة خطؤها في عدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير - عدم جنواه - ما دامت المحكمة قد اعملت في حق التهم المادة ٢/٢٢ عقوبات واخذته بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المستتة اليه وهي ذات العقوبة الاشد .

اذا كان صحيحا على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه ما قال به الطاعن من ان المحكمة اغفلت الاطلاع على الاوراق المزورة وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب اجراءات المحاكمة الا ان ما يرد هذا الميب عن الحكم - في صورة الطعن الحالي - هو انعدام جدواه ، ذلك بان العقوبة التي اوقعتها المحكمة على الطاعن عن مجسوع الجرائم المسندة اليه هي المقسوبة المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الجمعية اقتصاوية للبتروال التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النemy على الحكم باوجه من تنصل بجريمة التزوير في محررات الجمعية طالما ان المحكمة قد طبقت المادة ٢٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الاشد وهي المقررة للجريمة الاولى .

( طعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٢ )

١٥٦٢ - استناد الحكم خطأ الى المتهم واقعة تزوير لم ترد بأمر الاحالة  
 يبرره أن العقوبة المقررة لجريمة التزوير الواردة  
 بذلك الامر - ما دام قد ثبت تحققها قبله دون تأثر بالتهمة  
 المستندة خطأ .

لئن كان الثابت من الاوراق ان الطاعن الثاني اُحيل من مستشمار  
 الاحالة لحاكمته عن جرائم التزوير بالدفتريين رقمي ٧ و ٢٨ جميعيات  
 واستعمالها مع علمه بتزويرهما واتجاره في الكسب بغير ترخيص ، دون تهمة  
 التزوير في الاستمارة ، رقم ١ تأمين ، التي لم ترد بأمر الاحالة والتي دانه  
 الحكم المطعون فيه عنها وعن باقى الجرائم سالفة الذكر بعد أن طبق في حقه  
 المادة ٣٢ من قانون العقوبات ودون أن يلتفت نظر الدفاع الى هذه الاضافة ،  
 الا أنه لا جدوى للطاعن فيما يثيره في هذا الشأن ، لان العقوبة المقررة بها  
 عليه وهى السجن لمدة ثلاث سنوات ، مقررة لجريمتى التزوير بالدفتريين  
 ٧ و ٢٨ جميعيات التي ورد بأمر الاحالة وشملها الدفاع ، وقد اثبت الحكم  
 قيامها وتوافر كافة عناصرها القانونية في حقه بما اثبتته في الدفتريين من  
 اسماء اشخاص وصية وذكر عنهم انهم سددوا رسم التأمين على مواشيمهم  
 المؤمن عليها واحقيتهم بالتالى في صرف كميات الكسب ، على خلاف الحقيقة،  
 ونسب انهم توقيعات مزورة بالدفتريين الاخير قرين اسمائهم بتسليمهم مقرراتهم  
 من الكسب ، ثم استعمل هذين المحررين المزورين سالفى البيان بأن قدمهما  
 الى مفتش الزراعة مع علمه بالتزوير ، وابنى على ذلك استيلاؤه مع باقى  
 المحكوم عليهم على مقادير الكسب هذه واتجاره فيها بغير ترخيص ، ولم  
 يكن عماد الحكم فيما اثبتته من هذه الجرائم في حق الطاعن انه نقل البيانات  
 الزورة بالدفتريين عن الاستمارة ، رقم ١ تأمين ، المختص بتحريرها باقى  
 اللجنة اعضاء اللجنة ائقائمة بالامر في الجمعية ، وانما كان ذلك من الطاعن  
 عن عمد وقصد ودراية بحقيقة الواقع وبنية تثير تلك الحقيقة ، فما مؤداه  
 أن واقعة تزوير الاستمارة ، رقم ١ تأمين ، لم يكن لها من ترابط في  
 تسلسل وقائع التزوير وبالتالي فليس لها من تأثير على فهم المحكمة  
 للواقعة ، ومنطق الحكم فيما انتهى اليه من ادانة الطاعن لصدور وقوع  
 التزوير في اى من هذه الاوراق دون الاخرى ، ولان المحكم اقام الحجة في  
 ثبوت كل واقعة على حدة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ،  
 لا يكون له محل .

١٥٦٣ - ثبوت وقوع التزوير أو الاستعمال - التنازل عن السند  
الزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية لا أثر له على وقوع  
الجريمة .

من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال ، فإن التنازل عن السند  
الزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على  
وقوع الجريمة .  
( طعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢١ في جلسة ١١/١١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٠٠ )

١٥٦٤ - جرائم التزوير للعاقب عليها بعقوبات مخففة المشار إليها في  
المادة ٢٢٤ عقوبات - استثناء لا يصح التوسع فيه ولا يمتد  
حكمها الى انواع التزوير الغير منصوص عليها فيها .

من المقرر ان جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة والمشار  
إليها في المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات - التي تمنع سريان أحكام التزوير  
العامة على جرائم التزوير المنصوص عليها في المواد المذكورة فيها أو على  
جرائم التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة قد جاءت على  
سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد أو القوانين بإدخال  
وقائع لا تتناولها نصوصها أو بما يمتد به حكمها الى نوع آخر من انواع  
التزوير الغير منصوص عليها فيها .  
( طعن رقم ١١٢ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٠/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٢٠ )

١٥٦٥ - تقديم العقد المطعون عليه بالتزوير في حافظة للطاعن بين  
مرفقاتها - اعتباره معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور  
في حضور الخصوم وليس مودعا في حوز مغلق لم يفض .

إذا كان العقد المطعون عليه بالتزوير مقيما في حافظة للطاعن بين  
مرفقاتها فإنه بذلك كان معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور  
الخصوم بجلسة المحكمة الاستئنافية ولم يكن مودعا في حوز مغلق لم يفض  
لدى نظر الدعوى أمامها - على حد مانع به الطاعن - فإن النعي في هذا  
البيان لا يكون صحيحا .

( طعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٢ س ١٣ ص ١٤٣١ )

١٥٦٦ - تزوير - عدم اطلاع محكمة الاستئناف على السند المطعون عليه - اثر ذلك في الحكم .

متى كان في سلامة الاختتام الموضوعية على الطرف المشتعل على العقد المطعون عليه بالتزوير وذكر وضعها على ذلك الظرف ما يقطع بأن المحكمة الاستئنافية لم تطلع على السند المطعون عليه أثناء نظر ادعوى ، وكان هذا السند المضبوط هو من أدلة الجريمة التي يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة فإن عدم اطلاع المحكمة عليه يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

( طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ في جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣ من ٢٤ من ٨٢٩ )

١٥٦٧ - تزوير - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير قيام - رفضها طلب الطاعن الطعن بالتزوير - لاني .

من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من اوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم باجابته لان الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخير الاعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بغيره يخضع رايه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لا بداء الراي فيها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن الطعن بالتزوير في الفاتورة التي قدمها المتهم الآخر واطراحه استنادا الى ماقرره الاخير من انه اشترى من الطاعن بمقتضاه عيوب الدخان مغار الاتهام ، فضلا عن أن هذه الفاتورة وتلك العيوب تحمل اسمه ، وهو الامر الذي لا يدحضه الطاعن ، وكانت المحكمة لم تر - لاسباب السائفة التي ساققتها وبما لها من حرية تقدير الطعن بالتزوير وأدلت - ما يوجب عليها حالة الطعن الى النيابة العامة أو تحقيقه بنفسها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليه ما دامت قد استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه ولا يصح أن يعاب عليها التغافل عنه .

( طعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ في جلسة ١٠/١٢/١٩٧٣ من ٢٤ من ١٢٠١ )

١٥٦٨ - تزوير - محكمة موضوع - تقديرها لقيام - اثره .

من المقرر أن الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير



محكمة الموضوع فيجوز لها الا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير والا نحيله الى النيابة العامة لتحقيقه والا تقف الفصل في الدعوى الاصلية اذا قدرت ان الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية ولما كانت محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذى ترتاح اليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما يشاهده بنفسها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في شأن الطعن بالتزوير على الفاتورة التى قذفها المتهم الآخر وأطرحه استنادا الى ما قرره هذا الاخير من أنه قد اشترى عبوات الدخان - موضوع اندعوى - من مصنع الطاعن بالإضافة الى أن تلك الفاتورة وهذه العبوات تحمل اسم مصنع الطاعن ، واذ كان ما قاله الحكم فيما تقدم سائفا ومن شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه من اطراح طلب الطعن بالتزوير فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

( طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ في جلسة ١٠/١٢/١٩٧٣ من ٢٤ من ١٤٠٨ )

١٥٦٩ - حكم - قصور في التليل على جريمة التزوير - تطبيقه للعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاختلاس التى ثبتت في حق الطاعن - لا عيب .

ان قصور الحكم في التليل على جريمة التزوير - بفرض صحته - لا يوجب نقضه ما دامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهى المقررة لجريمة الاختلاس التى أثبتتها في حقه .

( طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٢ في جلسة ١٢/١٢/١٩٧٣ من ٢٤ من ١٣٧٣ )

١٥٧٠ - غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات - غرامة مدنية - عدم اعتبارها من الغرامات الجنائية - أساس ذلك .

من المقرر أن غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هى غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، اذ هى مقررة كرادع يردع الخصوم عن التمدادى في الانتكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست

عقابا على جريمة لان الادعاء بالتزوير لا يعدو ان يكون دفاعا في الدعوى لا يوجب وقفها حتما وليس فعلا مجرما . ولما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنابات والجنح دون غيرها ، كما نصت المادة ٣١ من ذات القانون على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع الا اذا اتبني عليها منع السير في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضي في خصوص ادعوى المدنية بطلبات الطعن وكان قضاؤه برفض الادعاء بالتزوير وتقويم الطعن ٢٥ جنيتها هو قضاء في مسألة فرعية أولية ، فانه لا يجوز الطعن فيه .

( طعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٧٠ )

١٥٧١ - الحكم برفض الادعاء بتزوير المغالصة - لا حجة له في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية - ما دام الفصل فيه لم يكن لازما للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة اصدار الشيك بدون رصيد أو في وصفه القانوني وفي نسبته الى المتهم - اثر ذلك - انتهاء مصلحة الطاعن في الطعن بالنقض في الحكم الفرعي .

مضى كان اثبات ان قضاء الحكم المطعون فيه برفض الادعاء بتزوير المغالصة موضوع الادعاء بالتزوير لم يكن لازما للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة اصدار شيك بدون رصيد - الاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية - او في الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، بل هو امارات المحكمة تحقيقه كطرف مخلف في تقدير العقوبة ، ومن ثم فليس للقضاء في هذا الشق حجة في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية - فان مصلحة الطاعن في الطعن فيه تكون منعدمة .

( طعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٧٠ )

١٥٧٢ - الطعن بالتزوير - وسيلة دفاع - تقدير المحكمة .

من المقرر أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وأن الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة .

( طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ١٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٦٦ )

تزیف

---



## تزييف

## ١٥٧٣ - متى يعفى التهم بالتزييف من العقاب .

إذا عدل المعترف عن اعترافه بعد تسهيل القبض على باقي المجرمين فهذا العدول لا تأثير له إذ ليس من مستلزمات الاعتراف في مثل هذه الحالة ان يضر عليه المعترف الى النهاية بل يكفي أن ينتج ثمرته وهي تسهيل القبض على باقي الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك .  
( طم رنم ٧٩٤ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/١٧ )

## ١٥٧٤ - متى يعفى التهم بالتزييف من العقاب .

ان المادة ١٧٣ ع نصت على ان الاشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع يفون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل اتمامها وقبل اشروع في البحث عنهم او سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد اشروع في البحث المذكور . والفصل في امر تسهيل القبض المشار اليه باخر المادة المتقدمة الذكر هو من خصائص قاضي الموضوع وله في ذلك تقدير المطلق .  
( طم رنم ٧٩٤ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/١٧ )

## ١٥٧٥ - متى يعتبر التهم شاعرا في التزييف او تقليد الاوراق المالية .

ما دام الماثب بالحكم ان المتهمين لم يقتصروا فقط على وضع الكليشيهات وقص الاوراق واعداد المعدات لعملية التقليد ، بل أنهم وضعوا الحبر والورق المتخصص واداروا الماكينة وابتدأوا في الطبع ولولا مقاساة البوليس لهم لاتبوا جريمتهم لا فهذا العمل يعتبر شروعا في تقليد الاوراق المالية .  
( طم رنم ١٩١٨ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٨/١/١٣ )

## ١٥٧٦ - نوع المعدن الذي استخدم في التزييف لا تأثير له على قيام الجريمة .

انه وان كان القانون قد فرق في توزيع العقاب الذي حدده لجناية

تزيف المسكوكات تبعا لنوع المعدن العملة التي حصل تقليدها الا ان هذا لا يقتضي سوى ان تكون تلك المسكوكات ائتي تحصيكت عن الجريمة قد عملت تقليدا للنوع الوارد في النص القانوني الذي عوقب الجاني على مقتضاه . اما نوع المعدن الذي استخدم في عملية التزيف نفسها فلا تهم معرفته ، ولا تنأى به عناصر الجريمة ولا موجبات العقاب عليها .

( طم رقم ٩٠ سنة ٩ ق جلسة ١٦/١/١٩٣٩ )

١٥٧٧ - علم تعرض الحكم لنوع المعدن الذي صنعت منه المسكوكات فلزيفة لا يؤثر في سلامته .

اذا كان الحكم قد بين ان المسكوكات ائتي تعامل بها المتهم قد صنعت تقليدا لمسكوكات قضية فهذا يكفي في بيان الواقعة الجنائية التي وقع العقاب على مقتضاها ، وعلم تعرض الحكم لنوع المعدن الذي صنعت منه هذه المسكوكات لا يؤثر في سلامته لان ادانة المحكوم عليه لا يمكن ان تتأثر باختلاف نوع هذا المعدن .

( طم رقم ٩٠ سنة ٩ ق جلسة ١٦/١/١٩٣٩ )

١٥٧٨ - علم اشتراط حصول التقليد بهارة وحلق بل يكفي ان يكون على نحو يمكن به خدع الجمهور .

ان القانون حين نص في المادة ٢٠٦ عقوبات على عقاب من قلد الاوراق المالية الماذون للبنوك في اصدارها قانونا ، او من استعمل الاوراق مع علمه بتقليدها ، لا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث يندفع به حق المدقق ، بل يكفي بان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل . فاذا كان الحكم قد اثبت - نقلا عن تقرير الطبيب الشرعي - ان الورقة التي عوقب المتهم من اجل استعمالها مزورة ، وانها وان كانت رديئة الصنع والتقليد ، تشبه ورقة البنك نوت من فئة العشرة الجنيهات ، فانه يكون صنيحا . ولا يقدح في صحته كون التقليد ظاهرا ما دامت المحكمة قد قدرت انه من شأنه ان يخدع الناس .

( طم رقم ٨٠٩ سنة ١٤ ق جلسة ٢/٢/١٩٤٤ )

١٥٧٩ - ما يعد استعمالا لورقة مالية مزيفة .

ان تقديم المتهم بعض الاوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه يعد استعمالا لها مما يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ ع .

( طم رقم ١٥٣٤ سنة ١٤ ق جلسة ٢٣/١/١٩٤٤ )

### ١٥٨٠ - ادانة المتهم في جريمة تزويج المسكوكات المزورة بعقوبة الجنابة دون رد على دفاعه بأنه يجهل أنها مزورة - قصور .

انه وإن كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جاءت بنص عام يعاقب بعقوبة الجنابة على الاستغلال بالتعامل بالمسكوكات المزورة أو تزويجها مع العلم بتزويرها فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لما يتعامل بالمسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها إذا كان قد اخذها وهو يجهل عيوبها . ولهذا فإنه يجب لسلامة الحكم الذي يصدر بالإدانة على أساس الجنابة تطبيقا للمادة ٢٠٢ أن يتضمن أن المتهم لم يكن قد اخذ المسكوكات التي تعامل بها وهو يجهل تزويرها . وأذن إذا كان الحكم قد ادان المتهم في جريمة تزويج المسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها وعاقبه بعقوبة الجنابة مع تمسك المتهم بأنه كان وقت اخذها يجهل أنها مزورة ودون أن يتعرض لنفي هذا الجهل فإنه يكون قد جاء قاصر البيان متمينا لنقصه .  
( طم رقم ١٨٣٢ سنة ١٦ في جلسة ١٢/٢٣ / ١٩٤٦ )

### ١٥٨١ - متى يعتبر المتهم شاعرا في تزيف النقود .

أن تحضير الآلات والعدد والادوات اللازمة لتزيف النقود ثم استعمال المتهم اياها بالفعل في اعداد الممن بقطعة على قدر العملة الاصيلة التي اريد تقليدها - ذلك يجب - في نظر القانون - عدم شروعا في جنابة التزيف ، اذ ان المتهم بفعله هذا قد تعدى التفكير والتحضير وانتقل الى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لتمت الجريمة في اعقاب ذلك مباشرة .  
( طم رقم ١٧٦ سنة ١٧ في جلسة ٢/٢ / ١٩٢٧ )

### ١٥٨٢ - متى يعطى المتهم بالتزيف من العقاب .

ان مفهوم حكم القانون الوارد في المسادة ٢٠٥ من قانون العقوبات هو ان المشرع انما اراد اعفاء المتهم بجناية من الجنابات المذكورة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ الخاصتين بالمسكوكات لما هو اخبر الحكومة بتلك الجنابات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن مرتكبيها أو اذا سهل القبض على باقي المتهمين معه فيها ولو بعد وقوعها واشروع في البحث عن المتهم . فإذا كانت واقعة الدعوى هي ان المتهم وقت ان قبض عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على مرتكب جنسية التزيف وشريكه في التزويج وسهل القبض عليه فإنه يكون مستحقا للاعفاء .  
( طم رقم ٣٢٤ سنة ١٨ في جلسة ١/٨ / ١٩٤٨ )

### ١٥٨٣ - متى يعتبر المتهم شادعا في التزيف او تقليد الاوراق المالية .

متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تنوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي ادان المتهم فيها وهي الشروع في تقليد مسكوكات فضائية ( قلع من ذات القرشين ) مستندا في ذلك الى ادلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها ومفتندا ما اثاره المتهم من قصور ادوات التزيف ورداءة التزيف بناء على اعتبارات مسوغه - متى كان ذلك وكان الثابت بالحكم ان المتهم لم يعدل عن ارتكاب الجريمة بمحض اختياره فلا تجوز اعاده الجدل في ذلك امام محكمة النقض .

( طم دقم ٩٠ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٥٠ )

### ١٥٨٤ - شرط الاعفاء من العقوبة في جريمة تقليد اوراق العملة .

ان شرط الاعفاء من العقوبة في جريمة تقليد اوراق العملة ان يكون الجاني قد ارشد عن معرفه من باقى الجناة .

( طم دقم ٢٣٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٥١ )

### ١٥٨٥ - ما يكفي للعقاب على جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة .

يكفي للعقاب على تقليد اوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بسين الصحيح وغير الصحيح . ولا يقدح في ذلك ان يكون التقليد ظاهرا ما دامت المحكمة قد قدرت انه من شأنه ان يخدع الناس وانه قد خدعهم فعلا .

( طم دقم ٢٣٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٥١ )

### ١٥٨٦ - شرط الاعفاء من العقوبة في جريمة تقليد اوراق العملة .

ان المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضي بان الاشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يفون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوا بفاعليها الآخرين او سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور وهذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥



ولا يغير من هذا المعنى شيئا إضافة عبارة « وعرفوا بالفاعلين الآخرين » في المادة ٢١٠ والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسي ، فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ ، وقد اكتفى الشارع الفرنسي في المادة ١٤٤ بالنص على أن تسرى أحكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل الشارع المصري . وكلتا المادتين إنما يتحدثان عن حالتين مستقلتين لا عن شرطين يجب اجتماعهما لحالة واحدة ، الحالة الأولى هي إخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم وليست العلة في الإعفاء مقصورة على التحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع أن يتوسع في الإعفاء فيتفاشى عن العقاب في الحالة الثانية أيضا في سبيل الوصول إلى معاقبة باقي الجناة .  
( طم رقم ٨٠١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/١٤ )

#### ١٥٨٧ - متى تتحقق جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية .

جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام المتهمين بطبع هذه الأوراق بما استعملوه من آلة للطباعة وبعض المواد والأدوات الأخرى المضبوطة ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .  
( طم رقم ١٧٥٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤ )

#### ١٥٨٨ - أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد أو التزوير المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ ع .

أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد أو التزوير المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .  
( طم رقم ١٧٥٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤ )

#### ١٥٨٩ - تزوير الأوراق المالية الصادرة من خزنة الحكومة - تطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات .

إذا كانت الأوراق المضبوطة قصد من صنعها تزوير الأوراق المالية من

فئة العشرة قروش الصادرة من خزانة الحكومة المصرية فإن الحكم اذ طبق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على واقعة اندعوى ولم يطبق المادة ٢٠٤ من القانون المشار اليه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .  
( طعن رقم ١٢٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٥/٥/١٩٥٤ )

١٥٩٠ - ما يكفي للعقاب على جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة .

لا يشترط في جريمة تقليد اوراق البنكنوت الماذون باصدارها قانوناً، ان يكون التقليد قد تم بمهارة وحلق ، بل يكفي ان يكون على نحو يمكن به خدع الجمهور .  
( طعن رقم ١٩٥٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/١/١٩٥٥ )

١٥٩١ - ما يكفي للعقاب على جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة .

يكفي للعقاب على جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة ان تكون هناك مشابهة بين الضميمة وغير الصحيح من الاوراق المالية ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهراً ما دامت المحكمة قد قدرت انه من شأنه ان يخدع الناس .  
( طعن رقم ٧٠٧ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٥ )

١٥٩٢ - متى تتم جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة .

جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة تتم بتقديمها الى الغير ولو لم يقبلها أو كان يعلم بأنها مزيفة .  
( طعن رقم ٧٠٧ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٥ )

١٥٩٣ - تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزييف ، واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة - هذه الاعمال تعد شروعا معاقبا عليه - علة ذلك .

تحضير الادوات والسبائك اللازمة لتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج

في المعاملة هي في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، اذ ان التهمين بهذا قد تمديا مرحلة التفكير والتحضير وانتقلا الى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأنهما لتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة .

( طم رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ١٦٢ )

#### ١٥٩٤ - اوراق نقد مقلدة - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير الليل .

لا يعيب الحكم عدم تحدد صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الاوراق المالية التي يتعامل بها ما دامت الوقائع كما اثبتها تفيد توفر هذا العلم لديه . ولما كان فيما اورده الحكم المطعون فيه من حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الاوراق المالية للبيع بشمن لا يبدو لث القيمة الحقيقية للاوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الاوراق ، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والناصر المطروحة عليها ، فان اتقى على الحكم بالتصور يكون غير سديد ويتمين رفضه .

( طم رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ س ١٤ ص ٧١٥ )

#### ١٥٩٥ - اوراق مالية - مقلدة - استعمالها .

ان مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة للشخص وعرضها عليه ليشترها وقبول هذا العرض من جانبه يعد استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . ولا يلزم ان يكون الجاني وقت ذلك حائزا بنفسه الاوراق التي يتعامل بها اذ يكفي ان تكون الحيازة لغيره ما دام هو يعلم ان هذه الاوراق مقلدة سواء كان علمه قبل او اثناء العرض للتعامل .

( طم رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ س ١٤ ص ٧١٥ )

#### ١٥٩٦ - استعمال اوراق نقد مقلدة - تضامن - مسئولية جنائية .

مضى كان الحكم قد اثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال اوراق النقد المقلدة - التي كانت في حوزة احدهم - ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك ، فان هذا وحده يكفي

لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . وليس بلازم أن يحدد المحكم الأفعال التي أتاحتها كل منهم على حدة .

١ طم رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٣ في جلسة ١١/١١/١٩٦٢ س ١٤ من ٧٩٥ )

١٥٩٧ - تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعتماد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في العملة - اعتباره من أعمال الشرع المعاقب عليه قانونا .

جري قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعتماد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في العملة هو في نظر القانون من أعمال الشرع المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المظنون ضده الثاني قد سفر عن ضبط قوالب للتزيف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما يستعمل في التزيف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزيف أمر المظنون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة ، فإنهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا الى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لتتم الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ويكون المحكم المظنون فيه إذ قضي ببرائة المظنون ضدهم استنادا الى أن الواقعة لا تمتد شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون .

١ طم رقم ٢٣١ لسنة ٢٤ في جلسة ٨/١٢/١٩٦٤ س ١٥ من ٧٩٥ )

١٥٩٨ - استقلال جريمة الترويج عن جريمة التقليد .

جريمة ترويج العملة مستقلة عن جريمة تقليدها .

١ طم رقم ٢٣١ لسنة ٢٤ في جلسة ٨/١٢/١٩٦٤ س ١٥ من ٧٩٥ )

١٥٩٩ - عدم بلوغ المتهمين غايتهم من اتقان التزيف لا يجعل جنابة التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد ارادتهم على ارتكاب تلك الجنابة - كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي - سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لاحق على قيام الجريمة وليس وكنا من أركانها .

عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غايتهم من اتقان التزيف - لا يجعل

جناية التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن ارادة المصنعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجناية وهو ما يكفي لتوافر اركان جريمة الاتفاق الجنائي - اما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتمثله الامر ما فهو لا حق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنًا من اركانه او شرطًا لانعقاده .

( طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٤٤١ )

١٦٠٠ - تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتفاق تكفل لها الرواج في العملة - اعتباره من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .

من المقرر أن تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتفاق تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا اذ أن الجنائي بهذا يكون قد تعدى مرحلة التفكير والتحضير وانتقل الى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لتمت الجريمة في اعقاب ذلك مباشرة .

( طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٤٤١ )

١٦٠١ - تقليد العلامات التجارية - ركن التقليد .

الاصل في جرائم تقليد العلامات التجارية هو الاعتداد - في تقدير التقليد - باوجه الشبه لا باوجه الخلاف . وأن الميمار في أوجه الشبه هو بما ينخدع به المستهلك المتوسط الحرس والانتباه . ولما كان الحكم المعلن فيه قد بين عقيدته بعدم توافر ركن التقليد على القول بأن كتاب ادارة العلامات التجارية واقوال وكيل مكتب التسويق الداخلي بالاسكندرية قصرت عن تبين مدى التطابق بين العلامات المسجلة والعلامات المقلدة . وهو تدليل لا يسوغ به تبرير النتيجة التي خلص اليها ، ذلك بأنه لا يلزم في التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين . بل يكفي لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين واحداث الخلط والتلبس بين المنتجات . واذا كان الحكم لم يبين من جانبه ببيان وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ولم يتصد لفحص ما بين العلامتين ويبدى وجهة نظره بصدده اكتشافه بينهما اثباتا او نفيا حتى يستقيم قضاؤه فإنه يكون قاصرا .

( طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ في جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٤٨٨ )

### ١٦٠٢ - جريمة الشروع في تقليد الاوراق المالية .

من المقرر أن جريمة الشروع في تقليد الاوراق المالية تتحقق بتيسام الجاني بطبع هذه الاوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من ادوات وممداد ومواد اخرى واو كان هناك نقص او عيوب في التقليد .  
( طم دتم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢ )

### ١٦٠٣ - التحضير لادوات التزيف - استعمالها في التزيف للوجبة غير متقنة - الفه .

ان مجرد تحضير الادوات اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليه فانونا .  
( طم دتم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢ )

### ١٦٠٤ - جريمة حيازة الادوات والآلات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة .

لا تشترط المادة ٢٠٤ مكرر ( ٢ ) من قانون العقوبات للمعاقب على جريمة حيازة الادوات والآلات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها ضرورة استعمال تلك الادوات او الآلات وانما تكفي بان تكون حيازتها بشير مسوغ .  
( طم دتم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢ )

### ١٦٠٥ - جريمة التزيف - استغلالها - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا هو نية دفع العملة الزائفة الى التداول - على المحكمة استظهار القصد الخاص - عدم التزامها باثباته في حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجنائي .

جريمة التزيف وان استلزمتم - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا ، هو نية دفع العملة الزائفة الى التداول مما يتعين على الحكم

استظهاره ، الا ان المحكمة لا تلتزم بإبائه في حكمها على استقلال متى كان ما اوردت عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجانى فانه يكون متعمنا حينئذ على الحكم ببيانه صراحة وابراد الدليل على توافرها .  
( طم رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥ س ١٦ من ٧١٠ )

#### ١٦٠٦ - عملة ورقية - ترويج - تقليد - مسئولية جنائية - الاعفاء منها .

قسم القانون احوال الاعفاء فى المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات الى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط فى الحالة الاولى - فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة او المزيفة او المزورة - أن يصدر الاخبار قبل الشروع فى التحقيق . اما الحالة الثانية من حائى الاعفاء فهى وان لم تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع فى التحقيق الا ان القانون اشترط فى مقابل المسحة التى منحها للجانى فى الاخبار ان يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة او على مرتكبى جريمة اخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة ، فموضوع الاخبار فى هذه الحالة يجاوز مجرد التصريف بالجناة الى الافشاء بمعلومات صحيحة تؤدى بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة حتى يصبح الجانى جديرا بالاعفاء المنصوص عليه . ولما كان الطاعن يستند فى اسباب الطعن بأنه ادلى باقراره بعد انقبض عليه والتحقيق معه ، فقد دل بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع فى التحقيق وكان مؤدى ما حصله المحكم المظنون فيه ان الشخصين اللذين ادعى الطاعن انه اخذ العملة الورقية المقلدة منهما قد انكرا ذلك ولم يستند اليهما اى اتهام وان الاقوال التى ادلى بها الطاعن فى هذا الصدد لا تغير من الحقيقة وانواق ولم يكن الهدف منها الافشاء بمعلومات صحيحة تؤدى الى القبض على مرتكبى الجريمة بل استهدف منها التنصل من الاتهام والقضاء عبه المسئولية على عاتق غيره دون وجه حق ، فهى بذلك لا تعد اخبارا عن مرتكبى الجريمة بالمعنى القانونى الذى اشترطه الشارح . ومن ثم فقد تخلفت شرائط الاعفاء بحالتيه ، ويكون المحكم قد اصاب فيما انتهى اليه من عدم تمتع اظطاعن بالاعفاء لانعدام مسوغه ، ويكون اتهمى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله .  
( طم رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٧ فى جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٧ س ١٨ من ١٠٠٤ )

١٦٠٧ - انتهاء المحكمة الى ثبوت علم المتهم بتزيف الاوراق المالية  
المضبوطة - دون الالتجاء الى خير - سليم - علة ذلك .

لا يماح على المحكمة توصيلها الى علم الطاعنين بتزيف الاوراق  
المضبوطة دون الالتجاء الى رأى اهل الخبرة لان ذلك ليس مسألة فنية بحتة  
بل هو استدلال عقلى من عناصر فنية تطع فيها التقرير الفنى ولم يجادل  
الطاعنان فى صحة ما جاء به ولم يطلبوا من المحكمة اتخاذ اجراء ما فى هذا  
الشك .

( طعن رقم ١٣٣ لسنة ٤١ فى جلسة ٢٧/١٢/١٩٧١ من ٢٢ ص ٨٤٢ )

١٦٠٨ - مثال لتسبيب غير معيب للرد على دفاع المتهم بعدم علمه  
بتزيف الاوراق المالية المضبوطة .

متى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الحاضر مع  
الطاعنين قد اثار مسألة عدم علم موكلية بتزيف الاوراق المضبوطة واشار  
الى دليل ذلك من تعامل بعض التجار فى هذه الاوراق دون ذكر اسم هؤلاء  
التجار ولم يقدم دليلا على هذا ، فلا على المحكمة ان هى دخلته فى عموم  
دفاعه بعدم قيام علم الطاعنين بتزيف الاوراق المضبوطة وردت عليه بماله  
أصله الثابت بالاوراق وبما يستنتج عقلا ومنطقا من عناصر الدعوى ومما  
جاء بتقرير قسم ابحاث التزيف والتزوير .

( طعن رقم ١٣٣ لسنة ٤١ فى جلسة ٢٧/١٢/١٩٧١ من ٢٢ ص ٨٤٢ )

١٦٠٩ - جريمة تقليد العملة - رهن بكون العملة المزورة تشابه  
العملة الصحيحة - بما يجعلها قابله للتعامل .

لا يشترط لقيام جريمة تقليد العملة الورقية ان يكون التقليد متقنا  
بحيث يندفع به حتى الدقق بل يكفى ان يكون بين الورقة المزورة والورقة  
الصحيحة من اتشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل .

( طعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٤/٤/١٩٧١ من ٢٧ ص ٢٨٦ )



١٦١٠ - تحضير أدوات التزيف واستعمالها في اعداد العملة - شروع في جريمة تقليدها - متى كانت هذه الادوات صالحة لصنع ورقة تشبه الورقة الصحيحة - عدم صلاحية الادوات لتحقيق الغرض المقصود منها - اعتبار الجريمة والشروع فيها مستحيلين .

من المقرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانونا الا أن شرط ذلك بداهة أن تكون الوسائل المستعملة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة ، أما إذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تزدى مهما اتعن استعمالها - أي انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة ، فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤتم .

( طعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٧ ص ٢٨٦ )



## تسعير جبرى

---

الفصل الاول - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة

الفصل الثانى - تحديد الاسعار واعلانها

الفصل الثالث - مسئولية صاحب المحل عن كل ما يقع من مخالفات

داخل المحل

الفصل الرابع - جريمة البيع بالزبد من التسعيرة

الفصل الخامس - تسبيب الاحكام

الفصل السادس - مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة

#### ١٦١١ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

ان وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في محل ظاهر للعيان يصح اعتباره عرضاً للبيع ، وانكاره وجودها من جانب البائع وتضارب اقواله في شأنها - ذلك يصح عنه امتناعاً عن البيع .

( طم رقم ٢١٩٩ سنة ١٧ في جلسة ١٩/١١/١٩٢٨ )

#### ١٦١٢ - جريمة الامتناع من بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

ان المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ نصت على عقاب كل من باع سلعة مسعرة او محددة الربح في تجارته طبقاً للمادتين ٢ و ١/٤ او عرضها للبيع بسعر او ربح يزيد على السعر او الربح المحدد، او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح ، ومفساد ذلك انه متى كانت السلعة محددة السعر وعرض المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الاخير ان يبيعه ايها . ولا يحتمل هذا النص ان يباح للبائع ان يتحمل في الامتناع عن البيع باية علة لم يقول ان هذه العلة هي سبب امتناعه . ذلك لان القانون اراد ان يخرج على الاصل في حرية التجارة لتدبير وسائل المعيش الضرورية للناس فحدد اثمان بعض الحاجيات والزم التجار ان يبيعوها بهذا السعر ولا يمتنعوا عن البيع به . واذن فما دام اللحم العالي من اعظم ( المشفى ) قد جعل له ثمن جبري خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب .

( طم رقم ٢٢٨ سنة ٨١ في جلسة ٢٣/٢/١٩٤٨ )

#### ١٦١٣ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

متى كان القانون قد حدد في سلعة الربح الذي لا يجوز لتاجر التجزئة ان يتجاوزهم منسوبا الى سعر الشراء ، وهو سعر يتحدد في كل حافة على اصول ثابتة في القانون ، فان هذه السلعة تعتبر من السلع المسعرة . وما دام القانون حين حدد اقصى الربح في سلعة لم يشر الى اضافة شيء من

المصروفات ، كما ثمل بالنسبة الى سبلع اخرى ، فانه يكون قد دل على ان  
 اضافة المصروفات مقصورة على الاحوال التي تناولها النص .  
 ( طعن رقم ١٦٣٦ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ )

١٦١٤ - علم الرد على دفاع المتهم الذى لوصح لترتب عليه تفسير وجه  
 الراى فى الدعوى .

اذا كان المتهم بالامتناع عن بيع اقمشة لاصحاب البطاقات المرخص  
 لهم فيها ، وعن بيع اقمشة مسجرة ، قد دفع امام محكمة الدرجة الثانية  
 بانه كان مريضاً يمانح باحد المستشفيات بجهه ما فى الوقت القول بوقوع  
 الجريمة فيه بجهه اخرى فلم يكن فى مكتبته منع وقوعها ، وقدم محامية  
 للتدليل على صحة دعواه شهادة من طبيب ، ومسح ذلك ايدت المحكمة  
 الاستثنائية الحكم الابتدائى لاسبابه دون ان تعنى بالرد على هذا الدفاع  
 لان حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه اذ هذا الدفاع لو صح من شأنه  
 ان يؤثر فى مسئولية المتهم .

( طعن رقم ١٧ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٢/١٤ )

١٦١٥ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسجرة وعقوبتها .

ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يعاقب على الامتناع عن بيع سلعة  
 مسجرة بالسعر المحدد قانونا فتصح ادانة المتهم فى هذا الامتناع ولو كان مجرد  
 عامل يخبز ادوية ، ولا يكون له ان يحتج بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة  
 رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ اننى تقصر بيع الادوية على صاحب المخزن وحده ،  
 ما دامت المحكمة قد استظهرت فى حكمها ان امتناعه عن البيع لم يكن لان  
 القانون يمنعه بل لانه انما اراد الاحتفاظ بالسلعة المطلوبة لآخرين يعطيهم  
 اياها رغم الحظر . . .

( طعن رقم ١٢٧ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٥/٩ )

١٦١٦ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسجرة وعقوبتها .

ان المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ حملت  
 تعديدا الاستعداد ملزما للجميع بالنسبة الى السبلع الخاضعة للتسعير التجريى  
 بموجب القانون ، فيتحقق العقاب على مخالفة ذلك بمجرد وقوع المخالفة .

ومقتضي ذلك أنه يجب على التاجر ألا يبيع إلا في حدود الأسعار المقررة : ولا يقبل منه الاعتذار بأنه لم يبيع باكثر إلا لأنه كان يجهل السعر المقرر ما دام في وضعه الوقوف على السعر من المصادر اللبينة بقرار المحافظ أو المدير عن الكيفية التي يعلن بها جدول التسعير .

( طم رقم ٦٠١ سنة ١٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٢٩ )

#### ١٦١٧ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

مضى كانت الواقعة التي ادين بها المتهم هي - كما أثبتتها الحكم - ان اشخاصا متعددين ذهبوا الى حانوته وطلبوا منه شراء مادة من المواد المسعرة ( دقيق ) فانكر وجودها عنده ولما فتش حانوته اتضح انه يحوز منه كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه ، فانه يعتبر متمتنا عن بيع سلعة بالسعر المحدد لها جبرا ، وتكون ادانته بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ : متعمية اذ ان هذا القانون يفرض عليه بيع السلعة المسعرة متى توافرت له حيازتها ، وتحديد اسعر لا يعرض بالبداهة الا بعد استعداده للبيع .

( طم رقم ١١٦٦ سنة ١٩ ق جلسة ١٥/١١/١٩٢٩ )

#### ١٦١٨ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

ان المواد ٢ و ٧ و ٩ و ١٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٤٨ قد جاء نصها عاما في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد على السعر المقرر بالقانون . ولم تستثن هذه المواد من حكمها حالة البيع بالزاد العلني او بطريق الجواز .

( طم رقم ٩ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/١/١٩٥٠ )

#### ١٦١٩ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

مضى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذي يحاكم المتهم على مقتضى خاصا بالعلبة كاملة ( حقن مورفين ) ولم يرد به شيء عن ثمن الوحدة ، لذلك مفادة ان واضع الجبيل لم يرد اخضاع الوحدة لثمن مسعرت كما جرى عليه في بعض الاحوال من وضع ثمن للعلبة وحدها دون الوحدة او العكس او وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حدة . وبناء على ذلك فالحكم

الذي يعاقب صاحب صيدلية على بيعه حقنة مورفين بثمان أعلى من سعر  
الحقنة مقسوما على عدد الحقنات التي بداخلها يكون مبنيا على خطأ في  
تطبيق القانون .  
( طم رقم ١٢٨٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢٠ )

#### ١٦٢٠ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص في المادة التاسعة  
منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة او معينة الربح بهذا السعر  
او الربح ، فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلعة التي توافرت لهم  
حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد  
لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يمرض بداهة الا بعد ان يظهروا استعدادهم  
للبيع والا كانت النتيجة ان ينفوا من العقاب كلما انكروا وجود السلعة  
المسعرة او امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشتريين الذين لا يأنسون فيهم  
ان يشتروها بأكثر من السعر المقرر ، وهو ما لا يتصور ان يكون التسارع  
قد قصد اليه . واذن فتبقى كان الثابت بالحكم ان القماش « سوف رجالي »  
مستورد ، كان مهرضا للبيع بالمحل فعلا ، وان العامل المكلف بالبيع قد  
امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة  
الامتناع عن بيعه بالسعر المحدد لا يكون قد اخطأ في شيء .  
( طم رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤ )

#### ١٦٢١ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة « مسعرة » وعقوبتها .

انه لما كان التراضي على البيع والتمن كافيا في الاصل لانعقاد البيع  
وتمامه بقطع النظر عن اداء الثمن . وكان القانون من جهة اخرى يعاقب  
على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو ما لا يتطلب تصام  
البيع وكان عدم تقديم قائمة الاسعار ليس من شأنه ان يؤدي الى البراءة اذ  
كان للمحكمة ان تأمر بضمها وتطلع عليها مادام المتهم لم يدع انها لم تكن  
بالطريق المرسوم في القانون ، فان الحكم الذي يقضي ببراءة المتهم ببيع برتقال  
بأكثر من السعر الجبري تأسيسا على ان البيع لم يتم لعدم قبض المتهم  
للمن وان النيابة لم تقدم قائمة الاسعار يكون مخطئا .

( طم رقم ٢٢٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٤ )



### ١٦٢٢ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

إذا كانت التهمة المسندة الى الطاعن هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أم لم يكن .  
( طم رقم ٦٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١ )

### ١٦٢٣ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

معي كانت واقعة الدعوى كما استظهرها الحكم المطعون فيه هي أن المطعون ضده ياع سلعة مسعرة ( برتقالا ) بأزيد من السعر المحدد لها قانونا ، فإن العقاب على هذه الواقعة يكون بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشرة منه .  
( طم رقم ٦٢١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٥ )

### ١٦٢٤ - جريمة الامتناع عن البيع - توفرها ولو كان الامتناع جزئيا - المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

ان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن المتهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس - فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارح وحده .  
( طم رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ ص ٩ من ٢٧٥ )

### ١٦٢٥ - عجز الترتيبية الحية - الامتناع عن بيعها بالسعر المسمين وبيعها بسعر يزيد عليه - تلك جريمة معاقب عليها وفقا لاحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ورسوم ٣١ - ١٢ - ١٩٥١ وقرار التمييز ١١١ لسنة ١٩٥٢

نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري بتحديد الارباح في المادة الرابعة منه على أنه : يجوز لوزير التجارة والصناعة ان يعين بقرار منه الحد الاقصى للربح الذي يرخص به لاصحاب المصانع

والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة الى اية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأى أنها تباع بأرباح تتجاوز الحد المألوف ، كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، كما منح وزير التسموين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك بعد صدور مرسوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التسموين ثم أصدر القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ وأضاف عجول التربة الحية ( البقرى الصغير ) الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح ، فيكون ما يثيره الطاعن من أن امتناعه عن بيع « عجول التربة الحية » بالسعر المعين ويبيعه اياها بسعر يزيد عليه لا يعاقب عليها القانون أو أن احدى الجريمتين لم تستكمل أركانها القانونية لا محل له .

( طم رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٦٧ )

١٦٦٦ - توافر الارتباط غير اللقابل للتجزئة بين جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وجريمة بيعها بسعر يزيد عليه وجوب اعمال حكم المادة ٣٢ - ٢ عقوبات .

إذا كان ما أوردته الحكم في بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين ويبيعه اياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما ، فإن الحكم اذ قضي بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين الى الطاعن يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى منه نقضه وتصحيحه .

( طم رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٦٧ )

١٦٦٧ - جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة - قيامها - ما دامت السلعة مسعرة وفي حوزة ائتمهم - سواء أكانت في محله المد للبيع فيه أو في مخزنه - ما دامت أنها معلقة للبيع .

ان عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة

١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزم لقيام جريمة الامتناع عن البيع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم - يستوى في ذلك أن تكون في محله المد للبيع أو في مخزنه - ما دام أنها معدة للبيع . وتند ردت عبارة النض عامة في هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير مخصص ، بل أن القول بغير ذلك يفوت الغاية التي تفيها المشرع من هذا التشريع الذي غلظ فيه العقوبة - كما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . لردع كل من تحدته نفسه بانخاذ الظروف وسيلة للتلاعب بأسعار السلع . ومن ثم فإن وجود السلعة بالمخازن لا تأثير له على قيام الجريمة ما دام أن الطاعن قد حازها بقصد البيع .

( طم رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١٦٦/٣/٢١ س ١٧ ص ٣٣٦ )

١٦٢٨ - وجوب مصادرة للسلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع -  
المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل .

الواضح من عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع أوجب الحكم بمصادر الاشياء موضوع الجريمة . ولا كانت « البطاطين » المضبوطة هي البسلة موضوع جريمة الامتناع عن البيع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب حين يقضي بمصادرتها .

( طم رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١٦٦/٣/٢١ س ١٧ ص ٣٣٦ )

١٦٢٩ - تسعير جبرى - الامتناع عن البيع .

اذ نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ - في المادة التاسعة منه باطلاق - على معاقبة من يمنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فقد فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم جوازاتها بحيث اذا امتنعوا عن ابيع متكرين امر وجود السلعة أو مخفيين لها حابستها عن التداول اعتبروا متعتين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند اخفاء السلعة أو انكار وجودها .

( طم رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ٣٣٣ )

## ١٦٣٠ - جريمة الامتناع عن البيع - مثال \*

متى كان الطاعن قد نسب اليه في التهمتين الثانية والثالثة امتناعه جيلة عن بيع سلعتين احدهما مسعرة والاخرى لغير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة الى مشتر واحد طلب ائصنفين مما ، فان ما وقع منه على هذه الصورة فعل واحد هو الامتناع عن البيع ، ومن ثم فان المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات هي التي تحكمه ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بحذف العقوبة التي اوقعها بالنسبة الى التهمة الثالثة اكتفاء بالعقوبة التي قضي بها من اجل جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة موضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الاشد .

( طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٠ ص ٢٧١ )

## ١٦٣١ - متى تتحقق جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة او معددة الربح ؟ تخصيص عهوم النص بغير مخصص - لا يصح \*

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠، اذ نص بصفة عامة في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع ببيع سلعة مسعرة او معددة الربح قد افرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيالها في محالهم او مخازنهم والا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون أن يقبل منهم التعلل بأية علة ، وهذا الامتناع مماقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد او لم يكن .

( طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٠ ص ٢٧١ )

## ١٦٣٢ - وجود السلعة في محل التجارة ولو لم تكن في مكان ظاهر للعيان - صحة اعتباره عرضا للبيع - انكار وجودها او اخفاؤها وحبسها عن تداول من جانب البائع - صحة عدم امتناعا عن البيع \*

ان وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في مكان ظاهر للميكان يصح اعتباره عرضا للبيع ، وانكار وجودها من جانب البائع يصح عدم امتناعا عن البيع .

( طعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢ من ٢١ ص ٦٤٠ )

## الفصل الثاني

### تحديد الاسعار واعلانها

#### ١٦٣٣ - تحديد الاسعار واعلانها .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ انما نص على انشاء لجنة للتسعير الجبري وبين مهمة هذه اللجنة وهي تحديد الاسعار واعلانها في مساء يوم الجمعة من كل اسبوع لتكون سارية مدة الاسبوع ، ثم بين في المادة السابعة عقوبة من يبيع او يعرض للبيع السلع المسعرة بسعر يزيد على السعر الذي تحدده اللجنة على الوجه المبين به . واذا فالحقول بان السلطة التي من حقها بمقتضى الدستور اصناف هذا المرسوم قد تنازلت لغيرها عن سلطتها في بيان الفناصر القانونية للجريمة الواردة به ليس له من وجه ، اذ ان كل ما ترك للجنة التسعير الجبري انما هو تحديد الاسعار في كل اسبوع . وهذا بالبداية لا يمكن للسلطة التشريعية ان تبسأه بنفسها ما دامت الاسعار متقلبة بطبيعة الحال متغيرة دائما على حسب الزمان والمكان وظروف الاحوال .

( طم رقم ١٤٨٤ سنة ١٦ ق جلسة ١٣/١٧/١٩٤٦ )

#### ١٦٣٤ - تحديد الاسعار واعلانها .

البنزين خاضع لاحكام التسعير الجبري سواء بيع بالتر او بالجالون او بغيرهما والنص على الجالون في كشف الاسعار انما جاء في صدد بيان الوحدة التي اتخلت اساسا لتحديد سعر البيع والشراء ، وليس معناه بالبيعة عدم تقييم الثمن او تحديده حين يكون التعامل باى مكيال آخر يقل عن هذه الوحدة او يزيد عليها .

( طم رقم ٢٨٦ سنة ١٧ ق جلسة ١٦/١/١٩٤٧ )

#### ١٦٣٥ - جريمة عدم وضع بطاقات الاسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها .

اذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بانه لم ينشر اسعار

التجزئة بشكل واضح في المكان المخصص لبيعها : فالقانون الواجب التطبيق على هذه الواقعة هو المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ( المادتان ٤/٧ و ٨ منه والمادة ١٨ من القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦ ) لا المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ( المادة ٥٦ منه ) ولا المادتان ١٢ و ٢٠ من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ . وإذا كانت المادة ٨ من ذلك المرسوم قد جعلت العقاب الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر والغرامة التي لا تزيد على خمسين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين فإن المحكمة إذا عاملت المتهم بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وقضت عليه بالعقوبة الواردة به تكون قد أخطأت . إذ الاستفادة من عبارة المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن الزام المتهم بشهر ملخص الحكم على واجهة محله لا يكون الا في حالة التفتيش بالحس .

( طعن رقم ٧٤ سنة ١٨ في جلسة ١٩٤٨/٢/٢٤ )

#### ١٦٣٦ - تحديد الاسعار وإعلانها .

ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ تنص على ان تحديد الاسعار لا يكون ملزما الا لمدة اسبوع ، وأنه لا يجوز تعديل المدة الا بقرار من الوزير المختص ، فإذا كانت التسعيرة قد صدرت لاسبوعين دون أن يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير وكان التاجر في الاسبوع الثاني لم يعلن سعر السلع التي يبيعها بالتجزئة ، فإنه لا تجوز ادانته على أساس ان التسعيرة ملزمة نه في الاسبوعين . إذ ان له - مادام لم توجد تسعيرة في أول يوم من الاسبوع الثاني - أن يضع اسعارا ولو كانت مخالفة لأسعار اليوم السابق .

( طعن رقم ٢٣٩١ سنة ١٨ في جلسة ١٩٤٩/٢/٢٢ )

#### ١٦٣٧ - جريمة عدم وضع بطاقات الاسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها .

ان القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة عدم وضع بطاقات بالاسعار على السلع المعروضة للبيع .

( طعن رقم ٥٦٢ سنة ١٩ في جلسة ١٩٤٩/٤/١٢ )

### ١٦٣٨ - جريمة عدم وضع بطاقات الاسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها .

ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وان كان اكثر ما عنى به ان يوثق الضروريات للجمهور ، وهى التى ادخلها فى التسعير الجبرى ، الا انه اورد ايضا احكاما خاصة بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالبيع كافة السعر منها وغير السعر ، بما ييسر للناس سبيل الحصول عليها كذلك : فالعزم فى الفقرة ٧ من المادة ٤ جميع تجار التجزئة بأن يملئوا اسعار جميع سلعهم ، اى السعر منها وغير السعر ، والا حق عليهم العقاب الذى نص عليه ، فالساعات والجواهر يجب اعلان اثمانها .

( طم رقم ٨١٩ سنة ١٨ د جلسة ١٩٤٩/١١/٢ )

### ١٦٣٩ - جريمة عدم وضع بطاقات الاسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها .

ان القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير التموين تنفيذا للرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التسعير الجبرى قد اوجب على مستوردي اصناف معينة ومنتجاتها المتجرين ليها بيان اسم المنتج والصنف والقدار وسعر البيع المستهلك قبل بيعها او عرضها للبيع ، واذا كان هذا النص مطلقا وشاملا لجميع صور الاتجار سواء اكان بالتجزئة ام بالجملة فانه يصح بمقتضاه عقاب صاحب المحل الذى يعرض لبيع الغذية مخفوفة ليس عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافي وجهة استيرادها .

( طم رقم ٤٠١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٣ )

### ١٦٤٠ - تحديد الاسعار واعلانها .

ان مفاد المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الثالثة من المادة الثانية منه ان هذا القانون قد وكل الى المحافظ او المدير طريفة اذاعة الاسعار التى اوجب تحديدها فى يوم الجمعة من كل اسبوع ولئن كانت المادتان ٣٦ ، ٢٧ من الدستور لا تحتمان النشر فى الجريدة الرسمية الا بالنسبة الى القوانين التى تصدر من السلطة التشريعية ، وكانت القرارات - الوزارية التى تصدر تنفيذا لتلك القوانين تعتبر مكملة لها ولذلك يجب نشرها بالجريدة الرسمية اسوة بها الا ان الامر ليس كذلك

بالنسبة الى قرارات لجنة التسعير التي نص القانون على امسداها في يوم يعينه من ايام كل اسبوع لكي يترقب صدورها في ذلك اليوم كل ذي شأن فهي ذات صبغة موقوته ، فوق كونها ذات صبغة محلية تسرى في دائرة المحافظة او المديرية ، مما حدا الشارع في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سابق الذكر اتي أن ينص على تخويل المدير او المحافظ اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعة تلك الجداول على ساكني مديريته او محافظته متوخيا في ذلك ظروف الاقليم . واذن فان عدم نشر قرار المدير او المحافظ في صدد كيفية اذاعة الاسعار الاسبوعية والجداول الاسبوعي بهذه الاسعار بالجريدة الرسمية لا يمنع عن عقاب من يبيع سلعة مسعرة باكثر من السعر المقرر .

( طم رقم ٤٥٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٠ )

١٦٤١ - جريمة عدم وضع بطاقات الاسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها .

ان المادة ٥٣ من القرار الوزاري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ تعاقب كل تاجر يبيع بالتجزئة اية سلعة او مادة دون أن يعلن سعر كل صنف منها بطريقة واضحة . وهذا نص عام مطلق يجري حكمه على جميع التجار ماداموا يبيعون بالتجزئة فعلا .

( طم رقم ٩٩٠ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٦/١٩٥٠ )

١٦٤٢ - تحديد الاسعار واعلانها .

ان القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الاسعار في بعض المجال العامة . المعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٥١ قد نص في المادة ١٢٥ منه على انه ( يجب على مديري المجال المشار اليها في المادة السادسة من هذا القرار أن يخطرنا مصلحة السياحة بكتاب موحي عليه عن كل زيادة يراد ادخالها على الاسعار او رسم الدخول في الاجور قبل العمل بها بمدة شهر على الاقل ) فاذا رأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة ان الاسعار المبلغة اليها مرتفعة اخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موحي عليه مع ذكر الحد الاقصى للاسعار او رسم الدخول او الاجور التي توافق عليها طبقا لما هو وارد في المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل باسعار او رسم دخول او اجور اعلى من التي توافق عليها الوزارة ) . وهذا النص



قاطع في عدم جواز زيادة الاسعار قبل انقضاء شهر على تاريخ الانقطاع  
المشار اليه ، ولا يؤثر في ذلك ان تكون مصلحة المسبحة قد تراخت في الرد  
على الطاعن ما دامت المخالفة قد حصلت في خلال الشهر المذكور ولا يغول  
له القانون تنفيذ الزيادة التي اخطر بها .

( طعن رقم ١٠٦٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٢ )

#### ١٦٤٣ - تحديد الاسعار واعلانها .

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نصت في  
الفقرة الثالثة منها على ان يعلن المحافظ او المدير جدول الاسعار التي  
تعينها اللجنة ، في مساء يوم الجمعة من كل اسبوع وأن يكون الاعلان  
بالكيفية التي يصدر بها قرار المحافظ او المدير ، لم توجب نشر قرارات  
المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية ، كما هي الحال في القوانين  
والقرارات المتكاملة او المنفصلة لها لان القرارات موضوع الطعن ذات صبغة  
موقوتة فوق كونها محلية ، مما خول المدير او المحافظ . بمقتضى القانون  
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعتها على ساكني  
المديرية او المحافظة مراعيًا في ذلك ظروف كل اقليم وحدد لها يوما معينًا  
من كل اسبوع لكي يترونها كل ذي شأن .

( طعن رقم ٦٢٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٥٢ )

#### ١٦٤٤ - تحديد الاسعار واعلانها .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط بمادته الاولى بلجنة  
تحديد الاسعار في المحافظة او المديرية تعيين الاسعار واعلانها ، ونص في  
المادة الثانية على ان يكون تعيين الاسعار ملزماً لجميع الاشخاص الذين  
يبيعون الاصناف والمواد التي تتناولها التسعيرة مدى الاسبوع السلي  
وضعت له . واذا فمتى أعلن جدول الاسعار بالطريقة التي تراها للجنة  
فقد افترض علم الكافة به في حدود الاقليم .

( طعن رقم ٢٤٨٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٧/٥/١٩٥٥ )

١٦٤٥ - على التاجر عرض السلع المسعرة للبيع متى توافرت له  
حيازتها - انكاره امر وجودها او اخفائه لها - اعتباره  
ممتنعا عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨

لسنة ١٩٥٧ اذ نص في المادة التاسعة منه باطلاق على ممتنع عن  
بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فرض بذلك على التاجر عرض هذه  
السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن البيع منكرين  
امر وجود السلعة او مخفين لها حابسيتها على التداول ، اعتبروا ممتنعين  
عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند  
اخفاء السلعة او انكار وجودها البته . والا كانت النتيجة ان يعفوا من  
العقاب كلما انكروا وجود السلعة المسعرة او امتنعوا عن بيعها لن يقضد  
في طلبها من المشتريين الا الذين يأنسون فيهم ان يشتروها بأكثر من السعر  
المقرر ، وهو ما لا يمكن ان يكون الشارع قد قصد اليه .

( طم رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٥/٤/١٧ ص ١٨٧ )

١٦٤٦ - اسعار - الاعلان عنها .

يقع الالتزام بالاعلان عن الاسعار على عاتق صاحب المحل التجاري  
دون من يكون قائما بالعمل فيه غير صاحبه .

( طم رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ ص ١٨١ )

١٦٤٧ - حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لاسعار الجداول الاسبوعي -  
اعتبارا من اليوم التالي لانتهاؤ مدة العمل بذلك الجدول -  
ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل  
بذلك الجدول - او توجد للسلعة تسعيرة جديدة .

ان مقتضى المادة اخلائية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠  
بشأن التسعير الجبري وتحديد الارباح ، انه يجوز للتاجر ان يبيع السلعة  
باسعار مخالفة لاسعار الجداول الاسبوعي ، وذلك اعتبارا من اليوم التالي  
لانتهاؤ الاسبوع الذي وضع له الجدول السابق ، ما دام انه ثم يصدر  
بتعديل المدة قرار من الوزير المختص ، ولم توجد تسعيرة جديدة لهـسلـه  
السلعة في اول يوم من الاسبوع التالي الذي تم البيع فيه . واذا كان

ما تقدم ، وكانت النيابة ( الطاعنة ) تسلم بأن السلعة وقت البيع لم تكن مدرجة بالكشف الاسبوعي لتعيين الاسعار ، وكان المحكم المطرون فيه قد التزم هذا النظر ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ، ويكون الظن فيه في غير محله مما يمتنع معه رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٩ ق جلته ٢٣/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٩٥ )

١٦٤٨ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزي تحديد اسعار المنتجات الصناعية المحلية لم يبلغ نصا من نصوص المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبري وتحديد الارباح او قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه وانما اقتصر على اضافة مادة جديدة حولت لوزير الصناعة سلطة تحديد اقصى الاسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

لم يبلغ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ - بتحويل وزير الصناعة المركزي تحديد اسعار المنتجات الصناعية المحلية - نصا من نصوص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبري وتحديد الارباح او قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه ، وانما اقتصر على اضافة مادة جديدة برقم ٤ مكرر للمرسوم بقانون سالف الذكر حولت لوزير الصناعة سلطة تحديد اقصى الاسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ من المرسوم بقانون المذكور . ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من هذا المرسوم بقانون قد اجازت لوزير التجارة والصناعة تقرير الوسائل اللازمة لمنح التلاعب باسعار السلع والمواد الخاضعة لاحكامه ، كما نص في المادة التاسعة منه على ان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام القرارات التي تصدر تنفيذا للمادة الخامسة . وقد اصدر وزير التموين القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ ، و اضاف به الى الجول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ما هو منتج محليا من الملابس الداخلية شغل السنارة ( التريكو ) والجوارب ، وأوجب القرار في مادته الثانية على المصانع والشركات التي تنتج تلك الملابس والجوارب ان تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها - بحروف وارقام ظاهرة - اسم المصنع او علامته التجارية واسم الصنف ومقاس القطعة

وسعر اتبيع للمستهلك . ولما كان السيد نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء قد اصدر - استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ - اقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ واولجى فى مادته الرابعة على جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية طبع اسم المنتج والمواصفات الرئيسية وسعر البيع للمستهلك على السلعة او الغلاف الخارجى لها ، وهو نص عام يجرى مطلقا على جميع المصانع . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ انزل على الواقعة حكم المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير التموين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح واصاب محجة الصواب فى تقرير مسئولية الطاعن .

( طعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٠/٦/٧ س ٢١ ص ٨١٨ )

### الفصل الثالث

مسئولية صاحب المحل عن كل ما يقع من مخالفات داخل المحل

#### ١٦٤٩ - مسؤولية صاحب المحل .

ان المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يقضي بأن « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره لو اتفاهم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون وبمقاب بالمقوبات المقررة لها . فلذا ثبت انه بسبب الغياب او استحالته المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الفرامة المبينة في المادتين ٩ و ١٣ من القانون ، واذن فمتى كان الطاعن يتنى على الحكم المطعون فيه انه دانه بجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر رغم دفاعه بأنه كان في يوم الحادث بعيداً عن متجره وملازماً بيته لمرضه فلم يكن ميسوراً له ان يراقب حركة البيع ، وكانت العقوبة اتنى قضي بها الحكم المطعون فيه على الطاعن حتى تقريره عشرين جنيتها ، فانه لا يكون للطاعن جدوى من وراء ما يثبته في طعنه ذلك ان ما يدعيه من استحالته المراقبة لا يعفيه من العقاب اطلاقاً وانما يكون من شأنه ان يحكم عليه بالفرامة التي لا تقل عن عشرين جنيتها على نحو ما احكم به فعلاً .

( طعن رقم ٢٤٢١ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٢/٨ )

#### ١٦٥٠ - تموين - تسعير جبرى - مسؤولية جنائية .

مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ان القانون يحمل صاحب المحل مسؤولية كل ما يقع فيه من مخالفات وبمقابته بعقوبتي الحبس والفرامة معا او باحدهما ما لم يثبت هو انه بسبب الغياب او استحالته المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، وفي هذه الحالة لا تسقط عنه المسؤولية وانما تقتض العقوبة على الفرامة دون الحبس وجوباً لا تغيير فيه . ومن ثم فانه لا جدوى للطاعن مما ينهض - بفرض صحته - من خطأ الحكم فيما أسندته الى المبلغ من شرائه العنب من الطاعن مع ان قوله اقتصر على شرائه من محله دون تحديد للشخص البالغ نه . طالما ان الطاعن مسئول بحسب الاصل - بصفته صاحب المحل - عن كافة ما يقع

فيه من مخالفات ، وما دام أنه لم يدع بيجلسات المحاكمة غيابه عن المحل  
أو استحالة المراقبة فيه .

( طعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٧/١/٢ من ١٨ ص ٢٢ )

١٦٥١ - مسئولية صاحب المحل المفترضة في القانون ١٦٣  
لسنة ١٩٥٠ - أساسها - افتراض علم صاحب المحل بكل  
ما يحصل في محله الذي يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب  
باسمه ولحسابه - انحصار أساس هذا الافتراض - سقوط  
موجب المعاملة .

البيّن من نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠  
أن مسائلة صاحب المحل عن كل ما يقع في محله من مخالفات لاحكام هذا  
القانون ، هي مسئولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل في محله  
الذي يشرف عليه ، فمسئولية مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم ، وأن  
الجريمة انما ترتكب باسمه ولحسابه ، فادا اندفع أساس هذا الافتراض  
سقط موجب المسائلة .

( طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣٧٠/٥/١١ من ٢١ ص ٧٠٠ )

١٦٥٢ - عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون  
١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بسبب يرجع الى عدم قيامه بواجبات  
الإشراف - اندفاع المسئولية المفترضة بالاسباب العسيلة  
المانعة للمسئولية - دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع  
بازيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب اجنبي لايد له  
فيه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه  
وممارسته البيع فيه حال غيابه - دفاع جوهرى في خصوص  
الدعوى يترتب عليه أن صح اندفاع مسئوليته الجنائية -  
وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتمحيصه كشفا عن  
مدى صدقه - الثغرات عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره  
صاحب المحل - قصور وإخلال بحق الدفاع .

لئن كان لا يجوز لصاحب المحل أن يدفع مسئوليته بسبب يرجع الى  
عدم قيامه بواجبات الإشراف التي فرضها عليه القانون ، إلا أن له بطبيعة  
الحوال أن يدفعها بالاسباب العامة المانعة للمسئولية . وإذ كان ما تقدم ،

وكان مؤدى دفاع الطاعن الذى اثبت الحكم نسيكه به ، من شأنه ان يعلم نسبة الخطأ اليه فتدخل سبب اجتنبي لم يكن للطاعن يد فيه ، هو الفعل الذى قارعه المتهم الاول بفتح المحل بغير علم الطاعن ورضاه ، وممارسته البيع في غيابهم ، وكان هذا الدفاع يمد في خصوصية الدعوى المطروحة ، دفاعا هاما وجوهريا لانه يترتب عليه اذا صح ان تدفع به المسؤولية الجنائية للطاعن بصفته صاحب المحل ، مما كان يتعين معه على المحكمة ان تمرض له استقلالا وتل تستظهر هذا الدفاع وان تمحص عناصره كشفا لدى صدقه ، وان ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه ، اما وقد سكنت عن ذلك مكتفية بالعبارة العامة للقاصرة المشار اليها في الحكم ، ومضى ان التهمة ثابتة قبله باعتباره صاحب المحل والمسئول عما يقع فيه من جرائم التمييزية ، فان حكمها يكون مشوباً بالصور في التسييب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٠٠ )

#### ١٦٥٢ - تسمير جبرى - مخالفة - عقوبة .

مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الارباح المنطبق على واقعة الدعوى - ان اتقانون يحمل صاحب المحل مسؤولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتي الحبس والغرامة معا او باحدهما ما لم يشبث هو انه بسبب الغياب او استعالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة لا تسقط عنه المسؤولية وانما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه . واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقبضائه ببراءة المظعون ضده ( المتهم اثنان ) تاسيسا على ' مرضه الثابت بالشهادة القديمة منه يحول دون امكان مراقبة المتهم الاول المدير المسئول عن المحل فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

( طعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٩٧ )

## الفصل الرابع

### جريمة البيع بازيد من التسميرة

١٦٥٤ - ادانة المتهم في جريمة بيع سلعة مسمرة دون رد على دفاعه  
للجوهرى - قصور .

اذا كان الحكم حين ادان المتهم في جريمة بيعه اقمشة بسعر اكثر من السعر المقرر لم يعن بالرد على ما تمسك به من انه انما اخطأ في تسليم ذات القماش البيعه لاختلاط الامر عليه بسبب تشابه انواع الاقمشة الموجودة لديه ، فانه يكون معيبا بالقصور اذ هذا دافع جوهرى او صبح فانه يؤثر في كيان الجريمة .

( طم رقم ١٧٨٩ سنة ١٦ جلسة ١١/١١/١٩٢٦ )

١٦٥٥ - ادانة المتهم في جريمة بيع سلعة مسمرة دون رد على دفاعه  
للجوهرى - قصور .

اذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بانه باع زيتا بضمن يزيد على الثمن المحدد في جدول الاسعار الجبرى فتمسك امام المحكمة بان الزيت المضبوط هو زيت مسمم لا يسرى عليه التسمير الجبرى وأن التحليل الذى اجرى امام محكمة الدرجة الاولى لا يصح اتعميل عليه في ادانته لانه لم يحصل الا بعد ان بيع الزيت الى مشتر قرر في التحقيقات انه وضعه في براميل كان بها زيت بذرة القطن فلا دليل جازما على ان الزيت السذى حلل هو الذى ضبط وفضلا عن ذلك فان التحليل اظهر ان الزيت السذى حلل وجد خليطا من زيت السمسم وزيت بذرة القطن ، ومع هذا فان المحكمة ادانته بمقولة ان الفواض من اقوال الشهود ان الزيت الذى اتعقد عليه الصفقة هو زيت بذرة قطن وأنه ثابت من الفواتير المقدمة من المتهم انه يستورده وأن تقرير التحليل يتضمن أن الزيت المضبوط خليط من زيت بذرة القطن وزيت السمسم ، دون بيان لنسبة كل منهما الى الآخر ، فهذا لا يكفى ، بسل كان يجب لادانته ان يثبت ان ما باعه هو بالفعل من زيت بذرة القطن المحدد ثمنه في جدول الاسعار الجبرى .

( طم رقم ١٦٢٧ سنة ١٧ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٢٧ )



١٦٥٦ - سلطة المحكمة في الاخذ باقوال مأمور الضبطية القضائية  
اللى طلب الى المتهم أن يبيعه سلعة فباعها اليه باكثر من  
السعر المقرر .

إذا تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه  
فباعه هذا ايها باكثر من السعر المقرر رسميا ، فذلك فيس فيه ما يفيد  
أن رجل الضبطية القضائية هو الذى حرض على الجريمة او خلقها خلقا .  
ولهذا فلا حرج على المحكمة في أن تستند الى ذلك في حكمها بادانة التاجر .  
( طين رقم ١٦٦١ سنة ١٨ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٤٨ )

١٦٥٧ - ادانة المتهم في جريمة بيع سلعة مسعرة دون رد على دفاعه  
الجوهري - قصور .

ان ايجاب وضع الامان على السلع محله ان تكون السلع معروضة  
للبيع . فاذا كان المتهم قد تمسك بان الاحذية المقول بان السعر لم يكن  
موضوعا لتعليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت موجودة بمحله على ذمة  
اصحابها ، وطلب تحقيق هذا الدفاع فاجابته المحكمة الى طلبه واستدعت  
مفتش التموين فجاوبت اقواله مؤيدة له ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم  
المستأنف لاسبابه دون ان ترد على هذا الدفاع او تشير الى شهادة هذا  
الشاهد فهذا قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .  
( طين رقم ١٦٣٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٨ )

١٦٥٨ - سلطة المحكمة في الاخذ باقوال مأمور الضبطية القضائية  
اللى طلب الى المتهم أن يبيعه سلعة فباعها اليه باكثر من  
السعر المقرر .

إذا كانت اوراقه التى ثبتها الحكم هي ان مفتش التموين طلب الى  
المتهم أن يبيعه سلعة فباعها اليه باكثر من السعر المقرر رسميا فذلك ليس  
فيه تحريض منه للطاعن على ارتكابها ولا عمل على خلقها ، ولهذا فليس  
ما يمنع المحكمة من الاخذ بشهادته في حكمها .

( طين رقم ١٠٧٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢/٤/١٩٥٢ )

## ١٦٥٩ - تسعيرة - جريمة - البيع بأزيد من السعر المعلن لها .

مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل باتقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ان جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعلن لها تقوم في حق كل من يبيعها كذلك ، بغض النظر عن صلته بها وإيا كانت صفتها في بيعها اذ النطاق في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المقرر للسلعة .  
( طم رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١١٦ )

١٦٦٠ - قرارات وزارية - جبن - تسعير جبرى - قانون - القانون  
الاصحح - سريانه عن حيث الزمان - حكم - تسميته -  
تسبيب معيب - نقض - حالات الطعن بالنقض - مخالفة  
القانون .

مفاد القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر من نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المدنية والكهرباء والذي كان في الوقت نفسه وزيرا للصناعة - ان التجبن الجاف « الرومى » موضوع جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد التي دين بها المتهم قد أخرج من السلع المسعرة والمحددة الربح ، اعتبارا من يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ تاريخ العمل بالقرار المذكور . الامر الذى يستفيد منه المتهم باعتباره القانون الاصحح له - فاذا كان الحكم الطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى عاقب الطاعن عن الجريمة سالفه الذكر على الرغم من صدور القرار المذكور والعمل به قبل ان تفضل المحكمة الاستئنافية في الدعوى - فانه يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه نقضه وإقتضاء ببراءة الطاعن .

( طم رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٢٢ )

١٦٦١ - قانون - العلم به - تسعيرة - دفع - الدفع بالجهل او  
الغلط - بالقانون .

الاصل ان العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكملة له ، يفترض في حق الكافة - فلا يقبل الدفع بالجهل او الغلط فيها كذريعة لنفى القصد .

الجائني ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضي ببراءة المتهم على أساس أن بيعه السلعة بأكثر من السعر المقرر لها ، كان عن فسخول لأنه ليس بصاحبها وعن جهل بسعرها يكون قد أخطأ صحيح القانون ، وذلك أن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعتبر تشريعا مكملًا لاحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها .

( طعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ص ١١١٦ )

١٦٦٢ - تسعير جبرى - قانون - حكم - تسبيبه - تسبيب غير مهيب .

النمى على الحكم المطعون فيه - بقائه خطئه لعدم تطبيقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات - بصدد ما قضي به عن جريمتى بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد والامتناع عن بيع سلعة أخرى مسعرة اللتين دان الطاعن بهما يضحى غير ذى موضوع بتبرئة الطاعن من التهمة الاولى .

( طعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٢٣ )

١٦٦٣ - اختلاف جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة عن جريمة بيعها بأكثر من السعر المقرر من حيث العناصر القانونية والعقوبة المقررة قانونا لكل منها .

تختلف جرائم الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة أو بيعها بأكثر من السعر المقرر قانونا كل منها عن الأخرى من حيث العناصر القانونية والعقوبة المقررة قانونا لكل بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

( طعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ س ١٩ ص ٧٦٩ )

١٦٦٤ - جريمة البيع بأزيد من التسعير الجبرى - شروطها .

مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧، أن جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم فى حق كل من يبيع سلعة بأزيد

من السعر المعين لها بفض النظر عن صلته بها وإيا كانت صفته في بيعها اذ  
الناتج في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بازيد من السعر المعين للسلعة.  
( طم رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ ص ٢٢ من ٢١٢ )

١٦٦٥ - قيام ارتباط بين جرمين عرض سلعة مسعرة للبيع باكثر  
من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر - وجوب  
اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما -  
مخالفة الحكم هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون .

متى كان ما اوردته الحكم في بيان الواقعة يتحقق به معنى الارتباط  
الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، لان الجريمتين ( عرض مسعرة  
مسعرة للبيع باكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر )  
وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما  
يقتضي وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما ،  
وكان الحكم قد قضي بعقوبة عن كل نعمة من التهمتين المسندتين الى الطاعن،  
لانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك فبول هذا الوجه ونقض  
الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون واعتبار الجريمتين  
جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما وذلك بالنسبة الى الطاعن  
والى المحكوم عليه الثاني الذي لم يقدم طعنا لاتصال هذا الوجه الذي بنى  
عليه النقض به ، وذلك عملا بالفقرة الاخيرة من المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .  
( طم رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣ ص ٢١ من ٦١٠ )

١٦٦٦ - جريمة البيع بازيد من السعر المقرر - الناتج في قيامهما  
بوقوع فعل البيع ذاته بازيد من السعر المعين بفض النظر  
عن صلة البائع بالسلعة او صفته في بيعها - يكتفى فيها بالقصد  
العام - فاعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر لا يقبل - علة  
ذلك - الجهل بالقانون والعقاب والقوانين الكاملة له ليس  
بعلو ولا يسقط المسؤولية .

تقوم جريمة البيع بازيد من السعر المقرر في حق كل من يبيع سلعة  
بازيد من السعر المعين لها بفض النظر عن صلته بها وإيا كانت صفته في

بيعها ، اذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلمة ، وتتحقق هذه الجريمة باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا ، بل يكتفى بالقصد العام انذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها المقتانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر ، لان الجهل بالقوانين العقابية والقوانين المكملة له ليس بمنذر ولا يسقط المسئولية .

( طين رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٣/١/٢١ س ٢٤ ص ٧٨ )

## الفصل الخامس

### تسييب الاحكام

١٦٦٧ - علم بيان الحكم الثمن الذى كان ينبغي أن يباع به الصنف  
والثمن الذى بيع به فعلا - قصور .

إذا كان الحكم قد ادان المتهم في مخالفة التسعير الجبرى ، ولم يذكر  
الثمن الذى كان ينبغي أن ييساع به الصنف والثمن الذى بيع به فعلا ،  
فانه يكون قد قصر في بيان العناصر الواقعية التى بنى عليها قضاءه ، وهذا  
يطله .

( طم رقم ١٤٩٢ سنة ١٧ ق جلسة ١١/١٧/١٩٤٧ )

١٦٦٨ - علم بيان الحكم الثمن الذى كان ينبغي أن يباع به الصنف  
والثمن الذى بيع به فعلا - قصور .

إذا كان الحكم الذى ادان المتهم في جريمة بيعه سلعة بزيادة من السعر  
الوارد بكشف التسعير الجبرى لم يبين مقدار الثمن الذى ثبت أنه باع به  
السلعة المسعرة فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

( طم رقم ٤٢٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٧/٥/١٩٤٨ )

١٦٦٩ - علم بيان الحكم الثمن الذى كان ينبغي أن يباع به الصنف  
والثمن الذى بيع به فعلا - قصور .

إذا كان الحكم قد ادان المتهم في جريمة بيع اقمشة صوفية بأكثر من  
السعر الواجب ، ولم يبين الثمن الذى بيعت به الاقمشة ولا مقدار السعر  
الجبرى المحدد لها ولا مضمون المحضر الذى اعتمد على ما جاء فيه . وجه  
استدلاله به على الادانة ، فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( طم رقم ٧٢٩ سنة ١٨ ق جلسة ٣/١١/١٩٤٨ )

١٦٧٠ - عدم بيان الحكم الثمن الذى كان ينبغى أن يباع به الصنف  
والثمن الذى بيع به فعلا - قصور .

بحسب الحكم أن يثبت السعر الذى باع به المتهم المادة المسعرة ، وأن  
يقرر أنه أكثر من السعر الرسمى ، دون حاجة الى بيان هذا السعر الاخير  
ما دام المرجع في هذا البيان الى جدول الاسعار الرسمى ، وما دام الطاعن  
لا يدعى أن السعر الذى باع به في حدود السعر الجبرى .  
( طعن رقم ١٢ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٠ )

١٦٧١ - تسعيرة - تهوين - تقص - حالات الطعن بالنقص - الخطأ في  
تطبيق القانون .

أوجبت المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن  
التسعير الجبرى وتحديد الارباح معاقبة كل من امتنع عن بيع سلعة غير  
مسعرة او غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلا بشئ أعلى من  
الثمن المعلن عن هذه السلعة . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة  
المطعون ضده من تهمة بيعه سلعة لم تكن مسعرة وقت مقارفة التجريم ،  
وكانت هذه التهمة تخالف تلك التى رفعت بها الدعوى - والخزينة قانونا  
بمقتضى المادة ١٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر - فإن الحكم يكون  
معيبا بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه .  
( طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ص ٧٥٧ )

١٦٧٢ - تسعير جبرى - سلامة غذائية - شهود - تجريم بدون نص  
- مثال .

لما كانت السلعة التى دين الطاعن من اجلها وهي سلعة غذائية -  
مربى تصنع محليا - ثم تخضع حتى تاريخ الواقعة للتسعير الجبرى او لقرار  
يفرض حدا اقصى للربح في تجارتها ، وبذلك فلا تدخل تحت حكم قرار وزارة  
التهوين رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص  
بتحديد الارباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع ابتلاعها بأسعارها الذى  
لا يحكم سوى المربحات المستوردة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد غابت عنه  
هذه الحقيقة القانونية واقام قضاؤه بادانة الطاعن على قول شاهد بأن السلعة

معددة الربع في موطن يجب أن يرد الأمر فيه إلى حكم القانون وحده ، يكون قد جرم فعلا بغير نص يعاقب عليه مما يستوجب نقضه .  
( طعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١٨٨ )

١٩٧٣ - مثال لتسبيب معيب - تسعير جبري \*

متى كان الحكم الطعن فيه قد أورد واقعة الدعوى على مسورتين متعارضتين أحدهما الامتناع عن بيع سلعة-مسعرة والآخرى بيعها بأكثر من السعر المقرر قانونا وأخذ بهما مما ، فضلا عن مفارقة ذلك للواقعة التي اتخذتها النيابة أساسا لإقامة الدعوى الجنائية وهي الامتناع عن بيع سلعة غير مسعرة ، ودون إشارة إلى ما يشعر بأن المحكمة قد عدلت وصف التهمة ، الأمر الذي تكون معه الواقعة غير مستقرة في ذهن المحكمة ذلك الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فإن ذلك يصم الحكم بالتناقض وانتمارض فضلا عن الغموض الذي من شأنه أن يمجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها في انزال حكم القانون على واقعة الدعوى الضحيحة والتقرير برأى فيما تثيره النيابة الطاعنة بوجه الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( طعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٠٠ )



## الفصل السادس

### مسائل متنوعة

#### ١٦٧٤ - المصادرة .

انه لما كانت المادة ٩ من المرسوم بفانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح تقضى « بضبط الاشياء موضوع الجريمة ومصادرتها » ، فانه اذا كرئت الجريمة التى دين الطاعن بها جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات فى الفواتير التى تسلم للمشتريين والسجلات التى اوجب القانون امسالكها توصلا لاحكام الرقابة على مراعاة قوانين التسعير الجبرى - فلا تجوز مصادرة الاقمشة التى لم تستكمل البيانات الخاصة بها اذ لا يمكن القول بان هذه الاقمشة هى موضوع الجريمة .  
( طعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ )

١٦٧٥ - البحث فى امر الاباحة المستمدة من التنظيم القانونى لتداول السلعة او فى انتفاء القصد الجنائى لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة فى التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب - لا محل له الا اذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول اصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا .

لا يسار ائى البحث فى امر الاباحة المستمدة من التنظيم القانونى لتداول السلعة ، او انتفاء القصد الجنائى بقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة فى التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب ، الا اذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول اصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا . فاذا كان الحكم قد اثبت ان ما طلب الى الطاعن بيعه من السلع قليل بالقياس الى ما ثبت له حيازته فى مخزنه اذنى اخفى فيه السلعة على مشتريها ، فانه يكون قد اثبت عليه جريمة امتناع عن بيع سلعة مسعرة باركانها القانونية كافلة . واما كون الطاعن تاجر تجزئة فانه لا يكسبه حقاً فى خرق محارم القانون بدعوى التدخل فى اوامر الشارع بالتحديد والتقييد .

( طعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ص ٤٨٧ )

## ١٦٧٦ - تموين - تسعير جبرى .

مؤدى نص المادتين الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح ان تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون المذكور سواء بالحذف او بالاضافة انما يكون بقرار يصدر من وزير التميمين ، ولا يفتى عن ذلك مجرد اغفال لجنة التسعير تعيين اقصى السعر لصنف معين او عدم ادراجه فى الجدول الاسبوعى الذى تصدره اذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لاحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص .

( طم رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١٧/١/٢ س ١٨ ص ٢٢ )

## ١٦٧٧ - تسعير جبرى - تموين - عقوبة - مصادرة - نقض - حالة الطعن بالنقض - مخالفة القانون .

تنفي المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح « بضبط الاشياء موضوع الجريمة ومصادرتها » . ولما كانت الجريمة التى دين المظنون ضده بها ( وهى عدم احتفاظه بفاتورة شراء سلعة محددة الربح ) جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات فى الفواتير التى تسلم للمشتريين توصلها لاحكام الرقابة على مراعاتهم لقوانين التسعير الجبرى ، فانه لا يمكن القول بان المسئلة التى لم يحتفظ المظنون ضده بفاتورة شرائها هى موضوع الجريمة . ومن ثم فان الحكم المظنون فيه اذ قضي بمصادرة تلك المسئلة يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

( طم رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١٧/١/٢ س ١٨ ص ١١٢٠ )

## ١٦٧٨ - وجوب القضاء بشهر ملخصات الاحكام التى تصدر بالادانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس للحكوم بهما وللمدة شهر اذا كان الحكم بالفرامة .

توجب المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح شهر ملخصات الاحكام التى تصدر بالادانة

في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه طبقاً للنماذج التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجسرة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولاة شهر إذا كان المتهم بالفرامة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقوبة الفرامة على المطعون ضدهما دون شهر ملخص الحكم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالإدانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالإضافة إلى عقوبة الفرامة اللقي بها .

( طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٣/١/١٩٦٦ س ٢٠ ص ٦٧ )

#### ١٦٧٩ - التسعيرة الجبرية وتحديد الأرباح - السلع الصناعية - شروطها - البيانات الملزم إثباتها .

إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون اتسعيم الجبرى وتحديد الأرباح ، وإن كان أكثر ما عنى به توفير الضروريات للجمهور وهي اثني ادخلها في التسعير الجبرى ، إلا أنه أورد أيضاً أحكاماً خاصة بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كلفة المسعر منها وغير المسعر بما ييسر على الناس سبيل الحصول عليها ؛ يدل على ذلك أن التشريع عاقب في المادة ١٣ من هذا المرسوم بقانون من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها ، وكل من طالب عميلاً بشمن المعلن عن هذه السلعة ، كما ألزم الباعة بالإعلان عن أسعار سلمهم المسعر منها وغير المسعره وصدورا عن هذا المبدأ فوض المرسوم بقانون في المادة الخامسة منه وزير الصناعة في تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها . وقد صدر القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ بناء على هذا التفويض بإضافة المنتج محلياً من الملابس الداخلية شغل السنارة ( التريكو ) والجوارب إلى الجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها ونص في المادة اثنتانية منه على أنه « على المصانيع والشركات التي تنتج الملابس والجوارب المنصوص عليها في المادة الأولى أن تثبت باللفة العربية على كل قطعة منها بحروف وأرقام ظاهرة البيانات الآتية : ١ - اسم المصنع أو علامته التجارية ، ٢ - اسم الصنف ومقاس القطعة ، ٣ - سعر البيع للمستهلك » . كما نص القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن تحديد الأرباح - والذي صدر بالاستناد إلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٢٥

الذي حل محله المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ والذي استبقى العمل بأحكامه - في المادة ٢٧ منه على أنه « يجب على كل من يعجز بالجملة أو نصف الجملة في السلع المصنوعة محليا أو المستوردة من الخارج ، كما يجب على اصحاب المصانع التي تنتج هذه السلع أو المسؤولين عن ادارتها أن يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه اثبيانات الاتية : ١ - مقادير السلع التي تكون في حيازتهم ... وما يرد منها مستقبلا والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها وما يبيعونه وما يستخدمونه منها في تجارتهم أو صناعتهم ، ٢ - تكاليف انتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة في شأنها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها ، ٣ - اسماء المشترين ورقم القيد في السجل التجاري ان كان المشتري تاجرا واكتبيات المبيعه لكل منهم ، والبيان من ذلك ان يكفي لسريان التنظيم المبين بالقرارين ان تكون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠. ولا يشترط ان تكون مسجلة بالفعل سواء بموجب قرار أو بادراجها في جدول الاسعار .

( طعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٦ من ٢٠ ص ٦٥٥ )

١٦٨٠ - شهر ملخصات احكام الادائه طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - طبيعته .

شهر ملخصات الاحكام التي تصدر - بالادانة - طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبصري وتحديد الارباح - ليس مجرد اجراء اداري لا شأن للقضاء به وإنما هو في صحيح القانون عقوبة تكميلية يتعين القضاء بها الى جانب العقوبة الاصلية ويصير تنفيذها طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضده دون شهر ملخص الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتوضيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالادانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالاضافة الى عقوبة الغرامة المقتضى بهما .

( طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٦ من ٢٠ ص ١١٢٩ )

تسليم المجرمين



## تسليم الجرمين

١٦٨١ - عدم تقديم طلب تسليم المتهمين لا يحول دون تطبيق قواعد الاختصاص المعمول بها في كل من الدولتين .

عدم تقديم طلب تسليم المتهمين لا يسلب سلطة الاتهام حقها الاصيل في رفع الدعوى الجنائية ، كما انه لا يحول دون تطبيق قواعد الاختصاص طبقا للتشريع المعمول به في كل من الدولتين ، ومن ثم فان ما ينهيه المتهم من أن السلطات القضائية المصرية لم تطلب تسليم المتهمين السوريين اليها مما يستفاد منه انها تركت أمر محاكمتهم للقضاء السوري يكون مردودا .  
( طعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٠ في جلسة ١٣/١/١٩٦١ م ١٢ م ٦٧١ )





تسول



## تسول

١٦٨٢ - تسول - تشرد - ارتباط - عقوبة .

فعل التسول في ذاته لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الاوصاف بما يجعله يندرج تحت حكم التمدد المعنوي الناشئ عن النشاط الاجرامى الواحد الذى عنته الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات بل انه اذا اقترن بجريمة التشرد يكونان معا جريمتين وان تميزت كل منهما عن الاخرى الا انهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

( طعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٤ س ١٤ ص ١٦٢ )

١٦٨٣ - تسول - شرط العقاب عليه .

التسول في صحيح اللغة هو من يتكفف الناس ليمد كفه يسألهم الكفاف من الرزق والغنم وهو في حكم القانون وعلى ما يبين من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول - هو من وجد متسولا في الطريق انعام او في المحال العمومية ولو ادعى او نظاهر باداء خدمة للغير او عرض العاب او بيع اى شيء . ويظهر من صراحة هذا النص انه يشترط للعقاب على التسول في الطرف والمحال العامة ان يكون مقصودا لذاته ظاهرا او مستترا . لما كان ما تقدم ، وكان الغناء الشعبي قد اضيع فنا اصيلا ينبع من بيئة تغذيه باحاسيسها ومشاعرها وتسعى اليه وتعمل من اجله فلم يعد لهوا او ترفيها او ترفا ومجونا بل سما الى نوع من الثقافة والادب الشعبى يتجاوب مع اهله فيعبر به الناس في شتى المناسبات القومية والاعياد الخاصة عما يجول بخواطرهم في مجالانه الطبيعية في سباح امين من الادب العامة وعادات القوم وتقاليدهم والعرف المستقر بينهم وفي ظل من رعاية الدولة التى افسحت له آفاق تلذذ الناس له بوسائلهم الخاصة ثم عن طريق اجهزة الاعلام المختلفة وسبل التشجيع المتباعدة دون ان تفرض عليه من القيود ما يقف في وجه ازدهاره وانتشاره . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد دلى تدليلا سائفا على ان الاعمال التى قام المطعون ضدهم بها هي اعمال فنية صادقة

مقصودة لذاتها وأنها وسيلة تعيش مشروعة ونيسبت استجداء مستورا .  
فانه لا يقبل من الطاعة ما تثيره في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع  
ومحاولة مضادرتها في عقيدتها .

( طم دلم ١٧٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١ ص ١٦ ص ١١٤ )

١٦٨٤ - تمام جريمة التسول من مجرد ضبط الشخص يرتكب فعل  
الاستجداء من الغير - الاحتراف ليس ركنا من أركانها .

تتم جريمة التسول من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل  
الاستجداء من الغير ولم يجعل القانون الاحتراف ركنا من أركانها .

( طم دلم ٧٧٤ لسنة ٤٢ ط جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ ص ٢٢ ص ١٠٠٩ )

تعذيب

---



## تعذيب

١٦٨٥ - ايثاق يدي المجنى عليه وقيد رجليه بالبحال واصابته من  
ذلك بسحجات وورم يعتبر تعديبا بدنيا .

ان القانون لم يعرف المتهم في أى نص من نصوصه فيعتبر متهما كل  
من وجهت اليه تهمة من اية جهة كانت ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من  
الدعى المدنى بغير تدخل النيابة ، واذن فلا مانع قانونا من ان يعتبر الشخص  
متهما اثناء قيام رجال انضبطية القضائية بمهمة جماع الاستدلالات التى  
يجرونها طبقا للمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات ما دامت قد حامت  
حواله شبهة ان له ضيما في ارتكاب الجريمة التى يقوم او لك الرجال بجمع  
الاستدلالات فيها ، ولا مانع قانونا من وقوع الحد اولئك الرجال تحت طائلة  
المادة ١٠١ ع اذا حدثته نفسه بتمذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف ! يا  
كان الباعث له على ذلك « أما التفرقة في قيمة الحجية بين الاعتراف الذى  
يدلى به المتهم في محضر تحقيق يجرى على يد السلطة المختصة والاعتراف  
الذى يدلى به في محضر البوليس فلا عبء به في هذا المقام ما دام القاضي  
الجنائى غير مقيد بحسب الاصل بالاخذ بنوع معين من الدليل وما دامت  
له الحرية المطلقة في استبعاد الدليل من أى مصدر في السعوى يكون  
مقتنعا بصحته ولا يكمن القسور بان الضمارع اذ وضع نص المادة  
١١٠ ع انما اراد بها حماية نوع معين من الاعترافات لان ذلك يكون  
تخصيصا بغير مخصص ولا يتفق مع عموم نص المادة المذكورة .

( طر دم ١٠٠٩ سنة ٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٢٤ )

١٦٨٦ - من هو المتهم في حكم المادة ١٢٦ عقوبات .

ان ايثاق يدي المجنى عليه وقيد رجليه بالبحال واصابته من ذلك  
بسحجات وورم ، وذلك يصح اعتباره تعديبا بدنيا .

( طر دم ١١٧٨ سنة ١٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٢٨ )

١٦٨٧ - سكوت القانون عن تعريف معنى التعدييات البدنية ، وعدم اشتراطه لها درجة معينة من الجسامة - تقدير ذلك - موضوعي .

لم يعرف القانون معنى التعدييات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، والامر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .  
( طم رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٦٦ ص ١٧ س ١١٦١ )

١٦٨٨ - لا يلزم لانطباق حكم المادة ١٢٦ عقوبات حصول الاعتراف فعلا - كفاية وقوع تلمذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .

لا يشترط لانطباق حكم المادة ١٢٦ من قانون العقوبات حصول الاعتراف فعلا ، وانما يكفي - وفق صريح نصها - ان يقع تلمذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .  
( طم رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٦٦ ص ١٧ س ١١٦١ )

١٦٨٩ - المتهم في حكم المادة ١/١٢٦ عقوبات وقوع جريمة التلمذيب ايا كان الباعث لأمور الضبط القضائي على حمل المتهم على الاعتراف .

المتهم في حكم الفقرة الاولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات هو كل من وجه اليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك اثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومرتكبها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١ و ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ما دامت قد حامت حوله شبهة ان له ضلعا في ارتكاب الجريمة التي يقوم او تلك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها . ولامانع من وقوع احدهم تحت طائلة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات اذا ما حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف ايا ما كان الباعث له على ذلك . ولا وجه للتفرقة بين ما يدلى به المتهم في محضر تحقيق تجريه سلطة التحقيق وما يدلى به في محضر جمع الاستدلالات ما دام القاضي الجنائي



غير مقيد بحسب الأصل بنوع معين من الدليل وله الحرية المطلقة في استمداده من أى مصدر في الدعوى يكون مقتنعا بصحته . ولا محل للقول بأن الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصا بنوع مخصص ولا يتسق مع إطلاق النص .

( طم رقم ١٢١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ م ١٧ م ١١٦١ م )

١٦٩٠ - شروط توافر التعديبات البدنية موضوعي - يستخلص من ظروف الدعوى .

لا يشترط في التعديبات البدنية درجة معينة من الجسامة ، والامر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

( طم رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١ م ٢٠ م ٨٥٢ )

١٦٩١ - علم التزام المحكمة بنذب طبيب لتحقيق آثار التعذيب - شرط ذلك .

لا تلزم محكمة الموضوع بنذب طبيب لتحقيق آثار التعذيب طالما انها رأت ان ما اثاره الدفاع من التهم في هذا الشأن لا يستند الى اساس جدى لاسباب سائلة او ردتها .

( طم رقم ١٢١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٢ م ٢٠ م ١٢٥١ )



تعطيل المواصلات



## تعطيل المواصلات

١٦٩٢ - متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات .

تتحقق الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٤٥ عقوبات بمجرد تعطيل قطار السكة الحديدية بسبب القاء أشياء على الخط الحديدى سواء أوقع اصطدام القطار فعلا يهلكه الاشياء وكان التعطيل بسببه ام كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف القطار خوف الاصطدام .

( طم رقم ٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٩ )

١٦٩٣ - أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات .

انه لما كان القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها في المادتين ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات توأمر امرين : انقطاع المواصلات بالفعل ، وكون هذا الانقطاع نتيجة لتمدد المتهم ارتكاب الفعل الذى تسبب عنه حصوله ، كان واجبا على المحكمة - اذا مارأت ادانة المتهم في تلك الجريمة - ان تذكر الدليل على تمعده ارتكاب الفعل الذى تسبب عنه حصول انقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى التعطيل الذى ينتج عن ذلك ، والا كان حكمها مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

( طم رقم ١٨٧٣ سنة ١١ ق جلسة ١٩٢٦/١٢/٢٠ )

١٦٩٤ - انطباق المادة ١٦٧ عقوبات على جميع وسائل النقل العامة سواء كانت مملوكة للحكومة ام لشركة - ام لفرد من الافراد .

ان المادة ١٦٧ من قانون العقوبات قد وردت في الباب الثالث عشر من الكتاب الثانى تحت عنوان تعطيل المواصلات وحلت محل المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ التى كانت تنص على عقاب من يعطل بمعدا سير قطار على السكة الحديد دون تفريق بين القطارات المملوكة للحكومة وبين القطارات المملوكة لشركة من الشركات التى التزمت القيام بسرقة النقل العام عن طريق قطارات تسير على سكك حديدية لها في مناطق محددة من الجمهورية المصرية بمقتضى عقود التزام بينها وبين الحكومة ، وقد رأى المشرع في النص الجديد ان تكون الحماية شاملة لكل وسائل النقل العامة من مائية او برية او جوية ، فنص على عقوبة من يعرض سلامتها للخطر

او يعطل سيرها عمدا ، وكشف في نص المادة ١٦٦ السابقة على هذه المادة بان ما يعنيه من وصف وسائل النقل العامة هو ابراز ما يجب ان يحققه الملتزم بتلك الوسائل المشمولة بالحماية من خدمات للجهاز بلا تفرق وعلى اساس المساواة التامة بين الافراد بغض النظر عن يملك تلك الوسائل سواء كانت الحكومة أم شركة أم فرد من الافراد ، ومما يوضح قصد المشرع ما جاء في المادة ١٦٦ من قانون العقوبات في شأن الخطوط التليفونية ، تسرى احكام المواد الثلاثة السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة او ترخص بانشاءها لمنفعة عامة ، وهذا المعنى ذاته هو الذى اشار اليه المشرع المصرى في المادتين ٦٦٨ و ٦٦٩ من القانون المدنى في باب التزام المرافق العامة - واذن فالقول بأنه يشترط لتطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات أن تكون وسائل النقل المفترض للخطر مملوكة للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة يكون على غير اساس .

( طم دم ٢٣٩٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٢٢ )

#### ١٦٩٥ - تعطيل المواصلات - متى تتحقق الجريمة .

حذف المشرع من نص المادة ١٦٧ من قانون العقوبات - التى حلت محل المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ - الفى تصميم الحماية وشمولها لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية . وتتحقق الجريمة بمجرده تعطيل وسيلة النقل انما بآية طريقة عمداً من شأنها أن تؤدى الى التعطيل أو التعريض للخطر سواء أوقع اصطدام قفلى بالأشياء المستعملة فى هذا الغرض وترتب على ذلك التعطيل أو كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف وسيلة النقل العام خوف الاصطدام بها .

( طم دم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/١٦ س ١٢ ص ٨٠٧ )

١٦٩٦ - اداة الطاعن بجرائم التسبب بنير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الاشخاص الذين بها للخطر ، والاصابة الخطأ ، وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر - تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات والحكم عليه بعقوبة الغرامة - خطأ - وجوب القضاء بعقوبة الحبس المقررة للجريمة الاولى - مثال .

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بنير عمد فى حصول حادث

لاحدى وسائل انقل العامة البرية او المائية او الجوية من شأنه تعريض الاشخاص الذين بها للخطر طبقا للمادة ١٦٩. من قانون العقوبات هي الحبس، بينما العقوبة المقررة لجريمة الاصابة الخطا طبقا للمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تجاوز خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين ، والعقوبة المقررة لجريمة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر هي الغرامة التي لا تقل عن جنييه ولا تزيد على عشرة جنيهاات والحبس مدة لا تزيد عن شهر أو واحد هاتين العقوبتين فانه يتمين على المحكمة اذ دانت المتهم بالجرائم الثلاث وتعملت في حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظرا الى ما ادرتاه من قيام الارتباط بين الجرائم الثلاث سالفة انبيان ان تحكم بالعقوبة المقررة لاشدها وهي الجريمة الاولى . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واكتفى بتفريم المتهم خمسة جنيهاات عن الجرائم الثلاث، فانه يكون قد اخطا في تطبيق اتقانون مما يوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

( طم رقم ١٣٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧٢/١/٢ ص ٢٣ من ٢٢ )

١٦٩٧ - جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى ومسائل النقل العامة نشأت عنه اصابات بدنية - عقوبتها الحبس وجوبا طبقا للمادة ٢/١٦٩ عقوبات .

ان العقوبة المقررة للجريمة التي دين المطعون ضده بها بمقتضى المادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس وجوبا طبقا لما تقضي به الفقرة الثانية من هذه المادة وكانت تلك الجريمة هي اشد من الجرائم الاخرى التي تقضي بادانة المطعون ضده بها وهي التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الاشخاص الذين بها للخطر والاصابة الخطا وعدم التزام الجانب الايمن اثناء قيادة السيارة وقيادتها بحالة تعرض حياة الاشخاص للخطر مما يوجب الحكم بالعقوبة المقررة للاولى عملا بالمادة ٣٢ من القانون المذكور نظر لارتباط هذه الجرائم ارتباط لا يقبل التجزئة - على ما اثبته الحكم الابتدائي الماخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه - فان المحكمة الاستئنافية اذ قضت بتعديل الحكم المستأنف بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس المتقضي عليه بها ابتدائيا تكون قد اخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

( طم رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٠/٢٠ ص ٢٣ من ١١٠٢ )

## ١٦٩٨ - جريمة التسبب - العمد والخطأ - الارتباط - العقوبة الأشد .

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بغير عمد حصول حادث لحدى وسائل النقل البرية التي دين المَطعون ضده بها طبقا للمادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس في حين أن العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة شخص طبقا للمادة ١/٢٤٤ من القانون المذكور هي الحبس مدة لا تزيد عن سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد أبدت الحكم الابتدائي واعتنقت أسبابه وأعملت في حق المَطعون ضده حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظرا إلى ما أرتأته من قيام الارتباط بين الجريمتين سألتي الذكر - أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى .

( طعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ من ٢٤ ص ١١١٧ )

## ١٦٩٩ - تعطيل اللواصلا - جريمة - أركانها - ارتباط .

من المقرر أن المادة ١٦٩ عقوبات لا تنطبق إلا على الحوادث التي من شأنها تعريض الأشخاص الموجودين في القطارات وغيرها من وسائل النقل العامة للخطر وأنه يشترط لانطباق الفقرة الثانية من هذه المادة أن تنشأ عن الحادث وفاة أو إصابة أحد الأشخاص الموجودين بوسيلة النقل - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أورد أسبابا سائفة تفيد عدم اطمئنان المحكمة إلى أن إصابة المجنى عليه قد حدثت أثناء وجوده بالسيارة الإوتوبيس لدى حصول الحادث وكانت الطاعنة لا تجادل في أن ما ذهبت إليه المحكمة له معينه بالأوراق - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق في حق المَطعون ضده نص الفقرة الأولى من المادة سائفة البيان دون الفقرة الثانية منها وأعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في شأن الجرائم الثلاث التي دأته بها وكانت العقوبة التي أوقعها على المَطعون ضده تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من ذلك القانون باعتبارها الجريمة الأشد فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/١٦ من ٣٦ ص ١٥١ )



سلام



## تعليم

١٧٠٠ - خفوع المدارس الحرة والخاصة لإشراف وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بقوانين تنظيمها - ذلك يحقق علاقة التبعية - مسؤولية الوزارة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تابعيها بأحدى هذه المدارس .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المدارس الحرة - المعدل بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٣ - والمنطبق على واقعة الدعوى - على أن تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية وتفتيشها في الحدود الواردة بهذا القانون ، مما نتحقق به علاقة التبعية طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وهو ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بعد ذلك - في شأن تنظيم المدارس الحرة - وكذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ - في شأن تنظيم المدارس الخاصة - فتكون وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تابعيها بأحدى هذه المدارس .

( طعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ من ٥٦ )



## تعويض

الفصل الاول - ماهية التعويض

الفصل الثاني - حق الجنى عليه في التعويض

الفصل الثالث - الفرز محل التعويض

الفصل الرابع - تقدير التعويض

الفصل الخامس - التضامن في التعويض

الفصل السادس - دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية

الفصل السابع - تسبيب الاحكام



## الفصل الاول

### ما هية التعويض

١٧٠١ - الجزاء المقرر في الامر العالى الرقم ٢٢ - ٦ - ١٨٩١ التى تختص لجنة الجمارك بتوقيعه عن اعمال التهريب - هو تعويض مدنى .

الجزاء الذى ربطه الشارع في الامر العالى الرقم ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ وخص لجنة الجمارك بتوقيعه هو بمثابة تعويض مدنى للخزانه العامة من الضرر الذى اصابها من ادخال او اصطناع او تداول او احراز الدخان المنشوش باعتبارها تهريبا جمركيا .  
( طم رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٠/١٠/١٩٥٦ م. ٧ من ١٧٢ )

١٧٠٢ - ما كانت تقضي به اللجان الجمركية في مسائل التهريب لايعتبر من قبيل العقوبات الجنائية - بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانه - اثر ذلك - جواز ادعاء مصلحة الجمارك بحقوق مدنية لاقتضاء مبلغ يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذى لحق بالخزانه العامة .

ما كانت تقضي به اللجان الجمركية في مواد التهريب من المصادرة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات - بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانه ، والنص الوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذى لحق به فيما لو قضي بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من ان العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء واصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتبارها يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذى لحق بالخزانه العامة ، اما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وادوات التهريب ، فان ذلك لا يغير من طبيعة الانفعال المشار اليها باللائحة باعتبارها فعلا ذات صبغة مدنية - فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضي بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على ان التعويض الذى

تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير النيابة العامة  
توقيعها فانه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .  
( طم رقم ١٣١٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ١١ س ٨٢٠ )

١٧٠٣ - التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة  
١٩٦٤ - طبيعته - عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض  
- عدم جواز الحكم به الا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها  
على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم - عمل  
امتداده الى ورتتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية -  
وفاة المحكوم عليه بالتعويض اثناء نظر الدعوى يستتبع حتما  
بانقضاء اعمالا لنص المادة ١٤ اجراءات .

استقر قضاء محكمة النقض على ان التعويض المنصوص عليه في المادة  
الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب انتخب يعتبر عقوبة  
تكميلية تنطوي على عنصر التعويض عقوبة الحبس او الغرامة التي يحكم بها  
على الجاني تحقيقا للفرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع  
والزجر ، وقد حدد الشارح مقدار هذا التعويض تحديدا تحكميا غير مرتبط  
بوقوع اي ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته  
في حالة العود ، ويترتب على ذلك انه لايجوز الحكم به الا من محكمة جنائية،  
وان الحكم به حتى تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها على المسؤولين عن  
ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد الى ورتتهم ولا الى المسؤولين عن  
الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون ،  
واخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض اثناء نظر الدعوى تستتبع حتما  
عدم الاستمرار في الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية امسالا  
لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يغير من هذا النظر انه  
اجيز في العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك ان تتدخل في  
الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والظن فيما يصدر بشأن طلبها  
من احكام ، ذلك بان هذا التدخل وان وصف بأنه دعوى مدنية او وصفت  
مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية -لا يغير من طبيعة التعويض المذكور  
مادام انه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع  
عقوبة رأى الشارح ان يكمل بها العقوبة الاصلية وليس من قبيل التعويضات  
المدنية الصرفة ، كما ان طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعة خصائصه  
عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التيمية .

( طم رقم ١٠٨٨ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٧٣ ص ٢٤ س ٧٨١ )



١٧٠٤ - التعويض طبقاً لنصوص المواد الجنائية - المقصود بها - عقوبة  
تكميلية - أثر ذلك - شخصيتها .

استقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للفرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع أو الزجر ، وقد حدد الضارح مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر مع مضاعفته في حالة العود ويرتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتى تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية . ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطلق فيه إذا قضي بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطلقين ضده الثالث بوصفه وريثاً للمتهم الثالث وقبل المطلقين ضده الرابع بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية يكون قد أصاب صريح القانون .

( طعن رقم ٨٠٩ لسنة ١٣ في جلسة ١٩٧٣/١٠/١ من ٢٤ ص ٨٠٨ )

## الفصل الثباني

### حق المجنى عليه في التعويض

١٧٠٥ - القضاء بالتعويض للزوج عن قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم يدينها - لا مخالفة فيه لأداب والنظام العام .

للزوج ان يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضيحا حكم يدينها وليس في القضاء نه بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام .  
( طم رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ س ٧ ص ٣٦١ )

١٧٠٦ - الحق في التعويض الذي يورث عن وقع عليه الفعل الفساد مباشرة - شرطه : ان يتحدد بمقتضى الفساق أو يطالب به الدائن أمام القضاء - م ٢٢٢ مدني .

لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن ان يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أنفق مالا في العلاج ، أما إذا كان الضرر الذي جعله المدعي بالحق المدني أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فإن هذا الضرر الادبي لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المتصوص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني .  
( طم رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ س ٧ ص ٣٢٠ )

١٧٠٧ - حق المدعي المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية منوط بأن يكون المدعي المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

حق المدعي المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد

المشاع ان يجعل الالتجاء اليه منوطا بتوافره وهو ان يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي اصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .  
( طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٢٠٥ )

١٧٠٨ - انتقال التعويض عن الضرر الادبي الذي يصيب المجنى عليه  
نتيجة الاعتداء عليه الى الغير - شرطه ان يتحدد التعويض  
باتفاق او ان يكون الدائن قد طالب به امام القضاء .

ان التعويض عن الضرر الادبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء  
الذي يقع عليه لا يتقبل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني  
الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق او طالب الدائن به امام القضاء .  
( طعن رقم ١٧١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ ص ٥١ )

### الفصل الثالث

#### الضرر محل التعويض

١٧٠٩ - شرط الحكم بالتعويض لمن لم يقع الفعل الفئار عليه مباشرة عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرور وأن يكون الضرر محققاً .

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققاً ، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد من تولي حريق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضرراً . أصابه وأذن فالعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المبنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على الضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضي له بتعويض على هذا الأساس .  
( طم ردم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٠ )

١٧١٠ - احتمال الضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .

مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .  
( طم ردم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٠ )

١٧١١ - الضرر المادي والادبي سيان في إيجاب التعويض - كلاهما خاضع في تقديره لسلطة محكمة الموضوع .

الضرر المادي والادبي سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وكلا الضررين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .  
( طم ردم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١ )

١٧١٢ - وجوب تعويض صاحب الشيء الذي تستولي عليه الدولة  
المحاربة عند قيام ضرورة ملجئة لذلك .

الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام إنما هو الذي تلجأ  
إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجئة لتسد حاجاتها عند توفر هذه  
الضرورة وتوجب عليها تعويض صاحب الشيء الذي استولت عليه .  
( طعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٦/٢/١ من ١٠ ص ١٦١ )

١٧١٣ - انتقال التعويض عن الضرر المادي من المضرور - إذا ما ثبت  
له الحق فيه - إلى خلفه .

الأصل في التعويض عن الضرر المادي أنه إذا ما ثبت الحق لغيره  
للمضرور فإنه ينتقل إلى خلفه فيستطيع وارث المضرور أن يطالب بالتعويض  
الذي كان لمورثه أن يطالب به لو بقي حيا . أما التعويض عن الضرر الأدبي  
الذي يصيب الجاني عليه فإنه شخصي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل  
إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق  
أو طالع به الممان أمام القضاء ، وإلا فإنه لا ينتقل إلى ورثته بل يزول بوفاته .  
( طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٢/١ من ١٩ ص ٤٢٠ )

١٧١٤ - الضرر المحقق لا المحتمل هو أساس طلب التعويض .

من المقرر في القانون أن احتمال الضرر لا يصلح اعتسا لطلب التعويض  
بل يلزم أن يكون الضرر المتيقن به محققا ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة حين  
قضت برفض التعويض قد أسست قضاءها على ما قالته من عدم ثبوت  
الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطتها التقديرية ، فإنه لا محقق عليها .  
( طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ من ١٩ ص ١٠٤٢ )

١٧١٥ - أساس التعويض من الجرائم - ثبوت الضرر - مثال .

التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لعلاليه من جرائمها

لا على ثبوت حقه في الارث يجب او لم يجب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان المدعى بالحقوق المدنية اخ شقيق للمجنى عليه الذي توفي مما لم يصحده الطاعنان ، وكان ثبوت الارث له او عدم ثبوته لا يقسح في صفته وكونه قد اصابه ضرر من جراء فقد اخيه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه ، وكانت الدعوى المدنية انما قامت على ما اصاب الاخ من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام اخيه بعد ايلولة حقه في الدعوى اليه ، وكان هذا ما اثبتته الحكم وبينه ، فان الطعن يكون على غير اساس متعين الرفض .  
( طم رقم ١٢٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٧٠/١٠/٢٧ س ٢٠ ص ١١٨٧ )

#### ١٧١٦ - تعويض مدني - حكم - تسببيه .

لا تثريب على المحكمة ان هي لم تبين الضرر بنوعيه المادي والادبي الذي حاق بالمدعى بالحقوق المدنية بصفته ، لما هو مقرر من انه اذا كانت المحكمة قد حكمت بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلبه به ، بانية ذلك على ما ثبت لها من ان المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل المفسد المسند اليه ، فهذا يكفي لتقدير التعويض الذي قضت به ، اما بيان مدى الضرر فانما يستوجبه التعويض الذي قد يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التي ترفع امامها الدعوى به .  
( طم رقم ١٨٩١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٧٠/٢/١٦ س ٢١ ص ٢٨٢ )

١٧١٧ - علم ببيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على اساسه مبلغ التعويض - لا تثريب - مادام ما اورده يتضمن الاطاحة باركان المسؤولية التقديرية .

متى كان ما اورده الحكم يتضمن في ذاته الاطاحة باركان المسؤولية التقديرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارنه بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة اذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على اساسه مبلغ التعويض المحكوم به اذ الامر في ذلك متروك لتقديرها بغير مقيد .

( طم رقم ١٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٧٢/٤/٢ س ٢٤ ص ٤٧١ )

١٧١٨ - حكيم - تعويض - يكفي فيه أنه يكون مقابل العمل الضار .  
يكفي في القضاء - بالتعويض أن يكون مستفاداً من الحكم أنه مقابل  
العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم ، وهو ما لم يقب امره عن  
الحكم المطعون فيه .

( طم رقم ٦٤١ لسنة ١٣ في جلسة ١٤/١٠/١٩٧٢ س ٢٤ ص ٨٩٢ )

١٧١٩ - التعويض عن الضرر الادبي - شخصي - لا يتعدى المجنى عليه  
ولا ينتقل الى الغير - ومنهم ورثة المجنى عليه - الا بموجب  
اتفاق او مطالبة قضائية - المادة ٢٢٢ مدني - انتهاء الحكم  
الي ان ضرراً ادبياً أصاب مورث المجنى عليه وانتقل الى  
ورثة الاخير - دون التذليل على توافر شروط المادة ٢٢٢  
مدني - خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والاحالة اذ لا  
يعرف مدى الزه في تقدير المحكمة لمقدار التعويض .

من المقرر ان التعويض عن الضرر الادبي الذي يصبب المجنى عليه  
نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخص مقصور على الضرر نفسه لا يتعداه  
الي سواء ، كما أنه لا ينتقل منه الى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون  
المدني الا اذا تجدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، مما  
لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة . ولما كان ان الحكم المطعون  
فيه قد ذهب الى أن مورث المجنى عليه قد ناله ضرر ادبي تلقاه عن المجنى  
عليه وانتقل بدوره الى ورثته المدعين بالحقوق المدنية فانه يكون قد اخطأ في  
تطبيق القانون . واذ كان لا يعرف مدى الاثر الذي تترتب على هذا التقرير  
القانوني الخاطئ الذي تردت فيه المحكمة - في تقديرها لمبلغ التعويض الذي  
قضت به فان حكمها يكون معيباً بما يتعين معه نقضه والاحالة في خصوص  
الدعوى المدنية .

( طم رقم ٧٦٢ لسنة ٤٢ في جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٣٦ )

١٧٢٠ - اثبات الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي قضي بالتعويض  
بسببه - كفايته بياناً لوجه الضرر .

من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت  
الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي قضي بالتعويض من أجله .

( طم رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ في جلسة ١١/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١١٩ )

١٧٢١ - تأسيس الدعوى المدنية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناشئ عن الجريمة دون قيمة الشيك - تتوافر به شروط قبولها .

متى كان الثابت من الحكم ان الدعوى المدنية قد اقيمت على اساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيكات فانه يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة اركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية ومن لم تكون مقبولة .  
( طم رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ ص ٢٥ من ١١٩ )

١٧٢٢ - تأسيس المدعى طلبها على تعويض الضرر الناشئ عن جريمة اصدار الشيك بدون رصيد لا على قيمة الشيك - والقضاء لها بالتعويض على هذا الاساس - لا محل للقول بانتفاء الضرر استنادا الى ان الشيك لم يكن يمثل مديونية - مادام ذلك لا يفيد بداته انتفاء الضرر .

متى كانت الشركة المدعية بالحقوق المدنية لم تؤسس دعواها على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيكات موضوع الدعوى ، وانما استعنتها على المطالبة بقيمة الضرر الناتج من عدم قابلية الشيكات للصرف ، وكان الحكم قد انتهى الى انتفاء بهذا التعويض المؤقت باعتباره ناشئاً عن الجريمة التي دان الطاعن بها ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول انتفاء الضرر الذي قضي به الحكم استنادا الى ان الشيكات موضوع النزاع لم تكن تمثل اى مديونية حقيقية لا يكون له محل طالما ان هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيكات في ميعاد استحقاقها .

( طم رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ ص ٢٥ من ١١٩ )



## الفصل الرابع

### تقدير التعويض

١٧٢٣ - تقدير التعويض متروك لمحكمة الموضوع بدون معقب - ذكر موجبات التقدير - غير لازم .

لا يعبى الحكم انه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة ورائته مناسبة من التعويض اذ الامر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .  
( طين رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ في جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٧٨ )

١٧٢٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض - كيفية هذا التقدير .

.. تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقدره حسبما تراه مناسبة وفق ما تبينه من مختلف ظروف الدعوى دون حاجة لبيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .  
( طين رقم ٢٨ لسنة ٢٦ في جلسة ٦/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢١٥ )

١٧٢٥ - تعدد المطالبين بالتعويض - الحكم لهم جملة او تعيين نصيب كل منهم - جائز .

لمحكمة الموضوع ان تقضي بمبلغ التعويض للمدعى بالحق المدنى جملة او تعدد نصيب كل منهم حسب ما اصابه من ضرر .  
( طين رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٢/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٢٠ )

١٧٢٦ - استحقاق الرسوم على الكحول في جميع الحالات على منتجاته ولو لم تضبط ثم تقدر التعويضات بنسبة الرسوم .

ان نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الانتاج والاستهلاك عن الكحول يدل بجلاء على

ان تقدير الرسوم وتحصيلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . تم بعد ذلك تقدير التعويضات وهي لا تحتسب الا بنسبة الرسوم .  
( طم رقم ١٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٧/٢/١٨ س ٨ من ١٥٥ )

١٧٢٧ - تقدير التعويض اذا تعذر الرد امر موضوعي - ما دام الحكم  
قد اعتمد في التقدير على اساس معقول .

تقدير التعويض - اذا تعذر الرد - هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب فلا يقبل من المتهم ان يجادل امام محكمة النقض في مقدار المبلغ المحكوم برده ، ما دامت المحكمة قد اعتمدت في ذلك على اساس معقول مستمد من تقدير المتهم نفسه ، وتقديمه اخشابا بهذه القيمة بدل الاخضساب التي اختلسها .  
( طم رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ من ٧٠١ )

١٧٢٨ - العمل الضار - مسئولية - تعويض - حق مدني - محكمة  
الموضوع - سلطتها في تقدير اللبيل .

العمل الضار - يستوجب مسئولية فاعله عن التعويض طبقا لاحكام القانون . ولما كان الحكم قد اثبت اعتداء الطاعنين على المدعي المدني بالحق المدني واحداث اصابات بالترقير الطبي فانه لا محل لما يثيره الطاعنان في طعنهما من مساهمة المجنى عليه في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر الذي لحق به لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الادلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها .  
( طم رقم ٢٠٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ س ١٤ من ٥٠٨ )

١٧٢٩ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع - القضاء - لا يقبل  
المنافشة - شرط ذلك .

من المقرر انه وان كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضي به بما تراه مناسبا وفقا لما تتيينه من مختلف ظروف الدعوى ، وانها متى استقرت علي مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، الا انها اذا ما اقمعت ،

في هذه الظروف ما لا يجوز الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وادخلته في حساب التعويض عند تقديره ، فان فضاءها يكون في هذه الحالة مخافسا للقانون ويكون لمحكمة النقض وفقا للمفكرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم على مقتضى القانون . ولما كانت محكمة الموضوع وأن أصابت في قضائها بالتعويض عن الضرر الاول الذي أصاب المدعى من جراء مقتل أخيه المجنى عليه ، إلا أنها وقد أدخلت في تقدير عناصر الضرر المادي المصروفات التي تكبدتها المدعى في فقد أخيه وهي ما لا يجوز القضاء بها من المحكمة الجنائية باعتبارها لم تنشأ مباشرة عن الفعل الجنائي ، فان محكمة النقض تستبعد من التعويض المقضي به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره على ذلك الاساس الخاطيء . ( طم رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ ص ١٧ م ٢٥ )

١٧٢٠ - تعويض - استثنائ - ما لا يجوز استثنائه من الاحكام - دعوى مدنية - نظرها - مثال .

المبرة في تقدير قيمة التعويض هي بما يطالب الخصوم به لا بما يحكم به فضلا . ولما كان المبلغ المطلوب القضاء به كتعويض يزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا والمحدد في القانون بما لا تتجاوز فيه قيمة الدعوى خمسين جنيها ، فانه يكون للمسعية بالحقوق المدنية طبقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية الحق في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . ( طم رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٧ ص ١٨ م ٢٧ )

١٧٣١ - تعويض - تقديره - الحقوق المدنية - حكم - تسببه - تسبب غير معيب .

عدم تعيين الحكم لتسبب كل من المدعين بالحقوق المدنية في التعويض المقضي به لا يبيحه ، ما دام أن الالتزام بالتعويض ينقسم على الدائنين بحسب الرؤوس د أي بالنسبة متساوية ، ما لم يعين الاتفاق والقانون نصيب كل منهم .

( طم رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ ص ١٨ م ١٠٢٤ )

١٧٣٢ - تعويض - تقديرية - محكمة الموضوع - مسئولية تقصيرية -  
رأية السببية - ضرر .

تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسباً وفق ما تبينه من مختلف عناصر الدعوى ، ما دامت قد بينت في حكمها أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وعناصر الضرر التي قدرت على أساسه مبلغ التعويض .  
( طم رقم ١٦١٨ لسنة ٣٧ في جلسة ١١/١١/١٩٦٧ من ١٨ من ١١٦٣ )

١٧٣٣ - تقدير التعويض - أمر موضوعي - بشرط احاطة الحكم  
بعناصر المسؤولية المدنية .

من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضي بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية احاطة كافية وإن يكون ما أورده الحكم في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها .  
( طم رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩/٢/١٩٦٨ من ١٩ من ٢٢٢ )

١٧٣٤ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع .

من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضي بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه بشرط أن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أحاط بكل هذه العناصر وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان البادئ من مدوناته أنه نفى عن المدعين بالحق المدني أنهم اشتروا بخطئهم في أحداث الضرر وهو إصصابة المجنى عليه التي أدت إلى وفاته بل قطع في نسبة هذه الإصصابة إلى الطاعن وحده ، فإنه لا يكون هناك محل لتحديد الطاعن بنص المادة ٢١٦ من القانون المدني ، ويكون ما يثيره في هذا الشأن على غير سند من القانون .  
( طم رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٠ في جلسة ٢٢/٢/١٩٧١ من ٢٢ من ٢٨٧ )

١٧٣٥ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية - دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقديمه مستندات بذلك - دفاع حيوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية - إبعاد المحكمة عن بحثه - قصور وفساد في الاستدلال .

أنه وإن كان من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضي بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من ظروف الدعوى وإنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قصد عن بحث ركن الضرر كما تحدث عنه المطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) ولم يمن بتحقيق ما أثاره الطاعن من عدم استقرار حالة الضرر لديه وهو دفاع حيوى يمد دائما ومؤثرا في مصير الدعوى المدنية مما كان يقتضي من المحكمة أن تحصره وتقف على مبلغ صحته وأن تتحدث عن تلك المستندات التي قدمها الطاعن وتمسك بدلائلها على عدم استقرار حالة الضرر لديه ، ولو أنها عثت ببحثها وتمحيض الدفاع المؤسس عليها ليجاز أن يتغير وجه المراءى في الدعوى ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة التي أوردتها وهي أنها ترى أن المبلغ المحكوم به مناسب ، فإن ذلك لما ينبغي بانها لم تلم بعناصر الدعوى المدنية الماسا شاملا ولم تحط بظروفها إحاطة كافية مما يوجب حكمها بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب بما يوجب نقضه . ( طعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٥٢ )

١٧٣٦ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسبا وفق ما تتبينه من ظروف الدعوى .

تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسبا وفق ما تتبينه من ظروف الدعوى ولا يقبل من الطاعن منازعته في سلامة هذا التقدير مادام قد اكتمل للحكم بالتعويض عناصره القانونية . ( طعن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ س ٢٥ ص ٨٠ )

## الفصل الخامس

### التضامن في التعويض

١٧٣٧ - وجوب الحكم بالتضامن في التعويض بين الفاعلين الذين ساهموا في احداث الضرر بالجنى عليه في المسؤولية المدنية متى ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث .

التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين اسهموا في احداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على ايقاع الضرب بالجنى عليه ولو دين احدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه عامة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

( طم دم ٨٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٠٦/١٠/٢٩ س ٧ ص ١٠٨٦ )

( وطن دم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/٦/١٦ س ٩ ص ٦٧٦ )

١٧٣٨ - التضامن في التعويض واجب سواء اكان الخطأ عمديا او غير عملي .

التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمديا او غير عمد .

( طم دم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ٨٨ )

١٧٣٩ - تقيد محكمة الاحالة بعد نقض الحكم بالفصل فيما نقض فيه الحكم والاخرجت عن ولايتها - مشال في التضامن بين الفاعلين .

متى كانت محكمة النقض قد اعتبرت تقدير المحكمة للتعويض تقديرا نهائيا في حدود سلطتها التقديرية ولكنها نقضت الحكم لانه اجري خصم جزء من قيمة التعويض دون أن يبين ما اذا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مبلغ المتهمين فيصبح الخصم أو غير ملزمة به مهما فلا يصح الخصم ، وكانت محكمة الاحالة قد انتهت الى أن الحكومة ملزمة مع المتهمين بالتضامن لاذ. ولايتها تقتصر على اجراء الخصم والحكم على المتهمين والحكومة بالمبلغ

الذي قدرته المحكمة الأولى، فإن قضت بزيادة مبلغ التعويض فإنها تكون بهذه الزيادة خارجة عن ولايتها .  
( طعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧٢٤ )

١٧٤٠ - التضامن في القانون معناه أن يكون كل من المطالبين بالتعويض ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

التضامن في القانون معناه أن يكون كل من المطالبين به ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .  
( طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١١ )

١٧٤١ - حظي تقيير المحكمة أساس الدعوى المدنية والزام الطاعن مع التهمين بالتعويض على وجه التضامن .

إذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعى بالحق المدني هو والد المجنى عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة وصندر الحكم من أنه ادعى مدنياً بصفتة وإنها طبيعياً على ولده المجنى عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخاللت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الطعن يتصل بغير الطاعن من التهمين معه إذ أن الحكم قضي بالزامهم جميعاً بالتعويض متضامين ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة إليهم جميعاً عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ - في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١ من ١١ ص ٢٢٩ )

١٧٤٢ - تضامن - تعويض - ضرب المظني إلى الموت .

من المقرر أن التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسبغوا في أحداث الضرر واجب بنص القانون ، ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لتدبيرهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب المظني للموت ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

( طعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٦ من ١٨ ص ٧٢١ )

١٧٤٣ - ليس في القانون ما يمنع الزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن جريمة ولو ارتكبها معه آخر .

... ليس بما يمنع قانونا من الزام متهم واحد بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو ارتكبها معه غيره .  
( طعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٨ م ١٩ م ٢٠٧ )

١٧٤٤ - نشوء الضرر عن خطاين - يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطاين ولو كان أحد هذين الخطاين صادرا من المفروود .

ان الحكم المطعون فيه اذ أسند وقوع الحادث الى خطأ المتهم والمجنى عليه معا ثم ألزم المتهم والمسئول المدني عنه بكامل التعويض المقضي به ابتداءً على الرغم من ان الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده ، يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٠٦٣ من القانون المدني وإن نصت على ان « كل خطأ يسبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » إلا انه اذا كان المفروود قد أخطأ ايضاً وسأهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه ، فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير الا بالتقدير المناسب لخطأ هذا الغير : لأن كون الضرر الذي لحق المفروود بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة ولا يكون الغير ملزماً الا بمقدار انتعويض عن كل الضرر منقوصاً منه ما يجب أن يتحملة المفروود بسبب الخطأ الذي وقع منه ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفتت عن استظهار ما قرره في اسبابه من خطأ المجنى عليه وبيان اثره في مقدار التعويض وقضي بالزام المسئول المدني به كاملاً دون أن ينقص منه ما يوازى نصيب المجنى عليه في هذا الخطأ ، فإنه يكون فضلاً عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في النوعى المدنية .  
( طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٩ م ٢٠ م ٢٤٨ )



١٧٤٥ - وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامنين بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلو جرام او جزء منه من اللخائن المهرب - فضلا عن العقوبة المقررة - المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

اوجبت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - فضلا عن العقوبة الواردة فيها - الحكم على الفاعلين والشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدي الى مصلحة الخزانة بواقع عشرين جنيها عن كل كيلو جرام او جزء منه ؛ واذا قضي الحكم بذلك ، فانه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .  
( طم رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ ص ٢٠ من ١٧٦ )

١٧٤٦ - الزام المتهم بتعويض يبادل ثلاثة امثال ما لم يؤد من الضريبة دون استظهار سوء القصد، وتعمد التخلص من الضريبة - خطأ .

.. اذا كان الحكم قد قضي بالزام المظنون ضلهم بتعويض يبادل ثلاثة امثال ما لم يؤد من الضريبة دون ان يستظهر سوء القصد لديهم وتمسكهم التخلص من الضريبة المستحقة ، فانه يكون ميبيا واجب النقض .  
( طم رقم ٨٢٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢١ ص ٢٠ من ١٢٦١ )

١٧٤٧ - خطأ - تعويض - الحكم بالتضامن على المسئولين عنه - لا يشترط انه يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا - يكفي وقوع خطأ من كل منهم .

لا يشترط قانونا في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض ان يكون المخطأ الذي وقع منهم واحدا بل يكفي ان يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله او زملائه متى كانت اخطائهم مجتمعة قد سببت للمضروب ضررا واحدا ولو كانت مختلفة او لم تقع في وقت واحد وترتيبا على ذلك فانه ما دام المخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجته مع المخطأ الذي يقع ممن يخفي المسروق بالنسبة للمال الذي يقع عليه فعل الاخفاء ويتلاقى معه في الضرر انفسا يصيب المضروب بحرمانه من ماله ، فان الحكم اذ الزم الطاعن باعتباره مخفيا لجانب من

الاموال المسروقة بأن يدفع مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن مع المسارق يكون قد أصاب الحق ولم يخطئ في شيء .  
( طم رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ ص ٢٤ من ١١٧٦ )

١٧٤٨ - تعدد المدعين بالحقوق المدنية - جواز القضاء لهم بالتعويض جملة دون تحديد نصيب كل منهم .

من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضي بمبلغ للتعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسبما أصابه من ضرر ، ومن ثم فإنها لم تكن ملزمة بأن تحدد نصيب كل من المدعين بالحق المدني منه .  
( طم رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ ص ٢٦ من ٣٦٧ )

١٧٤٩ - تعويض - تعدد الفاعلين - تضامنهم - أساسه .

من المقرر أن التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في أحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليهم .  
( طم رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ ص ٣٠ من ١١٤ )

## الفصل السادس

### دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية

١٧٥٠ - تقدير قيمة دعوى التعويض دائما بمقدار التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت .

ان دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .  
( طم رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ من ١٥٧ )

١٧٥١ - النزاع أمام المحكمة المدنية بشأن ملكية منزل لا يمنع من طلب التعويض عن اختلاس مستنداتها ولو كانت مرتبطة بدعوى الملكية .

إذا دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل ، فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن اختلاس المستندات ، ولو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية ، لاختلاف موضوع الدعوى .  
( طم رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ ص ١٠ من ٦٩٤ )

١٧٥٢ - انتفاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويض عن الأضرار غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة - مثال - جريمة م ٢٣٧ ع - التفرقة بين قيمة الشيك والفرر الفعلي الناشئ عن الجريمة .

الاصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها - لانتهاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة - اصدار امن بعدم دفع قيمته - التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على

وقوعها غير مترتب عليها - مما تنتفي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فانه لا تضاد بين استبعاد قيمة التفسير من مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلى نقلاً مباشرة عن الجريمة .

( طم رقم ١٠٩٢ لسنة ١٩٢٩ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٢٠ )

١٧٥٣ - وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية - م ٣٠٩ أ - ج - مثال في قتل خطأ .

الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية اذ ان الشارع اوجب على المحكمة ان تفصل في الدعوى المدنية - فالفصل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانوناً الا انه مع ذلك قد يكون جنحة او شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه ان يطالب بتعويضه فاذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لادلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذي تنتسب اليه وفاة المجنى عليه ، فانه كان متعيناً على المحكمة ان تفصل في الدعوى المدنية في الحكم الذي اصدرته ، اما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فان حكمها يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك نقضه .

( طم رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٢٩ ق جلسة ١١/٣/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٢٩ )

١٧٥٤ - المطالبة بالتعويض المدني امام القضاء الجنائي - متى تسقط .

متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان المدعى بالحقوق المدنية اسس دعواه امام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت في أحد الشيكين موضوع اندعوى كما اسس دعواه المدنية امام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للاصرف ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء له بهذا التعويض باعتباره نادماً عن الجريمة التي دان الطاعن بها ، فان ما يثيره الطاعن من دفع بسقوط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني امام القضاء الجنائي لسبق التجاهل للقضاء المدني يكون غير سديد لاختلاف موضوع الدعوتين .

( طم رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٨/١١/١٩٧١ م ٢٢ ص ٧٨ )

### ١٧٥٥ - شرط جواز المطالبة بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية .

أنه وإن كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية إلا أن القانون أباح استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة من الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطلقون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب القضاء له بقيمة الشيك وإنما القضاء له بتعويض ما أصابه من ضرر ناشئ عن عدم صرف قيمة الشيك ومتصل به اتصالاً سببياً مباشراً ، ومن ثم فلا تضييق على الحكم المطلقون فيه فيما تضييق به من التزام الطاعن بالتعويض .

( طعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٨/١/١٩٧١ من ٢٢ ص ٧٨ )

## الفصل السابع

### تسييب الاحكام

١٧٥٦ - تقديم التهم محضر صلح بينه وبين المجنى عليه - القضاء  
للاخير بالتعويض دون بيان الاثر المترتب على محضر  
الصلح - قصور .

اذا كان الحكم قد قضي للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون ان  
يمرض لتقدير الاثر المترتب على محضر الصلح الذي قدم في مصير الدعوى  
فانه يكون قاصرا .

( طعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٢/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٤ )

١٧٥٧ - اثبات الحكم المطعون فيه ان المحكوم له استلم مبلغ التعويض  
والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستثنائي الاول - تساوى  
هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذى انتهى الحكم المطعون فيه  
الى القضاء به له - قضاء هذا الحكم يرفض دعوى  
التعويض والزامه بمصروفاتها - لا خطأ .

متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المحكوم له اقر باستلام مبلغ  
التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستثنائي الاول وكان هذا  
المبلغ يوازى قيمة التعويض الذى انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء به  
له - فان هذا الحكم اذ قضي برفض دعوى التعويض والزامه بمصروفاتها  
لهذا السبب لا يكون قد اخطا في تطبيق القانون اذ لا يهم ان يكون دفع  
التعويض للضرور قد حصل تنفيذا للحكم السابق صدره في ذات الدعوى  
ما دام ان الحكم المطعون فيه اثبت ان المحكوم له استلم المصروفات المناسبة  
لحكم له به .

( طعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ص ٢١٥ )

١٧٥٨ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة - وجوب رفض طلب  
التعويض .

الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التعويض .

( طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ س ٧ ص ٨٨٦ )

١٧٥٩ - تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي يوجب مسئولية المتهم عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته .

متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً في القانون .

( طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ في جلسة ١٦٥٩/٤/٦ س ١٠ ص ١١٥ )

١٧٦٠ - تعديل قيمة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف - الاستناد في ذلك إلى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ - على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف مع الإخلل بأسبابه ودون بيان مدى هذا الاشتراك في الخطأ - قصور في الحكم يستوجب نقضه .

متى كان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق انحكم المطعون فيه أسبابه - قد حضر الخطأ في الطاعن وحده دون المجنى عليه ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه مع أخذه بأسباب الحكم المستأنف - إلى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ فضلاً عن قصوره في بيان مداه يكشف عن اضطراب في بيان الواقعة بحيث لا يستتلع استخلاص صورة واضحة لها مما ينعين منه نقضه .

( طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٣ ص ٧٢٩ )

١٧٦١ - التعويض في الدعوى المدنية - شروط - مثال .

شروط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة - بالتبعية للدعوى الجنائية. في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم القائمة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الإركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي مقارفة المطعون ضده الفعل المادى المكون للخطأ الذي نشأ عنه الحريق ، ومن ثم فلا يكون هناك وجه لتقرير مسئوليته على أساس شبهة الجنتحة المدنية .

( طعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٢/٣/٥ س ١٤ ص ١٦٩ )

١٧٦٢ - قانون - إجراءات جنائية - استئناف - تعويض - دعوى مدنية - دعوى جنائية - اموال الطعن بالنقض - الخطأ في تطبيق القانون .

مفاد نص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الانتهائي للمقاضي الجزئي إذا كان قاصراً على اندعوى المدنية وحدها ، أما إذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية - أي كان مبلغ التعويض المطالب به ، فلا يجوز - تكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية - قبول الاستئناف بالنسبة إلى أحدهما دون الأخرى لما في ذلك من انتجزة . ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية لرفعه عن حكم جائز استئنافه - وبمعنى جواز استئنافه لهذا الحكم في الدعوى المدنية على أساس أن مبلغ التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للمقاضي الجزئي يكون مبيهاً بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم بقبول استئناف المتهم في الدعوى المدنية .

( طعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ في جلسة ١١/٦/١٩٦٣ من ١٤ ص ٥٢١ )

١٧٦٣ - تقدير التعويض من اطلاقات محكمة الموضوع - مثال .

تقدير التعويض من اطلاقات محكمة الموضوع نفرد حسبما يتبين لها من ظروف الدعوى . فإذا كان بين من الاسباب التي أسس عليها الحكم المطعون فيه قضاءه بتعديل قيمة التعويض ومن أشارته إلى التقدير السدي قدرته محكمة اول درجة أن المحكمة قدرت التعويض ووزنته بعد أن حاطت بظروف الدعوى ووجدته مناسباً للضرر الذي وقع نتيجة لخطأ المتهم فلا يقبل من الطاعن مجادلة المحكمة في هذا التقدير .

( طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ في جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤ من ١٥ ص ٥٢٨ )

١٧٦٤ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة - جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة - شرط ذلك .

انه وان كان الاصل ان الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم



بالعقوبة فيجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، الا ان شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً او على عدم صحة اسنادها الى المتهم او على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ؛ لانه في هذه الحالة لا تملك المحكمة ان تحكم بالتعويض على أحد لان المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان مما اثبت حصول الواقعة من جهة واثبات صحة اسنادها الى صاحبها من جهة أخرى . ولما كان مؤدى ما قضي به الحكم المطعون فيه من براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما تأسيساً على بطلان التقبض والتفتيش الواقع عليهما ان المحكمة استبعدت الدليل المستمد من هذا الاجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواء فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل اسنادها الى المتهمين وصحة نسبتها اليهما - فلا تملك المحكمة الحكم عليهما بالتعويض عنها . ومن ثم يكون النفي على الحكم المطعون فيه بعدم قضائه للطعنة بالتعويض المدني المضبوط على غير اساس من القانون ويتمين رفضه .

( طم رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٦ م ١٧ ص ٦٢٩ )

١٧٦٥ - المسئول عن الحقوق المدنية - مسئولية - التعويض - نقض  
- الحكم في الطعن .

نقض الحكم بالنسبة الى المتهم يقتضي نقضه بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي ادين بهذا الطاعن .

( طم رقم ١٨١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢ م ١٨ ص ٢١ )

١٧٦٦ - تعويض - دعوى مدنية - حكم .

الاصل ان الحكم بالتعويض المدني لا يرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة ، اذ يطع الحكم به ولو قضي بالبراءة ، الا ان شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً ، او على عدم صحتها او عدم ثبوت اسنادها الى المتهم ، لانه في هذه الاحوال لا تملك المحكمة ان تقضي بالتعويض على المتهم او على المسئول عنه لقيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاحبها . ولما كان مؤدى ما قضي به الحكم المطعون فيه من تبرئة المتهم تأسيساً على بطلان

محضر التفتيش لحصوله قبل الطلب انه استبعد الدليل المستمد من ذلك الاجراء والذي لا يوجد في الدعوى سواء ، فان الواقعة التي بنى عليها طلب التعويض تكون قد فقدت دليل اسنادها الى المتهم ، فلا تملك المحكمة القضاء بالتعويض عنها لطالبعه .

( طم رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٧/٤/٤ من ١٨ ص ٤٩٢ )

### ١٧٦٧ - الحكم بالبراءة - اثره على التعويض .

ان مؤدى الحكم بالبراءة تأسيسا على بطلان التفتيش استبعاد الدليل المستمد من هذا الاجراء - الذى لا يوجد في الدعوى دليل سواء - فتكون الواقعة التي اساس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل اسنادها الى المتهم وصحة نسبتها اليه فلا تملك الحكم عليه بالتعويض عنها .

( طم رقم ١٧٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٦ من ٢١ ص ٣٦٠ )

١٧٦٨ - قضاء الحكم بالتعويض على اساس ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى - صحيح - ولو قال بثبوت جريمة اخرى - مثال - الخطأ في وصف التهمة - لا يمس الدعوى المدنية - متى توافرت عناصرها .

متى كان الحكم قد قضي بالتعويض المؤقت على اساس ثبوت جريمة اصدار شيك بدون رصيد ، وهي ذات الواقعة الجنائية المعروضة على المحكمة والمطلوب محاكمة الطاعن والزامه بالتعويض عنها ، فان هذا حسب الحكم كى يستقيم قضاؤه في الدعوى المدنية ، ولا يقدح في صحة الحكم تزيد محكمة الدرجة الثانية الى ثبوت جريمة النصب ايضا في حق الطاعن ، اذ الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى المدنية متى توافرت عناصرها .

( طم رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ ص ٧٠٧ )

١٧٦٩ - المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباتاته بالمساحة المزروعة فيها التبغ في ذاتها دون اعتبار الكميسة المزروعة منه سواء كانت شجيرات مزروعة أو مستنبطة على حدة أو ضمن زراعات أخرى - الفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

اعتبرت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ استنبات التبغ أو زراعته محلها تهريباً معاقباً عليه ، وقد نصت المادة الثالثة من ذات القانون على أنه : « يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وبحكم بطريق التضامن على الفضاعين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي : (١) مائة وخمسون جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبط فيه تبغ . (ب) « . . . (ج) « . . . (د) خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كاملة النمسو مورقة أو منزوعة الأوراق وكذلك ورن التبغ الأخضر » . لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة الثالثة ساقطة البينان في صريح عبارته وواضح دلالة أن الفقرة (١) قد تناولت حالة ضبط التبغ مزروعاً أو مستنبطاً بينما عرضت الفقرة (د) لحالة ضبط التبغ منزوعاً من الأرض ، وأن الشارع قد اتخذ من المساحة المزروعة أساساً لتقدير التعويض في الحالة الأولى ، بينما اعتبر الوزن أساساً له في الحالة الثانية . لما كان ما تقدم ، وكان الاستفادة من نص الفقرة (١) المشار إليها أن الشارع جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباتاته بالمساحة المزروعة فيها التبغ في ذاتها دون اعتبار للكمية المزروعة منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات التبغ المضبوطة قد وجدت مزروعة في مساحة فدان من الأرض ، فقد كان يتعين عليه أن يقضي بالتعويض على أساس هذه المساحة ولا يقال من ذلك أن تكون الشجيرات مزروعة أو مستنبطة تبغاً على حدة أو ضمن زراعات أخرى ، وإذا خالف الحكم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه .

( طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٤٧ )

١٧٧٠ - التعويض الجرمي عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة - الحكم به لا يكون الا من محكمة جنائية تقضي به من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم - عدم امتداده الى الورثة او المسئولين عن الحقوق المدنية .

لما كان التعويض الذى تطالب به الطاعنة - مصلحة الجمارك - يعتبر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس او الغرامة التى يحكم بها على الجاني ولا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية ، والحكم به حتى تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض الدعوى المدنية قبلهم يكون سليما بما يضحى الطعن بالنسبة اليهم على غير الاساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طم رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣/١١/١٩٧٢ ص ٢٤ من ١٨٤ )

١٧٧١ - التعويضات المنصوص عليها فى قانون رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول - عقوبة - تنطوى على عنصر التعويض - القضاء بها لا يكون الا من المحاكم الجنائية دون تولف على دخول الخزانة فى الدعوى او حصول ضرر - عدم مشول مصلحة الجمارك امام محكمة ثانى درجة - لا يوجب الحكم باعتبارها تاركة دعواها المدنية .

جرى قضاء محكمة النقض على ان التعويضات المشار اليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها الرسوم الصادر فى ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ - برسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول ، الذى لقي وحل محله القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - هي عقوبة تنطوى على عنصر التعويض، ولما كان يترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتى تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، فان ما بنىه الطاعن بأنه كان يتعين الحكم باعتبار المدعية بالحقوق المدنية

تاركة لدعواها المدنية لتخليها عن التول أمام محكمة ذات درجة - بفرض صحة ذلك - يكون غير سديد .  
( طم رقم ٦٨٨ لسنة ٤٤ في جلسة ١١/١١/١٩٧٤ من ٢٥ من ٧٤٠ )

١٧٧٢ - خلو الأوراق من تحديد عناصر التعويض الواجب الحكم به -  
وجوب نقض الحكم والاحالة .

إذا كان بين من مطالمة المفردات المتضمنة أن عناصر التعويض غير محددة فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح الخطأ بشأنه مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة .  
( طم رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ في جلسة ١٦/١١/١٩٧٤ من ٢٥ من ٨٦٢ )

١٧٧٣ - تعويض عن إصابة خطأ - الجمع بين تعويضين .

إن العامل إنما يقتضي حقه في التعويض من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها بينما يقتضي حقه في التعويض قبل المسؤول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسؤول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقيين ولا يبيح الحكم التفاتة عن الرد على ما دفع به الطاعنون من أن ما تقاضته المجنى عليها - في جريمة الاصابة الخطأ - من هيئة التأمينات الاجتماعية له اثره في تقدير التعويض قبلهم وذلك لما هو مقرر من أن الدفاع القانوني ظاهر البطالان لا يستأهل ردا .

( طم رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ في جلسة ٢/٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ١١٦ )

١٧٧٤ - الحكم بتعويض مؤقت - الطعن عليه .

إذا كانت المطعون ضدها قد طلبت الحكم لها بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت فقضت لها محكمة اول درجة بثلاثين جنيها تعويضا نهائيا ولما استأنفت قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل التعويض المقضي به الى المبلغ المطالب به وقدره ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مقررة

انها تترك تقدير قيمة التعويض للمحكمة المدنية ؟ فان ما ينميه الطاعن على هذا القضاة لا يكون مقبولا ؟ ذلك بان كل ما جرى بالحكم المطعون فيه انه استجاب - في نطاق سلطة محكمة الموضوع - الى طلب المطعون ضدها المقدم لمحكمة اول درجة بالقضاء لها بتعويض مؤقت ، فليس يمتنيه من بعد ان تكون قيمة هذا التعويض بوصفها التوقيتي زائدة عما قدرته محكمة اول درجة من تعويض نهائي ما دام ان تقدير قيمة هذا التعويض قد باتت مرجاة الى حين التداعي بشأنها لدى المحكمة المدنية المختصة ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ن جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ من ٢٦ ص ٥٦٧ )

#### ١٧٧٥ - ضرر - تعويض - شرطه - مثال .

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للضرر وأن يكون هذا الضرر محققا فإذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر - فلا بد - من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه ، واذن فالضرورة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة اوفاء آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستثمار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على الضرر من فرصة بفقد عائلته ويقضي له بالتعويض على هذا الاساس .

( طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٨ ن جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ من ١٩ ص ٦٣٤ )

#### ١٧٧٦ - ضرر - تعويض - حكم - تسببيه - تسبب معيب .

خلو الحكم المطعون فيه من بيان تحقق ضرر مادي بالمطعون ضده بوفاء المجنى عليه الذي كان يعوله على نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستثمار على ذلك في المستقبل كانت محققة وكان لا يعرف متى اثر هذا النظر على محكمة الموضوع في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به - يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ ن جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ من ٢٩ ص ٦٣٤ )

تفالیس





## تفليس

١٧٧٧ - سلطة المحكمة الجنائية في اداة التهم بجريمة الافلاس بالتفليس قبل صدور حكم باسهار الافلاس من القضاء التجاري .

ان القواعد القانونية العامة تبين للمحكمة الجنائية اثناء نظر جريمة الافلاس بالتفليس ان تبحث بنفسها وتقدر ما اذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة امامها في حالة افلاس وما اذا كان متوقفا عن الدفع وهي تتولى هذا البحث بحكم انها مكلفة باستظهار اركان الجريمة المطروحة امامها واهمها تحقق حالة الافلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف . على ان نص المادة ٢٠١٥ من قانون التجارة الاهلي صريح في تخويل هذا الحق للمحاكم الجنائية . فلا محل للقول بان قضاءها بالمعاقب قبل صدور حكم باسهار الافلاس من القضاء التجاري يمد افتياتا على نصوص القانون ويترتب عليه المبت بحقوق الفلاس وبضمانات الدائنين .  
( طم رنم ١٤٤٢ سنة ٢ في جلة ١٩٣٢/٤ )

١٧٧٨ - المطالبة الرسمية ليست شرطا في اثبات حالة التوقف عن الدفع .

ان المطالبة الرسمية ليست شرطا في اثبات حالة التوقف عن الدفع خصوصا متى تبين وجود تدليس من التاجر المتهم . وللمحكمة الجنائية الحق في تقرير وجود حالة التوقف مسترشدة بظروف الواقعة وبكل وسائل اثبات . فالمطالبة في المواد التجارية يجوز ان تكون بخطاب عادى او برسالة تلفرافية كما يجوز ان تكون في بعض الاحوال بطريق المشافهة .

( طم رنم ١٤٤٢ سنة ٢ في جلة ١٩٣٢/٤ )

١٧٧٩ - حول الشيك تاريخيا واحدا - علم قبول ادعاء المتهم ان الشيك  
 حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله - صدور  
 حكم اشهار الافلاس قبل تاريخ الشيك - اعتبار الشيك  
 صادرا بعد اشهار الافلاس دون وجود رصيد قائم قابل  
 للمسحب .

استقر قضاء هذه المحكمة على ان الشيك متى كان يحمل تاريخا  
 واحدا ، فان لماد ذلك انه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء  
 بان الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ومن ثم فاذا  
 كان الحكم الصادر باشهار الافلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يحمله  
 الشيك وجب ان ينظر الى هذا الشيك على انه اعطى بعد اشهار الافلاس  
 وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للمسحب .  
 ( وطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ٦٢ )  
 ( وطن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٧ ينس الجلسة )

١٧٨٠ - مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ  
 اصداؤه يوفر سوء النية - لا يقبل منه التعلل 'باشهار  
 الافلاس - مثل هذا الدفاع لا يستاهل ردا .

يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء  
 له في تاريخ اصداؤه ، فلا عبرة بما يدفع المتهم من عليم اسبب طاعته الوفاء  
 بقيمة الشيك بسبب اشهار افلاسه ، اذ انه كان متعيئا ان يكون هذا المقابل  
 موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفاع المتهم المستند الى غل يده عن  
 توفير مقابل الوفاء بسبب اشهار افلاسه هو مما لا يستاهل ردا لظهور بطلانه .  
 ( وطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١ من ١٠ ص ١٧٥ )

١٧٨١ - اشهار الافلاس - اثره على اهلية المفس .

من المقرر ان الحكم باشهار الافلاس لا يفقد المفس اهليته بل تظل  
 له اهلية التقاضي كاملة ، فله ان يقاضي الغير وللغير ان يقاضيه وذلك كله  
 باسمه شخصيا ، وانما لا يكون الاحكام التي تصدر في هذه الدعاوى اية

حجية قبل التفتيش حتى لا يضار مجموع الدائنين بحكم لم يصدر في مواجهة وكيلهم .  
( طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢ من ١٥ من ١٥٦ )

١٧٨٢ - أفعال التفالس بالتقصير الجوازي - تقنين هذه الحالات  
موكول الى المحكمة - لها على الرغم من توافر اركان الجريمة  
ان لا تقضي بالعقوبة .

نص المشرع في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات على افعال التفالس بالتقصير الجوازي فاورد حالات معينة على سبيل الحصر اذا ما توافرت احداها في تاجر اعتبر متفالساً بالتقصير ، وترك فيها للمحكمة حرية التقدير ، فاجاز لها على الرغم من توافر اركان الجريمة ان تقضي او لا تقضي بالعقوبة كما يتراءى لها ومن بين هذه الحالات حالتان هما عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١٠ من قانون التجارة وعدم اعلانه بالتوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة .  
( طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٦/١/٢ من ١٧ من ٢٧ )

١٧٨٣ - أفعال التفالس بالتقصير الجوازي - جرائم غير عهدية - للركن  
المعنوي فيها - افتراض المشرع توافر عنصر الخطأ من مجرد  
وقوع فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة ٣٣١  
عقوبات - للمتهم نفي وجود هذا الفعل .

أفعال التفالس بالتقصير الجوازي الواردة بالمادة المذكورة تعتبر من الجرائم غير العهدية التي لا يشترط فيها توافر القصد الجنائي لدى المتهم وانما يقوم الركن المعنوي في الجريمة الناشئة عنها على فكرة الخطأ المسبب للاخلال بالأحكام التي وضعها المشرع لضمان سير التفليس وتصفية الاموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين . يضاف الى ذلك ان المشرع قد افترض توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع الفعل المنصوص عليه في المادة ٣٣١ عقوبات غير انه يجوز للمتهم ان ينفي وجود هذا الفعل . ولما كان الطعن ( التهم ) وهو بصدد تهيب الحكم بالخطأ في القانون قد سلم في طعنه بأنه لم يسك دفاتر تجارية ولم يجادل في انه لم يعلن عن توقفه عن الدفع ،

لأن الحكم إذاً سنده من توافر هاتين الحالتين يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

( طم رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٦٦/١/٤ من ١٧ ص ٢٧ )

**١٧٨٤ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٥ عقوبات - شرط توافرها .**

يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات أن يعترف المتهم الفعل وهو عالم بأن المال الذي يسرقه أو يخفيه أو يخبئه من الأموال التي يتعلق بها حق الدائنين أي أنه من أموال التفليسة .

( طم رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٦/١١/٧ من ١٧ ص ١٠٨١ )

**١٧٨٥ - مجرد تسجيل حكم اشهار الافلاس لا يصلح وحده دليلاً على توفر العلم اليقيني باشهار الافلاس في الاحكام الجنائية .**

ان تسجيل حكم اشهار الافلاس وان كان يعتبر قرينة قانونية قاطعة في المسائل المدنية التجارية على علم السكافة به ، وهي قرينة تقوم على افتراض من جانب الشارع استقراؤها لحالة المعاملات ، الا انها لا تصلح - وحدها - دليلاً على توفر العلم اليقيني باشهار الافلاس . والاحكام الجنائية يجب ان تؤسس على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال .

( طم رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٦/١١/٧ من ١٧ ص ١٠٨١ )

## سابقة أعمال الهاز العربية للموسوعات

( حسن الفكهاني - محام )

خلال ما يقرب من نصف قرن

اولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الاول والثانى والثالث » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٤ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة )  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف  
صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة . »

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة )  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها ( المراجع الامريكية والاوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء - ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣ ) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - ألفين صفحة ) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) . ( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء - ألفين صفحة ) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية العلمية .. الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .

... ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣٣٠ جزء ) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشرعة الاسلامية السحاء وأحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا ايجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة  
باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام  
بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : ( اربعة أجزاء -

٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من الناحية الطبيعية  
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير  
المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة  
بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا -

٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا  
وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ  
واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : ( ثلاثة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض  
المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى :

( اربعة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض  
المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً وزمناً ( ٣٢ جزء مج الفهارس ) .

( الاصدار الجنائي ١٥ جزء + الفهرس )

( الاصدار المدني ١٧ جزء + الفهرس ) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة للاصدارين تتضمن أحكام محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

( ١ ) أربعة أجزاء للاصدار المدني .

( ب ) ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائي .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدي ) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة تتضمن أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقود والالتزامات المغربي :

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون معلقاً عليها بآراء الشراح في المغرب وفي مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . ( ستة أجزاء ) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائي المغربي :

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون معلقاً عليها بآراء الشراح في المغرب وفي مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . ( ثلاثة أجزاء ) .







# الدار العربية للموسوعات

حسن الفتوحاني، م. صاحب

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

